الكِتَاب

تأليف

عَمرو بن عُثمان بن قَنبَر

الملقّب بـ"سيبَويه"

علّق عليه ووضع حواشيه وفهارسه

د. إميل بَديع يعقوب

الجزء الثالث

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

العنوان : رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11-9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2292-4




9782745122926 90000>

http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا باب إعراب الأفعال المضارعة للأسماء

اعلم أنَّ هذه الأفعالَ لها حروفٌ تَعمل فيها فَتنصِبُها لا تَعمل في الأسماء، كما أنَّ حروف الأسماء التي تَنصبها لا تَعمل في الأفعال، وهِي: «أَنْ»(1)، وذلك قولك: «أُريدُ أَن تَفْعَلَ». و «كيْ»(2)، وذلك: «جئتُكَ لِكَيْ تَفْعَلَ»، و «لَنْ»(3).

فأمّا الخليل فزعم أنَّها(4) «لاَ أَنْ»، ولكنَّهم حذفوا لكثرته في كلامهم كما قالوا: «وَيْلُمِّهِ» [يريدون: وَيْ لأُمِّهِ]، وكما قالوا: «يَوْمَئِذٍ»، وجُعلتْ بمنزلة حرفٍ واحد، كما جعلوا «هَلاَّ» بمنزلة حرف واحد، فإنّما هي «هَلْ» و «لاَ».

وأَمّا غيره فزعم أنّه ليس في «لَنْ» زيادةٌ وليست من كلمتين، ولكنَّها بمنزلة شيء على حرفينِ ليست فيه زيادةٌ، وأنَّها في حروف النصب بمنزلة «لَمْ» في حروف الجزم، في أنه ليس واحدٌ من الحرفين زائداً. ولو كانت على ما يقول الخليل لَمَا قلت: «أَمَّا زيداً فَلَنْ أَضْرِبَ»؛ لأنَّ هذا اسمٌ والفعل صلةٌ فكأنَّه قال: «أمّا زيداً فلا الضربُ له».

---

(1) انظر مبحث «أَنْ» في الأزهيّة ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ـ ٢٥؛ وجواهر الأدب ص ١٩٠ ـ ١٩٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ ـ ١٧٠.

(2) انظر مبحث «كي» في الجنى الداني ص ٢٦١ ـ ٢٦٥؛ ورصف المباني ص ٢١٥ ـ ٢١٧؛ ومغني اللبيب ١/ ١٩٨ ـ ٢٠٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٣١ ـ ٢٣٣؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥١ ـ ٣٥٧.

(3) انظر مبحث «لنْ» في الجنى الداني ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢؛ وحروف المعاني ص ٨؛ ورصف المباني ص ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٩ ـ ٢٦٠؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(4) أي: لنْ.

هذا باب الحروف التي تُضمر فيها «أَنْ»

وذلك «اللامُ»[1] التي في قولك: «جئتُكَ لِتَفْعَلَ»، و «حتَّى»[2]، وذلك قولك: «تكلَّمْ حتّى أجيبك» فإنما انتَصب هذا بـ «أَنْ»، و «أَنْ» ههنا مضمَرة؛ ولو لم تُضِمرها لكان الكلام محالاً، لأنَّ اللام و «حَتَّى» إنَّما تَعملان في الأسماء فتَجرَّان، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال. فإذا أَضمرتَ «أَنْ» حسُن الكلامُ لأَنَّ «أَنْ» و «يَفْعَلَ» بمنزلة اسم واحد، كما أن «الَّذِي» وصلته بمنزلة اسم واحد؛ فإذا قلت: «هو الذي فعَلَ» فكأنك قلت: هو الفاعلُ، وإذا قلت: «أَخشى أن تَفعلَ» فكأنك قلت: أخشى فِعْلَكَ. أفلا ترى أَنَّ «أَنْ تَفعل» بمنزلة الفِعْل، فلمّا أَضمرتَ «أَنْ» كنتَ قد وضعت هذين الحرفين مواضعَهما، لأنهما لا يَعملان إلاَّ في الأسماء ولا يضافان إلاّ إليها، و «أَنْ» و «نَفْعَلَ» بمنزلة الفِعْل.

وبعضُ العرب يجعل «كَيْ» بمنزلة «حَتَّى»، وذلك أَنَّهم يقولون: «كَيْمَهْ» في الاستفهام، فيُعمِلونها في الأسماء كما قالوا: «حتَّامَه». و «حَتَّى مَتَى»، و «لِمَهْ».

فمَن قال: «كَيْمَهْ» فإنَّه يُضمِر «أَنْ» بعدها، وأَمَّا مَن أَدخل عليها اللامَ ولم يكن من كلامه «كَيْمَهْ» فإِنَّها عنده بمنزلة «أَنْ»، وتَدخل عليها اللامُ كما تَدخل على «أَنْ». ومَن قال: «كَيْمَهْ» جعلها بمنزلة اللام[3].

---

(١) انظر مبحث اللام في الأزهية ص ٢٦٧ ـ ٢٩٠؛ والجنى الداني ص ٩٥ ـ ١٣٩؛ وحروف المعاني ص ٤٠، ٤٦، ٧٥ ـ ٧٦؛ ورصف المباني ص ٢١٨ ـ ٢٥٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٢١ ـ ٤١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٨ ـ ٢٦١؛ وجواهر الأدب ص ٦٩ ـ ٩٠؛ وموسوعة الحروف ص ٣٥٩ ـ ٣٨٢.

(٢) انظر مبحث «حتّى» في الأزهيّة ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ وحروف المعاني ص ٦٤؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٩ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ـ ٤٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

(٣) قال السيرافي ما ملخصه: يعني أنها تكون جارّة، وزعم الكوفيون أن «مه» في «كيمه» و «حتامه» منصوبة على مذهب المصدر، كقول القائل: «أقوم كي تقوم» فقال: «كيمه» يريد: كي ماذا، والتقدير: كي يفعل ماذا، فوضع «مه» نصب على جهة المصدر. قال أبو سعيد: والصحيح ما قاله سيبويه، لأنّ سقوط الألف =

واعلم أَنَّ «أَنْ» لا تظهر بعد «حتَّى» و «كَيْ»، كما لا يَظهر بعد «أَمّا» الفعلُ في قولك: «أَمَّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ»، وقد ذُكِرَ حالُها فيما مضى[1]. واكتَفوا عن إظهار «أَنْ» بعدهما بعلم المخاطَب أَنَّ هَذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأَنّهما ليسا مما يَعمل في الفعل، وأَنّ الفعل لا يحسُن بعدهما إلاّ أَن يُحمَل على «أَنْ»، فـ «أَنْ» ههنا بمنزلة الفعل في «أَمّا»، وما كان بمنزلة «أَمّا» مما لا يَظهر بعده الفعلُ، فصار عندهم بدلاً من اللفظ بـ «أَنْ».

وأَمّا اللام في قولِكَ: «جئتُكَ لِتفعلَ»، فبمنْزِلة «إنْ» في قولك: «إن خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ»؛ إن شئتَ أَظهرت الفعل ههنا، وإن شئت خزلته وأَضمرته. وكذلك «أَنْ» بعد اللام إن شئت أَظهرته، وإن شئت أضمرته.

واعلم أَنَّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار[2] وذلك: «ما كان ليَفعلَ»، فصارت «أَنْ» ههنا بمنزلة الفعل في قولك: «إيّاكَ وزيداً»، وكأَنكَ إذا مثَّلتَ قلت: «ما كان زيدٌ لأَنْ يَفعلَ»، أَي: ما كان زيدٌ لهذا الفعلِ. فهذا بمنزلته، ودخل فيه معنى نَفْيِ «كَانَ سَيَفْعَلُ». فإذا قال هذا، قلتَ: «مَا كان لِيَفعلَ»، كما كان «لَنْ يَفْعَلَ» نفياً لِـ «سيفعل». وصارت بدلاً من اللفظ بـ «أَنْ» كما كانت أَلفُ الاستفهام بدلاً من واو القسم في قولك: «آللّهِ لتَفعلنَّ». فلم يذكروا إلاّ أحدَ الحرفين إذ كان نفياً لما معه حرفٌ، لم يَعمل فيه شيءٌ ليُضارِعَه فكأَنَّه قد ذكر «أَنْ». كما أَنّه إذا قال: «سَقْياً له» فكأنه قال: «سقاه اللّهُ».

= من «ما» في الاستفهام إنما يكون إذا كانت «ما» في موضع خفض واتصل بها الخافض. ولو كان على ما قاله الكوفيّون لجاز أن تقول: «أن مه»، و «لن مه» إذا لم يفهم المستفهم ما بعد هذه الحروف من الفعل.

(١) انظر الشاهد الرقم ٢٣٣ وما قبله وما بعده.

(٢) في الطبعة التي أعتمدها: «فيها الإضمار»، والتصحيح عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب ما يعمل في الأفعال فيَجزمُها

وذلك: «لَمْ»[1]، و «لَمّا»[2]، واللامُ التي في الأمر، وذلك قولك: «لِيَفْعَلْ»، و «لاَ»[3] في النهي، وذلك قولك: «لا تَفْعَلْ»؛ فإنّما هما بمنزلة «لَمْ».

واعلم أنّ هذه اللام و «لا» في الدعاء بمنزلتهما في الأمر والنهي، وذلك قولك: «لا يَقطع اللَّهُ يَمينَك»، و «لِيَجْزِكَ اللَّهُ خيراً».

واعلم أنّ هذه اللام قد يجوز حذفُها في الشعر وتَعمل مضمَرةً، كأنهم شبَّهوها بـ «أَنْ» إذا عملت مضمَرةً. وقال الشاعر [من الوافر]:

٥٨٩ ـ مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نفسٍ ... إذا ما خِفْتَ من شيءٍ تَبالاَ

---

(١) انظر مبحث «لمْ» في الجنى الداني ص ٢٦٦ ـ ٢٦٩؛ وحروف المعاني ص ٨؛ ورصف المباني ص ٢٨٠ ـ ٢٨١؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ وجواهر الأدب ص ٢٥٥ ـ ٢٥٨؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠١ ـ ٤٠٢.

(٢) انظر مبحث «لمّا» في الأزهيّة ص ١٩٧ ـ ١٩٩؛ والجنى الداني ص ٥٩٢ ـ ٥٩٦؛ ورصف المباني ص ٢٨١ ـ ٢٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٠٨ ـ ٣١٤؛ وجواهر الأدب ص ٤٢٣ ـ ٤٢٥؛ وموسوعة الحروف ص ٤٠٣ ـ ٤٠٧.

(٣) انظر مبحث «لا» في الأزهية ص ١٤٩ ـ ١٦٢؛ والجنى الداني ص ٢٩٠ ـ ٣٠٣؛ وحروف المعاني ص ٨، ٣١؛ ورصف المباني ص ٢٥٧ ـ ٢٧٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٦٢ ـ ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٣٤ ـ ٢٥٤؛ وموسوعة الحروف ص ٣٨٢ ـ ٣٩١.

٥٨٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي طالب أو للأعشى في خزانة الأدب ٩/ ١١؛ وللأعشى أو لحسّان أو لمجهول في الدرر ٥/ ٦١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٠؛ والجنى الداني ص ١١٣؛ ورصف المباني ص ٢٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٥، ٦٠، ٦٢ ٩/ ٢٤؛ واللامات ص ٩٦؛ ومغني =

وإنّما أراد: لِتَفْدِ. وقال متمِّمُ بن نُوَيْرَةَ [من الطويل]:

٥٩٠ - علـى مِثْـلِ أَصْحَـابِ البَعُـوضَـةِ فـٱخْمُشِـي
لَـكِ الـويـلُ حُـرَّ الـوجْـهِ أو يَبْـكِ مَـن بَكَـى

= اللبيب ١/ ٢٢٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٨؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ والمقرب ١/ ٢٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٥.

اللغة: التبال: سوء العاقبة، وتبله الدهر: أي رماه بمصائبه.

المعنى: يخاطب الشاعر النبي (ﷺ) بقوله: يا محمّد إنّ كلّ النفوس مستعدّة لتفدي نفسك الغالية إذا ما خفت أمراً من الأمور.

الإعراب: «**محمّد**»: منادى مبنيّ على الضم في محلّ نصب على النداء. «**تفد**»: فعل مضارع مجزوم بلام محذوفة **تقديره**: «لتفدِ» وعلامة جزمه حذف حرف العلّة. «**نفسك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، **والكاف**: في محلّ جرّ بالإضافة. «**كلّ**»: فاعل مرفوع. وهو مضاف. «**نفس**»: مضاف إليه مجرور. «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط. «ما»: الزائدة. «**خفت**»: فعل ماضٍ، **والتاء**: فاعل. «**من شيءٍ**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«خفت». «**تبالا**»: مفعول به منصوب. وجواب «إذا» محذوف **تقديره**: «**إذا ما خفت من أمر تبالاً لتفد نفسك...**».

وجملة «محمد تفد» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «تفد نفسك» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «خفت من شيءٍ» الفعليّة: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «تَفْدِ» يريد: لِتَفْدِ، فأضمر لام الأمر، وهذا من أقبح الضرورات.

٥٩٠ - **التخريج**: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومعجم ما استعجم ص ٢٦١، ١٠٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٢٨؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩١؛ وشرح المفصل ٧/ ٦٠، ٦٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢١ (بعض)؛ والمقتضب ٢/ ١٣٢؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٢٥.

اللغة: البعوضة: اسم مكان بعينه، كانت فيه موقعة قتل فيها جماعة من قوم الشاعر.

المعنى: فلتخمشي وجهك على قتلى موقعة البعوضة، وليبكِ عليهم البواكي.

الإعراب: «**على مثل**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (اخمشي). «**أصحاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**البعوضة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فاخمشي**»: الفاء زائدة، «اخمشي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**الويل**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**حرّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الوجه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أو**»: حرف عاطف. «**يبك**»: فعل مضارع مجزوم بلام الأمر المحذوفةِ وعلامة الجزم حذف حرف العلة. «من»: اسم موصول في محل رفع فاعل. «**بكى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «اخمشي»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لك الويل»: اعتراضية لا محلّ لها من =

أراد: لِيَبْكِ. وقال أُحَيْحَة بن الجُلاح [من الوافر]:

٥٩١ ـ فَمَــن نــالَ الغِنَــى فَلْيَصْطَنِعْــهُ   صَنِيعَتَــه وَيَجْهَــدْ كُــلَّ جَهْــدِ

واعلم أنّ حروف الجزم لا تَجزم إلاّ الأفعال، ولا يكون الجزمُ إلاّ في هذه الأَفعال المضارِعة للأسماء، كما أنّ الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء.

والجزمُ في الأَفعال نظيرُ الجرّ في الأَسماء، فليس للاسم في الجزم نصيبٌ، وليس للفعل في الجرّ نصيب، فمن ثَمَّ لم يُضمروا الجازمَ كما لم يُضمِروا الجارَّ. وقد أَضمره الشاعرُ، شبّهه بإِضمارهم «رُبَّ» وواوَ القسم في كلامِ بعضهم.

= الإعراب. وجملة «يبك»: معطوفة على (اخمشي) لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بكى»: صلة الموصول الاسمي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أو يبك»: فالفعل «يبك» مجزوم بلام الأمر المحذوفة، وأصل الكلام «أو ليبك» فحذف لام الأمر وأبقى عملها، أو: أن «يبك» مجزوم حملاً على معنى «فاخمشي» لأن فعل الأمر أصله فعل مضارع للمخاطب مجزوم بلام الطلب وكأنه قال: «على مثل أصحاب البعوضة فلتخمشي وجهك أو يبك من بكى».

٥٩١ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: الصنيعة: المعروف. واصطنع الصنيعة: قدَّمها.

الإعراب «**فمن**»: الفاء حرف استئناف، و «مَنْ»: اسم شرط مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**نالَ**»: فعل ماض مبنيّ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**الغنى**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**فليصطنعه**»: الفاء حرف ربط، واللام لام الأمر، و «يصطنع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به. «صنيعته»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «ويجهدْ»: الواو حرف عطف، و «يجهد»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «كلَّ»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «جهدِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة فعل الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «يصطنعه» في محلّ جزم جواب الشرط، وجملة «يجهد» معطوفة في محلّ جزم.

والشاهد فيه قوله: «ويجهد» حيث حذف لام الأمر، وأبقى عملها.

هذا باب وجه دخول الرفع في هذه الأفعال المضارِعة للأسماء

اعلم أَنّها إذا كانت في موضع اسمٍ مبتدأ، أو موضع اسمٍ بُني على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مرفوع غير مبتدأ ولا مبنيٍّ على مبتدأ، أو في موضع اسمٍ مجرور أو منصوب، فإنّها مرتفِعة، وكينونتُها في هذه المواضع ألزمتْها الرفعَ، وهي سببُ دخول الرفع فيها.

وعِلّتُه: أَنَّ ما عمل في الأسماء لم يَعمل في هذه الأفعال على حدّ عمله في الأسماء، كما أَنّ ما يَعمل في الأفعال فيجزمها أو ينصبها لا يَعمل في الأسماء. وكينونتُها في موضع الأسماء تَرفعها كما يرفع الاسم كَينونتُه مبتدأً.

فأمّا ما كان في موضع المبتدأ فقولك: «يقولُ زيدٌ ذاك».

وأَمّا ما كان في موضع المبنيّ على المبتدأ فقولك: «زيدٌ يقول ذاك».

وأمّا ما كان في موضع غير المبتدأ ولا المبنيِّ عليه فقولك: «مررتُ برجلٍ يقولُ ذاك»، و «هذا يومُ آتِيكَ»، و «هَذا زيدٌ يقولُ ذاك»، و «هَذا رجلٌ يقولُ ذاك»، و «حَسِبْتُه يَنطلقُ». فهكذا هذا وما أشبهه.

ومن ذلك أيضاً: «هَلاَّ يقولُ زيدٌ ذاك» فـ «يقول» في موضع ابتداءٍ و «هَلاَّ» لا تعمل في اسم ولا فعل، فكأنّك قلت: «يقولُ زيدٌ ذاك». إلاَّ أَنَّ من الحروف ما لا يَدخل إلاَّ على الأفعال التي في موضع الأسماء المبتدأَة وتكونُ الأفعال أَوْلى من الأسماء حتَّى لا يكونَ بعدها مذكورٌ يَليها إلاَّ الأفعالَ. وسنبيّن ذلك إن شاء اللَّهُ، وقد بُيّن فيما مضى.

ومن ذلك قولهم: «ائْتِني بعدما تَفرُغُ»، فـ «ما» و «تَفْرُغُ» بمنزلة الفَراغ، و «تَفْرُغُ» صلةٌ، وهي مبتدأَةٌ، وهي بمنزلتها في «الذي» إذا قلت: «بعد الذي يَفْرُغُ»، فـ «يفرغ» في موضِع مبتدإٍ لأنَّ «الذي» لا يَعمل في شيء، والأسماء بعده مبتدأةٌ.

ومَن زعم أَنَّ الأفعالَ تَرتفع بالابتداء، فإنه ينبغي له أن يَنصبها إذا كانت في موضعٍ يَنتصب فيه الاسمُ، ويَجرَّها إذا كانت في موضعٍ يَنجرُّ فيه الاسمُ؛ ولكنَّها تَرتفع بكينونتها في موضع الاسم.

ومن ذلك أيضاً: «كِدْتُ أَفعلُ ذاك»، و «كِدْتَ تَفْرُغُ»، فـ «كدت» فَعِلْتُ وفَعُلْتُ لا تَنصب الأفعال ولا تجزمها، و «أَفْعَلُ» ههنا بمنزلتها في «كُنْتُ»، إلاّ أَنَّ الأسماء لا تُستعمل في «كُدتُ» وما أشبهها[1].

ومثل ذلك: «عَسَى يَفعلُ ذاك»، فصار «كِدتُ» ونحوُها بمنزلة «كُنْتُ عندهم»، كأنَّك قلت: «كِدت فاعِلاً»، ثم وضعتَ «أَفْعَلُ» في موضع «فاعِلٍ». ونظيرُ هذا في العربيّة كثيرٌ، وستراه إن شاء الله تعالى. ألا ترى أَنَّك تقول: «بلغني أَنَّ زيداً جاءَ»، فـ «أَنّ زيداً جاءَ» كلُّه اسمٌ. وتقول: «لو أَنَّ زيداً جاء لكان كذا وكذا»، فمعناه: لو مَجيءُ زيدٍ، ولا يقال: لو مَجيءُ زيد.

وتقول في التعجُّب: «ما أَحْسَنَ زيداً!»، ولا يكون الاسمُ في موضع ذا فتقولَ: «ما مُحْسِنٌ زيداً». ومنه: «قد جعَلَ يقولُ ذاك»، كأَنّك قلت: صار يقولُ ذاك، فهذا وجهُ دخول الرفع في الأفعال المضارِعة للأسماء. وكأنّهم إنّما منَعَهم أَن يَستعملوا في «كُدْتُ» و «عَسَيْتُ» الأسماءَ أَنّ معناها ومعنى نحوها تَدخله «أنْ» نحوُ قولهم: «خَليقٌ أن يقولَ ذاك» و «قارَبَ أن لا يَفعلَ». أَلا تراهم يقولون: «عَسَى أَنْ يَفعل». ويُضطَرُّ الشاعرُ فيقول: «كِدتُ أَنْ»، فلَّما كان المعنى فيهنَّ ذلكَ، تركوا الأسماءَ لئلاَّ يكونَ ما هذا معناه كغيره، وأجرَوا اللفظَ كما أَجروه في «كُنْتُ»، لأنّه فعلٌ مثلُه.

و «كِدتُ أن أفعلَ» لا يجوز إلاّ في شعر، لأنّه مِثلُ «كانَ» في قولك: «كان فاعلاً» و «يكونُ فاعلاً». وكأَنّ معنى «جعَلَ يقولُ» و «أَخَذَ يقولُ»: قد آثَرَ أَن يقولَ ونحوه. فمن ثَمَّ مُنع الأسماءَ، لأنَّ معناها معنى ما يُستعمل بـ «أنْ» فتَركوا الفعلَ حين خزلوا «أَنْ»، ولم يستعملوا الاسمَ لئلاَّ يَنقُضوا هذا المعنى.

---

(١) قال السيرافي: إنما ألزموا فيه الفعل لأنّه أريد به الدلالة بصيغة الفعل على زمانه، أو مداناته وقرب الالتباس به ومواقعته. فإذا قلت: «كدت أفعل كذا»، فلست بمخبر أنّك فعلته، ولا أنّك عريتَ منه عُرْيَ من لم يرمه، ولكنّك رمته وتعاطيت أسبابه حتى لم يبق بينك وبينه شيء إلاّ مواقعته. فإذا قلت: «كدتُ أفعله» فكأن «أفعله» حدٌّ انتهيت إليه ولم تدخل فيه، فكأنّك قلت: كنت مقارباً لفعله وعلى حدّ فعله. ولفظ «كدت أفعل» أدلّ على حقيقة المعنى وأحضر في اللفظ.

هذا باب «إِذَنْ»[1]

اعلم أَنّ «إِذَنْ» إذا كانت جواباً وكانت مبتدأةً عَملتْ في الفعل عَمَلَ «أُرَى» في الاسم إِذا كانت مبتدأةً. وذلك قولك: «إِذَنْ أَجيئَك»، و «إِذنْ آتيَك».

ومن ذلكَ أَيضاً قولك: «إِذنْ وَاللَّهِ أجيئَكَ». والقَسَمُ ههنا بمنزلته في «أُرِي» إذا قلت: «أُرَى واللَّهِ زيداً فاعلاً».

ولا تفصلُ بين شيء مما يَنصب الفعلَ وبين الفعل سوى «إِذَنْ»، لأنَّ «إِذَنْ» أَشبهت «أُرى»، فهي في الأفعال بمنزلتها في الأسماء، وهي تُلْغَى وتُقدَّم وتؤخَّر[2]، فلمَّا تَصرَّفت هذا التصرُّفَ اجترؤوا على أَن يَفصلوا بينها وبين الفعل باليمين.

ولم يَفصلوا بين «أَنْ» وأخواتها وبين الفعل كراهيةَ أَن يشبِّهوها بما يَعمل في الأسماء، نحو: «ضَرَبْتُ» و «قَتَلْتُ»؛ لأنَّها لا تَصرَّفُ تصرّفَ الأفعال، نحو: «ضَرَبْتُ» و «قَتَلْتُ»، ولا تكون إلاّ في أَوّل الكلام لازمةً لموضعها لا تُفارِقه، فكرهوا الفصل لذلك، لأنَّه حرفٌ جامدٌ.

---

(١) انظر مبحث «إذن» في الجنى الداني ص ٣٦١ ـ ٣٦٦؛ وحروف المعاني ص ٦؛ ورصف المباني ص ٦٢ ـ ٧٠؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥ ـ ١٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٩ ـ ٣٤١؛ وموسوعة الحروف ص ٨٣ ـ ٨٨.

(٢) قال السيرافي: وإنما جاز إلغاء «إذن» لأنّها جواب، تكفي من بعض كلام المتكلم كما يكفي «لا» و «نعم». يقول القائل: «إنْ تزرْني أزرْك»، فيجاب: «إذن أزورَك»، والمعنى: إن تزرْني أزرْك، فنابت «إذن» عن الشرط، وكفَّت من ذكره، كما يقول: «أزيد في الدار»؟ فيقال: «نعم»، أو «لا»، وتكفي «نعم» من قوله: «زيد في الدار»، و «لا» من قوله: «ما زيد في الدار»، فلمّا كانت «إذن» جواباً، قويتْ في الابتداء، لأنّ الجواب لا يتقدّمه كلام، ولمّا وسطت وأخرتْ زايلها مذهب الجواب، فبطل عملها.

واعلم أَنّ «إِذَنْ» إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل، فإنّكَ فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك «أُرَى» و «حَسِبْتُ» إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: «زيداً حَسِبْتُ أخاك». وإن شئت أَلغيتَ «إِذَنْ» كإلغائك «حَسِبْتُ» إذا قلت: «زيدٌ حَسِبْتُ أخوك».

فأما الاستعمال فقولك: «فإِذَنْ آتيك»، و «إِذَنْ أُكْرِمَك».

وبلغنا أَنّ هذا الحرف في بعض المصاحف: ﴿وإِذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ إِلاّ قَليلاً﴾[1].
وسمعنا بعضَ العرب قرأَها فقال: «وإِذَنْ لاَ يَلْبَثُوا».

وأَمّا الإلغاء فقولك: «فإِذَنْ لا أَجيئُكَ». وقال تعالى: ﴿فإِذَنْ لا يُؤْتُونَ الناسَ نَقِيراً﴾[2].

واعلم أَنّ «إِذَنْ» إذا كانت بين الفعل وبين شيءِ الفعلُ معتمِدٌ عليه، فإِنَّها مُلْغاةٌ لا تَنصب أَلبتَّةَ، كما لا تَنصب «أُرَى» إذا كانت بين الفعل والاسم في قولك: «كان أُرَى زيدٌ ذاهباً»، وكما لا تَعمل في قولك: «إِنِّي أُرَى ذاهبٌ». فـ «إِذَنْ» لا تَصل في ذا الموضع إلى أن تَنصب كما لا تَصل «أُرَى» هنا إلى أَن تَنصب. فهذا تفسير الخليل. وذلك قولك: «أَنَا إِذَنْ آتِيك»، فهي ههنا بمنزلة «أُرَى» حيث لا تكون إلاَّ ملغاةً.

ومن ذلك أيضاً قولك: «إِنْ تأتِني إِذَنْ آتِك»، لأنّ الفعل ههنا معتمِد على ما قبل «إِذَنْ». وليس هذا كقول ابن عَنَمَةَ الضَّبّي [من البسيط]:

٥٩٢ ـ أُرْدُدْ حِمارَكَ لا تُنْزَعْ سَوِيَّتُه ... إِذَنْ يُرَدَّ وَقَيْدُ العَيْرِ مَكْرُوبُ

---

(١) الإسراء: ٧٦؛ وقراءة نصب «يلبثوا» هي قراءة أُبيّ وعبد الله بن مسعود. انظر: البحر المحيط ٦/ ٦٦؛ والكشاف ٢/ ٤٦٢.

(٢) النساء: ٥٣.

٥٩٢ ـ التخريج: البيت لعبد الله بن عنمة الضبيّ في الأصمعيات ص ٢٢٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٦٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٦؛ وشرح المفصل ٧/ ١٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤١؛ ولسان العرب ١/ ٧١٣ (كرب)، ١٣/ ١٤ (أذن)؛ والمعاني الكبير ص ٧٩٣؛ ولسلام بن عوية الضبيّ في لسان العرب ١٤/ ٤١٦ (سوا)؛ وللضبي في المقتضب ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٢٨؛ وجواهر الأدب ص ٣٤١؛ ورصف المباني ص ٦٣.

اللغة: ارْدُدْ حمارك: ازجُرْ نفسك عن التعرُّض لنا. والسَّوية: كساء يحشى، ويطرح على ظهر الحمار كالحلس للبعير. والمكروب: المداني المقارب، كناية عن تقييد حركة الحمار، من (كربتُ القَيْدَ) أي ضَيَّقْتُه على المقيَّد به. والعَيْرُ: هو الحمار نفسه.

المعنى: انتهِ عَنّا، وازجُرْ نفسك عن التعرض لنا، وإلاَّ رَدَدْناك مُضَيَّقاً عليك ممنوعاً من إرادتك. =

من قِبَل أَنّ هذا منقطِعٌ من الكلام الأوّل وليس معتمِداً على ما قبله، لأنّ ما قبله مستغنٍ.

ومن ذلك أيضاً: «واللّهِ إذَنْ لا أَفعلُ»، من قبَل أنّ «أَفْعَلُ» معتمِد على اليمين، و «إذَنْ» لغوٌ.

وليس الكلامَ ههنا بمنزلته إذا كانت «إذَنْ» في أوّله، لأنَّ اليمين ههنا الغالبةُ. أَلا ترى أَنّك تقول إذا كانت «إذَنْ» مبتدأةً: «إذَنْ واللّهِ لا أَفعلَ»، لأنّ الكلام على «إذنْ» و «وَاللّهِ» لا يَعمل شيئاً.

ولو قلت: «والله إذنْ أفعلَ»، تريد أن تُخبِر أَنّك فاعلٌ لم يجز، كما لا يجوز: «واللّهِ أذهبَ إذنْ»، إذا أخبرت أنك فاعل. فقُبْح هذا يدلّك على أنّ الكلام معتمِد على اليمين.

وقال كُثَيِّرُ عَزّةَ [من الطويل]:

٥٩٣ ـ لئـنْ عـادَ لـي عبـدُ العـزيـزِ بمثْلِهـا ... وأمْكَنَنــي منهـا إذَنْ لا أُقيلُهـا

= **الإعراب**: «ارْدُدْ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «حمارَك»: مفعول به، والكاف: مضاف إليه مبني على الفتح، محله الجر. «لا»: ناهية جازمة. «تُنْزَعُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بـ(لا) الناهية. «سويّتُه»: نائب فاعل، والهاء: مضاف إليه مبني على الضم محله الجر. «إذنْ»: حرف ناصب. «يُرَدَّ»: فعل مضارع منصوب مبني للمجهول، ونائب الفاعل ضمير مستتر جَوازاً تقديره (هو)، «وقيدُ» الواو: حالية، «قَيْدُ»: مبتدأ مرفوع. «العَير»: مضاف إليه. «مكروب»: خبر مرفوع.

وجملة «ارْدُدْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا تُنزَع سويته»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يُرَدَّ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قَيْدُ العيرِ مكروب»: حالية، محلها النصب.

والشاهد فيه: نصب ما بعد (إذن)، لأنها مبتدأة مُعْتَمَدٌ عليها، والرفع جائز على إلغائها، وتقدير الفعل واقعاً للحال، لأنَّ حروف النَّصب لا تنصب إلا المضارع الخالص للاستقبال.

٥٩٣ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٣٠٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٦؛ والدرر ٤/٧١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٣٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٤٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٣؛ وشرح المفصّل ٩/١٣، ٢٢؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٨٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/١٦٥؛ وخزانة الأدب ٨/٤٤٧، ١١/٣٤٠؛ ورصف المباني ص ٦٦، ٢٤٣؛ وشرح الأشموني ٢/٥٥٤؛ والعقد الفريد ٣/٨؛ ومغني اللبيب ١/٢١.

اللغة: عبد العزيز: هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم. أقيلها: أتركها، أو أمنعها من السقوط.

المعنى: إذا رجع عبد العزيز إلى ما قاله لي سابقاً، فإنّي لن أتركها. =

وتقول: «إن تأتِني آتِكَ وإذَنْ أُكْرِمْكَ»، إذا جعلتَ الكلام على أَوّله ولم تَقطعه، وعطَفَته على الأوّل. وإن جعلتَه مستقبلاً نصبتَ، وإن شئت رفعتَه على قول مَن ألغى. وهذا قول يونس، وهو حَسَن، لأنّك إذا قطعته من الأوّل فهو بمنزلة قولك: «فإِذَنْ أفعلُ»، إذا كنت مجيباً رجلاً.

وتقول: «إذَنْ عبدُ اللّهِ يقولُ ذاك»، لا يكون إلاّ هذا؛ من قبل أَنّ «إِذَنْ» الآنَ بمنزلة «إنّما» و «هَلْ»، كأنك قلت: «إنّما عبدُ اللّهِ يقولُ ذاك». ولو جعلت «إذَن» ههنا بمنزلة «كَيْ» و «أَنْ» لم يَحسن، من قبَل أنّه لا يجوز لك أن تقول: «كيْ زيدٌ يقولَ ذاك»، ولا «أَنْ زيدٌ يقولَ ذاك». فلمّا قُبح ذلك جُعلتْ بمنزلة «هَل» و «كأنّما» وأشباههما.

وزعم عيسى بن عمر أنّ ناساً من العرب يقولون: إِذَنْ أَفعلُ ذاك، في الجواب. فأَخبرتُ يونس بذلك فقال: لا تُبْعِدنَّ ذا. ولم يكن ليَرويَ إلاّ ما سمع، جعلوها بمنزلة «هَلْ» و «بَلْ».

وتقول إذا حُدّثتَ بالحديث: «إذَنْ أَظنُّه فاعلاً»، و «إذَنْ إخالُكَ كاذباً»، وذلك لأنك تُخبر أنّك تلك الساعةَ في حال ظنٍّ وخِيلةٍ[1]، فخرجَتْ من باب «أَنْ» و «كَيْ»، لأنّ الفعل بعدهما غيرُ واقع وليس في حال حديثك فعلٌ ثابتٌ. ولمّا لم يَجُزْ ذا في أخواتها التي تشبَّهُ بها جُعلتْ بمنزلة «إنّما».

= **الإعراب**: «لئن»: اللام: موطئة للقسم، «إنْ»: حرف شرط جازم. «عاد»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط. «لي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاد». «عبد»: فاعلٌ مرفوع، وهو مضاف. «العزيز»: مضاف إليه مجرور. «بمثلها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاد»، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. «وأمكنني»: الواو: حرف عطف، «أمكنني»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: هو. «منها»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمكن». «إذن»: حرف جواب غير عامل. «لا»: حرف نفي. «أقيلها»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، و «ها»: في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «عاد لي...» الفعليّة: في محلّ جزم فعل الشرط. وجملة «أمكنني...» الفعليّة: معطوفة على جملة «عاد». وجملة «لا أقيلها» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة «جواب الشرط» محذوفة.

والشاهد فيه: إلغاء «إذن» لوقوعها بين القسم وجوابه، وعدم تصدّرها.

(١) الخِيلة: مصدر «خال» يخال، بمعنى: ظنّ.

ولو قلت: «إذَنْ أَظُنّك»، تريد أن تُخبِره أنَّ ظنّك سيَقع لنصبتَ، وكذلك «إذَنْ يَضرَبك»، إذا أَخبرتَ أنّه في حال ضربٍ لم ينقطع.

وقد ذكَر لي بعضُهم أَنَّ الخليل قال: «أَنْ» مضمرَةٌ بعد «إذَنْ». ولو كانت مما تُضمر بعده أنْ، فكانت بمنزلة اللام و «حتّى» لأضمرتَها إذا قلت: «عبدُ الله إذَنْ يأتِيك»؛ فكان ينبغي أن تَنصب «إذَنْ يأتِيَكَ» لأن المعنى واحد، ولم يغيَّرْ فيه المعنى الذي كان في قوله: «إذَنْ يأتِيك عبدُ الله»، كما يتَغيَّرَ المعنى في «حتَّى» في الرفع والنصب. فهذا ما رَووا. وأَمَّا ما سمعتُ منه فالأوّلُ.

هذا باب حتَّى[1]

اعلم أنّ «حتَّى» تَنصب على وجهين:

فأحدُهما: أن تَجعل الدخول غايةً لِمَسيرك، وذلك قولك: «سِرْتُ حتَّى أَدخلَها»، كأنك قلت: «سرتُ إلى أن أَدخلَها»، فالناصبُ للفعل ههنا هو الجارُّ في الاسم إذا كان غايةً. فالفعلُ إذا كان غايةً منصوب، والاسمُ إذا كان غايةً جرٌّ. وهذا قولُ الخليل.

وأمّا الوجه الآخر فأنْ يكون السَّير قد كان والدخولُ لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل «كَيْ» التي فيها إضمارُ «أَنْ» وفي معناها، وذلك قولك: «كلَّمتُه حتَّى يأمرَ لي بشيء».

واعلم أَنَّ «حتَّى» يُرفَع الفعلُ بعدها على وجهين[2]:

تقول: «سرتُ حتَّى أَدخلُها»، تَعني أَنَّه كان دخولٌ متّصِلٌ بالسير كاتِّصاله به بالفاء إذا

---

(١) انظر مبحث «حتّى» في الأزهيّة ص ٢١٤ ـ ٢١٦؛ والجنى الداني ص ٥٤٢ ـ ٥٥٨؛ وحروف المعاني ص ٦٤؛ ورصف المباني ص ١٨٠ ـ ١٨٥؛ ومغني اللبيب ١/١٢٩ ـ ١٣٩؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤ ـ ٤٠٩؛ وموسوعة الحروف ص ٢٤٠ ـ ٢٤٦.

(٢) قال السيرافي: وأمّا وجها رفع الفعل بعد «حتى» فأصلهما وجه واحد في المعنى: وذلك أن يكون ما قبلها موجباً لما بعدها، ولكن ما يوجبه ما قبلها، فقد يجوز أن يكون عقيباً له ومتصلاً به، ويجوز أن لا يكون متّصلاً به، ولكن يكون موطّأً بالفعل الأول متى اختاره صاحبه، أَوْقَعهُ، وقد وطىء له ومكّن منه، ومن هذا قوله: «لقد سرت حتى أدخلها ما أمنع» لأنّ «السير» مكّن له أن يدخلها كيف شاء في المستقبل إلى أن قال: وحتى في رفع الفعل بمنزلة «الواو» و «الفاء» و «إذا» و «إنّما» وسائر حروف الابتداء التي يرتفع الفعل بعدها، وسبيلها في بطلان عملها عن الفعل كسبيلها في بطلان عملها عن الاسم إذا قيل: «رأيت القوم حتى زيداً»، و «جاءني القوم حتى زيدٌ».

قلت: «سرتُ فأَدخلُها»، فـ «أدخلها» ههنا على قولك: «هو يَدخلُ»، و «هو يَضربُ»، إذا كنتَ تُخبِر أنَّه في عمله، وأنَّ عمله لم يَنقطع. فإذا قال: «حتَّى أَدخلُها» فكأنه يقول: «سرتُ فإِذا أَنَا في حال دخول»، فالدخولُ متَّصِل بالسير كاتِّصاله بالفاء. فـ «حتّى» صارت ههنا بمنزلة «إِذَا» وما أشبهها من حروف الابتداء، لأنَّها لم تجيء على معنى «إِلَى أَنْ»، ولا معنى «كَيْ»، فخرجتْ من حروف النَّصب كما خرجتْ «إِذنْ» منها في قولك: «إِذَنْ أَظنُّكَ».

وأَمّا الوجه الآخَر: فإِنه يكون السَّيرُ قد كان وما أشبهه، ويكون الدخولُ وما أشبهه الآن، فمن ذلك: «لقد سرتُ حتَّى أَدخلُها ما أُمنَعُ»، أي: حتَّى أَنِّي الآن أَدخلُها كيف شئت. ومثل ذلك قول الرجل: «لقدْ رَأَى منِّي عاماً أَوّلَ شيئاً حتَّى لا أستطيعُ أَن أكلِّمه العامَ بشيء»، و «لقد مَرِضَ حتَّى لا يَرجونَه». والرفعُ ههنا في الوجهين جميعاً كالرفع في الاسم. قال الفرزدق [من الطويل]:

٥٩٤ ـ فيــا عَجَبــاً حتَّــى كُلَيْــبٌ تَسُبُّنــي ... كــأَنَّ أَبــاهــا نَهْشَــلٌ أَو مُجــاشِــعُ

فـ «حتَّى» ههنا بمنزلة «إِذَا»، وإِنما هي ههنا كحرف من حروف الابتداء.

---

٥٩٤ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤١٤، ٩/ ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٨؛ والدرر ٤/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢، ٣٧٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨١؛ وشرح المفصل ٨/ ٦٢؛ والمقتضب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٤.

اللغة: كليب: قبيلة عربيّة. نهشل ومجاشع: جدّا قبيلتين عربيتين.

المعنى: يا للعجب، تصوّروا أن قبيلة كليب تشتمني وتهجوني، أتراها اعتقدت أن مكانتها عالية، وأنّها تنتمي إلى نهشل أو مجاشع؟!

الإعراب: **فيا**: الفاء: استئنافية، «يا»: حرف نداء. **عجباً**: مفعول مطلق، لفعل محذوف، منصوب بالفتحة، بتقدير (فيا نفس اعجبي عجباً). **حتى كليب**: «حتى»: حرف ابتداء، «كليب»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **تسبّني**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي)، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **كأنّ**: حرف مشبّه بالفعل. **أباها**: اسم (كأن) منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. نهشل: خبر (كأن) مرفوع بالضمّة. **أو مجاشع**: «أو»: حرف عطف، «مجاشع»: معطوف على (نهشل) مرفوع مثله بالضمّة.

وجملة «ويا نفسي»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «اعجبي عجباً». وجملة «كليب تسبّني»: استئنافية لا محلّ لها أيضاً. وجملة «تسبّني»: في محلّ رفع خبر (كليب). وجملة «كأن أباها نهشل»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى كليب» حيث جاءت (حتى) ابتدائية، وما بعدها جملة اسمية، استؤنف الكلام بها.

ومثل ذلك: «شَرِبَتْ[1] حتى إنّ يجيءُ البعيرُ يَجُرُّ بطنَه»، أي: حتَّى البعير ليَجيءُ يَجرّ بطنَه.

ويدلُّك على «حتَّى» أنها حرف من حروف الابتداء أنّك تقول: «حتَّى إنَّه يفعل ذاك» كما تقول: «فإذا إنَّه يَفعلُ ذاك». ومثل ذلك قول حسَّان بن ثابت [من الكامل]:

٥٩٥ - يُغْشَوْنَ حتَّى ما تَهِرُّ كِلابُهمْ   لا يَسألون عن السَّواد المُقْبِلِ

ومثل ذلك: «مَرِضَ حتَّى يَمُرُّ به الطائرُ فيَرحمُه»، و «سرتُ حتَّى يَعلمُ اللَّهُ أَنّي كالٌّ». والفعلُ ههنا منقطِع من الأوّل، وهو في الوجه الأوّل الذي ارتَفع فيه متّصِلٌ كاتّصاله به بالفاء، كأنه قال: سيرٌ فدخولٌ، كما قال علقمة بن عبدة [من الطويل]:

٥٩٦ - تُرادَى على دِمْنِ الحِياضِ فإنْ تَعَفْ   فإنّ المُنَدَّى رِحْلةٌ فرُكُوبُ

(١) أي: الإبل، وضُبطت في الطبعة التي أعتمدها بضمّ التاء، وهذا خطأ.

٥٩٥ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤١٢؛ والدرر ٤/ ٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٨، ٢/ ٩٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٦٢.

اللغة: يغشون: يقصدهم الناس لينالوا معروفهم. تهرّ كلابهم: تعوي. السواد والأسْوِدات والأساود: جماعة من الناس، والسواد: الشخص.

المعنى: اعتاد الناس على زيارتهم، ونيل معروفهم، حتى صارت الكلاب لا تنبح لقدوم الناس، لاعتيادها على قدومهم، حتى الغريب القادم لا يسألونه عمن يكون، أي يكرمون الجميع، أو لا يسألون عن عدد القادمين فهم على استعداد ومقدرة.

الإعراب: **يغشون**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **حتى ما**: «حتى»: حرف ابتداء، «ما»: نافية لا محلّ لها. **تهرّ**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **كلابهم**: فاعل مرفوع بالضمّة، وهم: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **لا يسألون**: «لا»: نافية، «يسألون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **عن السواد**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يسألون). **المقبل**: صفة (السواد) مجرورة مثله بالكسرة.

وجملة «يغشون»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «تهرّ»: استئنافية أيضاً لا محلّ لها. وجملة «يسألون»: استئنافية كذلك لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «حتى ما تهرّ» حيث جاءت (حتى) للابتداء، وجاء ما بعدها جملة فعلية، فعلها مضارع مرفوع.

٥٩٦ - **التخريج**: البيت لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٤٢؛ وسمط اللآلي ص ٢٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧١؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٥٨٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٤٣٤ =

لم يَجعل ركوبَه الآن ورحلتَه فيما مضى، ولم يَجعل الدخولَ الآن وسيرَه فيما مضى، ولكنّ الآخِر متَّصِل بالأوّل، ولم يقع واحدٌ دون الآخَر.

وإذا قلت: «لقد ضُرِبَ أمسِ حتَّى لا يَستطيعُ أَن يتحرَّكَ اليوم»، فليس كقولك: «سرتُ فأَدخلُها»، إذا لم ترد أن تَجعل الدخول الساعة، لأنّ السير والدخول جميعاً وقعا فيما مضى. وكذلك «مرِض حتَّى لا يَرجونه»، أي: حتَّى إنَّه الآن لا يَرجونه؛ فهذا ليس متَّصِلاً بالأوّل واقعاً معه فيما مضى.

وليس قولُنا كاتّصال الفاء يعني أنّ معناه معنى الفاء، ولكنك أردت أن تُخبر أَنه متَّصِلٌ بالأوّل، وأَنهما وقعا فيما مضى.

وليس بين «حتَّى» في الاتِّصال وبينه في الانفصال فرقٌ في أنه بمنزلة حرف الابتداء، وأنَّ المعنى واحدٌ إلا أنَّ أحد الموضعين الدخولُ فيه بالسير متّصل، وقد مضى السيرُ والدخولُ، والآخَر منفصل وهو الآن في حال الدخول، وإنّما اتِّصاله في أنَّه كان فيما مضى، وإلاَّ فإنه ليس يفارِقُ موضَعه الآخَرَ في شيء إذا رفعتَ.

= (ركب)، ١٣/ ١٥٨ (دمن)، ١٥/ ٣١٨ (ندى)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨٠ (رحل)؛ والمقتضب ٢/ ٣٩.

اللغة: تُرَادَى: تُرَاوَدُ، أي: يُعْرَض عليها الماء مرةً بعد مرة. الدِّمَنُ: جمع دمنة، وهي البَعَر والتراب والقَذى، والسرجين، ويُسمَّى الماء المملوء بهذه الأشياء دمنةً أيضاً. تَعف: أي تأبى نفسُها أن تشرب من هذا الماء، و«المنَدَّى»: أن ترعى الإبل قليلاً حول الماء، ثم تَرِد ثانيةً للشرب.

المعنى: يصف المشقة ومواصلته المسير في رحلته، فهو يعرض على إبله الماء الآسِن مرة تلو أخرى، فإن أنفت الشرب منه، فليس له إلا مواصلة السير بدلاً من التندية.

الإعراب: «تُرادى»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر جوازاً، تقديره (هي). «على دِمَن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تُرادَى). «الحياض»؛ مضاف إليه. «فإن»: الفاء: حرف استئناف، «إن»: حرف شرط جازم. «تعف»: فعل مضارع مجزوم، فاعله مستتر تقديره (هي). «فإنَّ»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنَّ»: حرف مُشبَّه بالفعل. «المندَّى»: اسم «إنَّ» منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر. «رحلةٌ»: خبر (إنَّ). «فركوب»: الفاء: حرف عطف، «ركوب»: اسم معطوف على (رحلةٌ).

وجملة «ترادى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن تعفْ فإن المندَّى رحلة»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تعف»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن المندَّى رحلةٌ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلّها الجزم.

والشاهد فيه قوله: «فركوبُ»، فاتصال الرحلة بالركوب كاتصال الدخول بالسير في قولهم: سرتُ حتى أدْخلُ.

هذا باب الرفع فيما اتَّصل بالأوّل كاتِّصاله بالفاء، وما انتصب لأنَّه غاية

تقول: «سرْتُ حتَّى أدخلُها»، و «قد سرتُ حتَّى أدخلُها سَواءً»، وكذلك «إنِّي سرتُ حتَّى أَدخلُها»، فيما زعم الخليل.

فإن جعلتَ الدخول في ذا غايةً نصبتَ.

وتقول: «رأيتُ عبدَ اللَّهِ سار حتَّى يدخلُها»، و «أُرَى زيداً سار حتَّى يَدخلُها». ومن زعَم أنّ النصب يكون في ذا لأنَّ المتكلِّم غيرُ متيقِّن، فإنَّه يَدخل عليه «سار زيدٌ حتَّى يَدخلُها فيما بلغني ولا أَدري»، ويَدخل عليه «عبدُ الله سار حتَّى يَدخلُهَا أُرَى».

فإن قال: إنّي لم أعمل «أُرَى»، فهو يزعم أَنه يَنصب بـ «أُرى» الفعلَ.

وإنْ جعلتَ الدخول غايةً نصبت في ذا كلِّه.

وتقول: «كنتُ سرتُ حتَّى أَدخلُها»، إذا لم تَجعل الدخول غايةً. وليس بين «كُنْتُ سِرْتُ» وبين «سِرْتُ مرَّةً في الزمان الأوَّلِ حتَّى أَدخلُها» شيءٌ، وإنَّما ذا قولٌ كان النحويُّون يقولونه ويأخذونه بوجه ضعيف. يقولون: إذا لم يجز القلبُ نَصبْنا فيدخلُ عليهم «قد سرتُ حتى أَدخلُها» أن يَنصبوا وليس في الدنيا عربيٌّ يرفع «سرتُ حتَّى أدخلُها» إلاّ وهو يرفعُ إذا قال: «قد سرتُ». وتقول: «إنما سرتُ حتى أدخلُها»، و «حتى أدخلَها»، إن جعلتَ الدخول غايةً، وكذلك «ما سرتُ إلا قليلاً حتى أدخلُها» إن شئتَ رفعتَ، وإن شئت نصبتَ، لأنَّ معنى هذا معنى «سرت قليلاً حتَّى أدخلها»، فإنْ جعلتَ الدخولَ غايةً نصبتَ[1].

---

(١) قال السيرافي: أجاز سيبويه الرفع في موضع ولم يجزه في موضع، وذلك أن «إنما» تكون على وجهين: أحدهما تحقير الشيء والآخر الاقتصار عليه. فقولك فيمن ادّعى له الشجاعة والكرم واليسار، فاعترفت =

ومما يكون فيه الرفعُ شيءٌ ينصِبه بعضُ الناس لقُبْح القلب، وذلك: «ربَّمَا سرتُ حتَّى أَدخلُها»، و «طالما سرتُ حتَّى أَدخلُها»، و «كثُر ما سرتُ حتَّى أَدخلُها»، ونحو هذا. فإِن احتجُّوا بأنه غير سيرٍ واحد، فكيف يقولون إذا قلتَ: «سرتُ غيرَ مرَّة حتَّى أَدخلُها»؟

وسألنا مَن يَرفع في قوله: «سرتُ حتَّى أَدخلُها»، فرفَع في «ربَّما»، ولكنَّهم اعتزموا على النصب في ذا كما اعتزموا عليه في «قَدْ».

وتقول: «ما أَحسنَ ما سرتُ حتَّى أدخلُها»، و «قلَّمَا سرتُ حتَّى أدخلُها»، إذا أردت أن تُخبر أَنَّكَ سرتَ قليلاً وعَنيتَ سيراً واحداً، وإن شئت نصبت على الغاية.

وتقول: «قَلَّما سرتُ حتَّى أدخلُها»، إذا عنيتَ سيراً واحداً، أَو عنيتَ غيرَ سير، لأنَّك قد تَنفي الكثير من السير الواحدِ كما نفيته من غير سير.

وتقول: «قَلَّما سرتُ حتّى أدخلَها» إذا عنيتَ غير سير، وكذلك «أَقلُّ ما سرتُ حتَّى أدخلَها»، من قبل أَنَّ «قَلَّما» نفيٌ لقوله: «كَثُرَ مَا»، كما أنّ «ما سرتُ» نفيٌ لقوله: «سرتُ». ألا ترى أنّه قبيح أن تقول: «قَلَّما سرتُ فأدخلُها»، كما يَقبح في «ما سرتُ»، إذا أردت معنى «فإذا أَنا أَدخلُ».

وتقول: «قلَّما سرتُ فأدخلَها»، فتنصبُ بالفاء ههنا كما تَنصب في «ما»، ولا يكون «كَثُرَ ما سرتُ فأدخلَها» لأنّه واجبٌ، ويَحسن أن تقول: «كَثُر ما سرتُ فإذا أَنا أَدخلُ». وتقول: «إنما سرتُ حتَّى أَدخلَها» إذا كنتَ محتقِراً لسيرك الذي أَدَّى إِلى الدخول، ويقَبح «إنَّما سرتُ حتَّى أَدخلُها»، لأنه ليس في هذا اللفظ دليلٌ على انقطاع السيَّر كما يكون في النصب، يَعني إذا احتَقر السير، لأنَّك لا تجعله سيراً يؤدِّي الدخولَ وأنتَ تستصغره، وهذا قول الخليل.

وتقول: «كان سيري أَمْس حتَّى أَدخلَها» ليس إلاَّ، لأنَّك لو قلت: «كان سيري أمس فإذا أنا أدخلُها» لم يجزْ، لأنك لم تَجعل لِـ «كان» خبراً.

بواحد منها، فقلت: «إنّما هو مُوسِرٌ» فعلى هذا الوجه يرفع الفعل بعد «حتى». وأمّا تحقير الشيء فقولك لمن تحقر صنيعاً له: «إنّما تكلّمت فسكت»، و «إنّما سرت، فقعدت» لم يعتد بكلامه ولا بسيره، فعلى هذا الوجه نصب سيبويه «إنّما سرت حتى أدخلَها» لأنّه لم يعتد بسيره سيراً، فصار بمنزلة المنفيّ. ويقبح الرفع لأنّك تجعل السير مؤدّياً إلى الدخول، فيكون منقطعاً بالدخول.

وتقول: «كان سيري أَمس سيراً مُتْعِباً حتّى أدخلُها»، لأنك تقول ههنا: «فأَدخلُها» و «فإذا أنا أدخلُها»، لأنك جئت لِـ «كان» بخبرٍ، وهو قولك: «سيراً مُتْعباً».

واعلم أنَّ ما بعد «حتَّى» لا يَشْرَكُ الفعلَ الذي قبل «حتى» في موضعه كشركة الفعل الآخِرِ الأوَّلَ إذا قلت: «لم أَجِئْ فأَقُلْ»، ولو كان ذلك لاستَحال: «كان سيري أَمس شديداً حتَّى أَدخلُ»، ولكنها تجيء كما تجيء «ما» بعد «إذا» وبعد حروف الابتداء.

وكذلك هي أيضاً بعد الفاء إذا قلت: «ما أَحسنَ ما سرتُ فأَدخلُها»؛ لأنّها منفصِلة، يعني الفاء؛ فإنما عنينا بقولنا: «الآخِرُ متَّصِلٌ بالأوَّل» أنّهما وقعا فيما مضى، كما أَنه إذا قال:

* فـــإنَّ المُنَـــدَّى رِحْلَـــةٌ فـــرُكـــوبُ[1] *

فإنّمَا يعني أنّهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وأنّ الآخِر كان مع فراغه من الأوَّل.

فإن قلت: «كان سيري أمسِ حتَّى أَدْخلَها»، تَجعل «أَمْسِ» مستقَرًّا، جاز الرفعُ لأنه استَغنى، فصار كـ «سِرت»، لو قلت: «فأَدْخلُها» حسُن، ولا يَحسن «كان سيري فأَدْخلُ»، إلاَّ أَن تجيء بخبر لِـ «كان».

وقد تَقَعَ «نَفْعَلُ» في موضع «فَعَلْنَا» في بعض المواضع، ومثل ذلك قولُه، لرجل من بني سَلولٍ مُوَلَّدٍ [من الكامل]:

٥٩٧ ـ ولقـــد أمُـــرُّ علـــى اللَّئيـــم يَسُبُّنـــي فمضيـــتُ ثُمَّـــتَ قلـــتُ: لا يَعْنِينـــي

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٥٩٦.

٥٩٧ ـ **التخريج**: البيت لرجل من سلول في الدرر ١/ ٧٨؛ وشرح التصريح ٢/ ١١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٨؛ ولشمر بن عمرو الحنفيّ في الأصمعيّات ص ١٢٦؛ ولعميرة بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٧١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٦٣؛ والأشباه والنظائر ٣/ ٩٠؛ والأضداد ص ١٣٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٦٣١؛ وجواهر الأدب ص ٣٠٧؛ وخزانة الأدب ١/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣/ ٢٠١، ٤/ ٢٠٧، ٢٠٨، ٥/ ٢٣، ٥٠٣، ٧/ ١٩٧، ٩/ ١١٩، ٣٨٣؛ والخصائص ٢/ ٣٣٨، ٣/ ٣٣٠؛ والدرر ٦/ ١٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٧٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢١٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٧٨١ (ثم)، ١٥/ ٢٩٦ (منن)، ومغني اللبيب ١/ ١٠٢، ٢/ ٤٢٩، ٦٤٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٩، ٢/ ١٤٠.

شرح المفردات: اللئيم: الدنيء، الخسيس. يعنيني: يقصدني.

=

واعلم أنَّ «أسِيرُ» بمنزلة «سِرْتُ» إذا أردتَ بـ «أسير» معنى «سِرْتُ»[1].

واعلم أنَّ الفعل إذا كان غير واجب، لم يكن إلاَّ النصبُ، من قِبَل أنه إذا لم يكن واجباً رجعتْ «حتَّى» إلى «أنْ» و «كَيْ»، ولم تَصر من حروف الابتداء كما لم تَصر «إذَنْ» في الجواب من حروف الابتداء إذا قلت: «إذَنْ أَظنَّك»، و «أَظُنُّ» غيرُ واقعٍ في حال حديثك.

وتقول: «أيُّهم سار حتَّى يدخلُها»، لأنَّك قد زعمت أنه كان سيرٌ ودخولٌ، وإنَّما سألتَ عن الفاعل. ألا ترى أنَّك لو قلت: «أيْنَ الذي سار حتَّى يدخلُها وقد دخَلَها» لكان حَسَناً، ولجاز هذا الذي يكون لما قد وقع، لأنّ الفعل ثَمَّ واقعٌ، وليس بمنزلة «قَلَّما سرتُ» إذا كان نافياً لـ «كثُر مَا»[2]، ألا ترى أنَّه لو كان قال: «قَلَّمَا سرتُ فأَدخلُها»، أو «حتَّى أدخلُها»، وهو يريد أن يجعلها واجبةً خارجةً من معنَى «قلَّما»، لم يَستقم إلاَّ أنْ تقول: «قلّما سرتُ فدخلتُ» و «حتَّى دخلتُ»، كما تقول: «ما سرتُ حتَّى دخلتُ». فإِنَّما تَرْفَع بـ «حتّى» في الواجب، ويكونُ ما بعدها مبتدأً منفصِلاً من الأوّل كانَ مع الأوّل فيما مضَى أو الآنَ.

وتقول: «أَسِرْتَ حتَّى تدخلَها»؟ نصبٌ، لأنك لم تُثْبِت سيراً تَزعم أنه قد كان معه دخولٌ.

= **الإعراب**: «ولقد»: الواو بحسب ما قبلها، واللام رابطة جواب القسم، و «قد» للتحقيق. «**أمر**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله... وجوباً «أنا». «**على اللئيم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أمرّ». «**يسبّني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به، وفاعله... جوازاً «هو». «**فمضيت**»: الفاء حرف عطف، «مضيت»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**ثمت**»: حرف عطف، والتاء للتأنيث. «**قلت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**لا**»: حرف نفي. «**يعنيني**»: فعل مضارع، والنون للوقاية، والياء في محلّ نصب مفعول به. وفاعله... جوازاً تقديره: «هو».

وجملة: «يسبّني» في محلّ جر نعت «اللئيم». وجملة: «مضيت» معطوفة على جملة «أمر»، فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «قلت» معطوفة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا يعنيني» في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه قوله: «أمرُّ على اللئيم» حيث وضع (أمرّ) موضع (مررتُ) مشابهاً لقوله: (سرت حتى أدخل) بمعنى: سرتُ فدخلتُ. لأنه لم يُرِدْ ماضياً منقطعاً، بل أراد أن هذه عادته، فجعله كالفعل المستمر.

(١) قال السيرافي: إنّما يستعمل ذلك إذا كان الفاعل قد عُرف منه ذلك الفعل خلقاً وطبعاً، ولا ينكر منه في المضيّ والاستقبال، ولا يكون لفعل فعله مرّةً من الدهر.

(٢) قال السيرافي: «قوله: «أين الذي سار حتى يدخلها»، لا يمنع الاستفهام من الرفع، لأن السير موجب، وإنّما سأل عن صاحبه. وكذلك لو نَفَى فقال: «ما رأيت الذي سار حتى يدخلها»، و «ما ضربت الذي سار حتى يدخلها»، لأن الاعتماد على نفي الرؤية».

هذا باب ما يكون العملُ فيه من اثنينِ

وذلك قولك: «سرتُ حتَّى يَدخلَها زيدٌ»، إذا كان دخولُ زيد لم يؤدِّهِ سيرُك ولم يكن سبَبه، فيصيرُ هذا كقولك: «سرتُ حتَّى تَطلَعَ الشمسُ»؛ لأنَّ سيرك لا يكون سبباً لطلوع الشمس ولا يؤدِّيه، ولكنَّك لو قلت: «سرتُ حتَّى يدخلُها ثَقَلي»، و «سرتُ حتَّى يدخلُها بَدَني»، لرفعتَ، لأنَّكَ جعلت دخولَ ثَقَلك يؤدِّيه سيرُك، وبدنُك لم يكن دخولُه إلاَّ بسيرك.

وبلغنا أنَّ مُجاهِداً قرأ هذه الآية: ﴿وَزُلْزِلُوا حتَّى يَقُولُ الرَّسُولُ﴾[1]؛ وهي قراءة أهل الحجاز.

وتقول: «سرتُ حتى يَدخلَها زيدٌ وأدخلَها»، و «سرتُ حتَّى أدخلُها ويدخلُها زيدٌ» إذا جعلتَ دخولَ زيد مِن سبب سيرك وهو الذي أدّاه، ولا تَجد بُدًّا مِن أن تَجعله ههنا في تلك الحال، لأنَّ رفع الأوّل لا يكون إلاَّ وسببُ دخوله سيرُه.

وإذا كانت هذه حالَ الأوّل لم يكن بدٌّ للآخِرِ من أن يَتبعه، لأنّه يعطف على دخولك في «حتَّى». وذلك أنه يجوز أن تقول: «سرتُ حتَّى يَدخلُها زيدٌ»، إذا كان سيرُكَ يؤدِّي دخولَه كما تقول: «سرتُ حتَّى يدخلُها ثَقَلي». وتقول: «سرتُ حتى أدخُلُها وحتى يَدخلَها زيدٌ»، لأنك لو قلت: «سرتُ حتَّى أدخُلُها» و «حتَّى تَطلعَ الشمسُ» كان جيّداً، وصارت

---

(١) البقرة: ٢١٤، وقراءة «يقولُ» بالرفع هي قراءة نافع، والكسائي، ومجاهد، وابن محيصن، وشيبة، والأعرج. انظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ١٦٥؛ وإتحاف الفضلاء ص ١٥٦؛ والبحر المحيط ٢/ ١٤٠؛ وتفسير الطبري ٤/ ٢٩٠؛ وتفسير القرطبي ٣/ ٣٤، ٣٥؛ والكشاف ١/ ١٣٠؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٢٧.

إعادتُك «حتّى» كإعادتك لهُ في «تبًّا له وويْلٌ له»، و «مَنْ عمراً ومَنْ أخو زيد»؟ وقد يجوز أن تقول: «سرتُ حتّى يَدخلُها عمرو» إذا كان أَدّاه سيرُك. ومثل ذلك قراءة أهل الحجاز: ﴿وَزُلْزِلُوا حتى يَقُولُ الرَّسُول﴾[1].

واعلم أنَّه لا يجوز «سرتُ حتَّى أَدخلُها وتَطلُعُ الشمسُ»[2] يقول: إذا رفعتَ طلوع الشمس لم يجز، وإن نصبتَ وقد رفعتَ فعلك فهو محالٌ حتّى تَنصبَ فعلَك من قِبَل العطف، فهذا محالٌ أن ترفع، ولم يكن الرفعُ لأنَّ طلوع الشمس لا يكون أن يؤدّيه سيرُك فترَفَعَ «تَطْلُع»، وقد حُلْتَ بينه وبين الناصبة[1].

ويَحسن أن تقول: «سرتُ حتَّى تَطلعَ الشمسُ وحتى أدخُلُها»، كما يجوز أن تقول: «سرتُ إلى يوم الجمعة، وحتى أَدخُلُها». وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

٥٩٨ - سَـرَيْـتُ بهـمْ حتَّـى تَكِـلَّ مَطِيُّهـمْ   وحتَّـى الجِيـادُ مـا يُقَـدْنَ بـأَرْسـانِ

---

(١) البقرة: ٢١٤ وانظر الحاشية السابقة.

(٢) قال السيرافي: «لأن «تطلع الشمس» لا يرتفع أبداً، لأنّ السير لا يؤدّي إليه، ولا يكون سبباً له، فبطل عطفه على «أدخلها». ولا يجوز نصبه، وليس قبله ما ينصبه، لأنّ «حتّى» إذا ارتفع ما بعدها، فليست هي «حتّى» التي تنصب الفعل، ولو أعاد «حتى» وجعلها ناصبة، فقال: «سرت حتى أدخلَها وحتي تطلعَ الشمس»، جاز.

(٣) قال السيرافي: يعني أنك حلت بـ «أدخلها» المرفوعة بين «تطلع» وبين «حتّى» الناصبة، كأن «أدخلها» لو لم يكن، وكان في موضعها «تطلع الشمس»، لجئنا بـ «حتى» الناصبة في موضع «حتى» التي يرتفع الفعل بعدها. فهذه حيلولة بين «حتى» و «تطلع».

٥٩٨ - **التخريج**: البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣؛ والدرر ٦/ ١٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٢٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٨، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٧٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٤ (مطا)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٦٧؛ وجواهر الأدب ص ٤٠٤؛ ورصف المباني ٥/ ١٨١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٩؛ ولسان العرب ١٥/ ١٢٤ (غزا)؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٦.

اللغة: سريت: سرت ليلاً. تكلّ: تتعب. المطي: الدواب الصالحة للركوب عليها. الجياد: جمع جواد وهو الحصان العتيق الكريم الأصل. الأرسان: جمع رسن وهو حبل يقاد الحصان به.

المعنى: بقيت أسير بهم كلّ الليل، حتى تعبت مطيّهم، وصارت جيادهم تمشي كما شاء لها فرسانها بدون أرسان، لشدّة تعبها.

الإعراب: **سريت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بهم**: جار ومجرور متعلّقان بـ (سريت). **حتى تكلّ**: «حتى»: حرف غاية وابتداء، «تكلّ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد «حتى»، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محلّ جرٍّ بـ «حتى»، والجار =

فهذه الآخرة هي التي تَرفع.

وتقول: «سرتُ وسار حتَّى ندخلُها»، كأنك قلت: «سِرْنا حتَّى ندخلُها». وتقول: «سرتُ حتَّى أَسمعَ الأذانَ»، هذا وجهُه وحدُّه النصبُ، لأن سيرك ليس يؤدِّي سمَعك الأذانَ، إنّما يؤدّيه الصُّبْحُ، ولكنك تقول: «سرتُ حتَّى أَكِلُّ» لأنَّ الكلال يؤدّيه سيرُك. وتقول: «سرتُ حتَّى أُصْبِحَ»، لأنَّ الإصباح لا يؤدّيه سيرُك إنَّما هي غايةُ طلوع الشمس.

= والمجرور متعلقان بـ«سريت». **مطيهم**: فاعل مرفوع بالضمّة، و«هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **وحتى**: الـواو: حرف عطف، و«حتى»: حرف ابتداء. **الجياد**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **ما يقدن**: «ما»: حرف نفي، «يقدن»: فعل مضارع مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **بأرسان**: جار ومجرور متعلّقان بـ(يقدن).

وجملة «سريت بهم»: في محلّ رفع خبر للمبتدأ (مجر) في البيت السابق. وجملة «الجياد ما يقدن»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ما يقدن»: في محلّ رفع خبر (الجياد).

والشاهد فيه قوله: «وحتى الجياد» حيث أعمل «أن» المضمرة بعد «حتى» الأولى، وجعل «حتى الثانية للابتداء، مرفوعاً ما بعدها.

هذا باب الفاء[1]

اعلم أن ما انتَصَب في باب الفاء يَنتصب على إضمار «أَنْ»، وما لم يَنتصب فإنّه يَشرك الفعلَ الأوّل فيما دخل فيه، أو يكونُ في موضع مبتدأ أو مبنيٍّ على مبتدإٍ أو موضعِ اسم مما سوى ذلك. وسنبيِّن ذلك إن شاء الله.

تقول: «لا تَأتيني فتحدِّثني»، لم ترد أن تُدخِل الآخِرَ فيما دخل فيه الأوّلُ فتقولَ: «لا تأتيني ولا تُحدِّثُني»، ولكنَّك لمَّا حوّلت المعنى عن ذلك تَحوّل إلى الاسم؛ كأَنك قلت: «ليس يكون منك إتيانٌ فحديثٌ»، فلمَّا أردتَ ذلك استحال أن تضمّ الفعل إلى الاسم، فأضمروا «أَنْ»، لأنَّ «أَنْ» مع الفعل بمنزلة الاسم، فلمَّا نَوَوا أن يكون الأوّلُ بمنزلة قولهم: «لم يكن إتيانٌ»، استحالوا أن يضمُّوا الفعل إليه، فلمَّا أضمروا «أَنْ» حسُن؛ لأنَّه مع الفعل بمنزلة الاسم.

و «أَنْ» لا تَظهر ههنا، لأنه يَقع فيها معانٍ لا تكون في التمثيل، كما لا يقع معنى الاستثناء في «لا يَكُونُ» ونحوها، إلاّ أن تُضمِر. ولولا أنَّك إذا قلت لم آتك صار كأنك قلت: «لم يكن إتيانٌ»، لم يجز «فأُحدِّثَك»، كأنك قلت في التمثيل: فحديث. وهذا تمثيل ولا يُتكلّم به بعد «لم آتك»، لا تقول: «لم آتِك فحديثٌ». فكذلك لا تقع هذه المعاني في الفاء إلاَّ بإضمار «أَنْ»، ولا يجوز إظهارُ «أَنْ»، كما لا يجوز إظهارُ المضمرَ في «لاَ يكُونُ» ونحوها.

---

(١) انظر مبحث الفاء في الأزهية ص ٢٤١ ـ ٢٤٨؛ والجنى الداني ص ٦١ ـ ٧٨؛ وحروف المعاني ص ٣٩؛ ورصف المباني ص ٣٧٦ ـ ٣٨٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢٤٧ ـ ٢٧٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٣ ـ ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص ٦٣ ـ ٦٨؛ وموسوعة الحروف ص ٣٠٧ ـ ٣٢٠.

فإذا قلت: «لم آتِك»، صار كأنك قلت: «لم يكن إتيانٌ»، ولم يجز أن تقول: فحديثٌ، لأنَّ هذا لو كان جائزاً لأظهرتَ «أنْ».

ونظيرُ جعلهم «لم آتِكَ» و «لا آتيك» وما أشبهه بمنزلة الاسم في النيّة، حتّى كأنهم قالوا: «لم يَكُ إتيانٌ»، إنشادُ بعض العرب قولَ الفرزدق [من الطويل]:

مَشَائِيمُ ليسوا مُصْلِحينَ عَشيرةً ... ولا ناعِبٍ إلاَّ بَبَيْنٍ غُرابُهَا[1]

ومثلُه قول الفرزدق أيضاً [من الطويل]:

٥٩٩ - وما زُرْتُ سَلْمَى أن تكونَ حبيبةً ... إليَّ ولا دَيْنٍ بها أنا طالبُهْ

جرَّه لأنه صار كأنه قال: «لأنْ».

ومثله قول زهير [من الطويل]:

بَدا ليَ أنِّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ... ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا[2]

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٤.

٥٩٩ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٨٤؛ والإنصاف ص ٣٩٥؛ وتخليص الشواهد ص ٥١١؛ والدرر ٥/ ١٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٥٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٨٥؛ ولسان العرب ١/ ٣٣٦ (حنطب)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٥٥٦؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ١٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٨١.

المعنى: لم أزر سلمى لحبي لها، ولا لدين أطالبها به.

الإعراب: **وما**: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: نافية. **زرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **سلمى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **أن تكون**: «أن»: مصدرية ناصبة و «تكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بالفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي). والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تكون) منصوب بنزع الخافض. **حبيبة**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **إلي**: جار ومجرور متعلقان بالخبر حبيبة. **ولا**: الواو: عاطفة و «لا»: نافية. **دين**: اسم معطوف على محل المنصوب بنزع الخافض بعد (أن). **بها**: جار ومجرور متعلقان بـ «طالبه». **أنا**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **طالبه**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، وسكن لضرورة الشعر.

وجملة «وما زرت سلمى»: بحسب الواو. وجملة «أنا طالبه»: في محل جر صفة دين.

والشاهد فيه قوله: «ولا دين» فقد عطف دين على مصدر مجرور على تقدير لام في (أن تكون).

(٢) تقدم بالرقم ١٢٧.

لمَّا كان الأوّلُ تُستعمل فيه الباء ولا تغيِّر المعنى، وكانت مما يلزم الأوّلَ نووها في الحرف الآخر، حتَّى كأنَّهم قد تكلَّموا بها في الأوّل.

وكذلك صار «لم آتِك» بمنزلة لفظهم بـ «لم يكن إتيانٌ»، لأنَّ المعنى واحد.

واعلم أنَّ ما يَنتصب في باب الفاء قد يَنتصب على غير معنًى واحدٍ، وكلُّ ذلك على إضمار «أَنْ»، إلاَّ أَنَّ المعاني مختلِفةٌ، كما أنّ «يَعْلَمُ اللَّهُ» يَرتفع كما يَرتفع «يَذهبُ زيدٌ»، و «عَلِمَ اللَّهُ» ينتصب كما يَنتصب «ذَهَبَ زيدٌ»، وفيهما معنَى اليمين.

والنصب ههنا في التمثيل كأنك قلت: «لم يكن إتيانٌ فأن تحدِّثَ»، والمعنى على غير ذلك، كما أنّ معنى «عَلِمَ اللَّهُ لأفعلنَّ» غيرُ معنى «رَزَقَ اللَّهُ». فـ «أن تحدّثَ» في اللفظ مرفوعةٌ بـ «يكنْ»؛ لأنَّ المعنى: لم يكن إتيانٌ فيكونُ حديثٌ.

وتقول: «ما تأتيني فتحدِّثَني»، فالنصبُ على وجهين من المعاني:

أحدُهما: ما تأتيني فكيف تحدِّثُني، أي: لو أتيتَني لحدَّثتني.

وأما الآخر: فما تأتيني أبداً إلاَّ لم تحدِّثني، أي: منك إتيانٌ كثيرٌ ولا حديثٌ منك.

وإنْ شئت أَشركتَ بين الأوّلَ والآخِر، فدخل الآخِرُ فيما دخل فيه الأوّل فتقول: «ما تأتيني فتحدِّثُني» كأنك قلت: «ما تأتيني وما تحدِّثُني».

فمثَلُ النصب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لاَ يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا﴾(١). ومثل الرفع قوله عزَّ وجلَّ: ﴿هٰذَا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ وَلاَ يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾(٢).

وإنْ شئت رفعت على وجهٍ آخَرَ، كأنك قلت: «فأنت تحدِّثُنا». ومثل ذلك قول بعض الحارثيين [من الخفيف]:

٦٠٠ - غَيرَ أَنّا لم تأتِنا بيقينٍ ... فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأْمِيلاَ

(١) فاطر: ٣٦.

(٢) المرسلات: ٣٥ - ٣٦.

٦٠٠ - **التخريج**: البيت لبعض الحارثين في خزانة الأدب ٨/٥٣٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ وللعنبري في شرح المفصل ٧/٣٦؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨٧٢؛ والمقرب ١/ ٢٦٥.

اللغة: الترجي: الأمل.

المعنى: إذا لم يأتنا بما يدفع الشك من نفوسنا، فنحن نأمل خلاف ذلك.

كأنه قال: «فنحن نرجِّي». فهذ في موضع مبنيٍّ على المبتدأ.

وتقول: «ما أتيتَنا فتحدِّثنَا»، فالنصبُ فيه كالنَّصبُ في الأوّل، وإن شئت رفعتَ على: فأنت تحدِّثُنا الساعةَ، والرفعُ فيه يجوز على «مَا».

وإنّما اختير النصبُ، لأنَّ الوجه ههنا وحدَّ الكلام أن تقول: «ما أتيتَنا فحدَّثْتَنا»، فلمّا صرفوه عن هذا الحدّ، ضعُف أن يضمُّوا «يَفْعَلُ» إلى «فَعَلْتَ»، فحملوه على الاسم، كما لم يجز أن يَضمّوه إلى الاسم في قولهم: «ما أنت منّا فتَنْصُرَنا» ونحوه.

وأمَّا الذين رفعوه فحملوه على موضع «أتَيْتَنا»، لأن «أتَيْتَنا» في موضع فعل مرفوع، و «تُحَدِّثُنا» ههنا في موضع «حَدَّثْتَنا».

وتقول: «ما تأتينا فَتكَلَّمَ إلاَّ بالجميل». فالمعنى أنَّك لم تأتنا إلاَّ تكلَّمتَ بجميل، ونصبُه على إضمار «أنْ» كما كان نصبُ ما قبله على إضمار «أَنْ»، وتمثيلُه كتمثيل الأوّل. وإن شئتَ رفعتَ على الشَّرْكَة كأنه قال: ومَا تكلَّمُ إلاَّ بالجميل.

ومَثَل النصب قول الفرزدق [من الطويل]:

٦٠١ - ومـا قـام منّـا قـائـمٌ فـي نَـديِّنـا فيَنْطِـقَ إلاَّ بـالتـي هـي أعـرفُ

= **الإعراب: غير**: اسم منصوب على الاستثناء. **أنّا**: «أن»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مضاف إليه مجرور. **لم تأتنا**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «تأت»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، و «نا»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **بيقين**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تأت). **فنرجي**: الفاء: استئنافية، «نرجي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **ونكثر**: الواو: عاطفة، «نكثر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن). **التأميلا**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «لم تأتنا»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «نرجي»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره (نحن). وجملة «نحن نرجي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نكثر التأميلا»: معطوفة على (نرجي) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «نرجي» حيث رفعه على أنه فعل جديد بعد الفاء المستأنفة، ولم ينصبه على الجواب.

٦٠١ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢٩؛ وجمهرة أشعار العرب ص ٨٨٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢؛ والرد على النحاة ص ١٥٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٩٠؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٧١.

وتقول: «لا تأتينا فتحدِّثَنا إلاّ ازدَدْنا فيك رغبةً»، فالنصبُ ههنا كالنصب في: «ما تأتيني فتحدِّثَني» إذا أردت معنى: ما تأتيني محدِّثاً، وإنّما أراد: ما أتيتَني محدِّثاً إلاّ ازدَدتُ فيك رغبةً. ومثلُ ذلك قول اللَّعين [من الطويل]:

٦٠٢ـ وما حلَّ سَعْديٌّ غريباً ببلدةٍ فيُنْسَبَ إلاّ الزِّبْرِقانُ له أبُ

وتقول: «لا يَسَعُني شيء فيَعْجِزَ عنك»، أي: لا يَسَعُني شيءٌ فيكونُ عاجزاً عنك ولا يَسَعُني شيءٌ إلاّ لم يَعجِز عنك. هذا معنى هذا الكلام. فإن حملَته على الأوّل قبُح المعنى؛

اللغة: النديّ: مجلس القوم ومتحدّثهم. إلاّ بالتي هي أعرف: بالأشياء التي هي معروفة.

الإعراب: «وما»: الواو: حرف عطف، و«ما»: حرف نفي. «**قام**»: **فعل** ماضٍ مبنيّ على الفتح. «**منا**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. «**قائم**»: فاعل «قام» مرفوع بالضمّة. «**في**»: حرف جرّ. «**نديّنا**»: اسم مجرور، وهو مضاف، و«نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (قام). «**فينطق**»: الفاء: حرف عطف، و«ينطق»: **فعل** مضارع منصوب بأن مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**بالتي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ينطق). «**هي**»: ضمير منفصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع مبتدأ. «**أعرف**»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة «وما قام قائم»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «فينطق»: معطوفة عليها، وجملة «هي أعرف»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها صلة الموصول.

والشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد الفاء على الجواب، ويجوز رفعه لأن النفي هنا ليس بخالص.

٦٠٢ ـ **التخريج**: البيت للعين المنقري في خزانة الأدب ٣/٢٠٧، ٨/٥٤١، ٥٤٣؛ والردّ على النحاة ص ١٢٤.

اللغة: بنو سَعْد: قومٌ سيدهم الزبرقان بن بدر كما يرى الشاعر.

المعنى: إنّ الزبرقان سيد قومه، وأشهرهم، فإذا تَغَرَّب رجل من بني سعد، فسُئِل عن نسبه، انتسب إلى الزبرقان لشرفه وشهرته.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية. «حَلَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. ««**سَعْديٌّ**»»: فاعل. «غريباً»: حال. «ببلدة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (حَلَّ). «**فيُنْسب**»: الفاء: حرف عطف، «يُنسب»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**إلا**»: حرف حصر. «الزبرقان»: مبتدأ. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (أب). «**أبٌ**»: خبر للمبتدأ (الزبرقان). والمصدر المؤول من (أن) المضمرة، بعد الفاء، ومن الفعل (يُنسَب) معطوف على مصدر مُنْتزع مما تقدَّم، والتقدير: لا يكون حُلُولٌ فنسبةٌ.

وجملة «حَلَّ سَعْدِيٌّ»: بحسب الواو. وجملة «يُنسب»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «الزبرقان له أبٌ»: حالية محلُّها النصب. وهي حالٌ ثانية من (**سعْديٌّ**).

والشاهد فيه: نصب ما بعد الفاء، أي نصب الفعل (يُنسَب) على الجواب، والرفع جائز.

لأنّك لا تريد أن تقول: إنّ الأشياء لا تَسَعُنِي ولا تَعجزُ عنك، فهذا لا يَنويه أحدٌ.

وتقول: «ما أنت منّا فتحدِّثَنا»، لا يكون الفعلُ محمولاً على «مَا»؛ لأنّ الذي قبل الفعل ليس من الأفعال فلم يشاكِله، قال الفرزدق [من الطويل]:

٦٠٣ ـ ما أنتَ من قيسٍ فتَنْبِحَ دُونها ولا من تَميمٍ في اللَّهَا والغَلاصِمِ

وإن شئت رفعت على قوله [من الخفيف]:

* فنُرَجِّي ونُكْثِرُ التأْمِيلاَ[1] *

ويقول: «أَلا ماءَ فأَشْرَبَه»، و «لَيْتَه عندنا فيحدِّثَنا». وقال أُمَيّةَ بن أَبي الصَّلت [من البسيط]:

٦٠٤ ـ أَلا رَسولَ لنا مِنّا فيُخْبِرَنا ما بُعْدُ غايَتِنا من رأسِ مُجْرانَا

---

٦٠٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٣ (وفيه «الرؤوس الأعاظم» مكان «اللها والغلاصم»)؛ والدرر ٤/ ٨٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٤١ (غلصم)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٧.

اللغة: اللَّها بفتح اللام: جمع لهاة، وهي مَدْخل الطعام في الحلق. والغلاصِم: جمع غَلْصَمة، وهي رأس الحلقوم، ويُكنى باللها والغلاصم عن أعالي القوم وجلَّتهم.

المعنى: يقول هذا لجرير الذي كان يكافح عن قيس لخؤولته فيهم، وجعل مهاجاته عنهم نباحاً على طريق الاستعارة، ونَفَى عنه الشرف في تميم.

الإعراب: «ما»: نافية. «أنت»: اسم (ما). «من قَيْسٍ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «فتَنْبَحَ»: الفاء: حرف عطف، «تنبح»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «دونها»: مفعول فيه ظرف مكان على المجاز متعلِّق بالفعل (تنبح)، و «ها»: مضاف إليه. «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «من تميم»: جار ومجرور معطوفان على (من قيس). «في اللها»: جار ومجرور متعلقان بحال من (أنت) أو من (تميم). «والغلاصم»: الواو: حرف عطف، «الغلاصم»: اسم معطوف على (اللها)، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة بعد الفاء، ومن الفعل (تنبحَ) معطوف على مصدر منتزع مما تقدَّم، والتقدير: لم يكن انتسابك إلى قيس، فنباحك دونها.

وجملة «ما أنت من قيس»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تنبح»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب (تنبح) على الجواب، ولو قطع، فَرفع، لجاز.

---

(١) تقدم بالرقم ٦٠٠.

٦٠٤ ـ **التخريج**: البيت لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ٦٢؛ والأغاني ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٨؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٤١٢. =

لا يكون في هذا إلاّ النصبُ، لأنَّ الفعل لم تَضمَّه إلى فعلٍ.

وتقول: «ألا تَقعُ الماءَ فتَسْبَحُ»، إذا جعلتَ الآخِر على الأوّل، كأنك قلت: «ألا تَسْبحُ». وإن شئت نصبتَه على ما انتَصب عليه ما قبله، كأنك قلتَ: ألا يكون وقوعٌ فأنْ تَسبح. فهذا تمثيلٌ وإن لم يُتكلَّم به.

والمعنى في النصب أنه يقول: إذا وقعتَ سَبحتَ.

وتقول: «ألم تأتنا فتحدِّثَنا»، إذا لم يكن على الأوّل. وإن كان على الأوّل جزمتَ. ومَثَل النصب قوله [من الوافر]:

٦٠٥ - ألــم تَســألْ فتُخْبِــرَكَ الــرســومُ علــى فِــرْتَــاجَ، والطَّلَــلُ القــديــمُ

= **اللغة**: المجرى: خط السباق. والغاية: نهايته.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو ينهض رسول من الأموات فيخبرنا بالحقيقة عن البعث ومدّة إقامة الميت في قبره بعد موته.

الإعراب: «ألا» الهمزة: حرف استفهام، «لا»: نافية للجنس. «رسول»: اسم «لا» مبني على الفتح. «لنا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «منّا»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «لا». «فيخبرنا»: الفاء: سببيّة. «يخبرنا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، «و «ها»»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: هو، والمصدر المؤوّل من «أن يخبرنا» معطوف على مصدر منتزَع مما قبله. «ما»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «بعدُ»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «غايتنا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «من رأس»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بعد»، وهو مضاف. «مجرانا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «ألا رسول لنا» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ما بعد غايتنا...» الاسميّة: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «يخبرنا».

والشاهد فيه: نصب «يخبرنا» على الجواب بالفاء، ولو قطع، فرفع، لجاز.

٦٠٥ - **التخريج**: البيت للبرج بن مسهر الطائي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥٣؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٤ (فرتج)؛ وبلا نسبة في الرد على النحاة ص ١٢٥.

اللغة: الفرتاج: اسم موضع. الرسم: ما لم يكن شاخصاً من آثار الديار.

المعنى: ألم تسأل عن الأحبّة في ذلك الموضع فتخبرك الأطلال الدارسة ما حَلَّ بهم.

الإعراب: «ألم»: الهمزة: حرف استفهام، «لم»: حرف جازم. «تسألْ»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «فتخبرَكَ»: الفاء: حرف عطف، «تخبرَكَ»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تخبر) معطوف على مصدر منتزع مما تقدَّم، =

وإنْ شئت جزمتَ على أَوّل الكلام.

وتقول: «لا تمددْها فتَشقَّها»، إذا لم تَحمل الآخِر على الأوّل. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿لاَ تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِباً فَيَسْحَتَكُمْ بِعَذَابٍ﴾[1]. وتقول: «لا تَمددْها فتشْقُقْها»، إذا أشركت بين الآخِرِ والأوّل كما أشركتَ بين الفعلينِ في «لَمْ».

وتقول: «ائتني فأُحدِّثَكَ». وقال أبو النجم [من الرجز]:

٦٠٦ ـ يا ناقُ سِيري عَنَقاً فسيحَا إلى سُلَيْمانَ فنستريحَا

والتقدير: ألم يكن سؤالٌ، فإخبارٌ. «الرسومُ»: فاعل مرفوع. «على فرتاجَ»: جار ومجرور، وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من (الرسوم). «والطلل»: الواو: حرف عطف، «الطللُ»: اسم معطوف على (الرسوم). «القديمُ»: صفة لـ (الطلل).

وجملة «تَسْألْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخبرَك الرسومُ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: نصب الفعل (تخبرَك) بـ (أن) المقدرة، والرفع جائز، وكذلك الجزم.

(١) طه: ٦١.

٦٠٦ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الدرر ٣/ ٥٢، ٤/ ٧٩؛ والرد على النحاة ص ١٢٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ ولسان العرب ٣/ ٨٣ (نفخ)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٠، ٢٧٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٠٢، ٣/ ٥٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٠؛ وشرح قطر الندى ص ٧١؛ وشرح المفصل ٧/ ٢٦؛ واللمع في العربية ص ٢١٠؛ والمقتضب ٢/ ١٤؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٢.

اللغة: ناق: ترخيم «ناقة». العنق: نوع من السير السريع. الفسيح: الواسع الخطى. سليمان: هو سليمان بن عبد الملك بن مروان.

المعنى: يقول الشاعر لناقته: يا ناقتي أسرعي في سيرك لنصل إلى سليمان بن عبد الملك، فنحظى بعطاياه ونرتاح.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «ناق»: منادى مرخّم مبنيّ على الضمّ المقدّر على التاء المحذوفة، في محلّ نصب على النداء. «سيري»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتّصاله بياء المخاطبة، والياء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «عنقاً»: صفة لمفعول مطلق محذوف تقديره: «سيري سيراً عنقاً». «فسيحاً»: نعت «عنقاً» منصوب. «إلى»: حرف جرّ. «سليمان»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلّقان بـ «سيري». «فنستريحا»: الفاء: سببية، «نستريحا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤوّل من «أن نستريحا» معطوف على مصدر مُنْتَزَع ممّا قبله، والتقدير: ليكن منك سير فاستراحة.

وجملة «يا ناق...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «سيري» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

ولا سبيلَ ههنا إلى الجزم؛ من قبَلِ أَنَّ هذه الأفعال التي يَدخلها الرفعُ والنصبُ والجزمُ، وهي الأفعال المضارِعةُ، لا تكون في موضع «افْعَلْ» أبداً، لأنّها إنما تُنصب وتَنجزِم بما قبلها، و «افْعَلْ» مبنيّةٌ على الوقف.

فإنْ أردت أن تَجعل هذه الأفعال أَمْراً أدخلتَ اللام، وذلك قولك: «ائتِه فَلْيحدِّثْكَ»، و «فَيحدِّثَكَ» إذا أردت المجازاة. ولو جاز الجزمُ في: «ائتِني فأُحدِّثَك» ونحوها، لقلت: «تحدِّثْني» تريد به الأمرَ.

وتقول: «أَلَسْتَ قد أتيتنا فتحدِّثَنا»، إذا جعلته جواباً، ولم تَجعل الحديث وقَعَ إلاّ بالإتيان؛ وإن أردت «فحدّثْتَنا» رفعتَ[1].

وتقول: «كأنّك لم تأتنا فتحدِّثَنا»؛ وإن حملَته على الأوّل جزمتَ. وقال رجل من بني دارم [من الطويل]:

٦٠٧ ـ كأنّك لم تَذبح لأهلِكَ نَعْجَةً فيصْبِحَ مُلْقًى بالفِناءِ إهابُها

= **والشاهد فيه قوله:** «فنستريحا» حيث نصب الفعل المضارع «نستريح» بـ «أن» مضمرة بعد فاء السببيّة في جواب الأمر.

(١) قال السيرافي: «لأنّ معناه قبل دخول الاستفهام: «ما أتيتنا فتحدّثنا»، فتنصبه بجواب الجحد، ثم تدخل ألف الاستفهام على المنصوب ولا يتغيّر. وإن رفعت فعلى معنى «فحدثتنا»، وهو مثل قولك: «سرت فأدخلها»، على معنى: فإذا أنا داخل.

٦٠٧ ـ **التخريج:** البيت لسويد بن الطويلة في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٢، ٢/ ١٥٠؛ ولرجل من بني دارم في الرد على النحاة ص ١٢٤؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١٨.

اللغة: الإهاب: الجلد ما لم يُدْبَغ.

المعنى: يسخر الشاعر ممن يتحدث عنه، ويصفه بالبخل، وأنَّ غاية فخره أنَّه ذبح في يوم من الأيام نعجةً لأهله، وأنَّه ألقى جلدها بساحة الدار افتخاراً بفعلته هذه على تواضعها.

الإعراب: **«كأنّك»**: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسم (كأنَّ) محله النصب. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«تذبحْ»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر وجوباً، تقديره (أنت). **«لأهلك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تذبح)، والكاف: مضاف إليه محلُّه الجر. **«نعجة»**: مفعول به. **«فيصبح»**: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يصبح) معطوف على مصدر منتزع مما تقدَّم، والتقدير: لم يكن ذبح، فصيرورة إلقاء. **«مُلقًى»**: خبر (يصبح) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسماً. **«بالفناءِ»**: جار ومجرور متعلقان باسم المفعول (ملقَى). **«إهابُها»**: اسم (يُصْبح) مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. =

وتقول: «وَدَّ لو تأتيه فتحدِّثَه». والرفعُ جيِّد على معنى التّمنيّ. ومثله قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾[١]. وزعم هارون أنَّها في بعض المصاحف: ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُوا﴾[٢].

وتقول: «حسبتُه شَتَمَنِي فأَثِبَ عليه»، إذا لم يكن الوثوب واقعاً، ومعناه: أنْ لو شتمني لوثبتُ عليه[٣]. وإن كان الوثوبُ قد وقع فليس إلاَّ الرفعُ؛ لأنّ هذا بمنزلة قوله: «ألستَ قد فعلتَ فأفعلُ».

واعلم أنَّك إن شئت قلت: «ائتِني فأحدِّثُكَ»، ترفع. وزعم الخليل: أنَّك لم ترد أن تَجعل الإتيان سبباً لحديث، ولكنَّك كأنك قلت: «ائتِني فأنا ممن يحدِّثُكَ ألبتة»، جئتَ أو لم تجيء. قال النابغة الذبياني [من الطويل]:

٦٠٨ - ولا زالَ قبرٌ بين تُبْنَى وجاسمٍ ... عليه من الوَسْميّ جَوْدٌ ووابلُ
فيُنْبتُ حَوْذاناً وعَوْفاً مُنَوِّرًا ... سأُتْبِعُه مِن خير ما قال قائلُ

= وجملة «كأنك لم تذبح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لم تذبح»: خبر (كأنَّ) محلُّها الرفع. وجملة «يصبح ملقًى بالفناء إهابها»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

والشاهد فيه: نصب الفعل (يُصْبحَ) على الجواب، وإن كان معناه الإيجاب، لأنه كان قبل دخول (كأنَّ) منفياً على تقدير: لم تذبح نعجةً، فيصبح إهَابُها ملقًى، ثم دخلت عليه (كأن)، فأوجبت، فبقي على لفظه منصوباً.

(١) القلم: ٩.

(٢) انظر: معجم القراءات القرآنية ١٩٦/٧؛ والبحر المحيط ٣٠٩/٨؛ ولم يُعيَّن القارىء، وقيل: «هو منصوب في جواب التمنّي المفهوم من «ودّوا»، وقيل: إنه عطف على «تدهن» بناءً على أنّ «لو» بمنزلة «أن» الناصبة، فلا يكون لها جواب، وينسبك منها وممّا بعدها مصدر يقع مفعولاً لِـ «ودّوا»، كأنّه قيل: «ودّوا أن تدهن فيدهنوا» (عن معجم القراءات القرآنية ١٩٦/٧).

(٣) قال السيرافي: «ويجوز رفعه إذا كان الوثوب واقعاً، لأن تقديره: فأنا واثب عليه، كقولك: «سرت فأدخلها» إذا كان الدخول واقعاً. وقال أبو عمر: «حسبته شتمني فأثبَ عليه»، أي: كان منه شتمي، فيكون منّي الوثوب عليه، فلمّا جاء الثاني على غير مجيء الأول، لأنّ الأوّل ماضٍ والثاني غير ماضٍ، نصبتَه لأنه أشبه النفي وجوابه».

٦٠٨ - **التخريج**: البيتان للنابغة الذبياني في ديوانه ص ١٢١؛ والأشباه والنظائر ١٣٦/٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٥٦/٢؛ والمقتضب ٢١/٢.

اللغة: تُبْنَى: بلدة بحوران من أعمال دمشق، وكذلك جاسم. الجود والوابل: أغزر المطر. الوسميُّ: مطر الربيع. الحَوْذان والعَوْف: ضربان من النَّبت. المُنَوِّر: النبت الذي فيه زهره، وَوَرْده. =

وذلك أنه لم يرد أن يَجعل النبات جواباً لقوله: «ولا زال»، ولا أن يكون متعلِّقاً به، ولكنه دعَا ثم أخبرَ بقصَّة السحاب، كأنَّه قال: «فذاك يُنبتُ حَوذاناً». قال الخليل: ولو نصبَ هذا البيت لجاز، ولكنَّا قَبِلناه رفعاً، وقال [من الطويل]:

٦٠٩ - ألم تسألِ الرَّبْعَ القَواءَ فيَنْطِقُ   وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ

=

المعنى: يرثي النابغة بذلك النعمان بن الحارث الغسَّاني، فيدعو لقبره بأنْ يُسْقى، وأن ينمو حوله النبات ليقصده الناس، فيتذكروا صاحب ذلك القبر، ويذكروا محاسنه من جود وكرم وشجاعة.

الإعراب: «**ولا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية مهملة. «**زال**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**قَبْرٌ**»: اسم (زال) مرفوع. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلِّق بصفة لـ (قَبر). «**تُبْنَى**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة لأنه ممنوع من الصرف. «**وجاسم**»: الواو: حرف عطف، «جاسم»: اسم معطوف على (تُبْنَى). «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (جودٌ). «**من الوسمي**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (جُود) و (وابلٌ). «**جودٌ**»: مبتدأ مؤخَّر. «**ووابل**»: الواو: حرف عطف، «وابل»: اسم معطوف على (جود). «**فينبتُ**»: الفاء: حرف عطف، «**يُنْبِتُ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو) عائد إلى (جود). «**حَوْذاناً**»: مفعول به. «**وعوفاً**»: الواو: حرف عطف، «عَوْفاً»: اسم معطوف على (حَوْذاناً). «**منوَّراً**»: صفة لـ (عوف). «**سأتبعه**»: السين: حرف استقبال، «أتبعه»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: مفعول به مبني على الضم في محل نصب. «**من خير**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لمفعول به محذوف والتقدير: **سأتبعه** قولاً من خير ما قال قائل. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر. «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**قائلٌ**»: فاعل.

وجملة «لا زال قبرٌ... عليه جودٌ»: بحسب الواو. وجملة «عليه جودٌ»: خبر (زال) محلُّها النصب. وجملة «يُنْبِتُ»: معطوفة على جملة «عليه جُودٌ». جملة «أتبعه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قال قائل»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيهما: رفع الفعل (يُنبِتُ)، لأنَّه جعله خبراً عن الغيث واجباً، وتفسيراً لحاله.

٦٠٩ - **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ١٣٧؛ والأغاني ٨/ ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٢٤، ٥٢٥؛ والدرر ٤/ ٨١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٧٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٦، ٣٧؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٤ (سملق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٣؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٨٥؛ والجنى الداني ص ٧٦؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ورصف المباني ص ٣٧٨، ٣٨٥؛ ولسان العرب ١١/ ٣٠٠ (حدب)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١١، ١٣١.

اللغة: الربع: مكان الإقامة، أو الدار. القواء: الأرض المقفرة التي لا أنيس فيها. البيداء: الصحراء. السملق: الأرض التي لا نبات فيها، أو الأرض المستوية.

المعنى: جرّد الشاعر من نفسه شخصاً يخاطبه بقوله: ألم تسأل عن أحبابك الدار التي أضحت موحشة بعد أن غادرها أهلها؟ ثم يستدرك فيقول: وهل تجيب صحراء مقفرة؟

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: حرف استفهام، «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تسأل**»: فعل مضارع =

لم يجعل الأوّل سبباً للآخِر، ولكنّه جعله ينطقُ على كلّ حال، كأنه قال: فهو مما ينطقُ كما قال: «ائتِني فأُحدِّثُكَ»، فجَعَلَ نفسه ممن يحدِّثُه على كلِّ حال.

وزعم يونس: أنه سمع هذا البيت بـ «ألَمْ». وإنّما كتبتُ ذا لئلاّ يقول إنسانٌ: فلعلَّ الشاعر قال: «ألَا». وسألتُ الخليل عن قول الأعشى [من الطويل]:

٦١٠ - لقد كانَ في حَوْلٍ ثَواءٍ ثَوَيْتَهُ تُقَضَّى لُبانـاتٌ ويَسْأمُ سائِمُ

= مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، والفاعل: أنت. «**الربع**»: مفعول به منصوب. «**القواء**»: نعت «الربع» منصوب. «فينطق»: الفاء: حرف استئناف، «**ينطق**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «وهل»: الواو: حرف عطف، «**هل**»: حرف استفهام. «**تخبرنك**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، **والكاف**: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**اليوم**»: ظرف متعلّق بـ «تخبرنك». «**بيداء**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**سملق**»: نعت «بيداء» مرفوع بالضمة.

وجملة «ألم تسأل الربع» الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ينطق» الفعليّة: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هل تخبرنك...» الفعليّة: معطوفة على جملة «ألم تسأل» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فينطق» حيث جاءت الفاء للاستئناف، لا للعطف ولا للسببيّة.

٦١٠ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٧؛ والأغاني ٢/٢٠٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٧٩؛ والمقتضب ١/٢٧، ٢/٢٦، ٤/٢٩٧؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٩٩؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٩٠؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٥.

اللغة: الحول، العام. قضى طلبه: ناله. لبانات: حاجات. ثواء: مقام.

المعنى: لقد مر عام أقمت بينهم فيه، حصلت فيه حاجات وأمور كثيرة.

الإعراب: **لقد**: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. **كان**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره (هو). **في حول**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **ثواء**: بدل مجرور بالكسرة الظاهرة. **ثويته**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **تقضى**: فعل مضارع للمجهول مرفوع بضمة مقدّرة على الألف. **لبانات**: نائب فاعل. **ويسأم**: الواو: عاطفة، «يسأم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. **سائم**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة.

وجملة «لقد كان»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «ثويته»: في محل جر صفة لـ «ثواء». وجملة «تقضى»: في محل نصب خبر (كان)، وعطف عليها جملة «ويسأم سائم».

والشاهد فيه قوله: «ويسأم سائم» حيث رفع الفعل وعطفه على (تقضى)، بتقدير: (لقد كان الأمرُ تقضى لبانات في حولٍ، ويسأم).

فرفَعه وقال: لا أَعرف فيه غيره؛ لأنّ أوّل الكلام خبرٌ وهو واجب، كأنه قال: ففي حول تقضَّى لُباناتٌ ويَسأمُ سائمٌ. هذا معناه.

واعلم أن الفاء لا تُضمَر فيها «أنْ» في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلاّ الرفعُ، وسنبيِّن لمَ ذلك. وذلك قوله: «إنَّه عندنا فيحدِّثُنا»، و «سوفَ آتيه فأُحدِّثُه» ليس إلاّ، إن شئت رفعته على أن تُشْرِك بينه وبين الأوّل، وإن شئت كان منقطعاً؛ لأنّك قد أَوجبت أن تَفعل، فلا يكون فيه إلاّ الرفعُ. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ﴾[1] فارتفعتْ لأنه لم يُخبِر عن المَلَكَين أنهما قالا: «لاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ»، ليَجعلا كُفْره سبباً لتعليم غيره، ولكنه على: كَفَرُوا فَيَتَعَلَّمُونَ.

ومثله: ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾[2]، كأنّه قال: إنما أمرُنا ذاك فيكونُ[3].

وقد يجوز النصبُ في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبُه في الاضطرار من حيث انتَصب في غير الواجب، وذلك لأنّكَ تجعل «أن» العاملةَ. فممَّا نُصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر [من الوافر]:

٦١١ - سأَتْرُكُ منزلي لبني تميم وأَلْحَقُ بالحجاز فأَستَرِيحَا

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) النحل: ٤٠؛ ويس: ٨٢.

(٣) قال السيرافي: «فيكون» ليس بجواب لِـ «كُنْ»، لأنّ الكلام الأول وجوابه جميعاً من كلام واحد، غير منقطع أحدهما من الآخر، ولم يرد الله، عزّ وجل، أن يقول للشيء: «كن فيكون»، و «كن فيكون» مقولان للشيء، والذي قيل للشيء: «كنْ» حسبُ، ثمَّ خبَّر عنه أنه يكون. فصار «يكون» كلاماً منفرداً مستأنفاً، ودخلت عليه الفاء لأنه عطف جملة على جملة.

٦١١ - **التخريج**: البيت للمغيرة بن حبناء في خزانة الأدب ٨/٥٢٢؛ والدرر ١/٢٤٠، ٤/٧٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥١؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٩٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/١٣٠؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ ورصف المباني ص ٣٧٩؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٥؛ وشرح المفصل ٧/٥٥؛ والمحتسب ١/١٩٧؛ ومغني اللبيب ١/١٧٥؛ والمقتضب ٢/٢٤؛ والمقرب ١/٢٦٣.

المعنى: سأغادر منزلي تخلّصاً من مجاورة بني تميم الذين لا يرعون حقّ الجار، وأسكن الحجاز لعلّي أجد هناك راحة لنفسي.

الإعراب: «سأترك»: السين: حرف تنفيس، «أترك»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «منزلي»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «لبني»: اللام: حرف جرّ، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم، والجار والمجرور =

وقال الأعشى، وأنشدَناهُ يونس [من الطويل]:

٦١٢ - ثُمَّتَ لا تَجْزونَني عند ذاكُم ولكنْ سَيَجْزيني الإلٰهُ فيُعْقِبَا

متعلّقان بـ «أترك»، وهو مضاف. «تميم»: مضاف إليه مجرور. «وألحق»: الواو: حرف عطف، «ألحق»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. «بالحجاز»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ألحق». «فأستريحا»: الفاء: السببيّة، «أستريحا»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: أنا. والألف: للإطلاق، والفاعل: أنا. والمصدر المؤوّل من «أن أستريح» معطوف على مصدر منتزَع ممّا قبل الفاء، والتقدير: لَحاق فاستراحة.

وجملة «سأترك منزلي» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ألحق بالحجاز» الفعليّة: معطوفة على جملة «سأترك منزلي».

والشاهد فيه قوله: «فأستريحا» حيث نصبه بـ «أنْ» مضمَرةً بعد فاء السببيَّة من دون أن تُسبق بنفي أو طلب، وهذا ضرورة.

٦١٢ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٦٧؛ والأزهية ص ٢٦٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢١؛ والرد على النحاة ص ١٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٨٦؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٦٩، ٢٧٥.

اللغة: يعقب: يجمل العاقبة.

المعنى: سأدافع عن أهلي بلساني وأحمي أعراضهم ولا أبغي الثواب منهم وإنما الله هو الذي سيحسن عاقبتي.

الإعراب: **تمت**: حرف عطف. **لا تجزونني**: «لا»: نافية، «تجزونني»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **عند**: مفعولٍ فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة. **ذاكم**: «ذا»: اسم إشارة في محل جر بالإضافة، والكاف: للخطاب، والميم: للجمع. **ولكن**: الواو: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك لا محل لها. **سيجزيني**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **الإله**: فاعل مرفوع بالضمة. **فيعقبا**: الفاء: استئنافية، «يعقبا»؛ فعل مضارع منصب في الواجب بـ «أن» مضمرة بعد الفاء، والمصدر المؤول من «أن» والفعل يعقب معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير؛ سيكون جزاء فإعقاب.

وجملة «لا تجزونني»: معطوفة على ما قبلها. وجملة «سيجزيني الإله»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يعقبا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فيعقبا» حيث نصب بعد الفاء ما حقه الرفع، وذلك شذوذ للضرورة كالشاهد السابق.

وهو ضعيف في الكلام. وقال طرفة [من الطويل]:

٦١٣ ـ لنا هَضْبَةٌ لا ينزلُ الذُّلُّ وسطَها ويَأْوي إليها المُستجيرُ فيُعْصَما

وكان أبو عمرو يقول: «لا تأتِنا فنَشْتُمُك».

وسمعت يونس يقول: «ما أتيتَني فأحدِّثُك فيما أستَقبل»، فقلتُ له: ما تريد به؟ فقال: أريد أن أقول: «ما أتيتَني فأنا أحدِّثُك وأُكْرِمُكَ فيما أستقَبل». وقال: هذا مثل «ائتني فأحدِّثُك»، إذا أراد: «ائتِني فأنا صاحبُ هذا».

وسألتُه عن: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّماءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[1]، فقال:

٦١٣ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ملحق ديوانه ص ١٥٩؛ والرد على النحاة ص ١٢٦؛ وللأعشى في خزانة الأدب ٨/ ٣٣٩؛ والخصائص ١/ ٣٨٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٢٧ (دلك)؛ والمحتسب ١/ ١٩٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٢٣؛ ورصف المباني ص ٢٢٦، ٣٧٩؛ والمقتضب ٢/ ٢٤.

اللغة: يعصم: يمنع ويحمى. وكنى بالهضبة عن عزة قومه ومنعتهم.

المعنى: إن لنا قوماً منيعون لا يستطيع عدو أن يقترب منا أو يلحق الذل بنا، وقومنا يحمون من يلتجىء إليهم.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف.

«**هضبة**»: مبتدأ مؤخر مرفوع.

«**لا**» نافية، «**ينزل**» فعل مضارع مرفوع بالضمة.

«**الذل**»: فاعل مرفوع بالضمة.

«**وسطها**»: مفعول فيه متعلق بالفعل، و «ها» ضمير متصل في محل جر بالإضافة.

«**ويأوي**»: الواو: استئنافية، و «يأوي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة.

«**إليها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل.

«**المستجير**»: فاعل مرفوع بالضمة.

فيعصما: الفاء استئنافية. يعصما: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وقد نصبه بدلاً من رفعه، و «الألف» للإطلاق.

وجملة «لنا هضبة»: ابتدائية لا محل لها.

وجملة «لا يذل الذل» في محل رفع صفة لِـ «هضبة».

وجملة «يأوي المستجير»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

وجملة «يعصما»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «فيعصما» حيث نصب بعد الفاء ما حقّه الرفع، وذلك للضرورة الشعريّة.

(١) الحج: ٦٣.

هذا واجبٌ، وهو تنبيهٌ، كأنَّك قلت: أتسمع أنزل الله من السماء ماءً فكان كذا وكذا. وإنَّما خالَفَ الواجبُ النفيَ لأنك تنقض النفيَ إذا نصبتَ وتغيِّر المعنى، يَعني أنك تَنفي الحديث وتوجِب الإتيانَ، تقول: «ما أتيتَني قطُّ فتحدِّثَني إلاَّ بالشرّ»، فقد نقضتَ نفيَ الإتيان وزعمت أنَّه قد كان.

وتقول: «ما تأتيني فتحدِّثني»، إذا أردت معنى: فكيف تحدِّثُني، فأنت لا تَنفي الحديث، ولكنَّك زعمت أنَّ منه الحديث، وإنما يَحول بينك وبينه تركُ الإتيان.

وتقول: «ائتني فأُحدِّثَك»، فليس هذا من الأمر الأوّل في شيء.

وإذا قلت: «قد كان عندنا فسوف يأتينا فيحدِّثُنا»، لم تزدهُ على أن جئتَ بواجب كالأوَّل، فلم يحتاجوا إلى «أَنْ»، لِما ذكرتُ لك، ولأنّ تلك المعانيَ لا تقع هاهنا، ولو كانت الفاءُ والواوُ «وأَوْ» ينصبن لأَدخلتَ عليهنّ الفاءَ والواوَ للعطف، ولكنها «حتّى» في الإضمار والبدل، فشُبّهتْ بها لمَّا كان النصبُ فيها الوجهَ؛ لأنهم جعلوا الموضع الذي يَستعملون فيه إضمارَ «أَنْ» بعد الفاء كما جعلوه في «حتَّى»، إنما يُضمَر إذا أرادَ معنى الغاية، وكاللام في «ما كان لِيفعَلَ».

هذا باب الواو

اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتَصب ما بعد الفاء، وأنها قد تُشرِك بين الأوّل والآخِر كما تُشرِك الفاءُ، وأنّها يُستقبَحْ فيها أن تُشرِك بين الأوّل والآخِرَ كما استُقبح ذلك في الفاء، وأنّها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطِعاً من الأوّل كما جاء ما بعد الفاء.

واعلم أنَّ الواو وإنْ جرت هذا المجرى، فإنَّ معناها ومعنى الفاء مختلفان. ألا ترى الأخطلَ قال [من الكامل]:

٦١٤ - لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتِيَ مِثْلَهُ عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

٦١٤ - **التخريج**: البيت لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ٤٠٤؛ الأزهية ص ٢٣٤؛ وشرح التصريح ٢/٢٣٨؛ وهمع الهوامع ٢/١٣؛ وللمتوكل الليثي في الأغاني ١٢/١٥٦؛ وحماسة البحتري ص ١١٧؛ والعقد الفريد ٢/٣١١؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ ولأبي الأسود أو للمتوكل في لسان العرب ٧/٤٤٧ (عظظ)؛ ولأحدهما أو للأخطل في شرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٢؛ ولأبي الأسود الدؤلي أو للأخطل أو للمتوكل الكناني في الدرر ٤/٨٦؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٩٣؛ ولأحد هؤلاء أو للمتوكل الليثي أو للطرماح أو للسابق البربري في خزانة الأدب ٨/٥٦٤ - ٥٦٧؛ وللأخطل في الرد على النحاة ص ١٢٧؛ وشرح المفصل ٧/٢٤؛ ولحسان بن ثابت في شرح أبيات سيبويه ٢/١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٩٤؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/٨٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/١٨١؛ وجواهر الأدب ص ١٦٨؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ ورصف المباني ص ٤٢٤؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٢؛ وشرح قطر الندى ص ٧٧؛ ولسان العرب ١٥/٤٨٩ (وا)؛ ومغني اللبيب ٢/٣٦١؛ والمقتضب ٢/٢٦.

المعنى: احذرْ أن تنهى عن عمل شائن وتأتي مثله، وإلاّ لزمك العار الكبير.

الإعراب: «لا»: ناهية. «تنه»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والفاعل: أنت. «عن =

فلو دخلت الفاءُ ههنا لأفْسدت المعنى، وإنَّما أراد: لا يجتمعنَّ النهيُ والإتيانُ، فصار «تأْتِيَ» على إضمار «أنْ»[1].

ومما يدلُّك أيضاً على أنَّ الفاء ليست كالواوِ قولُك: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، و «مررتُ بزيدٍ فعمرٍو»، تريد أن تُعْلِم بالفاء أنَّ الآخِر مُرَّ به بعد الأوّل.

وتقول: «لا تأكلِ السّمكَ وتَشربَ اللبنَ»، فلو أدخلتَ الفاءَ ههنا فَسد المعنى. وإن شئت جزمتَ على النهي في غير هذا الموضع. قال جرير [من الطويل]:

٦١٥ - ولا تَشْتِمِ المَوْلَى وتَبْلُغْ أذاتَه   فإنَّكَ إن تَفعلْ تُسَفَّهْ وتَجْهَلِ

= خلق»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنه». «وتأتي»: الواو: للمعيّة، «تأتي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة بعد واو المعيّة، والفاعل: أنت. والمصدر المؤوّل من «أن تأتي» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. «مثله»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة، «عار»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره ذلك عارٌ. «عليك»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عار». «إذا»: ظرف يتضمّن معنى الشرط. «فعلت»: فعل ماضٍ. والتاء: فاعل. «عظيم»: نعت لـ «عار» مرفوع. وجواب «إذا» محذوف تقديره: «إذا فعلت ذلك فإنّه عار عظيم عليك».

وجملة «لا تنه...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة، أو ابتدائيّة. وجملة «ذلك عار عليك» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تعليليّة، أو تفسيرية. وجملة «فعلت» الفعليّة: في محلّ جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «وتأتي» حيث جاءت الواو دالّة على المعيّة، ونُصب الفعل المضارع بعدها بـ «أن» مضمرة. ولا يجوز أن نسمّي ما بعدها مفعولاً معه لأنّه فعل، وليس باسم.

(١) قال السيرافي: «نُقل عن الأصمعي أنه كان يقول: لم أسمعه إلاّ «وتأتي مثله»، مرفوع على القطع. ولا يصحّ هذا إلاّ بأن تكون الواو في معنى الحال، كأنه قال: «لا تنه عن خلق وأنت تأتي مثله»، أي: وهذه حالك. وهذا في معنى النصب صحيح».

٦١٥ - **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٦؛ والرد على النحاة ص ١٢٧؛ ولجحدر العكلي أو للخطيم من الملاص في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٤، ١٨٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٤؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧ (أذى).

اللغة: المولى هنا: ابن العم. الأذاة: الأذى. سَفَّهه نسبه إلى السَّفَهِ، وهو الجهل، وخفة الحلم.

المعنى: يَنْهى الشاعر عن شتم ابن العم وعن أذيته لما في ذلك من العار على الشاتم.

الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية جازمة. «تشتم»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحُرِّك بالكسر تخلُّصاً من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «المولى»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدَّرة على الألف للتعذر. «وتبلغ»: الواو: حرف عطف، =

ومَنَعَكَ أن يجزم في الأوّل لأنَّه إنما أراد أن يقول له: لا تَجمعْ بين اللبن والسمك، ولا يَنْهاه أن يأكل السمك على حِدَةٍ ويشربَ اللبن على حِدةٍ، فإذا جزَمَ فكأنَّه نهاه أن يأكل السمك على كلِّ حال، أو يشربَ اللبن على كلِّ حال.

ومثل النصب في هذا الباب قول الحُطيْئة [من الوافر]:

٦١٦ ـ أَلَـمْ أَكُ جـارَكُـمْ ويَكُـونَ بينـي وبينَكُـم المـودّةُ والإخـاءُ

«تبلغ»: فعل مضارع معطوف على (تشتِمْ) فهو مثله. «أذاته»: مفعول به، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «فإنَّك»: الفاء: حرف استئناف، «إنَّك»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسمه محلُّه النصب. «إنْ»: حرف شرط جازم. «تَفْعل»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنت). «تُسَفَّه»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنت). «وتجهلِ»: فعل مضارع معطوف على (تُسَفَّه) بواو العطف، مجزوم بالسكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنت).

وجملة «تشتم»: بحسب الواو. وجملة «تبلغ»: معطوفة على جملة (تشتم). وجملة «إنك إن تَفْعَلْ تُسَفَّه»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن تَفعلْ تسفَّه»: خبر (إنَّ) محلُّها الرفع. وجملة «تفعل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «تُسَفَّه»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، لا محل لها. وجملة «تجهل»: معطوفة على جملة (تُسَفَّه).

والشاهد فيه: جزم (تبلغْ) لدخوله في النهي، والمعنى: لا تشتمه، ولا تبلغ أذاته.

٦١٦ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥٤؛ والدرر ٤/٨٨؛ والردّ على النحاة ص ١٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٥٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٤؛ ومغني اللبيب ص ٦٦٩؛ والمقاصد النحويّة ٤/٤١٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٦٨؛ وشرح الأشموني ٣/٥٦٧؛ ورصف المباني ص ٤٧؛ وشرح قطر الندى ص ٧٦؛ والمقتضب ٢/٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/١٣.

المعنى: يقول الشاعر معاتباً قوم الزبرقان: ألم أكن في جواركم، وكان بيني وبينكم مودّة وأخوّة؟

الإعراب: «ألم»: الهمزة: للاستفهام، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «أكُ»: فعل مضارع ناقص مجزوم بالسكون على النون المحذوفة، أصلها «أكن» للتخفيف، واسمها ضمير مستتر تقديره: «أنا». «جاركم»: خبر «أكُ» منصوب، وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ويكون»: الواو: للمعيّة، «يكون»: فعل مضارع ناقص منصوب بـ«أن» مضمرة، والمصدر المؤوّل من «أن تكون» معطوف على مصدر منتزع مما قبله. «بيني»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر «كان» وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «وبينكم»: الواو: حرف عطف. «بينكم»: ظرف معطوف على «بيني» وهو مضاف، و«كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «المودّة»: اسم «يكون» مرفوع. «والإخاء»: الواو: حرف عطف. «الإخاء»: معطوف على المودّة مرفوع.

وجملة «لم أك...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة.

والشاهد فيه قوله: «ويكونَ» حيث نصب الفعل المضارع بتقدير «أنْ» لوقوع الفعل بعد واو المصاحبة الواقعة بعد الاستفهام.

كأنّه قال: ألم أَكُ هكذا وَيكونَ بيني وبينكم. وقال دُرَيْد بن الصِّمَّة [من الطويل]:

٦١٧ - قَتَلْتُ بعبد اللَّهِ خيرَ لِداتِهِ ذُؤَاباً فلم أَفْخَرْ بذاك وأجْزَعا

وتقول: «لا يَسَعُني شيءٌ ويَعْجِزَ عنك»، فانتصابُ الفعل هاهنا من الوجه الذي انتَصب به في الفاء، إلاّ أنَّ الواو لا يكون موضعُها في الكلام موضعَ الفاء.

وتقول: «ائتِني وآتِيَكَ»، إذا أردت: لِيكنْ إتيانٌ منك وأَنْ آتِيَك، تَعني: إتيانٌ منك وإتيانٌ منّي. وإن أردت الأمرَ أدخلتَ اللام كما فعلتَ ذلك في الفاء حيث قلت: «ائتني فلأحدِّثُكَ»، فتقول: «ائتني ولآتِك».

ومن النصب في هذا الباب قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جاهَدُوا مِنْكُمْ ويَعْلَمَ

---

٦١٧ - **التخريج**: البيت لدريد بن الصمة في ديوانه ص ٩١؛ والأغاني ١٠/ ١٣؛ والحماسة الشجرية ١/ ٤٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٧٥٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١١/ ٥٤٧ (قتل). ورواية العجز في ديوانه:

«وخير شباب الناس لو ضُمَّ أجمعا»

ويروى أيضاً: «ذؤاب بن أسماء بن زيد بن قارب» كما في الحماسة الشجرية والشعر والشعراء. ولا شاهد في هاتين الروايتين.

اللغة: اللدَة: التِرْبُ، المساوي في العمر.

المعنى: كان ذؤاب الأسدي، أو أحد قومه، قد قتل أخا الشاعر عبد الله بن الصمة، فثأر الشاعر دريد ابن الصمة لأخيه بقتل ذؤاب، مفتخراً غير جازعٍ من قوم قاتل أخيه عزةً ومنعةً.

الإعراب: «**قتلتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**بعبد**»: جار ومجرور متعلقان بـ«قَتَلْتُ». «**الله**»: مضاف إليه. «**خير**»: مفعول به. «**لداته**»: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه أيضاً مبني على الكسر محلُّه الجر. «**ذؤاباً**»: بدل من (خير). «**فَلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف جازم. «**أفخر**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**بذاك**»: جار ومجرور متعلقان بـ(أفخَرْ)، والكاف: حرف للخطاب. «**وأجْزَعا**»: الواو: حرف عطف، «أجزعا»: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد واو المعية، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر وجوباً، تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، ومن (أجزعَ) معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: لم يجتمع لديَّ فخر وجَزَعٌ.

وجملة «قَتَلْتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أفخَرْ»: معطوفة على جملة «قَتَلْتُ».

والشاهد فيه: نصبه (أجزعَ) بـ(أن) مضمرة، وذلك على تأويل لم يكن مني جَمْعٌ بين الفخر والجزع، بل كان مني الفخر وَحْدَه.

الصَّابِرِينَ﴾[1]، وقد قرأها بعضُهم: «ويَعْلَمِ الصَّابِرِينَ»[2].

وقال تعالى: ﴿وَلاَ تَلْبِسُوا الْحَقَّ بالبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الحَقَّ وأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[3]، وإن شئت جعلت «وتكْتُمُوا» على النهي، وإن شئت جعلته على الواو.

وقال تعالى: ﴿يا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا ونكُونُ مِنَ المؤْمِنينَ﴾[4]. فالرفعُ على وجهين: فأحدُهما أن يَشرَكَ الآخِرُ الأوَّلَ. والآخر على قولك: «دَعْنِي ولا أَعُودُ»، أي: فإنِّي ممن لا يَعودُ، فإنَّما يَسألُ التركَ وقد أَوجبَ على نفسه أن لا عوْدَةَ له ألبتَّةَ تُركَ أو لم يُترَك، ولم يرد أن يسأل أن يجتمع له التركُ وأن لا يعودَ. وأمّا عبد الله بن أبي إسحاق فكان يَنصب هذه الآية[5].

وتقول: «زُرْنِي وأزورُك»، أي: أنا ممن قد أوجب زيارتَك على نفسه، ولم ترد أن تقول: لِتَجـمعْ منك الزيارةُ وأنْ أَزورَك، تعني لتَجتمعْ منك الزيارةُ فزيارةٌ منّي، ولكنّه أراد أن يقول: زيارتُك واجبةٌ على كلّ حال، فلْتكنْ منك زيارةٌ. وقال الأعشى [من الوافر]:

٦١٨ - فقلـتُ ادْعِـي وأدْعُـوَ إنَّ أنْـدَى　　لِصَـوْتٍ أنْ يُنَـادِيَ دَاعِيَـانِ

(١) آل عمران: ١٤٢.

(٢) هي قراءة الحسن، ويحيى بن يعمر، وأبي حيوة، وعمرو بن عبيد.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٦٧؛ وإتحاف الفضلاء ص ١٧٩؛ والبحر المحيط ٣/ ٦٦؛ وتفسير القرطبي ٤/ ٢٢٠؛ وتفسير الطبري ٧/ ٢٤٧؛ والكشاف ١/ ٢٢٠.

(٣) البقرة: ٤٢.

(٤) الأنعام: ٢٧.

(٥) الرواية في النص المصحفي بنصب «نكذب» و«نكون»، وقرأ بالرفع نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، والكسائي، وأبو بكر.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٦٢؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٠٦؛ والبحر المحيط ٤/ ١٠٢؛ وتفسير الطبري ١١/ ٣١٨؛ وتفسير القرطبي ٦/ ٤١٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٧.

٦١٨ - **التخريج**: البيت للأعشى في الدرر ٤/ ٨٥؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ وليس في ديوانه؛ وللفرزدق في أمالي القالي ٢/ ٩٠؛ وليس في ديوانه؛ ولدثار بن شيبان النمري في الأغاني ٢/ ١٥٩؛ وسمط اللآلي ص ٧٢٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٣١٦ (ندى)؛ وللأعشى أو للحطيئة أو لربيعة بن جشم في شرح المفصل ٧/ ٣٥؛ ولأحد هؤلاء الثلاثة أو لدثار بن شيبان في شرح التصريح ٢/ ٢٣٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٩٢؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ٢/ ٨٦٤؛ والإنصاف ٢/ ٥٣١؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٨٢؛ وجواهر الأدب ص ١٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٩٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤١؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٠ (لوم)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٥٢٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣. =

ومن النصب أيضاً قوله [من الوافر]:

٦١٩ - لَلُبْسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عيني ... أحبُّ إليّ من لُبْسِ الشُّفُوفِ

= **اللغة**: أندى: أفعل تفضيل من الندى. ويقال: فلان أندى صوتاً من فلان إذا كان بعيد الصوت.

المعنى: تعالي لندعو معاً فيبعد صوتنا أكثر، أو: تعالي لندعو معاً، لأنّ الصوتين قد يكونان أبعد مدى.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «ادعي»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة، والياء: فاعل. «وأدعو»: الواو: للمعيّة، «أدعو»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: أنا، والمصدر المؤوّل من «أن أدعو» معطوف على مصدر منتزع ممّا قبله. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «أندى»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. ويمكن اعتبارها: خبر مقدّم لـ «إنّ» مرفوع بالضمّة المقدّرة، واسم «إنّ» المصدر المؤوّل من (أن ينادي). «لصوت»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أندى». «أن»: حرف نصب ومصدري. «ينادي»: فعل مضارع منصوب. «داعيان»: فاعل مرفوع بالألف لأنّه مثنّى.

• وجملة «قلت...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «ادعي» الفعليّة: في محل نصب مفعول به لـ «قلت». وجملة «إنّ أندى لصوت» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «وأدعوَ» حيث نصب الفعل المضارع بـ «أنْ» مضمرة وجوباً بعد واو المعيّة.

٦١٩ - التخريج: البيت لميسون بنت بحدل في خزانة الأدب ٨/٥٠٣، ٥٠٤؛ والدرر ٤/٩٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٧٣؛ وشرح التصريح ٢/٢٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/٦٥٣؛ ولسان العرب ١٣/٤٠٨ (مسن)؛ والمحتسب ١/٣٢٦؛ ومغني اللبيب ١/٢٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٢٧٧؛ وأوضح المسالك ٤/١٩٢؛ والجنى الداني ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٨/٥٢٣؛ والرد على النحاة ص ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٤٢٣؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧١؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٧٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٤٤؛ وشرح قطر الندى ص ٦٥؛ وشرح المفصل ٧/٢٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٢، ١١٨؛ والمقتضب ٢/٢٧.

اللغة: العباءة: الرداء الواسع. تقرّ عيني: تطمئنّ، أو يرتاح بالي. الشفوف: الثوب الرقيق الناعم.

المعنى: إنّ لبس العباءة مع راحة البال أحبّ إليها من لبس الثياب الناعمة التي تلبسها المتحضّرات، وفي قلبها فراغ.

الإعراب: «للبس»: اللام: لام الابتداء، «لبس»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «عباءة»: مضاف إليه مجرور. «وتقرّ»: الواو: حرف عطف، «تقرّ»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والمصدر المؤوّل من «أن تقرّ» معطوف على «لبس» في محل رفع. «عيني»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أحبّ»: خبر المبتدأ مرفوع. «إليّ»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحب». «من لبس»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ»، وهو مضاف. «الشفوف»: مضاف إليه. =

لمّا لم يَستقم أن تَحمل «وتَقَرَّ» وهو فعلٌ على «لُبْس» وهو اسمٌ، لمَّا ضممتَه إلى الاسم، وجعلت «أحَبَّ» لهما ولم ترد قطعَه، لم يكن بدٌّ من إضمار «أنْ». وسترى مثلَه مبيَّناً.

وسمعنا من يُنشِد هذا البيت من العرب، وهو لكعبٍ الغَنَوِي [من الطويل]:

٦٢٠ - وما أنا للشيء الذي ليس نافِعِي ويَغْضَبَ منه صاحبي بقَؤُولِ

والرفعُ أيضاً جائزٌ حَسَن، كما قال قيس بن زهير بن جَذيمة [من الطويل]:

٦٢١ - فلا يَدْعُني قومي صريحاً لحُرّةٍ لئن كنتُ مقتولاً ويَسْلم عامرُ

= وجملة «لبس عباءة....» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية.

والشاهد فيه قولها: «وتقرّ» حيث نُصب الفعل المضارع بـ «أن» مضمرة بعد الواو التي بمعنى «مع».

٦٢٠ - **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٧٦؛ والردّ على النحاة ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٧٣؛ وشرح المفصل ٧/٣٦؛ ولسان العرب ١١/ ٥٧٣ (قول)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٠٤؛ والمقتضب ٢/ ١٩؛ والمنصف ٣/ ٥٢.

المعنى: لست ممن يقول قولاً يغضب صاحبي منه، ولا سيّما إذا لم يكن قولي هذا ينفعني شيئاً.

الإعراب: «وما»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف يعمل عمل ليس. «**أنا**»: ضمير منفصل في محل رفع اسم (ما). «**للشيء**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قؤول). «**الذي**»: اسم موصول في محلّ جرّ صفة (الشيء). «**ليس**»: فعل ماض ناقص، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو). «**نافعي**»: خبر (ليس) منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**ويغضب**»: الواو: للعطف، «**يغضب**»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (الواو) وعلامة نصبه الفتحة، والمصدر المؤول من «أن» المقدرة والفعل «يغضب» معطوف على مصدر متصيد مما قبلهما، وكأنَّ التقدير: ليس فيه نفع لي وإغضاب لصاحبي. «**منه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يغضب). «**صاحبي**»: فاعل (يغضب) مرفوع بضمّة مقدرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بقؤول**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، «**قؤول**»: مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما).

وجملة «وما أنا بقؤول»: حسب ما قبلها. وجملة «ليس نافعي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «يغضب»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ويغضب» حيث نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (الواو).

٦٢١ - **التخريج**: البيت لقيس بن زهير في الدرر ٤/ ٨٩؛ والرد على النحاة ص ١٢٩؛ ولورقاء بن زهير العبسي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٤؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ١/ ٤٨٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٣٠، ٣٣٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٦.
=

و «يَغْضَبَ» معطوف على الشيء، ويجوز رفعُه على أن يكون داخلاً في صلة «الذي».

=

اللغة: الصَّريح هنا: غير المطعون في نسبه، وعامرٌ هو عامر بن الطفيل.

المعنى: يقول: لئن قُتِلْت، وعامر بن الطفيل سالم؛ لأنا رجل مطعون في نسبه، لا يُنسبُ لأمٍّ حُرَّة كريمة.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية جازمة. «**يدعني**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به مبني على السكون محلُّه النصب. «**قومي**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه مبني على السكون محله الجر. «**صريحاً**»: مفعول به ثانٍ لـ (يَدْعُني). «**لحرّةٍ**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (صريحاً). «**لئن**»: اللام: موطئة لجواب القسم، «إنْ»: حرف شرط جازم. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بالتاء، والتاء: اسم (كان) مبني على الضم محلُّه الرفع. «**مقتولاً**»: خبر (كان). «**ويَسْلَمُ**»: الواو: حالية، «يَسْلم»: فعل مضارع مرفوع. «عامر»: فاعل.

وجملة «**يدعني قومي**»: بحسب الفاء. وجملة «إن كنت مقتولاً» مع جواب الشرط المحذوف لدلالة جواب القسم المحذوف أيضاً لدلالة ما تقدم عليه: اعتراضية لا محل لها؛ اعترض التركيب الشرطي بين جملة القسم التي أشارت إليها اللام في (لئن) وبين جواب القسم المحذوف لدلالة ما تقدَّم عليه، وهو قوله (لا يدعني قومي). وجملة «كنت مقتولاً»: جملة الشرط غير الظرفي، والفعل (كُنت) محله الجزم. وجملة «يسلم عامر»: حالية محلُّها النصب، والعامل في الحال الخبر (مقتولاً).

والشاهد فيه: رفعه (يَسْلَمُ) على القطع عما قبله، ولو نصب بإضمار (أن) وجعل الواو واو المعية عاطفة لجاز، لأنَّ ما قبله من الشرط غير واجب.

هذا باب «أَوْ»[1]

اعلم أن ما انتَصب بعد «أَوْ» فإِنّه يَنتصب على إضمار «أنْ» كما انتَصب في الفاء والواو على إضمارها، ولا يُستعمل إظهارُها كما لم يُستعمل في الفاء والواو، والتمثيل هاهنا مثله ثَمَّ. تقول إذا قال: «لألزمنَّك أو تُعْطِيَني»، كأنه يقول: لَيَكوننّ اللزومُ أو أنْ تُعْطِيَني.

واعلم أنَّ معنى ما انتَصب بعد «أَوْ» على «إلاَّ أَنْ»، كما كان معنى ما انتَصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل تقول: «لألزمَنّك أو تقضيَني»، و «لأَضربنّك أو تَسبقَني»؛ فالمعنى: لألزمنّك إلاَّ أن تقضَيَني، ولأضربنّك إلا أن تسبقَني. هذا معنى النصب. قال امرؤ القيس [من الطويل]:

٦٢٢ ـ فقلــتُ لــه لا تَبْــكِ عينُــك إنَّمــا نُحــاوِلُ مُلْكــاً أو نَمــوتَ فنُعْــذَرا

---

(١) انظر مبحث «أو» في الأزهية ص ١١١ ـ ١٢١؛ والجنى الداني ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢؛ وحروف المعاني ص ١٣؛ ورصف المباني ص ١٣١ ـ ١٣٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٤ ـ ٧١؛ وجواهر الأدب ص ٢١١ ـ ٢١٧؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

٦٢٢ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٦٦؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢١٢، ٨/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٩؛ وشرح المفصّل ٧/ ٢٢، ٣٣؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٨؛ واللامات ص ٦٨؛ والمقتضب ٢/ ٢٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣١٣؛ والجنى الداني ص ٢٣١؛ والخصائص ١/ ٢٦٣؛ ورصف المباني ص ١٣٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٤٤؛ واللمع ص ٢١١.

المعنى: يخاطب الشاعر عمرو بن قميئة حين استصحبه في مسيره إلى قيصر الروم ليساعده على بني أسد، فقال له: لا تبك إنّما نحاول طلب الملك، وإلا أن نموت فيعذرنا الناس.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع =

والقوافي منصوبةٌ، فالتمثيلُ على ما ذكرتُ لك، والمعنى: على إلاَّ أن نَموتَ فنُعْذَرَا، وإلاّ أن تُعطِيَني، كما كان تمثيلُ الفاء على ما ذكرتُ لك، وفيه المعاني التي فصّلت لك.

ولو رفعتَ لكان عربيًّا جائزاً على وجهين: على أن تُشْرِكَ بين الأوَّل والآخِر، وعلى أن يكون مبتدأً مقطوعاً من الأوَّل، يَعني: أو نحن ممن يموتُ.

وقال جلَّ وعزَّ: ﴿سَتُدْعَونَ إلى قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[1]، إن شئت كان على الإشراك، وإن شئت كان على: أو هم يُسلمون[2].

وقال ذو الرمَّة [من الطويل]:

٦٢٣ ـ حَـراجيـجُ لا تَنفَـكُّ إلاَّ مُنـاخـةً على الخَسْفِ أو نَرْمي بها بَلداً قَفْرا

فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بـ«قال». «لا»: ناهية. «تبك»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة. «عينك»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إنّما»: حرف مشبّه بالفعل بطل عمله لدخول «ما» عليه. «نحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «ملكاً»: مفعول به منصوب. «أو»: ناصبة بـ«أن» مضمرة. «نموت»: فعل مضارع منصوب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». «فنعذرا»: الفاء: حرف عطف، «نعذرا»: فعل مضارع للمجهول منصوب، والألف: للإطلاق، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (نموت) معطوف على (ملكاً).

وجملة «قلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «لا تبك...»: في محلّ نصب مقول القول. وجملة «نحاول ملكاً»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نموت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «نعذرا»: معطوفة على سابقتها.

والشاهد فيه قوله: «نموت» حيث نصبه بإضمار «أن» بعد (أو) لأنها بمعنى حتى نعذر، أو إلى أن نعذر.

(١) الفتح: ١٦.

(٢) قال السيرافي: الثاني عطف على الأوّل، والذي يقع من ذلك أحد الأمرين: إمّا القتال وإمّا الإسلام. وذكر أن في بعض المصاحف: «أو يسلموا»، و «يسلموا» نصب على معنى: إلاّ أن، فيجوز أن يقع القتال، ثمّ يرتفع بالإسلام.

٦٢٣ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٩؛ وتخليص الشواهد ص ٢٧٠؛ وخزانة الأدب ٩/٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢١٩؛ ولسان العرب ١٠/٤٧٧ (فكك)؛ والمحتسب ١/٣٢٩؛ وهمع الهوامع ١/١٢٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٤٢؛ والأشباه والنظائر ٥/١٧٣؛ والجنى الداني ص ٥٢١؛ وشرح الأشموني ١/١٢١؛ ومغني اللبيب ١/٧٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠.

اللغة: حراجيج: جمع حرجوج وهي الناقة السمينة الطويلة. مناخة: جعلوها تبرك على الأرض. الخسف: الجوع. القفر: الخالي.

فإن شئت كان على لا تَنْفكُّ نرمي بها، أو على الابتداء.

وتقول: «الزَمْه أو يَتَّقِيَكَ بحقِّك»، و «اضربْه أو يستقيمَ». وقال زِيادُ الأَعْجَمُ [من الوافر]:

٦٢٤ - وكُنْتُ إذا غَمَزْتُ قَناةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعوبَها أو تَسْتَقِيما

المعنى: تبقى هذه النوق السِّمان باركة على الجوع والإهانة، حتى نركبها لنجتاز بلاداً خالية من أثر الحياة.

الإعراب: «**حراجيج**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هي) مرفوع بالضمة. «**لا تنفك**»: «لا» نافية، «**تنفكّ**»: فعل مضارع ناقص، و «**اسمها**»: ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على الحراجيج. «**إلا**»: حرف زائد لا يدلّ على معنى. «**مناخة**»: خبر (لا تنفك) منصوب بالفتحة. «**على الخسف**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مناخة». «**أو**»: حرف عطف «**نرمي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن). «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرمي». «**بلداً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**قفرا**»: صفة منصوبة بالفتحة.

وجملة «هي حراجيج»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تنفك»: في محلّ رفع صفة لـ (حراجيج). وجملة «نرمي بها»: صلة الموصول الحرفي.

والشاهد فيه قوله: «نرمي» حيث رفعه على القطع، ويجوز حمله على خبر (لا تنفك) والتقدير: «لا تنفك تستقر على الخسف أو نرمي بها القفر».

٦٢٤ - **التخريج**: البيت لزياد الأعجم في ديوانه ص ١٠١؛ والأزهية ص ١٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٥٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٠٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣٨٩ (غمز)؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٨٥؛ والمقتضب ٢/ ٩٢؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ١٧٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦٩؛ وشرح قطر الندى ص ٧٠؛ وشرح المفصّل ٥/ ١٥؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٦؛ والمقرب ١/ ٢٦٣.

اللغة: غمز القناة: عضّها وعصرها وجسّها. القناة: عصا الرمح. الكعوب: ج الكعب، وهو العقدة بين الأنبوبتين من القصب أو الرمح.

المعنى: إذا لم تنفع الملاينة مع قوم خاشنّاهم إلى أن يستقيم اعوجاجهم. وجاء في لسان العرب أنّ الشاعر هجا قوماً زعم أنّه أثارهم بالهجاء وأهلكهم إلاّ أن يتركوا سبّه وهجاءه. وقيل: إذا اشتدّ عليّ جانب قوم رمت تليينه أو يستقيم.

الإعراب: «وكنت»: **الواو**: بحسب ما قبلها، أو استئنافية. «**كنت**»: فعل ماض ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «**إذا**»: ظرف يتضمّن معنى الشرط. «**غمزتُ**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**قناة**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف. «**قوم**»: مضاف إليه مجرور. «**كسرت**»: فعل ماض، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**كعوبها**»: مفعول به منصوب وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أو**»: حرف عطف بمعنى «إلاّ» ينصب بـ «أن» مضمرة. «**تستقيما**»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والفاعل: هي. **والألف**: للإطلاق. والفاعل: هي.

معناه: إلاّ أن، وإن شئت رفعتَ في الأمر على الابتداء؛ لأنّه لا سبيل إلى الإشراك.

وتقول: «هو قاتِلي أَو أَفْتَدِيَ منه»؛ وإن شئت ابتدأتَه كأنه قال: «أو أنا أَفتدِي»، وقال طرفة بن العبد [من الطويل]:

٦٢٥ ـ ولكِنَّ مولايَ امرؤٌ هو خانِقِي على الشُّكْرِ والتَّسْآلِ أو أنا مُفْتَدِي

وسألت الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا كانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاَّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ

= وجملة «كنت..» لا محلّ لها مِن الإعراب لأنّها استئنافية، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «غمزت قناة قوم» الفعليّة: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «كسرت كعوبها»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «إذا غمزت قناة قوم كسرت كعوبها» جملة الشرط وجوابه: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «أو تستقيما» المؤوّلة بمصدر معطوفة على مصدر تقديره: ليكن كسر أو استقامة.

والشاهد فيه قوله: «أو تستقيما» حيث نصب الفعل المضارع بـ«أنْ» مضمرة وجوباً بعد «أو» التي بمعنى «إلاّ».

٦٢٥ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٤٨.

اللغة: المولى هنا: ابن العم. أنا مفتدٍ: أي مفتدٍ منه بأن تركتُ عنده غيري من أبناء العم.

المعنى: لو كان ابن عمي فَرَّج أمري لما أحوجني إلى ما يعيبه عليَّ من سؤال الملوك ومدحهم، مما حملني على التخلي عنه.

الإعراب: «**ولكنَّ**»: الواو: استئنافية في ضوء ما قبلها، «لكنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «**مولاي**»: اسم (لكن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والياء: للمتكلم ضمير مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «**امرؤٌ**»: خبر (لكنَّ). «**هو**»: ضمير فَصْل لا محل له. «**خانقي**»: صفة لـ(امرؤ) وصَحَّ كونها صفة لأن إضافة (خانق) إلى (ياء) المتكلم لفظية، ويجوز أن يكون (هو) مبتدأ. «**خانقي**»: خبر، والياء للمتكلم: ضمير مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**على الشكر**»: جار ومجرور متعلقان بـ(خانقي). «**والتسآل**»: الواو: حرف عطف، «التسآلِ»: اسم معطوف على (الشكر). «**أو**»: حرف عطف. «**أنا**»: ضمير رفع منفصل مبني على السكون، وقيل على الفتح في محل رفع مبتدأ. «**مفتدي**»: خبر مرفوع، وعلامة رفعه الضم المقدر على الياء المحذوفة، وهذه الياء إشباع للضرورة الشعرية، ويمكن أن تكون الضمة مقدرة على هذه الياء، لأن الشاعر أطلق ولم يقيد القافية بالتنوين فلم تحذف الياء، لأنه لم يلتق ساكنان.

وجملة «لكن مولاي امرؤ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هو خانقي»: صفة لـ(امرؤ) محلُّها الرفع. وجملة «أنا مفتدٍ»: معطوفة على (لكن) على تقدير ضمير رابط محذوف، أي: أو أنا مفتدٍ منه.

والشاهد فيه: القطع في (أو أنا مفتدي) ليكون ذلك مثالاً للقطع في قوله في المثال (هو قاتلي أو أفتدي منه) برفع الفعل (أفتدي).

حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ ما يَشَاءُ﴾[1]، فزعم أَنَّ النصب محمولٌ على «أنْ» سوى هذه التي قبلها. ولو كانت هذه الكلمة على «أنْ» هذه لم يكن للكلام وجهٌ، ولكنه لمّا قال: «إلاّ وَحْياً» [كان] في معنى إلاّ أن يوحِيَ، وكان «أو يُرْسِلَ» فعلاً لا يَجري على «إلاّ»، فأُجري على «أنْ» هذه، كأنه قال: إلاّ أن يُوحِيَ أو يُرْسِلَ؛ لأنه لو قال: إلاّ وحْياً وإلاّ أن يُرْسِلَ كان حسناً، وكان أن يُرْسِلَ بمنزلة الإرسال، فحملوه على «أنْ»، إذْ لم يجزْ أن يقولوا: أو إلاّ يُرْسِلَ، فكأنه قال: إلاّ وحْياً أو أن يُرْسِلَ.

وقال الحُصَين بن حُمام المُرّي [من الطويل]:

٦٢٦ - ولـولا رِجـالٌ مِـنْ رِزامٍ أعِـزّةٌ   وآلُ سُبَيْـعٍ أو أَسُـوءَكَ عَلْقَمـا

يُضمِرُ «أنْ»، وذاك لأنّه امتنَع أن يجعل الفعلَ على «لَوْلاَ» فأَضمرَ «أنْ»، كأنه قال: لولا ذاك، أو لولا أن أسوءَكَ.

وبلغنا أنّ أهل المدينة يَرفعون هذه الآية: ﴿ومَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلاّ وَحْياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلُ رَسُولاً فَيُوحي بإِذْنِهِ ما يَشاءُ﴾[2] فكأنه والله أعلم قال اللَّهُ عزّ

---

(١) الشورى: ٥١.

٦٢٦ - **التخريج**: البيت للحصين بن الحمام في خزانة الأدب ٣/ ٣٢٤؛ والدرر ٤/٧٨؛ وشرح اختيارات المفضل ص ٣٣٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١١؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٧٢؛ والمحتسب ١/ ٣٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠، ١٧.

الإعراب: «**ولولا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. «**رجال**»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف وجوباً. «**من رزام**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لرجال. «**أعزّة**»: نعت «رجال» مرفوع. «**وآل**»: الواو: حرف عطف، «آل»: معطوف على «رجال» مرفوع، وهو مضاف. «**سبيع**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: ناصبة بـ «أن» مضمرة. «**أسوءك**»: فعل مضارع منصوب، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «**علقما**»: منادى مرخّم مبنيّ في محلّ نصب.

وجملة «لولا رجال»: مع جواب الشرط بحسب الواو. وجملة «رجالٌ مع خبره» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أسوءك»: صلة الموصول لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أو أسوءك» حيث نصب الفعل بـ «أن» مضمرة بعد «أو» العاطفة تقديره: «أو أن أسوءك علقما»، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (أسوء) معطوف على المبتدأ (رجال).

(٢) الشورى: ٥١، وقراءة رفع «يرسل» هي قراءة نافع، وابن عامر، والزهري، وشيبة، وغيرهم.

انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٩٦؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٨٤؛ والبحر المحيط ٧/ ٥٢٧؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ٥٣؛ والكشاف ٣/ ٤٧٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٦٨.

وجلّ: لا يكلِّمُ اللَّهُ البشرَ إلاّ وحياً أو يُرْسلُ رسولاً، أي في هذه الحال وهذا كلامُه إيّاهم، كما تقول العربُ: تحيّتُك الضربُ، وعِتابُك السيفُ، وكلامُك القتلُ. وقال الشاعر، وهو عمرو بن معدي كربَ [من الوافر]:

وخَيْلٍ قد دَلَفْتُ لها بخَيْلٍ   تَحِيّةُ بَيْنِهم ضَرْبٌ وَجِيعُ[1]

وسألت الخليل عن قول الأعشى [من البسيط]:

٦٢٧ - إن تركبوا فرُكوبُ الخيلِ عادتُنا   أو تَنْزلونَ فإنّا مَعْشَرٌ نُزُلُ

فقال: الكلامُ هاهنا على قولك يكون كذا أو يكونُ كذا، لمّا كان موضعُها لو قال فيه أتَركبون لم يَنقض المعنى، صار بمنزلة قولك: ولا سابقٍ شيئاً. وأمّا يونس فقال: أَرْفَعُه على الابتداء، كأنه قال: أو أنتم نازلون. وعلى هذا الوجه فُسّر الرفعُ في الآية، كأنه قال: أو هو يُرْسِلُ رسولاً، كما قال طرفة:

* أو أنا مُفتدِي[2] *

---

(١) تقدم بالرقم ٥٣٥.

٦٢٧ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٩٤، ٥٥٢، ٥٥٣؛ والدرر ٥/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٦٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٧٦؛ والمحتسب ١/ ١٩٥؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٠.

المعنى: نحن قوم شجعان محاربون نتقن فنون القتال جميعاً من طعان على ظهور الخيل إلى ضراب بالسيوف للمشاة.

الإعراب: إن: حرف شرط جازم. **تركبوا**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل والألف: فارقة. **فركوب**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «ركوب»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف. **الخيل**: مضاف إليه جرور بالكسرة الظاهرة. **عادتنا**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أو** حرف عطف، «**تنزلون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. **فإنا**: الفاء: رابطة لجواب شرط مقدر. «إنا»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسمها. **معشر**: خبرها مرفوع بالضمة الظاهرة. **نزل**: صفة «معشر»، مرفوعة بالضمة الظاهرة.

وجملة «تركبوا»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «ركوب الخيل **عادتنا**»: في محل جزم جواب شرط. وجملة «تنزلون»: في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنتم. وجملة «أو تركبون»: مع المبتدأ المحذوف معطوفة على جملة «تركبوا» لا محل لها. وجملة «إنا معشر نزل»: في محل جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: (أو تنزلون) حيث قال يونس: أراد الشاعر: أو أنتم تنزلون، فعطف الجملة الاسمية على الفعليّة. وقال الخليل: رفع «تنزلون» عطفاً على معنى «إن تركبوا»، وهو المسمّى عطف التوهّم، لأنّ معناه: أتركبون فذاك عادتنا، أو تنزلون في معظم الحرب، فنحن معروفون بذلك.

(٢) تقدم بالرقم ٦٢٥.

وقولُ يونس أسهلُ، وأمّا الخليل فجعله بمنزلة قول زهير [من الطويل]:

بَدا ليَ أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[١]

والإشراك على هذا التوهُّمِ بعيدٌ كبُعْدِ «ولا سابقٍ شيئاً»[٢]. ألا ترى أنّه لو كان هذا كهذا لكان في الفاء والواو. وإنّما تُوُهِّمَ هذا فيما خالَف معناه التمثيل. يَعني مثل هو يأتينا ويحدِّثَنا. يقول: يَدخل عليك نصبُ هذا على توهُّمِ أنّك تكلَّمت بالاسم قبله، يَعني مثل قولك: «لا تَأْته فيشتمَك»؛ فتمثيلُه على لا يكن منك إتيانٌ فشتيمةٌ، والمعنى على غير ذلك.

---

(١) تقدم بالرقم ١٢٤.

(٢) قال السيرافي: يعني بعد عطف «أو تنزلون» على توهمهم: «أتركبون»، كبعد عطف «سابق» على توهم: بمدرك ما مضى.

هذا باب اشتراك الفعل في «أَنْ»
وانقطاع الآخِر من الأوّل الذي عَمِلَ فيه «أَنْ»

فالحروفُ التي تُشْرِكُ: الواوُ[1]، والفاءُ، وثُمَّ[2]، وأوْ. وذلك قولك: «أريدُ أن تأْتِيَني ثم تحدِّثَني»، و «أريدُ أن تفعلَ ذاك وتُحْسِنَ»، و «أريد أن تأتينا فتُبايِعَنا»، و «أريد أن تَنطق بجميل أو تَسكتَ». ولو قلت: «أريد أن تأتيني ثم تحدِّثُني» جاز، كأنك قلت: «أريد إتيانَك ثم تحدِّثُني».

ويجوز الرفع في جميع هذه الحروف التي تُشْرِك على هذا المثال. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ والنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَاداً لي مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾[3]، ثم قال سبحانه: ﴿وَلاَ يَأْمُرُكُمْ﴾، فجاءت منقطِعة من الأوّل، لأنّه أراد: ولا يأمركم اللّهُ. وقد نَصَبَها بعضُهم[4] على قوله: وما كان لبشرٍ أن يأمرَكم أن تَتَّخِذُوا.

وتقول: «أريد أن تأتيَني فتَشْتِمُني»، لم يرد الشَّتِيمةَ، ولكنّه قال: كُلَّما أردتُ إتيانَك

(١) انظر مبحث الواو في الأزهية ص ٢٣١ ـ ٢٤٠؛ والجنى الداني ص ١٥٣ ـ ١٧٤؛ وحروف المعاني ص ٣٦ ـ ٣٩؛ ورصف المباني ص ٤٠٩ ـ ٤٤١؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٢/ ٥٧٣ ـ ٦٥٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٩٠ ـ ٤٠٨ـ وجواهر الأدب ص ١٦٣ ـ ١٧٤؛ وموسوعة الحروف ص ٥٠١ ـ ٥٢٢.

(٢) انظر مبحث «ثمّ» في الجنى الداني ص ٤٢٦ ـ ٤٣٢؛ وحروف المعاني ص ١٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٢٤ ـ ١٢٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٣ ـ ٣٦٤؛ وموسوعة الحروف ص ٢١٩ ـ ٢٢٢.

(٣) آل عمران: ٧٩.

(٤) قراءة النصب هي المثبتة في النصّ المصحفيّ وهي قراءة ابن عامر، وعاصم، وحمزة، ويعقوب. انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٧؛ وإتحاف الفضلاء ص ١٧٧؛ والبحر المحيط ٢/ ٥٠٧؛ والكشاف ١/ ١٩٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٤٠.

شتمتَني. هذا معنى كلامه، فمن ثَمَّ انقَطع مِن «أنْ». قال رُؤبة [من الرجز]:

٦٢٨ - يــــريــــدُ أن يُعْـــرِبَـــهُ فيُعْجِمُـــهْ

أي: فإذا هو يُعْجِمُه.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿لِنُبَيِّنَ لَكُمْ ونُقِرُّ في الأَرْحَامِ﴾(١)، أي: ونحن نُقِرُّ في الأرحام؛ لأنّه ذَكَرَ الحديث للبيان ولم يذكره للإقرار(٢). وقال عزّ وجلّ: ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْداهُما فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُما الأُخْرَى﴾(٣)، فانتَصب لأنّه أمَرَ بالإشهادِ لأنْ تذكِّر إحداهما الأخرى ومن أجل أن تذكِّر.

---

٦٢٨ - **التخريج**: الرجز للحطيئة في ديوانه ص ٢٣٩؛ والأزهية ص ٢٤٢؛ والدرر ٦/ ٨٦؛ ولرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٤٩؛ والمقتضب ٢/ ٣٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣١؛ ولسان العرب ٧/ ١٣٦ (حضض).

اللغة: الإعراب: الوضوح. والاعجام: عدم الإفصاح.

المعنى: يتحدّث الشاعر عن الشاعر الساعي إلى عالم الشهرة، فمن فعل بلا تمكّن سقط إلى أسفل، واحتقره الناس، لأنّه كمن أراد الشرح فأبهم.

الإعراب: **يريد**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). **أن يعربه**: «أن»: حرف مصدرية ونصب، «يعربه»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو)، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يعربه) مفعول به. **فيعجمه**: الفاء: للاستئناف، «يعجمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو).

وجملة «يريد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يعربه»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «فيعجمه»: في محلّ رفع خبر لمبتدأ محذوف، بتقدير (فهو يعجمه)، وجملة «فهو يعجمه»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فيعجمه» حيث ارتفع الفعل المضارع، ولم ينتصب على العطف.

(١) الحج: ٥.

(٢) قال السيرافي: لا يصح نصب «نقر» وحمله على «نبيّـن»، ذلك أن الله عز وجلّ ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حالٍ إلى حال، وهم معترفون بذلك ليبين به «البعث» الذي لا يعترفون به، فقال - عزّ مِن قائل - ﴿يا أيّها الناس إن كنتم في ريب من البعث﴾ [الحج: ٥] فبيّن بقدرته على هذه الأحوال التي يعترفون بها قدرته على البعث، وذكر - تبارك وتعالى - ذلك لهم ليبيّن لهم أمر البعث، وليس ذكره لذلك ليقرّ في الأرحام.

(٣) البقرة: ٢٨٢.

فإن قال إنسانٌ: كيف جاز أنْ تقول: أنْ تَضِلَّ ولم يُعَدَّ هذا للضلال وللالتباس؟ فإنما ذَكَرَ أنْ تَضِلَّ لأنه سببُ الإذكار، كما يقول الرجل: أعددتُه أن يَميلَ الحائط فأَدْعَمَه، وهو لا يَطلب بإعداده ذلك مَيَلاَنَ الحائط، ولكنَّه أخبر بعلّة الدَّعْم وبسببه.

وقرأ أهل الكوفة: «فتُذَكِّرُ» رفعاً[1].

وسألتُ الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيِّين [من الطويل]:

٦٢٩ ـ فما هو إلاَّ أنْ أَراها فُجاءَةً ... فأُبْهَتُ حتى ما أكاد أُجيبُ

---

(١) هي قراءة حمزة والأعمش وحدهما من قرّاء الكوفة.
انظر: معجم القراءات القرآنية ١/٢٢٣؛ وإتحاف الفضلاء ص ١٦٦؛ والبحر المحيط ٢/٣٤٩؛ وتفسير الطبري ٦/٦٣؛ وتفسير القرطبي ٣/٣٩٧؛ والكشاف ١/١٦٨؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٣٦.

٦٢٩ ـ **التخريج**: البيت لكثيرِّ عزَّة في ديوانه ص ٥٢٢؛ والحماسة الشجرية ١/٥٢٨؛ وسمط اللآلي ص ٤٠٠؛ وللمجنون في ديوانه ص ٤٩؛ وللأحوص في ملحق ديوانه ص ٢١٣؛ والأغاني ٤/٢٥٠؛ وخزانة الأدب ٢/١٧؛ ولعروة بن حزام في خزانة الأدب ٨/ ٥٦٠، ٥٦١؛ وشرح المفصل ٧/٣٨؛ والشعر والشعراء ص ٦٢٦.

اللغة: فُجاءة: بَغْتة. وأُبْهَتُ: أُدْهَشُ وأَتحيَّرُ.

المعنى: إذا ما قصدتُ الحبيبة لم يكن مني إلا أن أُفاجأ برؤيتها فيعقد لساني، وكأني غير قادر على الكلام.

الإعراب: «**فما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**ما**»: نافية مهملة. «**هو**»: مبتدأ مبني على الفتح محلُّه الرفع. «**إلا**»: حرف حصر. «**أنْ**»: حرف ناصب، ومصدري. «**أراها**»: فعل مضارع منصوب، وعلامة نصبه الفتح المقدر على الألف للتعذر، «**ها**»: مفعول به مبني على السكون محلُّه النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا)، والمصدر المؤول من «أن» والفعل (أرى) خبر للمبتدأ (هو)، والتقدير: ما هو إلا رؤيتي إياها. «**فجاءَة**»: حال على تأويل «**مُفاجأ بها**»، أو مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير (إلا أن أفاجَأ فجاءة). «**فأُبْهَتُ**»: الفاء: حرف عطف، «**أبهت**»: روي بالنصب معطوفاً على الفعل (أراها)، وروي بالعطف على خبر المبتدأ (هو)، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**ما**»: نافية مهملة. «**أكاد**»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**أجيب**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «ما هو إلا رؤيتي إياها»: بحسب الفاء التي قبلها. وجملة «أراها»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أُفاجأ فجاءَة»: على أحد التقديرين السابقين حالية محلُّها النصب. وجملة «أُبْهَت»: معطوفة على جملة (أراها) في حال نُصِب (أبْهتَ)، ومعطوفة على خبر المبتدأ (هو) في حال رُفع (أَبْهَتُ».

والشاهد فيه: جواز الرفع على القطع في (أبْهَت)، والنصب عطفاً على (أراها) منصوباً بـ (أن).

فقال: أنت في «أُبْهَت» بالخيار، إن شئت حملتها على «أَنْ»، وإن شئت لم تحملها عليه فرفعتَ، كأنّك قلت: «ما هو إلاّ الرأْيُ فأُبْهَتُ».

وقال ابن أحمرَ فيما جاء منقطعاً من «أنْ» [من الوافر]:

٦٣٠ - يُعالِجُ عاقِراً أعْيَتْ عليهِ   لِيُلْقِحَها فينتجِهُا حُوارَا

كأنه قال: يُعالِجُ فإذَا هو يَنتجِهُا. وإن شئت على الابتداء.

وتقول: «لا تَعْدُو أن يأتيَك فيَصنعَ ما تريد»، وإن شئت رفعتَ، كأنّك قلت: لا يَعدوا ذلك فيَصنعُ ما تريد.

وتقول: «ما عَدَا أنْ رآني فَيثِبُ»، كأنّه قال: «ما عَدَا ذلك فَيثِبُ»، لأنه ليس على أوّل الكلام. فإن أردت أن تَحمل الكلام على «أنْ»، فإنَّ أحسنَه ووجْهَه أن تقول: «ما عَدَا أَن رآني فَوثَبَ»، فضعْفُ «يَثِبُ» هاهنا كضعفِ «ما أتيتَني فتحدِّثُني»، إذا حملتَ الكلام على «ما».

---

٦٣٠ - **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧٣؛ وشرح المفصل ٧/٣٦، ٣٨؛ والمعاني الكبير ص ٨٤٦، ١١٣٤.

اللغة: العاقر: التي لا تلد. الإلقاح: أن يحمل عليها الفحل حتى تلقح. الحُوَار بضم الحاء، وكسرها: ولد الناقة من الوضع إلى الفِطام، ويُقال: نَتَجْتُ الناقةَ أنتجها إذا أنتجت عندك وأنتجَتْ إذا دنا نِتاجُها.

المعنى: هذا الرجل يحاول مضرتي، وإذلالي، وهو في عجزه عن ذلك كمن يحاول أن يُلْقِحَ عاقراً أو ينتجها.

الإعراب: «**يعالجُ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**عاقراً**»: مفعول به منصوب. «**أعْيتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: حرف للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بـ(أعْيَتْ). «**ليلقحها**»: اللام: حرف جر يفيد التعليل، «يلقحها»: فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد لام التعليل، و«ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)، والمصدر المؤول من (أن) المضمرة، والفعل (يلقح) مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بـ(يعالج)، والتقدير: يعالج عاقراً لإلقاحها. «**فينتجُها**»: الفاء: حرف استئناف، «ينتجها»: فعل مضارع مرفوع، و«ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**حُواراً**»: مفعول به.

وجملة «يعالج»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعيَتْ»: صفة لـ(**عاقراً**) محلها النصب. وجملة «يلقحها»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «ينتجها»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (ينتجها) على القطع، ولو نصب حَمْلاً على المنصوب قبله، لكان أحسن، لأنّ رفعه يوجب كونَ النتاج، ووقوعه، ونتاجُ العاقر لا يكون، ولا يقع.

وتقول: «ما عَدَوْتَ أن فعلتَ»، وهذا هو الكلام، و «لا أَعْدُو أن أفعلَ»، و «ما آلُوا أن أفعلَ»، يعني: لقد جهدتُ أَن أفعلَ.

وتقول: «ما عدوتُ أن آتيك»، أي: ما عدوتُ أن يكون هذا من رأيي فيما أستقبل. ويجوز أن يُجعل «أفْعَلَ» في موضع «فَعَلْتُ»، ولا يجوز «فَعَلْتُ» في موضع «أَفْعَل» إلاَّ في مجازاةٍ، نحو: «إنْ فعلتَ فعلتُ»[1].

وتقول: «واللَّهِ ما أعدو أن جالستُك»، أي: أن كنتُ فعلتُ ذلك، أي: ما أُجاوِزُ مجالستَك فيما مضى. ولو أراد «ما أعدو أن جالستُك غداً» كان محالاً ونقضاً، كما أنه لو قال: «ما أعدو أن أُجالِسَكَ أمْسِ» كان محالاً.

وإنَّما ذكرتُ هذا لتَصَرُّفِ وجوهِه ومعانيه، وأن لا تَستحيل منه مستقيماً، فإنَّه كلامٌ يستعمله الناسُ.

ومما جاء منقطِعاً قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أُمّ الحكم [من الطويل]:

٦٣١ - على الحَكَم المأْتيِّ يوماً إذا قَضَى ... قَضِيَّتَــــه أن لا يجـــورَ ويَقْصِـــدُ

كأنَّه قال: عليه غيرُ الجوْر، ولكنَّه يقصدُ أو هو قاصدٌ، فابتدأ ولم يَحمل الكلام على «أنْ»، كما تقول: «عليه لا يجورَ»، و «ينبغي له كذا وكذا»، فالابتداء في هذا أسبقُ وأعرفُ؛

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: فيه وجهان أحدهما أن تريد: ما عدوت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل. ومعناه: رأيت فيما مضى أن آتيك فيما استقبل، وما تجاوزت فيما مضى اعتقاد أن آتيك في المستقبل. والوجه الآخر: ما عدوت فيما مضى أن آتيك، وتجعل «آتيك» في موضع «أتيتك» وهذا معنى قوله: «ويجوز أن يجعل «أفعل» في موضع «فعلت»، وإنما يجوز ذلك إذا تقدّم قبله شيء قد مضى، أو شيء فيه دلالة على المضي والفعل المستقبل مصاحب له، كما تقول: «جاءني زيدٌ أمس يضحك».

٦٣١ - **التخريج**: البيت لأبي اللحام التغلبي في خزانة الأدب ٨/ ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٥٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٢؛ وشرح المفصل ٧/ ٣٨، ٣٩؛ ولأبي اللحام أو لعبد الرحمن في لسان العرب ٣/ ٣٥٣ (قصد)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٤٣؛ وجواهر الأدب ص ١٦٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٧٨؛ والمحتسب ١/ ١٤٩، ٢/ ٢١.

اللغة: الحَكَم: الحاكم. المأتي: اسم المفعول من أتى. لا يجور: لا يظلم أو لا يميل عن الحق.

المعنى: يجب على الشخص الذي يتولى الحكم والقضاء بين الناس أن لا يتجاوز الحق في حكمه، بل يجب أن يعدل وينصف.

الإعراب: **على الحكم**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم في محل رفع. **المأتي**: صفة =

لأنّها بمنزلة قولك، كأنّه قال: ونَوْلُك[1]. فمن ثمَّ لا يكادون يحملونها على «أنْ».

= للحكم مجرورة مثله. **يوماً**: ظرف زمان متعلق باسم المفعول المأتي. **إذا**: ظرف زمان متعلق بالفعل يجور مبني على السكون في محل نصب. **قضى**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو). **قضيته**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **أن لا يجور**: «أن»: حرف مصدري ونصب، «لا»: نافية، «يجور»: فعل مضارع منصوب بأن، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يجور) مبتدأ مؤخر. **ويقصد**: الواو: حرف استئناف، «يقصد»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو.

وجملة «يجور»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «قضى قضيته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «يقصد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «على الحكم أن لا يجور»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «أن لا يجور ويقصد» حيث وقعت «الواو» حرف استئناف، وليست عاطفة، لأن عطف (يقصد) على (يجور) يجعله شريكاً في النفي.

(١) تقول: «نولك أن تفعل كذا» بمعنى: ينبغي أن تفعل كذا.

هذا باب الجزاءِ

فما يُجازَى به من الأسماء غيرِ الظروف: مَنْ، ومَا، وأيُّهُمْ. وممّا يجازَى به من الظروف: أيُّ حِينٍ، ومَتَى، وأَيْنَ، وأنَّى، وحَيْثُما. ومن غيرِهما: إنْ، وإذْ مَا.

ولا يكون الجزاءُ في «حَيْثُ» ولا في «إذْ» حتَّى يُضَمّ إلى كلّ واحد منهما «ما» فتَصيرُ «إذْ» مع «مَا» بمنزلة «إنّما» و «كأنّما»، ليست «ما» فيهما بلَغْو، ولكنّ كلّ واحد منهما مع «ما» بمنزلة حرف واحد.

فمّا كان من الجزاء بـ «إذما» قولُ العبّاس بن مِرْدَاس [من الكامل]:

٦٣٢ ـ إذْ ما أتيتَ على الرسول فقُلْ له ‏ ‏ ‏ حَقًّا عليك إذا اطْمأَنَّ المجْلِسُ

٦٣٢ ـ **التخريج**: البيت للعباس بن مرداس في ديوانه ص ٧٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٣؛ وشرح المفصل ٤/٩٧، ٧/٤٦؛ ولسان العرب ٣/٤٧٦ (أذذ)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/١٣١؛ ورصف المباني ص ٦٠؛ والمقتضب ٢/٤٧.

اللغة: اطمأنّ المجلس: انعقد.

المعنى: إذا قدمت للرسول عندما ينعقد شمل المجلس، ووقفت بين يديه، فقل له ما هو الحقّ عليك ولا تخف شيئاً.

الإعراب: «إذما»: حرف شرط جازم. «**أتيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والفعل في محل جزم. «**على الرسول**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أتيت). «**فقل**»: الفاء: رابطة للجواب، «قل»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قل). «**حقاً**»: صفة لمفعول مطلق محذوف، والتقدير (فقل له قولاً حقًّا). «**عليك**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (حقًّا). «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بالفعل «قُلْ». «**اطمأنّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**المجلس**»: فاعل مرفوع بالضمّة. =

وقال الآخر، قالوا: هو لعبد الله بن هَمَّام السَّلولي [من الطويل]:

٦٣٣ - إِذْ ما تَرَيْني اليومَ مُزْجًى ظَعينتي أُصَعِّدُ سَيْراً في البلاد وأُفْرِعُ
فإنّيَ من قومٍ سواكُمْ وإنّما رجاليَ فَهْمٌ بالحجاز وأشْجَعُ

سمعناهما ممن يرويهما عن العرب. والمعنى: إِمَّا.

= وجملة «إذ ما أتيت فقل»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «فقل له»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «اطمأن»: في محلّ جرٍّ بالإضافة، وجملة «أتيت»: جملة الشرط لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «إذ ما أتيت... فقل» حيث أدخل الفاء على فعل الأمر بعد (إذ) وجعله جواباً لازماً.

٦٣٣ - **التخريج**: البيتان لعبد الله بن همام السلولي في الأزهية ص ٩٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٢٩، ٣٣؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٧، ٩/ ٧؛ ولسان العرب ٣/ ٢٥٢ (صعد)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٦.

اللغة: الإزجاء: السَّوْق. الظعينة: المرأة ما دامت في الهَوْدج. صَعَّد في الوادي تصعيداً: انحدر فيه، بخلاف الصعود، فإنه الارتفاع. أفْرع إفراعاً: صَعَد وارتفع.

المعنى: إذا ما تريني اليوم جوَّاباً في الآفاق، فإني من قوم غيركم، وهم بنو فهم، وبنو أشجع المقيمون في الحجاز.

الإعراب: «إذما»: حرف شرط جازم. «تريني»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والياء الأولى: ياء المؤنثة المخاطبة، ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والياء الثانية: للمتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (تريني). «مزجّى»: حال منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. «ظعينتي»: نائب فاعل لاسم المفعول (مُزَجّى) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «أُصَعِّدُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «سيراً»: نائب مفعول مطلق منصوب، وعامله الفعل (أصَعّد)، ويجوز كونه حالاً. «في البلاد»: جار ومجرور متعلقان بـ (سيراً) أو بـ (أُصَعِّد). «وأُفْرِع»: الواو: حرف عطف، «أُفْرِع»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «فإني»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: للمتكلم اسم (إن) محلَّه النصب. «من قوم»: جار ومجرور متعلقان بخبر (إنّ). «سواكم»: صفة لـ (قوم) مجرور وعلامة جره الكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر، وكم: مضاف إليه محلُّه الجر. «وإنَّما»: الواو: حرف عطف، «إنّما»: كافٌّ ومكفوف. «رجالي»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «فَهْمٌ»: خبر مرفوع. «بالحجاز»: جار ومجرور متعلقان بحال من (فهم). «وأشجعُ»: الواو: حرف عطف، «أشْجع»: معطوف على (فهم).

وجملة «إذ ما تريني... فإني من قوم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تريني»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أُصَعِّدُ»: حالية محلّها النصب، والعامل فيها هو «مُزَجّى»، أو الفعل (تريني) وعلى ذلك تكون حالاً ثانية. وجملة «أفرع»: معطوفة على جملة «أُصَعِّدُ». وجملة «إني من قومٍ»: جواب =

وممّا جاء في الجزاء بـ «أنّى» قول لبيد [من الطويل]:

٦٣٤ - فأَصْبَحْتَ أنّى تأتِها تَلْتَبِسْ بها كِلا مَرْكَبَيْها تَحْتَ رِجْلِكَ شاجِرُ

وفي «أينَ» قوله، وهو ابن همّام السَّلولي [من الخفيف]:

٦٣٥ - أينَ تضربْ بنا العُداةُ تجِدْنا نَصْرِفُ العِيسَ نحوَها للتَّلاقِي

= شرط جازم مقترن بالفاء محلُّها الجزم. وجملة «رجالي فهم بالحجاز»: معطوفة على جملة «إني من قومٍ سواكم».

والشاهد فيه قوله: (إذ ما) حيث وقعت شرطيّةً، والفاء في أول البيت الثاني جوابها.

٦٣٤ - **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص ٢٢٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر).

اللغة: مركبيها: جانبيها من حيث تُركب. الشاجر: المشتبك.

المعنى: يصف قضية معضلة لا يتأتى حلها من حيث ما تحاول.

الإعراب: «**فأصبَحْتَ**»: الفاء: حرف استئناف، و «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص، مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرِّك، والتاء: ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». «**أنّى**»: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه. «**تأتِها**»: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. «**تلتبس**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «**تلتبس**». «**كلا**»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على الألف، وهو مضاف. «**مركبيها**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «ها»: مضاف إليه. «**تحت**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بـ «شاجر». «**رجلك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه. «**شاجر**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمة.

وجملة فعل الشرط وجوابه في محلّ نصب خبر «أصبح»، وجملة «أصبح» واسمها وخبرها: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كلا مركبيها **شاجر**»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أنّى تأتها **تلتبس**» حيث جزم باسم الشرط «أنّى» فعلين مضارعين هما «تأتها»، و «تلتبس».

٦٣٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥؛ والمقتضب ٢/ ٤٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٠.

اللغة: العداة: ج العادي. العيس: الإبل البيض.

المعنى: إن تضرب بنا العداة في مكان ما من الأرض نصرف العيس إلى هؤلاء الأعداء لملاقاتهم.

الإعراب: «أين»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه. «**تضرب**»: فعل مضارع مجزوم =

وإِنَّما مَنَعَ «حَيْثُ» أن يجازَى بها أَنَّك تقول: «حيث تكونُ أكونُ»، فـ«تكون» وصلٌ لها، كأنَّك قلت: المكانُ الذي تكونُ فيه أكونُ.

ويبيِّن هذا أنَّها في الخبر بمنزلة «إنَّما» و«كأنَّما» و«إذا»، أنَّه يُبتدأُ بعدها الأسماء، أنك تقول: «حيث عبدُ الله قائمٌ زيدٌ»، و«أكونُ حيث زيدٌ قائمٌ». فـ«حيث» كهذه الحروف التي تُبتدأ بعدها الأسماء في الخبر، ولا يكون هذا من حروف الجزاء. فإذا ضممتَ إليها «مَا» صارت بمنزلة «إنْ» وما أشبهها، ولم يجز فيها ما جاز فيها قبل أن تَجيء بـ«ما»، وصارت بمنزلة «إمَّا».

وأمَّا قول النحويِّين: يجازَى بكلّ شيءٍ يُستفهم به، فلا يَستقيم، من قبل أنكَّ تجازِي بـ«إنْ» وبـ«حيثما» و«إذْمَا» ولا يَستقيم بهن الاستفهامُ، ولكنَّ القول فيه كالقول في الاستفهام[1]. أَلَا ترى أنك إذا استفهمت لم تَجعل «ما» بعده صلةً. فالوجهُ أن تقول: الفعلُ ليس في الجزاء بصلةٍ لما قبله كما أنه في حروف الاستفهام ليس صلةً لِما قبله، وإذا قلت: «حَيْثُما تكنْ أكنْ»، فليس بصلةٍ لما قبله، كما أنَّك إذا قلت: «أينَ تكونُ»؟ وأنت تَستفهم، فليس الفعل بصلةٍ لما قبله، فهذا في الجزاء ليس بصلةٍ لما قبله، كما أنَّ ذلك في الاستفهام

= لأنه فعل الشرط. «بنا»: جار ومجرور متعلقان بـ«تصرف». «**العداة**»: فاعل مرفوع. «**تجدنا**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، و«نا»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**نصرف**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «**العيس**»: مفعول به منصوب. «**نحوها**»: ظرف مكان متعلّق بـ«نصرف». «**للتلاقي**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نصرف».

وجملة «أين تضرب تجدنا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة فعل الشرط في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تجدنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير مقترن بالفاء أو بـ«إذا». وجملة «نصرف»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «أين تضرب... تجدنا» حيث عملت «أين» عمل اسم الشرط الجازم، فجزمت فعلين مضارعين، الأوّل فعل الشرط، والثاني جوابه.

(١) قال السيرافي: قال أبو عمر الجرمي ومن وافقه: لا يكون ما قال سيبويه ردّاً عليهم، لأنهم لم يقولوا لا تكون المجازاة إلاّ بما يستفهم به، ولا يمنع هذا المجازاة بغيره، كما لو قال قائل: يكون الرفع بأنّه الفاعل، والنصب بأنّه مفعول به، لم يمنع الرفع والنصب بغيرهما. وعابوا أيضاً ما حكى عنهم يجازى بكل شيء يستفهم به، وليس بينهم خلاف أنّه لا يجازى بألف الاستفهام وبـ«هل». قال المفسّر: الذي حكي عنهم أنّهم قالوه هو أنّ أصل الجزاء الاستفهام، وكل شيء جوزي به إنّما هو منقول من الاستفهام، فأراهم أنهم يجازون بـ«حيثما» و«إن»، وهما لايكونان استفهاماً. فهذا مخرج هذا.

ليس بوصل لما قبله. وتقول: «مَنْ يَضربُك»، في الاستفهام، وفي الجزاء: «مَنْ يَضربْكَ أَضربْه»، فالفعلُ فيهما غيرُ صلة.

وسأَلتُ الخليل عن «مَهْمَا»، فقال: هي ما أدخلتَ معها «مَا» لغواً، بمنزلتها مع «مَتَى» إذا قلت: «متى ما تأتِني آتِك»، وبمنزلتها مع «إنْ» إذا قلت: «إنْ ما تأتِني آتِك»، وبمنزلتها مع «أينَ» كما قال سبحانه وتعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ المَوْتُ﴾[1] وبمنزلتها مع «أيٍّ» إذا قلت: ﴿أَيًّامَا تَدْعُوا فلَهُ الأَسْمَاءُ الحُسْنَى﴾[2]، ولكنهم استقبحوا أن يكرِّروا لفظاً واحداً فيقولوا: مَامَا، فأَبدلوا الهاءَ من الألف التي في الأُولى. وقد يجوز أن يكون «مَهْ» كـ «إذْ» ضُمَّ إليها «مَا».

وسألتُ الخليل عن قوله: «كَيْفَ تصنعْ أصنعْ». فقال: هي مستكرَهة وليست من حروف الجزاء، ومخْرَجُها على الجزاء، لأنَّ معناها: على أيِّ حالٍ تكنْ أكنْ.

وسألتُه عن «إذَا»، ما مَنَعَهم أن يُجَازُوا بها؟ فقال: الفعلُ في «إذَا» بمنزلته في «إذْ»، إذا قلت: «أتَذكرُ إذ تقولُ»، فـ «إذا» فيما تَستقبل بمنزلة «إذْ» فيما مضى. ويُبَيِّنُ هذا أنَّ إذا تجيء وقتاً معلوماً؛ ألَا ترى أنك لو قلت: «آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ» كان حَسَناً، ولو قلت: «آتيك إن احمرَّ البُسْرُ»، كان قبيحاً. فـ «إنْ» أبداً مبهمة، وكذلك حروفُ الجزاء. وإذا توصَلُ بالفعل، فالفعلُ في «إذا» بمنزلته في «حينَ» كأنك قلت: الحينُ الذي تأتيني فيه آتيك فيه.
وقال ذو الرمَّة [من البسيط]:

٦٣٦ ـ تُصْغِي إذا شَدَّها بالرَّحْلِ جانحةً حتّى إذا ما اسْتَوَى في غَرْزِها تَثِبُ

---

(١) النساء: ٧٨.

(٢) الإسراء: ١١٠.

٦٣٦ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٩؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٢٦ (عجل)، ١٤/ ٤٦١ (صفا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٠٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٢١٣ (طبق).

اللغة: تصْغي هنا معناه: تسكن. استوى: أي استقرَّ الراكب عليها. الغرز للرحل: كالركاب للسرج. الجانحة: المائلة.

المعنى: يصف ناقة مؤدبة تسكن إذا ما شُدَّ الرحل عليها، وإذا استوى عليها راكبها سارت في سرعة.

الإعراب: «تُصْغي»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (تصغي). =

وقال الآخَر، ويقال وضَعَه النحويون [من الوافر]:

٦٣٧ ـ إذا مــا الخُبْـزُ تَــأدِمُــه بلَحْــمٍ   فــذاكَ أمــانــةُ اللّــهِ الثَّـريــدُ

وقد جازَوْا بها في الشِّعر مضطَرِّينَ، شَبَّهوها بـ «إنْ»، حيثُ رأوها لِما يُستقبل، وأنه لا بُدَّ لها من جواب.

وقال قيس بن الخَطيم الأنصاريُّ [من الطويل]:

٦٣٨ ـ إذا قَصُـرَتْ أسيـافُنـا كـان وَصْلُهـا   خُطـانـا إلـى أعْـدائنـا فنُضـارِبِ

= «شَدَّها»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «بالرحل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (شَدَّ). «جانحة»: حال. «حتى»: حرف غاية وابتداء، «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل (تَثِبُ). «ما»: زائدة. «استوى»: ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «في غرزها»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (استوى)، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «تَثِبُ»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي).

وجملة «تصغي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شَدَّها»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «إذا ما استوى... تَثِبُ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «استوى»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «تَثِبُ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع ما بعد (إذا) على ما يجب لها، لأنها تدل على وقت بعينه، وحرف الشرط مبني على الإبهام في الأوقات وغيرها.

٦٣٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٩٢، ١٠٢، ١٠٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٩ (أدم).

اللغة: تأدمه: تخلطه. الثريد: نوع من الطعام.

الإعراب: «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة متعلقة بالجواب. «ما»: زائدة لا عمل لها. «الخبز»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. «تأدمه»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «بلحم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تأدمه. «فذاك»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ذا»: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ، والكاف: حرف خطاب لا محل لها. «أمانة»: مبتدأ مرفوع بالضمة، وذلك لحذف القسم، وخبره محذوف تقديره «أمانة الله قسمي». «الله»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور. «الثريد»: خبر (ذاك) مرفوع بالضمة.

وجملة «تأدمهُ المحذوفة»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تأدمه بلحم»: تفسيرية لا محلّ لها. وجملة «أمانة الله قسمي»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «ذاك الثريد»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «إذا ما الخبزُ» حيث رفع ما بعد (إذا).

٦٣٨ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٨٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٥، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٧؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٢٧؛ وللأخنس بن شهاب في خزانة =

وقال الفرزدق [من البسيط]:

٦٣٩ - تَرْفَعُ لي خِنْدِفٌ واللَّهُ يرفَعُ لي نـاراً إذا خمَـدَتْ نِيـرانُهـمْ تَقِـدِ

= الأدب ٥/٢٨؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ٩٣٧؛ ولكعب بن مالك في فصل المقال ص ٤٤٢؛ وليس في ديوانه؛ ولشهم بن مرّة في الحماسة الشجرية ١/١٨٦؛ ولعمران بن حطان في شعر الخوارج ص ٤٠٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٩٧؛ والمقتضب ٢/٥٧.

المعنى: إذا لم تكن سيوفنا طويلة كفاية، وصلناها بخطواتنا إلى صدور أعدائنا فطالت إلى صدورهم وأعناقهم ضرباً بها.

الإعراب: «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط متعلق بالفعل «كان». «**قصرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتـاء: للتأنيث. «**أسيافنا**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**وصلها**»: اسم (كان) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**خطانا**»: خبر (كان) منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**إلى أعدائنا**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «وصل»، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**فنضارب**»: الفاء: حرف عطف، «نضارب»: فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن).

وجملة «قصرت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «كان وصلها خطانا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «فنضارب»: معطوفة على جملة «كان. . .» لا محل لها. وجملة «إذا اقصرت. . كان» ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فنضارب» حيث جزم الفعل المضارع المعطوف على جواب «إذا» الشرطية مما يدل أنها جازمة هنا، وهذا ضرورة شعرية.

٦٣٩ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ١/٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/٢٢؛ وشرح المفصل ٧/٤٧؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/٥٦.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنّها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة.

الإعراب: «**ترفع**»: فعل مضارع مرفوع. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بـ «ترفع». «**خندف**»: فاعل مرفوع. «**والله**»: الواو: حرف عطف، «الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. «**يرفع**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يرفع». «**ناراً**»: مفعول به منصوب. «**إذا**»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه متعلق بـ (تقِد). «**خمدت**»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، والتاء: للتأنيث. «**نيرانهم**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**تقد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ.

وجملة «ترفع لي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله يرفع»: معطوفة على التي قبلها.

وقال بعض السَّلوليين [من الطويل]:

٦٤٠ ـ إذا لـم تَـزل فـي كـلِّ دارٍ عـرفتَهـا لهـا واكِـفٌ مِـن دمْـعِ عينـك يَسْجُـمِ

فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأٌ، ولكنّ الجيّد قولُ كعب بن زهير [من الخفيف]:

٦٤١ ـ وإذا مـا تشـاءُ تَبعـثُ منهـا مَغْـرِبَ الشمـسِ نـاشِطـاً مَـذْعـورا

= وجملة «يرفع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «خمدت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تقد»: لا محلّ لها من الإعراب جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء.

والشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطيّة جازمة، وهذا نادر وفي الشعر فقط.

٦٤٠ ـ **التخريج**: البيت لبعض السلوليين في خزانة الأدب ٧/ ٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣١ (وفيه أنه لجرير برواية «يسكب» مكان «يسجم»). ويروى عجزه: «لها ذارف من دمع عينيك يَذْهبِ»، وهو بهذه الرواية لجرير في ديوانه ١/ ٣٠٤.

اللغة: الواكِف: القاطر. يسجم: يَنْصَبُّ.

المعنى: إذا بقيتَ مولعاً حزيناً على كلِّ دارٍ تعرفها، فسيظل دمعك مدراراً عليها.

الإعراب: «إذا»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب، متعلق بـ (يَسْجم) المقدّر أو المصرَّح به. «**لم**»: حرف جازم. «**تزل**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**في كل**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (تزل). «**دارٍ**»: مضاف إليه. «**عَرَفْتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع، و«ها»: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تسجم) المقدَّر، أو المصرَّح به. «**واكف**»: فاعل لفعل (تسجم) المقدَّر، أو للفعل (تسْجم) المصرَّح به، وقد تقدَّم للضرورة كما يقول الأعلم. «**من دمع**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يسجم). «**عينك**»: مضاف إليه، والكاف: مضاف إليه أيضاً مبني على الفتح في محل جرّ. «**يَسْجم**»: فعل مضارع مجزوم بـ (إذا) للضرورة، وعلامة جزمه السكون، وحرِّك بالكسر لضرورة الشعر.

وجملة «إذا لم تزلْ... تسجم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تزل في كل دار»: جملة الشرط الظرفي مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «عرفتها»: صفة لـ (دارٍ) محلُّها الجر. وجملة «يسجم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه: أنه جازى بـ (إذا) فجعل الفعل الذي هو جَواب (إذا) مجزوماً، وهذا من ضرائر الشعر.

٦٤١ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن زهير في ديوانه ص ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٨؛ وشرح المفصل ٨/ ١٣٤؛ والمقتضب ٢/ ٥٧.

اللغة: الناشط: الثور يخرج مسرعاً من بلد إلى بلد. المذعور: المُزْعَج المثَار.

المعنى: وصف ناقته بالنشاط والسرعة بعد سيرها النهارَ كله، فشبَّهها في انبعاثها مسرعةً بثورٍ وَحْشي قد ذُعِر من صائدٍ أو سبع. =

واعلم أنّ حروف الجزاء تَجزم الأفعال ويَنجزم الجوابُ بما قبله.

وزعم الخليل أنك إذا قلت: «إنْ تأتِني آتِك»، فـ «آتك» انجَزمت بـ «إنْ تأتِني»، كما تنجزم إذا كانت جواباً للأمر حين قلت: «ائتِني آتِك».

وزعم الخليل أنّ «إنْ» هي أُمُّ حروف الجزاء، فسألتُه: لِمَ قلتَ ذلك؟ فقال: من قبَلِ أنّي أرى حروف الجزاء قد يَتصرَّفن، فيكُنَّ استفهاماً ومنها ما يُفارِقُه «مَا» فلا يكون فيه الجزاءُ، وهذه على حالٍ واحدةٍ أبداً لا تفارقُ المجازاةَ.

واعلم أنَّه لا يكون جوابُ الجزاء إلاّ بفعل أَو بالفاء[1].

فأمّا الجواب بالفعل، فنحو قولك: «إنْ تأتِني آتِكَ»، و «إن تَضربْ أضربْ»، ونحو ذلك.

وأمّا الجواب بالفاء فقولك: «إنْ تأتِني فأنَا صاحبُك». ولا يكونُ الجوابُ في هذا

= **الإعراب**: «**وإذا**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إذا»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (تبعث). «ما»: زائدة. «**تشاء**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**تبعث**»: تعرب إعراب «تشاء». «**منها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تبعث). «**مَغْرِبَ**»: ظرف زمان منصوب، متعلِّق بـ (تبعث) أيضاً وفي ذلك إشكال يتمثل بأن الفعل (تبعث) عامل في ظرف الزمان (إذا)، ويمكن أن يتخلَّص من ذلك بالعمل بمذهب من يُعلِّق (إذا) بفعل الشرط، لا بجوابه، ويمكن الإبقاء على المذهب الذي يعلِّقها بالجواب، وذلك بجعل (مغرب) معلَّقاً بـ (تبعث) مقدراً مدلولاً عليه بـ (تبعث) المصرَّح به، أو بجعل (مغرب) بدلاً من (إذا) وهذا يوجب تقدير حرف شرط قبلها كأن يقال: «إن مَغْرب الشمس» حتى يتفق البدل والمبدل منه في الدلالة الشرطية، وكل هذه التخريجات تكلُّف حمل عليه أصول الصنعة النحوية. «**الشمس**»: مضاف إليه. «**ناشطاً**»: مفعول به. «**مذعوراً**»: صفة لـ (ناشطاً).

وجملة «إذا ما تشاء تبعث»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**تشاء**»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجلة «تبعث»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع ما بعد (إذا) على ما يجب فيها.

(١) قال السيرافي: والذي أحوج إلى إدخال الفاء في جواب الجزاء أنّ أصل الجواب أن يكون فعلاً مستقبلاً، لأنّه شيء مضمون فعله إذا فعل الشرط أو وُجد مجزوماً مُلتبساً بما قبله من الشرط. و «إن» هي التي تربط أحدهما بالآخر، ثم عرض في الكلام أن يجازى بالابتداء والخبر لنيابتهما عن الجواب، و «إن... لا تعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم، فأتوا بحرف يقع بعده الابتداء والخبر، وجعلوه مع ما بعدها في موضع الجواب، وذلك قولك: «إنْ تَزُرْني فعندي سعةٌ» و «إن تأتني فالمنزل لك» واختاروا الفاء دون «الواو» و «ثم» لأنّ حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متّصلاً به، والفاءُ توجب ذلك، لأنّها في العطف بعد الذي قبله متصل به.

الموضع بالواو ولا بـ «ثمّ». ألا تَرى أنَّ الرجل يقول: «افعلْ كذا وكذا»، فتقول: «فإذَنْ يكونُ كذا وكذا». ويقول: «لم أُغَثْ أمس»، فتقول: «فقد أتاك الغوثُ اليومَ». ولو أَدخلتَ الواو و «ثُمَّ» في هذا الموضع تريد الجواب لم يجز.

وسألتُ الخليل عن قوله جلّ وعزّ: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[1] فقال: هذا كلام معلَّقٌ بالكلام الأوّل كما كانت الفاءُ معلَّقةً بالكلام الأوّل، وهذا هاهنا في موضع «قَنَطُوا»، كما كان الجوابُ بالفاء في موضع الفعل. قال: ونظيرُ ذلك قوله: ﴿سَواءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُم صامِتُونَ﴾[2] بمنزلة: أم صَمَتُّمْ. ومما يَجعلها بمنزلة الفاء أَنّها لا تجيء مبتدأةً كما أنَّ الفاء لا تجيء مبتدأةً.

وزعم الخليل أنَّ إدخال الفاء على «إذَا» قبيحٌ، ولو كان إدخالُ الفاء على «إذَا» حَسَناً لكان الكلامُ بغير الفاء قبيحاً؛ فهذا قد استَغنى عن الفاء كما استغَنت الفاء عن غيرها، فصارت «إذَا» هاهنا جواباً كما صارت الفاء جواباً.

وسألتُه عن قوله: «إن تأْتِني أَنا كريمٌ»، فقال: لا يكون هذا إلاّ أن يضطَرَّ شاعرٌ، من قِبَل أَنَّ «أَنا كَريمٌ» يكونُ كلاماً مبتدأً، والفاءُ و «إذَا» لا يكونان إلاَّ معلَّقين بما قبلهما، فكرهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يُشبه الفاءَ. وقد قاله الشاعرُ مُضطَرًّا، يُشبِّهه بما يُتكلَّم به من الفعل. قال حسَّان بن ثابت [من البسيط]:

٦٤٢ ـ مَن يَفعلِ الحَسَناتِ اللّه يَشْكُرُها والشَّرُّ بالشرِّ عندَ اللّهِ مِثْلانِ

---

(١) الروم: ٣٦.
(٢) الأعراف: ١٩٣.

٦٤٢ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٩؛ وله أو لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٩/٤٩، ٥٢؛ وشرح شواهد المغني ١/١٧٨؛ ولعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٢/٣٦٥؛ ولسان العرب ١١/٤٧ (بجل)؛ والمقتضب ٢/٧٢؛ ومغني اللبيب ١/٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٣؛ ونوادر أبي زيد ص ٣١؛ ولحسان بن ثابت في الدرر ٥/٨١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/١١٤؛ وخزانة الأدب ٩/٤٠، ٧٧، ١١/٣٥٧؛ والخصائص ٢/٢٨١؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/٢٦٤، ٢٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٨٦؛ وشرح المفصل ٩/٢، ٣.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يفعل**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**الحسنات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**الله**»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**يشكرها**»: =

وقال الأسدي [من الطويل]:

٦٤٣ - بَنِي ثُعَلٍ لا تَنْكَعُوا العَنْزَ شِرْبَها   بني ثُعَلٍ مَنْ يَنكَعِ العَنْزَ ظالِمُ

وزعم أنّه لا يَحسن في الكلام: «إن تأتِني لأفعَلَنَّ»، من قبل أنّ «لأفْعَلَنَّ» تجيء مبتدأةً. ألا ترى أنّ الرجل يقول: «لأفعلَنَّ كذا وكذا». فلو قلت: «إن أتيتَني لأُكْرِمَنَّك»، و «إن لم تأتِني لأَغُمَّنَّكَ»، جاز لأنّه في معنى: لئن أتيتَني لأُكرِمنَّك، ولئن لم تأتِني لأُغمَّنَّك، ولا بُدَّ من هذه اللام مضمَرةً أو مظهرةً لأنها لليمين، كأنك قلت: «واللّهِ لئن أَتيتَني لأُكرمنَّك».

= فعل مضارع مرفوع، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«والشر»**: الواو: حرف استئناف، «الشر»: مبتدأ مرفوع. **«بالشر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «مثلان». **«عند»**: ظرف مكان منصوب، وهو مضاف. **«الله»**: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. **«مثلان»**: خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنّى.

وجملة «من يفعل...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يفعل»: في محل رفع خبر للمبتدأ «من». وجملة «الله يشكرها»: في محل جزم جواب شرط جازم على تقدير اقترانه بالفاء. وجملة «يشكرها»: في محل رفع خبر المبتدأ. وجملة «الشر بالشر...»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «الله يشكرها» حيث حذف الفاء الرابطة لجواب الشرط من الجملة الاسميّة، وذلك للضرورة الشعريّة. والتقدير: «فالله يشكرها». وأجازه بعضهم إذا عُلم.

٦٤٣ - **التخريج**: البيت للأسدي (دون تحديد) في المقاصد النحوية ٤/٤٤٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٨/ ٣٦٤ (نكع)؛ والمحتسب ١/ ١٢٢، ١٩٣.

اللغة: لا تنكعوا: لا تمنعوا.

الإعراب: «بني»: منادى مضاف منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«ثعل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا»**: ناهية جازمة. **«تنكعوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل. **«العنز»**: مفعول به. **«شربها»**: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، و «ها» ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بني»**: منادى منصوب بالياء، وهو مضاف. **«ثعل»**: مضاف إليه مجرور. **«من»**: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. **«ينكع»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، وهو فعل الشرط. **«العنز»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ظالم»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو».

وجملة «بني ثعل» الندائيّة: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا تنكعوا»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة النداء الثانية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من ينكع فهو ظالم»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ينكع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «هو ظالم»: في محلّ جزم جواب الشرط.

والشاهد فيه قوله: «من ينكع العنز ظالم» حيث حذف المبتدأ مع الفاء التي تربط جواب الشرط للضرورة. والذي حسّن الحذف هو قرب «من» من الموصوليّة.

فإن قلت: «لئن تَفعلْ لأفعلنَّ» قبُح، لأنَّ «لأَفْعَلَنَّ» على أوّل الكلام، وقُبح في الكلام أن تَعمَل «إنْ» أو شيءٌ من حروف الجزاء في الأفعال حتى تَجزِمَه في اللفظ ثم لا يكونُ لها جواب يَنجزم بما قبله. أَلا ترى أنَّك تقول: «آتيك إن أتيتَني»، ولا تقول: «آتيك إن تأتِني»، إلاَّ في شعر، لأنك أخَّرت «إنْ» وما عَملتْ فيه، ولم تَجعل لِـ «إنْ» جواباً يَنجزم بما قبله.

فهكذا جرى هذا في كلامهم. ألا ترى أنه قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[1] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الخَاسِرِينَ﴾[2] لَمَّا كانت «إن» العاملةَ لَم يَحسن إلاّ أن يكون لها جوابٌ يَنجزم بما قبله. فهذا الذي يُشاكِلها في كلامهم إذا عَمَلَتْ.

وقد تقول: «إن أتيتَني آتيك»، أي: آتيك إن أتيتَني. قال زهير [من البسيط]:

٦٤٤ ـ وإنْ أتــاهُ خَليــلٌ يــومَ مســألــةٍ يقــولُ: لا غــائــبٌ مــالــي ولا حَــرِمُ

---

(١) الأعراف: ٢٣.

(٢) هود: ٤٧.

٦٤٤ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٥٣؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٥؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٨، ٧٠؛ والدرر ٥/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)، ١٢/ ١٢٨ (حرم)؛ والمحتسب ٢/ ٦٥؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٢٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٠؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٤/ ٢٠٧؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٨٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٠.

اللغة: الخليل: هنا الفقير والمعوز. المسألة: طلب العطاء والحاجة. **الحرم**: الممنوع.

المعنى: إذا ما أتاه محتاج يطلب نوالاً فإنّه يقول له: مالي موجود ولا حرمان لك منه. أي: إنّه رجل كريم، لا يردّ سائلاً مهما كانت الظروف.

الإعراب: «**وإن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**إن**»: حرف شرط. «**أتاه**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح المقدّر على الألف للتعذّر، وهو في محل جزم فعل الشرط، والهاء: في محل نصب مفعول به. «**خليل**»: فاعل مرفوع. «**يوم**»: ظرف متعلّق بـ «أتى»، وهو مضاف. «**مسألة**»: مضاف إليه مجرور. «**يقول**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «**لا**»: نافية تعمل عمل «ليس». «**غائب**»: اسم «لا» مرفوع. ومنهم من أهمل عمل «لا» فاعتبرها نافية. «**وغائب**»: مبتدأ مرفوع. «**مالي**»: فاعل لاسم الفاعل «**غائب**»، مرفوع سدّ مسدّ الخبر، وهو مضاف، والياء: ضمير في محل جرّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: حرف لتأكيد النفي. «**حرم**»: معطوف على «**غائب**» مرفوع. =

ولا يحسن «إن تأتِني آتيك»، من قبَل أنَّ «إنْ» هي العاملةُ. وقد جاء في الشعر، قال جرير بن عبد الله البَجَلي [من الرجز]:

٦٤٥ ـ يا أَقْرَعُ بنَ حابسٍ يا أَقْرَعُ ... إنَّك إن يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

أي: إنّك تُصْرَعُ إن يُصْرَعْ أخوك. ومثل ذلك قوله [من البسيط]:

٦٤٦ ـ هذا سُراقةُ للقُرْآنِ يَدْرُسُهُ ... والمرءُ عند الرُّشا إن يَلْقَها ذِيبُ

= وجملة «إن أتاه خليل...» الفعليّة: بحسب ما قبلها. وجملة «يقول...» الفعليّة: في محل رفع خبر المبتدأ المحذوف. والجملة من المبتدأ المحذوف والخبر جواب الشرط. وجملة «لا غائب مالي» الاسميّة: في محلّ نصب مفعول به.

والشاهد فيه رفع «يقول» على نيّة التقديم، والتقدير: يقول إنْ أتاه خليل. وجاز هذا لأنَّ «إنْ» غير عاملة في اللفظ، والمبرد يقدّره على حذف الفاء.

٦٤٥ ـ **التخريج**: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم العجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**أقرع**»: منادى منبيّ على الضمّ في محلّ نصب. «ابن»: نعت «أقرع»، تبعه في المحلّ منصوب، وهو مضاف. «**حابس**»: مضاف إليه مجرور. «**يا أقرع**»: توكيد لفظي للنداء الأوّل. «**إنّك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**إن**»: حرف شرط جازم. «**يصرع**»: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه فعل الشرط. «**أخوك**»: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**تصرع**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: «أنت».

وجملة النداء «يا أقرع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «يا أقرع» الثانية تأكيد للأولى لا محلّ لها من الإعراب وجملة «إنك إن يصرع...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن يصرع أخوك تصرع»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «تصرع»: لا محل لها من الإعراب، لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذاً.

والشاهد فيه قوله: «إن يُصرع... تُصرعُ» حيث ورد فعل الشرط «يصرع» مجزوماً، وجواب الشرط «تصرعُ» مرفوعاً وهذا لتقدمه في النية مع بقاء معنى الجواب فيه، والتقدير: إنك تصرعُ إن يصرعْ أخوك، وهي من الضرورات الشعرية.

٦٤٦ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٣، ٥/ ٢٢٦، ٩/ ٤٨، ٦١، ٥٤٧؛ والدرر ٤/ ١٧١؛ ورصف المباني ص ٢٤٧، ٣١٥؛ وشرح التصريح ١/ ٣٢٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٥٨٧؛ ولسان العرب ١٠/ ١٥٧ (سرق)؛ والمقرب ١/ ١١٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

أي: والمرءُ ذئبٌ إن يلقَ الرُّشا. قال الأصمعيّ: هو قديم، أنشَدنيه أبو عمرو. وقال ذو الرمة [من الطويل]:

٦٤٧ - وأنّي متى أُشْرِفْ على الجانِب الذي ... بـه أنـتِ مِـنْ بيـنِ الجَـوانـبِ نـاظـرُ

= **اللغة**: الرُّشا: جمع رَشوة.

المعنى: هجا قارئاً من قُرّاء القرآن الكريم، فوصفه بالرياء، وقبول الرشوة، والحرص عليها حرصَ الذئب على فريسته.

الإعراب: «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «سُراقة»: خبر مرفوع، ويجوز كونه بدلاً من (هذا). «للقرآن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يدرسه)، وقد عُدِّي هذا الفعل باللام مع أنه متعدٍّ بنفسه، وذلك لتأخره عن عامله، فقد اقترن بلام التقوية. «يدرسه»: فعل مُضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: (هو)، والهاء: ضمير مبني على الضم في محل نصب على المفعولية المطلقة، والتقدير: هذا سراقة يدرسُ القرآن درساً. «والمرء»: الواو: يجوز فيها الحالية، والعطف، «المرء»: مبتدأ مرفوع. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بحال من (المرء)، أو بـ (ذيب) لما فيه من معنى الجشع والطمع، والمكر والخداع. «الرشا»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدَّرة على الألف للتعذر. «إن»: حرف شرط جازم. «يلْقها»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، و «ها»: مفعول به، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «ذيبُ»: خبر للمبتدأ (المرء).

وجملة «هذا سراقة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «للقرآن يدرسه»: حال من (سراقة) محلُّها النصب، وخبر للمبتدأ (هذا) محلُّها الرفع، إذا جعلنا (سراقة) بدلاً من (هذا)، و (المرء ذيب) حال من (سراقة) أيضاً محلُّها النصب، وهذا الراجح معنوياً، ومعطوفة على خبر المبتدأ (هذا)، ومحلُّها الرفع في هذه الحالة، وجملة (إن يلقها) مع جواب الشرط المحذوف اعتراضية، لا محل لها، اعترضت بين المبتدأ (المرء) وخبره (ذيب). وجملة «يلْقها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: أن (ذيب) ليست جواباً للشرط، بل خبراً للمبتدأ (المرء) والجواب مُقَدَّرٌ، والمبرِّد يجعله على إرادة الفاء، أي: فهو ذيب.

٦٤٧ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٠١٤؛ وخزانة الأدب ٩/٤٨، ٥١، ٥٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٩٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/٧١.

اللغة: أشرف على المكان: اطّلع عليه.

المعنى: يتساءل: هل يُجْزى بحثي عنك في كل مكان بمثله، أي هل تحرصين على رؤيتي كما أحرص على رؤيتك، فأنا لا أنظر إلا إلى حيث أنت.

الإعراب: «وأني»: الواو: حرف عطف، «أني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسم (أنَّ) محله النصب. «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان. «أشرف»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «على الجانب»: جار ومجرور متعلقان بـ (أشرف). «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ (الجانب). «به»: جار ومجرور متعلقان بخبر =

أي: ناظرٌ متى أُشْرِفْ. فجاز هذا في الشعر، وشبَّهوه بالجزاء إذا كان جوابُه منجزماً؛ لأنَّ المعنى واحد، كما شبَّه «الله يَشكُرها»[1] و «ظالمٌ»[2] بـ ﴿إذا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[3]، جعلَه بمنزلةَ: «يَظلُم»، و «يشكرُها الله»، كما كان هذا بمنزلة «قَنطوا»، وكما قالوا في اضطرارٍ: «إنْ تأتِني أنا صاحبُك»، يريد معنى الفاء، فشبَّهه ببعض ما يجوز في الكلام حذفُه وأَنت تَعنيه.

وقد يقال: «إنْ أتيتَني آتِك وإنْ تأتِني أَجْزِكَ»، لأنّ هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: «إن تَفعلْ أَفعلْ».

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا﴾[4]، فكَانَ فَعَلَ. وقال الفرزدق [من البسيط]:

٦٤٨ - دَسَّتْ رسولاً بأنَّ القوم إنْ قَدَروا ... عليكَ يَشْفُوا صُدوراً ذاتَ تَوْغيرِ

= المبتدأ (أنتِ). «من بين»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الهاء) في (به). «**الجوانب**»: مضاف إليه. «**ناظرٌ**»: خبر لـ (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنّ) واسمها وخبرها معطوف على اسم مرفوع في البيت السابق على البيت الشاهد في قصيدته، وهو قول الشاعر (بكائي).

وجملة «متى أشرف مع الجواب المحذوف»: اعتراضية لا محل لها اعترضت بين (أنّ) وخبرها (ناظرٌ). وجملة «أشرف»: مضاف إليها محلُّها الجر، والمبرد يرى أن (ناظر) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا ناظرٍ؛ مقدِّراً الفاء الرابطة لجواب الشرط الجازم، فعلى ذلك تكون جملة «أنا ناظر» جواباً لـ (متى) ومتى وفعلُها وجوابها خبرٌ لـ (أن) محلها الرفع، وتكن (متى) متعلقة بما في جملة الجواب من الدلالة على الحدث، أما على المذهب الآخر فمتعلقة بفعل جملة جواب الشرط المحذوف عند بعضهم، وبفعل الشرط عند آخرين.

والشاهد فيه: أن (ناظرٌ) خبر (أنَّ) وما اكتنف الشرط هو دليل جوابه المحذوف.

(١) راجع الشاهد الرقم ٦٤٢.

(٢) راجع الشاهد الرقم ٦٤٣.

(٣) الروم: ٣٦.

(٤) هود: ١٥.

٦٤٨ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٣؛ والدرر ٥/ ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٧١؛ ولسان العرب ٥/ ٢٨٦ (وغر)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٠.

اللغة: دَسَّتْ رسولاً: أرسلته خفيةً. والتوغير: الإغراء بالحقد.

المعنى: يريد أن المرأة التي يحبها أرسلتْ إليه من أخبره بأن يمتنع عن الاقتراب منها، لأن هناك قوماً يتربصون به، إن تمكنوا منه شفوا به غلة صدورهم.

وقال الأسود بن يَعفُر [من الطويل]:

ألا هَـلْ لهـذا الـدَّهـرِ مـن مُتَعَلَّـلِ عن النّاس مَهْمَا شاءَ بالناس يَفْعَلِ[1]

وقال: «إن تأتِني فأُكرِمُك»، أي: فأنا أُكرِمُك، فلا بُدَّ من رفع «فأُكْرِمُكَ» إذا سكتَّ عليه، لأنَّه جواب، وإنَّما ارتَفَع لأنه مبنيٌّ على مبتدأ.

ومثل ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَنْ عادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّه منْهُ﴾[2] ومثله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً﴾[3]، ومثله: ﴿فَمَنْ يُؤمِنْ بِرَبِّه فَلَا يَخَافُ بَخْساً ولا رَهَقاً﴾[4].

= **الإعراب**: «دَسَّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**رسولاً**»: مفعول به منصوب. «**بأنّ**»: الباء: حرف جر، «**أنَّ**»: حرف مشبه بالفعل. «**القوم**»: اسم (أنَّ)، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمه، وخبره مجرور بالباء، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (دسَّتْ) أو بصفة من (رسولاً). أي: دسَّت رسولاً مصحوباً بهذا التهديد. «**إنْ**»: حرف شرط جازم. «**قدروا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «**عليك**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قدروا). «**يشفوا**»: فعل مضارع مجزوم، لأنه جواب الشرط الجازم، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «**صدوراً**»: مفعول به. «**ذات**»: صفة لـ (صدوراً). «**توغير**»: مضاف إليه.

وجملة «دسَّتْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن قدروا... يشفوا»: خبر (أنَّ) محلُّها الرفع. وجملة «قدروا»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها، والفعل (قدروا) محله الجزم. وجملة «يشفوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه: جزم الجواب (يشفوا)، لأن الشرط ماضٍ في موضع الجزم.

(١) تقدم بالرقم ٤٧٨.

(٢) المائدة: ٩٥.

(٣) البقرة: ١٢٦.

(٤) الجن: ١٣.

هذا باب الأَسماء التي يجازَى بها وتكونُ بمنزلة «الَّذي»

وتلك الأسماء: مَنْ، ومَا، وأيُّهُمْ. فإِذا جعلَتها بمنزلة «الَّذِي»، قلت: «ما تَقولُ أقولُ»، فيصيرُ «تَقُولُ» صلةً لِـ «ما» حتَّى تكملَ اسماً، فكأنّك قلت: «الذي تقولُ أقولُ». وكذلك: «مَن يَأتني آتيه»، و «أيّها تشاءُ أُعطيك». وقال الفرزدق [من البسيط]:

٦٤٩ ـ ومَــنْ يَميــلُ أَمــالَ السَّيــفُ ذرْوَتَــه حيثُ التَقى مِنْ حِفَافَيْ رأسِه الشَّعَرُ

وتقول: «آتِي مَن يأتيني»، و «أقولُ ما تقول»، و «أُعطيك أيَّها تشاءُ». هذا وجه الكلام وأحسَنُه، وذلك أنه قبيح أن تؤخِّر حرفَ الجزاءِ إذا جزَمَ ما بعده، فلمّا قبُح ذلك حملوه على

---

٦٤٩ ـ التخريج: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٢.

اللغة: الذروة هنا الرأس. حِفَافَا الرأس: جانباه.

المعنى: يقول: مَنْ مال عن الحق والتزام الطاعة قُتِل.

الإعراب: «ومَنْ»: الواو: بحسب ما قبلها، و «من»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «يميل»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «أمال»: فعل ماضي مبني على الفتح. «السيف»: فاعل مرفوع. «ذُروته»: مفعول به، والهــاء: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. «حيث»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق بـ (أمال). «التقَى»: فعل ماض مبني على الفتح. «من حِفافي»: جار ومجرور، وعلامة جره الياء، لأنَّه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بـ (التقى). «رأسه»: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «الشعر»: فاعل.

وجملة «يميلُ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أمال السيف»: خبر المبتدأ (من) محلُّها الرفع. وجملة «التقى الشعر»: مضاف إليها محلُّها الجر.

والشاهد فيه: حمل (من) الشرطية على الموصولية، فلذلك لم تعمل، وسهَّل ذلك أنها مبهمة لا تخصُّ شيئاً.

«الَّذي»، ولو جزموه هاهنا لحسُن أن تقول: «آتيك إنْ تأتِني». فإذا قلت: «آتِي مَن أتاني»، فأنت بالخيار، إن شئت كانت «أَتَانِي» صلةً وإن شئت كانت بمنزلتها في «إنْ».

وقد يجوز في الشعر: «آتِي مَن يأتِني»، وقال الهُذَليّ [من الطويل]:

٦٥٠ - فقلتُ تَحَمَّلْ فوق طَوْقِك إنَّها مُطَبَّعةٌ مَن يأتِها لا يَضيرُهَا

هكذا أَنشدناه يونس، كأنه قال: لا يَضِيرُهَا من يأتها، كما كان: و «إنِّي متى أُشْرِفْ ناظر»[١]، على القلب، ولو أريد به حذفُ الفاء، جاز فَجُعلتْ كـ «إنْ». وإن قلت: «أقولُ مَهْمَا تقلْ»، و «أكونُ حيثُما تكنْ»، و «أكونُ أينَ تكنْ»، و «آتيك متى تأتِني»، وتَلَبسُ بها «أنَّى تأتِها»، لم يجز إلاَّ في الشعر، وكان جزماً[٢] وإنما كان من قبل أنَّهُم لم يجعلوا هذه

---

٦٥٠ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب ٩/ ٥٢، ٥٧، ٧١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٣؛ وشرح أشعار الهذليّين ١/ ٢٠٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٥ (ضير)، ٨/ ٢٣٣ (طبع)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣١؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ والمقتضب ٢/ ٧٢.

اللغة: الطوق: القدرة. مطبّعة: مليئة. يضيرها: يضرّها.

المعنى: يصف الشاعر قرية كثيرة الخير، فيقول: إنّه مهما يحمل منها فوق طاقته فإنّه لن ينقصها.

الإعراب: «**فقلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**تحمّل**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت. «**فوق**»: ظرف منصوب متعلّق بـ «تحمّل»، وهو مضاف. «**طوقك**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. «**إنها**»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**مطبّعة**»: خبر «إنّ» مرفوع. «**من**»: اسم شرط جازم مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**يأتها**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**لا**»: حرف نفي. «**يضيرها**»: فعل مضارع جواب الشرط مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو، و «ها»: ضمير في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «قلت»: بحسب ما قبلها. وجملة «تحمّل»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «إنها مطبّعة»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «من يأتها لا يضيرها»: في محل رفع خبر ثان لـ «إن»، أو صفة لـ «مطبعة». وجملة «يأتيها»: في محل رفع خبر المبتدأ «من». وجملة «يضيرها» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: قوله: «لا يضيرها» حيث رفع الفعل المضارع الواقع جواباً لشرط، على نية التقديم.

(١) راجع الشاهد الرقم ٦٤٧

(٢) قال السيرافي: أراد أنه لا يصح رفع ما بعدهنّ من الأفعال، لأنهنّ لا يكنّ بمنزلة «الذين» كما يكون «من»، و «ما» و «أيّهم» فيجعل الفعل بعدهن صلة لها وترفع. ألا ترى أنّك تقول: «مررت بمن =

الحروفَ بمنزلة ما يكون محتاجاً إلى الصلة حتّى يكَملَ اسماً. ألا ترى أنه لا يقول: «مهما تَصنعُ قبيحٌ»، ولا «في الكتاب مَهْمَا تقولُ»، إذا أراد أن يَجعل القول وصلاً. فهذه الحروفُ بمنزلة «إنْ» لا يكون الفعلُ صلةً لها. فعلى هذا فأَجْرِ ذَا البابَ.

= يعجبني»، و «بما يسرني»، و «بأيهم يوافقني». ولا تقول: «مررت بمهما يسرّني»، فلما لم تكن هذه الحروف بمنزلة «الذي» بطل رفع الفعل فيهنّ، ووجبت المجازاة، وقبح الجزم في فعل الشرط، إذ لا جواب بعده، كما قبح أن تقول: «أقول إن يقل». ولو كان ماضياً لحسُن، كقولك: «أقول إن قلت»، و «آتيك أن أتيتني»؛ لأن الشرط لم يجزم.

هذا باب ما تكون فيه الأسماءُ التي يجازَى بها بمنزلة «الَّذِي»

وذلك قولك: «إنَّ مَن يأتيني آتيه»، و «كانَ مَن يأتيني آتيه»، و «ليس مَن يأتيني آتيه».

وإنّما أَذهبتَ الجزاءَ من هاهنا لأنّك أَعملت «كَانَ» و «إنَّ»، ولم يَسُغ لك أن تَدَعَ «كَانَ» وأشباهَه معلَّقةً لا تُعمِلُها في شيء فلمَّا أعملتَهنَّ، ذهب الجزاءُ ولم يكن من مواضعه. ألا تَرى أنك لو جئت بـ «إنْ» و «متى»، تريد إنَّ «إنْ» وإنَّ «مَتَى»، كان محالاً. فهذا دليلٌ على أنَّ الجزاء لا ينبغي له أن يكون هاهنا بـ «مَنْ» و «مَا» و «أيٍّ». فإن شغلتَ هذه الحروفَ بشيءٍ جازيتَ.

فمن ذلك قولك: «إنّه مَن يأتِنا نأتِه»، وقال جلَّ وعزّ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً فَإِنَّ لَهُ جهنَّمَ لا يموتُ فيها ولا يحيا﴾[1]، و «كنتُ مَن يأتني آتِه». وتقول: «كانَ مَن يأتِه يُعْطِه»، و «ليس مَن يأتِه يُحْبِبْه»، إذا أضمرتَ الاسم في «كانَ» أو في «لَيْسَ»، لأنّه حينئذ بمنزلة «لَسْتُ» و «كُنْتُ». فإنْ لم تُضمِر، فالكلامُ على ما ذكرنا.

وقد جاء في الشعر «إنَّ مَن يأتني آتِه». قال الأعشى [من الخفيف]:

٦٥١ - إنَّ من لامَ في بني بنتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ

---

(١) طه: ٧٤.

٦٥١ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ والإنصاف ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠ - ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥.

اللغة: حسان: أحد تبابعة اليمن. العصيان: عدم الطاعة. الخطب: الأمر العظيم أو المصيبة. =

وقال أُميَّةَ بن أبي الصَّلت [من الطويل]:

٦٥٢ ـ ولكنَّ مَن لا يَلْقَ أمراً يَنوبهُ بعدَّتِهِ يَنْزِلْ به وَهْوَ أَعْزَلُ

فزعمَ الخليلُ أنّه إنما جازَى حيث أَضمر الهاءَ، وأراد: إنَّه ولكِنَّهُ، كما قال الراعي [من الطويل]:

= **المعنى**: إن من يعب علي مدحك، وأنت من نسب بنت حسان أحد أهم تابعة اليمن، فلن أسمع له كلاماً.

الإعراب: **إن**: حرف مشبه بالفعل واسمه ضمير الشأن المحذوف. **من**: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **لام**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **في بني**: «في»: حرف جر، «بني»: اسم مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم وحذفت النون للإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (لام). **بنت**: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف. **حسان**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لزيادة ألف ونون. **ألمه**: فعل مضارع مجزوم بالسكون الظاهر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **وأعصه**: الواو: عاطفة، «أعصه»: فعل مضارع معطوف على «ألمه» مجزوم بحذف حرف العلة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا). **في الخطوب**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أعصه).

وجملة «إن من لام ألمه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «من لام ألمه»: في محل رفع خبر (إنّ). وجملتا «لام، ألمه»: في محل رفع خبر (من). وجملة «ألمه»: جواب شرط جازم لا محل لها لعدم اقترانها بالفاء. وجملة «لام»: فعل الشرط لا محل لها. وجملة «أعصه»: معطوفة على (ألمه) لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (من لام...) فقد حذف اسم (إن) فلا يمكن أن تكون (من) خبره فجزمت (ألمه).

٦٥٢ ـ **التخريج**: البيت لأميَّة بن أبي الصلت في خزانة الأدب ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٢؛ والكتاب ٣/ ٧٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٢.

اللغة: ينوبه: ينزل به. عُدّة الرجل: ما أعدّه لحوادث الدّهر من المال والسلاح.

المعنى: من لا يتهيّأ ويعدّ لحوادث الدهر عدّتها يلقها وهو أعزل ممّا يواجهها به؛ يريد أنّ على الإنسان دوام الاستعداد فالمصائب لا بدّ آتية.

الإعراب: «**ولكن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لكن»: حرف مشبه بالفعل، واسمها: ضمير محذوف تقديره ضمير الشأن والحال (ولكنّه). «**من**»: اسم شرط مبني في محل رفع مبتدأ. «**لا**»: حرف نفي. «**يلق**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة لأنه فعل الشرط، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**أمرًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**ينوبه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**بعدّته**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (يلق)، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ينزل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب =

٦٥٣ ـ فلو أنَّ حُقَّ اليومَ منكمْ إقامةٌ وإن كانَ سَرْحٌ قد مضى فتَسرَّعَا

أراد: فلو أنَّه حُقَّ اليومَ. ولو لم يرِد الهاءَ كان الكلامُ محالاً.

وتقول: «قد علمتُ أنَّ مَن يأتني آتِه»، من قبل أنَّ «أَنَّ» هاهنا فيها إضمارُ الهاء، ولا تجيء مخفَّفةً هاهنا إلاَّ على ذلك، كما قال [من الوافر]:

٦٥٤ ـ أُكاشِرُه وأَعْلَمُ أَنْ كِلانا على ما ساءَ صاحبَه حَريصُ

= الشرط الجازم، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ (ينزل). «وهو»: الواو: واو الحال، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «أعزل»: خبر (هو) مرفوع بالضمّة.

وجملة «لكنه من لا يلق»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «من لا يلق»: في محلّ رفع خبر (لكنّ). وجملة «لا يلق»: في محلّ رفع خبر (من). وجملة «ينوبه»: في محل نصب صفة لـ (أمراً). وجملة «وهو أعزل»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «ولكن من» حيث دخل الحرف المشبّه (لكن) على اسم الشرط (من) الذي من حقّه صدارة جملته، وهذا يعني تقدير اسم لـ (لكن)، وهو ضمير الشأن والحال (لكنّه).

٦٥٣ ـ **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٤٥١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٤؛ ولسان العرب ٢/ ٤٨١ (سرح)، ٨/ ١٥٢ (سرع).

اللغة: حقّ: ثبت. سرح: اسم رجل، والسرح: المواشي الراعية؛ يروى: (صرح).

المعنى: ليتها ثبتت إقامتكم اليوم، حتى لو مضى سرح أو (صرح) مسرعاً.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف تمنٍّ. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها: محذوف تقديره ضمير الشأن (أنّه). «**حق**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (حُقّ). «**منكم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حق». «**إقامة**»: نائب فاعل مرفوع بالضمّة. «**وإنْ**»: الواو حالية و «**إنْ**»: وصلية زائدة. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**سرح**»: اسم (كان) مرفوع بالضمّة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**مضى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**فتسرّعا**»: الفاء: عاطفة، «تسرّع»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو)، والألف للإطلاق.

وجملة «حقّ إقامة»: في محل رفع خبر (أنّ). وجملة «وإن كان سرح»: في محل نصب حال. وجملة «قد مضى»: في محلّ نصب خبر (كان). وجملة «تسرعا»: معطوفة على سابقتها، فهي مثلها في محل نصب.

والشاهد فيه قوله: «أنّ حُقّ» حيث لا يجوز دخول الحرف المشبّه بالفعل (أنّ) على جملة فعليّة، دون اقترانها بـ «ما»، لذا وجب تقدير محذوف قدّره بعضهم (أنّه حقّ)، وقدّره بعضهم (أنّكم حقّ).

٦٥٤ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري ص ١٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١/ ٥٤؛ والمقتضب ٣/ ٢٤١. =

ولا يجوز أن تَنوي في «كانَ» وأشباه «كَانَ» علامةَ إضمار المخاطَب، ولا تَذكرَها. لو قلت: «ليس مَن يأتِك تُعْطِه»، تريد: لَسْتَ، لم يجزْ. ولو جاز ذلك، لقلت: كانَ مَن يأتِك تُعْطِه، تريد به: كُنْتَ. وقال الأعشى [من البسيط]:

فـي فِتْيـةٍ كسُيـوف الهِنْـد قـد علمـوا أنْ هـالِـكٌ كـلُّ مَـنْ يَحْفَى ويَنْتَعِلُ[1]

فهذا يريد معنى الهاء.

ولا تخفَّف «أنْ» إلاّ عليه، كما قال: «قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك»، أي: أنَّه لا يقولُ. وقال عزّ وجلّ: ﴿أَفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قوْلاً﴾[2]. وليس هذا بقويّ في الكلام كقوّة «أنْ لا يقولُ»، لأنّ «لا» عِوَضٌ من ذهاب العلامة. ألا ترى أنَّهم لا يَكَادون يتكلّمون به بغير الهاء، فيقولون: «قد علمتُ أنْ عبدُ اللَّهِ منطلقٌ».

= **اللغة**: أكاشره: أضاحكه وأمازحه. الحريص: الشره الجشع.

المعنى: أتبسّم في وجهه، وأمازحه، وأعلم ـ كما يعلم ـ أنني أتمنّى ما يسوؤه، كما يتمنّى ما يسوؤني.

الإعراب: «**أكاشره**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**وأعلم**»: الواو: عاطفة، «**أعلم**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنا). «**أن**»: حرف مخفّف من (أنّ)، واسمها: ضمير الشأن المحذوف، والتقدير (أنه). «**كلانا**»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنّى، و «**نا**»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**على**»: حرف جر. «**ما**»: اسم موصول بمعنى (الذي) في محلّ جرٍّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «حريص». «**ساء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**صاحبه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «**حريص**»: خبر (كلانا) مرفوع بالضمّة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «أعلم».

وجملة «أكاشره»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أعلم»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «كلانا حريص»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «ساء صاحبه»: صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أن كلانا حريص» حيث أعمل (أن) المخففّة عن «أنّ» في ضمير الشأن «الهاء»، وجعل جملة «كلانا حريص» في محلّ رفع خبرها.

(١) تقدم بالرقم ٤٠١.

(٢) طه: ٨٩.

هذا بابٌ يذهبُ فيه الجزاءُ من الأَسماءِ كما ذَهَبَ في «إنَّ» و «كَانَ» وأشباهِهما

غيرَ أنّ «إنَّ» و «كَانَ» عواملُ فيما بعدهنّ، والحروفُ في هذا الباب لا يُحْدِثْنَ فيما بعدهنَّ من الأسماء شيئاً كما أحدثتْ «إنَّ» و «كَانَ» وأشباهُهما، لأنَّها من الحروف التي تَدخل علَى المبتدأ والمبنيّ عليه فلا تُغَيِّر الكلام عن حاله، وسأبيِّنُ لك كيف ذَهبَ الجزاءُ فيهن إن شاء اللّهُ.

فمن ذلك قولك: «أَتَذكرُ إذْ مَن يأتينا نأتيه»، و «ما مَن يأتينا نأتيه»، و «أمّا مَن يأتينا فنحن نأتيه».

وإنّما كرهوا الجزاءَ هاهنا لأنه ليس من مواضعه. ألا ترى أنه لا يَحسن أن تقول: «أَتَذكرُ إذ إنْ تأتِنا نأتِك»، كما لم يجز أن تقول: «إنّ إنْ تأتِنا نأتِك»، فلمّا ضارَع هذا البابُ بابَ «إنَّ» و «كَانَ» كرهوا الجزاءَ فيه.

وقد يجوز في الشعر أن يُجازَى بعد هذه الحروف، فتقولُ: «أَتَذكرُ إذْ مَن يأتِنا نأتِه». وإنّما أجازوه لأن «إذْ» وهذه الحروفَ لا تغيِّر ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجيءَ بها، فقالوا: نُدخلُها على «مَنْ يأتِنا نأتِه» ولا تغيِّر الكلام، كأنّا قلنا: «مَن يأتِنا نأتِه»، كما أنّا إذا قلنا: «إذْ عبدُ الله منطلقٌ»، فكأنّا قلنا: «عبدُ الله منطلقٌ»؛ لأنَّ «إذْ» لم تُحْدِث شيئاً لم يكن قبل أن تَذكرها. وقال لبيد [من الطويل]:

٦٥٥ ـ علـى حيـنَ مَـن تَلْبَـثْ عليـه ذنـوبُـهُ   يَـرِثْ شِـرْبُـهُ إذ فـي المقـام تَـدابُـرُ

---

٦٥٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢١٧؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٩/ ٦١، ٦٢، ٦٢، ٦٥؛ والدرر ٥/ ٨٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٧؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٦٢. =

ولو اضطَّرّ شاعرٌ فقال: «أتَذكرُ إذ إنْ تأتِنا نأتِك»، جاز له كما جاز في «مَنْ».

وتقول: «أتَذكرُ إذْ نحن مَن يأتِنا نأتِه»، فـ «نحنُ» فَصَلتْ بين «إذْ» و «مَنْ»، كما فصَلَ الاسمُ في «كَانَ» بين «كَانَ» و «مَنْ». وتقول: «مررتُ به فإذا مَن يأتيه يُعطيه». وإن شئت جزمتَ لأنَّ الإضمار يَحسن هاهنا. ألا ترى أنك تقول: «مررتُ به فإذا أَجملُ الناسِ»، و «مررتُ به فإذا أيُّما رجلٍ». فإذا أردتَ الإضمار فكأنك قلت: «فإذَا هو مَن يأتِه يُعْطِه». فإذا لم تُضمِر وجعلتَ إذَا هي لِـ «مَنْ»، فهي بمنزلة «إذْ» لا يجوز فيها الجزمُ[1].

وتقول: «لا مَن يأتِك تُعْطه»، و «لا مَن يُعْطِك تأتِه»، من قبَل أنّ «لاَ» ليست كـ «إذْ» وأشباهها، وذلك لأنَّها لغوٌ بمنزلة «مَا» في قوله عزّ وجلّ: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾[2]، فما بعده كشيء ليس قبله «لاَ». ألاَ تراها تَدخل على المجرور فلا تغيِّرهُ عن

= **اللغة**: الذنوب: الدلو الكبيرة إذا كانت ملأى. التدابر: أن يولي كلّ واحد من المتخاصمين للآخر ظهره (دبره).

المعنى: من تبق عليه الحجة والدليل يتمنَّ فقدانها، وفي مقام التفاخر يولي الخصمُ دبره لخصمه.

الإعراب: «**على**»: حرف جر. «**حين**»: اسم مبني على الفتح في محلّ جرٍّ بحرف الجر. «**من**»: اسم شرط في محل رفع مبتدأ. «**تلبث**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه فعل الشرط. «**عليه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (تلبث). «**ذنوبه**»: فاعل مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**يرثْ**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب الشرط، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**شربه**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**إذ في**»: «**إذ**»: ظرف لما مضى من الزمان، متعلّق بـ (يرث)، «**في**»: حرف جر. «**المقام**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. «**تدابر**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة.

وجملة «من تلبث ذنوبه يرث» الشرطية في محل جر بالإضافة. وجملة «تلبث ذنوبه» في محل رفع خبر للمبتدأ (من). وجملة: «يرث» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة: «في المقام تدابر»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «على حينَ من» حيث أضاف «حين» إلى جملة مصدرة بمبني هو (من) الشرطية ضرورة، وحق «حين» ألاّ تضاف إلاّ الجمل المخبر بها.

(١) قال السيرافي: لأن «نحن» في موضع مبتدأ وما بعده خبر، فصار كقولك: «زيد يأتيه يكرمه». وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه: «مررت به فإذا به من يأته يعطه» على تقدير: فإذا هو من يأته يعطه. وإضمار «هو» كثيرٌ بعد «إذا» مستحسنٌ. كقولك: «مررت به فإذا أجمل الناس». و «مررت به فإذا أيّما رجل»؛ على معنى: فإذا هو أجمل الناس، وإذا هو أيّما رجل. وإن لم تقدّر بعد «إذا»، قلت: «مررت به فإذا من يأتيه يعطيه»، «من» بمعنى «الذي» و «يأتيه» صلتها، و «يعطيه» خبرها، و «هو» بمنزلة: فإذا زيدٌ يعطيك.

(٢) آل عمران: ١٥٩.

حاله، تقول: «مررتُ برجلٍ لا قائمٍ ولا قاعدٍ». وتَدخل على النصب فلا تغيِّره عن حاله، تقول: «لا مَرْحَباً ولا أَهْلاً»، فلا تغيّر الشيءَ عن حاله التي كان عليها قبل أن تَنفيَه، ولا تَنفيهِ مغيِّراً عن حاله، يعني في الإعراب الذي كان عليها، فصار ما بعدها معها بمنزلة حرف واحد ليست فيه «لاَ»، و «إذْ» وأشباهُها لا يَقعن هذه المَواقعَ، ولا يكون الكلامُ بعدهن إلاّ مبتدأً.
وقال ابن مُقْبِل [من الطويل]:

٦٥٦ - وقِـدْرٍ ككَـفِّ القِـرْدِ لا مُسْتعيـرُهـا يُعـارُ ولا مَـنْ يـأْتِهـا يَتَـدَسَّـمِ

ووقوعُ «إنْ» بعد «لاَ» يقوّي الجزاءَ فيما بعد «لاَ». وذلك قول الرجل: «لا إنْ أتيناك أعطيتَنا، ولا إنْ قعدْنا عندك عَرضتَ علينا»؛ و «لاَ» لغوٌ في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: «خِفْتُ أنْ لا تقولَ ذاك» وتَجْرِي مجرى «خفتُ أن تقولَ».

وتقول: «إنْ لا يقلْ أقلْ»، فـ «لا» لَغوٌ، و «إذْ» وأشباهُها ليست هكذا، إنّما يصْرِفن

---

٦٥٦ - **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٩٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٦٦؛ ولسان العرب ١٢/ ١٩٩ (دسم)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٦٥.

المعنى: وصف قوماً بالبخل، فجعل قدْرهم في ضآلتها ككف القرد، يضنون بها على مستعيرها فارغة، ولا يجد طالبُ القِرَى فيها ما يتدَسَّم به.

الإعراب: «**وقدرٍ**»: الواو: واو (ربَّ)، «قدرٍ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنَّه مبتدأ. «**ككَفِّ**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع صفة لـ (قدرٍ) على المحل، و «كفِّ»: مضاف إليه. «**القرد**»: مضاف إليه. «**لا**»: نافية. «**مستعيرُها**»: مبتدأ، و «ها»: مضاف إليه. «**يُعارُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: نافية. «**مَنْ**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يأتها**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر تقديره (هو)، و «ها»: مفعول به. «**يتدسَّم**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره (هو).

وجملة «قدرٍ ككف» مع الخبر المحذوف: ابتدائية لا محل لها، عند من لا يرى واو (ربّ) عاطفةً. وجملة «لا مستعيرها يُعار»: صفة ثانية لـ (قدر) محلها الرفع على المحل، والجر على اللفظ. وجملة «يُعار»: خبر المبتدأ (مستعير) محلها الرفع. وجملة «من يأتها يتدَّسم»: صفة ثالثة لـ (قِدْرٍ). وجملة «يأتها»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يتدسَّم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، وجملتي الشرط وجوابه (يأتها يتدسَّمُ) خبر للمبتدأ (من) محله الرفع، وقد جعلنا خبر (قدرٍ) محذوفاً لأن المعنى يرجِّح ذلك، علماً أن الشاهد روي في ملحقات الديوان وحيداً، وكأن المعنى رب قدرٍ هذه أوصافها يمنعها هؤلاء القوم لشدة بخلهم.

والشاهد فيه: مجازاته بـ (من) بعد (لا) لأنَّها تخالف (ما) النافية، في أنها تكون لغواً بين الجار والمجرور، فلا تغير الكلام عن حاله، فلذلك دخلت على جملة الشرط فلم تغيِّرْ عمله.

الكلامَ أبداً إلى الابتداء.

وتقول: «ما أنا ببخيلٍ ولكنْ إن تأتِني أُعطِك»، جاز هذا وحسُن لأنّك قد تُضمِر هاهنا كما تُضمِر في «إِذَا». أَلا ترى أنك تقول: «ما رأيتُك عاقلاً ولكنْ أحمقُ». وإن لم تُضمِر، تركتَ الجزاءَ كما فعلتَ ذلك في «إِذَا». قال طرفة [من الطويل]:

٦٥٧ ـ ولَسْــتُ بحَــلَّالِ التِّــلاعِ مخَــافــةً ولكــنْ متــى يَسْتَــرْفِــدِ القــومُ أَرْفِــدِ

كأنه قال: «أنا». ولا يجوز في «مَتَى» أن يكون الفعلُ وصلاً لها كما جاز في «مَنْ» و «الَّذِي». وسمعناهم يُنشدون قول العُجَيْر السَّلوليّ [من الطويل]:

٦٥٨ ـ وما ذاك أنْ كانَ ابنَ عمِّي ولا أخي ولكــنْ متــى مــا أملِــكِ الضــرَّ أنْفَــعُ

---

٦٥٧ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٢٩؛ وخزانة الأدب ٩/٦٦، ٦٧، ٤٧١؛ وبلا نسبة في مغني اللبيب ٢/٦٠٦.

اللغة: التلاع: ج التلعة، وهي المرتفع من الأرض أو المنخفض، وهي من الأضداد. وهنا بمعنى المنخفض أو الوادي. استرفد: طلب الرفد أي العطاء، أو المساعدة.

المعنى: لست ممّن يسكنون الأودية خوفاً من الأعداء، أو من الضيوف، ولكن متى يطلبني قومي للمساعدة أسارع بلا إبطاء.

الإعراب: «ولست»: **الواو**: بحسب ما قبلها. «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». «**بحلاّل**»: الباء: حرف جر زائد، «**حلاّل**»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «**التلاع**»: مضاف إليه مجرور. «**مخافة**»: مفعول لأجله منصوب. «ولكن»: **الواو**: حرف عطف. «لكن»: حرف استدراك. «متى»: ظرف جازم متعلّق بـ«أرفد». «**يسترفد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط وحرك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين. «**القوم**»: فاعل مرفوع. «**أرفد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، والفاعل: أنا.

وجملة «لست بحلال التلاع» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة، أو معطوفة على جملة سابقة. وجملة «يسترفد» الفعلية: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أرفد» الفعلية: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا».

والشاهد فيه: حذف المبتدأ بعد «لكن» للضرورة الشعريّة، والمجازاة بـ«متى» بعدها، والتقدير: ولكن أنا متى أسترفد أرفد.

٦٥٨ ـ **التخريج**: البيت للعجير السلولي في خزانة الأدب ٩/٦٦، ٧٠، ٧٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٤.

المعنى: ولم يكن فعلي ذاك لأنه كان ابن عمي، أو كان أخي، بل لأنني كريم أعفو عند المقدرة على الضرر.

=

والقوافي مرفوعةٌ كأنه قال: ولكنْ أنفعُ متى ما أملِك الضرَّ، ويكونُ «أمْلِكْ» على «مَتَى» في موضع جزاء[1]، و «مَا» لغوٌ، ولم نجدْ سبيلاً إلى أن يكون بمنزلة «مَنْ» فتوصَلَ، ولكنها كـ «مهما».

وأمَّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَمَّا إِنْ كانَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِيـنِ فَسَلَامٌ لَكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ﴾[2] فإنّما هو كقولك: «أمَّا غَداً فلكَ ذاك». وحسُنتْ «إنْ كانَ» لأنَّه لم يجزم بها، كما حسُنت في قوله: «أنت ظالمٌ إن فعلتَ».

= **الإعراب**: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية لا عمل لها. «**ذاك**»: اسم إشارة في محلّ رفع مبتدأ. «**أن**»: حرف مصدري. «**كان**»: فعل ماض ناقص، والمصدر المؤول من «أن» والفعل «كان» مجرور بحرف مقدر، والتقدير: وما ذاك لكونه ابن عمي، والجار والمجرور متعلقان بخبر المبتدأ «ذاك»، واسمها: ضمير مستتر تقديره (هو). «**ابن**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة. «**عمي**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ولا**»: الواو: للعطف، «**لا**»: حرف نفي. «**أخي**»: معطوف على (عمي) مجرور مثله بكسرة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ولكن**»: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك وإضراب. «**متى**»: اسم شرط جازم في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، متعلّق بالفعل (أنفع). «**ما أملك**»: «ما»: زائدة، «**أملك**»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) وحرّك بالكسر منعاً لالتقاء ساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا). «**الضرّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أنفع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا).

وجملة «ذاك أن كان. . .»: حسب ما قبلها. وجملة «كان ابن عمي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «أملك»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أنفع»: استئنافية لا محل لها، والتقدير على رواية رفع «أملك»، ولكن أنفع متى ما أملك الضر.

والشاهد فيه قوله: «أنفع» حيث رفعه على نيّة التقديم، والجزم بـ «متى» على الشرط، والتقدير: ولكنني أنفع متى ما أملك الضرّ.

(1) قال السيرافي: وفيه قبح، لأنه جزم الشرط، وليس بعده جواب. وقبحه كقبح قولك: «أكرمك إن تأتني»، ولا بد لِـ «متى» ههنا من المجازاة وجزم «أملك»، لأنّها لا تنصرف إلى مذهب «مَن» وأخواتها فيرفع الفعل بعد صلة لها.

(2) الواقعة: ٩٠ ـ ٩١.

هذا بابٌ إذا أَلزمتَ فيه الأَسماءَ التي تُجازي بها حروف الجرِّ لم تغيِّرها عن الجزاء

وذلك قولك: «على أيِّ دابَّةٍ أُحْمَلْ أرْكَبْهُ»، و «بمَـنْ تُؤْخَذْ أُوخَذْ به». هذا قول يونس والخليل جميعاً.

فحروفُ الجرّ لم تغيّرها عن حال الجزاء، كما لم تغيِّرها عن حال الاستفهام. ألا ترى أنّك تقول: «بمَن تَمُرُّ»؟ و «على أيِّها أركبُ»؟ فلو غيّرتْها عن الجزاء غيَّرتْها عن الاستفهام.

وقال ابن همَّام السَّلولي [من البسيط]:

٦٥٩ ـ لمَّـا تمكَّـنَ دُنْيـاهـمْ أطـاعهـمُ فـي أيِّ نحْـوٍ يميلـوا دِينَـه يَمِـلِ

---

٦٥٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٤١٤ (مكن)؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٧٩.

المعنى: إنّه لمّا اتّصل بهم أطاعهم في جميع أمورهم، وأضاع دينه إكراماً لهم.

الإعراب: «**لمّا**»: الحينيّة ظرف زمان متعلّق بـ «أطاع». «**تمكّن**»: فعل ماضٍ. «**دنياهم**»: فاعل (تمكّن) مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة، ويجوز أن تكون مجرورة بحرف جرّ محذوف تقديره: «من دنياهم». «**أطاعهم**»: فعل ماضٍ، و «هم»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**في**»: حرف جرّ. «**أيّ**»: اسم شرط جازم مجرور بالكسرة، وهو مضاف. «**نحو**»: مضاف إليه مجرور. «**يميلوا**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، وعلامة جزمه حذف النون، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**دينه**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**يمل**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «لما تمكن... أطاعهم»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**تمكّن**»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أطاعهم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب «لمّا». وجملة الشرط «يميلوا»: في محل جر صفة لـ (نحو). وجملة «**يمل**»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء، أو بـ «إذا».

وذاك لأنَّ الفعل إنَّما يَصل إلى الاسم بالباء ونحوها، فالفعلُ مع الباء بمنزلة فعلٍ ليس قبله حرفُ جرٍّ ولا بعده، فصار الفعلُ الذي يَصِل بإضافة كالفعل الذي لا يَصل بإضافة؛ لأنَّ الفعل يصل بالجرّ إلى الاسم كما يَصل غيرهُ رافعاً وناصباً. فالجرُّ هاهنا نظيرُ النصب والرفعِ في غيره.

فإنْ قلت: «بمن تمرُّ أَمرُّ»، و «على أيِّهم تنزلُ عليه أَنزلُ»، و «بما تأتيني به آتيك»، رفعتَ[1] لأنَّ الفعل إنَّما أَوصلَته إلى الهاء بالباء الثانية والباءُ الأُولى للفعل الآخِر، فتغيَّر عن حال الجزاء كما تغيَّر عن حال الاستفهام، فصارت بمنزلة «الَّذِي»؛ لأنَّك أَدخلت الباءَ للفعل حين أوصلتَ الفعلَ الذي يَلي الاسمَ بالباء الثانية إلى الهاء، فصارت الأُولى كـ «كَانَ» و «إِنَّ» - يقول: لا يجازَى بما بعدها[2] - وعَملت الباءُ فيما بعدها عَمَلَ «كَانَ» و «إِنَّ» فيما بعدهما.

وقد يجوز أن تقول: «بِمَن تَمْرُرْ أَمْرُرْ»[3]، و «على مَن تَنزلْ أَنزلْ»، إذا أردت معنى: عَلَيْهِ وبِه؛ وليس بحدّ الكلام، وفيه ضعفٌ. ومثل ذلك قول الشاعر، وهو بعض الأعراب [من الرجز]:

٦٦٠ - إِنَّ الكريمَ وأبيك يَعْتَمِلْ ... إنْ لم يَجِدْ يوماً على مَنْ يَتَّكِلْ

= **والشاهد فيه قوله**: «في أيّ نحو يميلوا دينه يمل» حيث أدخل حرف الجرّ «في» على «أيّ» دون أن يغيّرها عن عملها.

(١) قال السيرافي: إنّما وجب الرفع ههنا لأنك جعلت ما بعد «من» و «أيهم» صلةً لهما، فأوجب ذلك أن يكون بمنزلة «الذي»، لأنهما في الاستفهام والمجازاة لا يحتاجان إلى صلة، وتقديره: بالذي تمرّ به أمر. و «تمرّ به» صلة «الذي»، والعائد إلى «الذي» الهاء الذي في «به» بعد «تمرّ»، والهاء الواقعة على «الذي» في صلة أمر، وتقديره: أمرّ بالذي تمرّ به، وكذلك «أنزل على الذي تنزل عليه»، و «آتيك بالذي تأتيني به».

(٢) الظاهر أن هذه العبارات من التعليقات أو الشروح على الكتاب لا من صلبه.

(٣) في الطبعة التي أعتمدها «بمن تمرُ أمرّ»، صوابه من طبعة عبد السلام هارون؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٣.

٦٦٠ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٩٢؛ والجنى الداني ص ٤٧٨؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٤٦؛ والخصائص ٢/ ٣٠٥؛ والدرر ٤/ ١٠٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ص ٤١٩؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥ (عمل)؛ والمحتسب ١/ ٢٨١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٢.

اللغة: يعتمل: يتكلّف العمل متخذاً لنفسه حرفة تسدّ حاجته. يتّكل: يعتمد.

المعنى: يقول: إنّ الرجل الكريم النفس، إذا دهمته صروف الدهر اتّخذ لنفسه عملاً يسدّ به حاجته إذا لم يجد من يعتمد عليه.

=

يريد: يَتَّكِلُ عليه، ولكنه حذفَ. وهذا قول الخليل.

وتقول: «غُلامَ مَن تَضربْ أَضربْه»؛ لأنَّ ما يضاف إلى «مَنْ» بمنزلة «مَنْ». ألا ترى أنك تقول: «أبو أيِّهم رأيتَه»؟ كما تقول: «أيُّهم رأيتَه»؟ وتقول: «بغلامِ مَن تؤخَذْ أُوخَذْ به»، كأنك قلت: «بمن تؤخَذْ أُوخَذْ به». وحُسْنُ الاستفهام هاهنا يقوّي الجزاءَ، تقول: «غلامَ مَن تَضربُ»؟ و «بغلام مَن مررتَ»؟ أَلا ترى أنَّ كينونة الفعل غيرَ وَصْلٍ ثابتةٌ.

وتقول: «بِمَن تَمررْ أَمررْ به»، و «بمَن تؤخَذْ أُوخَذْ به». فحدُّ الكلام أن تُثْبِت الباءَ في الآخِرِ لأنه فعلٌ لا يَصل إلاَّ بحرف الإضافة. يدلّك على ذلك أنك لو قلت: «مَن تَضربْ أَنزلْ» لم يجز حتَّى تقول: «عَلَيْه»، إلاّ في شعر.

فإن قلت: «بمَن تَمررْ أَمررْ» أو «بمَن تؤخَذ أُوخَذْ»، فهو أَمثلُ وليس بحدِّ الكلام. وإنّما كان في هذا أَمثلَ، لأنه قد ذكَرَ الباءَ في الفعل الأوّل، فعُلمَ أنّ الآخِر مثلُه لأنه ذلك الفعلُ.

= الإعراب: إنّ: حرف مشبّه بالفعل. الكريم: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة. وأبيك: «الواو»: حرف قسم وجرّ، «أبيك»: اسم مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «الكاف»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بفعل القسم المحذوف، تقديره: «أقسم». يعتمل: فعل مضارع مرفوع، وسكّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». إن: حرف شرط جازم. لم: حرف نفي وجزم وقلب. يجد: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره؛ «هو». يوماً: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «يجد». على: حرف جرّ زائد. من: اسم موصول مبنيّ في محل نصب مفعول به لـ «يجد». يتّكل: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وسكّن للوقف، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو». وقيل: على من: جار ومجرور متعلقان بـ «يتكل»، ومن: اسم استفهام.

وجملة «إنّ الكريم...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة القسم اعتراضيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يعتمل»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «يتكل»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «يتكل» حيث حذف العائد على «من»، والتقدير: على من يتكل عليه. وردّ هذا المبرد لدخول «على» قبل «من»، وحمله على وجهين: أحدهما أن تكون «مَن» استفهاماً، ومفعول «يجد» محذوف، فكأنه قال: إنْ لم يجد شيئاً فعلى من يتكل؟ أي: على أيّ الناس؟ والوجه الآخر أن يكون «يجد» بمعنى «يعلم»، أي: يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يتّكِل فيعينه أم على هذا.

هذا باب الجزاء إذا أدخلت فيه ألف الاستفهام

وذلك قولك: «أَإِنْ تأتِني آتِك». ولا تكتفي بـ «مَنْ» لأنها حرفُ جزاء، و «مَتَى» مثلُها؛ فمن ثَمَّ أُدخلَ عليه الألفُ، تقول: «أَمَتَى تَشتمني أَشتمْكَ» و «أَمَن يقُلْ ذاك أَزُرْه»؛ وذلك لأنك أَدخلت الألف على كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعض، فلم يغيِّره، وإنَّما الألف بمنزلة الواو والفاء و «لاَ» ونحوِ ذلك، لا تغيِّر الكلام عن حاله، وليست كـ «إذْ» و «هَلْ» وأشباههما. ألاَ ترى أنها تَدخل على المجرور والمنصوب والمرفوع فتَدَعُه على حاله ولا تغيّرهُ عن لفظ المستفهَم. ألا ترى أنه يقول: «مررتُ بزيدٍ» فتقولُ: «أَزيدٍ»؟ وإن شئت قلت: «أزيدِنيه»، وكذلك تقول في النصب والرفع؛ وإن شئت أَدخلتَها على كلام المخبِرِ ولم تَحذف منه شيئاً، وذلك إذا قال: «مررتُ بزيدٍ»، قلتَ: «أمررتَ بزيدٍ»؟ ولا يجوز ذلك في «هَلْ» وأخواتها.

ولو قلت: «هل مررتَ بزيدٍ»؟ كنت مستأنِفاً. ألا ترى أنَّ الألف لغوٌ[1]. فإن قيل: فإنَّ الأَلف لا بُدَّ لها من أن تكون معتمِدةً على شيءٍ، فإنَّ هذا الكلام معتَمَدٌ لها، كما تكون صلةً لِـ «الذي» إذا قلت: «الذي إن تأتِه يأتِك زيدٌ». فهذا كلُّه وصلٌ[2].

فإن قال: «الذي إن تأتِه يأتيك زيدٌ»، وأَجعلُ «يَأْتِيكَ» صلَةَ «الَّذي» لم يجد بُدًّا من أن

---

(١) قال السيرافي: يريد: دخولها بين العامل والمعمول فيه كدخول «ما» و «لا» في قول الله تعالى: ﴿فبما نَقْضهم ميثاقهم﴾ [النساء: ١٥٥].

(٢) قال السيرافي: يعني ما بعد ألف الاستفهام من الشرط والجزاء معتمد لها، كما يعتمد على الابتداء والخبر في قولك: «أزيد منطلق»؟ وكما يعتمد «الذي» في صلتها على الشرط والجزاء، والابتداء والخبر، إلاّ أن «الذي» يحتاج إلى عائد، لأنها اسم، وألف الاستفهام لا تحتاج إلى العائد.

يقول: «أَنا إن تأتِني آتيك»؛ لأنَّ «أنا» لا يكون كلاماً حتى يُبْنَى عليه شيءٌ.

وأَمَّا يونس فيقول: «أَإن تأتني آتيك». وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاء وإن كان في الاستفهام. وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أَفإنْ مِتَّ فَهُمُ الخَالِدُونَ﴾[1]. ولو كان ليس موضعَ جزاءٍ قبُح فيه «إنْ»، كما يَقبح أنْ تقول: «أتذكرُ إذ إن تأتِني آتيك». فلو قلت: «إن أتيتَني آتيك»، على القلب، كان حَسَناً.

(١) الأنبياء: ٣٤.

هذا باب الجزاءِ إذا كان القسم في أوَّله

وذلك قولك: «واللّهِ إن أتيتَني لا أفعلُ»، لا يكون إلاّ معتمِدةً عليه اليمينُ. ألا ترى أنّك لو قلت: «واللّهِ إن تأتني آتِك» لم يجز. ولو قلت: «واللّهِ مَن يأتني آتِه» كان محالاً، واليمينُ لا تكون لغواً كـ «لا» والألفِ؛ لأنَّ اليمين لآخِرِ الكلامِ، وما بينهما لا يمنع الآخِر أن يكون على اليمين.

وإذا قلت: «أإن تأتِني آتِك»، فكأنك لم تَذكر الألف. واليمينُ ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنك تقول: «زيدٌ منطلقٌ»، فلو أَدخلتَ اليمين غيَّرتَ الكلام.

وتقول: «أنَا واللّهِ إن تأتِني لا آتِك»؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على «أنا». ألا ترى أنه حَسَنٌ أن تقول: «أنَا واللّهِ إن تأتِني آتِك»، فالقسمُ هاهنا لغوٌ. فإذا بدأتَ بالقسم لم يجزْ إلاّ أن يكون عليه. ألا ترى أنك تقول: «لئن أتيتَني لا أفعلُ ذاك»، لأنها لامُ قسمٍ. ولا يَحسن في الكلام «لئن تأتِني لا أَفعلْ»؛ لأنَّ الآخِر لا يكون جزماً.

وتقول: «واللّهِ إن أتيتَني آتيك»، وهو معنى «لا آتيك»[1]. فإن أردتَ أَنَّ الإتيان يكونُ فهو غير جائز، وإن نفيتَ الإتيان وأردتَ معنى «لا آتيك» فهو مستقيم. وأَمَّا قول الفرزدق [من الطويل]:

(١) قال السيرافي: لأن جواب اليمين يجوز إسقاط «لا» منه، إذا كان جحداً، قال الله عزّ وجلّ: ﴿قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف﴾ [يوسف: ٨٥] على معنى: تالله لا تفتؤ. وإنّما جاز إسقاط «لا» منه لأنّه لا يشكل بالإيجاب، لأنّ الإيجاب لا يحتاج إلى لام ونون، كقولك: «والله لآتينك» و «الله لأخرجن»، ولا يجوز إسقاط واحد من اللام والنون، فإذا أسقطوا «لا» من الجحد، علم أنه جحد لسقوط اللام والنون منه.

٦٦١ ـ وأنتم لهذا الناسِ كالقِبْلة التي بها أن يَضِلَّ الناس يُهْدَى ضلالُهَا

فلا يكون الآخِرُ إلاّ رفعاً، لأنَّ «أنْ» لا يجازَى بها وإنما هي مع الفعل اسمٌ، فكأنه قال: «لأنَّ يَضلَّ الناسُ يُهْدَى». وهكذا أنشده الفرزدق.

---

٦٦١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٨١.

اللغة: قال: هذا الناس بالتذكير، لأن (الناس) لفظ بمعنى الجمع، وأسند فعل الهدى إلى الضلال مجازاً، وقال: أن يضل الناس توكيداً؛ لأن الضلال سبب الهدى فذكر لذلك، كما تقول: أعددت الخشبة أن يميل الحائط؛ فأدعمه، فالإعداد للدعم، وذكر الميل لأنه سببه.

المعنى: أنتم في هدايتكم للناس كالقبلة التي يهتدي بها الناس مخافة الضلال.

الإعراب: «**وأنتم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «أنتم»: مبتدأ محله الرفع. «**لهذا**»: اللام: حرف جر، «هذا»: الهاء: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بحال من (أنتم). «**الناسِ**»: بدل من (هذا). «**كالقبلة**»: الكاف: اسم بمعنى مِثل مبني على الفتح في محل رفع خبر المبتدأ (أنتم)، «القبلة»: مضاف إليه. «**التي**»: صفة لـ (القبلة) محلُّه الجر. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يُهْدَى). «**أن**»: حرف ناصب ومصدري. «**يضلَّ**»: فعل مضارع منصوب، والمصدر المؤول من (أن) و (يضل) منصوب بنزع الخافض، أو مجرور بحرف جر مقدَّر. «**الناس**»: فاعل مرفوع. «**يُهْدَى**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**ضلالُها**»: نائب فاعل مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «أنتم كالقبلة»: بحسب الواو. وجملة «يُهْدى ضلالُها»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «يَضِلَّ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع الفعل (يُهْدى) لأن (أنْ) ليست من حروف الجزاء.

هذا باب ما يرتفع بين الجزمين وينجزم بينهما

فأمَّا ما يَرتفع بينهما فقولك: «إن تأتِني تَسْأَلُني أُعْطِك»، و «إن تأتِني تَمشي أَمْشِ معك». وذلك لأنَّك أَردت أن تقول: «إن تأتِني سائلاً يكن ذلك»، و «إن تأتني ماشياً فعلتُ». وقال زهير [من الطويل]:

٦٦٢ ـ ومَن لا يَزَلْ يَسْتَحْمِلُ النَّاسَ نفسَه ولا يُغْنِها يوماً مِن الدهر يُسْأَمِ

---

٦٦٢ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/ ٩٠؛ والدرر ٥/ ٩١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٤؛ ولسان العرب ١١/ ١٧٦ (حمل)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٦٥.

اللغة: واضحة.

المعنى: من يعتمد دائماً على الآخرين في قضاء حاجاته فلا بُدَّ أن يملّوه، وينفروا منه.

الإعراب: «ومن»: الواو: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «**لا**»: نافية مهملة. «**يزلْ**»: فعل مضارع مجزوم ناقص، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). «**يستحملُ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**الناس**»: مفعول به. «**نفْسَه**»: مفعول به ثانٍ، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي. «**يغنها**»: فعل مضارع معطوف على (يزل) مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: (هو)، و «ها»: مفعول به محلُّه النصب. «**يوماً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب، متعلق بالفعل (يغنها)، ويمكن تعليقه بالفعل (يُسْأم). «**من الدهر**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (يوماً). «**يُسأم**»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم، لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لضرورة القافية، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو).

وجملة «من لا يزل... يُسْأم»: بحسب الواو. وجملة «يزل»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يستحمل»: خبر (يزل) محلُّها النصب. وجملة «يغنها»: معطوفة على جملة «يزل». وجملة «يُسْأم»: =

إنما أراد: مَن لا يزلْ مستحمِلاً يكنْ مِن أمره ذاك. ولو رَفَعَ «يُغْنِها»، جاز وكان حسناً، كأنَّه قال: من لا يزلْ لا يُغْنِي نفسَه.

ومما جاء أيضاً مرتفِعاً قول الحُطيئة [من الطويل]:

٦٦٣ - مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه   تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ

وسألتُ الخليل عن قوله [من الطويل]:

٦٦٤ - متى تأتِنا تُلْمِمْ بنا في ديارنا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وناراً تأَجَّجا

= جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، مجموع جملتي الشرط، وجوابه (لا يزل... يُسْأم) خبر للمبتدأ (من) محله الرفع.

والشاهد فيه: رفع (يستحملُ) لأنَّه ليس بشرط ولا جزاء، وإنما هو خبر معترضٌ بينهما.

٦٦٣ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٥١؛ وإصلاح المنطق ص ١٩٨؛ والأغاني ٢/١٦٨؛ وخزانة الأدب ٣/٧٤، ٧/١٥٦، ٩/٩٢ - ٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٥؛ ولسان العرب ١٥/٥٧ (عشا)؛ ومجالس ثعلب ص ٤٦٧؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٣٩؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٧١؛ وخزانة الأدب ٥/٢١٠؛ وشرح الأشموني ٣/٥٧٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٦٣؛ وشرح المفصل ٢/٦٦، ٤/١٤٨، ٧/٤٥، ٥٣؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٨؛ والمقتضب ٢/٦٥.

اللغة: تعشو إلى ناره: تأتيها في العشاء. تجد خير نار: أي تجد ناراً معدّة للأضياف.

الإعراب: «متى»: شرطيّة جازمة في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «تجد». «**تأته**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**تعشو**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**إلى ضوء**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعشو»، وهو مضاف. «**ناره**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**تجد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «**خير**»: مفعول به، وهو مضاف. «**نار**»: مضاف إليه مجرور. «**عندها**»: ظرف مكان متعلق بخبر محذوف، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**خير**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. «**موقد**»: مضاف إليه.

وجملة «متى تأته تجد»: الشرطيّة ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأته»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تعشو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تجد» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محل لها من الإعراب. وجملة «عندها خير موقد»: في محلّ نصب مفعول به ثانٍ لـ «تجد».

والشاهد فيه قوله: «متى تأته تعشو... تجد» حيث جزم بـ «متى» فعلين مضارعين أوّلهما «تأت» وهو فعل الشرط، وثانيهما «تجد» وهو جواب الشرط، ورفع الفعل (تعشو) لاعتراضه بينهما على الحال.

٦٦٤ - **التخريج**: البيت لعبيد الله بن الحر في خزانة الأدب ٩/٩٠ - ٩٩؛ والدرر ٦/٦٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/٥٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني =

قال: «تُلْمِمْ» بدلٌ من الفعل الأوّل. ونظيرُه في الأسماء: «مررتُ برجلٍ عبد الله»، فأَراد أن يفسِّر الإتيان بالإلْمامِ كما فسَّر الاسم الأوَّل بالاسم الآخِر.

ومثل ذلك أيضاً قوله، أَنشدنيهما الأَصمعيّ عن أبي عمرٍو لبعض بني أسد [من مجزوء الكامل]:

٦٦٥ ـ إن يَبْخَلـــــوا أو يَجْبُنـــــوا   أو يَغْـــــدِروا لا يَحْفِلُـــــوا

= ص ٣٢، ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ص ٤٤٠؛ وشرح المفصل ١٠/٢٠؛ ولسان العرب ٥/٢٤٢ (نور)؛ والمقتضب ٢/٦٣؛ وهمع الهوامع ٢/١٢٨.

الإعراب: «متى»: اسم شرط مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «تأتنا». «تأتنا»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**تلمم**»: بدل من «تأتنا» مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: (أنت). «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تلمم». «**في ديارنا**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تأتنا»، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ مضاف إليه. «**تجد**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «**حطباً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**جزلاً**»: نعت منصوب بالفتحة. «وناراً»: الواو: حرف عطف، و «ناراً»: اسم معطوف منصوب. «**تأججا**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى الحطب أو إلى النار، والألف: للإطلاق، ويجوز أن يكون هذا الفعل مضارعاً، وأصله: تتأججن، فحُذفت إحدى التاءين، وقلبت النون ألفاً.

وجملة «متى تأتنا... تجد»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «تأتنا»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تجدْ» لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذا. وجملة «تأججا»: في محل نصب نعت لـ «حطباً» أو «ناراً».

والشاهد فيه قوله: «متى تأتنا تلمِمْ» حيث أبدل الفعل «تلمم» من الفعل «تأتنا» فجزمه.

٦٦٥ ـ **التخريج**: البيتان لبعض بني أسد في خزانة الأدب ٩/٩١؛ ولسان العرب ٦/٢٦٥ (رقش)؛ وبلا نسبة في البيان والتبيين ٣/٣٣٣؛ وديوان المعاني ١/١٨٢؛ وذيل الأمالي ص ٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٠٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥١٥؛ وشرح المفصل ١/٣٦؛ وكتاب الصناعتين ص ١٠٦.

اللغة: لا يحفلوا: من قول العرب: ما حفل فلان بكذا، يعنون أنه ما بالى به ولا اكترث له. المُرجَّل: اسم المفعول من الترجيل وهو مشط الشعر وتليينه بالدهن ونحوه.

المعنى: وهؤلاء القوم إن غدروا بأصحابهم وظهر عليهم الجبن والضعف والبخل لا يبالون، وسرعان ما يقبلون عليك وكأنهم براء مما فعلوا.

الإعراب: «إن»: حرف شرط جازم. «**يبخلوا**»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه فعل الشرط، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. «**أو يجبنوا**»: أو: حرف عطف، «يجبنوا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه معطوف على فعل الشرط، والفاعل هو واو الجماعة. «**أو يغدروا**»: «أو»: حرف عطف، «يغدروا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه معطوف على فعل الشرط، وواو الجماعة في =

يَغْـــدُوا عليـــك مـــرجَّلـ ـيـــنَ كـــأنهـــم لـــم يَفعلُـــوا

فقولُه: «يَغدُوا»: بدلٌ من «لا يحفلوا»، وغُدُوُّهم مرجَّلينَ يفسِّر أنَّهم لم يَحفلوا.

وسألتُه: هل يكونُ «إن تأتِنا تسألْنا نُعْطِك»؟ فقال: هذا يجوز على غير أن يكون مثل الأوّل، لأنَّ الأوّلَ الفعلُ الآخِرُ تفسيرٌ له، وهو هو، والسُّؤال لا يكون الإتيانَ، ولكنَّه يجوز على الغلط والنِّسيان، ثم يَتَداركُ كلامَه.

ونظيرُ ذلك في الأسماء: «مررتُ برجلٍ حِمارٍ»، كأنَّه نَسي، ثم تَداركَ كلامَه.

وسألتُه عن قوله جلَّ وعزّ: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثامَاً. يُضاعَفْ لَهُ العَذَابُ﴾[1] فقال: هذا كالأول؛ لأنَّ مضاعَفة العذاب هو لُقِيُّ الآثامِ.

ومثل ذلك من الكلام: «إن تأتِنا نُحْسِنْ إليك نُعْطِك ونَحْمِلْك»، تفسر الإحسان بشيء هو هو؛ وتجعل الآخِر بدلاً من الأول.

فإن قلت: «إن تأتني آتِك أقُلْ ذاك»، كان غيرَ جائز؛ لأنَّ القول ليس بالإتيان إلاّ أنْ تُجيزه على ما جاز عليه «تَسألْنا»[2].

وأمَّا ما ينجزم بين المجزومين فقولك: «إن تأتِني ثُمَّ تسألْني أُعْطِك»، و «إنْ تأتني

= محل رفع فاعل، والألف فارقة. **«لا يحفلوا»**: لا ناقية، يحفلوا: فعل مضارع مجزوم بحذف النون لأنه جواب الشرط، والواو: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة. **«يغدوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والفعل بدل من قوله «لا يحفلوا». **«عليك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يغدوا). **«مرجلين»**: حال منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم. **«كأنهم»**: كأن حرف مشبه بالفعل، والضمير المتصل «هم» في محل نصب اسمها. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«يفعلوا»**: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والواو: في محل رفع فاعل، والألف: فارقة.

وجملة «إن يبخلوا لا يحفلوا» الشرطية: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يبخلوا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يجبنوا»: معطوفة على السابقة فهي مثلها لا محل لها. وجملة «يبخلوا»: كسابقتها. وجملة «لا يحفلوا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «يغدوا»: في محل جزم بدل من جملة «لا يحفلوا». وجملة «كأنهم لم يفعلوا»: في محل نصب حال. وجملة «لم يفعلوا»: في محل رفع خبر «كأن».

والشاهد فيه قوله: «لا يحفلوا يغدوا عليك» الفعل الثاني وهو ـ يغدوا ـ مجزوم لأنه بدل من الفعل الأول وهو «لا يحفلوا» وتفسير له.

(١) الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩.

(٢) أي: على بدل الغلط أو النسيان، كما تقدَّم منذ قليل.

فتسألْني أُعْطِك»، و «إن تأتني وتسألْني أُعْطِك». وذلك لأَنَّ هذه الحروف يُشْرِكن الآخِرَ فيما دخل فيه الأَوَّلُ. وكذلك «أَوْ» وما أشبههنَّ.

ولا يجوز في ذا الفعل الرفعُ. وإنَّما كان الرفعُ في قوله: «متى تأتِه تَعشو»، لأَنَّه في موضع: عاشٍ، كأنه قال: «متى تأتِه عاشيًا». ولو قلت: «متى تأتِه وعاشياً» كان محالاً. فإنَّما أمرُهنَّ أن يُشْرِكن بين الأَوّل والآخِر.

وسألتُ الخليل عن قوله: «إن تأتني فتحدِّثَني أُحدِّثْك»، و «إن تأتِني وتُحَدِّثَني أُحدِّثْكَ»، فقال: هذا يجوز، والجزمُ الوجه[1].

ووجهُ نصبه على أنّه حَملَ الآخر عَلَى الاسم، كأنه أراد إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثْك، فلمَّا قبُح أنْ يَردّ الفعل على الاسم نَوَى «أنْ»، لأن الفعل معها اسمٌ.

وإنّما كان الجزمُ الوجهَ، لأنَّه إذا نَصبَ كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث، فلمّا كان ذلك، كان أن يحمل على الذي عَمِلَ فيما يَليه أَولى؛ وكرهُوا أن يتَخطَّوْا به مِن بابه إلى باب آخَر إذا كان يريد شيئاً واحداً.

وسأَلتُه عن قول ابن زهير [من الطويل]:

٦٦٦ - ومَــن لا يُقَــدِّمْ رِجْلَــه مُطْمَئِنــةً   فيُثْبِتَهـا فـي مُسْتَـوى الأَرضِ يَـزْلَـقِ

---

(١) قال السيرافي: لأنه ليس في «متى تأته» منصوب تعطف عليه «عاشياً» إلاّ «الهاء» في «تأته». ولو عطفت عليه صار «عاشياً» كأنّه إنسان آخر غير الهاء يقع الإتيان بهما، فكأنّك قلت: «متى تأتهما». وليس الأمر كذلك، لأنّ «عاشياً» هو الفاعل المضمر في «تأته» وقوله: والجزم الوجه، وإنّما ضعف النصب لأنّه متى نصب، لم يخرج عن معنى المجزوم، فاختاروا المجزوم لأنّ عامله عامل المجزوم الذي قبله، فيجتمع فيه تطابق اللفظين وظهور العامل فيهما. وإذا نصب، فهو على تأويل بعيد المتناول لا تحوج إليه ضرورة.

٦٦٦ - **التخريج**: البيت لابن زهير في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٣؛ ولزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٥٠؛ وبلا نسبة في عمدة الحافظ ص ٣٦٠؛ والمقتضب ٢/ ٢٣، ٦٧.

اللغة: تَزْلق: تزلُّ، ولا تثبت.

المعنى: من لم يقدم رجله مثبتاً إياها في موضع مستوٍ زَلِق، وهذا مثل، أي من لم يتأهّب للأمر قبل محاولته أخطأ في تدبيره.

الإعراب: «ومن»: الواو: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. «**لا**»: نافية مهملة. «**يقدّم**»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**رجلَه**»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه. «**مطمئنة**»: حال من (رجله) منصوب. «**فيثبتها**»: الفاء: حرف عطف، «يُثْبتها»: فعل =

فقال: النصبُ في هذا جيِّد، لأنه أراد هاهنا من المعنى ما أراد في قوله: «لا تأتينا إلاَّ لم تحدِّثنا»، فكأنه قال: من لا يقدِّمْ إلاَّ لم يُثْبِت زَلِقَ.

ولا يكون أبداً إذا قلت: «إن تأتِني فأحدِّثُك» الفعلُ الآخر إلاَّ رفعاً، وإنَّما مَنَعه أن يكون مِثْلَ ما انتَصب بين المجزومين أنّ هذا منقطِع من الأوّل؛ ألا تَرَى أنَّك إذا قلت: «إن يكن إتيانٌ فحديثٌ أُحدِّثك»، فالحديثُ متّصِلٌ بالأول شريكٌ له. وإذا قلت: «إن يكن إتيانٌ فحديثٌ»، ثُمّ سكتَّ، وجعلته جواباً لم يَشْرَكِ الأول، وكان مرتفعاً بالابتداء.

وتقول: «إن تأتِني آتِك فأُحدِّثْك». هذا الوجهُ، وإن شئت ابتدأتَ. وكذلك الواو و «ثُمَّ»، وإن شئت نصبتَ بالواو والفاء، كما نصبتَ ما كان بين المجزومَين.

واعلم أنَّ «ثُمَّ» لا يُنْصَبُ بها كما يُنصَب بالواو والفاء، ولم يجعلوها مما يضمَرُ بعده «أَنْ»، وليس يَدخلها من المعاني ما يَدخل في الفاء، وليس معناها معنى الواو، ولكنها تُشْرِكُ ويُبتدأ بها.

واعلم أنَّ «ثُمَّ» إذا أدخلتَه على الفعل الذي بين المجزومين لم يكن إلاَّ جزماً، لأنَّه ليس مما يَنصب. ولا يحسن الابتداء لأنَّ ما قبله لم ينقطَع. وكذلك الفاءُ والواو و «أَوْ» إذا لم تُرِدْ بهن النصبَ، فإذا انقضى الكلامُ ثم جئتَ بـ «ثمَّ»، فإنْ شئت جزمت وإن شئت رفعتَ. وكذلك الواو والفاءُ. قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الأَدْبَارَ ثُمَّ لاَ يُنْصَرُونَ﴾[1] وقال تبارك وتعالى: ﴿وَإِنْ تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْماً غَيْرَكُمْ ثُمَّ لاَ يَكُونُوا أَمْثَالَكُمْ﴾[2] إلاَّ أنه قد يجوز النصبُ بالفاء والواو.

= مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، و «ها»: مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يثبت) معطوف على مصدر منتزع مما تقدَّم، والتقدير: من لم يكن منه تقديمٌ فإثباتٌ. «في مستوى»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يثبت). «الأرض»: مضاف إليه. «يزلقِ»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره (هو).

وجملة «من لا يقدِّم... يزلق»: بحسب الواو. وجملة «يقدم» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يثبتَها»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «يزلق»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، ومجموع جملتي الشرط وجوابه، أي قوله: (لا يقدِّم... يزلق) خبر للمبتدأ (من) محلُّه الرفع.

والشاهد فيه: نصْب (يثبتها) بإضمار (أن) بعد الفاء على جواب النفي.

(١) آل عمران: ١١١.

(٢) محمد: ٣٨.

وبلغنا أنَّ بعضهم قرأ: ﴿يُحاسِبْكُمْ به اللَّهُ فيَغْفِرَ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبَ مَنْ يَشاءُ وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾[1].

وتقول: «إن تأْتني فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك»، و «إن تأْتني فأنا آتيك وأُحْسِنُ إليك».

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنْ تُخْفُوها وَتُؤْتُوهَا الْفُقراءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِن سَيِّئَاتِكُمْ﴾[2]. والرفعُ ههنا وجهُ الكلام، وهو الجيِّد؛ لأنَّ الكلام الذي بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء فجرى الفعلُ هنا كما كان يجري في غير الجزاء.

وقد بلغنا أنَّ بعض القُرَّاء قرأ: ﴿مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلاَ هَادِيَ لَهُ وَيَذَرْهُمْ في طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾[3]؛ وذلك لأنَّه حمَلَ الفعلَ على موضع الكلام؛ لأنَّ هذا الكلام في موضع يكونُ جواباً؛ لأنّ أصل الجزاء الفعلُ، وفيه تَعمل حروفُ الجزاء؛ ولكنَّهم قد يَضعون في موضع الجزاءِ غيره.

ومثل الجزم ههنا النصبُ في قوله [من الوافر]:

[مُعاوِيَ إننا بَشَرٌ فَأَسْجِحْ] فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدَا[4]

حمَلَ الآخِرَ على موضع الكلام وموضعُه موضعُ نصبٍ، كما كان موضعُ ذاك موضعَ جزمٍ.

وتقول: «إن تأتني فلن أُوذِيكَ وأَستقبِلُكَ بالجميل»، فالرفعُ ههنا الوجه إذا لم يكن محمولاً على «لَنْ»، كما كان الرفعُ الوجهَ في قوله: «فهو خيرٌ لك وأُكرِمُك»[5].

---

(١) البقرة: ٢٨٤؛ ولم أقع على من قرأ «فيغفرَ»، و «يعذِّبَ» بالنصب.

(٢) البقرة: ٢٧١.

(٣) الأعراف: ١٨٦. وقراءة «ويذرْهم» بالجزم هي قراءة حمزة والكسائي، والأعمش، وخلف.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٤٢٦؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢٣٣؛ والبحر المحيط ٤/ ٤٣٣؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٣٣٤؛ والكشاف ٢/ ١٠٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٧٣.

(٤) تقدم بالرقم ٤٩.

(٥) قال السيرافي: «استقبلك» رفع عطف على موضع «لنْ» كأنه قال: «إن تأتني فأستقبلك بالجميل»، ولا يجوز نصبه بالعطف على «أوذيك» لفساد المعنى، لأنّه يصير في التقدير: فلن أوذيك ولن أستقبلك، وهو نقض «لن أوذيك»، ويجوز فيه الجزم على موضع الفاء، كما جاز: «ويذرهم».

ومثل ذلك: «إن أتيتَني لم آتك وأُحْسِنُ إليك»، فالرفعُ الوجه إذا لم تَحمله على «لَمْ»، كما كان ذلك في «لَنْ».

وأحسنُ ذلك أن تقول: «إن تأتِني لا آتِك»، كما أنَّ أحسن الكلام أن تقول: «إن أتيتَني لم آتِك». وذلك أنّ «لَمْ أَفْعَلْ» نفيُ «فَعَلَ» وهو مجزوم بـ «لَمْ»، و «لاَ أفْعَلُ» نفيُ «أفعَلُ» وهو مجزوم بالجزاء. فإذا قلت: «إن تَفعَلْ» فأَحسنُ الكلام أن يكون الجوابُ «أفْعَلْ» لأنه نظيرُه من الفعل. وإذا قال: «إن فعلتَ» فأحسن الكلام أن تقول: «فعلتُ»، لأنَّه مثلُه. فكما ضعُفَ «فَعَلْتُ» مع «أَفْعَلْ»، و «أَفْعَلْ» مع «فَعَلْتُ»، قبُح «لم أفعلْ» مع «يَفْعَلُ»، لأَنَّ لَمْ «أَفْعَلْ» نفيُ «فَعلْتُ». وقبُح «لا أفعلُ» مع «فَعَلَ» لأنها نفيُ «أَفْعَلُ».

واعلم أنَّ النصب بالفاء والواو في قوله: «إن تأتِني آتِك وأُعْطِيك» ضعيف، وهو نحوٌ من قوله: [من الوافر]:

* وَأَلحقُ بالحجاز فأَستريحَا[1] *

فهذا يجوز وليس بحدّ الكلام ولا وجهِه، إلاّ أنَّه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنّه ليس بواجب أنَّه يَفعل، إلاّ أن يكون من الأوّل فعلٌ، فلمَّا ضارَع الذي لا يوجِبُه كالاستفهام ونحوِه، أجازوا فيه هذا على ضعفه، وإنْ كان معناه كمعنى ما قبلَه إذا قال: «وأعطِيَك». وإنّما هو في المعنى كقوله: «أَفعَلُ إن شاء الله»، يوجبُ بالاستثناء[2]. قال الأعشى فيما جاز من النصب [من الطويل]:

٦٦٧ - ومَن يَغترِبْ عن قومه لا يَزَلْ يَرَى ... مَصارعَ مظلومٍ مَجَرًّا ومَسْحَبا
وتُدفَنَ منه الصالحاتُ وإن يُسِىءْ ... يكنْ ما أَساءَ النارَ في رأسِ كَبْكَبَا

(١) تقدم بالرقم ٦٢١.

(٢) قال السيرافي: جعل سيبويه «إن شاء الله» استثناءً، وإن كان لفظه لفظ الشروط على تسمية الفقهاء ذلك، لأنهم يسمّون «إن شاء الله» بعد الأيمان استثناءً. وإنّما سمّوه استثناءً لأنه يُسقط لزوم ما يعتقده الحالف، فصار بمنزلة الاستثناء الذي يسقط ما يوجبه اللفظ الذي قبله.

٦٦٧ - **التخريج**: البيتان للأعشى في ديوانه ص ١٦٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٧٧؛ وحماسة البحتري =

= ص ١٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٩٢؛ ولسان العرب ١/ ٤٥٤ (زيب)، ٦٩٧، ٦٩٨ (كبب)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٢.

اللغة: المجَرُّ، والمسْحَب: مصدران ميميان، أو اسما مكان من الجر والسحب. وكَبْكَب: اسم جبل بمكة.

المعنى: من اغترب عن قومه جَرَى عليه الظلم، فاحتمله لعدم ناصره، وأخفيت محاسنه، وأظهرت مساوئه إظهار النار في رأس الجبل.

الإعراب: «**ومن**»: الواو: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**يغترب**»: فعل مضارع مجزوم، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «**عن قومه**»: جار ومجرور متعلقان بـ(يغترب)، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**لا**»: نافية مهملة. «**يزل**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). «**يرى**»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو). «**مصارع**»: مفعول به منصوب. «**مظلوم**»: مضاف إليه. «**مجرًا**»: حال من (مصارع). «**ومسحباً**»: الواو: حرف عطف، «مَسْحبا»: معطوف على (مجرا). «**وتدفن**»: الواو: حرف عطف، «تُدْفن»: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بـ(أن) مضمرة بعد الواو، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (تدفن) معطوف على مصدر منتزع مما سبق. «**منه**»: جار ومجرور متعلقان بحال من الصالحات. «**الصالحات**»: نائب فاعل مرفوع. «**وإن**»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «**يُسىء**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**يكن**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**ما**»: اسم موصول في محل رفع اسم (يكن). «**أساء**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على فاعل (يُسىء). «**النارَ**»: خبر (يكن) منصوب. «**في رأس**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (النار). «**كبكبا**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف للعلمية، ووزن الفعل.

وجملة «من يغتربْ... لا يزل»: بحسب الواو. وجملة «يغتربْ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لا يزل يرى»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وجملة «يرى»: خبر (يزل) محلُّها النصب، ومجموع جملتي الشرط وجوابه، أي قوله: (يغترب... لا يزل يرى) خبر المبتدأ (من) محلُّه الرفع. وجملة «تُدْفن»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «إن يسىء يكن ما أساء النار»: معطوفة على جملة الخبر (يغترب لا يزل). وجملة «يُسىء» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يكن ما أساء النارَ»: جواب شرط جازم غير مقترن لا محل لها. وجملة «أساء»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيهما: نصب (تُدْفَنَ) على إضمار (أن)، لأن جواب الشرط قبله، وإن كان خبراً فإنَّه لا يقع إلا بوقوع الفعل، فَضَارع غير الواجب، فجاز النصب.

هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمرٍ أو نهيٍ أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ

فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك: «ائتِني آتِك».

وما انجزم بالنهي، فقولك: «لا تفعلْ يكنْ خيراً لك».

وأمّا ما انجزم بالاستفهام فقولك: «ألا تأتيني أُحدِّثْك»؟ و «أين تكونُ أزُرْكَ»؟

وأمّا ما انجزم بالتمني فقولك: «ألاَ ماءَ أشْرَبْه»، و «ليته عندنا يحَدِّثْنا».

وأمّا ما انجزم بالعَرْض فقولك: «ألا تَنْزلُ تُصِبْ خيراً».

وإنّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جوابُ «إن تأتِني» بـ «إنْ تأتِني»، لأنّهم جعلوه معلّقاً بالأوّل غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أنَّ «إنْ تأْتني» غيرُ مستغنية عن «آتِكَ»[1].

وزعم الخليل: أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى «إنْ»، فلذلك انجزم الجوابُ؛ لأنّه إذا قال: «ائتِني آتِك»، فإنَّ معنى كلامه: إن يكن منك إتيانٌ آتِك، وإذا قال: «أين بيتُك أَزُرْكَ»،

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: جَزَم جواب الأمر والنهي والاستفهام والتمني والعرض بإضمار شرط في ذلك كلّه. والدليل على ذلك أن الأفعال التي تظهر بعد هذه الأشياء إنّما هي ضمانات يضمنها ويعد بها الآمر والناهي، وليست بضمانات مطلقة. ولا عدات واجبة على كلّ حال، وإنّما هي معلّقة بمعنى إن كان ووجد، وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد، لم يجب. ألا ترى أنّه إذا قال: «ائتني آتك»، لم يلزم الآمر أن يأتي المأمور إلاّ بعد أن يأتيه المأمور. ولفظ الأمر والاستفهام لا يدل على هذا المعنى. والذي يكشفه الشرط، فوجب تقديره بعد هذه الأشياء.

فكأنّه قال: إن أَعلْم مكانَ بيتك أزرْك؛ لأنَّ قوله «أين بيتك» يريد به: أَعْلِمْنِي. وإذا قال: «ليته عندنا يحدِّثْنا»، فإنّ معنى هذا الكلام: إن يكن عندنا يحدِّثْنا، وهو يريد ههنا إذا تَمَنَّى ما أَراد في الأَمر. وإذا قال: «لو نزلتَ» فكأنّه قال: انْزِلْ.

ومما جاء من هذا الباب في القرآن وغيره قوله عزّ وجل: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ورَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ في سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وأَنْفُسِكُمْ ذٰلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾[1]، فلمّا انقضتِ الآيةُ قال: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾[2].

ومن ذلك أيضاً: «أتيتَنا أمسِ نُعْطِك اليوم»، أي: إن كنتَ أتيتنا أمس أعطيناك اليوم. هذا معناه. فإن كنتَ تريد أن تقرِّره بأنه قد فعَلَ فإنَّ الجزاء لا يكون، لأنَّ الجزاء إنَّما يكون في غير الواجب.

ومما جاء أيضاً منجزِماً بالاستفهام قوله، وهو رجل من بني تَغْلِبَ [من الطويل]:

٦٦٨ ـ أَلا تَنْتَهِي عَنَّا مُلوكٌ وتَتَّقِي ... مَحَارِمَنَا لا يَبُؤِ الدَّمُ بالدَّمِ

(١) الصف: ١٠ ـ ١١.

(٢) الصف: ١٢.

٦٦٨ ـ **التخريج**: البيت لجابر بن حني التغلبي في شرح اختيارات المفضل ص ٩٥١؛ ولسان العرب ١/ ٣٨ (بدا)، ٦/ ٢٢١ (مكس).

اللغة: البَوَاء: القَوَدُ.

المعنى: لَيَنْتَه الملوكُ عن الاعتداء على محارمنا من شرف ونَسَبٍ ومتاع، وإلا نقتصّ منهم، ونثأرْ لأنفسنا منهم، لأننا ملوك مثلهم.

الإعراب: «**ألا**»: حرف تنبيه وحَض. «**تنتهي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء. «**عنّا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تنتهي). «**ملوك**»: فاعل مرفوع. «**وتتقي**»: الواو: حرف عطف، «تتقي»: مثل (تنتهي) إلا أن الفاعل هنا مستتر تقديره (هي). «**محارمنا**»: مفعول به، و «نا»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**لا**»: حرف نافٍ مهمل. «**يبُؤ**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. «**الدمُ**»: فاعل مرفوع. «**بالدمِ**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يبؤ).

وجملة «تنتهي ملوك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تتقّي»: معطوفة على جملة «تنتهي». وجملة «لا يبؤ الدمُ»: جواب طلب لا محل لها، أو جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، والتقدير: (إن ينتهِ ملوك عنا... لا يبؤ الدمُ)،

والشاهد فيه: جزم (يبؤ) تقديراً على جواب ما تضمَّنه (ألا تنتهي) من معنى الأمر والطلب.

وقال الراجز:

٦٦٩ - متى أَنامُ لا يُؤَرِّقْني الكَرِيّ ... ليلاً ولا أَسمعُ أَجْرَاسَ المَطِيّ

كأنّه قال: إن يكن مِنّي نومٌ في غير هذه الحال لا يؤرِّقْني الكريُّ، كأنّه لم يَعُدَّ نومَه في هذه الحال نوماً.

وقد سمعنا من العرب مَن يُشِمُّه الرَّفْعَ، كأنه يقول: متى أنام غيرَ مُؤرَّق.

وتقول: «ائتني آتِك»، فتَجزمُ على ما وصفْنا، وإن شئت رفعتَ على أن لا تجعله معلَّقاً بالأَوّل، ولكنَّك تَبْتدئُه وتَجعل الأَوّل مستغنِياً عنه، كأنّه يقول: «ائتِني أَنا آتيك». ومثل

---

٦٦٩ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٠١؛ وجواهر الأدب ص ٨٦؛ والخصائص ١/ ٧٣؛ والدرر ٢/ ١٨٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٢٦ (شمم)، ١٥/ ٢٨٥ (مطا)؛ والمنصف ٢/ ١٩١.

اللغة: الكريُّ: المُكاري، وهو الذي يؤجّرك دابته، والكِراء: الأجْرُ. المطيُّ: جمع مطية، وهي ما يركب من الدواب كالبعير، والناقة.

المعنى: يبدو أن الشاعر ضجر من كثرة الترحال، وحلم بعيش هادىء ينام فيه غير مُؤرَّقٍ بمتطلبات السفر، وجلبة المكاري، وأجراس الرواحل.

الإعراب: «متى»: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية. «**أنام**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**لا**»: نافية. «**يؤرِّقني**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للضرورة، وقيل: هو مضارع مجزوم على جواب الاستفهام كما سيتضح لدى الحديث عن موطن هذا الشاهد، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محلُّه النصب. «**الكريُّ**»: فاعل. «**ليلاً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ (يؤرِّقني). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: زائدة لتوكيد النفي. «**أسمعُ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**أجراس**»: مفعول به. «**المطيِّ**»: مضاف إليه.

وجملة «أنام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يورِّقني»: بالرفع حالية محلُّها النصب، وهو الراجح كما سنرى بعد قليل، والتقدير: متى أنام غير مؤرَّقٍ بالكريِّ، أمَّا على رواية جزم (يؤرِّقني) فالجملة جواب طلب لا محل لها، أو جواب شرط جازم عند البصريين غير مقترن بالفاء لا محل لها، وذلك على معاملة جواب الاستفهام (متى) معاملة جواب الطلب. وجملة «أسمع»: حالية محلُّها النصب على رواية (يؤرِّقني) بالجزم، وتجعل الواو في (ولا) حالية على ذلك، أما على رواية رفع (يؤرقني) فالواو عاطفة. وجملة (أسمع) معطوفة على الجملة الحالية (يؤرِّقني).

والشاهد فيه: جزم (يؤرِّقْني) على جواب الاستفهام، والمعنى: متى أنام نوماً صحيحاً لا يؤرِّقني الكري، لأنَّه جعل نومه مع تأريق الكريِّ له نوماً، وحكى سيبويه أن بعض العرب كان يُشِمُّ الضمَّ في (يؤرِّقني) على تقدير وقوعه موقع الحال، أي: متى أنام غير مؤرقٍ، وغير سامعٍ، وهذا أرجح في المعنى، ولكن فيه قبح إسكان الفعل في حال رفعه وجاز ذلك لتوالي الحركات، واستثقال الضم، والكسر.

ذلك قول الشاعر، وهو الأخطل [من البسيط]:

٦٧٠ ـ وقال رائدُهم أَرْسُوا نُزاوِلُها ... فكلُّ حَتْفِ امرئٍ يَمْضِي لِمِقْدارِ

وقال الأنصاري [من المنسرح]:

٦٧١ ـ يا مالِ والحقُّ عنده فقِفُوا ... تُؤتَوْنَ فيه الوفاءَ مُعْتَرَفا

---

٦٧٠ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في خزانة الأدب ٩/ ٨٧؛ ومعاهد التنصيص ١/ ٢٧١؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٧/ ٥٠.

اللغة: الرائد: الذي يتقدَّم قومه طالباً لهم الماء والكلأ، والمقصود هنا: الزعيم. أرْسوا: أقيموا، ولا تتزحزحوا. نُزَاولها: أي نزاول الحرب. الحتف: الموت.

المعنى: قال زعيم القوم: أقيموا نقاتل، فإنّ موت كلّ نفس يجري بقدر من الله، فلا الجبن ينجيه ولا الإقدام يُرديه.

وفسّره الأعلم الشنتمري تفسيراً غريباً، فقال: «وصف شَرْباً قدَّموا أحدَهم يرتادُ لهم خمراً، فظفر بها، فقال لهم: «أرسوا»، أي: انزلوا واثبتوا، ومعنى «نزاولها»: نخاتِلُ صاحبَها عنها، ونحاول افتراصَه فيها. وقوله: «فكلُّ حتفِ امرىء يمضي»، أي: لا بدّ من الموت، فينبغي أن نبادر بانفاق المال فيها وفي نحوها من اللذات».

(تحصيل عين الذهب ص ٤١٧).

وبعد البيت:

إمّا نموت كراماً أو نفوز بها ... لنسلمَ الدهرَ من كدٍّ وأسفارِ

(انظر: خزانة الأدب ٩/ ٨٧ ـ ٨٩).

الإعراب: **«وقال»**: الواو: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«رائدُهم»**: فاعل، وهم: مضاف إليه محله الجر. **«أرسوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو: فاعل محله الرفع، والألف: فارقة. **«نزاولها»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (نحن)، و «ها»: مفعول به محلُّه النصب. **«فكل»**: الفاء: استئنافية، «كلُّ»: مبتدأ. **«حَتْف»**: مضاف إليه. **«امرىء»**: مضاف إليه. **«يمضي»**: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). **«لمقدار»**: جار ومجرور متعلقان بـ (يجري).

وجملة «قال رائدهم»: بحسب الواو. وجملة «أرْسوا»: مقول القول، محلُّها النصب. وجملة «نُزاولها»: حالية محلُّها النصب، أو استئنافية لا محل لها. وجملة «كلُّ حتف امرىء يجري»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يمضي»: خبر المبتدأ (كلُّ) محلها الرفع.

والشاهد فيه: رفع (نزاولُها) على القطع، والاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز.

٦٧١ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن الإطنابة في تحصيل عين الذهب ص ٤١٨؛ وهو لعمرو بن امرىء القيس الخزرجي وملفّق من البيتين:

يا مالِ والحقُّ إن قنعْتَ بهِ ... فالحقُّ فيه لأمْرِنا نَصَفُ

أوتيتَ فيه الوفاءَ مُعْتَرِفاً ... بالحقِّ فيه فلا تكنْ تَكِفُ

في خزانة الأدب ٤/ ٢٧٥.

كأنّه قال: إنكم تؤتون فيه الوفاءَ معترَفاً. وقال معروفٌ [من الطويل]:

٦٧٢ - كـونـوا كمَـنْ واسَـى أخـاه بنفْسِـهِ نعيـشُ جميعـاً أو نمـوتُ كـلانَـا

كأنه قال: كونوا هكذا إنّا نعيشُ جميعاً أو نموتُ كِلانا إنْ كان هذا أمرَنا.

وزعم الخليل: أنّه يجوز أن يكون «نعيشُ» محمولاً على «كُونُوا»، كأنه قال: كونوا

= **الإعراب**: «يا»: حرف نداء. «مالِ»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدَّر على الكاف المحذوفة للترخيم. **والحقُّ**»: الواو: حرف عطف عند الشنتمري، قال في ذلك: وعطف الجملة بالواو على جملة النداء، لأنَّ حروف النداء بدل من اللفظ بالفعل، فكأنَّه قال: أدعوكم فقفوا عند الحق «**الحقُّ**»: مبتدأ. «عنده»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، **والهاء**: مضاف إليه، والظرف متعلّق بالفعل (قفوا) «**فقفوا**» الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، والتقدير: الحقُّ مهما يكن من أمر فقفوا عنده، ويكون التركيب الشرطي (مهما يكن.. فقفوا) خبراً للمبتدأ «الحق»، ويمكن جعل الفاء رابطة لما يشبه الشرط لما في المبتدأ (الحقُّ) من التعميم، كما هي في قولنا: كلُّ من يأتيني فله درهم. و «قفوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، والواو فاعل «**تؤْتون**»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بثبوت النون، والواو: نائب فاعل محلُّه الرفع. «**فيه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (تُؤْتون). «**الوفاء**»: مفعول به. «**مُعْتَرَفا**»: حال من (الوفاء)، والتقدير: مُعْتَرَفاً به.

وجملة «يا مال»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الحق فقفوا عنده»: معطوفة على جملة «يا مال» عند الشنتمري، لأنَّه جعل الواو عاطفة. وجملة «تُؤتونَ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: رفع (تُؤْتَوْنَ) على القطع والاستئناف، ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز.

٦٧٢ - **التخريج**: البيت لصفوان بن محرث الكناني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٠٤.

اللغة: واساه: آساه وجعله أسوة له في ماله.

المعنى: لِنَعش جميعاً مؤتلفين، أو نموتَ معاً أيضاً.

الإعراب: «**كونوا**»: فعل أمر ناقص مبني على حذف النون، والواو: اسم (كان)، والألف: فارقة. «**كمن**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب خبر (كان)، و «من»: اسم موصول في محل جر بالإضافة. «**واسى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره (هو). «**أخاه**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف، لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**بنفسه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (واسى)، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**نعيش**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره (نحن). «**جميعاً**»: حال. «**أو**»: حرف عطف. «**نموت**»: مثل (نعيش). «**كلانا**»: توكيد معنوي لفاعل (نموت) مرفوع، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى، و «نا»: مضاف إليه محلُّه الجر.

وجملة «كونوا كمن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «واسى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «**نعيش**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نموت»: معطوفة على جملة «نعيش».

والشاهد فيه: رفع (نعيش) على القطع والاستئناف، ويجوز حمله على (كان) أي بجعل جملة (نعيش) خبراً آخر لـ (كان) محلُّها النصب.

نعيشُ جميعاً أو نموتُ كلانا[١].

وتقول: «لا تَدْنُ منه يكنْ خيراً لك». فإنْ قلت: «لا تَدْنُ من الأَسد يأْكُلْك» فهو قبيح إن جزمتَ، وليسَ وجهَ كلامِ الناس؛ لأَنّك لا تريد أن تجعل تباعُدَه من الأَسد سبباً لأَكله. فإنْ رفعتَ فالكلامُ حَسَنٌ، كأنّك قلت: «لا تَدْنُ منه فإنّه يأكلُك». وإن أدخلتَ الفاء فهو حسنٌ، وذلك قولك: «لا تَدْنُ منه فيأكلَك».

وليس كلُّ موضع تَدخل فيه الفاءُ يَحسن فيه الجزاء. ألاَ ترى أنه يقول: «ما أتيتَنا فتحدّثنا»، والجزاء ههنا محال. وإنما قَبُح الجزمُ في هذا لأنه لا يجيء فيه المعنى الذي يجيء إذا أدخلتَ الفاء.

وسمعنا عربيًّا موثوقاً بعربيته يقول: «لا تذهبْ به تُغْلَبُ عليه»؛ فهذا كقوله: «لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك».

وتقول: «ذَرْه يقلْ ذاك»، و «ذَرْه يقولُ ذاك» ـ فالرفعُ من وجهين: فأحدُهما الابتداءُ، والآخر على قولك: «ذَرْه قائلاً ذاك»؛ فتجعل «يَقولُ» في موضع «قائل».

فمَثَلُ الجزم قوله عزّ وجل: ﴿ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا ويَتَمَتَّعُوا وَيُلْهِهِمُ الأَمَلُ﴾[٢]، ومثل الرفع قوله تعالى جدُّه: ﴿ذَرْهُمْ في خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾[٣].

وتقول: «اِئتني تَمشي»، أي: «ائتني ماشياً»، وإنْ شاء جَزَمه على أنه إن أتاهُ مشَى فيما يستقبل. وإن شاء رفعَه على الابتداء.

وقال عز وجل: ﴿فاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً في الْبَحْرِ يَبَساً لاَ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَى﴾[٤]. فالرفعُ على وجهين: على الابتداء، وعلى قوله: اضربهُ غير خائفٍ ولا خاشٍ.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: ظاهر الكلام يمنع من ذلك؛ لأن الواو في «كونوا» للمخاطبين ليس للمتكلّم فيها شيء، وقولك: «نعيش» للمتكلّم ومعه غيره، فكيف يجوز أن يكون ما للمتكلّم خبراً عن المخاطب من غير ضمير عائد عليه.. قال المفسّر: وإذا حمل هذا على معناه، احتمل، وذلك أن يكون قوم اجتمعوا وتواصوا بالتآلف، فيكون متكلّمهم إذا أوصاهم بشيء فهو داخل معهم فيه، فلا فرق بين أن يأمرهم وهو في المعنى داخل معهم، وبين أن يكون لفظ الأمر لنفسه وهم معه. فيصير قوله: «كونوا» كقوله: «لنكن». وإذا قال: «لنكن نعيش جميعاً»، فـ «نعيش» خبر، فهذا محمول على معناه.

(٢) الحجر: ٣.

(٣) الأنعام: ٩١.

(٤) طه: ٧٧.

وتقول: «قُمْ يَدْعوكَ»؛ لأنك لم ترد أن تجعل دعاءً بعد قيامه، ويكونَ القيامُ سبباً له، ولكنَّك أردت: قمْ إنّه يدعوك. وإن أردت ذلك المعنى جزمتَ.

وأما قول الأخطل [من البسيط]:

٦٧٣ - كُرُّوا إلى حَرَّتَيْكُمْ تَعْمُرونهما ... كما تكرُّ إلى أوطانها البَقَرُ

فعلى قوله: كُرُّوا عامرِينَ. وإن شئت رفعتَ على الابتداء.

وتقول: «مُرْهُ يَحفِرْها»، و «قُلْ له يَقُلْ ذاك». وقال الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لِعِبادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقيمُوا الصَّلاةَ ويُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْناهُمْ﴾(١). ولو قلت: «مُرْهُ يحفرُها» على الابتداء كان جَيِّداً. وقد جاء رفعُه على شيء هو قليلٌ في الكلام، على «مُرْهُ أَن يَحفرها»، فإذا لم يَذكروا «أَنْ»، جعلوا المعنى بمنزلته في «عَسَيْنَا نَفْعَلُ». وهو في الكلام قليلٌ، لا يَكادون يتكلّمون

---

٦٧٣ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ١٧٦, وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٥١ (وطن)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤٨١؛ وبلا نسبة في المقرب ١/ ٢٧٣.

اللغة: كرّوا: ارجعوا. الحرّة. أرض ذات حجارة سود نخرة. تعمرونها: تجعلونها عامرة.

المعنى: يعيّر الشاعر خصومه بالنزول إلى الحرّة لحصانتها وامتناع الذليل بها.

الإعراب: كروا: فعل أمر مبنيّ على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، و «الواو»: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **إلى حرّيتكم**: جار ومجرور متعلقان بـ «كرّوا»، وهو مضاف، و «كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. **تعمرونها**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. **كما**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (تكر) مضاف إليه، و «ما»: مصدرية. **تكرّ**: فعل مضارع مرفوع. **إلى أوطانها**: جار ومجرور متعلقان بـ «تكرّ»، وهو مضاف وها: ضمير في محل جرّ بالإضافة. **البقر**: فاعل مرفوع بالضمّة.

وجملة «كرّوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعمرونها»: في محلّ نصب حال. وجملة «تكر البقر»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد: قوله: «تعمرونها» حيث رفعه لوقوع الجملة موقع الحال تقديره: «كرّوا عامرين»، ويصحّ الرفع على القطع، ولو أمكنه الجزم على جواب الأمر لجاز.

(١) إبراهيم: ٣١.

به، فإذا تكلموا به فالفعلُ كأنه في موضع اسم منصوب، كأنّه قال: «عسى زيدٌ قائلاً»، ثم وضَعَ «يقُولُ» في موضعه. وقد جاء في الشعر، قال طرفة بن العبد [من الطويل]:

٦٧٤ - أَلا أَيُّهذا الزاجِري أَحْضُرُ الوَغَى وأَنْ أَشْهَدَ اللَّذاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجاهِلُونَ﴾[1] فقال:

---

٦٧٤ - **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٣٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٦٠؛ وخزانة الأدب ١/ ١١٩، ٨/ ٥٧٩؛ والدرر ١/ ٧٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٨٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٠٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٢ (أنن)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٢؛ والمقتضب ٢/ ٨٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٤٦٣، ٨/ ٥٠٧، ٥٨٠، ٥٨٥؛ والدرر ٣/ ٣٣، ٩/ ٩٤؛ ورصف المباني ص ١١٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٢/ ٧، ٤/ ٢٨، ٧/ ٥٢؛ ومجالس ثعلب ص ٣٨٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٨٣، ٦٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٧.

اللغة: الزاجري: المانعي. الوغى: الحرب. مخلدي: ضامن بقائي خالداً.

المعنى: أيّها الإنسان الذي يلومني على حضور اللذات والحروب، هل تضمن لي بقائي خالداً إذا امتنعت عنها؟

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح وتنبيه. «أيهذا»: «أي»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب على النداء، و «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نعت «أي». «**الزاجري**»: بدل من اسم الإشارة، أو عطف بيان مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، الياء: في محلّ جر بالإضافة، أو في محلّ نصب مفعول به لاسم الفاعل «الزاجر». «**أحضر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: أنا. وتروى بالنصب على إضمار (أن). «**الوغى**»: مفعول به منصوب. «**وأن**»: **الواو**: حرف عطف، «**أن**»: حرف مصدري ناصب. «**أشهد**»: فعل مضارع منصوب، والفاعل: أنا. «**اللذات**»: مفعول به منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنث سالم. «**هل**»: حرف استفهام. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**مخلدي**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف، والياء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «ألا أيهذا...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة، تقديرها: «أنادي». وجملة «أحضر» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول الحرفي. والمصدر المؤوّل من «أنْ» وما بعدها معطوف على المصدر الأوّل تقديره: «ألا أيهذا الزاجري حضور الوغى وشهود اللذات». وجملة «هل أنت مخلدي» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «أحضر» حيث يروى بالضمّ على أنه مجرّد عن الناصب والجازم، كما يروى بالنصب على إضمار «أنْ».

(١) الزمر: ٦٤.

«تأْمُرُونِّي» كقولك: «هو يقولُ ذاك بلغني»، فـ «بلغني» لغوٌ فكذلك «تَأْمُرونِّي»، كأنّه قال: «فيما تأمرونِّي»، كأنّه قال: «فيما بلغني». وإن شئت كان بمنزلة:

* ألا أيُّهـذا الـزاجـري أحضـرُ الـوغَـى *

هذا باب الحروف[1] التي تنزل بمنزلة الأَمر والنهي لأنّ فيها معنى الأمر والنهي

فمن تلك الحروف: حَسْبُك، وكَفْيُك، وشَرْعُك، وأشباهها.

تقول: «حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ». ومثل ذلك: «اتّقَى اللَّهَ امرؤٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه»، لأنَّ فيه معنى: ليَتَّقِ اللَّهَ امرؤٌ وليفعلْ خيراً. وكذلك ما أشبه هذا.

وسأَلتُ الخليل عن قوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَصَّدَّقَ وأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِين﴾[2] فقال: هذا كقول زهير [من الطويل]:

بَدا لي أنّي لستُ مُدْرِكَ ما مَضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيا[3]

فإنّما جرّوا هذا، لأنَّ الأوّل قد يَدخله الباءُ، فجاؤوا بالثاني وكأنّهم قد أثبتوا في الأول الباء، فكذلك هذا لما كان الفعلُ الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاءَ فيه تكلّموا بالثاني، وكأنهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهّموا هذا.

وأمّا قول عَمرو بن عَمّار الطائيّ [من الطويل]:

٦٧٥ ـ فقلتُ له: صَوِّبْ ولا تَجْهدَنَّه فيُدْنِك من أُخْرَى القطاةِ فتَزْلَقِ

---

(١) يقصد بالحروف هنا: الكلمات.

(٢) المنافقون: ١٠.

(٣) تقدم بالرقم ١٢٤.

٦٧٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن عمار الطائي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٢؛ ولامرىء القيس في ديوانه ص ١٧٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٨٣ (ذرا)؛ والمحتسب ٢/ ١٨١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٥٢٦؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٣٦؛ والمقتضب ٢/ ٢٣.

فهذا على النهي كما قال: «لا تَمْدُدْها فتَشْقُقْها»، كأنّه قال: لا تجهدنّه ولا يُدْنِيَنّكَ من أُخرى القطاة ولا تَزلقنّ.

ومثله من النهي: «لاَ يَرَيَنَّكَ ههنا»، و «لا أَرَيَنَّك ههنا».

وسأَلتُه عن «آتِي الأَمِيرَ لاَ يَقطعُ اللِّصَّ»، فقال: الجزاء هاهنا خطأٌ، لا يكون الجزاءُ أبداً حتى يكون الكلامُ الأول غيرَ واجب، إلا أنْ يُضطَرَّ شاعرٌ. ولا نَعلم هذا جاء في شعر ألبتَّةَ.

وسأَلته عن قوله: «أما أنت منطلقاً انطلقُ معك»، فرفَعَ. وهو قول أبي عمرٍو، وحدّثنا به يونس. وذلك لأنّه لا يجازَى بـ «أَنْ»، كأنّه قال: «لأَن صرتَ منطلقاً أنطلقُ معك».

وسأَلتُه عن قوله: «ما تَدومُ لي أدومُ لك»، فقال: ليس في هذا جزاءٌ، من قبَلِ أنّ الفعل صلةٌ لِـ «ما»؛ فصار بمنزلة «الّذي»، وهو بصلته كالمصدر، ويَقع على الحين كأنّه قال: «أدومُ لك دَوامَك لي». فـ «ما»، و «دُمْتُ»، بمنزلة الدَّوام. ويدلّك على أنَّ الجزاء لا يكون هاهنا أنك لا تستطيع أن تستفهم بـ «ما تَدُومُ» على هذا الحدّ[1].

= **اللغة**: صَوِّب: خذ القَصْد في السير. لا تجهده: لا تتعبه. أُخرى القطاة: آخرها، والقطاة: مقعد الردف من الفرس. تزلق: تزل.

المعنى: يخاطب غلامه الذي حمله على فرسه ليصيد له، فيقول: خُذ القَصْد في السير، وارفق بفرسك وتمكّن من ظهره، وإلا تَسْقُط عنه.

الإعراب: «**فقُلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلُّه الرفع. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قلتُ). «**صَوِّب**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: ناهية جازمة. «**تجهدنّه**»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، في محل جزم، والنون: للتوكيد لا محل لها، والهاء: مفعول به محلُّه النصب. «**فيدنك**»: الفاء: حرف عطف، «يدنك»: معطوف على (تجهدَنَّه) مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والكاف: مفعول به محلُّه النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو). «**من أخرى**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يدنك). «**القطاةِ**»: مضاف إليه مجرور. «**فتزلق**»: الفاء: حرف عطف، «تزلق»: معطوف على (تجهدنَّه) مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرِّك بالكسر للقافية، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت).

وجملة «قُلتُ»: بحسب الواو. وجملة «صَوِّب»: مقول القول محلُّها النصب. وجملة «تجهدنه»: معطوفة على جملة «صَوِّب»، وكذلك جملة «يدنك» وجملة «تزلَقَ».

والشاهد فيه: جزم (يدنك) حملاً على النهي، ولو أمكنه النصب بالفاء على جواب النهي لجاز.

(١) قال السيرافي: «ما» والفعل بمنزلة المصدر، فقام مقام الوقت، كـ «مقدم الحاج» و «خفوق النجم»، =

ومثل ذلك: «كُلَّما تأتيني آتيك»، فالإتيانُ صلة لِـ «ما»، كأَنه قال: كلَّ إتيانِك آتيك، و «كُلَّما تأتيني» يَقع أيضاً على الحين كما كان «ما تأتيني» يَقع على الحين. ولا يُستفهم بـ «كلّما» كما لا يُستفهم بـ «ما تَدُومُ».

وسألتُه عن قوله: «الذي يأتيني فله درهمان»، لِمَ جاز دخولُ الفاء هاهنا، و «الَّذي يأْتيني» بمنزلة «عبد الله»، وأنت لا يجوز لك أن تقول: «عبدُ اللّهِ فله درهمان»؟ فقال: إنّما يحسن في «الَّذِي» لأنه جعل الآخِر جواباً للأَوّل، وجعَلَ الأَوّل به يَجِبُ له الدرهمان، فدخلت الفاء هاهنا، كما دخلت في الجزاء إذا قال: «إن يأْتني فله درهمان». وإنْ شاء قال: «الذي يأْتيني له درهمان»، كما تقول: «عبدُ الله له درهمان»، غير أنَّه إنما أدخل الفاء لتكون العطيّةُ مع وقوع الإتيان. فإذا قال: «له درهمان»، فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالإتيان، فإذا أدخل الفاء فإنما يجعل الإتيانَ سببَ ذلك. فهذا جزاءٌ وإنْ لم يُجزَم، لأنَّه صلةٌ.

ومثل ذلك قولهم: «كلُّ رجل يأْتينا فله درهمان». ولو قال: «كلُّ رجل فله درهمان» كان محالاً، لأنه لم يجيء بفعل ولا بعمَل يكون له جوابٌ.

ومثل ذلك: ﴿الَّذين يُنْفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللَّيْلِ والنَّهارِ سِرًّا وعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾[1]، وقال تعالى جَدُّه: ﴿قُلْ إِنَّ المَوْتَ الَّذي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاَقيكُمْ﴾[2]. ومثل ذلك: ﴿إِنّ الَّذين فَتَنُوا المُؤْمِنِينَ والمؤمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبوا فَلَهُمْ عَذابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذابُ الحَرِيقِ﴾[3].

وسأَلتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿حتَّى إِذَا جاؤوها وفُتِّحَتْ أَبْوابُها﴾[4] أينَ جوابها؟ وعن قوله جل وعلا: ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إذْ يَرَوْنَ الْعَذابَ﴾[5]، ﴿ولَوْ تَرَى إِذْ

= فكأنّه قال: وقت دوامَك إلى أن أدوم لك. كما تقول: «يوم خروجك ألزمك». ولا يجوز أن تقول: «ما تدمْ لي أدمْ لك»، لأنّ «ما» إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدراً، بطل فيها الاستفهام؛ لأنّها إذا كانت للاستفهام، لم يحتج إلى أن توصل بفعل، وإنّما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام، لاستواء الجزاء والاستفهام. هذا معنى قوله: أنّك لا تستطيع أن تستفهم بما يدوم على هذا الحد. يعني إذا كانت موصولة بـ «تدوم».

(١) البقرة: ٢٧٤.

(٢) الجمعة: ٨.

(٣) البروج: ١٠.

(٤) الزمر: ٧٣.

(٥) البقرة: ١٦٥.

وُقِفُوا علَى النَّارِ﴾(٦) فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجوابَ في كلامهم، لعِلْم المخَبرِ لأيِّ شيء وُضع هذا الكلامُ.

وزعم أنه قد وجَدَ في أشعار العرب «رُبَّ» لا جواب لها. من ذلك قولُ الشمّاخ [من الطويل]:

٦٧٦ ـ ودَوِّيَّةٍ قَفْرٍ تُمَشِّي نَعامُها كمَشْي النَّصارى في خفافِ الأَرنْدَجِ

فهذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجىء فيها جوابٌ لِـ «رُبّ»؛ لعلم المخاطَب أنّه يريد: قطعتُها، أو ما هو في هذا المعنى.

---

(١) الأنعام: ٢٧.

٦٧٦ ـ التخريج: البيت للشماخ في ديوانه ص ٨٣؛ والدرر ٤/ ١٣٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٤٩؛ ولسان العرب ٢/ ٢٨٣ (ردج)، ١٤/ ٢٧٧ (دوا)، ١٥/ ٢٨١ (مشى)؛ والمعاني الكبير ١/ ٣٤٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٨.

اللغة: تُمشّي: تكثّر المَشي. والدويَّة: الفلاة. والأرندج: خِفٌّ من جلد أسود يُعرف النصارى باحتذائه.

المعنى: شبّه أسؤق النعامة التي تسير في هذه الفلاة بالخفاف المصنوعة من الجلد الأسود، وقد احتذاها النصارى.

الإعراب: «ودوية»: الواو: واو (رُبَّ)، «دويةٍ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ على تقدير الجواب (قطعتها). «قفر»: صفة مجرورة بالكسرة. «**تُمشّي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. «**نعامُها**»: فاعل مرفوع، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**كمشي**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، «مَشْي»: مضاف إليه مجرور. «**النصارى**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**في خفاف**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (النصارى). «**الأرندج**»: مضاف إليه.

وجملة «دويَّة مع الخبر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تمشي»: صفة لـ (دوية) محلها الجر على لفظ (دوية) والرفع على محلها، والنصب إذا كانت مفعولاً به، وهذا محتمل.

والشاهد فيه: حذف جواب (رب) لعلم السامع به، والمعنى: رب دَوِيَّة قطعتها، واعترض على ذلك بأن الجواب ذكر في بيت لاحق من أبيات الشاهد، والحجة لسيبويه أنه لم يرو ما بعده، وأخذ البيت مفرداً عمَّن رواه من العرب.

هذا باب الأفعال في القَسَم

اعلم أنَّ القسم تأكيد لكلامك. فإذا حلفتَ على فعلٍ غير منفيّ لم يَقع لزمته اللامُ، ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة. وذلك قولك: «واللَّهِ لأَفعلنَّ».

وزعم الخليل: أن النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: «إنْ كان لَصالحاً»، فـ «إنْ» بمنزلة اللام، واللامُ بمنزلة النون في آخر الكلمة.

واعلم أنّ من الأفعال أشياءَ فيها معنى اليمين، يَجري الفعلُ بعدها مجراه بعد قولك: «والله»، وذلك قولك: «أُقسِمُ لأَفعلنَّ»، و «أَشْهَدُ لأفعلنَّ»، و «أقسمتُ بالله عليك لتَفعلنَّ».

وإنْ كان الفعلُ قد وقَعَ وحلفتَ عليه لم تَزِدْ على اللام؛ وذلك قولك: «والله لفعلتَ». وسَمِعنا من العرب من يقول: «والله لَكذبتَ»، و «والله لكذَبَ».

فالنونُ لا تدخل على فعلٍ قد وقَعَ، إنّما تدخل على غير الواجب.

وإذا حلفتَ على فعلٍ منفيٍّ لم تغيِّره عن حاله التي كان عليها قبل أن تَحلف، وذلك قولك: «واللَّهِ لا أَفعلُ». وقد يجوز لك ـ وهو من كلام العرب ـ أن تحذف «لا» وأنت تريد معناها، وذلك قولك: «واللَّهِ أفعلُ ذاك أبداً»، تريد: والله لا أَفعلُ. وقال [من الطويل]:

٦٧٧ ـ فحالِفْ فلا واللَّهِ تَهْبِطُ تَلْعَةً مِنَ الأَرض إلا أنتَ للذلِّ عارِفُ

---

٦٧٧ ـ **التخريج**: البيت للقيط بن زرارة في شرح أبيات سيبويه ٢/١٣٣؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢٥٨.

اللغة: التلعة: من الأضداد، يقال لما انحدر من الأرض، ولما ارتفع.

المعنى: يقول: حالف من تعتزُّ بحلفه، وإلا عرفت الذل حيث اتجهت في الأرض.

=

وسألتُ الخليل عن قولهم: «أقسمتُ عليك إلاّ فعلتَ ولمّا فعلتَ»، لِمَ جاز هذا في هذا الموضع، وإنّما أقْسَمْتُ هاهنا كقولك: «والله»؟ فقال: وجهُ الكلام: «لَتَفعلنّ» هاهنا، ولكنهم أجازوا هذا لأنّهم شبّهوه بـ «نشدتُك اللّهَ»، إذ كان فيه معنى الطّلَب[1].

وسألتُه عن قوله: «لتفعلنَّ»، إذَا جاءت مبتدأةً ليس قبلها ما يُحْلَفُ به؟ فقال: إنّما جاءت على نيّة اليمين وإن لم يُتكلّم بالمحلوف به.

واعلم أنّك إذا أخبرت عن غيرك أنّه أكّدَ على نفسه أو على غيره، فالفعلُ يَجري مجراه حيث حلفتَ أنت؛ وذلك قولك: «أقْسَمَ ليفعلَنَّ»، و «اسْتَحْلَفَه لَيفعلنّ»، و «حلَف لَيَفعلنَّ ذلك»، و «أخَذَ عليه لا يَفعلُ ذلك أبداً». وذاك أنّه أعطاه مِن نفسه في هذا الموضع مثلَ ما أعطيتَ أنت مِن نفسك حين حلفتَ، كأنّك قلت حين قلت: «أقْسَمَ لَيَفعلنَّ» قال: «واللّه لَيَفعلنَّ»، وحين قلت «استَحلَفه لَيَفعلنَّ» قال له والله لَيَفعلنَّ.

ومثل ذلك قوله تعالى جدُّه: ﴿وإذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَني إسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إلاَّ اللَّهَ﴾[2].

وسألتُه: لِمَ لَمْ يَجزْ «واللّه تَفعلُ» يريدون بها معنى «ستَفْعَلُ»؟ فقال: من قبَل أنّهم وضعوا «تَفْعَلُ» هاهنا محذوفةً منها «لاَ»، وإنما تجيء في معنى «لاَ أَفْعَلُ»، فكرهوا أن

= **الإعراب**: «**فحالف**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «حالِف»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**فلا**»: الفاء: حرف استئناف، «لا»: نافية مهملة. «**والله**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أقسم المحذوف وجوباً). «**تهبط**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**تلعةً**»: مفعول به منصوب. «**من الأرض**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (تلعةً). «**إلا**»: حرف حصر. «**أنت**»: مبتدأ. «**للذل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (عارف). «**عارف**»: خبر.

وجملة «حالف»: بحسب الفاء. وجملة «أقسم»: المحذوفة استئنافية لا محل لها. وجملة «تهبط»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أنت للذل عارف»: حال من فاعل (تهبط) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: حذف (لا) بعد القسم، وجاز ذلك لأن جواب القسم الموجب تلزمه اللام والنون في هذه الحالة فلا يلتبس النفي بالإثبات، ويبدو لي أن البيت لا شاهد فيه على ما استشهد به عليه، لأن (لا) المذكورة هي الداخلة على جواب القسم، ولكنها تقدّمت، وصارت جملة فعل القسم معترضة بين (لا) والفعل، تهبط، والتقدير على ذلك: فأقسم والله لا تهبط تلعةً إلا أنت للذل عارف.

(١) قال السيرافي: وأمّا «أقسمت عليك إلاّ فعلت ولما فعلت»، فإنّ المتكلم إذا قال: «أقسمت عليك لتفعلنّ»، فهو مخبر عن فعل المخاطب أنه يفعله ومقسم عليه. فإذا لم يفعله، فهو كاذب لأنه لم يوجد خبره على ما أخبر به. وإذا قال: «أقسم عليك إلاّ فعلت ولما فعلت»، فهو طالب منه سائل، ولا يلزمه فيه تصديق ولا تكذيب. وللفرق بين المعنيين فُرِّق بين اللفظين.

(٢) البقرة: ٨٣.

تَلتبس إحداهما بالأخرى. قلتُ: فَلِمَ أَلزمتَ النون آخِرَ الكلمة؟ فقال: لكيْ لا يُشْبِه قولَه: «إنه لَيَفعلُ»، لأنّ الرجل إذا قال هذا فإنما يُخبر بفعلٍ واقع فيه الفاعلُ، كما أَلزموا اللام: «إنْ كان لَيقولُ»، مخافةَ أن يَلتبس بـ «ما كان يقولُ ذاك»، لأنَّ «إن» تكون بمنزلة «مَا».

وسألتُه عن قوله عزّ وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَاقَ ٱلنَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ﴾(1) فقال: «ما» ههنا بمنزلة «الّذي»، ودخلتها اللامُ كما دخلتْ على «إنْ» حين قلت: «واللّهِ لَئِنْ فعلتَ لأَفعلنّ»، واللامُ التي في «مَا» كهذه التي في «إنْ»، واللام التي في الفعل كهذه التي في الفعل هنا.

ومثل هذه اللام الأُولى «أنْ» إذا قلت: «والله أَنْ لو فعلتَ لَفَعلتُ». وقال [من الطويل]:

٦٧٨ - فـأُقْسِـمُ أن لـو التَقَيْنـا وأَنْتُـمُ   لكـان لكـمْ يـومٌ مـن الشـرِّ مُظْلِـمُ

فـ «أنْ» في «لَوْ» بمنزلة اللام في «مَا»، فأَوقعتَ هاهنا لامينِ: لامٌ للأول ولامٌ للجواب، ولامُ الجواب هي التي يَعتمد عليها القسمُ، فكذلك اللامان في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُم رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾(1): لامٌ للأوّل وأخرى للجواب.

---

٦٧٨ - **التخريج**: البيت للمسيّب بن علس في خزانة الأدب ٤/ ١٤٥، ١٠/ ٥٨٠، ٥٨١، ١١/ ٣١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٣٣؛ وشرح المفصل ٩/ ٩٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٧٨ (ظلم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤١٨.

الإعراب: «**فأقسم**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقسم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**أن**»: حرف زائد. «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**التقينا**»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**وأنتم**»: الواو: حرف عطف، «أنتم»: معطوف على «نا» في محلّ رفع فاعل. «**لكان**»: اللام: رابطة جواب الشرط، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**لكم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». «**يوم**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة. «**من الشرّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «يوم». «**مظلم**»: نعت ثانٍ لـ «يوم» مرفوع.

وجملة «أقسم»: بحسب ما قبلها. وجملة «لو التقينا...»: الشرطية جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لكان لكم...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فأقسم أن لو التقينا» حيث زاد «أن» بعد الفعل «أقسم» توكيداً للقسم، كما تزاد اللام بعده، ولذلك لا يجمع بينهما.

(1) آل عمران: ٨١.

ومثل ذلك ﴿لَمَن تَبِعَكَ مِنْهُمْ لَأَمْلَأَنَّ﴾[1] إنما دخلت اللامُ على نيّة اليمين. واللّهُ أعلمُ.

وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: ﴿ولَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحاً فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾[2] فقال: هي في معنى «لَيَفْعَلُنَّ»، كأنه قال: «لَيَظَلُّنَّ»، كما تقول: «والله لا فعلتُ ذاك أبداً»، تريد معنى: لا أفعلُ[3].

وقالوا: «لَئِنْ زُرْتَه ما يقبلُ منك»، وقال: «لئن فعلتَ ما فَعَلَ»، يريد معنى: ما هو فاعلٌ وما يَفْعَلُ، كما كان «لَظَلُّوا» مِثل «لَيَظَلُّنَّ»، وكما جاءت: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُم أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾[4] على قوله: «أم صَمَتُّمْ» وكذلك جاء هذا على ما هو فاعلٌ. قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَئِنْ أَتَيْتَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَّا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ﴾[5] أي: ما هم تابعين.

وقال سبحانه: ﴿وَلَئِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ﴾[6] أي: ما يُمسكهما من أحدٍ.

وأما قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾[7] فإنّ «إنّ» حرفُ توكيد، فلها لامٌ كلام اليمين، لذلك أدخلوها كما أدخلوها في: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[8]، ودخلت اللامُ التي في الفعل على اليمين، كأنّه قال: «إنّ زيداً لَمَا والله لَيَفعلنَّ».

وقد يستقيم في الكلام «إنّ زيداً لَيَضربُ ولَيَذهب»، ولم يقع ضربٌ. والأكثرُ على ألسنتهم ـ كما خَبَّرتُك ـ في اليمين، فمن ثَمَّ ألزموا النون في اليمين، لئلّا يلتبس بما هو

---

(١) الأعراف: ١٨.

(٢) الروم: ٥١.

(٣) قال السيرافي: لأن المجازاة مبنيّة على يمين، وقد ذكرنا أنها إذا كانت كذلك، فالقسم يعتمد على جواب الشرط، وجواب الشرط إنما كان فعلاً فهو فعل مستقبل، فوجب الاستقبال لأنّه مجازاة، ووجبت له اللام لأنها جواب القسم، فصار حق اللفظ «ليظلّن»، ثمّ نقل إلى لفظ الماضي لأنّ حروف المجازاة تسوّغ نقل لفظ الماضي إلى الاستقبال، وكذلك نقل لفظ الفعل بعد «ما» التي للمضي، وهو في معنى الاستقبال في قولك: «لئن فعلت» تريد: «ما هو فاعل» و «ما يفعل»، كما كان «لظلّوا» في معنى «ليظلّن».

(٤) الأعراف: ١٩٣.

(٥) البقرة: ١٤٥.

(٦) فاطر: ٤١.

(٧) هود: ١١١.

(٨) الطارق: ٤.

واقعٌ. قال الله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّمَا جُعِلَ ٱلسَّبْتُ عَلَى ٱلَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُم بَيْنَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾(1). وقال لبيد [من الكامل]:

٦٧٩ ـ ولقد علمتُ لَتَأْتِيَنّ مَنِيَّتي إنَّ المَنايا لا تَطِيشُ سِهامُهَا

كأنّه قال: «والله لتَأْتِينّ»، كما قال: «قد علمتُ لعَبدُ الله خيرٌ منك»، وقال: «أظنُّ لَتَسْبقنَّني»، و«أظنُّ لَيَقُومنَّ»، لأنه بمنزلة «عَلِمْتُ». وقال عزّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِنْ بَعْدِمَا رَأَوا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّه﴾(2)؛ لأنه موضعُ ابتداء. ألا ترى أنك لو قلت: «بدا لهم أيُّهم أفضلُ»، لحسُنَ كحسنه في «عَلِمْتُ»، كأنّك قلت: ظَهَرَ لهم أهذا أفضلُ أم هذا.

---

(1) النحل: ١٢٤.

٦٧٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٣٠٨؛ وتخليص الشواهد ص ٤٥٣؛ وخزانة الأدب ٩/١٥٩ ـ ١٦١؛ والدرر ٢/٢٦٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/٨٢٨؛ والمقاصد النحوية ٢/٤٠٥؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/٦١؛ وخزانة الأدب ١٠/٣٣٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٠٠؛ وشرح الأشموني ١/١٦١؛ وشرح قطر الندى ص ١٧٦؛ ومغني اللبيب ٢/٤٠١، ٤٠٧؛ وهمع الهوامع ١/١٥٤.

اللغة: المنيّة: الموت. تطيش: تخطىء.

المعنى: لقد عرفت أنّ الموت لا مفرّ منه، وأنّ سهامه لا تخطىء أحداً من الناس عاجلاً أم آجلاً.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: موطئة للقسم، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماضٍ، والتاء: فاعل. «لتأتينّ»: اللام: واقعة في جواب القسم، «تأتين»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: للتوكيد. «منيّتي»: فاعل مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل الياء، وهو مضاف. والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «المنايا»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر. «لا»: حرف نفي. «تطيش»: فعل مضارع مرفوع. «سهامها»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«ها»: في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «قد علمت...» الفعليّة: بحسب ما قبلها. وجملة «تأتينّ منيّتي» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنها جواب القسم. وجملة «إنّ المنايا...» الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «لا تطيش سهامها» الفعليّة: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «علمتُ لتأتينّ منيّتي» حيث جاء الفعل «علم» المتعدّي إلى مفعولين معلّقاً عن العمل لفظاً لا تقديراً بسبب اعتراض اللام الواقعة في جواب القسم بينه وبين معموليه.

(2) يوسف: ٣٥.

هذا باب الحروف التي لا تقدَّم فيها الأَسماءُ الفعلَ

فمن تلك الحروف الحروفُ العواملُ في الأفعال الناصبةُ. ألا ترى أنك لا تقول: «جئتُك كي زيدٌ يقولَ ذاك»، ولا «خفتُ أن زيدٌ يقولَ ذاك». فلا يجوز أن تَفصل بين الفعل والعامِل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تَفصل بين الاسم وبين «إنّ» وأخواتها بفعلٍ.

ومما لا تَقَدَّمُ فيه الاسماءُ الفعلَ الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمةُ، وتلك: «لَمْ»، و «لَمّا»، و «لا» التي تَجزم الفعل في النهي، واللامُ التي تَجْزِم في الأمر. ألا تَرى أنّه لا يجوز أن تقول: «لَمْ زيدٌ يأتِكَ»، فلا يجوز أن تَفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تَفصل بين الحروف التي تَجرّ وبين الأسماء بالأفعال، لأنّ الجزم نظير الجر. ولا يجوز أن تَفصل بينها وبين الفعل بحَشْوٍ، كما لا يجوز لك أن تَفصل بين الجار والمجرور بحشوٍ، إلاّ في شعر.

ولا يجوز ذلك في التي تَعمل في الأفعال فتَنصبُ، كراهةَ أن تَشبَّه بما يَعمَل في الأسماء. ألا ترى أنّه لا يجوز أن تَفصل بين الفعل وبين ما يَنصبه بحشوٍ، كراهيَةَ أن يشبّهوه بما يَعمل في الاسم؛ لأنّ الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يَعمل فيه ليس كما يَعمل في الفعل. ألا ترى إلى كثرة ما يَعمل في الاسم وقلّة هذا.

فهذه الأشياء فيما يَجزم أردأُ وأقبحُ منها في نظيرها من الأسماء، وذلك أنّك لو قلت: «جئتُك كي بك يؤخَذَ-زيدٌ» لم يجز، وصار الفصلُ في الجزم والنصب أقبَحَ منه في الجرّ؛ لقلّة ما يَعمل في الأفعال، وكثرة ما يَعمل في الأسماء[1].

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: مذهب البصريين في هذا أن الاسم الذي بعد «أن» يَرتفع بإضمار فعل ما ظهر =

واعلم أنّ حروف الجزاء يَقبح أن يتَقدَّمَ الأسماء فيها قبل الأفعال، وذلك لأنّهم شبّهوها بما يجزم مما ذكرنا، إلا أنّ حروف الجزاء قد جاز ذلك فيها في الشعر لأنّ حروف الجزاء يَدخلها «فعَلَ» و «يَفْعَلُ»، ويكون فيها الاستفهامُ فترُفَع فيها الأسماءُ، وتكون بمنزلة «الَّذي»، فلمّا كانت تَصَرَّفُ هذا التصرُّفَ، وتُفارِقُ الجزمَ، ضارَعَتْ ما يَجرُّ من الأسماء التي إن شئت استعملتها غيرَ مضافة نحو: «ضاربِ عبدِ الله»، لأنك إن شئت نَوّنت ونصبت، وإن شئت لم تُجاوِز الاسمَ العامل في الآخر، يَعني «ضَارِبٍ»، فلذلك لم تكن مثلَ «لَمْ» و «لاَ» في النهي واللام في الأمر؛ لأنهن لا يفارِقن الجزمَ.

ويجوز الفرقُ في الكلام في «إنْ» إذا لم تَجزم في اللفظ، نحو قوله [من البسيط]:

٦٨٠ ـ عاوِدْ هَراةَ وإنْ معمورُها خَرِبَا [وأسْعِدِ اليومَ مَشْغُوفاً إذَا طَرِبا]

= تفسيره، كأنّه قال: «وإن استجارك أحد من المشركين استجارك»، والفعل الذي بعد «أحد» تفسير الفعل المضمر، وموضع هذا الفعل جزم، وإن كان ماضياً يقوم في التقدير مقام الفعل الذي هو تفسيره، والدليل على ذلك أنّ الشاعر لمّا جعله مستقبلاً جزمه. فمن ذلك:

* فمتى واغل ينبهم *

تقديره: فمتى بينهم واغل. وأمّا الفرّاء وأصحابه، فلا يقدرون فعلاً قبل الاسم المرفوع، ويجعلون الاسم المرفوع والمنصوب مستحسناً في «إن» خاصة لقوتها.

٦٨٠ ـ **التخريج**: هذا بيت من أبيات خمسة لشاعر من أهل هَراة كذا في اللسان ١٥/ ٣٦١ (هرا)؛ وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ١٠.

اللغة: هَراة: بلدة في خُراسان.

المعنى: يقول الشاعر لنفسه: عُدْ إلى هراة، وإن خُرِّب ما فيها من العمران، فإن في بقائك فيها إسعاداً لقلب شُغِف بحبها واشتاق لرؤيتها.

الإعراب: «**عاودْ**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: «أنت». «**هَرَاةَ**»: مفعول به. «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: حرف شرط جازم. «**معمورُها**»: فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور، و «ها»: ضمير في محل جر بالإضافة. «**خربا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). «**وأسعد**»: الواو: حرف عطف، «أسعد»: مثل (عاوِدْ). «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ (أسعد). «**مشغوفاً**»: مفعول به. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان في محل نصب على البدلية من (اليوم). «طربا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو)، والألف: للإطلاق.

وجملة «عاود»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن خرب معمورها مع الجواب المحذوف»: حالية محلُّها النصب. وجملة «خرب معمورها» جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «خرب»: المذكورة تفسيرية لا محل لها. وجملة «أسْعِدْ»: معطوفة على جملة «عاود». وجملة «طرب»: مضاف إليها محلُّها الجر. =

فإن جزمتَ ففي الشعر، لأنه يشبَّه بـ «لَمْ»، وإنّما جاز في الفصل ولم يُشْبِهِ «لَمْ»، لأنّ «لَمْ» لا يَقع بعدها «فَعَلَ»، وإنما جاز هذا في «إنْ» لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه، فجاز هذا كما جاز إضمار الفعل فيها حين قالوا: «إنْ خيراً فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ».

وأما سائر حروف الجزاء فهذا فيه ضَعْفٌ في الكلام، لأنَّها ليست كـ «إنْ» فلو جاز في «إنْ» وقد جَزمت كان أقوى إذ جاز فيها «فَعَلَ».

وممَّا جاء في الشعر مجزوماً في غير «إنْ» قولُ عديٍّ بن زيد [من الخفيف]:

٦٨١ - فَمَتَى واغِلٌ يَنُبْهُم يُحيّو ... هُ وتُعْطَفْ عليه كأسُ الساقي

وقال كعب بن جُعيل [من الرمل]:

= **والشاهد فيه**: تقديم الاسم (معمورها) على الفعل (خرِبا) بعد (إن) وحمله على إضمار فعل، لأن (إن) الشرطية تقتضيه مظهراً، أو مضمراً.

٦٨١ - **التخريج**: البيت لعدي بن زيد في ديوانه ص ١٥٦؛ وخزانة الأدب ٣/٤٦، ٩/٣٧، ٣٩؛ والدرر ٥/٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٨٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/١٠؛ ولسان العرب ١١/ ٧٣٢ (وغل)؛ والمقتضب ٢/٧٦؛ وهمع الهوامع ٢/٥٩.

اللغة: واغل: الرجل الذي يدخل على الشرب من غير أن يدعى. يَنُبْهُم: ينزل بهم.

المعنى: متى يزرهم هذا الواغل المتطفل يلق التحية والعطف والإكرام منهم.

الإعراب: «**فمتى**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «متىٰ»: اسم شرط جازم مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ «يحيّوه». «**واغل**»: فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. «**يَنُبْهُمْ**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون الظاهر على آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). و «هم»: ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به، وهو فعل الشرط. «**يحيوه**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف النون من آخره، والواو: ضمير رفع متحرك مبني على السكون في محلِ رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفعل جواب الشرط. «**وتُعْطف**»: الواو: عاطفة، «تعطف»: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم وعلامة جزمه السكون. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تعطف. «**كأس**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**الساقي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة.

وجملة «الفعل المحذوف مع واغل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «ينبهم»: تفسيرية. وجملة «يحيوه»: جواب شرط جازم لا محل له من الإعراب لأنه غير مقترن بالفاء. وجملة «تعطف»: معطوفة على ما قبلها.

والشاهد فيه قوله: «متى واغل ينبهم»: الفصل بالاسم المرفوع بين اسم الشرط وفعل الشرط. وخُرِّج ذلك على أنه فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

٦٨٢ - صَعْــدَةٌ نَــابِتَــةٌ فــي حَــائِــرٍ أَيْنَمَــا الــرِّيــحُ تُمَيِّلْهَــا تَمِــلْ

ولو كان «فَعَلَ» كان أقوى إذ كان ذلك جائزاً في «إنْ» في الكلام.

واعلم أنَّ قولهم في الشعر: «إنْ زيدٌ يأتِك يكنْ كذا»، إنّما ارتَفع على فِعْلٍ هذا تفسيرُه، كما كان ذلك في قولك: «إن زيداً رأيتَه يكنْ ذلك»؛ لأنه لا تُبتدأ بعدها الأسماء ثم يُبْنَى عليها.

فإنْ قلت: «إنْ تأتني زيدٌ يقلْ ذاك»، جاز على قول من قال: «زيداً ضربتُه»، وهذا موضعُ ابتداء. ألا ترى أنك لو جئت بالفاء فقلت: «إن تأتني فأنا خيرٌ لك»، كان حَسَناً. وإن لم يَحمله على ذلك رَفَعَ وجاز في الشعر، كقوله:

* اللَّهُ يَشْكرُها[1] *

٦٨٢ - التخريج: البيت لكعب بن جعيل في خزانة الأدب ٣/ ٤٧؛ والدرر ٥/ ٧٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩٦؛ والمؤتلف والمختلف ص ٨٤؛ وله أو للحسام بن ضرار في المقاصد النحويّة ٤/ ٤٢٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٣٩، ٤٣؛ وشرح المفصل ٩/ ١٠؛ ولسان العرب ٤/ ٢٢٣ (حير)؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

اللغة: الصعْدة: القناة التي تنبت مستوية. الحائر: المكان الذي يكون وسطه منخفضاً وحروفه مرتفعة عالية.

المعنى: شبه امرأة بقناة مستوية لدنة قد نبتت في مكان مطمئن الوسط مرتفع الجوانب والريح تعبث بها وهي تميل مع الريح.

الإعراب: «**صعدة**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة. «**نابتة**»: صفة مرفوعة بالضمة. «**في حائر**»: جار ومجرور بالكسرة متعلقان بـ«نابتة» «**أينما**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ«تَمِـلْ». «**الرّيح**»: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده. «**تميلها**»: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه السكون، و«الهاء»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي. «**تملّ**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «هي صعدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «أينما الريح تميلها تملْ»: في محل رفع صفة. وجملة «الريح وفعلها المحذوف»؛ في محل جرّ بالإضافة. وجملة «تميلها»: تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تمـلْ»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو إذاً لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أينما الريحُ تُمَيِّلها»: حيث وقع اسم مرفوع بعد أداة الشرط، ووقع بعد هذا الاسم المرفوع فعل مضارع مجزوم ضرورة، والاسم المرفوع هذا هو فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المتأخر، وهذا الفعل المحذوف هو فعل الشرط.

(١) راجع الشاهد الرقم ٦٤٢.

ومثل الأوّل[1] قول هِشام المُرّيّ [من الطويل]:

٦٨٣ - فمن نَحْنُ نُؤْمِنْه يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ ومَنْ لا نُجِرْه يُمْسِ منّا مُفزّعَا

(١) يعني بيت عديّ بن زيد المتقدّم بالرقم ٦٩٢، وبيت كعب بن جعيل المتقدّم بالرقم ٦٩٣.

٦٨٣ - **التخريج**: البيت لهشام المريّ في خزانة الأدب ٩/ ٣٨، ٤٠؛ والدرر ٥/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٢٩؛ والمقتضب ٢/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥٩.

المعنى: إن من نعطه عهداً بالأمان ينم قرير العين هادىء البال، أما من منعنا عنه عهدنا، فلا يأمن على دمه ولا على ماله.

الإعراب: **فمن**: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **نحن**: ضمير رفع منفصل في محل رفع فاعل لفعل محذوف. **نؤمنه**: فعل مضارع مجزوم، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره نحن. **يبت**: فعل مضارع مجزوم والفاعل ضمير مستتر تقديره هو. **وهو**: الواو: حالية، «هو»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **آمن**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. **ومن**: الواو: عاطفة، «من»: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ. **لا**: نافية لا عمل لها. **نجره**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (نحن). **يمس**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو). **منا**: جار ومجرور متعلقان بالحال (مفزعاً). **مفزعاً**: حال منصوبة بالفتحة، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو).

وجملة «نؤمنه نحن»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «نؤمنه»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «يبت» جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. وفعل الشرط وجوابه في محلّ رفع خبر (من)، وكذلك فعل الشرط وجوابه في العجز. وجملة «هو آمن»: في محل نصب حال. وجملة «لا نجره»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يمس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل له.

والشاهد فيه قوله: «نحن» فقد رفعه بفعل محذوف من نوع الفعل الظاهر. وهذا الفعل مجزوم بـ(من) أما الفعل الظاهر (نؤمنه) فمجزوم بجازم مقدر عند أبي علي الفارسي وبـ(من) المذكورة عند الشلوبين.

هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل ولا تغيّر الفعل عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون قبله شيء منها

فمِن تلك الحروف «قَدْ»، لا يُفصَل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جوابٌ لقوله: «أفعَلَ» كما كانت «ما فَعَلَ» جواباً لِـ «هَلْ فَعَلَ»؟ إذا أخبرتَ أنه لم يقع. و «لَمّا يَفْعَلْ» و «قَدْ فَعَلَ»، إنّما هما لقومٍ ينتظرون شيئاً. فمن ثَمَّ أشبهت «قَدْ» «لمّا»، في أنّها لا يُفصَل بينها وبين الفعل[1].

ومن تلك الحروف أيضاً «سَوْفَ يَفْعَلُ»؛ لأنها بمنزلة السين التي في قولك: «سَيَفْعَلُ». وإنما تَدخل هذه السينُ على الأفعال، وإنّما هي إثباتٌ لقوله: «لَنْ يَفْعَلَ»، فأشبهتْها في أن لا يُفصَل بينها وبين الفعل.

ومن تلك الحروف: «رُبَّمَا» و «قَلّمَا» وأشباهُهما، جعلوا «رُبَّ» مع «ما» بمنزلة كلمة واحدة، وهيّؤوها ليُذكَر بعدَهَا الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى «رُبَّ يقولُ»، ولا إلى «قَلَّ يقولُ»، فألحقوهما «مَا» وأخلصوهما للفعل.

ومثل ذلك: «هَلاّ»، و «لَوْلاَ»، و «ألاّ»، ألزموهنّ «لا»، وجعلوا كلَّ واحدة مع «لاَ» بمنزلة حرف واحد، وأخلصوهن للفعل حيث دخل فيهن معنى التحضيض.

وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال [من الطويل]:

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: يعني على وجه الاختيار وموضوع «قد»، لأنّ منزلة «قد» من الفعل كمنزلة الألف واللام من الاسم؛ لأن دخولها على كل متوقع أو مسؤول عنه، فأشبهت «قد» العهد في قولك «جاءني الرجل» لمن عهده المخاطب أو جرى ذكره عنده.. ومما يُوجب ألاّ يفصل بينها وبين الفعل أنها نقيض «لمّا»، و «لمّا» حرف جازم. تقول: «ركب زيد ولمّا يتعمّم»، فيقول الرادّ عليه: «بل ركب وقد تعمّم». ومعناه: «ركب وهذه حاله». إلاّ أنهم أجازوا الفصل بينها وبين الفعل.

صَدَدْتِ فأطولت الصدودَ وقَلَّما　　وِصالٌ على طول الصدود يَدُومُ[1]

واعلم أنَّه إذا اجتَمع بعد حرف الاستفهام نحو «هَلْ» و «كَيْفَ» و «مَنْ» اسمٌ وفعلٌ، كان الفعلُ بأن يَلِيَ حرفَ الاستفهام أوْلى؛ لأنها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكَر بعدهَا الفعلُ. وقد بُيِّن حالُهنَّ فيما مَضى.

(١) تقدم بالرقم ١٦. والشاهد فيه قوله: «وصال... يدوم» حيث قدّم الاسم «وصال» على رافعه «يدوم».

هذا باب الحروف التي يجوز أَن يليها بَعدها الأسماءُ ويجوز أن يليها بعدها الأفعالُ

وهي لٰكِنْ، وإنَّما، وكَأَنَّما، وإذْ، ونحو ذلك، لأنَّها حروفٌ لا تَعمل شيئاً، وتركت الأسماء بعدَها على حالها كأنَّه لم يُذْكَر قبلها شيءٌ، فلم يجاوز ذا بها، إذ كانت لا تغيِّر ما دخلتْ عليه، فيجعلوا الاسم أولى بها من الفعل.

وسألتُ الخليل عن قول العرب: «انْتَظِرْني كما آتيك»، و «أرقُبْني كما ألحقُك»، فزعم أنّ «ما» والكاف جُعلتا بمنزلة حرف واحد، وصُيِّرَتْ للفعل كما صُيِّرَت للفعل «ربَّما»، والمعنى: لَعَلِّي آتيك؛ فمن ثم لم يَنصبوا به الفعل، كما لم يَنصبوا بـ «ربَّما». قال رؤبة [من الرجز]:

٦٨٤ ـ لا تَشْتُمِ النَّاسَ كما لا تُشْتَمُ

٦٨٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٣؛ وجواهر الأدب ص ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٣، ١٠/ ٢١٣، ٢٢٤؛ والدرر ٤/ ٢١١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٠٩؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٤٨٤؛ ورصف المباني ص ٢١٤؛ واللمع في العربية ص ٥٨، ٥٩، ١٥٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: واضحة.

المعنى: لا تشتم الناس لعلك لا تُشتم إن لم تشتمهم.

الإعراب: «**لا**»: ناهية جازمة. «**تشتم**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**الناس**»: مفعول به. «**كما**»: كافٌ ومكفوف. «**لا**»: نافية مهملة. «**تشتم**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنت).

وجملة «لا تشتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تُشْتَمُ»: استئنافية لا محل لها. =

وقال أبو النجم [من الرجز]:

٦٨٥ - قلتُ لِشَيْبانَ اُدْنُ من لِقائِهْ كما تُغَدِّي الناسَ من شِوائِهْ

والشاهد فيه: وقوع الفعل بعد كاف التشبيه الموصول بـ (ما)، وهيئت للدخول على الفعل كما هيَّأت (ما) (ربّ) للدخول على الفعل بعد أن كانت مختصة بالاسم.

٦٨٥ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٨/ ٥٠١، ١٠/ ٢٢٥؛ والمعاني الكبير ص ٣٦٣؛ وبلا نسبة في اللامات ص ١٣٧؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٥٤.

اللغة: شيبان: اسم ابن الشاعر. ضمير الغيبة في قوله «لقائه» و «شوائه» يعود إلى ظليم؛ والظليم ذكر النعام.

المعنى: أمرت شيبان ولدي بأن يتبع هذا الظليم، ويدنو منه لعله يصيده، فيشوي لحمه ويطعم الناس من هذا الشواء.

الإعراب: «**قلت**»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، وتاء الفاعل: ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**لشيبان**»: اللام: حرف جر، «شيبان»: اسم مجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية وانتهائه بألف ونون زائدتين، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (قلت). «**ادن**»: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة من آخره، والفاعل ضمير مستتر تقديره «أنت». «**من لقائه**»: من حرف جر، «لقائه»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «ادن». «**كما**»: «كي»: حرف مصدرية ونصب، «ما»: كافة. «**تغدي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها الثقل. والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت). والمصدر المؤول من كي وما بعدها في محل جر باللام المحذوفة، أو منصوب بنزع الخافض. «**الناس**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. «**من شوائه**»: من حرف جر، «شوائه»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، وهو مضاف. والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل تغذي.

وجملة «قلت»: جملة فعلية لا محل لها من الإعراب ابتدائية. وجملة «ادن»: جملة فعلية في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «تغدي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «كما تُغَذي» حيث وقع الفعل بعد كما لأنها كاف التشبيه وصلت بما وهيئت لوقوع الفعل بعدها كما فعل بربما، ومعناها هنا لعل. ومن النحويين من يجعلها بمعنى كي ويجيز النصب بها وهو مذهب الكوفيين.

هذا باب نفي الفعل

إذا قال: «فَعَلَ»، فإنَّ نفيه «لَمْ يَفعلْ». وإذا قال: «قد فَعَلَ»، فإِنّ نفيه «لَمَّا يَفْعلْ». وإِذا قال: «لَقَد فَعَلَ»، فإنَّ نفيه «ما فعَل». لأنّه كأنّه قال: «والله لقد فَعَلَ»، فقال: «والله ما فَعَل». وإِذا قال: «هو يَفْعل»، أي هو في حال فِعْل، فإِنَّ نفيه «ما يَفعلُ». وإذا قال: «هو يَفعَلُ» ولم يكن الفعلُ واقعاً، فنفيُه «لا يَفعلُ». وإذا قال: «لَيَفعَلنَّ» فنفيُه «لا يَفعل»، كأنّه قال: «والله لَيَفعلنَّ»، فقلتَ: «والله لا يَفعَل». وإِذا قال: «سوفَ يَفعَل»، فإنَّ نفيه «لن يَفعَلَ».

هذا باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء

يضاف إليها أسماءُ الدهر. وذلك قولك: «هذا يومُ يقومُ زيدٌ»، و «آتيك يومَ يقولُ ذاك». وقال الله عزّ وجلَّ: ﴿هٰذَا يَوْمُ لاَ يَنْطِقُونَ﴾[1]، و ﴿هَذا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[2]. وجاز هذا في الأزمنة واطَّرد فيها، كما جاز للفعل أن يكون صفةً؛ وتوسَّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يُخرِجوا الفعلَ من هذا، كما لم يُخرِجوا الأسماءَ من ألف الوصل نحوَ «ابنٍ»، وإنما أصلُه للفعل وتصريفه.

ومما يضاف إلى الفعل أيضاً قولك: «ما رأيتُه مُنْذُ كان عندي، ومنذ جاءني» ومنه أيضاً «آيةُ».

قال [من الوافر]:

٦٨٦ ـ بـآيـةِ تُقْـدمـون الخيـلَ شُعْثـاً كـأنَّ علـى سنـابِكِهـا مُـدامَـا

(١) المرسلات: ٣٥.

(٢) المائدة: ١١٩.

٦٨٦ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)، وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل لقاء العدو شعثاً متغيرة من السفر والجهد.

الإعراب: **بآية**: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. **تقدمون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الخيل**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. =

وقال يزيد بن عمرو بن الصّعِق [من الوافر]:

٦٨٧ ـ أَلا مَـن مُبْلِـغٌ عنِّـي تميمـاً بـآيـةِ مـا تُحِبُّـون الطّعـامَـا

فـ «ما» لغوٌ.

ومما يضاف أيضاً إلى الفعل قوله: «لا أَفعلُ بذي تَسْلَمُ»، و «لا أفعلُ بذي تَسلمان»، و «لا أفعلُ بذِي تَسلمون». المعنى: لا أفعلُ بسَلامتك، و «ذُو» مضافة إلى الفعل كإضافة ما قبله، كأنّه قال: «لا أفعلُ بذِي سلامتِك». فـ «ذو» ههنا الأمر الذي يسلِّمك وصاحبُ سَلامتك.

ولا يضاف إلى الفعل غيرُ هذا كما أنَّ «لَدُنْ» لا تَنصب إلاَّ في «غُدْوة».

واطَّردت الأفعالُ في «آية» اطّراد الأسماء في «أتَقولُ» إذا قلت: «أتقولُ زيداً منطلِقاً»، شُبهّت بـ «تَظنّ».

وسألتُه عن قوله في الأزمنة: «كان ذاك زَمَنَ زيدٌ أميرٌ»؟ فقال: لمَّا كانت في معنى «إذْ» أضافوها إلى ما قد عَمل بعضُه في بعضٍ، كما يُدخِلون «إذْ» على ما قد عَمل بعضُه في

= **شعثاً**: حال منصوبة بالفتحة. **كأن**: حرف مشبه بالفعل. **على سنابكها**: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، و «سنابك» مضاف. مداما؛ اسمها مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

وجملة «تقدمون الخيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كأن على سنابكها مداما»: حال ثانية لـ (الخيل) محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: (بآية تقدمون) حيث أضيفت آية إلى جملة (تقدمون)، بتأويلها بوقت التقديم.

٦٨٧ - **التخريج**: البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/ ٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

المعنى: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم حب الطعام.

الإعراب: **ألا**: استفتاحية. من: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. **مبلغ**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والمفعول به محذوف. **عني**: جار ومجرور متعلقان بالخبر مبلغ. **تميماً**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. **بآية**: جار ومجرور متعلقان بالخبر مبلغ. **ما**: مصدرية. **تحبون**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **الطعاما**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، والمصدر المؤول من «ما» والفعل (تحبون) مجرور بالإضافة.

وجملة «من مبلغ تميما»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تحبون الطعاما»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. =

بعض ولا يغيّرونه، فشبَّهوا هذا بذلك. ولا يجوز هذا في الأزمنة حتَّى تكون بمنزلة «إذْ». فإنْ قلت: «يكون هذا يومَ زيدٌ أميرٌ»، كان خطأ.

حدّثنا بذلك يونس عن العرب؛ لأنّك لا تقول: «يكون هذا إذا زيدٌ أميرٌ».

جملةُ هذا الباب أنَّ الزمان إذا كان ماضياً أضيف إلى الفعل، وإلى الابتداء والخبر؛ لأنَّه في معنى «إذْ»، فأضيف إلى ما يضاف إليه «إذْ». وإذا كان لِما لم يَقع لم يُضَفْ إلاّ إلى الأفعال؛ لأنه في معنى «إذَا»، و «إذَا» هذه لا تضاف إلاّ إلى الأفعال.

= **والشاهد فيه قوله**: «بآية ما تحبون» حيث أضاف (آية) إلى المصدر المؤول، أو أضافها إلى جملة (تحبون) على القول بزيادة (ما).

هذا باب «إنَّ» و «أَنَّ»

أمّا «أَنَّ» فهي اسم، وما عَملتْ فيه صلةٌ لها، كما أنّ الفعل صلة لِـ «أنِ» الخفيفة، وتكون «أَن» اسماً[١]. أَلا ترى أنك تقول: «قد عرفتُ أنك منطلق»، فـ «أنّك» في موضع اسم منصوبٌ كأنّكَ قلت: «قد عرفتُ ذاك».

وتقول: «بلَغني أنك منطلقٌ»، فـ «أنّك» في موضع اسم مرفوع، كأنك قلت: «بلغني ذاك».

فـ «أنَّ» الأسماءُ التي تَعمل فيها صلةٌ لها، كما أن «أَنِ» الأفعالُ التي تَعمل فيها صلةٌ لها.

ونظير ذلك في أنه وما عَمل فيه بمنزلة اسم واحد لا في غير ذلك، قولك: «رأيتُ الضاربَ أباه زيدٌ»، فالمفعولُ فيه لم يغيِّرُه عن أنّه اسمٌ واحد، بمنزلة الرجل والفتى. فهذا في هذا الموضع شبيهٌ بأنّ، إذ كانت مع ما عَملتْ فيه بمنزلة اسم واحد، فهذا لتعلم أنَّ الشيء يكون كأنّه من الحرف الأوّل وقد عَمل فيه.

وأمّا «إنَّ» فإنّما هي بمنزلة الفعل لا يَعمل فيها ما يَعمل في «أنَّ»، كما لا يَعمل في الفعل ما يَعمل في الأسماء، ولا تكون «إنّ» إلاّ مبتدأةً، وذلك قولك: «إنّ زيداً منطلقٌ»، و «إنّك ذاهبٌ».

---

(١) قال السيرافي: «أنّ» وما بعدها من اسمها وخبرها منزلتها منزلة اسم واحد في مذهب المصدر، كما تكون «أن» المخفّفة وما بعدها من الفعل الذي تنصبه بمنزلة المصدر. وتقع المشدَّدة فاعلة، ومفعولة، ومبتدأة، ومخفوضة، ويعمل فيها جميع العوامل، إلاّ أنها لا تقع مبتدأة في اللفظ.

هذا بابٌ من أبواب «أَنّ»

تقول: «ظننتُ أنَّه منطلقٌ»، فـ «ظننت» عاملة، كأنّك قلت: «ظننتُ ذاك». وكذلك «وَددتُ أنّه ذاهبٌ»؛ لأنَّ هذا في موضع ذَاكَ إذا قلتَ: «وددتُ ذاك».

وتقول: «لولا أنّه منطلقٌ لفعلتُ»، فـ «أنَّ» مبنيَّة على «لَوْلاَ» كما تُبنَى عليها الأسماء[1].

وتقول: «لو أنّه ذاهبٌ لكان خيراً له» فـ «أنّ» مبنيَّةٌ على «لَوْ» كما كانت مبنيَّة على لَوْلاَ[2]، كأنك قلت: «لو ذاك»، ثم جعلتَ «أَنَّ» وما بعدها في موضعه. فهذا تمثيل وإن كانوا لا يبنون على «لَوْ» غيرَ «أنّ»، كما كان «تَسْلَمُ» في قولك: «بِذي تَسلُم» في موضع اسم، ولكنَّهم لا يَستعملون الاسم لأنّهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتَّى يكون المستغنَى عنه ساقطاً.

وقال الله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إذاً لأمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإنْفَاقِ﴾[3]. وقال [من الرمل]:

٦٨٨ - لــو بغيــرِ المــاء حَلقِــي شَــرِقٌ   [كُنْـتُ كـالغَصّـانِ بـالمـاءِ اعتصـاري]

---

(١) قال السيرافي: يريد معقودة بـ «لولا» في المعنى الذي تقتضيه، و «لولا» مقدّمة عليه، وليست بعاملة فيه، لأن الاسم بعد «لولا» يرتفع بالابتداء لا بـ «لولا» ولزومها للاسم بعدها بالمعنى الذي وضعت عليه كلزوم العامل للمعمول به، فشُبِّهت به، ففُتحت «أنّ» ولم تكسر، لأنَّ «إنّ» المكسورة إنّما تدخل على مبتدأ مجرَّد لم يغيَّر معناه بحرف قبله.

(٢) قال السيرافي: لم يرد بقوله: «فـ «أنّ» مبنية على «لو» أنّها مبنية عليها بناء الشيء على ما يُحدث فيه معنى ولم يُغيِّر لفظه، ففتح «أنّ» بعد «لو» كفتحها بعد «لولا».

(٣) الإسراء: ١٠٠.

٦٨٨ - **التخريج**: البيت لعديّ بن زيد في ديوانه ص٩٣؛ والأغاني ٢/ ٩٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٣١؛ والحيوان ٥/ ١٣٨، ٥٩٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٠٨، ١١/ ١٥، ٢٠٣؛ والدرر ٥/ ٩٩؛ وشرح =

وسألتُه عن قوله: «ما رأيت مثله مُذْ أنَّ الله خَلَقني»؟ فقال: «أَنَّ» في موضع اسمٍ، كأنك قلت: «مُذْ ذاك».

وتقول: «أمَا إنّه ذاهبٌ»، و «أمَا أنّه منطلقٌ»، فسألتُ الخليل عن ذلك فقال: إذا قال: «أما أنّه منطلقٌ»، فإنّه يجعله كقولك: «حقًّا أنّه منطلقٌ»، وإذا قال: «أما إنّه منطلقٌ»، فإنّه بمنزلة قوله: «ألاَ»، كأنّك قلت: «ألا إنّه ذاهبٌ».

وتقول: «أمَّا والله أنّه ذاهبٌ»، كأَنك قلت: «قد علمتُ والله أنّه ذاهبٌ». وإذا قلت: «أما والله إنّه ذاهبٌ» فكأنك قلت: «ألا واللّهِ إنك لأَحْمَقُ».

وتقول: «قد عرفتُ أنَّه ذاهبٌ ثم أنه معجِّلٌ»؛ لأنَّ الآخِر شريكُ الأوّل في «عَرَفْتُ». وتقول: «قد عرفتُ أنّه ذاهبٌ ثم إنّي أُخْبرُك أنّه معجِّل»، لأنَّك ابتدأت «إنِّي»، ولم تَجعل الكلام على «عَرَفْتُ».

وتقول: «رأيتُه شابًّا وإنّه يفخر يومئذٍ»، كأنك قلت: «رأيتُه شابًّا وهذه حالُه». تقول

= شواهد المغني ٢/٦٥٨؛ والشعر والشعراء ١/٢٣٥؛ واللامات ص ١٢٨؛ ولسان العرب ٤/٥٨٠ «عَصَر»، ٧/٦١ (غصص)، ١٠/١٧٧ (شرق)؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٥٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٦٩؛ وتذكرة النحاة ص ٤٠؛ والجنى الداني ص ٢٨٠؛ وجواهر الأدب ص ٢٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/٦٠١؛ وشرح التصريح ٢/٢٥٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ٢/٦٦.

اللغة: شرق: غص بالماء. الغصان: من غص بالطعام. الاعتصار: شرب الماء قليلاً قليلاً.

المعنى: إذا غصصت بطعام، أزيله بالماء، أما إذا غصصت بالماء، فبماذا أزيله؟!

الإعراب: لو بغير: «لو»: حرف امتناع لامتناع، «بغير»: جار ومجرور متعلقان بالصفة المشبهة باسم الفاعل (شرق). **الماء:** مضاف إليه مجرور بالكسرة. **حلقي:** مبتدأ مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **شرق:** خبر مرفوع بالضمّة. **كنت:** فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. **كالغصان:** جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف. **بالماء:** جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **اعتصاري:** مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة.

وجملة «لو بغير الماء حلقي شرق كنت..»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حلقي شرق»: فعل الشرط لا محلّ لها. وجملة «كنت كالغصّان...»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «بالماء اعتصاري»: في محلّ نصب خبر ثان لـ (كنت)، أو تفسيرية لا محل لها، أو بدل من خبر (كان).

والشاهد فيه قوله: «لو بغير الماء حلقي شرق» فقد جاءت الجملة الاسمية شذوذاً في موقع فعل الشرط وذلك على مذهب البصريين.

هذا ابتداء ولم تحمل «أنّ» على «رأيتُ». وإن شئت حملتَ الكلام على الفعل ففتحتَ. قال ساعدة بن جُؤيَّة [من الطويل]:

٦٨٩ - رأتْــه علــى شَيْــبِ القَــذالِ وأنَّهــا تُــواقِــعُ بَعْــلاً مــرَّةً وتئيــمُ

وزعم أبو الخطَّاب: أنَّه سمع هذا البيت من أهله هكذا.

وسألتُه عن قوله عزّ وجلّ: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُم إنّها إذا جَاءَتْ لا يُؤمِنُونَ﴾[1]، ما منعها أن تكون كقولك: «ما يُدريك أنه لايَفعلُ»؟ فقال: لاَ يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: ومَا يُشْعِرُكُم، ثم ابتدأ، فأَوجب، فقال: ﴿إنَّها إذَا جَاءَتْ لاَ يُؤمِنُونَ﴾ ولو قال: وما يُشْعِركم أنّها إذا جاءت لا يُؤمِنونَ، كان ذلك عُذْراً لهم.

وأهلُ المدينة يقولون «أنّها»[2]. فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: «ائتِ السُّوقَ أنّك تشتري لنا شيئاً»، أي: لَعَلَّكَ، فكأنه قال: لعلها إذا جاءت لا يؤمنون.

وتقول: «إنَّ لك هذا عليّ وإنَّك لا تُؤذَى»، كأنك قلت: «وإنّ لك أنَّك لا تؤذَى».

---

٦٨٩ - **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في شرح أبيات سيبويه ٢/٩١؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١١٥٨.

اللغة: القَذال: جُماع مؤخَّر الرأس من الإنسان، ومن الفرس فوق القفا. وتواقع: تجامع. وتئيم: تفقد زوجها.

المعنى: يصف امرأة فقدت ولدها الوحيد بعد أن طعنت في السن، وزهد فيها الرجال فمرة تنكح فُتُوطاً، ومرةً تُطلَّق فتئيمُ.

الإعراب: «رأته»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والهاء: مضاف إليه محله الجر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**على شيب**»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (رأتْ). «**القَذال**»: مضاف إليه. «**وأنها**»: الواو: حرف عطف، «**أنها**»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسمه محلُّه النصب. «**تواقع**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي)، والمصدر المؤول من (أن) واسمها وخبرها معطوف على (شيب)، والتقدير: رأته على شيب القذال، وعلى مواقعتها. «**بعلاً**»: مفعول به منصوب. «مرة»: نائب مفعول مطلق. «**وتئيم**»: الواو: حرف عطف، «تئيم»: مثل (تواقع).

وجملة «رأته»: صفة، أو حال لاسم نكرة غير محضة ذكر في بيت سابق من أبيات الشاهد. وجملة «تُواقع»: خبر (أنَّ) محلُّها الرفع. وجملة «تئيمُ»: معطوفة على جملة «تُواقع».

والشاهد فيه: فتح (أنَّ) حَمْلاً على (رأتْ)، ولو كسرت على القطع لجاز.

(١) الأنعام: ١٠٩.

(٢) وكذلك جاءت في النص المصحفيّ، وقراءة «أنّها» بفتح الهمزة هي قراءة ابن كثير، وأبي عمرو، =

وإن شئت ابتدأتَ ولم تَحمل الكلام على «إنَّ لَكَ». وقد قُرِىء هذا الحرفُ على وجهينِ، قال بعضهم: ﴿وإنّكَ لاَ تَظْمَأُ فِيها﴾[1]. وقال بعضهم: «وَأَنَّكَ»[2].

واعلم أنه ليس يحَسنُ لِـ «أنّ» أن تَلي «إنَّ» ولا «أنَّ»، كما قبُح ابتداؤك الثقيلةَ المفتوحة وحسُن ابتداء الخفيفة؛ لأنّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء. واعلم أنه ليس يحسن أن تَلِي «إنّ» «أَنَّ» ولا «أَنَّ» «إنّ». ألا ترى أنك لا تقول: «إنّ أنّك ذاهبٌ في الكتاب»، ولا تقول: «قد عرفتُ أن إنّك منطلقٌ في الكتاب». وإنّما قبُح هذا ههنا كما قبُح في الابتداء[3]. ألا ترى أنه قبيح أن تقول: «أنّك منطلقٌ بلغني أو عرفتُ»، لأنَّ الكلام بعد «أنّ» و «إنّ» غيرُ مستغنٍ كما أن المبتدأ غيرُ مستغن. وإنما كرهوا ابتداءَ أنَّ لئلاَّ يشبِّهوها بالأسماء التي تعمل فيها «إنَّ»، ولئلا يشبّهوها بـ «أن» الخفيفة، لأنَّ «أنْ» والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي يَنصبه، والمصادرُ تَعمل فيها «إنَّ» و «أنَّ».

ويقول الرجلُ للرجلِ: «لِمَ فعلتَ ذلك»؟ فيقول: «لِمَ أنّه ظَريفٌ»، كأنه قال: قلتَ: لِمَهْ، قلتُ: لأنّ ذلك كذلك.

وتقول إذا أردت أن تُخبر ما يَعني المتكلم: «أيْ إنِّي نَجدٌ إذا ابتدأتَ كما تبتدىء» أي: أنا نجدٌ. وإن شئت قلت: أي أنِّي نجدٌ، كأنك قلت: «أي لأنّي نجدٌ».

= وعاصم، والعليمي، والأعمش، وأبي بكر، وخلف، ويعقوب، وابن محيصن، واليزيدي، والحسن، ومجاهد.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/٣٠٨؛ وإتحاف الفضلاء ص ٢١٥؛ والبحر المحيط ٤/٢٠١، ٢٠٢؛ وتفسير الطبري ١٢/٤٠، ٤١؛ وتفسير القرطبي ٧/٦٤؛ والكشاف ٢/٣٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٢٦١.

(١) طه: ١١٩.

(٢) قراءة فتح الهمزة هي المثبتة في النص المصحفي، وقراءة الكسر هي قراءة نافع، وعاصم، وشعبة، وحفص، وشيبة، وابن سعدان.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/١١٦؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٠٨؛ والبحر المحيط ٦/٢٨٤؛ وتفسير الطبري ١٦/١٦٢؛ وتفسير القرطبي ١١/٢٥٤؛ والكشاف ٢/٥٥٦؛ والنشر في القراءات العشر ٢/٣٢٢.

(٣) قال السيرافي: لأنهما جميعاً للتأكيد ويجريان مجرًى واحداً، فكرهوا الجمع بينهما كما كرهوا الجمع بين اللام و «إنّ». فإن فصلت بينهما أن وعطفتَ حَسُن. فالفصل كقولك: «إنّ لك أنّك تحيّا وتكرم»، والعطف قولك: «إنّ كرامتك عندي وأنك تعان»، وعلى هذا قراءة من قرأ: ﴿وأنك لا تظمأ﴾ [طه: ١١٩]، ومن كسر استأنف.

هذا بابٌ آخر من أبواب «أَنَّ»

تقول: «ذلك وأنّ لك عندي ما أحببتَ»، وقال الله عزّ وجلّ: ﴿ذَلِكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ مُوهِنُ كَيْدَ الكافِرِينَ﴾[1] وقال: ﴿ذَلِكُمْ فَذُوقُوهُ وَأَنَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابَ النَّارِ﴾[2]؛ وذلك لأنها شَرِكَتْ ذلك فيما حُمل عليه، كأنه قال: الأمرُ ذلك وأن الله، ولو جاءت مبتدأةً لجازت، يدلّك على ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿ذلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ ما عُوقِبَ بِهِ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ لَيَنْصُرَنَّهُ اللَّهُ﴾[3]. فـ «مَنْ» ليس محمولاً على ما حُمل عليه «ذلكَ»، فكذلك يجوز أن يكون «إنّ» منقطعةً [من «ذلك»][4] قال الشاعر الأحوص [من البسيط]:

٦٩٠ ـ عَوَّدْتُ قومي إذا ما الضَّيْفُ نبّهني عَقْرَ العِشارِ على عُسْرِي وإيساري

---

(١) الأنفال: ١٨.

(٢) الأنفال: ١٤.

(٣) الحج: ٦٠.

٦٩٠ ـ **التخريج**: الأبيات للأحوص في ديوانه ص ١٣٣؛ وخزانة الأدب ١٠/٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠؛ ولرجل من تيم قريش في ذيل الأمالي ص ١٢٢؛ والبيت الثاني بلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٧٥.

اللغة: العِشار: جمع عُشراء، وهي التي أتى على حملها عشرة أشهر، والمرملة: الجماعة التي نفد زادها، والتلّ: ما ارتفع من الأرض. والحدَبُ: العطف، وكذلك الحنو.

المعنى: يقول: إذا طَرقني الضيف نحرت له، وإن كنت مُعسِراً، وأرفع ناري بالتل ليعشو إليها المحتاج إذا أخفى غيري ناره للؤمه، وأقوم بحق جاري، وأعطف عليه، وأواسيه كما يجب.

الإعراب: «**عَوَّدتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم محله الرفع. «**قومي**»: مفعول به، والياء: للمتكلم مضاف إليه محله الجر. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (عَودّتُ). «**ما**»: زائدة. «**الضيف**»: فاعلٍ لفعل محذوف. «**نبهني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محلُّه النصب، والفاعل مستتر جوازاً =

إنِّــي إذا خَفِيَــتْ نــارٌ لِمُــرْمِلَــةٍ   أُلْفَــى بــأَرْفَــعِ تَــلٍّ رافعــاً نــارِي

ذاك وإنِّي على جــاري لــذو حَــدَبٍ   أَحْنــو عليــه بمــا يُحْنَــى علــى الجــارِ

فهذا لا يكون إلاّ مستأنفاً غيرَ محمول على ما حُمل عليه ذاكَ. فهذا أيضاً يقوّي ابتداءَ «إنّ» في الأوّل.

= تقديره (هو). «عَقر»: مفعول به للفعل (عوّد). «العشار»: مضاف إليه. «على عسري»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (عَودتُ)، والياء: للمتكلم مضاف إليه، محلُّه الجر. «إيساري»: معطوف على (عُسري). «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: اسمه محله النصب. «إذا»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان، متعلق بـ (أُلفَى). «خفيت»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «نارٌ»: فاعل مرفوع. «لمرملة»: جار ومجرور متعلقان بحال من «نار»، أو صفة مشبهة لها. «ألفي»: فعل ماض مبني للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «بأرْفع»: جار ومجرور متعلقان بـ (أُلفَى) أو بـ (رافعاً). «تلٍّ»: مضاف إليه. «رافعاً»: حال من نائب الفعل في «أُلفى». «ناري»: مفعول به لاسم الفاعل (رافع)، والياء: للمتكلم مضاف إليه محلّه الجر. «ذاك»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع فاعل لفعل محذوف، والتقدير: يكون، أو يقع منِّي ذاك، والكاف: للخطاب. «وإني»: الواو: حرف عطف، «إني»: حرف مشبه بالفعل والياء: اسمه محلُّه النصب. «على جاري»: جار ومجرور متعلقان بـ (حَدَب)، والياء: للمتكلم مضاف إليه. «لذو»: الـلام: المزحلقة، «ذو»: خبر (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الواو، لأنه من الأسماء الستة. «حَدَبٍ»: مضاف إليه. «أحنو»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «عليه»: جار ومجرور متعلقان بـ (أحنو) وكذلك (بما). «يُحْنَى»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو)، يعود على الاسم الموصول (ما)، والتقدير بما يُحنى به على الجار. «على الجار»: جار ومجرور متعلقان بـ (يُحْنى).

وجملة «عَوّدت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نبهني الضيف»: مضاف إليه محلُّها الجر. وجملة «نبهني»: المذكورة تفسيرية لا محل لها. وجملة «إني إذا خفيت نارٌ. . أُلفَى»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إذا خفيت نارٌ. . ألفى»: خبر (إنَّ) محلُّها الرفع. وجملة «خفيت نارٌ»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «أُلفى»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. وجملة «كان مني ذاك»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «إني على جاري لذو حَدَب»: معطوفة على جملة (إني إذا ما خفيت نارٌ. . أُلفى). وجملة «أحنو عليه» حال مؤكدة محلُّها النصب، ويمكن أن تكون خبراً ثانياً لـ (إن) محلُّها الرفع. وجملة «يُحْنى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيها قوله: (ذاك وإني) حيث كُسِرت همزة (إنّ) لدخول لام التوكيد في الخبر، ولو لم تدخل لفتحت حملاً على ما قبلها.

هذا بابٌ آخر من أبواب «أنّ»

تقول: «جئتُكَ أنّك تريد المعروف»، إنّما تريد: لأنك تريد المعروف، ولكنك حذفت اللام ههنا كما تحذفها من المصدر إذا قلت [من الطويل]:

وأغْفِـرُ عَـوْرَاءَ الكـريـمِ ادِّخـارَه وأُعْـرِضُ عَـنْ ذَنْـبِ اللَّئِيم تكَـرُّمَـا[1]

أي: لادّخاره.

وسألتُ الخليل عن قوله جلّ ذكره: ﴿وَأَنَّ هَذه أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فاتَّقُونِ﴾[2]، فقال: إنّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأنّ هذه أمتُكُمْ أمةً واحدةً وأنا ربُّكم فاتقونِ. وقال: ونظيرُها: ﴿لإِيلَافِ قُرَيْشٍ﴾[3] لأنّه إنما هو: لذلك «فَلْيَعْبُدُوا». فإنْ حذفتَ اللام من «أَنْ» فهو نصبٌ، كما أنّك لو حذفت اللام من «لإيلاف» كان نصباً. هذا قول الخليل. ولو قرؤُوها: ﴿وإنّ هَذِه أمّتكم أمّةً وَاحِدةً﴾ كان جيّداً، وقد قُرِىء.

ولو قلت: «جئتُك إنّك تُحِبُّ المعروف»، مبتدأً كان جيّداً.

وقال سبحانه وتعالى: ﴿فَدَعا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلوبٌ فانْتَصِرْ﴾[4]. وقال: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً إلى قَوْمِهِ أَنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ﴾[5]، إنّما أراد: بأنّي مغلوبٌ، وبأنّي لكم نذيرٌ مبينٌ، ولكنه حذف الباء. وقال أيضاً: ﴿وأنّ المَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أحداً﴾[6] بمنزلة: ﴿وأنّ هَذِهِ أمّتكم أمّةً واحدَةً﴾، والمعنى: ولأنّ هذه أمّتكم فاتقون، ولأن المساجد لله فلا

---

(1) تقدّم بالرقم ٢٨٧.

(2) الأنبياء: ٩٢.

(3) قريش: ١.

(4) القمر: ١٠.

(5) هود: ٢٥.

(6) الجن: ١٨.

تدعوا مع الله أحداً.

وأمّا المفسّرون فقالوا: «على أُوحيَ»، كما كان «وأنه لما قام عبدُ الله يدعُوه» على أُوحِيَ. ولو قُرِئت: ﴿وإنّ المَسَاجِدَ للَّهِ﴾[1] كان جيداً.

واعلم أنَّ العرب تنشد هذا البيت على وجهين على إرادة اللام، وعلى الابتداء. قال الفرزدق [من الطويل]:

٦٩١ ـ مَنَعْتُ تميماً منك أنّي أنا ابنُها وشاعرُها المعروفُ عند المَواسِمِ

وسمعنا من العرب من يقول: «إنّي أنا ابْنُها».

وتقول: «لَبّيْكَ إنّ الحمد والنعمة لك»، وإن شئت قلت: «أَنّ». ولو قال إنسان: إنّ «أَنَّ» في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعمالُه في كلامهم، فجاز حذف الجارّ فيه، كما حذفوا «رُبّ»، في قوله [من الرجز]:

٦٩٢ ـ وَبَلَدٍ تَحْسَبُه مَكْسُوحَا

(١) الجن: ١٨.

٦٩١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٣١٣.

اللغة: المواسم: جمع مَوْسم، وهو المجتمَعُ.

المعنى: يقول ذلك لجرير، وكلاهما من تميم، ولكنه نفىٰ عنها جريراً للؤمه عنده، واحتقاره له، واعتداده عليه بنفسه فبحضور شاعر مثله لا وجود لجرير.

الإعراب: «**منعتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع فاعل. «**تميماً**»: مفعول به منصوب. «**منك**»: جار ومجرور متعلقان بـ(مَنَعتُ). «**أني**»: حرف مشبه بالفعل، والياء: للمتكلم اسم (أنّ) محله النصب. «**أنا**»: مبتدأ محلُّها الرفع. «**ابنُها**»: خبر، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها مجرور بجار مقدر، والتقدير: لكوني ابنها. «**وشاعرها**»: الواو: حرف عطف، «**شاعر**»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و«ها»: مضاف إليه محله الجر. «**المعروف**»: صفة لـ(شاعرُها). «**عند**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ(المعروف). «**المواسم**»: مضاف إليه.

وجملة «منعتُ»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: فتح همزة (أنّي)، وكسرها جائز على الاستئناف.

٦٩٢ ـ **التخريج**: الرجز لأبي النجم في أساس البلاغة (طوح)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٩٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/١٨٠، ١٠/٢٦.

=

لكان قولاً قويًّا. وله نظائرُ نحو قوله: «لاهِ أبوك». والأوّل قولُ الخليل. ويقوّي ذلك قولهم: ﴿وإنّ المَسَاجِدَ لِلَّه﴾[1]؛ لأنهم لا يقدِّمون «أنّ» ويَبتدئونها ويُعملون فيها ما بعدها. إلاّ أنه يحتَجُّ الخليلُ بأنّ المعنى معنى اللام. فإذا كان الفعلُ أو غيرُه موصَلاً إليه باللام، جاز تقديمُه وتأخيرُه، لأنه ليس هو الذي عَمل فيه في المعنى، فاحتَملوا هذا المعنى كما قال: «حَسْبُكَ يَنَمِ الناسُ»؛ إذْ كان فيه معنى الأمر. وسترى مثله، ومنه ما قد مضى.

= **اللغة:** مكسوحٌ: من الكسح، وهو الكَنْسُ.

المعنى: يقول: رُبَّ بَلدٍ هذه صفته بَلغْتُه.

الإعراب: «وبلَدٍ»: الواو: واو (رُبَّ)، «بلدٍ»: اسم مجرور لفظاً مرفوع على الابتداء محلاً، أو منصوب على المفعولية بحسب الفعل الواقع في جوابها المقدَّر. «**تحسبُه**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت)، والهاء: مفعول به أول محلُّه النصب. «**مكسوحاً**»: مفعول به ثانٍ لـ (تحسب).

وجملة «تحسبه»: صفة لـ (بلد) محلُّها الجر على اللفظ، والرفع أو النصب على المحل.

والشاهد فيه: إضمارُ (رب) معوَّضاً عنها بالواو، وجعل ذلك دليلاً على جواز حذف الجار قبل (أنْ) و (أنَّ) لطولهما بالصلة.

(١) الجن: ١٨.

هذا باب «إنَّما» و «أَنَّمَا»

اعلم أنَّ كلّ موضع تَقع فيه «أَنَّ» تَقع فيه «أنَّما»، وما ابتُدىءَ بعدها صلةٌ لها كما أنّ الذي ابتُدىءَ بعد «الَّذِي» صلة له. ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون «الَّذي» عاملاً فيما بعده.

فمن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿قُلْ إنَّمَا أَنا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إليَّ أنّما إلهُكم إلهٌ واحدٌ﴾[1]. وقال الشاعر، ابن الإطنابة [من الخفيف]:

٦٩٣ - أَبْلِغِ الحارثَ بنَ ظالِمٍ المُو ... عِدَ والنّاذِرَ النُّذُورَ عَلَيَّا

أنَّما تَقتلُ النِّيامَ ولا تَقْـ ... ـتُلُ يَقْظانَ ذا سِلاحٍ كَمِيَّا

---

(١) الكهف: ١١٠؛ وفصلت: ٦.

٦٩٣ - **التخريج**: البيتان لعمرو بن الإطنابة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٥٣؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٦.

اللغة: الكميُّ: المقدام الشجاع.

المعنى: كان الحارث بن ظالم المري قد توّعد الشاعر، وهدَّده بالقتل، فيطلب الشاعر ممن يسمعه أن يخبِّر الحارث هذا أنَّه غير قادر على قتل شجاعٍ يقظ مثل الشاعر نفسه، وكل ما هناك هو أنه قادر على قتل من هو نائمٌ غدراً كما فعل بأخي الشاعر.

الإعراب: «**أبلغ**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: (أنت). «**الحارث**»: مفعول به. «**ابن**»: صفة لـ (الحارث). «**ظالم**»: مضاف إليه. «**الموعِد**»: صفة ثانية لـ (الحارث). «**والناذر**»: الواو: حرف عطف، «الناذر»: معطوف على (الموعد). «**النذور**»: مفعول مطلق لـ (الناذر). «**عليّا**»: جار ومجرور متعلقان بـ (الناذر)، والألف للإطلاق «**أنَّما**»: «ما»: كافة، و «أنَّ»: مكفوفة. «**تقتل**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**النيام**»: مفعول به. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، =

فإنّما وقعتْ «أنّما» ههنا لأنك لو قلت: «أَنّ إلٰهكم إلهٌ واحدٌ»، و «أنك تَقتل النيام» كان حسناً. وإن شئت قلت: «إنّما تَقتل النيام»، على الابتداء. زعم ذلك الخليلُ.

فأمّا «إنّما» فلا تكون اسماً، وإنّمَا هي فيما زعم الخليل بمنزلة فعل مُلْغى، مثل: «أَشْهَدُ لزيدٌ خيرٌ منك»، لأنّها لا تعمل فيما بعدها ولا تكون إلاّ مبتدأةً بمنزلة «إذا»، لا تَعمل في شيء.

واعلم أنَّ الموضع الذي يجوز فيه «إنَّ» «إنّما» فيه مبتدأةً، وذلك قولك: «وجدتُك إنما أنتَ صاحبُ كلّ خَنًى»؛ لأنّك لو قلت: «وجدتُك أنّك صاحبُ كلّ خَنًى» لم يجز ذلك[1]، لأنّك إذا قلت: «أُرَى أنه منطلقٌ» فإنما وقع الرأيُ على شيءٍ لا يكون الكاف التي في «وَجَدْتُك» ونحوها من الأسماء، فمن ثم لم يجز «رأيتُك أنك منطلقٌ»، فإنما أدخلْتَ «إنّما» على كلامٍ مبتدأ؛ كأنك قلت: «وجدتُكَ أنت صاحبُ كلِّ خَنًى»، ثم أَدخلتَ «إنما» على هذا الكلام، فصار كقولك: «إنّما أنت صاحب كلّ خنًى»، لأنّك أدخلتها على كلام قد عَمِلَ بعضُه في بعض. ولم تَضع «إنّما» في موضع «ذَاكَ» إذا قلت: «وجدتُك ذاك»، لأنَّ «ذاك» هو الأَوّل، و «أنّما» و «أَنَّ» إنّما يصيِّران الكلامَ شأناً وحديثاً، فلا يكون الخبرُ ولا الحديثُ الرجلَ ولا زيداً، ولا أَشباه ذلك من الأسماء. قال الشاعر كثيِّر [من الطويل]:

٦٩٤ - أَرانــي ولا كُفْــرانَ للّــهِ إنَّمــا ... أُواخِــي مِــن الأَقــوامِ كــلَّ بَخِيــلِ

= «لا»: نافية مهملة. «تقتل»: مثل الأولى. «يقظان»: مفعول به. «ذا»: صفة لـ (يقظان) منصوب، وعلامة نصبه الألف، لأنه من الأسماء الستة. «سلاح»: مضاف إليه. «كميًا»: صفه ثانية لـ (يقظان)، والألف للإطلاق.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تقتل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تقتل» الثانية معطوفة على الأولى، لا محلّ لها.

والشاهد فيهما: فتح همزة (أنَّ) في (أنّما) حملاً على (أبلغ)، وجريها مجرى (أنَّ) لأنَّ (ما) فيها صلة، فلا تغيرها عن الفتح عندما يجب ذلك.

(١) قال السيرافي: لم يجز سيبويه في «إنّما» هنا إلاّ الكسر، وذلك أن «وجدتك» يتعدّى إلى مفعولين، وهي من باب: «علمْتُ»، و «حسبتُ»، و «رأيتُ» من رؤية القلب. فـ «الكاف» المفعول الأوّل، والمفعول الثاني جملة قائمة بنفسها، فحكمها أن تكون كلاماً مستأنفاً يوضع في موضع الخبر، نحو المبتدأ والخبر وما هو بمنزلتهما نحو الفعل والفاعل، و «إنّ» المكسورة ممّا يصحّ أن يبتدأ به الكلام. ولو قلت: «حسبت أنّما أنت صاحب كل خنى» بفتح «أنّما»، كان بمنزلة المصدر، والمصدر لا يكون خبراً للكاف. ألا ترى أنّك لا تقول: «حَسبتُ زيداً خروجه»، و «حسبت زيداً فسْقه».

٦٩٤ - **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص٥٠٨؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٥؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٨؛ والدرر ٤/ ٢٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٤٧. =

لأنه لو قال: «أَنِّي» ههنا كان غيرَ جائز لِما ذكرنا، فإنَّما ههنا بمنزلتها في قولك: «زيدٌ إنما يُواخِي كلَّ بخيل». وهو كلام مبتدأ، و «إنَّما» في موضع خبره، كما أنك إذا قلت: «كان زيدٌ أبوه منطلقٌ»، فهو مبتدأٌ وهو في موضع خبره.

وتقول: «وجدتُ خبرَه أنَّمَا يجالِسُ أهلَ الْخُبْثِ»؛ لأنك تقول: «أَرى أمرَه أنَّه يجالِس أهلَ الخبث، وحَسُنَتْ «أنَّهُ» هاهنا لأنّ الآخِر هو الأوّل.

= الإعراب: «الكُفران: الكُفْر، وهو جحد النعمة.

المعنى: ذكر أنه لا يؤاخي إلا أهلِ البخل، لأنه متغزلٌ بالنساء، والنساء موصوفات بالبخل والتمنُّع، فجعل ذلك عامًّا في كل من يؤاخيه مبالغةً في الوصف، وهو يصف حاله بهذا الكلام ولا يعبِّر به عن جحده لنعم الله عليه.

الإعراب: «أراني»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف، والياء: مفعول به أول محله النصب، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «ولا»: الواو: حرف اعتراض، «لا»: نافية للجنس. «كفران»: اسم (لا) مبني على الفتح. «لله»: جار ومجرور متعلقان بخبر (لا) على تقدير مضاف محذوف. أي: لا كُفران لنعم الله، أو الجار والمجرور متعلقان بالمصدر (كُفران) لأنه بمعنى الجحود. أما خبر (لا) فمحذوف تقديره: كائن أو موجود، ويجوز خلافاً للبصريين بناء اسم (لا) أعمل فيما بعده، أم لم يعمل. «إنما»: «إنَّ»: مكفوف، و «ما»: كاف. «أُواخي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «من الأقوام»: جار ومجرور متعلقان بحال من (كلَّ). «كلَّ»: مفعول به. «بخيل»: مضاف إليه.

وجملة «أراني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا كُفران لله»: اعتراضية لا محل لها، اعترضت بين المفعول الأول لـ (أرى) وبين مفعوله الثاني، وهو جملة (أواخي) فمحلُّها النصب.

والشاهد فيه: كسر همزة (إنَّ) في (إنَّما) لوقوع ما بعدها جملة نائبة عن المفعول الثاني لـ (أرى).

هذا بابٌ تكون فيه «أنَّ» بدلاً من شيءٍ هو الأَوّل

وذلك قولك: «بلغتني قصَّتُك أنّك فاعلٌ»، و «قد بلغني الحديثُ أنّهم منطلقون»، وكذلك القصّةُ وما أشبهها.

هذا بابٌ تكون فيه «أَنَّ» بدلاً من شيءٍ ليس بالأوّل

من ذلك: ﴿وَإِذْ يَعِدُكُمُ اللَّهُ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ أَنَّها لكُم﴾[1]، فـ «أنّ» مُبدَلة من «إِحْدَى الطائفَتَيْنِ»، موضوعةٌ في مكانها، كأنك قلت: وإذا يَعدُك الله أنّ إحدى الطائفتين لك، كما أنّك إذا قلت: «رأيتُ متاعَك بعضَه فوق بعض»، فقد أبدلتَ الآخر من الأول، وكأنّك قلت: «رأيتُ بعضَ متاعك فوق بعض»، فإنّما نصبتَ «بعضاً» لأنّك أردت معنى: «رأيتُ بعضَ متاعك فوق بعض»، كما جاء الأوّلُ على معنى: وإذ يَعدُكم اللَّهُ أنّ إحدى الطائفتين لكم.

ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنا قَبْلَهُمْ مِنَ القُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لاَ يَرْجِعونَ﴾[2]. فالمعنى والله أعلم: ألم يَروْا أنَّ القرون الذين أهلكناهم إليهم لا يرجعون.

ومما جاء مبدَلاً من هذا الباب: ﴿أَيَعِدُكُمْ أنّكم إذا مُتُّمْ وكُنْتُمْ تُرَاباً وعِظَاماً أَنَّكُمْ مُخْرَجونَ﴾[3]، فكأنّه على: أيَعِدُكم أنّكم مخرجون إذا متّم، وذلك أُريدَ بها، ولكنّها إنما قُدّمتْ «أنَّ» الأُولى ليُعلَم بعد أيّ شيء الإخراجُ.

ومثل ذلك قولهم: «زَعَمَ أنّه إذا أتاك أنّه سَيَفْعَلُ»، و «قد علمتُ أنه إذا فَعَلَ أنّه سيَمضي».

ولا يجوز أن تَبتدىء «إنَّ» هاهنا كما تَبتدىءُ الأسماء بعد الفعل[4]، إذا قلت: «قد

---

(١) الأنفال: ٧.

(٢) يس: ٣١.

(٣) المؤمنون: ٣٥.

(٤) قال السيرافي: إنّما لم يجز ذلك لأنّ «إذا أتاك» و «إذا فعل» ظرف لما بعده، فإذا كسرنا «إنّ»، بطل أن يكون ظرفاً لـ «إنّ» ولا ظرفاً لما بعد «إنّ»، كما يكون ظرفاً لـ «أنّ». تقول في «أنّ» المفتوحة: «في =

علمتُ زيداً أبوه خيرٌ منك»، و «قد رأيتُ زيداً يقولُ أبوه ذاك»، لأنَّ «إنَّ» لا تُبتدأ في كلّ موضع، وهذا من تلك المواضع.

وزعم الخليل: أنّ مثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَنْ يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَه فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ﴾[1]. ولو قال: «فإنّ» كانت عربيّة جيّدة.

وسمعناهم يقولون في قول ابن مُقْبِلٍ [من الطويل]:

٦٩٥ ـ وعِلْمِي بأسْدام المياهِ فلم تَزَلْ ... قَلائصُ تَخْدِي في طريقٍ طلائحُ

= الحق أنّك كريم» و «يوم الجمعة أنّك راحل»، بفتح «أنّ». ولا تقل: «في الحق إنّك مكرم»، و «يوم الجمعة إنّك راحل». وإنّما جاز في المفتوحة لأن محلّها الاسم، والظرف يتقدم على الاسم الذي هو ظرف له، كقولك: «خلفك زيد». و «إنّ» المكسورة وما بعدها ليس في تقدير اسم فيكون له ظرف يتقدّمه، ولا ما بعدها يعمل فيما قبلها.

(١) التوبة: ٣٦.

٦٩٥ ـ **التخريج**: البيتان لتميم بن مقبل في ديوانه ص ٤٥ ـ ٤٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١١٦.

اللغة: أسدام: جمع، مفرده سَدمٌ بالتحريك، وهو الماء المتغيِّر طعمه ولونه لقلة الواردين. والقلائص: جمع مفردها قلوصٌ، وهي الناقة الفتية الشابة. والطلائح: جمع مفردها طليحة، وهي الناقة هنا المعيية لطول السفر. وتخدي: تُسْرع. والجامحُ: الماضي على وجهه.

المعنى: إذا ضاق به المقام وقلَّ رزقه، فسيسعى في طلب الرزق، فهو عالم بمياه الفلوات، حسن الدلالة لها، يساعده في ذلك نوق فتية سريعة السير، وإذا ما مَلَّت ركابه الإناخة والارتحال، فهو ماضٍ على وجهه لا يكسره طول سفر، ولكنه يمضي قدماً لما يرجوه من الحظ.

الإعراب: «**وعلمي**»: الواو: حرف عطف، «**علمي**»: معطوف على (أن) في بيت سابق، والياء: ضمير المتكلم مضاف إليه. «**بأسدام**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (علم). «**المياه**»: مضاف إليه. «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف جازم. «**تزل**»: فعل مضارع ناقص مجزوم. «**قلائص**»: اسم (تزل). «**تخدي**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**في طريق**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تخدي). «**طلائح**»: صفة لـ (قلائص) مرفوع. «**وأني**»: الواو: حرف عطف، «أني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير المتكلم اسم (أنّ). «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب. «**مَلّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**ركابي**»: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «**مناخها**»: مفعول به منصوب، و «ها»: مضاف إليه. «**فإني**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبه بالفعل، والياء: للمتكلم اسم (إن). «**على حظي**»: جار ومجرور متعلقان بـ (جامح)، و الياء: للمتكلم مضاف إليه. «**من الأمر**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الأمر). «**جامح**»: خبر (إني).

وجملة «لم تزل قلائص تخدي»: معطوفة على خبر (إن) في بيتٍ سابق، فمحلُّها الرفع. وجملة «تخدي»: خبر (تزل) محلها النصب. وجملة «إذا ملّت ركابي... فإني جامح»: خبر (أنّ) محلها الرفع. =

وأنّـي إذا مَلَّـتْ رِكـابـي مُنـاخَهـا فإنِّي على حَظِّي من الأمر جامحُ

وإنْ جاءَ في الشعر قد علمتُ أنّك إذا فعلتَ إنّك فاعل، إذا أردت معنى الفاء جاز. والوجهُ والحدّ ما قلتُ لك أوّلَ مرة.

وبلغنا أن الأعرج قرأ: ﴿أنَّه مَنْ عَمِلَ مِنْكُم سوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وأَصْلَحَ فإنّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾[1]. ونظيره ذا البيتُ الذي أنشدتُك.

= وجملة «ملّت ركابي»: مضاف إليه محلها الجر. وجملة «إني جامح»: جواب شرط غير جازم لا محل لها. والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها معطوف على خبر (إن) المذكور في البيت الذي قبل السابق.

والشاهد فيهما: كسر همزة (إن) بعد الفاء في (فإني).

(١) الأنعام: ٥٤، ويقصد بقراءة الأعرج قراءة «أنه» الأولى بفتح الهمزة، و «إنه» الثانية بكسرها. وهي أيضاً قراءة نافع وأبي جعفر.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٧٢؛ والبحر المحيط ٤/١٤١؛ وتفسير الطبري ١١/ ٣٩٢.

هذا باب من أبواب «أَنّ» تكون «أَنّ» فيه مبنيّة على ما قبلها

وذلك قولك: «أَحقًّا أنّك ذاهبٌ»؟ و «آلحقَّ أنكَّ ذاهبٌ»؟ وكذلك إن أخبرتَ فقلت: «حقًّا أنّك ذاهبٌ»، و «الحقَّ أنّك ذاهبٌ». وكذلك «أَأَكبر ظَنِّك أنّك ذاهبٌ»، و «أَجَهْدَ رأيك أنّك ذاهبٌ». وكذلك هما في الخبر.

وسألتُ الخليل فقلتُ: ما مَنَعَهم أن يقولوا: «أحقًّا إنّك منطلقٌ»؟ على القلب، كأنّك قلت: «إنّك ذاهبٌ حقًّا»، و «إنّكَ ذاهبٌ الحقَّ»، وَ «أإنّك منطلقٌ حقًّا»؟ فقال: ليس هذا من مواضع «إنَّ»؛ لأنَّ «إنَّ» لا يُبتدأ بها في كل موضع، ولو جاز هذا، لجاز «يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ»، تريد: إنك ذاهبٌ يومَ الجمعة، ولقلت أيضاً «لا مَحالة إنك ذاهبٌ»، تريد: إنك لا محالةَ ذاهبٌ، فلّما لم يجز ذلك، حملوه على: «أفي حقٍّ أنّك ذاهبٌ»؟ وعلى: «أَفي أكبر ظَنِّكَ أنّك ذاهبٌ»؟ وصارت «أَنَّ» مبنيةً عليه، كما يُبْنَى «الرحيل» على «غَدٍ» إذا قلت: «غداً الرحيلُ». والدليل على ذلك إنشادُ العرب هذا البيتَ كما أخبرتُك.

زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في بيت الأسود بن يعفُر [من الطويل]:

٦٩٦ ـ أَحَقًّا بني أبناءِ سَلْمَى بنِ جَنْدَلٍ تهدُّدُكم إيّايَ وَسْطَ المجالِسِ

---

٦٩٦ ـ **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٤٢؛ والأغاني ١٣/٢٢؛ وخزانة الأدب ١/٤٠١، ٤٠٢، ١٠/٢٧٦، ٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٧٨.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: «أحقّاً»: الهمزة: حرف استفهام، «حقّاً»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالخبر المقدّم كما سيتضح لدى الحديث عن موطن هذا الشاهد. «بني»: منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «أبناء»: مضاف إليه. «سلمى»: مضاف إليه أيضاً، وعلامة جره =

فزعم الخليل: أنَّ «التهدّد» ها هنا بمنزلة: الرحيل بعد غدٍ، وأنَّ «أَنَّ» بمنزلته، وموضعُه كموضعه.

ونظير: «أحقًّا أنّك ذاهبٌ» في أشعار العرب قول العَبْديّ [من الوافر]:

٦٩٧ - أَحَقًّا أنَّ جيرتَنا استقلّوا   فنيّتُنا ونيّتُهم فَريقُ

[قال: فريق، كما تقول للجماعة: هم صديق. وقال الله تعالى جَدُّه: ﴿عَنِ اليَمينِ وعَنِ الشِّمالِ قَعِيدٌ﴾][1].

= كسرة مقدرة على الألف للتعذر. «**ابن**»: صفة لـ (سلْمى) معناه هنا رهط الشاعر، لذلك ذكر صفته. «**جَنْدل**»: مضاف إليه. «**تهدُّدكم**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع، وكم: مضاف إليه محله الجر. «**إياي**»: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به، للمصدر (تهدُّدكم)، والياء الأخيرة في (إياي) حرف للمتكلم لا محل له. «**وَسط**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بالمصدر (تهدُّدكم). «**المجالس**»: مضاف إليه.

وجملة «أحقًّا تهدُّدكم»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: نصْب (حقًّا) على أنه مفعول فيه ظرف مكان، والتقدير: أفي حقٍّ تهدُّدكم إياي.

٦٩٧ - **التخريج**: البيت للمفضل النكري في الأصمعيّات ص ٢٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨؛ وله أو لعامر بن أسحم بن عدي في الدرر ٥/ ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٧٠؛ ولرجل من عبد القيس أو للمفضل بن معشر التكريّ في تخليص الشواهد ص ٣٥١؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٣٥؛ وللعبديّ في خزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٩١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٢؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٠١ (فرق)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧١.

اللغة: استقلّوا: ارتحلوا مرتفعين صعداً. فريق: متفرّقة.

المعنى: هل ارتحل جيراننا حقًّا، وهل ستكون وجهاتنا متفرّقة، بحيث لا نلتقي ثانية؟!

الإعراب: **أحقّا**: الهمزة: حرف استفهام، «حقًّا»: منصوب على الظرفيّة متعلق بالخبر المحذوف. **أن**: حرف مشبّه بالفعل. **جيرتنا**: اسم (أن) منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. والمصدر المؤول من (أن) ومعموليها مبتدأ مؤخر، والتقدير (أفي الحَق استقلال جيرتنا). **استقلّوا**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **فنيّتنا**: الفاء: للاستئناف، «نيتنا»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. **ونيتهم**: الواو: للعطف، «نيّتهم»: معطوف على (نيتنا) مرفوع مثله، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **فريق**: خبر مرفوع بالضمّة.

وجملة «أفي الحق استقلال جيرتنا» ابتدائية لا محل لها. وجملة «استقلوا»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «فنيتنا فريق»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أحقا» حيث جاءت (حقًّا) مصدراً واقعاً ظرفاً مخبراً به، ولذلك فتحت همزة (أنّ) بعدها، لتكون مع اسمها وخبرها في تأويل مبتدأ خبره الظرف عند من يجعل شبه الجملة هي الخبر.

(١) ق: ١٧. وما بين المعكّفين زيادة من طبعة هارون.

وقال عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٦٩٨ - أألحقَّ أنْ دارُ الرَّبابِ تباعدتْ أوِ انبتَّ حَبلٌ أنَّ قلبكَ طائرُ

وقال النابغة الجعدي [من الوافر]:

٦٩٩ - ألا أَبلغْ بني خَلَفٍ رسولاً أحقًّا أنّ أخْطَلَكم هَجاني

---

٦٩٨ - **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٣٣؛ والأغاني ١/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٧؛ ولجميل في ملحق ديوانه ص ٢٣٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٨١٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٨٩. وراجع ديوان كثيّر عزّة ص ٣٦٨.

اللغة: انبتّ حبل: أي انقطع، وهنا بمعنى انقطعت سبل المودّة والألفة. قلبك طائر: كناية عن ذهاب العقل حزناً.

المعنى: إذا هجرتني الرباب وانقطع حبل المودّة بيننا سوف أجنّ حزناً عليها.

الإعراب: «**أألحقّ**»: الهمزة: للاستفهام، «ألحق»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بخبر مقدّم محذوف. «أن»: حرف شرط جازم. «**دار**»: فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده، وهو مضاف. «**الرباب**»: مضاف إليه مجرور. «**تباعدت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي. «**أو**»: حرف عطف. «**انبتّ**»: فعل ماضٍ. «**حبل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**قلبك**»: اسم «أنّ» منصوب وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**طائر**»: خبر «أنّ» مرفوع. والمصدر المؤول من «أنّ» وما بعدها في محل رفع مبتدأ مؤخر، خبره مقدّم محذوف، والتقدير: أفي الحق طيران قلبك.

وجملة «**الحقّ...**»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «إن دار...» الشرطية: اعتراضية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**تباعدت**»: تفسيريّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أألحق... أنّ» حيث نصب «الحقّ» على الظرفية الزمانية وفتح همزة «أنَّ» بعدها.

٦٩٩ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٧٣، ٢٧٧؛ والدرر ١/ ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٠٤؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٢.

اللغة: بنو خلف: قوم الأخطل من بني تغلب. الرسول: أي الرسالة.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**أبلغ**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «**بني**»: مفعول به منصوب بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**خلف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**رسولاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**أحقاً**»: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «حقاً»: منصوب على الظرفيّة. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**أخطلكم**»: اسم «أنّ» منصوب وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**هجاني**»: فعل ماضٍ، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، والمصدر المؤول في محل رفع مبتدأ مؤخر، أو فاعل للظرف.

وجملة «ألا أبلغ...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هجاني»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «أحقًّا» حيث نصب (حقًّا) على الظرفية، وفتح همزة (أن) بعدها.

فكلُّ هذه البيوت[1] سمعناها من أهل الثقة هكذا.

والرفعُ في جميع ذا جيّد قويّ، وذلك أنّك إن شئت قلت: «أحقٌّ أنّك ذاهبٌ»؟ و «أأكبرُ ظنِّك أنك ذاهبٌ»؟ تجعل الآخِر هو الأوّل.

وأمّا قولهم: «لا محالَةَ أنّك ذاهبٌ»، فإنما حملوا «أنّ» على أنَّ فيه إضمار «مِنْ»، على قوله: «لا محالةَ من أنّك ذاهبٌ»، كما تقول: «لا بُدَّ أنّك ذاهبٌ»، كأنّك قلت: «لا بُدَّ من أنّك ذاهبٌ» حين لم يجز أن يَحملوا الكلامَ على القلب.

وسألتُه عن قولهم: «أمّا حَقًّا فإنّك ذاهبٌ»، فقال: هذا جيّد، وهذا الموضع من مواضع «إنَّ». ألا ترى أنك تقول: «أَمّا يومَ الجمعة فإنّك ذاهبٌ وأمّا فيها فإنّك قائمٌ». فإنما جاز هذا في «أمّا» لأنَّ فيها معنى: يومَ الجمعة مَهْمَا يكنْ مِن شيء فإنّك ذاهبٌ[2].

وأمّا قوله عزّ وجلّ: ﴿لاَ جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَارَ﴾[3]، فإنَّ «جَرَمَ» عملتْ فيها لأنّها فعلٌ، ومعناها: لقد حَقَّ أنّ لهم النارَ، ولقد استَحقّ أنَّ لهم النارَ. وقولُ المفسِّرين: معناها: حقًّا أنَّ لهم النارَ، يدلُّك أنّها بمنزلة هذا الفعل إذا مُثِّلَتْ، فـ «جَرَمَ» قد عمَلتْ في «أنَّ» عملَها في قول الفَزاريّ [من الكامل]:

٧٠٠ ـ ولَقَـدْ طَعَنْـتَ أبـا عُيَيْنَـةَ طَعْنَـةً جَـرَمـتْ فـزارةَ بَعْـدَهَـا أنْ يَغْضَبُـوا

---

(١) قال عبد السلام هارون: «جمع «البيت» من الشعر: «أبيات». وفي تاج العروس: «وحكى سيبويه في جمعه: بيوت». والنص هنا قاطع باستعماله».
والواقع أنَّ «فُعُول» جمعاً قياسياً لِـ «فَعْل» الذي ليست عينه واواً، ولذلك يُجمع «بيت» على «بُيوت» جمعاً قياسياً.

(٢) قال السيرافي: وكذلك جميع الظروف المقدّمة التي بعدها «إنّ» إذا دخلت قبلها «أمّا»: فكسر «إنّ» حَسَن، وإن لم تكن «أمّا» فالفتح لا غير. وإنّما كسر مع دخول «أمّا» لأنها تسوغ تقديم ما بعد الفاء على الفاء، ولِيَلِيَ «أمّا» عوضاً ممّا حذف منه، وجُوِّز فيها تقديم ما لم يكن يجوز تقديمه قبل دخولها.

(٣) النحل: ٦٢.

٧٠٠ ـ **التخريج**: البيت لأبي أسماء بن الضريبة في لسان العرب ١٢/ ٩٢، ٩٣ (جرم)؛ وله أو لعطية ابن عفيف في خزانة الأدب ١٠/ ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٦٢؛ والاشتقاق ص ١٩٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٥؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٥؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٠؛ والمقتضب ٢/ ٣٥٢.

اللغة: أبو عيينة هذا هو حصن بن حذيفة بن بدر الفزاري، أبو المرثي بهذا الشعر قد طعنه يوم الحاجز، وجرَمت فزارة: حقّتها للغضب، أي جعلتها حقيقة به، هذا قول سيبويه، وغيره يرى أن (جرمت فزارة) معناه أكسبتهم الغضب. =

أي: أحقّتْ فزارةَ.

وزعم الخليل: أنَّ «لاَ جرَمَ» إنّما تكون جواباً لما قبلها من الكلام، يقول الرجلُ: كان كذا وكذا، وفعلوا كذا وكذا، فتقول: لا جَرَمَ أنّهم سيندمون، أَو أنّه سيكون كذا وكذا.

وتقول: «أمّا جَهْدَ رأيي فأنّه منطلق»؛ لأنّك لم تُضطرَّ إلى أن تجعله ظرفاً كما اضطُرِرتَ في الأوّل. وهَذا من مواضع «إنَّ»، لأنّك تقول: «أمّا في رأيي فإنّك ذاهب»، أي: فأنت ذاهب، وإنْ شئت قلتَ: «فأنّك». وهو ضعيف؛ لأنّك إذا قلت: «أمّا جهدَ رأيي فإنك عالمٌ»، لم تُضْطرّ إلى أن تجعل «الجهد» ظرفاً للقصة، لأنَّ ابتداء «إنَّ» يحسن هاهنا.

وتقول: «أمّا في الدار فإنك قائمٌ»، لا يجوز فيه إلاّ «إنَّ»، تجعل الكلام قصّةً وحديثاً، ولم ترد أن تُخبِر أنّ في الدار حديثه، ولكنّك أردت أن تقول: «أمّا في الدار فأنت قائمٌ»، فمن ثم لم تَقُل: «أنّ». فإن أردت أن تقول: «أمّا في الدار فحديثُك وخبرُك»، قلت: «أمّا في الدار فأنّك منطلقُ»، أي: هذه القصّةُ.

ويقول الرجلُ: «ما اليومَ»؟ فتقولُ: «اليومَ أنّك مرتحلٌ»، كأنّه قال: «في اليوم

= **المعنى**: يصف الشاعر مرثيَّه بالشجاعة، فيقول له: أنت مَنْ طعن أبا عيينة طعنةً نجلاء جعلت قومه بني فزارة يغضبون.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، و اللام: حرف ابتداء، ورابطة لجواب قسم مقدَّر عند بعضهم، «قد»: حرف تحقيق. «طعنت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. «أبا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «عيينة»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف. «طعنة»: مفعول مطلق. «جرمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و التاء: للتأنيث لا محل لها. «فزارة»: مفعول به. «بعدها»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، و «ها»: مضاف إليه محله الجر، متعلق بـ (جرمت). «أنْ»: حرف ناصب ومصدري. «يغضبوا»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: فاعل محلُّه الرفع، والألف: فارقة، والمصدر المؤول من (أن) و (يغضبوا) مفعول به ثانٍ لـ (جَرمتْ).

وجملة «طعنت»: بحسب الواو عند من جعل اللام في (لقد) حرف ابتداء، وجواب قسم لا محل لها عند من جعل اللام رابطة لجواب قسم مقدَّر. وجملة «جرمت»: صفة لـ (طعنة) محلها النصب. وجملة «يغضبوا»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: جرمت فزارة، فمعناه عند سيبويه: حَقَّها للغضب، لأنه فسَّر قولهم: لا جرم أنه سيفعل بمعنى حقَّ أنه يفعل، و(لا) عنده زائدة، ولكنها لزمت (جرم) لأن هذه العبارة كالمثل، وغير سيبويه يرى أنَّ معنى قوله: جرمت فزارة أن يغضبوا: أكسبتهم الغضب من قوله عزَّو جل: ﴿لا يجرمنَّكم شنآن قومٍ﴾ [المائدة: ٢، ٨] أي لا يكسبنكم.

رحيلك». وعلى هذا الحدّ تقول: «أمّا اليومَ فأنّك مرتحلٌ».

وأما قولُهم: «أمّا بَعْدُ فإنّ الله قال في كتابه»، فإنّه بمنزلة قولك: «أمّا اليومَ فإنّك»، ولا يَكون «بَعْدُ» أبداً مبنيًّا عليها إذا لم تكن مضافةً ولا مبنية على شيء، إنّما تكون لغواً.

وسألتُه عن «شَدَّ ما أنّك ذاهبٌ»، و «عزَّ ما أنّك ذاهبٌ»، فقال: هذا بمنزلة «حقًّا أنّك ذاهبٌ»، كما تقول: «أما أنّك ذاهبٌ»، بمنزلة «حقًّا أنّك ذاهبٌ». و «لَوْ» بمنزلة «لَوْلاَ»، ولا تُبتدأ بعدها الأسماء سِوى «أَنَّ»، نحو: «لو أنّك ذاهبٌ». و «لوْلاَ» تُبتدأ بعدها الأسماء، و «لَوْ» بمنزلة «لَوْلاَ»، وإن لم يجزْ فيها ما يجوز فيما يُشبهها. تقول: «لو أنّه ذهَبَ لفعلتَ». وقال عزّ وجلّ: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةَ رَبِّي﴾[1]. وإن شئت جعلتَ «شَدَّمَا» و «عَزَّما» كـ «نِعْمَ مَا»، كأنك قلت: «نِعْمَ العملُ أنّك تقول الحقَّ»[2].

وسألتُه عن قوله: «كما أنّه لا يَعلم ذلك فتجاوَزَ الله عنه»، و «هذا حقٌّ كما أنّك هاهنا»، فزعم أنّ العاملة في «أنَّ» الكافُ و «مَا» لغوٌ، إلاّ أنّ «مَا» لا تُحذَف منها هاهنا كراهيةَ أن يجيء لفظُها مثلَ لفظ «كأَنَّ»، كما ألزموا النونَ «لأَفْعَلَنَّ»، واللامَ قولَهم «إنْ كان لَيَفعلُ»، كراهيةَ أن يَلتبس اللفظان.

ويدلّك على أن الكاف هي العاملةُ قولهم: «هذا حقٌّ مِثْلَ ما أنّك هاهنا». وبعض العرب يرفع فيما حدَّثنا يونس، وزعم أنه يقول أيضاً: ﴿إنّه لَحَقٌّ مِثْلُ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ﴾[3]، فلولا أنَّ «مَا» لغوٌ لم يرتفع «مِثْلُ»، وإن نصبتَ «مِثْلَ» فـ «مَا» أيضاً لغوٌ، لأنّك تقول: «مِثْلَ أنّك هاهنا». وإنْ جاءت «مَا» مُسْقَطةً من الكاف في الشعر جاز، كما قال النابغة الجعدي [من الطويل]:

٧٠١ ـ قُرومٍ تَسامَى عند بابٍ دِفاعُهُ كَأَنْ يُؤْخَذُ المرءُ الكريمُ فيُقْتَلا

---

(١) الإسراء: ١٠٠.

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: جعله سيبويه على وجهين: أحدهما أن يكون بمعنى: حقاً أنّك ذاهب، فيكون «شدّ ما» في تأويل ظرف، و «أنّك ذاهب» مبتدأ، كما أنّ «حقّاً» في تأويل ظرف. و «شدّ» و «عزّ» في الأصل فعلان دخلت عليهما «ما». فأبطل عملهما وجُعلا في مذهب «حقاً» كما دخلت «ما» على «قلّ» و «ربّ» فبطل عملهما وخرجا عن مذهب الفعل وحرف الجرّ. والوجه الآخر: أن يكون «شدّ» و «عزّ» فعلين ماضيين كـ «نعم» و «بئس».

(٣) الذاريات: ٢٣.

٧٠١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٥٨؛ وبلا =

فـ «ما» لا تُحذَف ها هنا كما لا تُحذَف في الكلام من «أَنَّ»، كما حذفت «ما» التي في «إمّا» في قولك [من الوافر]:

فــــإنْ جَـــزَعـــاً وإنْ إجْمـــالَ صَبْـــرِ[1]

ولكنّه جاز في الشعر.

= نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٧٦.

اللغة: القُروم: جمع مفرده قَرْمٌ، وهو السيد، وأصل القرم الفحل من الإبل. ومعنى تسامى: فخر بعضهم على بعض.

المعنى: يصف قوماً اجتمعوا للتخاصم عند باب ملك مُحَجَّبٍ، وجعل دفاع الحُجَّاب للمتخاصمين كالقتل للرجل الكريم.

الإعراب: «**قُروم**»: لم يتجه لي وجه (قرومٍ) مجروراً، أما مرفوعاً ـ وقد روي بذلك ـ فهو صفة لـ (فريقٌ) المرفوع على أنه اسم لفعل ناقص، مذكورين في البيت المتقدم على الشاهد في قصيدته كما في الديوان. «**تسامى**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بالفعل (تسامى). «**باب**»: مضاف إليه. «**دفاعه**»: مبتدأ، والهاء: مضاف إليه. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفّف ومهمل، واسمه ضمير الشأن عند من يعمله. «**يؤخذ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع. «**المرء**»: نائب فاعل. «**الكريم**»: صفة لـ (المرء). «**فيقتلا**»: الفاء: حرف عطف و «يقتل»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء، مبني للمجهول، ونائب الفاعل مستتر تقديره (هو)، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من (أن) ومن الفعل (يقتل) معطوف على مصدر منتزع مما تقدم، والتقدير: كأن يكون أخذٌ للمرء الكريم، فقتله.

وجملة «تسامى»: صفة لـ (قروم). وجملة «دفاعه كأن يؤخذ...» صفة لـ (باب) محلها الجر. وجملة «كأنه يؤخذ...»: خبر للمبتدأ (دفاعه). وجملة «يؤخذ المرءُ»: خبر (كأن) محلُّها الرفع. وجملة «يقتل»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: عند سيبويه حذف (ما) ضرورة مسقطةً من قوله: (كأن يؤخذ)، والتقدير عنده: كما أنه يؤخذ، وجعل غيره (أن) هنا هي الناصبة، نصبت الفعل بعدها بدليل قوله: (فيقتلا) بالنصب، والكاف على ذلك حرف جر، والتقدير: كأخذ المرء، وقتله، قال الشنتمري: وفي قول سيبويه ضرورتان: إسقاط (ما) والنصب بالفاء بعد الواجب.

(١) تقدم بالرقم ٢٠٩.

هذا بابٌ من أبواب «إنَّ»

تقول: «قال عمرو إن زيداً خيرُ الناس»، وذلك لأنَّك أردت أن تحكي قولَهُ، ولا يجوز أن تُعمِل «قال» في «إنَّ» كما يجوز لك أن تُعمِلها في «زيد» وأشباهه إذا قلت: «قال زيدٌ عمروٌ خيرُ الناس»، فـ «أنّ» لا تَعمل فيها «قال»، كما لا تَعمل «قال» فيما تعمل فيه «أنَّ»؛ لأنَّ «أنَّ» تجعل الكلامَ شأناً، وأنت لا تقول: «قال الشأنَ متفاقماً»، كما تقول: «زعمَ الشأن متفاقماً». فهذه الأشياء بعد «قال» حكايةٌ.

ومثل قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إنَّ الله يأْمُرُكم أن تذبحوا بقرة﴾[1].

وقال أيضاً: ﴿قَالَ اللَّهُ إنّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ﴾[2]. وكذلك جميعُ ما جاء في القرآن من ذا.

وسألتُ يونس عن قوله: «متى تقولُ أنّه منطلقٌ»؟ فقال: إذا لم ترد الحكايةَ وجعلتَ «تقولُ» مثلَ «تَظُنُّ»، قلت: «متى تقولُ أنَّك ذاهبٌ». وإنْ أردت الحكاية قلت: «متى تقول إنّك ذاهبٌ». كما أنَّه يجوز لك أن تحكي فتقول: «متى تقولُ زيدٌ منطلقٌ»؟ وتقول: «قال عمرٌو إنّه منطلقٌ». فإن جعلتَ الهاء عمراً أو غيرَه فلا تعمل «قال»، كما لا تعمل إذا قلت: «قال عمرٌو هو منطلقٌ». فقال: لم تَعمل هاهنا شيئاً وإن كانت الهاءُ هي القائلَ، كما لا تَعمل شيئاً إذا قلت: «قال» وأظهرتَ «هوَ». فـ «قال» لا تغَيِّر الكلام عن حاله قبل أن تكون فيه

---

(١) البقرة: ٦٧.

(٢) المائدة: ١١٥.

«قال»، فيما ذكرناه[1].

وكان عيسى يقرأ هذا الحرف: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ إنّي مَغْلُوبٌ فَٱنْتَصِرْ﴾[2] أراد أن يَحكي، كما قال عزّ وجلّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ ما نَعْبُدُهُمْ﴾[3] كأنّه قال واللّهُ أعلمُ: قالوا ما نَعبدُهم. ويزَعمون أنَّها في قراءة ابن مسعود كذا[4]. ومثل ذلك كثيرٌ في القرآن.

وتقول: «أوّلُ ما أقولُ أنّي أحمدُ الله»، كأنك قلت: «أوّلُ ما أقول الحمدُ لله»، و «أنَّ» في موضعه. وإنْ أردت الحكاية قلت: «أولُ ما أقول إنّي أحمدُ اللّهَ».

(١) قال السيرافي: حقّ الحكاية أن تقول: «قال عمرو إنّي منطلق» وكذلك إذا قلت: «قال عمرو هو منْطلق» فحقّ الحكاية أن يقول: «قال عمرو أنا منطلق»، لأنّ هذا لفظه الذي لفظ به، ولكنّهم قد يغيّرون لفظ الغيبة إلى الخطاب، ولفظ الخطاب إلى الغيبة؛ لأنّ ذلك أقرب إلى الأفهام، ولا يعدُّ ذلك تغييراً؛ لأنّ الذي يقول: «إنّ زيداً منطلق»، لو واجهه، لقال: إنّك منطلق، ولم يكن ذلك مغيّراً للكلام عن منهاجه.

(٢) القمر: ١٠.

(٣) الزمر: ٣.

(٤) هي قراءة ابن مسعود، وابن عبّاس، ومجاهد، وابن جبير.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/٧؛ والبحر المحيط ٧/ ٤١٥؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٢٣٣؛ والكشاف ٣/ ٣٨٦.

هذا بابٌ آخر من أبواب «إنَّ»

وذلك قولك: «قد قاله القومُ حتّى إنَّ زيداً يقولهُ»، و «انطلق القومُ حتّى إنّ زيداً لمنطلقٌ». فـ «حتى» هاهنا معلّقةٌ لا تَعمل شيئاً في «إنَّ»، كما لا تَعمل إذا قلت: «حَتّى زيدٌ ذاهبٌ»، فهذا موضعُ ابتداء و «حَتّى» بمنزلة «إذَا». ولو أردت أن تقول: «حتّى أنّ» في هذا الموضع كنتَ مُحيلاً، لأنَّ «أَنَّ» وصِلَتها بمنزلة الانطلاق، ولو قلت: «انطَلق القومُ حتّى الانطلاقَ أو حتّى الخبرَ» كان محالاً، لأنَّ «أَنَّ» تصيِّر الكلام خبراً، فلمْ يجزْ ذا وجاز على الابتداء.

وكذلك إذا قلت: «مررتُ فإذَا إنّه يقولُ أنَّ زيداً خير منك».

وسمعتُ رجلاً من العرب يُنشد هذا البيت كما أُخبرُك به [من الطويل]:

٧٠٢ ـ وكنتُ أُرَى زيداً كما قيل سَيِّداً إذا إنّه عبدُ القَفَا واللَّهازِمِ

---

٧٠٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٨؛ والجنى الداني ص ٣٧٨، ٤١١؛ وجواهر الأدب ص ٣٥٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/٣٩٩؛ والدرر ٢/ ١٨٠؛ وشرح الأشموني ١/١٣٨؛ وشرح التصريح ١/٢١٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٢٨؛ وشرح المفصل ٤/٩٧، ٨/ ٦١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٨.

اللغة والمعنى: القفا: المؤخّرة. اللهازم: ج اللهزمة، وهي العظم الناتىء في اللحي تحت الأذن. وعبد القفا واللهازم: كناية عن الخسّة والحقارة.

الإعراب: «وكنت»: الواو: حسب ما قبلها، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «أرى»: فعل مضارع مرفوع. والفاعل: أنا. «زيداً»: مفعول به أوّل لـ «أرى» القلبيّة منصوب. «كما»: الكاف حرف جرّ، و «ما» حرف مصدريّ. «قيل»: فعل ماض للمجهول، ونائب الفاعل =

فحالُ «إذا» هاهنا كحالها إذَا قلت: «إذا هو عبد القفا واللهازم»، وإنّما جاءت «إنَّ» هاهنا لأنّك هذا المعنى أردتَ، كما أردت في «حَتَّى» معنى: حتّى هو منطلقٌ.

ولو قلت: «مررتُ فإذَا أنّه عبدٌ»، تريد: مررتُ به فإِذا العُبوديّةُ واللؤمُ، كأنّك قلت: «مررتُ فإذَا أمرُه العُبوديّةُ واللؤمُ»، ثم وضعتَ «أنَّ» في هذا الموضع جاز.

وتقول: «قد عرفتُ أمورَك حتَّى أنك أحمقُ»، كأنّك قلت: «عرفتُ أمورَكَ حتّى حُمْقَك»، ثم وضعتَ «أَنَّ» في هذ الموضع. هذا قول الخليل.

وسألته عن قوله: «هذا حق كما أنك هاهنا» هل يجوز على ذا الحد: «كما إنك هاهنا»، فقال: لا؛ لأنَّ «إنَّ» لا يبتدأ بها في كلّ موضع، ألا ترى أنّك لا تقول: «يومَ الجمعة إنّك ذاهبٌ»، ولا «كيف إنّك صانعٌ». فـ «كما» بتلك المنزلة[1].

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو: والمصدر المؤول في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بـ «أرى» هـو. «سيّداً»: مفعول به ثانٍ لـ «أرى». «إذا»: الفجائيّة. «إنّه»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: في محل نصب اسم «أنّ». «عبد»: خبر «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. «القفا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «واللهازم»: الواو: حرف عطف. «اللهازم»: معطوف على «القفا» مجرور.

وجملة «كنت أرى...» الفعليّة: لا محل لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة أو ابتدائيّة. وجملة «أرى» الفعليّة: في محلّ نصب خبر «كنت». وجملـة «إنّ» ومعموليها استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه: جواز فتح همزة «إنَّ» وكسرها بعد «إذا» الفجائية.

(١) قال السيرافي: إنما منع لأن «أنّك» مبتدأ و «ها هنا» خبره، وهما جميعاً بمنزلة المصدر، كما يكون الفعل والفاعل مع «ما» بمنزلة المصدر، و «ما» في ذلك حرف وليست باسم، وهي «كأنّ» والفعل بعدها، غير أنّ ما يليها الاسم والخبر، والفعل والفاعل، و «أنّ» لا يليها إلاّ الفعل والفاعل. وإنّما يلي «ما» «إن» إذا كانت بمعنى «الذي»، كقوله عزّ وجل: ﴿وآتيناه من الكنوز ما إنّ مفاتحه لتنوء بالعصبة أولي القوة﴾ [القصص: ٧٦]، وإذا كانت بمعنى المصدر لم تدخلها «أنّ».

هذا بابٌ آخر من أبواب «إنَّ»

تقول: «ما قَدِمَ علينا أميرٌ إلاَّ إنه مكرِمٌ لي»؛ لأنَّه ليس ههنا شيءٌ يَعمل في «إنَّ». ولا يجوز أن تكون عليه «أنَّ»، وإنَّما تريد أن تقول: «ما قدِم علينا أميرٌ إلاَّ هو مكرمٌ لي»، فكما لا تَعمل في ذا لا تَعمل في «إنّ». ودخولُ اللام ههنا يدلّك على أنه موضعُ ابتداء. وقال سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاَّ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾(1). ومثل ذلك قول الشاعر كُثيّر [من المنسرح]:

٧٠٣ ـ ما أعْطَياني ولا سألْتُهما ... إلاّ وإنِّي لحاجِزِي كَرَمِي

---

(1) الفرقان: ٢٠.

٧٠٣ ـ **التخريج**: البيت لكثيِّر عزّة في ديوانه ص ٢٧٣؛ وتخليص الشواهد ص ٣٤٤؛ والمقاصد النحوية ٢/٣٠٨؛ وبلا نسبة في الدرر ٤/١٣؛ وشرح الأشموني ١/١٣٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٢٧؛ والمقتضب ٢/٣٤٦؛ وهمع الهوامع ١/٢٤٦.

اللغة: حاجزي: مانعي.

الإعراب: «ما»: حرف نفي. «**أعطياني**»: فعل ماضٍ، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: حرف نفي. «**سألتهما**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، و «هما» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**إلا**»: حرف استثناء مهمل. «**وإنّي**»: الواو: حاليّة، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لحاجزي**»: اللام المزحلقة، «حاجزي»: خبر «إنّ»، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**كرمي**»: فاعل لاسم الفاعل «حاجز»، وهو مضاف، والياء ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «ما أعطياني»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «**لا سألتهما**»: معطوفة على سابقتها. وجملة «وإنّي لحاجزي كرمي»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «إلا وإنّي...» حيث كسرت همزة «إنّ» لوقوع اللام في خبرها.

وكذلك لو قال: «إلاّ وإنّي حاجزي كرمي».

وتقول: «ما غضِبتُ عليك إلاّ أنّك فاسقٌ»، كأنّك قلت: إلاّ لأنّك فاسقٌ.

وأمّا قوله عزّ وجل: ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إلاّ أنَّهُمْ كَفَرُوا بِٱللَّهِ﴾[1]، فإنّما حَمَله على «مَنَعَهُمْ».

وتقول إذا أردت معنى اليمين: «أعطيتُه ما إنَّ شرَّه خيرٌ من جيِّد ما معك»، و «هؤلاء الذين إنَّ أجبنهم لأشجعُ من شُجَعائكم». وقال الله عزّ وجلّ: ﴿وآتَيْنَاهُ مِنَ الكُنُوزِ مَا إنَّ مَفاتحَهُ لَتَنُوءُ بِٱلْعُصْبَةِ أُولي القُوَّةِ﴾[2]؛ فـ «إنّ» صلةٌ لِـ «ما»، كأنك قلتَ: «ما والله إنّ شرَّه خيرٌ من جيّد ما معك».

---

(١) التوبة: ٥٤.

(٢) القصص: ٧٦.

هذا باب آخر من أبواب «إنَّ»

تقول: «أَشهدُ إنّه لمنطلقٌ»، فـ«أشهد» بمنزلة قوله: «والله إنّه لذَاهبٌ». و«إنَّ» غيرُ عاملة فيها «أشْهَدُ»، لأنّ هذه اللام لا تُلحق أبداً إلاّ في الابتداء. ألاَ ترى أنك تقول: «أشهدُ لعَبدُ الله خيرٌ من زيد»، كأنك قلت: «والله لَعبدُ الله خيرٌ من زيد»، فصارت «إنَّ» مبتدأةً حين ذكرتَ اللام هنا، كما كان «عبد الله» مبتدأً حين أدخلتَ فيه اللام. فإذا ذكرتَ اللام ههنا لم تكن إلاّ مكسورةً، كما أنّ «عبد الله» لا يكون ههنا إلاّ مبتدأً. ولو جاز أن تقول: «أشهدُ أنّك لذاهبٌ»، لقلت: «أُشهدُ بلذاك». فهذه اللام لا تكون إلاّ في الابتداء، وتكون «أشْهَدُ» بمنزلة: وَاللَّهِ.

ونظير ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾[1] وقال عزّ وجلّ: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِٱللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ ٱلصَّادِقِينَ﴾[2]؛ لأنّ هذه توكيدٌ كأنّه قال: يحلف بالله إنه لَمِنَ الصادقين.

وقال الخليل: «أشهدُ بأنّك لذاهبٌ» غيرُ جائز، من قبل أنَّ حروف الجرّ لا تعلَّقُ. وقال: «أقولُ أشهدُ إنّه لذاهبٌ وإنّه منطلقٌ»، أُتبعَ آخرهُ أوّله، وإنْ قلت: «أشهدُ أنّه ذاهبٌ، وإنه لمنطلقٌ» لم يجز إلاّ الكسرُ في الثاني، لأنَّ اللام لا تَدخلُ أبداً على «أنَّ»، و«أنَّ» محمولةٌ على ما قبلها، ولا تكون إلاّ مبتدأةً باللام.

ومن ذلك أيضاً قولك: «قد علمتُ إنّه لخيرُ منك». فـ«إنّ» ههنا مبتدأةٌ، و«عَلِمتُ»

---

(١) المنافقون: ١.

(٢) النور: ٦.

ههنا بمنزلتها في قولك: «لقد علمتُ أيُّهم قال ذلك»، معلَّقة في الموضعين جميعاً.

وهذه اللامُ تصرفُ «إنَّ» إلى الابتداء، كما تَصرف «عبد الله» إلى الابتداء إذا قلت: «قد علمتُ لَعبدُ الله خيرٌ منك»، فـ «عبد الله» هنا بمنزلة «إنَّ» في أنه يُصرَف إلى الابتداء.

ولو قلت: «قد علمتُ أنّه لخيرٌ منك»، لقلت: «قد علمتُ لَزيداً خيراً منك»، و «رأيتُ لعبدَ الله هو الكريمَ»، فهذه اللامُ لا تدخل على «أَنَّ» ولا على «عبد الله» إلاَّ وهما مبتدءانِ.

ونظير ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ ٱشْتَرَاهُ مَالَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾[1] فهو ههنا مبتدأٌ.

ونظير «إنَّ» مكسورةً إذا لحقتها اللامُ قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمَتِ ٱلْجِنَّةُ أَنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾[2]. وقال أيضاً: ﴿هَلْ نَدُلُّكُم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُم كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[3]، فـ إنّكم» ههنا بمنزلة «أيُّهُمْ» إذا قلت: «ينبِّئهم أيُّهم أفضلُ».

وقال الخليل مثلُه: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ ما تَدْعُونَ مِنْ دونِهِ مِن شيءٍ﴾[4] فـ «ما» ههنا بمنزلة «أيُّهُمْ»، و «يَعْلَمُ» معلقة[5].

قال الشاعر [من الطويل]:

٧٠٤ ـ أَلَمْ تَرَ إنِّي وابنَ أَسْوَدَ ليلةً ... لَنَسْرِي إلى نارَيْنِ يَعلو سَناهُما

سمعناه ممن ينشده عن العرب.

---

(١) البقرة: ١٠٢.

(٢) الصافات: ١٥٨.

(٣) سبأ: ٧.

(٤) العنكبوت: ٤٢.

(٥) قال السيرافي: فيه وجهان: أحدهما أن تكون «ما» استفهاماً والعامل فيها «تدعون» كأنّه قيل: «أيّهم تدعون»؟ وينصب «أيّهم» بـ «تدعون». ويجوز أن يكون منصوباً بـ «يعلم»، وتكون «ما» بمعنى «الذي» و «تدعون» صلتها، كأنه يعلم الذين تدعون من دونه من شيء.

٧٠٤ ـ **التخريج**: البيت للشمردل بن شريك اليربوعي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٤٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٠٣ (سنا)؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٢٢.

اللغة: نسري: نسير ليلاً. السنا: الضوء الساطع.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: للاستفهام، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تر**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنت). «**إنّي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «**وابن**»: الواو: حرف عطف، «ابن»: معطوف على اسم «إنّ». «**أسود**»: =

وسألتُ الخليل عن قوله: «أحقاً إنّك لذاهبٌ»؟ فقال: لا يجوز، كما لا يجوز: «يومَ الجمعة إنّه لذاهبٌ».

وزعم الخليل ويونس أنه لا تَلحق هذه اللامُ مع كلّ فعل، ألا ترى أنك لا تقول: «وعدتُك إنّك لخارجٌ»، إنّما يجوز هذا في العِلم والظنّ ونحوه، كما يُبتدأ بعدهنّ «أيُّهُمْ»، فإن لم تَذكر اللام قلت: «قد علمتُ أنه منطلقٌ»، لا تبتدئُه وتَحمله على الفعل، لأنه لم يجيء ما يَضطرّك إلى الابتداء، وإنما ابتُدِىء «إنَّ» حين كان غيرَ جائز أن تحمله على الفعل، فإذا حسُن أن تحمله على الفعل لم تَخَطَّ الفعلَ إلى غيره.

ونظيرُ ذلك قوله: «إنْ خيراً فخيرٌ وإنْ شرًّا فشرٌّ»، حملتَه على الفعل حين لم يجز أن تَبتدىء بعد «إن» الأسماء، وكما قلت: «أمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك»، حين لم يجز أن تَبتدىء الكلام بعد «أمّا»، فاضطُررتَ في هذا الموضع إلى أن تَحمل الكلام على الفعل. فإذا قلت: «إنّ زيداً منطلقٌ» لم يكن في «إنَّ» إلاّ الكسر لأنّك لم تُضطَر إلى شيء. ولذلك تقول: «أشهدُ أنك ذاهبٌ»، إذا لم تَذكر اللامَ. وهذا نظير هذا.

وهذه كلمةٌ تكلّمُ بها العربُ في حال اليمين، وليس كلُّ العرب تتكلّم بها، تقول: «لَهِنَّك لَرجلُ صِدْقٍ»، يريدون: إنَّ، ولكنّهم أبدلوا الهاء مكان الألف كقوله: «هَرَقْتُ»[1]،

= مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف. «**ليلة**»: ظرف زمان متعلّق بـ«نسري». «**لنسري**»: اللام: للابتداء، «نسري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن. «**إلى نارين**»: جار ومجرور متعلقان بـ«نسري». «**يعلو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة. «**سناهما**»: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و«هما»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة «ألم تر...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نسري»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «يعلو»: في محلّ جرّ نعت «نارين».

والشاهد فيه قوله: «إنّي وابن أسود لنسري» حيث وردت همزة «إن» مكسورة لاقتران خبرها «لنسري» باللام.

(١) قال السيرافي: في «لهنّك» ثلاثة أقوال: أحدها: قول سيبويه أنّ أصلها «إنّ»، أبدلوا همزتها هاءً، كما أبدلوا الهاء من «هرقت» مكان ألف «أرقت»، ولحقت اللام التي قبل الهاء لليمين، كما لحقت بعد «ما» فاللام الأولى لام اليمين والثانية لام «إنّ». والثاني قول الفراء: قال: هذه من كلمتين كانتا تجتمعان، كانوا يقولون: والله إنّك لعاقل، فخلطتا، فصار فيهما اللاّم والهاء من «الله»، والنون من «إنّ» المشدّدة.. والثالث: حكاه المفضل بن سلمة لغير الفراء معناه: «إنّك لمحسن، قال: وهذا أسهل في اللفظ وأبعد في المعنى. والذي قاله الفراء أصحّ في المعنى.

ولحقَتْ هذه اللامُ «إنَّ» كما لحقت «ما» حين قلت: «إنّ زيداً لَمَا لَيَنْطَلقنَّ»، فلحقت «إنّ» اللامُ في اليمين كما لحقت «ما»، فاللامُ الأولى في «لَهِنّكَ» لامُ اليمين، واللامُ الثانيةُ لام «إنّ». [وفي «لَمَا لينطلقنّ» اللام الأولى لِـ «إنّ»، والثانية لليمين. والدليل على ذلك النون التي معها][1]، كما أنَّ اللام الثانية في قولك: «إنّ زيداً لَمَا لَيَفعلنّ» لام اليمين، وقد يجوز في الشعر: «أشهدُ إنّ زيداً ذاهبٌ»، يشبهها بقوله: «وَٱللَّهِ إنه لذاهبٌ»؛ لأن معناه معنى اليمين، كما أنّه لو قال: «أشهدُ أنت ذاهبٌ» ولم يَذْكر اللام لم يكنْ إلاّ ابتداء، وهو قبيح ضعيف إلاّ باللام.

ومثل ذلك في الضعف: «علمتُ إنَّ زيداً ذاهبٌ»، كما أنّه ضعيف: «قد علمتُ عمرٌو خيرٌ منك»، ولكنّه على إرادة اللام، كما قال عزّ وجلّ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾[2]، وهو على اليمين. وكان في هذا حَسَناً حين طال الكلامُ.

وسألتُ الخليل عن «كَأَنَّ»، فزعم أنّها «إنَّ» لحقتها الكافُ للتشبيه، ولكنّها صارت مع «إنَّ» بمنزلة كلمة واحدة، وهي نحو: «كَأَيٍّ رجلاً»، ونحو: «له كذا وكذا درهماً».

وأمّا قول العرب في الجواب: «إنَّهْ»، فهو بمنزلة: «أَجَلْ». وإذا وصلتَ قلت: «إنَّ يا فتى»، وهي التي بمنزلة: «أَجَلْ».

قال الشاعر [من مجزوء الكامل]:

٧٠٥ - بَكَرَ العَواذلُ في الصَّبو ... حِ يَلُمْنَنِي وألومُهُنَّهْ
وَيَقُلْنَ شَيْبٌ قد عَلا ... كَ وقد كَبِرْتَ، فقلتُ: إنَّهْ

---

(١) زيادة من طبعة عبد السلام هارون.

(٢) الشمس: ٩.

٧٠٥ - **التخريج**: البيتان لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٢١٣، ٢١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٣١ (أنن)؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٤؛ وجمهرة اللغة ص ٦١؛ والجنى الداني ص ٣٩٩؛ وجواهر الأدب ص ٣٤٨؛ ورصف المباني ص ١١٩، ١٢٤، ٤٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٩٢، ٥١٦؛ وشرح المفصل ٦/ ٨، ١٢٢، ١٢٥؛ ولسان العرب ٣/ ٩٨ (بيد).

اللغة: العواذل: جمع عاذل وعاذلة، وهم اللوّام. الصبوح: شراب الصباح.

المعنى: جاءتني اللائمات مبكرين، فلُمنني وعتبن عليّ، وعاتبتهن، فيقلن لي: لقد كبرت وصار شعرك مبيضًا، فأقول لهن: نعم لقد صدقتنّ.

هذا باب «أَنْ» و «إِنْ»[1]

فـ «أنْ» مفتوحةً تكون على وجوه:

فأحدُها أن تكون فيه «أَنْ» وما تَعمل فيه من الأفعال بمنزلة مصادرها، والآخر: أن

= **الإعراب**: «بكر»: فعل ماضي مبني على الفتح. «**العواذل**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**في الصبوح**»: جار ومجرور متعلقان بـ «بكر». **يلمنني**: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون الأولى: ضمير في محل رفع فاعل، والنون الثانية: نون الوقاية لا محلّ لها، والياء: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**وألومهنّه**»: الواو: حرف عطف، ألوم: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر تقديره (أنا)، و «هن»: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به، والهاء: للسكت لا محلّ لها من الإعراب. **ويقلن**: الواو: للعطف، «يقلن»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **شيب**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **قد**: حرف تحقيق. **علاك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). **وقد**: الواو: للعطف، «قد»: حرف تحقيق. **كبرت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **فقلت**: الفاء: للعطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **إنه**: «إن»: حرف جواب بمعنى نعم، والهاء: للسكت لا محلّ لها، ومنهم من قال: «إن»: حرف مشبّه بالفعل، والهاء: اسمها، وخبرها: محذوف تقديره (إنه كذلك).

وجملة «بكر العواذل»: بحسب ما قبلها. وجملة «يلمنني»: في محلّ نصب حال، وعطف عليها جملة «ألومهنّه». وجملة «ويقلن»: معطوفة على جملة في البيت السابق في محلّ نصب حال. وجملة «**شيب قد علاك**»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «علاك»: في محلّ رفع خبر (شيب). وجملة «كبرت»: معطوفة على جملة (شيب قد علاك). وجملة «فقلت»: معطوفة على جملة (ويقلن) في محلّ نصب حال أيضاً.

والشاهد فيهما قوله: «إنّه» حيث اعتبرها حرف جواب بمعنى أجل.

(١) انظر مبحث «أَنْ» في الأزهية ص ٥٩ ـ ٧٤؛ والجنى الداني ص ٢١٥ ـ ٢٢٧؛ وحروف المعاني ص ٥٨ ـ ٥٩؛ ورصف المباني ص ١١١ ـ ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٤ ـ ٣٥؛ وجواهر الأدب =

تكون فيه بمنزلة «أيْ». ووجهٌ آخَر هي فيه مخفّفةً محذوفة، ووجه تكون فيه لغواً نحو قولك: «لمَّا أنْ جاؤوا ذهبتَ»، و «أمَا واللَّهِ أنْ لو فعلتَ لأكرمتُك».

وأمّا «إنْ» فتكون للمُجازاة، وتكون أنْ يُبتدأ ما بعدها في معنى اليمين، وفي اليمين، كما قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1]، ﴿وإنْ كُلُّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[2].

وحدّثني من لا أتَّهِمُ، عن رجل من أهل المدينة موثوق به، أنه سمع عربيًّا يتكلّم بمثل قولك: «إنْ زيدٌ لذَاهبٌ»، وهي التي في قوله جلّ ذِكرُه: ﴿وَإنْ كَانُوا لَيَقُولُونَ لو أنَّ عِنْدَنا ذِكْراً مِنَ الأَوَّلِينَ﴾[3] وهذه إنَّ محذوفةٌ[4].

وتكون في معنى «مَا». قال الله عزّ وجلّ: ﴿إنِ الكَافِرونَ إلاَّ في غُرُورٍ﴾[5]، أي: ما الكافرون إلاّ في غُرور.

وتَصرف الكلامَ إلى الابتداء، كما صرفتْها «مَا» إلى الابتداء في قولك: «إنَّمَا»، وذلك قولك: «ما إنْ زيدٌ ذاهبٌ». وقال الشاعر [من الوافر]:

٧٠٦ - ومـــا إنْ طِبُّنـــا جُبْـــنٌ ولكـــنْ   مَنـــايـــانـــا ودَوْلـــةُ آخـــرِينَـــا

= ص ١٩٠ - ١٩٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٥٧ - ١٧٠.

وانظر مبحث «إنْ» في الأزهيّة ص ٤٥ - ٥٨؛ والجنى الداني ص ٢٠٧ - ٢١٥؛ وحروف المعاني ص ٥٧ - ٥٨؛ ورصف المباني ص ١٠٤ - ١١١؛ ومغني اللبيب ١/١٧ - ٢٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٠ - ٢١٠؛ وموسوعة الحروف ص ١٤١ - ١٥٠.

(١) الطارق: ٤.

(٢) يس: ٣٢.

(٣) الصافات: ١٦٧ - ١٦٨.

(٤) قال السيرافي ما ملخصه: الكوفيون يذهبون في «أنّ» هذه إلى أنّها بمعنى «ما»، واللام بمعنى «إلاّ». ثمّ قال: إنّا لا نعلم اللام تُستعمل بمعنى «إلاّ»، وإلاّ لجاز أن تقول: «جاءني القوم لزيداً» بمعنى: إلاّ زيداً.

(٥) الملك: ٢٠.

٧٠٦ - **التخريج**: البيت لفروة بن مسيك في الأزهية ص ٥١؛ والجنى الداني ص ٣٢٧؛ وخزانة الأدب ٤/١١٢، ١١٥؛ والدرر ٢/١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٠٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٨١؛ ولسان العرب ١/٥٥٤ (طبب)؛ ومعجم ما استعجم ص ٦٥٠؛ وللكميت في شرح المفصل ٨/١٢٩؛ وللكميت أو لفروة في تلخيص الشواهد ص ٢٧٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ١١/١٤١، ٢١٨؛ والخصائص ٣/١٠٨؛ ورصف المباني ص ١١٠، ٣١١؛ وشرح المفصل ٥/١٢٠، ٨/١١٣؛ والمحتسب ١/٩٢؛ والمقتضب ١/٥١، ٢/٣٦٤؛ والمنصف ٣/١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/١٢٣. =

هذا بابٌ من أبواب «أنِ» التي تكون والفعلَ بمنزلة مصدر

تقول: «أن تأتيني خيرٌ لك»، كأنّك قلت: الإتيانُ خيرٌ لك. ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لكم﴾[1]، يعني: الصومُ خيرٌ لكم.

وقال الشاعر، عبد الرحمن بن حسّان [من الكامل]:

٧٠٧ - إنّي رأيتُ من المكارمِ حَسْبَكم ... أنْ تَلْبَسوا حُرَّ الثياب وتَشْبَعُوا

= **اللغة**: طبّنا: عادتنا أو شأننا. منايانا: ميتاتنا، جمع منيّة وهي الموت. الدولة: الغلبة والانتصار في الحرب.

المعنى: ليس الخوف والجبن من عادتنا، ولكن أقدارنا حكمت علينا بانتصار الآخرين علينا.

الإعراب: **وما**: الواو: استئنافية، «ما»: نافية تعمل عمل ليس. **إن**: زائدة كفّت «ما» عن العمل. **طبنا**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **جبن**: خبر مرفوع بالضمّة. **ولكن**: الواو: للاستئناف، «لكن»: حرف استدراك لا عمل لها. **منايانا**: مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف، و«نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. وخبرها محذوف تقديره (منايانا حلّت أو قدّرت). **ودولة**: الواو: للعطف، «دولة»: معطوفة على (منايا) مرفوع مثله. **آخرينا**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والألف: للإطلاق.

وجملة «طبنا جبن»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «منايانا قدّرت»: استئنافية كذلك.

والشاهد فيه قوله: «ما إن» حيث زيدت (إن) للتوكيد، وجاء بهذا الشاهد حيث (ما) دخلت على جملة اسمية.

(١) البقرة: ١٨٤.

٧٠٧ ـ **التخريج**: البيت لعبد الرحمن بن حسان في خزانة الأدب ٤/ ٧١؛ والدرر ٤/ ٦٠؛ ولسعيد بن عبد الرحمن بن حسان في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٨؛ ولبعض المحدثين في العقد الفريد ٣/ ٢٠؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤١٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣. =

كأنه قال: رأيتُ حسبَكم لُبْسَ الثياب.

واعلم أنّ اللام ونحوها من حروف الجرّ قد تُحذَف مِن «أَنْ» كما حُذفتْ مِن «أَنَّ»، جعلوها بمنزلة المصدر حين قلت: «فعلتُ ذاك حَذَرَ الشرِّ»، أي: لحذرِ الشّر. ويكون مجروراً على التفسير الآخَر.

ومثل ذلك قولك: «إنّما انقطَعَ إليك أنْ تُكرِمَه»، أي: لأن تُكرِمَه.

ومثل ذلك قولك: «لا تَفعلْ كذا وكذا أَنْ يُصيبك أمرٌ تَكرهُه»، كأنّه قال: لأنْ يصيبَك أو مِن أجلِ أنْ يصيبَك. وقال عزّ وجلّ: ﴿أنْ تَضِلَّ إحْدَاهُمَا﴾[1]، وقال تعالى: ﴿أَأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وبَنِينَ﴾[2] كأنه قال: أَلأَنْ كان ذا مال وبنين. وقال الأعشى [من البسيط]:

٧٠٨ ـ أَأَنْ رأَتْ رجلاً أَعْشَى أضرَّ به ... ريبُ المنونِ ودهرٌ مُفْسِدٌ خَبِلُ

= اللغة والمعنى: من المكارم: بدلاً منها. حرّ الثياب: أفضلها. يقول: رأيت كافيكم حرّ الثياب والشبع.

الإعراب: «إنّي»: «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «رأيتُ»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «من المكارم»: جار ومجرور متعلقان بـ «رأيت». «حسبكم»: مفعول به منصوب بالفتحة: وهو مضاف، و «كم»: ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «أن»: حرف مصدريّ ونصب. «تلبسوا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو ضمير متصل مبني في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن تلبسوا» في محلّ نصب مفعول به ثانٍ. «حرّ»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «الثياب» مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وتشبعوا»: الواو حرف عطف، «تشبعوا»: فعل مضارع منصوب بحذف النون، والواو ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. وجملة «رأيت» في محل رفع خبر «إنّ»، وجملة «إنّ» واسمها وخبرها ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أن تلبسوا» حيث وقعت «أنْ» وما بعدها موضع المصدر.

(١) البقرة: ٢٨٢.

(٢) القلم: ١٤.

٧٠٨ ـ التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٠٥؛ وجمهرة اللغة ص ٨٧٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٢؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٣٢؛ ولسان العرب ١١/ ٧٦ (قبل)، ١٣/ ٤١٦ (منن)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٨٣؛ والمقتضب ١/ ١٥٥، وفي طبعة الكتاب التي أعتمدها «تابل»، والتصحيح عن طبعة عبد السلام هارون وديوان الأعشى.

اللغة: الأعشى: الذي لا يبصر بالليل. الخَبال: الفساد. =

فـ «أَنْ» هاهنا حالُها في حذف حرف الجرّ كحال «أنَّ»، وتفسيرُها كتفسيرها، وهي مع صلتها بمنزلة المصدر.

ومن ذلك أيضاً قوله: «ائتني بعد أنْ يقَع الأمرُ»، و «أتاني بعد أنْ وقع الأمرُ»، كأنَّه قال: بعد وقوع الأمر.

ومن ذلك قوله: «أمّا أنْ أسيرَ إلى الشأم فما أكرهُه»، و «أمّا أنْ أُقيم فلي فيه أجر»، كأنه قال: أمّا السّيْرورةُ فما أكرهُها، وأمّا الإقامةُ فلي فيها أجرٌ.

وتقول: «لاَ يَلبثُ أنْ يأتيَك»، أي: لا يَلبثُ عن إتيانك. وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلاَّ أَنْ قَالُوا﴾[1]، فـ «أنْ» محمولة على «كَانَ»، كأنَّه قال: فما كان جوابَ قومه إلاّ قولُ كذا وكذا. وإن شئتَ رفعت الجواب فكانت «أنْ» منصوبةً.

وتقول: «ما مَنَعَكَ أن تأتيَنا»، أراد: مِن إتياننا. فهذا على حذف حرف الجرّ.

وفيه ما يجيء محمولاً على ما يَرفَع ويَنصِب من الأفعال، تقول: «قد خفتُ أنْ تَفعلَ»، وسمعتُ عربيًّا يقول: «أنْعِمْ أنْ تَشدَّه»، أي: بالِغْ في أنْ يكون ذلك هذا المعنى،

= **المعنى**: هل رأت شخصاً قد أهرمه الزمان وجار عليه وألحق به الضرر فجعله لا يتمكن من الإبصار جيداً، وهل رأت هذا الزمان المفسد الظالم.

الإعراب: «**أأن**»: الهمزة الأولى: حرف استفهام، «أن»: حرف مصدري. «**رأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي». «**رجلاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**أعشى**»: صفة منصوبة بالفتحة المقدرة. «**أضرّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أضرّ). «**ريب**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**المنون**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ودهر**»: الواو: عاطفة، «دهر»: اسم معطوف مرفوع بالضمة. «**مفسد**»: صفة أولى مرفوعة بالضمة. «**خبل**»: صفة ثانية مرفوعة بالضمة. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها: **في محل نصب** بنزع الخافض، أو في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف، والتقدير: «صدّت لأن رأت...».

وجملة «رأت»: صلة الموصول الحرفيّ لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أضرّ به»: **في محل نصب** صفة لـ (رجلاً).

والشاهد فيه قوله: «أأنْ رأت» حيث حذف الجارّ قبل (أنْ) والتقدير (ألأن رأت) والجارّ والمجرور متعلّقان بـ (صدّت).

(١) النمل: ٥٦؛ والعنكبوت: ٢٤، ٢٩.

و «أنْ» محمولة على «أنْعِم». وقال جلّ ذكره: ﴿بِئْسَمَا ٱشْتَرَوا بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾[1]، ثم قال: «أنْ يَكْفُرُوا» على التفسير، كأنه قيل له: ما هو؟ فقال: هو أنْ يَكفروا[2].

وتقول: «إنّي ممّا أنْ أفعلَ ذاك»، كأنه قال: «إنّي من الأمر أو مِن الشأن أنْ أفعلَ ذاك»، فوقعتْ «مَا» هذا الموقعَ، كما تَقول العربُ: «بِئْسَما له»، يريدون: بئسَ الشيءُ ما له.

وتقول: «ائتِني بعدَ ما تقولُ ذاك القول»، كأنك قلت: «ائتني بعدَ قولك ذاك القول»، كما أنك إذا قلت: «بعدَ أنْ تقولَ» فإنما تريد: ذاك، ولو كانت «بَعْدَ» مع «مَا» بمنزلة كلمةٍ واحدة لم تقل: «ائتني مِن بعدِ ما تقولُ ذاك القولَ»، ولكانت الدالُ على حالٍ واحدةٍ.

وإن شئت قلت: «إنّي ممّا أفعلُ»، فتكون «مَا» مع «مِنْ» بمنزلة كلمة واحدة نحو: «ربَّما». قال الشاعر أبو حَيَّةَ النُّمَيْرِيّ [من الطويل]:

٧٠٩ ـ وإنّا لِمِمَّا نضربُ الكَبْشَ ضَربةً   على رأسه تُلِقي اللسانَ من الفَمِ

---

(١) البقرة: ٩٠.

(٢) قال السيرافي: فـ«أن يكفروا» في موضع رفع على ظاهر كلامه، وموضعه كموضعه في قولنا: «بئس رجلاً زيد»، و«ما» في معنى: شيئاً، و«اشتروا به» نعت لـ«ما». وإلى هذا ذهب الزجّاج في معنى الآية. وقال الفرّاء: «أن يكفروا» يجوز أن يكون في موضع خفض ورفع؛ فأمّا الخفض فأن تردّها على الهاء في «به». يذهب إلى أنّ «ما» بمعنى «الذي»، وهي موصولة بقوله: «اشتروا به أنفسهم»، و«أن يكفروا» بدل من الهاء، فيصير أيضاً في صلة «ما». وتسمّى «بئسما» في هذا الوجه مكتفية، لأنّ تقديرها: بئس الذي اشتروا به أنفسهم. والكلام تامّ، وليس بمنزلة قولك: «بئس الرجل»، لأن الكلام لا يتمّ حتى تقول: «بئس الرجل عبد الله».

٧٠٩ ـ **التخريج**: البيت لأبي حيّة النميري في الأزهية ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧؛ والدرر ٤/ ١٨١؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢، ٧٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ٢٦٠؛ والجنى الداني ص ٣١٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ والمقتضب ٤/ ١٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٥، ٣٨.

اللغة: الكبش: سيد القوم. تلقي: ترمي.

المعنى: إنا قوم شجعان بطاشون في الحرب، نضرب زعيم الأعداء على رأسه، ضربةً تخرج لسانه من فمه.

الإعراب: **وإنا**: الواو: حسب ما قبلها، و«إن»: حرف مشبه بالفعل و«نا»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **لمما**: اللام: مزحلقة، و«مما»: كافة ومكفوفة. **نضرب**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن. **الكبش**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. ضربة: مفعول =

وتقول إذا أضفتَ إلى «أَنِ» الأسماءَ: «إنّه أهلُ أَنْ يفعلَ»، و «مخَافَةَ أَنْ يَفعلَ»، وإن شئت قلت: «إنّه أهلٌ أَنْ يَفعلَ ومخافةً أَنْ يَفعلَ»، كأنك قلت: «إنّه أهلٌ لأَنْ يَفعلَ»، و «مخافةً لأَنْ يفعلَ». وهذه الإضافة كإضافتهم بعضَ الأشياء إلى «أَنْ». قال الشاعر [من الوافر]:

٧١٠ ـ تَظَـلُّ الشمـسُ كـاسِفـةً عليـه كـآبَـةَ أنّهـا فَقَـدتْ عَقيـلا

[وتقول: «أنت أهلٌ أن تفعل»، «أهلٌ» عاملة في «أنْ»، كأنك قلت: «أنت مستحقٌّ أن تفعل»][1]. وسمعنا فصحاءَ العرب يقولون: «لَحقُّ أنّه ذاهبٌ»، فيضيفون، كأنه قال: «لَيقينُ أنه ذاهبٌ»، أي؛ لَيقينُ ذاك أمرُك. وليست في كلام كلّ العرب.

وتقول: «إنّه خليقٌ لأنْ يفعلَ»، و «إنه خليقٌ أنْ يفعلَ»، على الحذف.

وتقول: «عَسَيْتَ أَنْ تفعل»، فـ «أنْ» هاهنا بمنزلتها في قولك: «قاربتَ أنْ تفعلَ»،

= مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة. **على رأسه**: جار ومجرور متعلقان بالفعل نضرب. **تُلقي**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي. **اللسان**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **من الفم**: جار ومجرور متعلقان بالفعل تلقي.

وجملة «إنا نضرب الكبش»: بحسب الواو. وجملة «نضرب الكبش»: في محل رفع خبر. وجملة «تلقي»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «لمما» فقد كفّت (من) الجارة عن عملها لاتصالها بما، وقال البعض أن (ما) مصدرية.

٧١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٥٣؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٤١.

اللغة: الكآبة: الحزن والغم. والكَسْف: هنا الانحجاب، وكاسفة: محجوبة.

المعنى: يبدو أن الشاعر يرثي أحدهم، فقال: تبقى الشمس محجوبة بسبب حزنها عليه، ولأنها فقدت بني عقيل كلهم بفقد هذا الرجل.

الإعراب: «**تظل**»: فعل مضارع ناقص. «الشمس»: اسم (**تظلُّ**) مرفوع. «**كاسفة**»: خبر (**تظل**) منصوب. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (كاسفة). «**كآبة**»: مفعول لأجله منصوب، وهو مضاف. «**أنّها**»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسمه محلُّه النصب، والمصدر المؤول من (أنَّ) واسمها وخبرها مضاف إليه محله الجر، والتقدير: كآبة فقْدها. «**فقدت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و التاء: حرف تأنيث لا محل له، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**عقيلاً**»: مفعول به منصوب.

وجملة «تظل الشمس كاسفة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فقدتْ» خبر (أنَّ) محلها الرفع.

والشاهد فيه: إضافة (كآبة) إلى المصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها كما اتضح في الإعراب.

(١) زيادة عن طبعة عبد السلام هارون.

أي: قاربتَ ذاك، وبمنزلة: «دنوتَ أنْ تفعلَ».

و «أَخْلَولَقتِ السماءُ أنْ تمطر»، أي: لأنْ تَمطرَ. و «عَسَيْتَ» بمنزلة «اخلولقتِ السماء»[1].

ولا يَستعملون المصدر هنا كما لم يَستعملوا الأسماء التي الفعلُ في موضعها كقولك: «اذْهب بذي تَسْلَمُ»، ولا يقولون: «عسيتَ الفعلَ»، ولا «عسيتَ للفعل».

وتقول: «عَسَى أَن تَفْعَل»، و «عَسَى أَنْ تَفعلوا»، و «عسى أن تَفْعلا» و «عَسَى» محمولة عليها «أَنْ»، كما تقول: «دَنَا أَنْ يَفعلوا»، وكما قالوا: «اخلَوْلَقتِ السماءُ أَنْ تَمطِرَ»، وعلى ذا تكلَّم عامةُ العرب.

وكينونةُ «عسى» للواحد والجميع والمؤنَّث تدلّك على ذلك. ومن العرب من يقول: «عَسَى»، و «عَسَيا»، و «عَسَوْا»، و «عَسَتْ»، و «عَستَا»، و «عَسَيْنَ». فمن قال ذلك كانت «أَنْ» فيهنّ بمنزلتها في «عَسَيْتُ»، في أنّها منصوبة.

واعلم أنّهم لم يستعملوا «عَسَى فعلُك»، استغنوا بـ «أنْ تَفعَل» عن ذلك، كما استَغْنى أكثرُ العرب بـ «عَسى» عن أن يقولوا: «عَسَيا»، و «عَسَوْا»، وبـ «لو أنّه ذاهبٌ» عن «لَوْ ذَهابُه». ومع هذا أنّهم لم يستعملوا المصدر في هذا الباب، كما لم يستعملوا الاسم الذي في موضعه «يَفْعَلُ» في «عَسَى» و «كادَ»، فتُرِك هذا لأنَّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء.

واعلم أن من العرب من يقول: «عَسَى يَفعلُ»، يشبِّهها بـ «كاد يَفْعَلُ»، فـ «يفعل» حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله: «عَسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُساً»[2]. فهذا مَثَلٌ من أمثال

(١) قال السيرافي: يجوز حذف اللام من «أنْ» كما أشار إليه، ولا يجوز حذفها من المصدر، لا تقول: هو خليق الفعل، بمعنى: للفعل. وكذلك «اخلولقت السماء أن تمطر»، ولا يحسن: «اخلولقت السماء للمطر».

(٢) ورد المثل في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥؛ ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

والغُوير: تصغير «غار». والأبْؤس: جمع بؤس، وهو الشدّة. والمثل قالته الزبّاء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار. =

العرب أجروا فيه «عَسَى» مجرى «كَانَ». قال هُدْبَةُ [من الوافر]:

٧١١ - عَسَى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيه يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ

وقال [من الطويل]:

٧١٢ - عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عن بِلادِ ابن قادرٍ بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبابِ سَكوبِ

= يُضرب مثلاً للرجل يُخبر بالشّرّ. فيُتّهم به.

٧١١ - **التخريج**: البيت لهدبة بن خشرم في خزانة الأدب ٩/٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/١٤٢؛ والدرر ٢/١٤٥؛ وشرح التصريح ١/٢٠٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٤٣؛ واللمع ص ٢٢٥؛ والمقاصد النحوية ٢/١٨٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ١٢٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٦؛ وخزانة الأدب ٩/٣١٦؛ والجنى الداني ص ٤٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٦؛ والمقرب ١/٩٨؛ وشرح المفصل ٧/١١٧، ١٢١؛ ومغني اللبيب ص ١٥٢؛ والمقتضب ٣/٧٠؛ وهمع الهوامع ١/١٣٠.

اللغة: الكرب: الهم والغم.

الإعراب: «**عسى**»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. «**الكرب**»: اسم «عسى» مرفوع. «**الذي**»: اسم موصول مبني في محلّ نعت «الكرب». «**أمسيت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «أمسى». «**فيه**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «أمسى». «**يكون**»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. «**وراءه**»: ظرف مكان منصوب متعلّق بمحذوف خبر مقدّم، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**فرج**»: مبتدأ مؤخّر. «**قريب**»: نعت «فرج» مرفوع.

وجملة «عسى الكرب»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أمسيت فيه»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «وراءه فرج»: في محل نصب خبر «يكون». وجملة «يكون...»: في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه قوله: «عسى الكرب يكون» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان»، فأسقط «أنْ» بعد «عسى» ورفع الفعل، وذلك للضرورة.

٧١٢ - **التخريج**: البيت لهدبة بن الخشرم في ديوانه ص ٧٦؛ وخزانة الأدب ٩/٣٢٨؛ ولسماعة النعامي في شرح أبيات سيبويه ٢/١٤١؛ وشرح التصريح ٢/٣٥١؛ ولسان العرب ١٥/٥٥ (عسا)، ولسماعة أو لرجل من باهلة في شرح شواهد الإيضاح ص ٦٢٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٧١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٧٨؛ وشرح المفصل ٧/١١٧، ٩/٦٢؛ واللمع ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٣/٤٨، ٦٩.

اللغة: جون الرباب: سود السحاب. السكوب: الكثير المطر.

الإعراب: «**عسى**»: فعل ماضٍ ناقص من أفعال الرجاء. «**الله**»: اسم الجلالة، اسم «عسى» مرفوع. «**يغني**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**عن بلاد**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يغني»، وهو مضاف. «ابن»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**قادر**»: مضاف إليه مجرور. «**بمنهمر**»: =

وقال [من الوافر]:

٧١٣ - فأمّا كَيِّسٌ فنَجا ولكنْ   عَسَى يَغْتَرُّ بي حَمِقٌ لَئيمُ

وأمّا «كادَ» فإنَّهم لا يَذكرون فيها «أنْ»، وكذلك «كَرَبَ يَفعلُ»، ومعناهما واحد. يقولون: «كَرَبَ يَفعلُ» و «كَادَ يَفعلُ»، ولا يَذكرون الأسماء في موضع هذه الأفعال لِما ذكرتُ لك في الكُرّاسة التي تَلِيها.

ومثله: «جَعلَ يقولُ»، لا تَذكرُ الاسم ههنا. ومثله «أَخَذَ يقولُ»، فالفعلُ ههنا بمنزلة الفعل في «كانَ» إذا قلت: «كان يقولُ»، وهو في موضع اسم منصوب كما أنّ هذا في موضع

= جار ومجرور متعلّقان بـ «يغني». «جون»: نعت أوّل لـ «منهمر» مجرور، وهو مضاف. «**الرباب**»: مضاف إليه مجرور. «**سكوب**»: نعت ثانٍ لـ «منهمر» مجرور.

وجملة «عسى الله...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يغني»: في محل نصب خبر «عسى».

الشاهد فيه قوله: «عسى الله يغني» حيث أجرى «عسى» مجرى «كان»، فأسقط «أن» بعد «عسى» ورفع الفعل، وذلك للضرورة.

٧١٣ - **التخريج**: البيت للمرار بن سعيد الأسدي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ٣٢٨؛ والمحتسب ١/ ١١٩.

اللغة والمعنى: الكيِّس: الذكي الفطِن. الحمِق: الأحمق. وقبل البيت قوله:

تخبَّأَ معشَرُ الشعراءِ مِنِّي   كما اختبأَتْ من القمرِ النجومُ

يريد: إن الشعراء إذا ضُمُّوا إليّ وقيسوا بي، كانوا بمنزلة النجوم إذا ضُمَّت إلى القمر، فأمّا الذكيّ منهم فلا يتعرّض لي فينجو بنفسه، ومن يطمع في مقاربتي فإنه أحمق لئيم.

الإعراب: «**فأمّا**»: الفاء: حرف استئناف، «أمّا»: حرف تفصيل. «**كيِّس**»: مبتدأ مرفوع. «**فنجا**»: الفاء: حرف ربط، «نجا»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف، و «لكن»: حرف استدراك. «**عسى**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**يغترّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «**بي**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يغتر). «**حمق**»: فاعل «يغتر» مرفوع بالضمة. «**لئيم**»: نعت مرفوع بالضمة.

وجملة «فأما كيّس...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «فنجا»: في محل رفع خبر «كيس». وجملة «ولكن عسى يغتر بي...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يغترّ»: في محل نصب خبر «عسى».

والشاهد فيه قوله: «عسى يغترّ» حيث أسقط «أنْ» من خبر «عسى» وهذا ضرورة.

اسم منصوب، وهو ثَمَّ خبرٌ كما أنَّه ههنا خبر، إلاَّ أنَّك لا تستعمل الاسم، فأخلصوا هذه الحروفَ[1] للأفعال كما خَلصتْ حروفُ الاستفهام للأفعال نحو: «هَلَّا» و «أَلاَّ».

وقد جاء في الشعر «كادَ أنْ يفعلَ»، شبّهوه بـ «عسى». قال رؤبة [من الرجز]:

٧١٤ ـ قد كادَ من طُولِ البِلَى أنْ يَمْصَحا

و «المَحْصُ» مثله.

وقد يجوز في الشعر أيضاً «لَعَلِّي أنْ أفعلَ»، بمنزلة «عسيتُ أن أفعلَ».

وتقول: «يُوشِكُ أن تَجيء»، و «أنْ» محمولة على «يُوشِكُ». وتقول: «توشِكُ أنْ تجيءَ»، فـ «أنْ» في موضع نصب، كأنك قلت: «قاربتَ أنْ تفعلَ».

وقد يجوز «يوشكُ يجيءُ»، بمنزلة «عَسَى يجيءُ» قال الشاعر أُميّة بن أبي الصَّلت [من المنسرح]:

---

(١) أي: الكلمات، والمقصود «كاد» و «كرب».

٧١٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٢؛ والدرر ٢/ ١٤٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٩٩؛ وشرح المفصل ٧/ ١٢١؛ ولسان العرب ٤/ ٣٨٣ (كود)؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢١٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٩؛ وأسرار العربية ص ١٥؛ وتخليص الشواهد ص ٣٢٩؛ ولسان العرب ٢/ ٥٩٨ (مصح)؛ والمقتضب ٣/ ٧٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٠.

اللغة: يَمْصَحُ: يذهب، ويَدْرس.

المعنى: وصف منزلاً بأنه يكاد يذهب، ويدرس لقِدَمه.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**كاد**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود على المنزل الذي يصفه الشاعر. «**من طول**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يمصح). «**البلى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «**أن**»: حرف مصدري وناصب. «**يمصح**»: فعل مضارع منصوب، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو يعود على المنزل أيضاً، والمصدر المؤول من (أن) والفعل (يمصح) منصوب على أنه خبر (كاد)، والألف في «يمصحا» للإطلاق.

وجملة «كاد أن يمصح»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يمصح»: صلة الموصول الحرفي، لا محل لها.

والشاهد فيه: دخول (أنْ) بعد (كاد) ضرورة عند سيبويه، والمستعمل في الكلام إسقاطها، وإنما دخلت في الضرورة تشبيهاً لـ (كاد) بـ (عسى) كما سقطت من (عسى) تشبيهاً لها بـ (كاد) لاشتراكهما في معنى المقاربة.

٧١٥ ـ يـوشِـكُ مَـن فَـرَّ مِـنْ مَنِيّتِـهِ فـي بعـض غِـرّاتِـه يُـوافِقُهَـا

وهذه الحروف التي هي لتقريب الأمور شبيهةٌ بعضُها ببعض، ولها نحوٌ ليس لغيرها من الأفعال.

وسألتُه عن معنى قوله: أُريدُ لأَنْ تفعل، فقال: إنّما يريد أن يقول: إرادتي لهذا، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وأُمِرْتُ لأَنْ أكونَ أوّلَ المُسْلِمينَ﴾[1] إنّما هو: أُمرتُ لهذا.

وسألتُ الخليل عن قول الفرزدق [من الطويل]:

٧١٦ ـ أتَغضَـبُ إنْ أُذْنَـا قُتَيْبَـةَ حُـزَّتَـا جِهـاراً ولـم تَغْضَبْ لِقَتْـلِ ابـن خـازِمِ

---

٧١٥ ـ **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٤٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/١٦٧؛ وشرح التصريح ١/٢٠٧؛ وشرح المفصل ٧/١٢٦؛ والعقد الفريد ٣/١٨٧؛ ولسان العرب ٦/٣٢ (بيس)، ١٨٨ (كأس)؛ والمقاصد النحويّة ٢/١٨٧؛ ولعمران بن حطان في ديوانه ص ١٢٣؛ ولأمية أو لرجل من الخوارج في تخليص الشواهد ص ٣٢٣؛ والدرر ٢/١٣٦؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ١/٣١٣؛ وشرح الأشموني ١/١٢٩؛ وشرح ابن عقيل ص ١٦٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨١٨؛ والمقرب ١/٩٨؛ وهمع الهوامع ١/١٢٩، ١٣٠.

اللغة: المنيّة: الموت. الغرّات: ج الغرّة، وهي الغفلة. يوافقها: يصادفها.

المعنى: إنّ الذي يفرّ من ساح الوغى طمعاً بالنجاة، فإنّ الموت لا بدّ ملاقيه في غفلة من غفلاته. وبمعنى آخر: إنّ الإنسان مصيره إلى الهلاك لا محالة.

الإعراب: «**يوشك**»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «**من**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع اسم «يوشك». «**فرّ**»: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. «**من منيّته**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «فرّ»، وهو مضاف، **والهاء**: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**في بعض**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يوافقها»، وهو مضاف. «**غراته**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**يوافقها**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو، «**وها**»: ضمير في محلّ نصب مفعول به.

وجملة «يوشك...» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «فرّ من منيته» الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «يوافقها» الفعليّة: في محلّ نصب خبر «يوشك».

والشاهد فيه: مجيء خبر «يوشك» غير مقترن بـ «أنْ»، وهذا قليل.

(١) الزمر: ١٢.

٧١٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢١١؛ والأزهيّة ص ٧٣؛ وخزانة الأدب ٤/٢٠، ٩/٧٨، ٨٠، ٨١؛ والدرر ٤/٥٨؛ وشرح شواهد المغني ١/٨٦؛ ومراتب النحويين ص ٣٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/٢١٨؛ والجنى الداني ص ٢٢٤؛ وجواهر الأدب ص ٢٠٤؛ وهمع الهوامع ٢/١٩.

اللغة: حزّتا: قطعتا. جهاراً: علانية. قتيبة وابن خازم: هما قتيبة بن مسلم الباهلي، وعبد الله بن =

فقال: لأَنه قبيح أَن تَفصل بين «أَنْ» والفعل، كما قبُح أن تَفصل بين «كَيْ» والفعل، فلمّا قبُح ذلك، ولم يجز، حُمل على «إنْ»، لأنَّه قد تُقدّم فيها الأسماءُ قبل الأفعال.

= خازم السلمي، كلاهما كان والياً على خراسان.

المعنى: أتراها غضبت لمقتل قتيبة علانية، فلِمَ لم تغضب لقتل عبد الله من قبله؟!

الإعراب: **أتغضب**: الهمزة: حرف استفهام، «تغضب»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). **إن**: حرف شرط جازم. **أذنا**: نائب فاعل لفعل محذوف مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **قتيبة**: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. **حزّتا**: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **جهاراً**: حال منصوب بالفتحة. **ولم**: الواو: حالية، «لم»: حرف جزم ونفي وقلب. **تغضب**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). **لقتل**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تغضب). **ابن**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **خازم**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أتغضب»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «حُزَّت أذنا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «حزّتا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «لم تغضب»: في محلّ نصب حال. وجملة «إن حزت أذنا»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «إن أذنا» حيث جاءت (إن) حملاً على معنى الشرط، وقد تقدّم الاسم على الفعل الماضي.

هذا باب ما تكون فيه «أَنْ» بمنزلة «أَيْ»

وذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿وانْطَلَقَ المَلأُ مِنْهُم أَنِ ٱمْشُوا وٱصْبِرُوا﴾[1] زعم الخليل أَنه بمنزلة «أَيْ»، لأنّك إذا قلت: «انطلق بنو فلان أن ٱمْشوا»، فأنت لا تريد أن تُخبر أنهم انطلقوا بالمَشْي، ومثل ذلك: ﴿ما قُلْتُ لَهُمْ إلاَّ ما أمرْتَني به أنِ ٱعْبُدُوا اللَّهَ﴾[2]. وهذا تفسير الخليل. ومثل هذا في القرآن كثير.

وأمّا قوله: «كتبتُ إليه أنِ ٱفعلْ»، و «أمرتُه أنْ قُمْ»، فيكون على وجهين:

على أن تكون «أَن» التي تَنْصب الأفعال ووصلتَها بحرف الأمر والنهي، كما تَصل «الذي» بـ «تفعل» إذا خاطبتَ حين تقول: «أنت الذي تفعلُ»، فوصلتَ «أَنْ» بـ «قُمْ» لأنه في موضع أمر، كما وصلت «الذي» بـ «تقول» وأشباهها إذا خاطبتَ[3].

والدليل على أنها تكون «أن» التي تنصب، أنّك تُدخِل الباءَ فتقول: «أوْعزتُ إليه بأنِ افعلْ»، فلو كانت «أيْ» لم تَدخلها الباءُ كما تَدخل في الأسماء.

والوجه الآخر: أن تكون بمنزلة «أيْ»، كما كانت بمنزلة «أيْ» في الأوّل.

---

(١) ص: ٦.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) قال السيرافي: إن قال قائل: «الذي» لا تُوصل بفعل الأمر، لا يجوز «الذي قُمْ إليه زيد» فلِمَ جاز وصل «أنْ» بفعل الأمر؟ قيل له: «الذي» يحتاج إلى صلة هي إيضاح، ولا يجوز وصلها بما ليس بخبر من الفعل والجملة، ولو وصلتها بالاستفهام أو بغيره ممّا ليس بخبَر لم يجز؛ وأمّا «أن» فإنها تُوصل بما يصير معها مصدراً، وهو الفعل المحض، فسواء كان أمراً أو خبراً لأنّ المعنى الذي يراد به يحصل فيه.

وأمّا قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الحَمْدُ للَّهِ رَبّ العالَمينَ﴾[1]، وآخرُ قولهم أن لا إلٰه إلاّ اللَّهُ، فعلى قوله أنَّه لا إله إلا اللَّهَ وعلى أنه الحمد لله. ولا تكون «أَنِ» التي تَنصب الفعل؛ لأنَّ تلك لا يُبتدأ بعدها الأسماءُ. ولا تكون «أَيْ»، لأنّ «أيْ» إنّما تجيء بعد كلام مستغنٍ، ولا تكون في موضع المبنيِّ على المبتدأ.

ومثل ذلك: ﴿ونَادَيْنَاهُ أنْ يا إبراهِيمُ * قَدْ صَدَّقْتَ الرّؤْيَا﴾[2] كأنه قال عزّ وجلّ: ناديناه أنّك قد صدّقت الرؤيا يا إبراهيم.

وقال الخليل: تكون أيضاً على «أيْ». وإذا قلت: «أَرسلَ إِليه أنْ ما أنت وذا»؟ فهي على «أيْ» وإن أدخلتَ الباء فهي على أنّك وأنّهُ، كأنه يقول: أرسلَ إليه بأنّك ما أنت وذا.

ويدلّك على ذلك أنَّ العرب قد تكلّمُ به في ذا الموضع مثقَّلاً.

ومن ذلك: ﴿والخَامِسَةُ أنْ غَضَبُ اللَّهِ عَليها﴾[3]، فكأنه قال: أنَّه غضبُ الله عليها، لا تخففُهَا في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسمُ، فلو لم يريدوا ذلك لنَصبوا كما ينصبون في الشِّعر إذا اضطُرُّوا بـ «كأنْ» إذا خفّفوا، يريدون معنى «كأنَّ»، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله [من الرجز]:

٧١٧ ـ كــأنْ وَريــدَيْــه رشـاءا خُلْــبِ

---

(١) يونس: ١٠.

(٢) الصافات: ١٠٤ ـ ١٠٥.

(٣) النور: ٩. وهذه قراءة نافع، وقرأ باقي القرّاء «أنَّ غَضَبَ».
انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٣٨؛ وإتحاف الفضلاء ص ٣٢٢؛ والبحر المحيط ٦/ ٤٣٤.

٧١٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ٢٣٤؛ والمقاصد النحويّة ٢/ ٢٩٩؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ١٩٨؛ وتخليص الشواهد ص ٣٩٠؛ والجنى الداني ص ٥٧٥؛ وخزانة الأدب ١٠/ ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٤٠٠، ٤١٢؛ ورصف المباني ص ٢١١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٧٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٣؛ ولسان العرب ١/ ٣٦٥ (خلب)، ١٣/ ٣٢ (أنن)؛ والمقرب ١/ ١١٠.

اللغة: الوريدان: عرقان في العنق. الرشاء: حبل الدلو. الخلب: الدقيق.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبّه بالفعل. «وريديه»: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنّه مثّنى. «رشاءا»: خبر «كأن» مرفوع بالألف لأنه مثنى. «خلب»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كأن وريديه...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. =

وهذه الكاف إنَّما هي مضافة إلى «أَنّ»، فلمَّا اضطُررتَ إلى التخفيف ولم تضمر لم يغيِّر ذلك أن تَنصب بها، كما أنَّك قد تَحذف من الفعل فلا يتغيّر عن عمله، ومثل ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

فـي فتْيـةٍ كسُيـوفِ الهِنْـد قَـدْ عَلِمـوا   أنْ هـالِكٌ كـلُّ مَـن يَحْفـى ويَنْتَعِـلُ[1]

كأنه قال: أنَّه هالكٌ.

ومثل ذلك: أوّلُ ما أقول أن بِسْمِ اللَّهِ، كأنه قال: أوّلُ ما أقول أنَّه بِسْمِ اللَّهِ. وإن شئت رفعت في قول الشاعر:

* كـأنْ وريـداه رِشاءا خُلْبِ[2] *

على مثل الإضمار الذي في قوله: «إنَّه من يأتِها تُعِطه»، أو يكون هذا المضمَرُ هو الذي ذُكر بمنزلة [من الطويل]:

* كـأنْ ظَبْيَـةٌ تَعْطـو إلـى وارقِ السَّلَـمْ[3] *

ولو أنَّهم إذْ حذفوا جعلوه بمنزلة «إنَّما»، كما جعلوا «إنْ» بمنزلة «لٰكِنْ» لكان وجهاً قويًّا.

وأمَّا قوله: «أَنْ بسم الله»، فإنّما يكون على الإضمار، لأنّك لم تَذكر مبتدأً أو مبنيًّا عليه. والدليل على أنهم إنّما يخفِّفون على إضمار الهاء، أنك تَستقبح: «قد عرفتُ أنْ يقولُ ذاك»، حتَّى تقول: «أنْ لاَ»، أو تُدْخِلَ «سوفَ» أو السين أو «قَدْ». ولو كانت بمنزلة حروف الابتداء لذكرتَ الفعل مرفوعاً بعدها كما تَذكره بعد هذه الحروف، كما تقول: «إنما تقولُ»، و «لكنْ تقولُ».

= الشاهد فيه قوله: «كأن وريديه رشاء خلب» حيث خفّف «كأن»، وذكر اسمها وخبرها كما لو كانت مشدّدة.

(١) تقدم بالرقم ٤٠٧.   (٢) تقدّم قبل قليل برواية أخرى.

(٣) راجع الشاهد الرقم ٣٩٧.

هذا باب آخر «أنْ» فيه مخفَّفة

وذلك قولك: «قد علمتُ أنْ لا يقولُ ذاك»، و «قد تيقّنتُ أنْ لا تَفعلُ ذاك»، كأنه قال: «أنَّه لا يقولُ» و «أنَّك لا تفعلُ».

ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿عَلِمَ أنْ سَيَكُونُ مِنكُمْ مَرْضَى﴾[1] وقوله: ﴿أفَلاَ يَرَوْنَ أنْ لاَ يَرْجِعُ إلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[2]، وقال أيضاً: ﴿لئلاَّ يَعْلَمَ أهْلُ الكِتابِ أنْ لاَ يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾[3].

وزعموا أنَّها في مُصحَف أُبَيّ: ﴿أَنَّهُمْ لاَ يَقْدِرُونَ﴾.

وليست «أنِ» التي تَنصب الأفعال تقع في هذا الموضعِ، لأنّ ذا موضع يَقين وإيجابٍ.

وتقولُ: «كتبتُ إليه أنْ لا تقلْ ذاك»، و «كتبتُ إليه أنْ لا يقولَ ذاك»، و «كتبتُ إليه أنْ لا تقولُ ذاك».

فأمّا الجزم فعلى الأمر. وأمّا النصب فعلى قولك: «لئلاَّ يقولَ ذاك». وأمّا الرفع فعلى قولك: «لأنَّك لا تقولُ ذاك»، أو «بأنَّك لا تقول ذاك»، تُخبره بأنّ ذا قد وقع من أمره.

فأمّا «ظَنَنْتُ»، و «حَسِبْتُ»، و «خِلْتُ»، و «رأيتُ»، فإنَّ «أَنْ» تكونُ فيها على وجهين: على أنها تكون «أنِ» التي تنصب الفعل، وتكون «أنَّ» الثقيلةَ. فإذا رفعتَ قلت: «قد حسبتُ أنْ لا يقولُ ذاك»، و «أُرَى أنْ سَيَفعلُ ذاك». ولا تَدخل هذه السينُ في الفعل ههنا حتى تكون «أنَّهُ». وقال عزَّ وجلَّ: ﴿وحَسِبُوا أنْ لاَ تَكُونُ فِتْنَةٌ﴾[4]، كأنك قلت: «قد

---

(١) المزمل: ٢٠.

(٢) طه: ٨٩.

(٣) الحديد: ٢٩.

(٤) المائدة: ٧١.

حَسبتُ أنَّهُ لا يقولُ ذاك». وإنما حسُنت «أنَّه» ههنا لأنك قد أثبتَّ هذا في ظنّك كما أثبتَّه في عِلْمك، وأنَّك أدخلته في ظنّك على أنه ثابتٌ الآنَ كما كان في العلم، ولولا ذلك لم يحسن «أنَّك ههنا» ولا «أنَّه»، فجرى الظنُّ ههنا مجرى اليقين لأنَّه نفيُه. وإنْ شئت نصبتَ، فجعلتهنّ بمنزلة «خَشِيتُ» و «خِفْتُ»، فتقول: «ظننتُ أنْ لا تفعلَ ذاك».

ونظير ذلك: ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾[1] و: ﴿إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيما حُدُودَ اللَّه﴾[2]. فـ «لا» إذا دخلتْ ههنا لم تغيِّر الكلام عن حاله.

وإنّما مَنَعَ «خَشِيتُ» أن تكون بمنزلة «خِلْتُ»، و «ظَنَنْتُ»، و «عَلِمْتُ» إذا أردت الرفع أنك لا تريد أن تُخبِر أنك تَخشى شيئاً قد ثَبتَ عندك، ولكنه كقولك: «أرْجو»، و «أطمعُ»، و «عَسَى». فأنت لا توجِبُ إذا ذكرتَ شيئاً من هذه الحروف، ولذلك ضعُف «أرْجو أنَّك تَفعلُ»، و «أطمعُ أنَّك فاعلٌ».

ولو قال رجلٌ: «أخْشَى أنْ لا تَفعلُ»، يريد أن يُخبر أنه يخَشى أمراً قد استقرّ عنده أنه كائن، جاز، وليس وجهَ الكلام.

واعلم أنَّه ضعيفٌ في الكلام أن تقول: «قد علمتُ أنْ تفعلُ ذاك»، ولا «قد علمتُ أنْ فَعَلَ ذاك» حتّى تقول: «سيَفعلُ» أو «قد فَعَلَ»، أو تَنفي، فتُدخِلَ «لاَ»؛ وذلك لأنَّهم جعلوا ذلك عِوَضاً مما حذفوا من «أنَّه»، فكرهوا أن يَدَعوا السينَ أوْ «قَدْ» إذْ قدرُوا على أن تكون عوضاً، ولا تنقض ما يريدون لو لم يُدخِلوا «قَدْ» ولا السينَ.

وأمّا قولهم: «أمَا أنْ جزاكَ اللَّهُ خيراً»، فإنَّهم إنما أجازوه لأنه دُعاءٌ، ولا يَصِلون إلى «قَدْ» ههنا ولا إلى السين. وكذلك لو قلت: «أمَا أنْ يَغفرُ اللَّهُ لك» جاز لأنَّه دعاءٌ، [ولا تصل هنا إلى السين][3]. ومع هذا أيضاً أنّه قد كثُر في كلامهم حتّى حذفوا فيه«إنَّه»، و «إنَّهُ»

---

(١) القيامة: ٢٥.

(٢) البقرة: ٢٣٠.

(٣) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون، وقال السيرافي: تقديره: أما أنه جزاك الله خيراً. ومعناه حقاً أنّه جزاك الله خيراً، كما تقول: أما أنّك راحل، بمعنى: حقّاً أنّك راحل. وقد حذف اسم «أنّ» الشديدة ووليها الفعل، لأنّ الكلام دعاء. والأشياء التي تكون عوضاً من التخفيف وحذف الاسم لا يصحّ وقوعها فيه؛ لأنّ «قد» لا تقع في الدعاء، لا تقول: «قد غفر الله لك»، وأنت تريد الدعاء، فلا يجوز: أما أن قد جزاك الله خيراً. وكذلك «السين» و «سوف»، لا يصح دخولهما على فعل الدعاء لأنّهما =

لا تُحذَف في غير ذا. سمعناهم يقولون: «أمَا إنْ جزاك اللّهُ خيراً»، شبّهوه بـ «أنّه»، فلما جازت «إنَّ» كانت هذه أَجْوَزَ.

وتقول: «ما علمتُ إلاَّ أَنْ تقومَ»، و «ما أَعلمُ إلاَّ أَنْ تأتيَه»، إذا لم ترد أَن تُخبِر أَنك قد علمت شيئاً كائناً ألبتَّة، ولكنك تكلّمت به على وجه الإشارة كما تقول: «أَرى من الرأي أَن تقومَ»، فأنت لا تُخبر أنّ قياماً قد ثبَتَ كائناً أو يكون فيما تَستقبل ألبتَّة، فكأنه قال: لو قمتم. فلو أَراد غير هذا المعنى لقال: ما علمتُ إلاَّ أَنْ ستَقومون.

وإنَّما جاز «قد علمتُ أَنْ عمرٌو ذَاهبٌ»، لأَنَّك قد جئت بعده باسم وخبر كما كانَ يكونُ بعده لو ثَقَّلتَه وأعْملته، فلمَّا جئت بالفعل بعد «أَنْ» جئت بشيء كان سيَمتنع أَن يكون بعده لو ثقلته أو قلت: «قد علمتُ أَنْ يقولُ ذاك»، كان يَمتنع، فكرهوا أَن يَجمعوا عليه الحذف وجوازَ ما لم يكن يجوز بعده مثقَّلاً، فجعلوا هذه الحروف عِوَضاً.

= يصيّران الكلام تعيّناً واجباً. ولا يجوز دخول «لا»، لأنّها تقلب معنى الدعاء له إلى الدعاء عليه، فاحتمل لذلك ترك العوض.

هذا باب «أَمْ» و «أَوْ»[1]

أَما «أَمْ» فلا يكون الكلامُ بها إلاَّ استفهاماً. ويقع الكلام بها في الاستفهام على وجهين: على معنى «أيّهم» و «أيّهما»، وعلى أن يكون الاستفهامُ الآخِرُ منقطعاً من الأوّل.

وأَمّا «أَوْ» فإنّما يَثبت بها بعضُ الأشياء، وتكون في الخبر. والاستفهامُ يَدخل عليها على ذلك الحدّ. وسأبيِّن لك وجوهه إن شاء الله تعالى.

(١) انظر مبحث «أَمْ» في الأزهيّة ص ١٢٢ ـ ١٣٢؛ والجنى الداني ص ٢٠٤ ـ ٢٠٧؛ وحروف المعاني ص ٤٨ ـ ٤٩؛ ورصف المباني ص ٩٣ ـ ٩٦؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٠ ـ ٤٩؛ وجواهر الأدب ص ١٨٥ ـ ١٨٩؛ وموسوعة الحروف ص ١٢٣ ـ ١٢٨.
وانظر مبحث «أَوْ» في الأزهية ص ١١١ ـ ١٢١؛ والجنى الداني ص ٢٢٧ ـ ٢٣٢؛ وحروف المعاني ص ١٣؛ ورصف المباني ص ١٣١ ـ ١٣٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٦٤ ـ ٧١؛ وجواهر الأدب ص ٢١١ ـ ٢١٧؛ وموسوعة الحروف ص ١٧٣ ـ ١٧٨.

هذا باب «أَمْ» إِذا كان الكلام بها بمنزلة «أَيُّهما» و «أَيُّهم»

وذلك قولك: «أزيدٌ عندك أَمْ عمرٌو»؟ و «أزيداً لقيتَ أَم بشراً»؟ فأنت الآن مُدَّعٍ أَنَّ عنده أَحدَهما، لأنّك إِذا قلت: «أَيُّهما عندك»؟ و «أيَّهما لقيتَ»؟ فأنت مدّعٍ أَنّ المسؤول قد لَقِيَ أَحدَهما أو أنّ عنده أحدَهما، إلاَّ أَنّ عِلمك قد استَوى فيهما لا تَدري أيُّهما هو.

والدليل على أن قولك: «أَزيدٌ عندك أم عمرٌو» بمنزلة قولك: «أيُّهما عندك»؟ أَنّك لو قلت: «أزيدٌ عندك أم بِشْرٌ»؟ فقال المسؤول: لاَ، كان محالاً، كما أَنّه إِذا قال: «أيُّهما عندك»؟ فقال: لاَ، فقد أَحال.

واعلم أنّك إِذا أردت هذا المعنى، فتقديمُ الاسم أحسنُ، لأنك لا تسأله عن اللُّقى، وإِنّما تسأله عن أحد الاسمينِ لا تدري أيُّهما هو، فبدأتَ بالاسم لأَنّك تَقصد قَصْدَ أَنْ يبين لك أيُّ الاسمين عنده، وجعلتَ الاسم الآخِر عَديلاً للأوّل، وصار الذي لا تَسأل عنه بينهما.

ولو قلت: «أَلقيتَ زيداً أَم عمراً»؟ كان جائزاً حسناً، ولو قلت: «أعندك زيدٌ أَم عمرو»؟ كان كذلك.

وإِنّما كان تقديمُ الاسم ههنا أحسن ولم يجز للآخِرِ إِلاَّ أَن يكون مؤخّراً، لأنه قصَدَ قَصْدَ أحدِ الاسمين، فبدأ بأحدهما، لأنّ حاجته أحدُهما، فبدأ به مع القصّة التي لا يسأل عنها، لأنّه إِنّما يسأل عن أحدهما من أجلها، فإنما يَفرغُ مما يَقصد قَصْدَه بقصّته ثم يَعْدِله بالثاني.

ومن هذا الباب قوله: «ما أُبالِي أَزيداً لقيتَ أَم عمرًا»، و «سواءٌ عليَّ أَبِشْراً كلّمتُ أَم زيداً»، كما تقول: «ما أُبالي أيَّهما لقيتَ». وإِنّما جاز حرفُ الاستفهام ههنا لأنّك سوّيت

الأمرين علَيك كما استوى علمك[1] حين قلت: «أَزيدٌ عندك أَم عمرو»؟ فجرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النِّداء قولهم: «اللهمَّ اغفر لنا أيَّتُها العصابة»[2].

وإنّما لزِمتْ «أَمْ» ههنا لأنّك تريد معنى «أيّهما». أَلَا ترى أنّك تقول: «ما أُبالي أيُّ ذلك كان»، و «سواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان»، فالمعنى واحد، و «أَيُّ» ههنا تحسُن وتجوز كما جازت في المسألة.

ومثل ذلك: «ما أَدْري أَزيدٌ ثَمَّ أَم عمرٌو»، و «لَيْتَ شِعْري أَزيدٌ عندك أَم عمرٌو»، فإنّما أَوقعتَ «أَمْ» ههنا كما أَوقعتَه في الذي قبله؛ لأنّ ذا يَجري على حرف الاستفهام حيث استَوى علمُك فيهما، كما جرى الأوّلُ. أَلَا تَرى أنّك تقول: «ليت شعري أَيُّهما ثَمَّ»، و «ما أَدْرِي أَيُّهما ثَمَّ»، فيجوز «أَيُّهما» ويحَسن، كما جاز في قولك: «أَيُّهما ثَمَّ».

وتقول: «أَضَربتَ زيداً أَم قتلته»؟ فالبدءُ بالفعل ههنا أحسنُ، لأنّك إِنما تسأل عن أحدهما لا تَدري أَيُّهما كان، ولا تسأل عن موضع أَحدهما، فالبدءُ بالفعل ههنا أَحسنُ، كما كان البدءُ بالاسم ثَمَّ أَحسن فيما ذكرنا، كأنّك قلت: «أَيُّ ذاك كان بزيدٍ»؟ وتقول: «أَضربتَ أَم قتلتَ زيداً»؟ لأنك مُدَّعٍ أَحدَ الفعلينِ: ولا تَدري أيُّهما هو، كأنك قلت: «أَيُّ ذاك كان بزيد»؟

وتقول: «ما أَدْرِي أَقام أَم قعد»؟ إِذا أَردت: ما أَدري أَيّ ذاك كان. وتقول: «ما أَدْرِي أَقام أَو قَعَدَ»، إِذا أَردت: أَنه لم يكن بين قيامه وقعوده شيءٌ، كأنّه قال: لا أَدّعي أَنه كان منه في تلك الحال قيامٌ ولا قعودٌ، أَي: لم أَعُدَّ قيامَه قياماً ولم يَستبِنْ لي قعود، بعد قيامه، وهو كقول الرجل: تكلّمْ ولم يتكلّمْ.

---

(١) قال السيرافي: سوَّيتَ بين الأمرين جميعاً في منزلتهما عندك، وهو أنهما عليك.

(٢) قال السيرافي: لأنك لست تناديه وإنّما تختصّه، فتجريه على حرف النداء، لأنّ النداء فيه اختصاص، فيشبه به للاختصاص لأنه منادى.

هذا باب «أَمْ» منقطعة[1]

وذلك قولك: «أَعمرٌو عندك أَم عندك زيد»؟ فهو ليس بمنزلة: «أَيُّهما عندك»؟ أَلا ترى أَنك لو قلت: «أَيُّهما عندك عِنْدَكَ»؟ لم يَستقم إِلاّ على التكرير والتوكيد.

ويدُلّك على أَنّ هذا الآخر منقطعٌ من الأوّل قولُ الرجل: «إِنّها لإِبلٌ، أَم شاءٌ يا قومِ». فكما جاءت «أَمْ» ههنا بعد الخبر منقطعةً، كذلك تجيء بعد الاستفهام، وذلك أَنه حين قال: «أَعمرٌو عندك»؟ فقد ظَنَّ أَنّه عنده، ثم أَدركَه مثلُ ذلك الظنّ في «زيد» بعد أَن استَغنى كلامُه، ومثل ذلك: «إِنها لإِبلٌ أَم شاءٌ»، إِنّما أَدركَه الشكُّ حيث مضى كلامُه على اليقين.

وبمنزلة «أَمْ» ههنا قوله عزّ وجلّ: ﴿آلم. تَنْزِيلُ الكِتابِ لاَ رَيْبَ فيه مِنْ رَبِّ العالمينَ. أَمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ﴾[2]، فجاء هذا الكلامُ على كلام العرب [قد علم تبارك وتعالى ذلك من قولهم، ولكن هذا على كلام العرب][3] ليُعَرَّفوا ضلالَتهم.

ومثل ذلك: ﴿أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ وَهَذِهِ الأَنْهارُ تَجْرِي مِنْ تَحْتِي أَفَلا تُبْصِرُونَ * أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا الذِي هُوَ مَهِينٌ﴾[4]، كأَنَّ فرعون قال: «أفلا تُبصِرون أَم أنتم بُصَراء»؟ فقوله:

(١) قال السيرافي: شبّه النحويون «أم» في هذا الوجه بـ «بل»، ولم يريدوا بذلك أنّ ما بعد «أم» محقّق، كما يكون ما بعد «بل» محقّقاً، وإنّما أرادوا أن «أم» استفهام مستأنف بعد كلام يتقدّمها، كما أن «بل» تحقيق مستأنف بعد كلام تقدّمها. والدليل على أنّها ليست بمنزلة «بل» مجرّدة قوله عزّ وجل: ﴿أم اتخذ مما يخلق بنات﴾ [الزخرف: ١٦] ولا يجوز أن تكون بمعنى: بل اتخذ ـ تعالى الله عن ذلك. وتقديره في اللفظ: «آتخذ» بالألف للاستفهام. والمعنى: الإنكار والردّ لما ادّعوه؛ لأنّ ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير، والردّ، والإنكار، والتوبيخ، والتوعّد.

(٢) السجدة: ١ ـ ٣.

(٣) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٤) الزخرف: ٥١ ـ ٥٢.

«أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هٰذَا»، بمنزلة: أَم أنتم بصراءُ؛ لأنَّهم لو قالوا: أنت خيرٌ منه، كان بمنزلة قولهم: نحن بصراءُ، وكذلك: «أَمْ أَنَا خَيْرٌ» بمنزلته لو قال: «أَم أنتم بصراءُ».

ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وأَصْفَاكُمْ بالبَنِينَ﴾[1]. فقد علم النبيُّ ﷺ والمسلمون: أَنّ الله عَزّ وجلَّ لم يَتَّخِذ ولداً، ولكنه جاء على حرف الاستفهام ليُبَصَّروا ضلالَتهم. ألا تَرى أَنّ الرجل يقول للرجل: «آلسعادةُ أحبُّ إليك أم الشّقاءُ»؟ وقد عَلِمَ أَنّ السعادة أَحبُّ إليه من الشقاء، وأنّ المسؤول يقول: السعادةُ، ولكنَّه أَراد أن يبصّر صاحبَه وأن يُعلمه.

ومن ذلك أيضاً: «أَعندك زيدٌ أم لا»؟ كأنه حيث قال: «أَعندك زيدٌ»؟ كان يَظنّ أنه عنده، ثم أَدركَه مثلُ ذلك الظنّ في أنه ليس عنده فقال: «أَم لا».

وزعم الخليل أنّ قول الأخطل [من الكامل]:

٧١٨ - كَـذَبَـتْـكَ عينُـك أم رأيـتَ بـواسـطٍ　　　غَلَـسَ الظَّـلامِ مـن الـرَّبـاب خَيـالا

---

(١) الزخرف: ١٦.

٧١٨ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٥؛ والأزهية ص ١٢٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩، ١٠، ١٢، ١٩٥، ١١/ ١٢٢، ١٣١، ١٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٦٧؛ وشرح التصريح ٢/ ١٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٤٣؛ ولسان العرب ١/ ٧٠٦، ٧٠٩ (كذب)، ٦/ ١٥٦ (غلس)، ١٢/ ٣٧ (أمم)؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٥؛ وبلا نسبة في الأغاني ٧/ ٧٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٢٥.

اللغة: واسط: مدينة عراقيّة. غلس الظلام: ظلمة آخر الليل. الرباب: اسم محبوبته.

المعنى: لا بدّ أن عينيك تخدعانك، فأنت تتوهّم رؤية خيال الرباب في ظلام آخر الليل؛ ويريد أنه يحلم.

الإعراب: **كذبتك**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والتاء: للتأنيث. **عينك**: فاعل مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **أم رأيت**: «أم»: حرف عطف، «رأيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **بواسط**: جار ومجرور متعلّقان بـ (رأيت). **غلس**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ (رأيت). **الظلام**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **من الرباب**: جار ومجرور متعلقان بـ (رأيت). خيالا: مفعول به منصوب بالفتحة.

وجملة «كذبتك عينك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «رأيت»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «أم» حيث جاءت منقطعة بعد الخبر، وجاز حذف همزة الاستفهام لدلالة «أم» عليها، إذ التقدير: «أكذبتك عينك أم رأيت بواسط»؟

كقولك: «إنَّها لإبِلٌ أم شاءٌ». ومثل ذلك لِكثيِّر عزّة [من الطويل]:

٧١٩ - أليس أبي بالنَّضْر أم ليس والِدِي لكلّ نَجيبٍ من خُزاعةَ أزْهَرا

ويجوز في الشعر أن يريد بـ «كَذبتك» الاستفهام ويَحذف الألف. قال التميميّ، الأسود بن يَعْفُرَ [من الطويل]:

٧٢٠ - لَعَمْرُكَ ما أدْرِي وإن كنتُ دارياً شُعَيْثُ بن سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بن مِنْقَرِ

---

٧١٩ - **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٢٣٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٥؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٣.

اللغة: الأزهر: الحسن الأبيض من الرجال، وقد جاءت هنا بمعنى القدوة، أو المثال الذي يحتذى به.

المعنى: إنني شريف النسب، فأبي أبو قريش النضرُ بن كنانة الذي كان مثالاً يقتدي به كل نجيب من بني خزاعة التي تعود بنسبها إلى النَّضر بن كنانة.

الإعراب: «**أليس**»: الهمزة: حرف استفهام، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص. «**أبي**»: اسم (ليس) مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**بالنَّضر**»: الباء: حرف جر زائد، «النَّضر»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه خبر (ليس). «**أم**»: حرف للإضراب الانتقالي يفيد الاستئناف. «**ليس**»: فعل ماض ناقص. «**والدي**»: اسم (ليس) مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**لكل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أزهر) لما فيه من معنى الهداية، والإنارة، والتقدير: أليس والدي هادياً أو منيراً لكل نجيب. «**نجيب**»: مضاف إليه مجرور. «**من خزاعة**»: جار ومجرور متعلقان بصفة من (نجيب). **أزهرا**»: خبر (ليس) منصوب بالفتحة، والألف للإطلاق.

وجملة «أليس أبي بالنّضر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ليس والدي أزهرَ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: وقوع (أم) للسؤال بعد السؤال. والمعنى: أليس أبي لكل نجيب.

٧٢٠ - **التخريج**: البيت للأسود بن يعفر في ديوانه ص ٣٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٣؛ وشرح شواهد المغني ص ١٣٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٨؛ ولأوس بن حجر في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٨؛ وللأسود أو للّعين المنقري في الدرر ٦/ ٩٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٤٢١؛ ولسان العرب ٢/ ١٦٢ (شعث)؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

الإعراب: «**لعمرك**»: اللام: لام الابتداء، «**عمرك**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف والكاف ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». «**ما**»: حرف نفي. «**أدري**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**وإن**»: الواو: حاليّة أو اعتراضيّة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «**دارياً**»: خبر «**كان**» منصوب. «**شعيث**»: مبتدأ =

وقال عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٧٢١ ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كنتُ دارياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثمانِ

= مرفوع. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «سهم»: مضاف إليه. «أم»: حرف عطف. «شعيث»: مبتدأ مرفوع. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «منقر»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لعمرك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ما أدري»: جواب القسم. وجملة «وإن كنت دارياً»: في محلّ نصب حال. وجملة «شعيث»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة: «شعيث ابن منقر»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «شعيث بن سهم أم شعيث بن منقر» حيث وقعت «أم» بين جملتين اسميتين حذفت قبلهما همزة الاستفهام لدلالة «أم» عليها. وفي البيت شاهد آخر للنحاة هو حذف التنوين من «شعيث» إمّا للضرورة الشعريّة، وإمّا لأنه اسم قبيلة فلا يُصرف.

٧٢١ ـ **التخريج:** البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٢٦٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٢٢، ١٢٤، ١٢٧، ١٣٢؛ والدرر ٦/ ١٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٥١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣١؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٤؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٣٥؛ والجنى الداني ص ٣٥؛ ورصف المباني ص ٤٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٢٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨٤؛ والمحتسب ١/ ٥٠؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٣٢.

المعنى: يقول من شدّة ذهوله إنّه لم يعرف عدد الجمار التي رمين بها أسبع أم ثمان.

الإعراب: «لعمرك»: اللام حرف ابتداء وقسم، «عمرك»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: «قسمي». «ما»: نافية. «أدري»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنا». «وإن»: الواو: حاليّة، «إن»: زائدة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «دارياً»: خبر «كان» منصوب. «بسبع»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رمين». «رمين»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «الجمر»: مفعول به منصوب. «أم»: حرف عطف. «بثمان»: جار ومجرور متعلّقان بـ«رمين».

وجملة القسم «لعمرك...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أدري»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «وإن كنت دارياً»: في محلّ نصب حال. وجملة «رمين»: سدت مسدّ مفعولي «أدري».

والشاهد فيه قوله: «بسبع... أم بثمان» حيث حذف الهمزة لوجود قرينة دالة على معناها، وتقدير الكلام: «أبسبع».

هذا باب «أَوْ»

تقول: «أَيّهم تَضربُ أو تَقتلُ»؟ تُعمل أحدهما، و «مَن يأتيك أو يحدّثُك أو يُكْرِمُك»؟ لا يكون ههنا إلاّ «أَوْ»؛ من قبل أنك إنما تَستفهم عن الاسم المفعول، وإنما حاجتُك إلى صاحبك أن يقول: «فُلانٌ».

وعلى هذا الحدّ يَجري «مَا»، و «مَتَى»، و «كَمْ»، و «أيْنَ»، و «كيف».

وتقول: «هل عندك شَعيرٌ أَو بُرٌّ أَو تَمْرٌ»؟ و «هل تأتينا أو تحدِّثُنا»، لا يكون إلاّ هذا[1]. وذاك أنّ «هَلْ» ليست بمنزلة ألف الاستفهام، لأنك إذا قلت: «هل تضربُ زيداً»؟ فلا يكون أنْ تَدَّعي أنّ الضرب واقعٌ، وقد تقول: «أتَضربُ زيداً»؟ فأنت تَدَّعي أَنَّ الضرب واقع.

ومما يدلُّك على أن الألف ليست بمنزلتها أنك تقول للرجل [من الرجز]:

* أطـــربـــاً وأنـــت قنســـريّ[2] *

فقد علمت أنَّه قد طرب، ولكن قلت لتوبِّخه أو تقرره. ولا تقول هذا بعد «هَلْ».

---

(١) قال السيرافي: «هل» لا تقع بعدها «أم» على مذهب «أيهما» كما تقع بعد الألف بمعنى: أيّهما. وفصل سيبويه بين الألف وبين «هل»، لأنّ ما بعد «هل» لا يكون تقريراً ولا توبيخاً. ثم قال: وأرى مذهب الألف أوسع من مذهب «هل»، فجاز في الألف من معادلة «أمْ» ما لم يجزْ في «هل». ويقع بعد «أم» التقرير والتوبيخ كما يقع بعد الألف، كقوله عزّ وجلّ: ﴿أم يقولون افتراه﴾ [السجدة: ٢] على جهة التوبيخ، ولا تكون «هلْ» إلاّ لاستئناف الاستفهام.

(٢) تقدّم بالرقم ٢٦٦.

وإنْ شئت قلت: «هل تأتيني أم تحدِّثني»؟ و «هل عندك بُرٌّ أم شعيرٌ»، على كلامين. وكذلك سائرُ حروف الاستفهام التي ذكرنا.

وعلى هذا قالوا: «هل تأتينا أم هل تحدِّثُنا»؟ وزعم يونس: أنه سمع رؤبة يقول [من الطويل]:

٧٢٢ ـ أبا مالِكٍ هل لُمْتَني مذ حَضَضتَني على القتل، أمْ هَلْ لامَني لك لائمُ

وكذلك سمعناه من العرب. فأَمَّا الذين قالوا: «أم هل لامَني لك لائمُ»؟ فإنّما قالوه على أنه أَدركه الظنُّ بعد ما مضى صدرُ حديثه. وأمّا الذين قالوا: «أَو هل» فإنّهم جعلوه كلاماً واحداً.

وتقول: «ما أَدري هل تأتينا أو تحدِّثُنا»، و «ليتَ شِعري هل تأتينا أَو تحدِّثُنا»، فـ «هلْ» ههنا بمنزلة «هل» في الاستفهام إذا قلت: «هل تأتينا»؟ وإنما أَدخلتْ «هَل» ههنا لأنك إنما تقول: «أَعْلِمْني»، كما أَردتَ ذلك حين قلت: «هل تأتينا أو تحدِّثُنا»؟ فجرى هذا

---

٧٢٢ ـ **التخريج**: البيت للجحاف بن حكيم في الدرر ٦/١٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٨؛ ولسان العرب ١٢/٣٧ (أمم)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٧٦؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ./٢٧٧، ٢٨٠، ٣١٦؛ وهمع الهوامع ٢/١٣٣.

الإعراب: «أبا»: منادى بحرف النداء المحذوف، منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**هل**»: حرف استفهام. «**لمتني**»: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**مذ**»: ظرف مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه متعلق بـ «لمتني». «**حضضتني**»: تعرب إعراب «لمتني». «**على القتل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «حضضتني». «**أم**»: حرف عطف «**هل**»؛ حرف استفهام. «**لامني**»: فعل ماض، والنون حرف للوقاية، والياء ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «**لك**»: جار ومجرور متعلقان بـ «لامني». «**لائم**»: فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة النداء ابتدائية لا محل لها من الإعراب، وجملة «لمتني» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب، وجملة «حضضتني» في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لامني» معطوفة على جملة «لمتني» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه مجيء «أم» منقطعة، لأنّها لا تكون متصلة أي: للعطف والمعادلة إلاّ بعد الهمزة.

مجرى قوله عزَّ وجلَّ: ﴿هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ﴾[1]، وقال الشاعر زهير [من الطويل]:

٧٢٣ ـ ألا لَيْتَ شِعْري هل يَرى الناسُ ما أَرى
مِنَ الأَمرِ أو يَبْدُو لهم ما بَدا لِيَا

وقال مالك بن الريب [من الطويل]:

٧٢٤ ـ ألا لَيْتَ شِعْري هل تَغيَّرت الرَّحَا
رَحَا الحَزْنِ أَو أَضْحتْ بفَلْجٍ كما هِيَا

---

(١) الشعراء: ٧٢، ٧٣.

٧٢٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى أو لصرمة بن أنس الأنصاري في ديوان زهير ص ٢٨٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٤٩٢، ٤٩٤؛ ولزهير في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١١٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٢.

اللغة: يبدو: يظهر. وشعري: علمي ومعرفتي.

المعنى: ليتني أعلم هل يظهر للناس ما يظهر لي من أحوال الدنيا، وتغيُّرها وزوالها.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح وتنبيه. «**ليت**»: حرف مشبه بالفعل. «**شعري**»: اسم (ليت) منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم للتعذر، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**هل**»: حرف استفهام. «**يرى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**الناس**»: فاعل مرفوع. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**أرى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**من الأمر**»: جار ومجرور متعلقان بحال من مفعول (أرى) المقدَّر، والتقدير: ما أراه كائناً من الأمر. «**أو**»: حرف عطف. «**يبدو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يبدو). «**ما**»: اسم موصول بمعنى (الذي) مبني على السكون في محل رفع فاعل. «**بدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (بدا)، والألف في (ليا): للإطلاق.

جملة «ليت شعري كائن»: ابتدائية لا محل لها. و «هل يرى الناس»: مفعول به للمصدر (شعري) محلُّها النصب، ويمكن أن تكون خبراً لـ (ليت) محلها الرفع على تأويل (شعري) بـ (مشعوري). وجملة «أرى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «يبدو لهم ما»: معطوفة على جملة (هل يرى الناس)، وجملة «بدا لي»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: دخول «أو» العاطفة بعد الاستفهام على حدِّ قولك: هل تقوم أو تَقْعُد، ولو جاء بـ (أم) وجعلها استفهاماً منقطعاً لجاز كقولك هل تجلس أم تسير؟ بمعنى: بل هل تسير استفهاماً منقطعاً بعد استفهام.

٧٢٤ ـ **التخريج**: البيت لمالك بن الريب في ديوانه ص ٤٦؛ والأزهية ص ١٢٧؛ وخزانة الأدب =

فهذا سمعناه ممن يُنشِدُه من العرب. وقال أُناسٌ: «أَم أضحتْ» على كلامينِ، كما قال علقمة بن عبدة [من البسيط]:

٧٢٥ ـ هل ما علمتَ وما استُودِعْتَ مَكْتومُ   أم حَبْلُهـا إذ نَـأَتْـك اليـومَ مصْـرومُ

= ٢٩٤/١١؛ وشرح أبيات سيبويه ١١٣/٢؛ ولسان العرب ٦١٦/١١ (مثل)؛ وبلا نسبة في اللامات ص ١٥٥.

اللغة: الرحا: موضع عالٍ فيه استدارة. والحزن: موضع في بلاد قوم الشاعر بني تميم، وكذلك فَلْجٌ.

المعنى: يقول ذلك متحسِّراً، وقد حضرته الوفاة غريباً في خُراسان، يقول: هل ما زالت بلادي كما هي أو تغيَّرت أحوالُها ومعالمها؟ ليتني أعلم ذلك!!

الإعراب: «**ألا**»: حرف تنبيه. «**ليت**»: حرف مشبه بالفعل. «**شعري**»: اسم (ليت) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**هل**»: حرف استفهام. «**تغيَّرت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**الرحا**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**رحا**»: بدل من (الرحا). «**الحزن**»: مضاف إليه. «**أو**»: حرف عطف. «**أضْحَتْ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر جوازاً تقديره: هي، والتاء: للتأنيث لا محل له. «**بفلج**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (أضحت). «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب حال من الضمير المستقر في خبر (أضحت)، والتقدير: أو أضحت حالَّةً أو مستقرة بفلج، فالكاف حال من الضمير المستقر في (حالَّةً) أو (مستقرَّة). «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «**هيا**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: كما هو هي، والألف: للإطلاق.

وجملة «ليت شعري كائن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**هل تغيَّرت الرحا**»: مفعول به للمصدر (شعري) محلُّها النصب، أو خبر لـ (ليت) محلُّها الرفع على تقدير (شعري) بـ (مشعوري) حتى يكون الخبر هو الاسم في المعنى. وجملة «أضحت بفلج»: معطوفة على جملة (تغيَّرت الرحا). وجملة «هو هي»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد في الرواية الثانية للبيت، وهي: أم أضحت بفَلْجٍ، فـ «أم» في هذه الرواية حرف استئناف، فهي أم المنقطعة، والجملة بعدها استئنافية.

٧٢٥ ـ **التخريج**: البيت الأول أو الثاني لعلقمة الفحل في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهية ص ١٢٨؛ والأشباه والنظائر ٤٩/٧؛ وخزانة الأدب ٢٨٦/١١، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٣، ٢٩٤؛ والدرر ١٤٥/٥، ١٠٤/٦؛ وشرح اختيارات المفضل ص ١٦٠٠ ـ ١٦٠١؛ ولسان العرب ٣٧/١٢ (أمم)؛ واللمع والمحتسب ٢٩١/٢؛ والمقاصد النحوية ٥٧٦/٤؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٤٠؛ وجواهر الأدب ص ١٨٩؛ والدرر ١٠٥/٦، ١٠٧؛ ورصف المباني ص ٩٤، ٤٠٦؛ وشرح المفصل ١٨/٤، ١٥٨/٨؛ والمقتضب ٢٩٠/٣؛ وهمع الهوامع ٧٧/٢، ١٣٣.

اللغة: مكتوم: مستور. ونأتك: الأصل نأت عنك أي بعدت عنك. ومصروم: مقطوع. والعَبْرة:

أمْ هَلْ كبيرٌ بَكى لم يَقْضِ عَبْرَتَه إثْـرَ الأَحِبَّـةِ يـومَ البَيـنِ مَشْكـومُ

= الدمعة. وإثْرَ: بعد. والبين: الفراق. ومشكوم: مشكور، أو مجازى بفعلته.

المعنى: يقول: هل تبوح بما استودعتك من سرِّها يأساً منها، أو تصرم حبلها لنأيها عنك، وبعدها، ثم يستأنف الشاعر تساؤلاته فيقول: أم هل تجزي هذه الحبيبة بكاءك في إثرها ببكاءٍ مماثل!!

الإعراب: «هل»: حرف استفهام. «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**علِمت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**وما**»: الواو: حرف عطف، «ما»: معطوفة على (ما) السابقة. «**استودِعت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: نائب فاعل محله الرفع. «**مكتوم**»: خبر للمبتدأ (ما)، وكان يجب أن يقول: مكتومان بالتثنية لأنه اسم مشتق خبرٌ عن متعاطفين، ولكن التصريع أحْوَجه إلى الإفراد، ويمكن تخريجه على أنه خبر لأحد المتعاطفين، وليكن خبراً لـ (ما) الثانية، وحذف خبر المبتدأ الأول لدلالة خبر المبتدأ الثاني عليه، وعلى ذلك يكون العطف في قوله: وما... عطف جمل لا عطف مفردات. «**أم**»: هذه (أم) المنقطعة استئنافية تفيد هنا الإضراب الانتقالي. «**حَبْلها**»: مبتدأ مرفوع، وها: مضاف إليه محلُّه الجر. «**إذ**»: حرف تعليل. «**نأتْك**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل نصب بنزع الخافض، لأن التقدير: نأتْ عنك، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ (مصروم). «**مصروم**»: خبر للمبتدأ (حَبْلُها). «**أم**»: كـ (أم) السابقة. «**هل**»: حرف استفهام. «**كبيرٌ**»: مبتدأ مرفوع. «**بكى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو. «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يقْضِ**»: فعل مضارع مجزوم بـ (لم)، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هو. «**عبْرته**»: مفعول به، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**إثْر**»: مفعول فيه ظرف زمان على تقدير: إثر رحيل الأحبة، متعلق بالفعل (بكى) «**الأحبة**»: مضاف إليه مجرور «**يوم**»: بدل من (إثر). «**البينِ**»: مضاف إليه. «**مشكوم**»: خبر للمبتدأ (كبير).

وجملة «هل ما علمت مكتومٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**علمت**»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «ما استودعت مكتوم»: معطوفة على جملة «ما علمت مكتوم». وجملة «استودعت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «حَبْلها مصروم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**نأتك**»: اعتراضية لا محل لها، اعترضَت بين المبتدأ (حبلِ) والخبر (مصروم). وجملة «**هل** كبير مشكوم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**بكى**»: صفة لـ (كبير) محلُّها الرفع. وجملة «لم يَقْضِ» حال من فاعل (بَكَى) محلُّها النصب، أو صفة ثانية لـ (كبيرٌ) محلُّها الرفع.

والشاهد فيهما: مجيء «أم» منقطعة استئنافية في البيتين كما اتضح في الإعراب.

هذا بابٌ آخَر من أَبواب «أوْ»[1]

تقول: «أَلقيتَ زيداً أو عمراً أو خالداً»؟ أو تقول: «أعندك زيد أو خالدٌ أو عمرٌو»، كأنّك قلت: أعندك أحدٌ من هؤلاء؟ وذلك لأنك لما قلت: «عندك أحد هؤلاء» لم تدَّعِ أن أحداً منهم ثَمَّ. ألا ترى أنه إذا أجابك قال: «لاَ»، كما يقول إذا قلت: «أعندك أحدٌ من هؤلاء».

واعلم أنّك إذا أردت هذا المعنى فتأخيرُ الأسماء أحسنُ؛ لأنّك إنّما تسأل عن الفعل بمن وقَعَ. ولو قلت: «أزيداً لقيتَ أو عمراً أو خالداً»؟ و «أزيدٌ عندك أو عمرٌو أو خالدٌ» كان هذا في الجواز والحُسْن بمنزلة تأخير الاسم إذا أردت معنى «أيُّهما». فإذا قلت: «أزيدٌ أفضلُ أم خالد» لم يجز ههنا إلاّ «أَمْ»، لأنّك إنّما تسأل عن صاحب الفضل. ألا ترى أنّك لو قلت: «أزيدٌ أفضلُ»؟ لم يجز، كما يجوز: «أَضَرَبْتَ زيداً»؟ فذلك يدلّك أنّ معناه معنى «أيُّهما». لأنّك إذا سألت عن الفعل استغنى بأوّل اسمٍ.

ومثل ذلك: «ما أَدْرِي أَزيدٌ أفضلُ أَم عمرٌو»، و «لَيْتَ شِعْرِي أزيدٌ أفضلُ أم عمرٌو». فهذا كلُّه على معنى «أيُّهما أفضلُ»؟

---

(١) قال السيرافي: اعلمْ أن «أو» حقيقتها أن تفرد شيئاً من شيء. ووجوه الإفراد أنّك تختلف وتتقارب في حال وتتباعد في أخرى، حتى توهم أنّها قد تضادّت. وهي في ذلك ترجع إلى الأصل الذي وضعت له. وأنا مفسّر ذلك إن شاء الله. فمن ذلك قولك: «جاءني زيد أو عمرو». فالأصل فيه أنّ أحدهما جاءك. والأكثر في استعمال ذلك أن يكون المتكلّم شاكّاً لا يدري أيّهما الجائي. فالظاهر من الكلام أن يحمله السامع على شك المتكلّم. وقد يجوز أن يكون المتكلّم غير شاك، إلاّ أنه أبهمه على حال قصدها في ذلك، كما يقول القائل: «كلّمت أحد الرجلين»، و «اخترتُ أحد الأمرين» وقد عرف بعينه ولم يخبر به.

وتقول: «أَلَقيتَ شِعْري أَلَقيتَ زيداً أو عمراً»؟ و «ما أَدْري أعندك زيدٌ أو عمرٌو»، فهذا يَجري مجرى «أَلَقيتَ زيداً أو عمراً»؟ و «أعندك زيدٌ أو عمرٌو». فإن شئت قلت: «ما أدْري أزيدٌ عندك أو عمرٌو»، فكان جائزاً حَسَناً كما جاز «أزيدٌ عندك أم بشْرٌ»؟

وتقديمُ الاسمين جميعاً مِثْلُه، وهو مؤخَّرٌ. فأَما إذا قلت: «ما أُبالي أضربتَ زيداً أَمْ عمراً»، فإنّه لا يكون إلاّ «أَمْ»، لأنه لا يجوز لك السكوتُ على أوّل الاسمين، فلا يجيء هذا إلاّ على معنى «أيُّهما»، وتقديمُ الاسم ههنا أحسن.

وتقول: «أتَجلسُ أو تَذهبُ أو تحدِّثُنا»؟ وذلك إذا أردت هل يكون شيءٌ من هذه الأفعال. فأَمَّا إِذا ادَّعيتَ أحدَها فليس إِلاّ «أتجلسُ أم تَذهبُ أَم تأكلُ»، كأَنَّك قلت: أيُّ هذه الأفعال يكون منك.

وتقول: «أتَضربُ زيداً أم تَشتُم عَمْراً أم تُكلّمُ خالداً»؟ ومثل ذلك: «أتَضربُ زيداً أو تضربُ عَمْراً أو تضربُ خالداً»؟ إذا أردت: هل يكون شيءٌ من ضربٍ واحد من هؤلاء. وإن أردت أيُّ ضربِ هؤلاء يكون، قلت: أمْ

ومثل ذلك قول الشاعر حسّان [من الخفيف]:

٧٢٦ ـ ما أُبالي أَنَبَّ بالحَزْن تَيْسٌ ... أم لحَاني بظَهْرِ غَيبٍ لَئيمُ

---

٧٢٦ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ١٢٥؛ والحيوان ١/ ١٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٥٥، ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٥٠؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٤٥، ٢/ ٧٤٦؛ وجواهر الأدب ص ١٨٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧٢؛ والمقتضب ٣/ ٢٩٨.

اللغة: الحَزْنُ: ما غلظ من الأرض. ولحاني: شتمني. وبظهر غيب: في غيبتي. وأبالي: أعْبأَ وأهتمُّ. ونبيُب التَيس: صوته.

المعنى: يقول: استوى عندي نيل اللئيم من عرضي في غيابي، وتصوِّيتُ التيس عند هياجه فيما غلظ من الجبال، فكلا الأمرين لا أعْبأ به.

الإعراب: «وما»: الواو: بحسب ما قبلها، «ما»: نافية مهملة. **«أبالي»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). **«أنبَّ»**: الهمزة همزة تسوية، «نَبَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**بالحزنِ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نبَّ). **«تيسٌ»**: فاعل مرفوع. **«أم»**: متصلة حرف عطف. **«لحاني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم ضمير مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «بظهر»: جار ومجرور متعلقان بـ (لحاني). **«غيب»**: مضاف إليه. **«لئيم»**: فاعل مرفوع. =

كأنه قال: ما أُبالي أيُّ الفعلين كان.

وتقول: «أزيداً أو عمراً رأيتَ أم بشراً»؟ وذلك أنَّك لم ترد أن تَجعل «عَمراً» عَديلاً لِـ «زيد» حتى يَصير بمنزلة: أيُّهما، ولكنَّك أردت أن يكون حَشْواً، فكأنك قلت: «أأحدَ هذينِ رأيتَ أم بِشْراً»؟. ومثل ذلك قول أمّ الزبير [من الرجز]:

٧٢٧ - كيـف رأيـتَ زَبْـرَا * أأقِطـاً أو تَمْـرا * أم قُـرشِيًّا صَقْـرَا

وذلك أنَّها لم ترد أن تَجعل التمر عَديلاً للأَقِطِ؛ لأنَّ المسؤول عندها لم يكن عندها ممن قال: هو إما تمرٌ وإما أَقِطٌ وإمّا قُرَشيٌّ، ولكنها قالت: أهو طعامٌ أم قرشيٌّ؟ فكأنها قالت: أَشيئاً من هذين الشيئين رأيتَه أم قرشيًّا.

وتقول: «أعندَكَ زيدٌ أو عندك عمرٌو أو عندك خالدٌ»؟ كأنَّك قلت: هل عندك مِن هذه الكينونات شيءٌ؟ فصار هذا كقولك: «أتضربُ زيداً أو تضرب عمرًا أو تضرب خالداً»؟ ومثل ذلك: «أتضرب زيداً أو عمراً أو خالداً»[1]؟

= وجملة «أبالي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نَبَّ تَيْس»: مفعول به للفعل (أبالي) محلُّها النصب. وجملة «لحاني لئيم»: معطوفة على جملة (نبَّ).

والشاهد فيه: دخول (أم) معادلة للألف، ولا يجوز (أو) هنا لأن قوله: ما أبالي يفيد التسوية بين شيئين.

٧٢٧ - **التخريج**: الرجز لصفية بنت عبد المطلب في الأزهية ص ١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص ٧٠٨؛ والمقتضب ٣/ ٣٠٣.

اللغة: زَبْرا، أرادت الزبير، وهو ولدها، والأقط شيء يصنع من اللبن الرائب كالجبن.

المعنى: كيف رأيت زبيراً، هل رأيته في الضعف واللين كطعام يسوغ لك، أم رأيته قرشياً ماضياً في الرجال كالصقر الجارح أو السيف الماضي.

الإعراب: «**كيف**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلُّه الرفع. «**زبراً**»: مفعول به. «**أأقِطاً**»: الهمزة: حرف استفهام، «أقِطا»: بدل من (كيف). «**أو**»: حرف عطف. «**تمراً**»: معطوف على (أقطا). «**أم**»: حرف عطف. «**قرشياً**»: معطوف على (أقِطاً). «**صَقْرا**»: صفة لـ (قرشياً) لتأويله بمعنى (شجاع) أو (جارح).

وجملة «كيف رأيت»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: مجيء (أم) معادلة للألف، واعتراض (أو) بينهما، والتقدير: أأحد هذين الأمرين رأيته أم قرشياً.

(١) قال السيرافي: هذه جمل كل جملة منها مبتدأ وخبر، دخلت «أو» بينهما كما تدخل بين الجمل التي هي =

وتقول: «أعاقلٌ عمرٌو أو عالمٌ»؟ وتقول: «أتَضرب عَمراً أو تَشتمُه»؟ تَجعل الفعلين والاسمُ بينهما بمنزلة الاسمين والفعلُ بينهما؛ لأنّك قد أثبتَّ عمراً لأحد الفعلين كما أثبتَّ الفعلَ هناك لأحد الاسمين، وادَّعيتَ أحدَهما كما ادَّعيتَ ثَمَّ أحدَ الاسمين. وإنْ قدّمتَ الاسمَ فعربيٌّ حسن.

وأمّا إذا قلت: «أتضربُ أو تَحبسُ زيداً»؟ فهو بمنزلة: «أَزيداً أَو عَمراً ضربتَ»؟ قال الشاعر جرير [من الوافر]:

أثَعْلَبَــةَ الفَــوارِسَ أو رِيــاحــاً عَـدَلْـتَ بهـم طُهَيَّـةَ والخِشـابَـا[1]

وإن قلت: «أزيداً تَضربُ أو تَقتلُ»؟ كان كقولك: «أتقتلُ زيداً أو عَمراً»؟ و «أمْ» في كلّ هذا جيّدٌ.

وإذا قال: «أتجلسُ أم تَذهبُ»؟ فـ «أَمْ» و «أَوْ» فيه سَواءٌ؛ لأنّك لا تستطيع أن تَفصل علامة المضمَر فتَجعلَ لِـ «أَوْ» حالاً سوى حال «أَمْ». وكذلك: «أتَضربُ زيداً أو تقتلُ خالداً»؟ لأنّك لم تُثبت أحدَ الفعلين لاسمٍ واحد.

[وإن أردت معنى «أيّهما» في هذه المسألة قلت: «أتضرب زيداً أم تقتل خالداً»؟ لأنّك لم تثبت أحدَ الفعلين لاسمٍ واحد][2].

= أفعال وفاعلون ومفعولون، كقولك: «أتضرب زيداً أو تضرب عمراً» الخ. ودخول «أو» بينهما كدخولها بين الأسماء والأفراد، كقولك: «أتضرب زيداً أو بشْراً أو خالداً»، لأنّ المسألة واحدة منهما. فإن كانت «أو» بين جمل فالمسألة عن أحدها مبهمة. وسمى سيبويه الجمل «الكينونات». وإن كانت بين أسماء أفراد فالمسألة عن أحدها.

(١) تقدم بالرقم ٧٩.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب «أَوْ» في غير الاستفهام

تقول: «جالِسْ عَمراً أو خالداً أو بشراً»، كأنّك قلت: جالِسْ أَحدَ هؤلاء ولم ترد إنساناً بعينه، ففي هذا دليلٌ أَنّ كلّهم أهلٌ أن يُجالَس، كأنّك قلت: جالِسْ هذا الضربَ [من الناس][1].

وتقول: «كُلْ لَحْماً أو خُبْزاً أو تمراً»، كأنك قلت: كلْ أَحَدَ هذه الأشياء. فهذا بمنزلة الذي قبله.

وإنْ نفيتَ هذا قلت: «لا تأكلْ خبزاً أو لحماً أو تمراً»، كأنه قال: «لا تأكلْ شيئاً من هذه الأشياء.

ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ولا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[2] أي: لا تُطِعْ أَحداً من هؤلاء.

وتقول: «كُلْ خبزاً أو تمراً»، أي: لا تَجمعْهما.

ومثل ذلك أن تقول: «ادخلْ على زيد أو عمرٍو أو خالدٍ»، أي: لا تَدخلْ على أكثَر من واحدٍ من هؤلاء. وإن شئت جئت به على معنى: ادخلْ على هذا الضرب.

وتقول: خُذْهُ بما عَزَّ أَو هانَ، كأنه قال: خُذْه بهذا أو بهذا، أي: لاَ يفوتَّنك على حال، ومن العرب من يقول: «خُذْه بما عزّ وهان»، أي: خُذْه بالعزيز والهَيِّن، وكلُّ واحدة منهما تُجْزِىءُ عن أختها.

---

(١) زيادة عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) الإنسان: ٢٤.

وتقول: «لأضربنّه ذَهَبَ أَو مَكَثَ»، كأنه قال: لأضربنّه ذاهباً أو ماكثاً، ولأضربنّه إنْ ذهَبَ أو مَكَثَ. وقالَ زِيادَةُ بن زيد العُذْري [من الطويل]:

٧٢٨ - إذا ما انتَهى عِلْمي تَناهَيْتُ عنده أطالَ فأَمْلَى أو تَناهَى فأقْصَرا

وقال [من الطويل]:

٧٢٩ - ولست أُبالي بَعْد يومِ مُطَرِّفٍ حُتوفَ المَنايا أكثرت أو أقَلَّتِ

---

٧٢٨ - **التخريج**: البيت لزيادة بن زيد العذري في خزانة الأدب ١١/ ١٧٠، ١٧٣ - ١٧٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٣٤٤ (نهى)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ١٠٢؛ وأمالي ابن الحاجب ٢/ ٧٤٧؛ والمقتضب ٣/ ٣٠٢.

اللغة: أملى: أطال كثيراً. تناهى: اختصر، أو انتهى.

المعنى: لا أتحدث بما لا أعرف، فإذا ما انتهت معرفتي عند نقطة ما، أقف عندها، سواء كان العلم بهذه النقطة وافراً كثيراً، أو مختصراً صغيراً.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متضمن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**انتهى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف. «**علمي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه محلّه الجرّ. «**تناهيت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: فاعل. **عنده**: مفعول فيه ظرف مكان، والهاء: مضاف إليه محلّه الجرّ. «**أطال**»: الهمزة حرف تسوية لا محل له، «أطال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو). «**فأملى**»: الفاء: حرف عطف، «أملى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف، وفاعله (هو). «أو»: حرف عطف. «**تناهى فأقصرا**»: تعرب إعراب «أطال فأملى»، عدا الألف الأخيرة فهي للإطلاق.

وجملة «إذا ما انتهى...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**تناهيت**»: جواب شرط جازم لا محل لها. وجملة «طال»: في محلّ نصب حال. وجملة «فأملى»: معطوفة عليها في محلّ نصب، وكذلك جملتي «تناهى» و «فأقصر».

والشاهد فيه: مجيء «أو» للتسوية، وهي في مقام «أم» التي تأتي بعد الاستفهام للتسوية.

٧٢٩ - **التخريج**: البيت لمليح بن علاق القعيني في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٤٩؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ١٢٧؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٧٤٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣.

اللغة: أبالي: أكترث، ويوم مُطَرِّف: أي يوم مقتل مُطَرِّف، والحتوف: جمع مفرده حَتْف، وهو المنية.

المعنى: بعد أن مات مُطَرِّف صرت لا أكترث بالمنايا كثرت أم قَلَّت.

الإعراب: «**ولست**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم (ليس) محله الرفع. «**أبالي**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل. «**بعد**»: مفعول فيه =

وزعم الخليل أنّه يجوز: «لأضربنَّه أذهَبَ أم مكَثَ»، وقال: الدليل على ذلك أنّك تقول: لأَضربنَّك أيُّ ذلك كان.

وإنما فارق هذا «سَواءً» و «ما أُبالِي»، لأنّك إذا قلت: «سَواءٌ عليَّ أَذهَبَ أم مَكَثَ»، فهذا الكلامُ في موضعِ «سواءٌ عليَّ هذان». وإذا قلت: «ما أُبالي أذهَبَ أم مكث»[1] فهو في موضع: «ما أُبالِي واحداً من هذين». وأنت لا تريد أن تقول في الأوّل: لأَضربنّ هذين، ولا تريد أَن تقول: تَناهيتُ هذين، ولكنك إنَّما تريد أَن تقول: إنّ الأمر يَقع على إحدى الحالين. ولو قلت: «لأَضربنَّه أذهب أو مكث» لم يجزْ، لأنّك لو أردت معنى «أيُّهما» قلت: أم مكث، ولا يجوز «لأَضربنَّه مكث» فلهذا لا يجوز: «لأَضربنَّه أذهب أو مكث»، كما يجوز: «ما أدْرِي أقام زيدٌ أو قعدَ». ألا ترى أنّك تقول: «ما أدري أقام» كما تقول: «أذهَبَ»، وكما تقول: «اعلمُ أَقام زيدٌ»، ولا يجوز أَن تقول: «لأَضربنَّه أذهبَ».

وتقول: وكلُّ حقٍّ لها سمّيناه في كتابنا أو لم نسَمِّه، كأنه قال: وكلُّ حقّ لها علمناه أو جَهِلناه، وكذلك كلُّ حقٍّ هو لها داخلٍ فيها أو خارج منها، كأنّه قال: إنْ كان داخلاً أو خارجاً. وإن شاء أَدخل الواو كما قال: بما عَزَّ وهان.

وقد تَدخل «أَمْ» في: «علمناه أو جهلناه»، و «سمّيناه أو لم نسمّه»، كما دخلتْ في: «أَذهب أم مكث».

وتَدخل «أَوْ» على وجهين: على أنه يكون صفة لِـ «الحق»، وعلى أَن يكون حالاً، كما

= ظرف زمان متعلق بـ (أبالي). «يوم»: مضاف إليه مجرور. «مُطَرِّف»: مضاف إليه مجرور. «حتوف»: مفعول به منصوب. «المنايا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «أكثرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره هي. «أو»: حرف عطف. «أقلَّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة وحركت بالكسرة للضرورة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي).

وجملة «لست أبالي»: بحسب الواو. وجملة «أبالي»: خبر (ليس) محلها النصب. وجملة «أكثرتْ»: حالية محلها النصب. وجملة «أقلّتْ»: معطوفة على جملة (أكثرتْ).

والشاهد فيه: جواز الإتيان بـ (أو) مجرداً عن الهمزة بعد (سواء) و (لا أبالي) بتقدير حرف الشرط، والتقدير: إن أكثرت، أو أقلّتْ فلست أبالي.

(١) قال السيرافي: يريد أنّ الذي بعد سواء بمنزلة خبر المبتدأ، والذي بعد «أبالي» في موضع المفعول لِـ «أبالي»، والذي بعد «لأضربنه» إنّما أتى بعد تمام الكلام على وجه الشرط للكلام، فاختير فيه «أو».

قلت: «لأَضربنَّه ذهَبَ أو مكث»، أي: لأَضربنَّه كائناً ما كان[1]. فبَعُدتْ «أَمْ» ههنا حيث كان خبراً في موضع ما يَنتصب حالاً، وفي موضع الصفة.

(١) قال السيرافي: «كائناً» نصب على الحال من الهاء في «لأضربنه»، و «ما كان» في موضع رفع بـ «كائن» وهو فاعله. و «ما» بمعنى «الذي»، و «كان» صلتها، وفيها معنى المجازاة. ولذلك كان ماضياً. وضمير الفاعل في «كان» يعود إلى «ما»، وبعد «كان» هاء محذوفة تعود إلى الهاء في «لأضربنّه».

هذا باب الواو التي تدخل عليها أَلفُ الاستفهام

وذلك قولك: «هل وجدتَ فلاناً عند فلانٌ» فيقول: «أَوَهُوَ ممن يكون عند فلان»؟ فأدخلت ألف الاستفهام.

وهذه الواوُ لا تَدخل على ألف الاستفهام، وتَدخل الألف عليها، فإنما هذا استفهامٌ مستقبَلٌ بالألف، ولا تَدخل الواوُ على الألف، كما أنّ «هَلْ» لا تَدخل على الواو. فإنّما أَرادوا أن لا يُجْرُوا هذه الألفَ مُجرى «هَلْ»، إذ لم تكن مثلها، والواوُ تَدخل على «هَلْ».

وتقول: «أَلَسْتَ صاحبَنا أَوَلَسْتَ أَخانا»؟ ومثل ذلك: «أَمَا أنت أخانا أَو مَا أَنت صاحبَنا»؟ وقولُه: «أَوَلا تأتينا أَوَ لا تحدِّثُنا»؟ إذا أَردتَ التقرير أَو غيرَه ثم أَعدتَ حرفاً من هذه الحروف لم يَحسن الكلامُ، إلاّ أَن تَستقبل الاستفهامَ.

وإِذا قلت: «أَلستَ أَخانا أَو صاحبَنا أَو جليَسنا»[1]، فإنّك إنما أَردت أَن تقول: أَلستَ في بعض هذه الأحوال، وإنّما أَردت في الأَوّل أَن تقول: أَلستَ في هذه الأحوال كلِّها. ولا يجوز أَن تريد معنى «أَلَسْتَ صاحبَنا أَو جليسنا أو أخانا»، وتكرِّرَ «لَسْتَ» مع «أَوْ»، إذا أردت أن تجعله في بعض هذه الأحوال، أَلاَ ترى أنّك إذا أَخبرت فقلت: «لستَ بِشْراً أَوْ لستَ عَمراً»، أو قلت: «ما أنت ببشر، أَوْ ما أنت بعمروٍ»، لم يجيء إلاّ على معنى «لاَ بَلْ ما أنت بعمرو، ولا بل لستَ بشْراً». وإذا أرادوا معنى: أنّك لست واحداً منهما، قالوا: «لستَ عَمْراً

(١) قال السيرافي: صار الأوّل تقريراً بدخول ألف الاستفهام، وعطفت الثاني عليه عطف جملة على جملة، وأدخلتَ فيه ألف الاستفهام، فصارت الجملة الثانية كالجملة الأولى، وردّ العامل فيه يُصيِّره في معنى «بَلْ»، كأنك قرَّرته على الجملة الثانية، وتركت التقرير الأول، كما تعمل «بل» في ترك الأوّل وتثبيت الثاني.

ولا بشْراً»، أو قالوا: «أو بشراً»، كما قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً﴾[1]. ولو قلت: أو لا تُطِعْ كفوراً، انقَلب المعنى. فينبغي لهذا أن يجيء في الاستفهام بـ «أَمْ» منقطعاً من الأوّل، لأنَّ «أَوْ» هذه نظيرتُها في الاستفهام «أَمْ»، وذلك قولك: «أَمَا أنت بعمرو أم ما أنت ببشر»، كأنّه قال: لا بل ما أنت ببشر. وذلك أنّه أدركه الظنُّ في أم أنه بشرٌ بعدما مضى كلامُه الأوّل، فاستَفهم عنه.

وهذه الواوُ التي دخلتْ عليها أَلفُ الاستفهام كثيرةٌ في كتاب الله عزّ وجلّ. قال: ﴿أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأتيَهُمْ بَأْسُنَا بيَاتاً وَهُمْ نَائِمونَ. أَوَ أَمِنَ أَهْلُ القُرَى أَنْ يأتيَهُم بأسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾[2]. فهذه الواوُ بمنزلة الفاء في قوله تعالى: ﴿أفأَمِنُوا مَكْرَ اللهِ﴾[3] وقال عزَّ وجلَّ: ﴿أئنَّا لمَبْعُوثُونَ * أَوَ آباؤنَا الأَوَّلُونَ﴾[4]، وقال: ﴿أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْداً﴾[5].

---

(١) الإنسان: ٢٤.

(٢) الأعراف: ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) البقرة: ١٠٠.

(٤) الصافات: ١٦ ـ ١٧؛ والواقعة ٤٧ ـ ٤٨.

(٥) الأعراف: ٩٩.

هذا باب بيان «أَمْ» لِمَ دخلتْ على حروف الاستفهام ولم تدخل على الألف

تقول: «أَم مَن تقول، أَم هل تقول»، ولا تقول: «أَم أَتقول»؟ وذاك لأنّ «أَمْ» بمنزلة الألف، وليست «أَيّ» و «مَنْ» و «مَا» و «مَتَى» بمنزلة الألف، وإنّما هي أَسماءٌ بمنزلة: «هٰذَا» و «ذَاكَ»، إلاّ أَنهم تركوا ألف الاستفهام ههنا إذ كان هذا النحوُ من الكلام لا يقع إلاّ في المسألة، فلمّا علموا أنه لا يكون إلاّ كذلك استَغَنوا عن الألف.

وكذلك «هَلْ» إنّما تكون بمنزلة «قَدْ»، ولكنّهم تركوا الألف إذْ كانت «هَلْ» لا تقع إلاّ في الاستفهام.

قلتُ: فما بالُ «أَمْ» تدخل عليهنّ وهي بمنزلة الألف؟ قال: إنّ «أَمْ» تجيء ههنا بمنزلة «لاَ بلْ»، للتحوُّل من الشيء إلى الشَّيء، والألفُ لا تجيء أبداً إلاّ مستقبلَةً، فهم قد استغنوا في الاستقبال عنها واحتاجوا إلى «أمْ»؛ إذْ كانت لترَك شيء إلى شيء؛ لأنهم لو تركوها فلم يَذكروها لم يَتبيّن المعنى.

الجزء الثاني

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف

هذا باب «أَفْعَل»

اعلم أنَّ «أفْعَلَ» إذا كان صفةً لم يَنصرف في معرفة ولا نكرة، وذلك لأنَّها أشبهتِ الأَفعالَ، نحو: «أذْهَبُ» و «أَعْلَمُ».

قلتُ: فما بالُه لا يَنصرف إذا كان صفةً وهو نكرةٌ؟ فقال: لأنَّ الصفات أقربُ إلى الأفعال، فاستثقلوا التنوينَ فيه كما استثقلوه في الأفعال، وأرادوا أن يكون في الاستثقال كالفعل، إذْ كان مثلَه في البناء والزيادة وضارَعَه، وذلك نحو: «أَخْضَرَ»، و «أحْمَرَ»، و «أسْوَدَ»، و «أبْيَضَ»، و «آدرَ»[1]. فإذا حقّرتَ قلت: «أُخَيْضِرُ» و «أُحَيْمِرُ»، فهو على حالِه قبل أن تحقّره، من قبل أنّ الزيادة التي أشبَه بها الفعل مع البناء ثابتةٌ، وأشبهَ هذا من الفعلِ «ما أُمَيْلِحَ زيداً»، كما أشبَه «أحْمَرُ»: «أذْهَبُ».

(١) الآدر: الذي يُصيبه فَتْق في إحدى الخُصيتين. (لسان العرب ٤/ ١٥ (أدر)).

هذا باب «أَفْعَل» إذا كان اسماً
وما أشبهَ الأفعالَ من الأسماء التي في أوائلها الزوائد

فما كان من الأسماء «أفْعَل»، فنحوُ: أفْكلٍ[١]، وأزْمَلٍ[٢]، وأيْدَعٍ[٣]، وأربَع، لا تَنصرف في المعرفة، لأنَّ المعارف أثقلُ، وانصرفتْ في النكرة لبُعدها من الأفعال، وتركوا صرفها في المعرفة حيث أشبهت الفعل، لثِقَل المعرفة عندهم.

وأمّا ما أشبهَ الأفعال سوى أفْعَل فمثلُ «اليَرْمَع»[٤] و«اليْعَمَلِ»، وهو جِماعُ «اليْعَملة»[٥]، ومثلُ أكْلُبٍ. وذلك أنّ يَرْمَعاً بمنزلة: يَذْهَبُ، وأكْلُبٌ بمنزلة: أَدْخُلُ. ألا ترى أنَّ العرب لم تَصرف «أعْصُرَ»، ولغةٌ لبعض العرب «يَعْصُرُ»، لا يَصرفونه أيضاً، وتَصرف ذلك في النكرة، لأنَّه ليس بصفة.

واعلم أنَّ هذه الياء والألف لا تقع واحدةٌ منهما في أوّل حرف رابعة إلا وهي زائدة. ألا ترى أنَّه ليس اسمٌ مثلُ «أفْكَلٍ» يُصرَف وإنْ لم يكن له فعلٌ يَتَصرّف[٦].

ومما يدلّك أنها زائدة كَثرةُ دخولها على بنات الثلاثة[٧]، وكذلك الياءُ أيضاً. وإنْ لم

---

(١) الأفْكل: الرعدة. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

(٢) الأزْمل: الصوت، والصوت الذي يخرج من قُنب الدابة. (لسان العرب ١١/ ٣٠٩ (زمل)).

(٣) الأيْدع: صبْغ أحمر، وقيل: هو خشب البَقَّم، وقيل: هو دم الأخَوين، وقيل: هو الزعفران. (لسان العرب ٨/ ٤١٢ (يدع)).

(٤) اليَرْمَع: الحصى البيض تتلألأ في الشمس. (لسان العرب ٨/ ١٣٤ (رمع)).

(٥) اليَعْملة: الناقة النجيبة المُعْتَمَلة المطبوعة على العمل. (لسان العرب ١١/ ٤٧٦ (عمل)).

(٦) قال السيرافي: يعني اسماً في أوّله همزة، وبعدها ثلاثة أحرف أصليّة لم يوجد في كلام العرب.

(٧) قال السيرافي: يعني أنّ الهمزة يكثر دخولها زائدة في بنات الثلاثة، فما عُرف اشتقاقه، وعُلم أنها فيه زائدة، مثل «أحمر»، و«أشهب» يُحمل عليه ما لم يعرف اشتقاقه.

تقل ذلك دخل عليك أن تَصرف «أفكلاً»، وأن تَجعل الشيءَ إذا جاء بمنزلة «الرِجازة»[١] و «الرِّبابة»[٢] لأنه ليس له فعلٌ، بمنزلة «القِمَطْرة»[٣] و «الهِدَمْلة»[٤].

فهذه الألف والياء تكثرُ زيادتها في بنات الثلاثة. فهي زوائد حتى يجيء أمرٌ يتبيَّن، نحو: «أَوْلَقٍ»[٥]، فإنَّ «أوْلَقاً» إنَّما الزيادةُ فيه الواو، يدلُّك على ذلك «قد أُلِقَ» و «رجل مَأْلوقٌ». ولو لم يتبيّن أمرُ «أوْلَقٍ» لكان عندنا «أفْعَلَ»؛ لأنَّ «أفْعَل» في الكلام أكثر من «فَوْعَلٍ». ولو جاء في الكلام شيءٌ نحوُ «أكْلَلٍ» و «أيْقَقٍ»[٦] فسميّتَ به رجلاً صرفتَه، لأنه لو كان «أفْعَلَ» لم يكن الحرفُ الأوّل إلاّ ساكناً مدغَماً.

وأمّا «أَوَّلُ» فهو «أفْعَلُ». يدلُّك على ذلك قولهم: «هو أوّلُ منه»، و «مررتُ بأوّلَ منه».

[وإذا سمّيت الرجل بـ «ألبب» فهو غير مصروف، والمعنى عليه، لأنه من اللُّبّ، وهو «أفعُل». ولو لم يكن المعنى هذا لكان «فَعلُلُ». والعرب تقول [من الرجز]:

٧٣٠ ـ قــد علمَــتْ ذاكَ بنــاتُ ألبُبِــه

يعنون لبّه][٧].

(١) الرجازة: ما عُدِل به مَيْل الحِمْل والهودَج، وهو كِساء يُجعل فيه حجارة ويعلَّق بأحد جانبي الهودج ليعدِله إذا مال. والرجازة أيضاً: مركب للنساء دون الهودج، وما زُيِّن به الهودج من صوف وشعر أحمر. (لسان العرب ٥/ ٢٥٣ (رجز)).

(٢) الرِّبابة: جماعة السِّهام، وقيل: خيط أو خرقة تُشدّ فيها. (لسان العرب ١/ ٤٠٦ (ربب)).

(٣) القِمطرة: المرأة القصيرة العريضة، وشبه سَفَط يُسَفّ من قَصب. (لسان العرب ٥/ ١١٦ (قمطر)).

(٤) الهِدَمْلة: الرملة المشرِفة الكثيرة الشجر، والدهر الذي لا يوقَف عليه لطول التقادم، واسم موضع. (لسان العرب ١١/ ٦٩٣ (هدمل)).

(٥) الأولق: الجنون. (لسان العرب ١٠/ ٧ (ألق)).

(٦) اليقق: التناهي في البياض. (لسان العرب ١٠/ ٣٨٧ (يقق)).

(٧) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

٧٣٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ ٤/ ٤٣٠؛ والمقتضب ١/ ١٧١، ٢/ ٩٩؛ والمنصف ١/ ٢٠٠، ٣/ ١٣٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٣٠ (لبب).

اللغة: بنات ألبب: عروق في القلب، يكون منها الرِّقَّة، وقيل: بنات أَعْقَلِ هذا الحيّ.

المعنى: لقد علمت بما حصل عروق القلب، أو بنات أعقل هذا الحيّ.

ومما يُترَك صرفُه لأنه يُشبِه الفعلَ ولا يُجعَل الحرف الأول منه زائداً إلاّ بثَبَتٍ، نحو «تَنْضُبٍ»[1]، فإنما التاءُ زائدة لأنه ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أولُه زيادة يكون على هذا البناء؛ [لأنه ليس في الكلام «فَعْلُل»] نحو:

«تُرْتُب»[2] ـ وقد يقال أيضاً: «تُرتَب»، فلا يُصرَف. ومن قال «تُرْتُبٌ» صرف؛ لأنّه وإن كان أولُه زائداً فقد خرج من شبه الأفعال.

وكذلك «التُّدْرَأُ»[3]، وتقديرها: «التدَرُّؤ»، فإنما هو من «دَرَأْتُ». وكذلك «التُّتْفَل»[4]. ويدلُّك على ذلك قول بعض العرب: «التَّتْفُلُ»، وأنه ليس في الكلام كـ «جَعْفُر».

وكذلك رجلٌ يسمَّى: تَألُبَ، لأنّه تَفْعَلُ. ويدلك على ذلك أنّه يقال للحِمَار ألَبَ يألِبَ، يفعِل، وهو طرده طريدتَه. وإنّما قيل له تألُبٌ من ذلك.

وأمّا ما جاء مثل و «تَوْلَب»[5] «نَهْشل»[6]، فهو عندنا من نفس الحرف، مصروفٌ حتَّى يجيءَ أمرٌ يبيِّنه. وكذلك فعلتْ به العرب؟ لأنَّ حال التاء والنون في الزيادة ليست كحال الألف والياء، لأنّهما لم تكثرا في الكلام زائدتينِ ككثرتهما. فإنْ لم تقل ذلك دخل عليك أنْ لا تَصرفَ «نهشلاً» و «نَهْسَراً»[7]. فهذا قول الخليل ويونس والعرب.

= **الإعراب**: «قد»: حرف تحقيق. «**علمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**ذاك**»: اسم إشارة في محل نصب مفعول به. «**بنات**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**ألببه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «ألببه» حيث جاء جمع «لب» على ألبب وهو جمع شاذ، ولا يدلّ على أصالة الهمزة، فهي زائدة.

(١) التَّنْضُب: شجر ينبت بالحجاز. (لسان العرب ١/ ٧٦٣ (نضب)).

(٢) التُّرْتُب: الأمر الثابت، والتراب، والعبد السُّوء. (لسان العرب ١/ ٢٣١ (ترتب)).

(٣) التُّدْرَأ: القوة والشجاعة. (لسان العرب ١/ ٧٢ (درأ)).

(٤) التُّتْفل: الثعلب، وقيل: جروه. (لسان العرب ١١/ ٧٧ (تفل)).

(٥) التولَب: ولد الأتان من الوحش إذا استكمل الحول. وقيل: الجَحْش. (لسان العرب ١/ ٢٣٢ (تلب)).

(٦) النَّهْشَل: المُسِنّ المضطرب من الكِبر، وقيل: هو الذي أسَنّ وفيه بقية. (لسان العرب ١١/ ٦٨٢ (نهشل)).

(٧) النَّهْسَر: الذئب. (لسان العرب ٥/ ٢٤٠ (نهسر)).

وإذا سمّيتَ رجلاً بـ «إثمد»[1] لم تصرفه، لأنَّه يشبه «إضْرِبْ»، وإذا سميت رجلاً بـ «إصْبَع» لم تَصرفه، لأنه يشبه «إصْنَعْ». وإن سميّته بـ «أُبْلُم»[2] لم تصرفه، لأنه يشبه «أُقْتُلْ». ولا تحتاج في هذا إلى ما تحتاج إليه في «تُرْتُبٍ» وأشباهها لأنّها ألِفٌ. وهذا قول الخليل ويونس.

وإنما صارت هذه الأسماءُ بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصلُ الأسماء عندهم على أن يكون في أوائلها الزوائد، وتكونَ على هذا البناء. ألا ترى أنّ «تَفْعَلُ» و «يَفْعَلُ» في الأسماء قليل. وكانَ هذا البناءُ إنّما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه. والموضع الذي يُستثقل فيه التنوينُ المعرفة. ألا ترى أكثر ما لا ينصرف في المعرفة قد ينصرف في النكرة.

وإنما صارت «أفْعَلُ» في الصِّفات أكثر لمضارعة الصِّفة الفعل.

وإذا سميَّت رجلاً بفعل في أوله زائدة لم تصرفه، نحو: «يَزِيدَ» و «يَشْكُرَ»، و «تَغْلِبَ»، و «يَعْمَرَ». وهذا النحوُ أحرَى أن لا تصرفه، وإنَّما أقصى أمره أن يكون كـ «تَنْضب» و «يَرْمَعٍ».

وجميعُ ما ذكرنا في هذا الباب ينصرف في النكرة.

[فإن قلت: فما بالك تصرف «يزيد» في النكرة، وإنما مَنعك من صرف «أحمر» في النكرة وهو اسم أنه ضارع الفعل[3]؟] من قبل أن «أحمر» كان وهو صفة، قبل أن يكون اسماً، بمنزلة الفعل، فإذا كان اسماً ثم جعلته نكرة فإنما صيَّرته إلى حاله إذا كان صفة.

وأمّا «يزيدُ» فإنك لمَّا جعلتَه اسماً في حال يُستَثْقَل فيها التنوين استُثقل فيه ما كان استُثقل فيه قبلَ أن يكون اسماً، فلمَّا صيَّرته نكرةً لم يرجع إلى حاله قبل أن يكون اسماً. و «أحمرُ» لم يزَل اسماً.

وإذا سميَّتَ رجلاً بـ «إضْرِبْ» أو «أُقْتُلْ» أو «إذْهَبْ» لم تصرفها وقطعتَ الألفات حتَّى

---

(١) الإثمد: حجر يُتَّخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل. (لسان العرب ٣/ ١٠٥ (ثمد)).
(٢) الأبْلُم: الخُوصة. (لسان العرب ١٢/ ٥٣ (بلم)).
(٣) زيادة عن طبعة عبد السلام هارون.

يَصير بمنزلة الأسماء[1]، لأنك قد غيَّرتها عن تلك الحال. ألا ترى أنك تَرفعها وتَنصبها. [وتقطع الألف؛ لأن الأسماء لا تكون بألف الوصل، ولا يحتجّ باسمٍ ولا ابن، لقلّة هذا مع كثرة الأسماء. وليس لك أن تغيِّر البناء في مثل «ضُرب» و «ضورب»، وتقول: إن مثل هذا ليس في الأسماء؛ لأنك قد تسمِّي بما ليس في الأسماء][2]، إلاّ أنك استثقلت فيها التنوين كما استثقلته في الأسماء التي تشبِّهها بها، نحوَ: «إثْمِدٍ»، و «إصْبَعٍ»، و «أُبْلُمٍ»، فإنّما أضَعفُ أمرِها أن تصير إلى هذا.

وليس شيء من هذه الحروف بمنزلة «امْرِئٍ»، لأن أَلف «امرئٍ» كأنك أدخلتها حين أَسكنتَ الميم على «مَرْءٌ» و «مَرْأً»، و «مَرْءٍ»، فلمَّا أدخلتَ الألف على هذا الاسم حين أسكنتَ الميم تركتَ الألف وصلاً، كما تركتَ أَلف «ابْنٍ»، وكما تركتَ ألف «اضْرِبْ» في الأمر، فإذا سمَّيتَ بـ«امْرئ» رجلاً تركتَه على حاله، لأنَّك نقلته من اسم إلى اسم، وصرفتَه لأنَّه لا يشبه لفظُه لفظَ الفعل.

أَلا ترى أنك تقول: «امْرُؤٌ» و «امرئٍ» و «امْرَأً»، وليس شيء من الفعل هكذا. وإذا جعلتَ «إضْرِبْ» أو «أُقْتُلْ» اسماً لم يكن له بدٌّ من أن تجعلها كالأسماء، لأنَّك نقلت فعلاً إلى اسم. ولو سمَّيته «انْطِلاقاً» لم تَقطع الألف، لأنَّك نقلت اسماً إلى اسم.

واعلم أن كلَّ اسم كانت في أوله زائدة ولم يكن على مثال الفعل فإنّه مصروف؛ وذلك نحو: «إصْلِيتٍ»[3]، و «أُسلوبٍ»، و «يَنُبوتٍ»[4] و «تَعْضوض»[5]، وكذلك هذا المثال إذا اشتققتَه من الفعل، نحو: «يَضْروبٍ»، و «إضريب»، و «تَضْريب»، لأن ذا ليس بفعل وليس باسم على مثال الفعل، [وليس بمنزلة «عُمر»][6]. ألا ترى أنك تصرف «يَرْبوعاً»[7]، فلو كان «يَضْروبٌ» بمنزلة «يَضْربُ» لم تصرفه.

---

(١) قال السيرافي: إنّما قُطعت لأنّ موضوع الأسماء والألقاب على لفظ لا تتغيَّر حروفه، فإذا جعلنا ألفه وصلاً فهي تسقط إذا كان قبلها كلام، وتثبت إذا كانت مبتدأة، وتخرج بذلك عن موضوع الأسماء.

(٢) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٣) الإصليت: الصَّقيل. (لسان العرب ٢/ ٥٣ (صلت)).

(٤) الينبوت: شجر الخشخاش، وقيل: هي شجرة شاكة، لها أغصان وورق. (لسان العرب ٢/ ٩٧ (نبت)).

(٥) التعضوض: ضرب من التمر شديد الحلاوة. (لسان العرب ٧/ ١٩١ (عضض)).

(٦) زيادة عن طبعة عبد السلام هارون.

(٧) اليربوع: دُويبّة فوق الجُرذ. (لسان العرب ٨/ ١١١ (ربع)).

وإن سمَّيت رجلاً «هَراقَ» لم تصرفه، لأن هذه الهاء بمنزلة الألف زائدةً، وكذلك «هَرِقْ» بمنزلة «أَقِمْ».

وإذا سمَّيت رجلاً بـ«تفاعُل» نحو: «تَضارُبٍ»، ثم حقَّرته فقلت: «تُضَيْرِبُ» لم تصرفه، لأنه يصير بمنزلة قولك في «تَغْلِبَ»، ويخرج إلى ما لا ينصرف، كما تَخرج «هِنْدٌ» في التحقير إذا قلت: «هُنَيْدةُ» إلى ما لا ينصرف ألبتَّة في جميع اللغات.

وكذلك «أَجادِلُ» اسم رجل إذا حقَّرته، لأنَّه يصير «أُجَيْدِلَ» مثل «أُمَيْلِحَ». وإن سميَّت رجلاً بـ«هَرِق» قلت: «هذا هَرِيقُ قد جاء»، لا تَصرف.

هذا باب ما كان من «أَفعل» صفة
في بعض اللغات واسماً في أكثر الكلام

وذلك: «أَجْدَلٌ»، و «أخْيَلٌ»، و «أفْعًى». فأجودُ ذلك أن يكون هذا النَّحو اسماً، وقد جعله بعضهم صفة؛ لأن الجدْل شدَّة الخلق، فصار «أجْدَلٌ» عندهم بمنزلة شَديدٍ.

وأمّا «أخْيَلٌ» فجعلوه من «أَخْيَلَ» من الخَيَلان للونه، وهو طائر أخضرُ، وعلى جناحه لُمعة سوداءُ مخالفة للونه.

وعلى هذا المثال جاء أفْعًى، كأنَّه صار عندهم صفةً[1] وإن لم يكن له فعلٌ ولا مصدر.

وأما «أَدْهَمُ» إذا عنيتَ القَيد، و «الأسْوَدُ» إذا عنيت الحيَّة، و «الأرْقَمُ» إذا عنيت الحيّة، فإنك لا تصرفه في معرفة ولا نكرة؛ لم تَختلف في ذلك العربُ.

فإن قال قائل: أَصرفُ هذا لأني أَقول: «أَداهِمُ» و «أَراقمُ». فأَنت تقول: «الأبْطَحُ»، و «الأباطِحُ»، و «أَجارِعُ» و «أَبارِقُ»، وإنّما الأبْرَقَ صفة. وإنما قيل: «أَبْرَقُ» لأنّ فيه حمرةً وبياضاً وسواداً، كما قالوا: «تَيْسٌ أَبْرَقُ»، حين كان فيه سواد وبياض. وكذلك «الأبْطَح» إنّما هو المكان المنبطح من الوادي، وكذلك «الأَجْرَعُ» إنما هو المكان المستوِي من الرمل المتمكِّن. ويقال: «مكانٌ جَرِعٌ». ولكنّ الصفة ربَّما كثرت في كلامهم واستُعملت وأُوقعتْ مواَقع الأسماء حتَّى يَستغنوا بها عن الأسماء، كما تقول: «الأبْغثُ» وإنّما هو من «البُغْثة» وهو لون. وممّا يقوّي أنه صفة قولهم: «بَطْحاءُ»، و «جَرْعاءُ»، و «بَرْقاءُ»، فجعلوا مؤنّثه كمؤنث «أَحْمَرَ».

---

(١) قال السيرافي: يريد أنه جعل بمنزلة «خبيث» أو «ضار»، أو ما أشبه ذلك ممّا يليق أن يكون صفة له.

هذا باب «أَفْعَلَ مِنْكَ»

اعلم أنك إنّما تركْت صرف «أَفْعَلَ مِنْكَ» لأنّه صفة. فإنْ سميّت رجلاً بـ «أَفْعَلَ» هذا، بغيرِ منْكَ، صرفته في النكرة[1]، وذلك نحو: «أحْمَدٍ»، و «أَصْغَرٍ»، و «أَكْبَر»، لأنك لا تقول: «هذا رجلٌ أَصغرُ»، ولا «هذا رجل أَفْضَلُ»، وإنّما يكون هذا صفةً بـ «منك». فإن سميّته «أَفْضَلَ مِنْكَ» لم تصرفْه على حال.

وأمّا «أَجْمَعُ» و «أَكْتَعُ» فإذا سميّت رجلاً بواحدٍ منهما لم تصرفه في المعرفة، وصرفتَه في النكرة، وليس واحد منهما في قولك: «مررتُ به أَجْمَعَ أَكْتَعَ»، بمنزلة «أَحْمَرَ» لأنَّ «أَحمر» صفة للنكرة، و «أَجْمَعُ» و «أَكْتَعُ» إنَّما وصفت به معرفة، فلم ينصرفا لأنهما معرفة. فـ «أجمع» ههنا بمنزلة «كُلُّهُمْ».

(١) قال السيرافي ما ملخصه: جملة هذا الباب أنّه لا ينصرف قبل التسمية لاجتماع علّتين: وزن الفعل والصفة، نحو «مررت برجلٍ أفضلُ منك» فإن حذفت «منك» لم ينصرف أيضاً. ويجوز حذفها تخفيفاً في الخبر، كقولنا: «زيد أفضل وأكرم»، و «الله أكبر وأعظم»، فالمعنى: زيد أفضل منك، والله أعظم من كل شيء. فإن سمّيت به رجلاً وكان معه منك ظاهراً لم ينصرف في المعرفة والنكرة، كقولك: «مررت بأفضل منك»، و «أفضل منك آخر» وإن سميته بغير «منك» لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة. ثم قال: وإنّما خالف باب «أحمر» لأن «أفضل» لا يكون نعتاً إلاّ بـ «منك».

هذا باب ما ينصرف من الأَمثلة وما لا ينصرف

نقول: كلُّ «أَفْعَلٍ» يكون وصفاً لا تصرفه في معرفة ولا نكرة، وكلُّ «أَفْعل» يكون اسماً تصرفه في النكرة. قلت: فكيف تصرفه وقد قلتَ: لا أصرفه؟ قال: لأنّ هذا بناء يمثَّل به، فزعمتُ أَنَّ هذا المثال ما كان عليه من الوصف لم يَجرِ، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى.

ونظير ذلك قولك: كلُّ «أفْعَلٍ» أردتَ به الفعل نصبٌ أبداً، فإنّما زعمت أنَّ هذا البناء يكون في الكلام على وجوه، وكان «أَفْعَلُ» اسماً، فكذلك منزلة «أَفْعَلَ» في المسألة الأولى، ولو لم تصرفه ثَمَّ لتَركت «أَفْعَلَ» ههنا نصباً، فإنّما «أَفْعَلُ» ههنا اسمٌ بمنزلة «أَفْكَلٍ». ألا ترى أَنّك تقول: إذا كان هذا البناء وصفاً لم أَصرفه. وتقول: «أَفْعَلُ» إذا كان وصفاً لم أصرفه. فإنّما تركتَ صرفه ههنا كما تركتَ صرف «أَفْكَلٍ» إذا كان معرفةً.

وتقول: إذا قلتَ: «هذا رجلٌ أَفْعَلُ» لم ينصرف على حال، وذلك لأنّك مثَّلت به الوصف خاصّة، فصار كقولك «كلُّ أَفْعَلَ زَيد نصبٌ أبداً»؛ لأنّك مثَّلت به الفعل خاصّة[1].

قلتُ: فلم لا يجوز أن تقول: «كلُّ أَفْعَلَ في الكلام لا أصرفُه» إذا أردت الذي مثَّلتَ به الوصف كما أقول: «كلُّ آدَمَ في الكلام لا أَصرفُه»؟

فقال: لا يجوز هذا، لأنّه لم يَستقرّ «أَفْعَلُ» في الكلام صفةً بمنزلة «آدَمَ»، وإنّما هو

(١) قال السيرافي: زعم المازني خطأ سيبويه في ترك صرف هذا. وقال أبو العبّاس: لم يصنع المازني شيئاً، والقول عندي أنّه ينصرف، لأنّا رأيناهم حيث وصفوا بـ «أفعل» الذي هو اسم في الأصل، صرفوا، وذلك قولهم: «هؤلاء نسوة أربع» و «مررت بنسوة أربع». وأمّا قوله: كل أفعل زيدٌ فلا خلاف فيه، يكون «أفعل» على لفظ الفعل الماضي، وقد ارتفع بـ «زيد»، ولا يجوز أن يرتفع به إلاّ وهو فعل، ثمّ يدخل على كل لفظ الجملة ولا تتغيّر.

مثال. أَلا ترى أَنّك لو سمَّيت رجلاً بـ «أفعل» صرفتَه في النكرة؛ لأنَّ قولك «أَفْعَلٌ» لا يوصف به شيء، وإنّما يُمثَّل به. وإنّما تركتَ التنوين فيه حين مثّلت به الوصف، كما نصبتَ «أَفْعَلاً» حين مثّلتَ به الفعل. و «أَفْعَلٌ» لا يُعْرَف في الكلام فعلاً مستعمَلاً. فقولك: «هذا رجلٌ أَفْعلٌ» بمنزلة قولك: «أَفْعَلَ زيدٌ»، فإذا لم تَذكر الموصوف، صار بمنزلة «أَفْعَلَ» إذا لم يَعمل في اسم مظهَر ولا مضمَر.

قلتُ: فما يمنعه أن يقول: «كلُّ أَفْعَلَ يكون صفةً لا أَصرفُه»، يريد الذي مثّلتَ به الوصف. فقال: هذا بمنزلة الذي ذكرنا قبله، لو جاز هذا لكان «أَفْعَلُ» وصفاً ثابتاً في الكلام غيرَ مثال، ولم يَكن يحتاج إلى أن يقول: يكون صفة، ولكنه يقول: لأنَّه صفة؛ كما أنّك إذا قلت: لا تصرف كلّ آدَمَ في الكلام، قلتَ: لأنه صفة، ولا تقول: أردت به الصفة، فيَرَى المخاطب أن «آدَم» يكون غير صفة، لأن «آدَمَ» الصفة بعينها.

وكذلك قولك: «هذا رجلٌ فَعْلان» يكون على وجهين؛ لأنك تقول: هذا إن كان عليه وصفٌ له «فَعْلَى» لم ينصرف، وإن لم يكن له «فَعْلَى» انصرف. وليس «فَعْلان» هنا بوصفٍ مستعمَل في الكلام له «فَعْلَى»، ولكنه هاهنا بمنزلة «أَفْعَلٍ» في قولك: «كلُّ أَفْعَلٍ كان صفةً فأمرُه كذا وكذا». ومثله: «كلّ فَعْلانٍ كان صفة وكانت له «فَعْلَى» لم ينصرف. وقولك: «كانت له «فَعْلَى» وكان صفةً»، يدلُّك على أنه مثال.

وتقول: «كلّ فَعْلَى أو فِعْلَى كانت ألفُها لغير التأنيث انصرف»، وإن كانت الألف جاءت للتأنيث لم ينصرف، قلت: «كل فَعْلَى أو فِعْلَى»، فلم يُنّون؛ لأنّ هذا الحرف مثال. فإن شئت أنثته وجعلت الألف للتأنيث، وإن شئت صرفتَ وجعلت الألف لغير التأنيث.

وتقول: إذا قلت: «هذا رجلٌ فَعَنْلًى» نوّنتَ، لأنك مثّلت به وصف المذكّر خاصَّةً، [و «فَعنْلًى»][1] مثلَ «حَبَنْطًى»[2]، ولا يكون إلاّ منوّناً، ألا ترى أنّك تقول: «هذا رجلٌ حَبنطًى يا هذا». فعلى هذا جرى هذا الباب.

وتقول: «كلُّ فُعْلَى في الكلام لا ينصرف وكلُّ فَعْلاءَ في الكلام لا ينصرف» لأن هذا المثال لا ينصرف في الكلام البتة كما أنك تقول: هذا رجل أفْعَلُ فلا ينصرف، لأنك مثَّلته بما لا ينصرف وهي الصفة، فـ «أَفْعَل» صفة كـ «فَعْلاء».

---

(١) هذه الكلمة أخذناها عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) رجل حَبَنْطى وحبَنْطاء وحبنْطاة: ممتلىء غيظاً أو بطنة. (لسان العرب ٧/ ٢٧١ (حبط)).

هذا باب ما ينصرف من الأَفعال إذا سميت به رجلاً

زعم يونس: أنّك إذا سمّيت رجلاً بـ «ضاربْ» من قولك: ضاربْ، وأنت تأمر، فهو مصروف.

وكذلك إن سميّته «ضارَبَ»، وكذلك «ضَرَبَ». وهو قول الخليل وأبي عمرو، وذلك لأنّها حيث صارت اسماً، وصارت في موضع الاسم المجرور والمنصوب والمرفوع، ولم تجيءْ في أوائلها الزوائدُ التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماءُ عليها إذا أشبهتها في البناء، وصارت أوائلها الأوائلَ التي هي في الأصل للأَسماء، فصارت بمنزلة «ضارب» الذي هو اسم، وبمنزلة «حَجَرٍ» و «تابَلٍ»، كما أنَّ «يَزيدَ» و «تَغْلِبَ» يصيران بمنزلة «تَنْضِبٍ» و «يَعْمَلٍ» إذا صارت اسماً.

وأمّا عيسى فكان لا يَصرف ذلك. وهو خلافُ قول العرب، سمعناهم يصرفون الرجل يسمَّى: «كَعْسَباً»؛ وإنّما هو فَعَلَ من «الكَعْسَبة»، وهو العَدْوُ الشديد مع تَداني الخُطَا. والعرب تنشد هذا البيت لُسحَيمْ بن وَثِيل بن يربوع [من الوافر]:

٧٣١ ـ أَنَــا ابــنُ جَــلاَ وطَــلاّعُ الثّنَــايــا　　　مَتــى أَضَــعِ العِمــامَــةَ تَعْــرِفُــونــي

---

٧٣١ ـ **التخريج**: البيت لسحيم بن وثيل في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ والأصمعيات ص ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٥، ١٠٤٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٥٥، ٢٥٧، ٢٦٦؛ والدرر ١/ ٩٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٦٢؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٣١٤؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٤٥٦؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٢٧؛ وخزانة الأدب ٩/ ٤٠٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦١، ٤/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٤/ ١٢٤ (ثنى)، ١٥٢ (جلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢١٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٦٠؛ والمقرب ١/ ٢٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٠.

ولا نُراه على قول عيسى، ولكنّه على الحكاية، كما قال [من الطويل]:

* بَنـي شـابَ قَـرْنـاهـا تَصُـرُّ وتَحْلُـبُ *(١)

كأنه قال: أنا ابنُ الذي [يقال له](٢): جلا.

فإنْ سمّيتَ رجلاً «ضَرَّبَ» أو «ضُرِّبَ» لم تصرف. فأما «فَعَّلَ»، فهو مصروف، و «دَحْرَجَ» و «دُحْرِجَ» لا تَصرفه لأنّه لا يشبه الأسماء. وأنشد الأخفش في «ضرَّب» [من الطويل]:

٧٣٢ - سقى اللّه أمواهاً عرفت مكانها   جراباً ومَلكوماً وبَذَّر والغَمْرا

= **اللغة**: جلا: في الأصل فعل ماضٍ فسمّي به كما سمّي بـ «يزيد» و «يحمد»... وابن جلا: كناية عن أنّه شجاع. طلّاع: صيغة مبالغة لـ «طالع». الثنايا: ج الثنية، وهي الطريق في الجبل. أضع العمامة: أي عمامة الحرب. وقيل: العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم.

المعنى: يصف شجاعته وإقدامه بأنّه لا يهاب أحداً، وأنّه قادر على الاضطلاع بعظائم الأمور.

الإعراب: «أنا»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «ابن»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. وهو مضاف. «جلا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «وطلّاع»: الواو: حرف عطف، «طلاع»: معطوف على «ابن» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. «الثنايا»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «متى»: اسم شرط مبنيّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بالفعل «تعرفوني». «أضع»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وهو فعل الشرط، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره «أنا». «العمامة»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «تعرفوني»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون، والنون الثانية: للوقاية، والواو: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محل نصب مفعول به.

وجملة «أنا ابن جلا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعرفوني»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب لشرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا».

والشاهد فيه قوله: «جلا» حيث مُنع من الصرف، واختلف في سبب منعه، فقال عيسى بن عمر: إنّه ممنوع من الصرف للعلميّة ووزن الفعل، وقال الجمهور إنه لم ينَوَّن للحكاية لا لمنع الصرف، فهو منقول عن جملة، أي عن فعل وضمير الغائب المستتر فيه، أو هو فعل ماضٍ باقٍ على فعليّته، وفيه ضمير مستتر هو فاعله، وجملة الفعل وفاعله في محل جرّ صفة لموصوف مجرور محذوف، والتقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها.

(١) تقدم بالرقم ٣٧٢.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

٧٣٢ - **التخريج**: البيت لكثير عزّة في ديوانه ص ٥٠٣؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٥٥؛ وشرح المفصل =

ولا يَصرفون «خَضَّمَ»، وهو اسم لِلعَنْبَر بن عمرو بن تميم.

فإنْ حقّرتَ هذه الأسماء صرفتها، لأنَّها تشبه الأسماء، فيصير «ضاربٌ» و «ضارَبٌ» ونحوُهما بمنزلة «ساعد» و «خاتَم».

فكلّ اسم يسمَّى بشيء من الفعل ليست في أوّله زيادة وله مثال في الأسماء انصرف؛ فإن سميّته باسمٍ في أوله زيادة وأَشبه الأفعال لم ينصرف. فهذه جملةُ هذا كلّه.

وإن سميَّت رجلاً بـ «بَقَّم»[1] أو «شَلَّم» وهو بيت المقدس لم تَصرفْه ألبتة؛ لأنه ليس في العربيّة اسمٌ على هذا البناء، ولأنه أشبه «فَعَّلَ»، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً؛ لأنه ليس له نظيرٌ في الأسماء، لأنَّه جاء على بناء الفعل الذي إنَّما هو في الأصل للفعل لا للأسماء، فاستُثقل فيه ما يُستَثقل في الأفعال. فإنْ حقّرته صرفته.

وإن سميّت رجلاً «ضَرَبُوا» فيمن قال: «أَكلوني البَراغيثُ»[2] قلت: «هذا ضَرَبُونَ قد أَقبل»، تُلحق النون كما تُلحقها في «أُولي» لو سميّت بها رجلاً من قوله عزّ وجلّ: ﴿أُولِي أَجْنحَةٍ﴾[3]. ومن قال: «هذا مُسْلِمُونَ» في اسم رجل قال: «هَذا ضَرَبُونَ»، و «رأيتُ

= ١/ ٦١؛ ولسان العرب ٤/ ٥١ (بذر)؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢١؛ والمنصف ٢/ ١٥٠، ٣/ ١٢١.

اللغة: جراب، وملكوم، وبذّر، والغمر: أسماء مواضع فيها مياه.

المعنى: دعا بالسُّقيا للمياه، وهو يريد الدعاء لأهل هذه الأمواه.

الإعراب: «**سقى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر. «**الله**»: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. «**أمواهاً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عرفت**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل. «**مكانها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف، وها: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «**جُراباً**»: بدل منصوب. «**وملكوماً**»: الواو: حرف عطف، «ملكوماً»: اسم معطوف منصوب. وكذلك إعراب «**وبذّر**» و «**الغمرا**».

وجملة «سقى الله»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عرفت مكانها»: في محل نصب نعت «أمواهاً».

والشاهد فيه قوله: «وبذّر» حيث منعه من الصرف للعلمية ووزن الفعل.

(١) البَقَّم: العَنْدَم، وهو صبْغ معروف. (لسان العرب ١٢/ ٥٢ (بقم)).

(٢) أي: على لغة من يُلحق الفعل علامة المثنى والجمع وإن كان فاعله مذكوراً.

(٣) فاطر: ١.

ضَرَبِينَ». وكذلك «يَضْرِبُونَ» في هذا القول[1].

فإن جعلتَ النون حرف الإعراب فيمن قال: «هذا مُسْلِمينٌ» قلت: «هذا ضَرَبِينٌ قد جاء». ولو سميّت رجلاً: «مُسْلِمينٌ» على هذه اللغة لقلت: «هذا مُسْلِمينٌ»، صرفت وأبدلتَ مكان الواو ياءً، لأنّها قد صارت بمنزلة الأسماء، وصرتَ كأنّك سميّته بمثل: «يَبْرِينَ». وإنّما فعلتَ هذا بهذا حين لم يكن علامةً للإضمار، وكان علامةً للجمع، كما فعلتَ ذلك بـ «ضَرَبَتْ» حين كانت علامةً للتأنيث، فقلتَ: «هذا ضَرَبَةُ قَد جاء». وتَجعل التاء هاءً لأنّها قد دخلت في الأسماء حين قلت: «هذه ضَرَبَهْ»، فوقفتَ إذا كانت بعد حرف متحرّك قلبتَ التاءَ هاءً حين كانت علامة للتأنيث.

وإن سمَّيتَ بـ «ضَرَبا» في هذا القول ألحقت النون، وجعلته بمنزلة رجل سُمّي بَرَجُلَيْنِ. وإنّما كففتَ النون في الفعل، لأنّك حين ثنيتَ وكانت الفتحةُ لازمةً للواحد حذفتَ أَيضاً في الاثنين النون، ووافَق الفتحُ في ذاك النصبَ في اللّفظ، فكان حذفُ النون نظيرَ الفتحِ، كما كان الكسرُ في «هَيْهاتِ» نظيرَ الفتح في: «هَيْهاتَ».

وإن سمّيت رجلاً بـ «ضَرَبْنَ» أَو «يَضْرِبْنَ»، لم تصرفه في هذا، لأنه ليس مثله في الأسماء؛ لأنّك إن جعلتَ النون علامةً للجمع فليس في الكلام مثلُ: «جَعفَرٍ»، فلا تصرفه. وإن جعلته علامةً للفاعلات حكيتَه. فهو في كِلا القولينِ لا ينصرف.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: الواو تدخل في أواخر الأفعال ضميراً وعلامة للجمع. فإن دخلت ضميراً، ثمّ سُمّي بالفعل الذي هي فيه رجل، لم يتغيّر؛ لأنّه فعل وفاعل. وإن كانت علامة للجمع، وسمّيت به رجلاً، أدخلت مع الواو نوناً، فقلت: «هذا ضربون»، و «رأيت ضربينَ». هذا هو المختار، وهو أن تجريه مجرى «مسلمينَ» في الرفع بالواو وفي النصب والجرّ بالياء، وبفتح النون على كلّ حال. وفيه وجه آخر، وهو أن تجعل الإعراب في «النون» وتجعل ما قبلُ «ياء» على كل حال.

هذا باب ما لحقته الألفُ في آخره فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة، وما لحقته الألف فانصرف في النكرة ولم تصرفه في المعرفة

أَمّا ما لا ينصرف فيهما، فنحو: «حُبْلَى» و «حُبَارى»[١]، و «جَمَزَى»[٢] و «دِفْلَى»[٣]، و «شَرْوَى»[٤]، و «غَضْبَى». وذاك أَنّهم أرادوا أن يَفرقوا بين الألف التي تكون بدلاً من الحرف الذي هو من نفس الكلمة، والألف التي تُلْحِق ما كان من بنات الثلاثة ببنات الأربعة، وبين هذه الألف التي تجيء للتأنيث.

فأَمّا «ذِفْرى»[٥] فقد اختلفت العرب، فقالوا: «هذه ذِفْرًى أَسيلةٌ»، فنوّنوا، وقالوا: «ذفرى أسيلة»، وذلك أنهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث، فأمّا من نوَّنَ جعلها ملحقة بـ «هجْرع». كما أن واو «جدْوَلٍ» بتلك المنزلة[٦].

وكذلك: تَتْرى فيها لغتان[٧].

(١) الحُبارى: طائر يقع على الذكر والأنثى. (لسان العرب ٤/ ١٦٠ (حبر)).

(٢) الجَمَزَى: الوثّاب السريع. (لسان العرب ٥/ ٣٢٣ (جمز)).

(٣) الدِّفْلَى: شَجَر مُرّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية. (لسان العرب ١١/ ٢٤٥ (دفل)).

(٤) الشَّرْوَى: المِثْل. (لسان العرب ١٤/ ٤٢٨ (شري)).

(٥) الذفرى: العظم الشاخص خلف الأذن، وقيل غير ذلك. (لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)).

(٦) في الطبعة التي أعتمدها، وبعد عبارة «هذه ذفرًى أسيلة»: «فنوّنوا، وهي أقلّهما، وقالوا: «ذفرَى أسيلة»، وذلك أنّهم أرادوا أن يجعلوها ألف تأنيث؛ فأمّا من نوّن جعلها ملحَقة بـ «هَجْرَع»، كما أنّ واو «جَدْوَل» بتلك المنزلة».

(٧) قال السيرافي: بعضهم يجعل الألف في «تترى» للتأنيث، وبعضهم يجعلها زائدة للإلحاق بـ «جَعْفَر» ونحوه. وفيه قول ثالث: وهو أن تكون الألف عِوضاً من التنوين، والقياس لا يأباه. وخطّ المصحف يدلّ على أحد القولين: إمّا التأنيث، وإمّا زيادة الألف للإلحاق، لأنّها مكتوبة بالياء في المصحف، وأصل «تَتْرى»: وَتْرى: التاء الأولى بدل من الواو، لأنّها من المواترة.

وأما «مِعْزًى» فليس فيها إلاّ لغة واحدة، تنوّن في النكرة.

وكذلك: «الأَرْطَى»[1] كلهم يصرف. وتذكيرهُ مما يُقوِّيك على هذا التفسير.

وكذلك: «العَلْقَى»[2] لأنهم إذا أنّثوا قالوا: «عَلْقاةٌ» و «أَرْطاةٌ»، لأنهما ليستا ألفي تأنيث.

وقالوا: «بَهْمَى[3] واحدة»، لأنّها ألف تأنيث، و «بُهْمَى» جميع.

و «حَبَنْطَى» بهذه المنزلة، إنّما جاءت ملحقة بـ «جَعَنْفَل». وكينونتُه وصفاً للمذكَّر يدلّك على أن هذه الألف ليست للتأنيث.

وكذلك «قَبَعْثَرَى»[4]؛ لأنك لم تُلحِقْ هذه الألف للتأنيث. ألا ترى أنك تقول: قَبَعْثَراةٌ، وإنّما هي زيادة لحقتْ بنات الخمسة، كما لحقتها الياءُ في «دَرْدَبيسٍ»[5].

وبعض العرب يؤنّث «العَلْقَى»، فينزِّلها بمنزلة: البُهْمَى، فيجعل الألف للتأنيث. قال رؤبة [من الرجز]:

٧٣٣ - يَسْتَنُّ في عَلْقَى وفي مكُورِ

فلم ينوّنه.

---

(١) الأرطى: شجر ينبت بالرمل. (لسان العرب ٧/ ٢٥٤ (أرط)).

(٢) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، ولها أفنان طِوال دِقاق وورق لِطاف، بعضهم يجعل ألفها للتأنيث، وبعضهم يجعلها للإلحاق وتنوَّن. (لسان العرب ١٠/ ٢٦٤ (علق)).

(٣) البَهْمَى: نبت. (لسان العرب ١٢/ ٥٩ (بهم)).

(٤) القبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

(٥) الدردبيس: «خَرَزة سوداء كأنّ سوادَها لونُ الكبد، إذا رفعتَها واستَشففتَها رأيتَها تَشِفّ مثل لون العنبة الحمراء، تتحبَّب بها المرأة إلى زوجها». (لسان العرب ٦/ ٨١ (دردبس)).

٧٣٣ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٣٦٢؛ وإصلاح المنطق ص ٣٦٥؛ وجمهرة اللغة ص ٧٩٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤١٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٧٢، ٢٧٤، ٣/ ٣٠٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ١٨٤ (مكر)، ١٠/ ٢٦٤ (علق)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٨.

اللغة: العَلْقى: شجر ذو أفنان طِوال ودِقاق. والمُكور: جمع مَكْر بالفتح، وهو ضربٌ من النبات. ويسْتَنّ: يرتعي.

المعنى: وصف ثوراً يرتعي في ضروب مختلفة من النبات والشجر.

الإعراب: «يستنُّ»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. «في عَلْقى»: جار ومجرور =

وإنّما منعهم من صرف: «دِفْلَى» و «شَرْوَى» ونحوهما في النكرة أنّ أَلفهما حرف يكسَّر عليه الاسم إذا قلتَ: «حَبَالَى»، ولا تدخل في التأنيث لمعنًى يخرج منه[1]، ولا تُلحِق به أبداً بناءً ببناء، كما فعلوا ذلك بنون «رَعْشَنٍ»[2] وتاء «سَنْبتة»[3] و «عِفْريت». ألا ترى أنّهم قالوا: «جَمَزَّى»، فبنوا عليها الحرف، فتوالت فيه ثلاثُ حركات، وليس شيء يكون فيه الألف لغير التأنيث، نحو نون «رَعْشَنٍ»، تَوَالى فيه ثلاثُ حركات ممّا عدّتُه أربعة أحرف، لأنَّها ليست من الحروف التي تُلحِق بناءَ ببناءٍ، وإنّما تدخُل لمعنى، فلّما بُعدتْ من حروف الأصل تركوا صرفَها، كما تركوا صرف «مَساجِدَ» حيث كسّروا هذا البناء على ما لا يكون عليه الواحد، ولا تتوالى فيه ثلاث حركات.

[وأَما «موسى» و «عيسى» فإنّهما أعجميّان لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة، أخبرني بذلك من أثق به.

و «موسى»: «مُفْعل»، و «عيسى»: «فِعْلى»؛ والياء فيه ملحقة ببنات الأربعة بمنزلة ياءِ «مِعزى». وموسى الحديد: «مُفْعل»، ولو سميتَ بها رجلاً لم تصرفها، لأنها مؤنثة بمنزلة «مِعْزى» إلا أن الياء في «موسى» من نفس الكلمة][4].

متعلقان بالفعل (يستنُّ)، وعلامة جر (علقى) الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، لأنه ممنوع من الصرف. «وفي مكور»: الواو: حرف عطف، «في مكور»: معطوف على (في عَلْقى).

وجملة «يَسْتنُّ»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: ترك صرف (عَلْقى)، لأنَّ في آخره ألف التأنيث، ويجوز صرفه على أن تكون الألف للإلحاق، وتؤنث واحدته بالهاء فيقال: عَلْقاة، وكلٌّ سُمع عن العرب.

(١) المعنى أن تاء التأنيث لا تدخله، فلا يقال: «دِفلاة»، ولا «شِرواة».

(٢) الرعْشَن: المُرتعِش. (لسان العرب ٦/ ٣٠٤ (رعش)).

(٣) السَّنْبَتة: الدهر. (لسان العرب ١/ ٤٧٥ (سنب)).

(٤) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب ما لحقته ألف التأنيث بعد ألف فمنعه ذلك من الانصراف في النكرة والمعرفة

وذلك نحو: حَمْراءَ، وصَفْراءَ، وخَضْراءَ، وصَحْراءَ، وطَرْفاءَ[1]، ونُفساءَ[2]، وعُشَراء[3]، وقُوَباءَ[4]، وفُقَهاءَ، وسابِياءَ[5]، وحاوِياءَ[6]، وكِبْرياءَ. ومنه: عاشُوراءَ[7].

ومنه أيضاً: أَصْدقاءُ وأَصْفِياءُ. ومنه زِمكَّاءُ[8]، وبَروكاءُ[9]، وبَراكاءُ[10]، ودَبُوقاءُ[11]، وخَنفساءُ، وعُنْظُباءُ[12]، وعَقْرَباءُ، وزكَرِيّاءُ.

فقد جاءت في هذه الأبنية كلِّها للتأنيث. والألفُ إذا كانت بعد أَلفٍ، مثلُها إذا كانت وحدها، إلاّ أنَّك همزت الآخِرة للتحرك، لأنّه لا ينجزم حرفان[13]، فصارت الهمزة التي هي بدلٌ من الألف بمنزلة الألف لو لم تُبْدَل، وجرى عليها ما كان يَجري عليها إذا كانت

---

(١) الطَّرْفاء: نبت من العِضاه. (لسان العرب ٩/ ٢٢٠ (طرف)).

(٢) النُّفَساء: الوالدة والحامل والحائض. (لسان العرب ٦/ ٢٣٩ (نفس)).

(٣) العُشَراء: الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر. (لسان العرب ٤/ ٥٧٢ (عشر)).

(٤) القُوَباء: داء، يظهر في الجلد. (لسان العرب ١/ ٦٩٣ (قوب)).

(٥) السابياء: بيت اليربوع، والمشيمة التي تخرج مع الولد.. . (لسان العرب ١٤/ ٣٦٨ (سبي)).

(٦) الحاوياء: ما تَحَوّى من الأمعاء، وهي بنات اللبن. (لسان العرب ١٤/ ٢٠٩ (حوا)).

(٧) العاشوراء: اليوم العاشِر من محرَّم. (لسان العرب ٤/ ٥٦٩ (عشر)).

(٨) الزمكّاء والزِّمِكّى: أصل ذنب الطائر. (لسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زمك)).

(٩) البروكاء: الثبات في الحرب والجدّ. (تاج العروس ٢٧/ ٦٢ (برك)).

(١٠) البراكاء: الثبات في الحرب والجِدّ، وساحة القتال. (لسان العرب ١٠/ ٣٩٨ (برك)).

(١١) الدَّبوقاء: العذِرة. (لسان العرب ١٠/ ٩٤ (دبق)).

(١٢) العُنْظُباء: الجراد الضخم. (لسان العرب ١/ ٦١ (عظب)).

(١٣) أي: لا يلتقي ساكنان.

ثابتة، كما صارت الهاء في «هَراقَ» بمنزلة الألف.

واعلم أن الألفين لا تُزادان أبداً إلا للتأنيث، ولا تزادان أبداً لتُلحِقا بنات الثلاثة بـ «سِرْداح» [1] ونحوها. ألا ترى أنك لم تر قطُّ «فَعْلاءَ» مصروفةً ولم تر شيئاً من بنات الثلاثة فيه ألفان زائدتان مصروفاً.

فإن قلتَ: فما بال «عِلْباءٍ» [2] و «حِرْباءٍ» [3]؟ فإنَّ هذه الهمزة التي بعد الألف إنّما هي بدل من ياءٍ، كالياء التي في «دِرْحايةٍ» [4] وأشباهها، وإنَّما جاءت هاتان الزيادتان [5] الزائدتان هنا لتُلحِقا «عِلْباءً» و «حِرْباءً»، بـ «سِرْداحٍ» و «سِرْبالٍ». ألا ترى أن هذه الألف والياء لا تُلحَقان اسماً فيكونَ أوّلُه مفتوحاً، لأنه ليس في الكلام مثلُ «سَرْداحٍ» ولا «سَرْبالٍ»، وإنما تُلحَقان لتَجعلا بنات الثلاثة على هذا المثال والبناء، فصارت هذه الياء بمنزلة ياء هي من نفس الحرف، ولا تُلحَق ألفان للتأنيث شيئاً فتُلْحِقا هذا البناءَ به، ولا تُلحَق ألفان للتأنيث شيئاً على ثلاثة أحرف وأولُ الاسم مضموم أو مكسور، وذلك لأنَّ هذه الياء والألف إنّما تُلْحَقان لتُبْلغا بنات الثلاثة بـ «سِرداح» و «قسطاس» لا تزادان ههنا إلاّ لهذا، فلم تُشْرَكْهما الألفان اللتان للتأنيث، كما لم تُشَركا الألفين في مواضعهما، وصار هذا الموضع ليس من المواضع التي تُلْحَق فيها الألفان اللّتان للتأنيث، وصار لهما إذا جاءتا للتأنيث أبنيةٌ لا تُلْحَق فيها الياءُ بعد الألف، يعني الهمزة. فكذلك لم تُلْحَقا في المواضع التي تُلْحَق فيها الياءُ بعد الألف.

واعلم أنَّ من العرب من يقول: «هذا قُوباءٌ كما ترى»، وذلك لأنهم أرادوا أن يُلْحِقوه ببناء «قسطاس» والتذكيرُ يدلّك على ذلك والصرفُ.

---

(١) السِّرْداح: الأرض الليِّنة، والبعيدة. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

(٢) العِلْباء: العَصَب. (لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)).

(٣) الحِرْباء: مسمار الدرع. (لسان العرب ١/ ٣٠٦ (حرب)).

(٤) الدرحاية: الرجل الكثير اللحم القصير السمين الضخم البطن الغليظ الخلقة. (لسان العرب ٢/ ٤٣٤ (درح)).

(٥) قال السيرافي: إن قيل: إذا كنتم منعتم من صرف «حبنطى» وما أشبهه في المعرفة، لأنّ فيه ألفاً زائدة تشبه ألف التأنيث في الزيادة واللفظ، فهلاّ منعتم من صرف «علباء» و «حرباء» في المعرفة، لأنّ آخرها كآخر «حمراء» في اللفظ والزيادة، قيل له: «حبنطى» لفظ الألف فيه لفظ ألف التأنيث، والهمزة في «حمراء» ليست بعلامة التأنيث، وإنّما علامة التأنيث الألف التي هي منقلبة منه، فلمّا كانت الهمزة في «علباء» منقلبة من ياء، وفي «حمراء» منقلبةً عن ألف، لم يشتركا في اللفظ.

وأما «غَوْغاء»، فمن العرب من يجعلها بمنزلة «عَوْراءَ»؛ فيؤنث ولا يصرف، ومنهم من يجعلها بمنزلة «قَضْقاضٍ»، فيذكّر ويصرف، ويجعل الغين والواو مضاعفتين، بمنزلة القاف والضاد. ولا يجيء على هذا البناء إلاّ ما كان مردَّداً. والواحدة «غَوْغاء».

هذا باب ما لحقته نونٌ بعد أَلف فلم ينصرف في معرفة ولا نكرة

وذلك نحو: عَطْشانَ، وسكْرانَ، وعجْلانَ، وأشباهها. وذلك أنهم جعلوا النون حيث جاءت بعد ألف كأَلف «حمراء»، لأنها عَلَى مثالها في عدَّة الحروف والتحرك والسكون، وهاتان الزائدتان قد اختصَّ بهما المذكَّر. ولا تُلْحَقه علامة التأنيث، كما أن «حَمْراء» لم تؤنَّث عَلَى بناء المذكَّر. ولمؤنث «سكرانَ» بناءٌ عَلَى حِدةٍ كما كان لمذكَّر «حَمْراءَ» بناءٌ عَلَى حِدَة.

فلما ضارع «فَعْلاءَ» هذه المضارعَة وأشبهها فيما ذكرتُ لك، أُجري مجراها.

هذا باب ما لا ينصرف في المعرفة
مما ليست نونُه بمنزلة الألف التي في نحو: «بُشْرَى»، وما أشبهها

وذلك كلُّ نون لا يكون في مؤنَّثها «فَعْلَى» وهي زائدةٌ؛ وذلك نحو: «عُرْيانٍ»، و «سِرْحانٍ»، و «إنسانٍ». يدلّك عَلَى زيادته «سراحٍ»[1] فإنما أرادوا حيث قالوا: «سِرْحانٌ»، أن يبلْغوا به بابَ «سِرداحٍ»، كما أرادوا أن يَبْلغوا بـ «مِعْزى» باب «هِجْرَعٍ»[2].

ومن ذلك: «ضِبْعانٌ». يدلُّك على زيادته قولك: «الضَّبُع»، و «الضِّباع». وأشباه هذا كثير.

وإنما تعتبر أزائدة هي أَم غير زائدة بالفعل، أو الجمع، أو مصدر، أو مؤنث نحو: «الضَّبُع»، وأشباه ذلك.

وإنما دعاهم إلى أن لا يصرفوا هذا في المعرفة أنّ آخِره كآخِر ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فجعلوه بمنزلته في المعرفة، كما جعلوا «أفْكلاً» بمنزلة ما لا يدخله التنوين في معرفة ولا نكرة. وذلك أَفْعَلُ صفةً؛ لأنه بمنزلة الفعل، وكَان هذه النونُ بعد الألف في الأصل لباب «فَعْلاَنَ» الذي له «فَعْلَى»، كما كان بناءُ «أفعْل» في الأصل للأفعال، فلما صار هذا الذي ينصرف في النكرة في موضع يُستثقل فيه التنوين جعلوه بمنزلة ما هذه الزيادةُ له في الأصل.

---

(١) سراحٍ: جمع سِرْحان.

(٢) الهِجْرَع: من وصف الكلاب السلوقيّة الخِفاف، والهِجْرَع: الطويل الممشوق. (لسان العرب ٨/٣٦٨ (هجرع)).

فإذا حقّرت «سِرْحان» اسم رجل فقلت: «سُرَيْحِينٌ» صرفته، لأن آخره الآن لا يشبه آخر «غَضْبانَ»، لأنّك تقول في تصغير «غَضْبانَ»: «غُضَيْبانُ»؛ ويصير بمنزلة «غِسْلِينٍ»[1] و «سِنينٍ» فيمن قال: «هذه سِنِينٌ كما ترى». ولو كنت تَدع صرف كل نون زائدة لتركت صرف «رَعْشَنٍ»، ولكنك إنّما تدع صرف ما آخِره كآخِر «غضبانَ»، كما تَدع صرف ما كان على مثال الفعل إذا كانت الزيادة في أوله. فإذا قلت: «إصْلِيت» صرفتَه لأنه لا يشبه الأفعال، فكذلك صرفت هذا لأن آخِرَه لا يشبه آخِر «غَضْبانَ» إذا صغّرته. وهذا قول أبي عَمرٍو والخليل ويونس.

وإذا سميّت رجلاً: طَحّان، أو سَمّان من السّمن، أو تَبّان من التِّبْن، صرفته في المعرفة والنكرة، لأنها نونٌ من نفس الحرف، وهي بمنزلة دال «حَمّادٍ».

وسألتُه عن رجل يسمَّى: دِهْقان، فقال: إن سميَّته من التَّدَهْقُن[2]، فهو مصروف. وكذلك: شَيْطان إن أخذتَه من التَّشَيْطُن. فالنون عندنا في مثل هذا من نفس الحرف إذا كان له فعل تَثْبت فيه النون. وإن جعلتَ «دِهْقان» من «الدَّهْق»، و «شَيْطان» من «شَيَّطَ» لم تصرفه.

وسألتُ الخليل: عن رجل يسمّى مُرّاناً، فقال: أصرفُه، لأنَّ المُرّان إنما سُمِّي للِينه، فهو فُعّالٌ، كما يسمَّى الحُمّاض لحموضته. وإنّما المَرانة اللّين.

وسألتُه: عن رجل يسمَّى فَيْناناً، فقال: مصروف، لأنَّه فَيْعالٌ، وإنّما يريد أن يقول لِشَعَره فُنونٌ كأفنان الشجر.

وسألتُه: عن «دِيوانٍ»، فقال: بمنزلة «قِيراطٍ»، لأنَّه من «دَوّنتُ». ومن قال «دَيْوانٌ» فهو بمنزلة «بَيْطار».

وسألتُه: عن رُمّان فقال: لا أصرفُه، وأَحملُه على الأكثر إذا لم يكن له معنى يُعْرَف.

وسألتُه: عن سَعْدان والمَرْجان، فقال: لا أَشُكُّ في أن هذه النون زائدة، لأنه ليس في

---

(١) الغِسْلين: ما يُغْسَل من الثوب ونحوه كالغُسالة، وهو في القرآن الكريم: ما يسيل من جلود أهل النار كالقيح وغيره. (لسان العرب ١١/ ٢٩٤ ـ ٢٩٥ (غسل)).

(٢) دهقَنَ الطعام: ألانَه. (لسان العرب ١٣/ ١٦٤ (دهقن)).

الكلام مثل: «سَرْداحٍ» ولا «فَعْلالٌ» إلاّ مُضَّعفاً. وتفسيره كتفسير «عُرْيانٍ»، وقصّتُه كقصته[1].

فلو جاء شيء في مثال: «جَنْجانٍ»، لكانت النون عندنا بمنزلة نون «مُرّانٍ»، إلاّ أن يجيء أمر مبيِّن، أو يَكثر في كلامهم فيَدَعوا صرفه، فيُعْلَم أنَّهم جعلوها زائدة، كما قالوا: «غَوْغاءٌ»، فجعلوها بمنزلة: «عَوْراءَ». فلمّا لم يريدوا ذلك، وأرادوا أن لا يجعلوا النون زائدة صرفوا، كما أنَّه لو كان خَضْخاضٌ لصرفتَه وقلت: ضاعفوا هذه النون، يعني في «جنجان».

فإن سمعناهم لم يصرفوا قلنا: لم يريدوا ذلك، يعني التضعيف، وأرادوا نوناً زائدة، يعني في: «جَنْجانَ».

وإذا سمّيت رجلاً: «حَبَنْطَى»، أو «عَلْقى» لم تصرفه في المعرفة، وتركُ الصرف فيه كترك الصرف في: «عُرْيان»، وقصَّتُه كقصّته.

وأمّا «عِلْباءٌ» و «حِرباءٌ» اسم رَجل فمصروف في المعرفة والنكرة، من قِبَل أنَّه ليست بعد هذهِ الألف نون فيشبَّه آخِره بآخِر «غَضْبانَ»، كما شُبّه آخِر «عَلْقَى» بآخِر «شَرْوَى». ولا يشبِهُ آخِرَ «حَمْراءَ»، لأنه بدلٌ من حرفٍ لا يؤنَّث به كالألف، وينصرف على كلّ حال، فجرى عليه ما جرى على ذلك الحرف، وذلك الحرف بمنزلة الياء والواو اللتَيْن من نفس الحرف.

وسألتُه عن تحقير «عَلْقَى»، اسم رجل، فقال: أصرفُه، كما صرفتُ «سِرْحان» حين حقّرته، لأنَّ آخِره حينئذ لا يشبِه آخرَ «ذِفْرَى». وأَمّا «مِعْزَى»، اسم رجل، فلا يُصَرف إذا حقّرتَها من أجل التأنيث. ومن العرب من يؤنّث «عَلْقَى» فلا ينوّن. وزعموا أنَّ ناساً يذكِّرون «مِعْزًى»، زعم أبو الخطّاب أنه سمعهم يقولون [من الهزج]:

٧٣٤ - ومِعْــــزًى هَــــدِبــــاً يَعلــــو ... قِــــرانَ الأرضِ سُــــودانَــــا

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إذا كان في آخر الاسم ألف ونون وقبلهما ثلاثة أحرف، حُكم عليهما بالزيادة حتى يقوم الدليل، من اشتقاق أو غيره، أنّ النون أصلية. ومن أجل هذا حكَمَ الخليل على النون في «رمان» أنّها زائدة وإن لم يُعرف اشتقاقه، لأنّ الأكثر كذلك، وأنه لا يعرف لـ «رمن» معنى.

٧٣٤ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٩٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٨١؛ وشرح المفصل ٥/ ٦٣، ٩/ ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٣١ (قرن)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٠؛ والمنصف ١/ ٣٦، ٣/ ٧.

=

= **اللغة**: الهَدِبُ: الكثير الهَدَب، والمقصود هنا الشعر. والقِران: جمع قَرْن، وهو المرتفع من الأرضين والجبال. والسُّودان: جمع أسود وهو وصف لـ (معزًى)، وقد وصفه بالجمع، لأنه يؤدي معنى الجمع، وإن كان مفرد اللفظ.

المعنى: يصف مِعْزى كثير الشعر يتسلّق المرتفعات والجبال.

الإعراب: «ومعزًى»: الواو: بحسب ما قبلها، «معزًى»: بحسب الواو، والواو مجهولٌ ما قبلها، ولكن الواضح أنه منصوب بدليل أن صفته منصوبة، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على الألف المحذوفة لفظاً لا رسماً لالتقاء الساكنين. «هَدِباً»: صفة لـ (معزًى). «يعلو»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الواو للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «قِران»: مفعول به منصوب. «الأرض»: مضاف إليه. «سودانا»: صفة لـ (معزًى).

وجملة «يعلو»: صفة ثانية لـ (معزًى) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: تنوين معزًى، **لأنه** مذكر، ألفه زائدة للإلحاق.

هذا باب هاءَات التأْنيث

اعلم أن كلّ هاء كانت في اسم للتأنيث، فإنّ ذلك الاسم لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

قلتُ: فما باله انصرف في النكرة وإنما هذه للتأنيث، هَلاّ تُرك صرفه في النكرة، كما ترك صرف ما فيه ألف التأنيث؟

قال: من قِبَل أن الهاء ليست عندهم في الاسم، وإنّما هي بمنزلة اسم ضُمَّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً، نحو: «حَضْرَمَوْتَ». ألا ترى أنَّ العرب تقول في «حُبارَى»: «حُبَيِّرٌ»، وفي «جَحْجبَى»: «جُحَيْجِب»[1]. ولا يقولون في «دَجاجَةٍ» إلاَّ «دُجَيْجَة»، ولا في «قَرْقَرةٍ» إلاَّ «قُرَيْقِرة»، كما يقولون في «حَضْرَمَوْتَ»، وفي «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «خُمَيْسَةَ عَشَرَ»، فجُعلت هذه الهاء بمنزلة هذه الأشياء.

ويدلّك على أنَّ الهاءَ بهذه المنزلة أنّها لم تُلحِق بنات الثلاثة ببنات الأربعة قطّ، ولا الأربعة بالخمسة، لأنّها بمنزلة: «عَشَرَ» و «مَوْتَ»، و «كَرِبَ» في «مَعْدِيكَرِبَ». وإنّما تُلحَق بناءَ المذكّر، ولا يُبْنَى عليها الاسمُ كالألف، ولم يَصرفوها في المعرفة، كما لم يَصرفوا «مَعْد يكَرِب» ونحوه. وسأبيّن ذلك إنْ شاء الله.

---

(١) جَحْجَبَى: حيّ من الأنصار. (لسان العرب ١/ ٢٥٣ (جحجب)).

هذا باب ما ينصرف في المذكّر ألبتة مما ليس في آخِره حرفُ التأنيث

كلُّ اسم مذكّر سُمّي بثلاثة أحرف ليس فيه حرف التأنيث، فهو مصروف كائناً ما كان، أَعجميًّا أو عربيًّا، أو مؤنثًا، إلاّ «فُعَلَ» مشتقًّا من الفعل، أو يكونَ في أوّله زيادة فيكونَ كـ «يجد» و «يَضَعُ»، أو يكونَ كـ «ضُرِب» لا يُشبه الأسماءَ. وذلك أَنَّ المذكَّر أشدُّ تمكُّناً، فلذلك كان أَحْمَلَ للتنوين، فاحتُمل ذلك فيما كان على ثلاثة أحرف، لأنّه ليس شيء من الأبنية أقلَّ حروفاً منه، فاحتَمل التنوينَ لخفّته ولتمكُّنه في الكلام.

ولو سمّيت رجلاً «قَدَماً» أو «حَشاً» صرفته. فإن حقّرته قلت: «قُدَيْمٌ» فهو مصروف، وذلك لاستخفافهم هذا التحقير كما استخفّوا الثلاثة، لأنَّ هذا لا يكون إلاّ تحقير أقلِّ العدد، وليس محقَّرٌ أقلُّ حروفاً منه، فصار كغير المحقَّر الذي هو أَقَلُّ ما كان غير محقَّر حروفاً. وهذا قول العرب والخليل ويونس.

واعلم أن كلّ اسم لا ينصرف فإنّ الجرّ يدخله إذا أضفته أو أدخلتَ عليه الألف واللام، وذلك أنّهم أمِنوا التنوين، وأجْرَوهُ مجرى الأسماء. وقد أوضحتُه في أوّل الكتاب بأكثرَ من هذا.

وإن سمّيت رجلاً بـ «بنت» أو «أُخْت» صرفته، لأنك بنيت الاسم على هذه التاء وألحقتها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا «سَنْبَتَةً» بالأربعة. ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، فإنّما هذه التاء فيها كتاء «عِفْرِيتٍ»، ولو كانت كألف التأنيث لم ينصرف في النكرة. وليست كالهاء لِما ذكرتُ لك، وإنّما هذه زيادة في الاسم بُنِيَ عليها وانصرف في المعرفة. ولو أنَّ الهاء التي في «دَجاجة» كهذه التاء انصرف في المعرفة[1].

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: التاء في «بنت» و «أخت» منزلتها عند سيبويه منزلة التاء في «سنبتة» =

وإنْ سميّت رجلاً بـ «هَنَهْ» وكانت في الوصل «هَنْتٌ»، قلت: «هَنَةُ يا فتى»، تحرّك النون وتُثبِت الهاء؛ لأنّك لم تر مُختصًّا متمكِّناً على هذه الحال التي تكون عليها «هَنَةُ» قبل أن تكون اسماً تُسكن النون في الوصل، وذا قليل. فإذا حوّلته إلى الاسم لزمه القياس.

وإن سميّت رجلاً «ضَرَبَتْ» قلت: «هذا ضَرَبَهْ»، لا تحرّك ما قبل هذه التاء فتوالَى أربعُ حركات؛ وليس هذا في الأسماء، فتجعلُها هاء، وتحملها على ما فيه هاءُ التأنيث.

= و «عفريت»، فهي فيهما زائدة للإلحاق بـ «جذع» و «قفل»، فإذا سميّنا بواحدة منهما رجلاً، صرفناه، لأنّه بمنزلة مؤنّث على ثلاثة أحرف، ليس فيها علامة تأنيث، كرجل سمّيناه بـ «فهر» و «عين»، والتاء الزائدة التي للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة، ويوقف عليها بالهاء، كقولنا: «دجاجة» وما يشبه ذلك.

هذا باب «فُعَل»

اعلم أنَّ كل «فُعَلٍ» كان اسماً معروفاً في الكلام أو صفةً فهو مصروف.

فالأسماءُ نحو: «صُرَدٍ»[1]، و «جُعَلٍ»[2]، و «ثُقَبٍ» و «حُفَرٍ»، إذا أردت جماع الحُفْرة والثُّقْبة.

وأمّا الصفات فنحو قولك: «هذا رجلٌ حُطَمٌ». قال الحُطَم القيسيّ [من الرجز]:

٧٣٥ ـ قـد لَفَّهـا الليـلُ بِسَـوّاقٍ حُطَـمْ

فإنّما صرفت ما ذكرتُ لك، لأنه ليس باسمٍ يُشبه الفعل الذي في أوّله زيادة، وليست

(١) الصُّرَد: طائر فوق العصفور. (لسان العرب ٣/ ٢٤٩ (صرد)).

(٢) الجُعَل: دابّة سوداء من دوابّ الأرض. (لسان العرب ١١/ ١١٢ (جعل)).

٧٣٥ ـ **التخريج**: الرجز لرشيد بن رميض في الأغاني ١٥/١٩٩، ٢٠٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٥؛ وللأغلب العجلي في الحماسة الشجرية ١/ ١٤٤؛ وللحطم القيسي في شرح المفصل ١/ ٦٢؛ وله أو لأبي زغيبة الأنصاري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٦؛ وله أو لأبي زغبة الخزرجي أو لرشيد ابن رميض في لسان العرب ١٢/ ١٣٩ (حطم)؛ ولأبي زغبة الخزرجي أو للحطم القيسي في لسان العرب ١٢/ ٨٢ (خفق)؛ وبلا نسبة في أساس البلاغة (حطم)؛ وجمهرة اللغة ص ٨٣٠؛ وسمط اللآلي ص ٥٩؛ وشرح المفصل ٦/ ١١٢؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٣٩؛ والمقتضب ١/ ٥٥، ٣/ ٣٢٣.

اللغة: الحُطَم: الشديد السَّوق، كأنه يحطم ما مرَّ عليه لشدة قسوته، والضمير في (لفّها) يعود إلى إبل يصفها، ولَفَّها معناه جمعها.

المعنى: لقد جمع الليل هذه الإبل بسوّاقٍ شديد عنيف.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «لفها»: فعل ماضٍ مبنيٍ على الفتح، و «ها»: مفعول به. «الليلُ»: فاعل مرفوع. «بِسَوّاق»: جار ومجرور متعلقان بـ (لفّها). «حُطمْ»: صفة لـ (سواق) مجرورة وعلامة جرها الكسرة، وسكنت للضرورة..

وجملة «لفّها الليلُ»: ابتدائية لا محل لها. =

في آخره زيادة تأنيث، وليس بفعل لا نظير له في الأسماء، فصار ما كان منه اسماً ولم يكن جمعاً بمنزلة: «حَجَرٍ» ونحوه، وصار ما كان منه جمعاً بمنزلة «كِسَرٍ» و «إِبَرٍ».

وأمّا ما كان صفة فصار بمنزلة قولك: «هذا رجلٌ عَمِلٌ»، إذا أردت معنى كثير العَمل.

وأَمّا «عُمَرُ» و «زُفَرُ»، فإنّما منعهم من صرفهما وأشباههما أنّهما ليسا كشيء مما ذكرنا، وإنّما هما محدودان عن البناء الذي هو أَوْلى بهما، وهو بناؤهما في الأصل، فلمّا خالَفا بناءَهما في الأصل تركوا صرفهما، وذلك نحو: «عامِرٍ»، و «زافِرٍ».

ولا يجيء «عُمَرُ» وأشباهُه محدوداً عن البناء الذي هو أَوْلى به إلاَّ وذلك البناء معرفة. كذلك جرى في هذا الكلامُ.

فإن قلت: «عُمَرٌ آخَرُ» صرفته، لأنه نكرة، فتحوَّل عن موضع «عامِرٍ» معرفةً.

وإن حقَّرته صرفته؛ لأنّ «فُعَيْلاً» لا يقع في كلامهم محدوداً عن «فُوَيْعِلٍ» وأشباهه، كما لم يقع «فُعَلٌ» نكرةً محدوداً عن «عامِرٍ»، فصار تحقيرُه كتحقير «عَمْرٍو»، كما صارت نكرتُه كـ «صُرَد» وأشباهه. وهذا قول الخليل.

و «زُحَلُ» معدول في حالةٍ، إذا أردت اسم الكوكب فلا ينصرف.

وسألتُه عن «جُمَع» و «كُتَعَ» فقال: هما معرفة بمنزلة: كُلُّهُمْ، وهما معدولتان عن جَمْعِ «جَمْعَاءَ»، وجمعِ «كَتْعاءَ»، وهما منصرفان في النكرة[1].

وسألتُه عن «صُغَر» من قوله: «الصُّغَرَى وصُغَر» فقال: أَصرفُ هذا في المعرفة لأنه

= **والشاهد فيه**: وصف «سَوَّاقٍ» بـ (حُطَم) لأنه نكرة، وليس معدولاً عن (حاطم)، لأن (فُعَل) لا يُعْدل عن (فاعل) إلا في باب المعرفة نحو: عُمَر، وزُفَر.

(١) قال السيرافي: «فُعَل» الممنوع من الصرف على ثلاثة أوجه وكلهن معدول، والعدل فيهنّ مختلف. فأوّلها: باب «عمر» وقد تقدّم والثاني: «جُمَع» و «كُتَع»، وهما معرفتان معدولتان على غير معنى عدل «عمر» وبابه، لأنّ «عمر» معدول عن «عامر» الذي هو معرفة، والأصل فيه باب النداء، إذا قلت: «يا فُسَق» و «يا غُدَر»، وهو كالمطرد في النداء إذا أردت به المبالغة. وأمّا «جُمع» فإنّك تقول: «أكلت الرغيف أجمع»، و «وقفت عل الرأي أجمع»، و «رأيت الزيدين أجمعين»، و «وقفت على القصّة جمعاء»، و «على القصص جُمَعَ»، و «رأيت الهندات جُمَعَ» وإن زدت في التوكيد وأتبعت، قلت: «جمع كتع» وكان الأصل أن تقول: «جُمعاً، كُتعاً»، كـ «أحمر» و «حمراء»، و «حُمْر»، و «أشهب» و «شهباء» و «شُهْب»، فعدلوا عن «جُمْع» و «كُتْع» إلى «جُمَع» و «كُتَع» لأنّ هذا لا يستعمل إلاّ معرفة، وذلك يستعمل معرفة ونكرة. وأمّا الثالث: فهو «أُخَر»، وهو معدول عما فيه الألف واللاّم.

بمنزلة: «ثُقْبةٍ وثُقَبٍ»، ولم يشبَّه بشيء محدود عن وجهه.

قلتُ: فما بال «أُخَرَ» لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؟ فقال: لأن «أُخَرَ» خالفت أخواتها وأصلَها، وإنّما هي بمنزلة: «الطُّوَل»، و «الوُسَط»، و «الكُبَر»، لا يكنَّ صفةً إلاَّ وفيهن ألف ولام، فيُوصَف بهنَّ المعرفة. ألا ترى أنك لا تقول: «نسوةٌ صُغَرٌ»، ولا «هؤلاء نسوةٌ وُسَطٌ»، ولا تقول: «هؤلاء قومٌ أَصاغِرُ». فلمّا خالَفتِ الأصلَ وجاءت صفة بغير الألف واللام تركوا صرفَها، كما تركوا صرف «لُكَع» حين أرادوا: «يا أَلْكَعُ»، و «فُسَق» حين أَرادوا: «يا فاسِقُ». وتُرِكَ الصرف في «فُسَق» هنا لأنه لا يتَمكَّن بمنزلة يا رَجُلُ للعدل. فإنْ حقّرتَ «أُخَرَ» اسمَ رجل صرفته، لأن «فُعَيْلاً» لا يكون بناءَ لمحدودٍ عن وجهه، فلمّا حقَّرت غيّرتَ البناء الذي جاء محدوداً عن وجهه.

وسألتُه عن «أُحادَ» و «ثُناءَ» و «مَثْنَى»، و «ثُلاثَ»، و «رُباعَ»، فقال: هو بمنزلة «أُخَرَ»، إنّما حدُّه واحداً واحداً، واثنينِ اثنينِ، فجاء محدوداً عن وجهه، فتُرِكَ صرفه.

قلتُ: أَفتَصرفه في النكرة؟ قال: لا، لأنّه نكرة يوصَف به نكرة، وقال لي: قال أَبو عمرو: ﴿أُولى أَجْنحَةٍ مَثْنَى وثُلاَثَ ورُبَاعَ﴾[1] صفةٌ، كأنَّك قلت: أُولى أجنحةٍ اثنينِ اثنينِ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ. وتصديقُ قول أبي عمروٍ قولُ ساعدة بن جُؤَيّةَ [من الطويل]:

وعاوَدَني دِيني فبِتُّ كأنَّما   خِلالَ ضُلوعِ الصَّدر شِرْعٌ مُمَدَّدُ

ثم قال [من الطويل]:

٧٣٦ - ولكِنَّما أَهْلِي بِوادٍ أنيسُه   ذِئابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنى ومَوحَدُ

فإذا حقَّرتَ «ثُناءَ» و «أُحادَ» صرفته، كما صرفت «أُخَيْراً» و «عُمَيْراً»، تصغيرَ «عُمَرَ»

---

(١) فاطر: ١.

٧٣٦ - **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في شرح أشعار الهذليين ص ١١٦٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٤٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٠؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٦٧؛ والجنى الداني ص ٦١٩؛ وشرح المفصل ١/ ٦٢، ٨/ ٥٧؛ واللمع ص ٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٨١.

اللغة: أنيسه: ضد وحشه، ولعلّها معدولة عن أناسه. تبغّى: تطلب.

المعنى: إن أهلي موجودون في وادٍ تسكنه الحيوانات المتوحشة، فألطف وآنس ما فيه ذئاب تطلب الناس وتطاردها واحداً، أو اثنين معاً. أو: هم في وادٍ بشره كالذئاب التي تطارد الناس.

و «أُخَرَ»، إذا كان اسمَ رجل؛ لأنَّ هذا ليس هنا من البناء الذي يخالَف به الأصل[1].

فإن قلت: ما بالُ «قال» صُرِف اسمَ رجل، و «قيلَ» التي هي «فُعِلَ»، وهما محدودتان عن البناء الذي هو الأصل؟ فليس يَدخل هذا على أحد في هذا القول، من قِبَل أنك خَفّفت «فَعَلَ» و «فُعَلَ» نفسَه، كما خَفّفتَ الحركة من «عَلِمَ»، وذلك من لغة بني تميم، فتقول: «عَلْمَ»، كما حذفتَ الهمزة من «يَرَى» ونحوِها، فلمّا خفَّتْ وجاءت على مثالِ ما هو في الأسماء صَرفتَ. وأمّا «عُمَرُ» فليس محذوفاً من «عامرٍ» كما أنّ «مَيْتاً» محذوف من «مَيّتٍ»، ولكنه اسمٌ بُني من هذا اللفظ وخولِف به بناءُ الأصل. يدلّك على ذلك: أن «مَثْنَى» ليس محذوفاً من «اثنينِ».

وإن سمّيتَ رجلاً «ضُرِبَ» ثم خفّفته فأسكنتَ الراء، صرفتَه؛ لأنّك قد أخرجته إلى مثالِ ما ينصرف كما صرفتَ «قِيلَ»، وكان تخفيفُك لِـ «ضُرِبَ» كتحقيرك إيّاه، لأنّك تخرجه إلى مثال الأسماء. ولو تركتَ صرف هذه الأشياء في التخفيف للعدل لمَا صرفتَ اسمَ «هَارٍ»، لأنه محذوف من «هائِرٍ».

= **الإعراب**: **«ولكنما»**: الواو: حرف استئناف، «لكنما»: كافّة ومكفوفة. **«أهلي»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«بواد»**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب تنوين الاسم المقصور، متعلّقان بخبر (أهلي) المحذوف، بتقدير (أهلي موجودون أو مقيمون). **«أنيسه»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«ذئاب»**: خبر (أنيسه) مرفوع بالضمّة. **«تبغى»**: (أصلها تتبغى) فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). **«الناس»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«مثنى»**: صفة (ذئاب) مرفوعة بضمّة مقدّرة على الألف. **«وموحد»**: الواو: للعطف، «موحد»: معطوف على (مثنى) مرفوع بالضمّة.

وجملة «أهلي مقيمون»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أنيسه ذئاب»: في محلّ جرّ صفة لـ (الوادي). وجملة «تبغى»: في محلّ رفع صفة لـ (ذئاب).

والشاهد فيه قوله: «مثنى وموحد» حيث جاء بالعددين (واحد واثنان) معدولين إلى (مثنى وموحد)، فمنعهما من الصرف ولم ينوّنهما.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: «أحاد» و «ثُناء» قد عدل لفظه ومعناه، لأنّك إذا قلت: «مررت بواحد أو اثنين» فإنّما تريد تلك العادة بعينها. وإذا قلت: «جاءني قوم أحاد» أو «ثناء» إنّما تريد جاؤوني واحداً واحداً أو اثنين اثنين، وإن كانوا ألوفاً. والمانع من الصرف فيه على أربعة أقاويل: قيل الصفة والعدل، فاجتمعت علّتان فمنعتاه من الصرف. وقيل: إنّ علتي منع الصرف عدله في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علّتان. فأما عدل اللفظ فمن «واحد» إلى «أُحاد». وأما عدل المعنى، فتغيير العدة المحصورة بلفظ «الاثنين» إلى أكثر ممّا لا يُحصى. وقول ثالث: أنّه عُدل وأنّ عدله وقع من غير جهة العَدْل لأنّه للمعارف وهذا للنكرات. وقول رابع: أنّه معدول وأنّه جمع لأنّه بالعدل قد صار أكثر من العدة الأولى.

هذا باب ما كان على مثال «مَفاعِل» و «مَفاعيلَ»

اعلم أنَّه ليس شيءٌ يكون على هذا المثال إلاَّ لم ينصرف في معرفة ولا نكرة. وذلك لأنه ليس شيء يكون واحداً يكون على هذا البناء، والواحدُ أشدّ تمكُّناً، وهو الأوّل، فلمَّا لم يكن هذا من بناء الذي هو أشدّ تمكناً، وهو الأوّل، تركوا صرفه؛ إذ خرج من بناءِ الذي هو أشدّ تمكّناً.

وإنّما صرفتَ «مُقاتِلاً» و «عُذافِراً»، لأنَّ هذا المثال يكون للواحد.

قلتُ: فما بال «ثَمانٍ» لم يُشبِه: «صحَارِي» و «عَذارِي»؟ قال: الياء في «ثَمانِي» ياء الإضافة[1] أدخلَتها على «فَعالٍ»، كما أدخلتها على «يَمانٍ» و «شَآمٍ»، فصرفتَ الاسم إذْ خفَّفت كما صرفته إذْ ثقَّلتَ «يَمانيٌّ» و «شَآميٌّ». وكذلك: «رَباعٍ»، فإنَّما ألحقتَ هذه الأسماء ياءَات الإضافة.

قلتُ: أَرأيتَ «صَياقِلةً» وأشباهها؛ لم صُرفتْ؟ قال: من قِبل أن هذه الهاءَ إنَّما ضُمّت إلى «صَياقِلَ»، كما ضُمّت «مَوْت» إلى «حَضْرَ»، و «كَرِب» إلى «مَعْدِي» في قول من قال: «مَعْدِيكَرِبُ». وليست الهاءُ من الحروف التي تكون زيادةً في هذا البناء، كالياءِ والألف في «صيَاقِلةٍ»، وكالياء والألف اللتين يُبنَى بهما الجميعُ إذا كسّرتَ الواحد، ولكنَّها إنَّما تجيء مضمومة إلى هذا البناء كما تُضَمّ ياء الإضافة إلى «مَدائِنَ» و «مَساجِدَ» بعد ما يُفرَغ من البناءِ، فتُلحِق ما فيه الهاءُ من نحو: «صياقِلةٍ» بباب «طَلْحَةٍ» و «تَمْرةٍ»، كما تُلحِق هذا بباب «تميميّ»، و «قَيْسِيّ»، يعني قولك: «مدائنيٌّ» و «مساجِديٌّ»، فقد أخرجتْ هذه الياءُ

(١) يقصد ياء النسب.

«مَفاعِيل» و «مَفاعِلَ» إلى باب «تميميّ»، كما أخرجته الهاءُ إلى باب «طَلْحةٍ». ألا ترى أَنَّ الواحد تقول له: «مدائنيٌّ»، فقد صار يقع للواحد ويكون من أسمائه.

وقد يكون هذا المثال للواحد نحو: «رجلٍ عبَاقِيَةٍ»[1]، فلمّا لحقت هذه الهاءُ لم يكن عند العرب مثلَ البناء الذي ليس في الأصل للواحد، ولكنّه صار عندهم بمنزلة اسمٍ ضُمّ إلى اسم، فَجُعل معه اسماً واحداً، فقد تغيَّر بهذا عن حاله، كما تغيَّر بياء الإضافة.

ويقول بعضهم: «جَنَدِلٌ»[2] و «ذَلَذِلٌ»[3]، يَحذف ألف «جَنادِلَ» و «ذَلاَذِلَ» ويُنَوّن، يجعلونه عوضاً من هذا المحذوف.

واعلم أنَّك إذا سمّيت رجلاً «مَساجدَ»، ثم حقّرته صرفته؛ لأنَّك قد حوّلت هذا البناءَ. وإنْ سميته «حَضاجِرَ» ثم صَغَّرْته صرفته، لأنها إنّما سمِّيتْ بجمع «الحِضَجْر»؛ سمعنا العرب يقولون: «أَوْطُبٌ حَضاجِرُ». وإنّما جُعل هذا اسماً للضَّبُع لسَعة بطنها.

وأمّا «سَراوِيلُ» فشيءٌ واحد، وهو أَعجميّ أُعرب كما أَعرب «الآجُرُّ»، إلاَّ أَنَّ «سَراويلَ» أَشبهَ من كلامهم ما لا ينصرف في نكرة ولا معرفة[4]، كما أَشْبَه «بَقَّمُ» الفعلَ ولم يكن له نظير في الأسماء. فإنْ حقّرتَها اسمَ رجل لم تصرفْها كما لا تَصرف «عَناقَ» اسم رجل.

وأَمّا «شَراحِيلُ» فتحقيره ينصرف؛ لأنَّه عربيٌّ ولا يكون إلاَّ جِماعاً.

وأَمّا «أَجمالٌ» و «فُلوسٌ»، فإنّها تنصرف وما أشبهها، لأنَّها ضارعت الواحدَ. أَلا ترى أَنك تقول: «أَقْوالٌ وأَقاوِيلُ»، و «أَعْرابٌ وأَعاريبُ»، و «أَيْدٍ وأَيادٍ». فهذه الأحرفُ تُخَرج إلى مثال «مَفاعِلَ» و «مَفاعِيلَ» إذا كسّر للجمع، كما يُخرَجَ إليه الواحد إذا كُسّر للجمع.

---

(١) العباقية: اللصّ الخارب الذي لا يُحجِم عن شيء، وشجر له شوك يؤذي من علِق به. (لسان العرب ١٠/ ٢٣٤ (عبق)).

(٢) الجندِل: الحجارة. (لسان العرب ١١/ ١٢٨ (جندل)).

(٣) الذَّلذِل: أسافل القميص الطويل إذا ناس فأخلقَ. (لسان العرب ١١/ ٢٥٩ (ذلل)).

(٤) قال السيرافي ما ملخصه: ينبغي على مذهب الأخفش أن ينصرف إذا لم يكن جمعاً. وقد رأينا شعر العرب يدلّ على مذهب سيبويه. ومن الناس من يجعله جمعاً لـ «سروالة»، فيكون جمعاً لقطع الخرق. واعتمد هذا المذهب «أبو العباس». والذي عندي أن «سروالة» لغة في «سراويل». ولم يُرِد من قال:

* عليه من اللؤم سروالة *

أنّ عليه قطعةً من خرق السراويل.

وأَمّا «مَفاعِلُ» و «مَفاعِيلُ» فلا يكسَّر؛ فيُخرَجَ الجمعُ إلى بناء غير هذا، لأن هذا البناء هو الغاية، فلمّا ضارعت الواحدَ صُرفتْ؛ كما أدخلوا الرفعَ والنصب في «يَفْعَلُ» حين ضارع «فاعِلاً»، وكما تُرك صرف «أفْعَل» حين ضارع الفعلَ.

وكذلك الفُعول لو كُسّرتْ، مثلُ «الفُلوس»، لأن تُجْمَع جمعاً لأُخرِجَ إلى «فَعائلَ»، كما تقول: «جَدودٌ وجَدائدٌ»، و «ركوبٌ وركائبُ». ولو فعلتَ ذلك بـ «مفاعِلَ» و «مَفاعِيلَ» لم تُجاوز هذا. ويقوّي ذلك أَنَّ بعض العرب يقول: «أُتِيٌّ»[1] للواحد، فيضمُّ الألف.

وأَمّا «أَفعالٌ» فقد يقع للواحد، من العرب من يقول: «هو الأَنْعامُ». وقال الله عزَّ وجلّ: ﴿نُسْقِيكُمْ مِمَّا في بُطُونِهِ﴾[2].

وقال أبو الخطّاب: سمعتُ العرب يقولون: «هذا ثوبٌ أَكْياشٌ»[3]، ويقال: «سُدوسٌ» لضرب من الثياب، كما تقول: «جُدورٌ»[4]. ولم يكسَّر عليه شيء كـ «الجلوس» و «القُعود».

وأمّا «بَخاتيُّ» فليس بمنزلة «مَدائنيّ» لأنك لم تُلحِق هذه الياء «بَخاتٍ» للإضافة، ولكنّها التي كانت في الواحد إذا كسّرته للجمع، فصارت بمنزلة الياء في «حِذْرِيةٍ»، إذا قلت: «حَذارٍ»، وصارت هذه الياء كدال «مَساجِدَ»، لأنّها جرت في الجمع مجرى هذه الدال، لأنّك بنيت الجمع بها، ولم تُلحقها بعد فراغ من بنائها.

وقد جعل بعضُ الشعراء «ثَمانِيَ» بمنزلة «حَذارٍ». حدّثني أَبو الخطّاب أَنّه سمع العرب ينشدون هذا البيت غير منوّن، قال [من الكامل]:

٧٣٧ ـ يَحْدُو ثَمانِيَ مُولَعاً بلَقاحِها حتَّى هَمَمْنَ بَزَيْغَةِ الإِرْتاجِ

---

(١) الأُتيّ والأَتيّ: النهر يسوقه الرجل إلى أرضه، وقيل: هو المفتَح، وكلّ مسيل سهّلته لماء. (لسان العرب ١٤/ ١٥ (أتي)).

(٢) النحل: ٦٦.

(٣) الأكياش: من بُرود اليَمَن. (لسان العرب ٦/ ٣٤٤ (كيش)).

(٤) الجُدور: جمع الجَدْر، وهو نبت رملي، وجدور العنب: حوائطه، واحدها «جَدْر». (لسان العرب ٤/ ١٢٢ (جدر)).

٧٣٧ ـ **التخريج**: البيت لابن ميادة في ديوانه ص ٩١؛ وخزانة الأدب ١/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٨٠، ٨١ (ثمن)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ١٦٤؛ وما ينصرف وما

وإذا حقَّرتَ «بخاتِيّ» اسم رجل صرفته، كما صرفتَ تحقير «مَساجِدَ». وكذلك «صَحارٍ» فيمن قال: «صُحَيِّرٌ»، لأنه ليس ببناء جمع.

وأَمّا «ثَمانٍ» إذا سمَّيتَ به رجلاً فلا تُصرف؛ لأنَّها واحدة كـ «عَناق»[1]. و «صَحارٍ» جماعٌ كـ «عُنُوق»، فإذا ذهب ذلك البناءُ صرفته. وياءُ «ثمانٍ» كياء «قُمْرِيٍّ» و «بُخْتيٍّ»، لحقتْ كلحاق ياء «يَمانٍ» و «شَآمٍ» وإن لم يكن فيهما معنى إضافة إلى بلد ولا إلى أب، كما لم يكن ذلك في «بُخْتيٍّ».

و «رَباعٍ» بمنزلته وأُجرِي مُجَرى «سُداسِيٍّ». وكذلك «حَواريٌّ». وأَمَّا «عوارِيُّ»، و «عَوادِيُّ»، و «حَوالِيُّ»، فإنه كُسّر عليه «حَوْلِيٌّ»، و «عادِيٌّ»، و «عارِيّةٌ»، وليست ياءً لحقت «حَوالٍ»[2].

= لا ينصرف ص ٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٢.

اللغة: يحدو: يسوق. الزيغة: الميلة. الإرتاج: إغلاق الرحم.

المعنى: يصوّر الشاعر سرعة ناقته بأنها شبيهة بحمار الوحش الذي يسوق ثماني أتن مولعاً بلقاحها وهي لا تمكّنه من ذلك، ولشدّة سوقه لها هممن بإسقاط أجنّتها.

الإعراب: «**يحدو**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «**ثماني**»: مفعول به منصوب. «مولعاً»: حال منصوب. «**بلقاحها**»: جار ومجرور متعلقان بـ «مولعاً»، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**حتى**»: حرف ابتداء وغاية. «**هممن**»: فعل ماضٍ، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**بزيغة**»: جار ومجرور متعلقان بـ «هممن»، وهو مضاف. «**الإرتاج**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «يحدو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هَمَمْنَ»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ثماني» حيث منعه من الصرف للضرورة، مشبّهاً إياه بـ (جوار).

(١) العَناق: الأنثى من أولاد المِعْزَى إذا أتت عليها سنة. (لسان العرب ١٠/ ٢٧٥ (عنق)).

(٢) قال السيرافي: وممّا لم يذكره سيبويه ولا غيره في هذا المعنى قولهم: «رجل شناح» للطويل، و «رأيت شناحياً» للطويل، كلّ ذلك يذهب به مذهب النسبة. وقوله: «وحوالي» أي: لطيف الحيلة.

هذا باب تسمية المذكّر بلفظ الاثنين والجميع الذي تُلحِق له الواحدَ واواً ونوناً

فإذا سميّت رجلاً بـ «رجلين» فإنّ أَقيسَه وأَجودَه أن تقول: «هذا رَجُلانِ»، و «رأيتُ رَجُلَيْنِ»، و «مررتُ برَجُلَيْنِ»، كما تقول: «هذا مُسْلِمُونَ»، و «رأيتُ مُسْلِمينَ»، و «مررتُ بِمُسْلِمين». فهذه الياء والواو بمنزلة الياء والألف. ومثل ذلك قول العرب: «هذه قِنَّسْرُونَ»، و «هذه فِلَسْطُونَ». ومن النحويِّين من يقول: «هَذا رَجلانُ كما ترى»، يجعله بمنزلة «عُثْمانَ».

وقال الخليل: من قال هذا قال: «مُسْلِمينٌ كما ترى»، جعله بمنزلة قولهم: «سِنِينٌ كما ترى»، وبمنزلة قول بعض العرب: «فِلَسْطِينٌ وقِنَّسْرينٌ كما ترى». فإن قلت: هلاّ تقول: «هذا رَجُلَيْنٌ»، تَدع الياء كما تركتَها في «مُسْلمينَ»؟ فإنّه إنّما منعهم من ذلك أنّ هذه لا تُشبه شيئاً من الأسماء في كلامهم، و «مُسْلِمينٌ» مصروف كما كنت صارفاً «سِنِيناً»[(١)].

وقال في رجل اسمُه «مُسْلِماتٌ» أو «ضَرَباتٌ»: «هذا ضَرَباتٌ كما ترى»، و «مُسْلِماتٌ كما ترى». وكذلك المرأة لو سمّيتها بهذا انصرفت. وذلك أَنَّ هذه التاء، لمَّا صارت في النصب والجرّ جرًّا، أَشبهتْ عندهم الياءَ التي في «مُسلِمينَ»، والياءَ التي في «رَجُلَينِ»،

(١) قال السيرافي: فإن قال قائل: هل تجيزون في تثنية المثنى أن يجعل الإعراب في النون ويجعل ما قبلها «ياء» لازمة، كما أجزتم ذلك في الجمع؟ قيل له: لا يجوز ذلك، ولكنّا نجعل ما قبل نون التثنية ألفاً لازمة؛ لأنّ له نظيراً في الكلام كقولنا: «زعفران» و «عثمان»، وليس في الكلام في آخر الاسم ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، فمن أجل ذلك لم يقل: «رجُلَيْن» و «مسلمين» إذا سمينا بالمثنى. وأمّا في الجمع فقد وجد نظيره في الكلام، إذا ألزمنا الإعراب النون وجعلنا قبلها ياء لازمة، كقولنا: «غسلين» وهو «فعلين».

وصار التنوين بمنزلة النون. أَلاَ ترى إلى «عَرَفاتٍ» مصروفةً في كتاب الله عزَّ وجلَّ وهي معرفةٌ[1]. الدَّليل على ذلك قولُ العرب: «هذه عَرَفاتٌ مباركاً فيها». ويدلّك أيضاً على معرفتها، أنّك لا تُدخِل فيها ألفاً ولاماً، وإنّما «عَرَفاتٌ» بمنزلة «أَبانَيْنِ»، وبمنزلة جَمْع. ومثل ذلك «أَذْرِعاتٌ» سمعنا أَكثر العرب يقولون في بيت امرىء القيس [من الطويل]:

٧٣٨ - تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ، وأَهلُها ... بِيَثْرِبَ، أَدْنى دارِها نَظَرٌ عالِ

(١) في قوله تعالى: ﴿فإذا أَفَضْتُم من عرفاتٍ فاذكروا الله عند المَشْعر الحرام﴾ [البقرة: ١٩٨].

٧٣٨ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣١؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٦؛ والدرر ١/ ٨٢؛ ورصف المباني ص ٣٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٩؛ وشرح التصريح ١/ ٨٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٥٩؛ وشرح المفصّل ١/ ٤٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩٦؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٣٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٤١؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٤؛ وشرح المفصّل ٩/ ٣٤.

اللغة: تنوّرتها: تبصّرت نارها من بعيد. أذرعات: بلد في أطراف الشام. يثرب: اسم مدينة، وهي التي هاجر إليها الرسول ﷺ فيما بعد، فسمّيت المدينة المنوّرة. أدنى: أقرب. نظر عال: أي يحتاج إلى نظر بعيد.

المعنى: يتوهّم الشاعر أنّه نظر إلى النار المشبوبة في دار الحبيبة، وهو بعيد عنها يتحرّق لرؤيتها، ويتمنّى لقاءها.

الإعراب: «**تنوّرتها**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل في محل رفع فاعل، و «ها»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به. «**من أذرعات**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تنوّرتها». «**وأهلها**»: الواو: حالية، «أهلها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، «**بيثرب**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف تقديره: «موجودون». «**أدنى**»: مبتدأ مرفوع وهو مضاف. «**دارها**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**نظر**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**عال**»: نعت «نظر» مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء المحذوفة لأنّه اسم منقوص.

وجملة «تنوّرتها...» الفعلية: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أهلها بيثرب» الاسمية: في محلّ نصب حال. وجملة «أدنى دارها نظر» الاسمية: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «أذرعات» حيث صرفها مع أنها علم مؤنث، وذلك لأن التنوين فيها بمنزلة النون في جمع المذكر السالم، والكسرة فيها أشبهت الياء فيه، وروي «أذرعات» بالروايات التالية:

١ - الكسر مع التنوين، وذلك مراعاة لـ «أذرعات» قبل التسمية به، فهو جمع مؤنّث سالم. وهذا الجمع يجرّ بالكسرة الظاهرة، وينوّن تنوين مقابلة لا تنوين تنكير.

٢ - الكسر بلا تنوين، لأنّه جمع بحسب أصله، وعلم لمؤنّث بحسب حاله، فجُرّ بالكسرة كما يُجر جمع المؤنّث السالم، ومنع من التنوين كما يمنع العلم المؤنّث.

=

ولو كانت «عَرَفات» نكرةً لكانت إذاً «عَرَفات» في غير موضع[1].

ومن العرب من لا ينوّن «أَذْرِعات» ويقول: «هذه قَرَيْشِيّاتُ كما ترى»، شبّهوها بهاء التأنيث، لأنّ الهاء تجيء للتأنيث ولا تُلحِق بنات الثلاثة بالأربعة، ولا الأربعة بالخمسة.

فإِنْ قلت: كيف تشبِّهها بالهاء وبين التاء وبين الحرف المتحرك ألف؟ فإنّ الحرف الساكن عندهم ليس بحاجز حصين، فصارت التاءُ كأنّها ليس بينها وبين الحرف المتحرك شيء. ألا ترى أنّك تقول: «اُقْتُلْ» فتتبع الألَف التاءَ، كأنه ليس بينهما شيء. وسترى أشباه ذلك إن شاء الله [مما يشبَّه بالشيء وليس مثله في كلِّ شيء، ومنه ما قد مضى][2].

= ٣ ـ الفتح بغير تنوين لأنّه علم مؤنث ممنوع من الصرف.

(١) أي: في عدّة مواضع.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

هذا باب الأسماء الأعجمية

اعلم أن كلَّ اسم أَعجميّ أُعرب وتَمكّن في الكلام فدخلته الألف واللام وصار نكرة، فَإنّك إذا سمّيت به رجلاً صرفته، إلاّ أن يمنَعه من الصرف ما يمنع العربيّ، وذلك نحو: «اللِّجام»، و «الدِّيباج»، و «اليَرندَج»[1]، و «النَّيْرُوز»[2]، و «الفَرِنْد»[3]، و «الزَّنْجبيل»[4]، و «الأَرَنْدَج»، و «الياسمين» فيمن قال: «ياسمينٌ كما ترى»، و «السِّهريز»[5]، و «الآجُرّ».

فإن قلت: أَدَعُ صرف «الآجُرّ»، لأنه لا يشبه شيئاً من كلام العرب، فإنه قد أعرب وتمكَّن في الكلام، وليس بمنزلة شيء تُرك صرفُه من كلام العرب؛ لأنَّه لا يشبه الفعل وليس في آخِره زيادة، وليس من نحو «عُمَرَ»، وليس بمؤنث، وإنّما هو بمنزلة عربيٍّ ليس له ثانٍ في كلام العرب، نحو: «إبِل»، و «كُدتَ تكاد»، وأَشباه ذلك.

وأمّا «إبْراهيمُ»، و «إسماعيلُ»، و «إسحاقُ»، و «يَعْقوبُ»، و «هُرْمُزُ»، و «فَيْروزُ»، و «قارونُ» و «فِرْعَوْنُ»، وأَشباهُ هذه الأسماءِ فإنّها لم تقع في كلامهم إلاّ معرفة، على حدِّ ما

(١) اليَرَنْدج والأرَنْدَج: الجلد الأسود تُعمل منه الخِفاف. (لسان العرب ٢/ ٢٨٣ (ردج)).

(٢) النَّيروز والنَّوروز: كلمة فارسية، وتعني اليوم الجديد. (لسان العرب ٥/ ٤١٦ (نرز). وقال السيرافي: الذي عندي في النيروز ألاّ يُقال إلاّ بالواو: نوروز، لأنّ أصله بالفارسيّة كذلك، ولأنّهم أجمعوا على جمعه بالواو، فقالوا: نواريز، ولو كان بالياء لقالوا: نياريز.

(٣) الفِرنْد: وشْي السيف. (لسان العرب ٣/ ٣٣٤ (فرند)).

(٤) الزنجبيل: مما ينبت في بلاد العرب بأرض عُمان، وهو عروق تسري في الأرض، ونباته شبيه بنبات الراسِن، وليس منه شيِء برِّيًّا، وليس بشجر، وقيل: هو الخمر. (لسان العرب ١١/ ٣١٢ (زنجبيل)).

(٥) السُّهريز والسِّهْريز: ضرْب من التمر، معرَّب، و «سَهْر» بالفارسية: الأحمر. (لسان العرب ٥/ ٣٦٠ (سهرز).

كانت في كلام العجم، ولم تمكَّن في كلامهم كما تمكّنَ الأوّلُ، ولكنها وقعت معرِفة، ولم تكن من أَسمائهم العربيَّة، فاستنكروها ولم يجعلوها بمنزلة أسمائهم العربية: كـ «نَهْشَلٍ»، و «شَعْثَمٍ»، ولم يكن شيء منها قبل ذلك اسماً يكون لكلّ شيء من أُمّةٍ. فلمّا لم يكن فيها شيء من ذلك استنكروها في كلامهم.

وإذا حقّرت اسماً من هذه الأسماء فهو على عُجْمته[1] كما أَن «العَناق» إذا حقّرتها اسمَ رجل كانت على تأنيثها.

وأَمّا «صالِحٌ» فعربيّ، وكذلك «شُعَيْبٌ».

وأَمّا «هُود»، و «نوح»، و «لُوطٌ» فتنصرف على كل حال، لخفّتها.

(١) قال السيرافي: أي: وكان ممنوع الصرف بعد التحقير، لأنّ التحقير لم يغيِّر معناه. ولم يكن منعه الصرف لبنية يزيلها التحقير.

هذا باب تسمية المذكَّر بالمؤنَّث

اعلم أَن كلّ مذكّر سمّيتَه بمؤنّث على أَربعة أَحرف فصاعداً لم ينصرف. وذلك أَنَّ أَصل المذكّر عندهم أن يسمَّى بالمذكر، وهو شكلُه والذي يلائمه، فلّما عَدَلوا عن ما هُو له في الأصل، وجاؤوا بما لا يلائمه ولم يكن منه فعلوا ذلك به، كما فعلوا ذلك بتسميتهم إيَّاه بالمذكر، وتركوا صرفه كما تركوا صرف الأَعجميّ.

فمن ذلك: «عَناقٌ»، و «عَقْربٌ» و «عُقابٌ»، و «عَنْكَبُوتٌ»، وأَشباه ذلك.

وسألتُه: عن «ذِراع» فقال: «ذِراعٌ» كثُر تسميتُهم به المذكّر، وتمكّنَ في المذكّر وصار في أَسمائه خاصَّة عندهم، ومع هذا أَنَّهم يصفون به المذكر فيقولون: «هذا ثوبٌ ذِراعٌ». فقد تمكَّن هذا الاسمُ في المذكّر.

وأَما «كُراع» فإنّ الوجه تركُ الصرف، ومن العرب من يصرفه يشبّهه بـ «ذراع»؛ لأنَّه من أسماء المذكّر. وذلك أَخبث الوجهين.

وإنْ سميَّت رجلاً «ثَمَانِيَ» لم تصرفه؛ لأنَّ «ثمانِيَ» اسم مؤنّث، كما أَنّك لم تصرف رجلاً اسمه «ثَلَاث»؛ لأنَّ «ثلاثاً» كـ «عناق».

ولو سمّيت رجلاً «حُبارَى»، ثم حقّرته فقلت: «حُبَيِّر» لم تصرفْه، لأنّك لو حقّرت «الحبارَى» نفسَها فقلت: «حُبيِّر» كنتَ إنّما تَعني المؤنّث، فالياءُ إذا ذهبت فإنما هي مؤنّثة؛ كـ «عُنَيِّق».

واعلم أنّك إذا سمّيت المذكر بصفة المؤنّث صرفته، وذلك أَن تسمِّيَ رجلاً

بـ «حائض» أَو «طامِثٍ» أَو «مُتْئِمٍ». فَزَعَمَ أَنّه إِنّما يصرف هذه الصِفات لأَنها مذكرةٌ وصف بها المؤنّث، كما يوصَف المذكر بمؤنث لا يكون إلا لمذكَّر[1]، وذلك نحو قولهم: «رجلٌ نُكَحَةٌ»[2]، و «رجلٌ رَبْعةٌ»، و «رجل خُجَأة»[3]. فكأنَّ هذا المؤنَّث وصفٌ لسِلْعة أو لعَيْن أَو لنَفْس، وما أَشبه هذا. وكأنَّ المذكر وصف لشيء، كأنّك قلت: هذا شيءٌ حائضٌ ثم وصفتَ به المؤنَّث، كما تقول: «هذا بَكْرٌ ضامِرٌ»، ثم تقول: «ناقةٌ ضامِرٌ».

وزعم الخليل أَن «فَعُولاً» و «مِفْعالاً» إِنَّما امتَنعتا من الهاء لأَنَّهما إنّما وقعا في الكلام على التذكير، ولكنَّه يوصَف به المؤنث، كما يوصَف بـ «عَدْل»، وبـ «رِضًى». فلو لم تصرف حائضاً لم تَصرف رجلاً يسمَّى: «قاعِداً» إذا أردت القاعدَ من الزَّوْج، ولم تكن لتصرف رجلاً يسمَّى «ضارِباً» إِذا أردت صفة الناقة الضارِبِ، ولم تصرف أَيضاً رجلاً يسمَّى «عاقِراً»؛ فإِنَّ ما ذكرتُ لك مذكَّر وُصف به مؤنَّث، كما أنّ «ثَلاثةٌ» مؤنَّثٌ لا يقع إلاَّ لمذكَّرِينَ.

ومما جاء مؤنَّثاً صفةً تقع للمذكّر والمؤنَّث: «هذا غلامٌ يَفَعةٌ، وجاريةٌ يَفَعةٌ»، و «هذا رجلَ رَبْعةٌ، وامرأَة رَبْعةٌ».

فأمّا ما جاء من المؤنَّث لا يقع إلاَّ لمذكَّر وصفاً، فكأنه في الأصل صفة لسِلْعة أو نَفْسٍ، كما قال: «لا يدخل الجنّة إلا نفسٌ مُسْلِمةٌ». و «العَيْنُ عينُ القوم وهو رَبيئتُهم»، كما كان «الحائض» في الأصل صفةً لشيء وإنْ لم يستعملوه؛ كما أَنَّ «أَبْرَقُ» في الأصل عندهم وصفٌ، و «أَبْطَحُ»، و «أَجْرعُ»، و «أَجْدَلُ»، فيمن ترك الصَّرف، وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء. وكذلك «جَنوبٌ» و «شَمالٌ»، و «حَرورٌ»، و «سَمومٌ»، و «قَبُولٌ»، و «دَبُورٌ»، إذا سميّت رجلاً بشيء منها صرفته، لأنَّها صفاتٌ في أكثر كلام العرب، سمعناهم يقولون: «هذه ريحُ حَرورٌ»، و «هذه ريحٌ شَمَالٌ»، و «هذه الريحُ الجنوبُ»، و «هذه ريحُ سَمومٌ»، و «هذه ريحٌ جَنوبٌ». سمعنا ذلك من فصحاء العرب، لا يعرفون غيره. قال الأعشى [من المتقارب]:

---

(١) قال السيرافي: ومن الدليل على ذلك أنا نُدخل على «حائض» الهاء إذا أردنا به الاستقبال، فنقول: هذه حائضة غداً. فلمّا احتمل «حائض» دخول الهاء عليها علمنا أنها مذكَّر، وكذلك يقال: «امرأة طالق وطالقة».

(٢) النُّكحة: الكثير النكاح. (لسان العرب ٢/ ٦٢٦ (نكح)).

(٣) الخُجَأَة: الكثير النكاح. (لسان العرب ١/ ٦٣ (خجأ)).

٧٣٩ - لهـــا زَجَـــلٌ كحَفِيـــفِ الحَصـــا ... دِ صَـــادَفَ بـــاللَّيـــلِ رِيحـــاً دَبـــورَا

ويُجَعل اسماً، وذلك قليل، قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٠ - حـــالَـــتْ وحِيـــلَ بهـــا وغَيَّـــرَ آيَهـــا ... صـــرفُ البِلَـــى تَجـــري بـــه الـــرِّيحـــانِ

٧٣٩ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٧، ٢٥٦؛ ولسان العرب ٤/ ٢٧٢ (دبر)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٦.

اللغة: الزَّجل: صوت فيه كالبحة، والحفيف: صوت الريح في اليَبَس.

المعنى: وصف كتيبة يُسْمع للدروع فيها صوت كصوت ريح دبور مرَّت ليلاً فيما استحصد من الزرع.

الإعراب: «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم. «**زجلٌ**»: مبتدأ مؤخر. «**كحفيف**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع صفة لـ (زجلٌ)، حفيف: مضاف إليه مجرور. «**الحصاد**»: مضاف إليه أيضاً. «**صادف**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «**بالليل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (صادف). «**ريحاً**»: مفعول به منصوب. «**دَبُوراً**»: صفة لـ (ريحاً).

وجملة «لها زجلٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «صادف»: حال من «**الحصاد**» محلُّها النصب.

والشاهد فيه: جعله (الدبور) وصفاً للريح، فعلى هذا إذا سُمِّي به مذكرٌ انصرف في المعرفة والنكرة، لأنه صفة مذكرة وصف به مؤنث كـ (طاهر) و (حائض)، ومن جَعل (الدبور) اسماً للريح ولم يصفها به، وسمَّى به مذكراً لم يصرف، لأنَّه بمنزلة (عقرب) و (عناق) من أسماء المؤنث.

٧٤٠ - **التخريج**: البيتان بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٧؛ والبيت الثاني لرجل من باهلة في لسان العرب ٤/ ٢٧٢ (دبر)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٢٨٢ (جنب).

اللغة: حالتْ: أتى عليها حَوْلٌ مذ خلت، وحيل بها: أي أُحيلت عما كانت عليه، أي: غُيِّرت. وآيها: علاماتها، جمع مفرده: آية. وصرْف البِلى: نوائب البلى، والبلى: الفناء. والرِّهم: الأمطار اللينة، الواحدة: رِهْمة بالكسر. والتَّهْتان: مصدر هَتَنَت السماء: صبّتْ أمطارها. والصائب: النازل.

المعنى: وصف داراً مضى عام على خلوها من أهلها، فعبثت بها الأقدار، ولعبت بها الرياح، والأمطار.

الإعراب: «**حالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي) يعود على الدار الموصوفة. «**وحيل**»: الواو: حرف عطف، «**حيل**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**بها**»: جار ومجرور في محل رفع نائب فاعل للفعل (حِيل). «**وغيَّر**»: الواو: حرف عطف، «**غيَّر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**آيها**»: مفعول به، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**صَرْف**»: فاعل مرفوع. «**البلى**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**تجري**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء للثقل. «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تجري). «**الريحانِ**»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، و النون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**ريحُ**»: بدل من (الريحان) مرفوع. «**الجنوب**»: مضاف إليه مجرور. «**مع**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من (ريح الجنوب). «**الشَّمال**»: مضاف إليه. «**وتارة**»: الواو: حرف عطف، «تارة»: مفعول فيه =

ريحُ الجَنوبِ مع الشَّمال وتارةً رِهَمُ الرَّبيعِ وصائبُ التَّهْتانِ

فمن جعلها أسماءً لم يصرفْ شيئاً منها اسمَ رجل، وصارت بمنزلة: «الصَّعود»، و «الهبوط»، و «الحرور»، و «العَروض».

وإذا سمّيت رجلاً بـ «سعاد» أو «زَيْنَبَ» أو «جَيْأَلَ»، وتقديرها «جَيْعَلُ»، لم تصرفه؛ من قبَل أَنَّ هذه أَسماءٌ تمكّنت من المؤنّث واختصّ بها وهي مشتقّة، وليس شيء منها يقع على شيء مذكر: كالرَّباب، والثَّواب، والدَّلال. فهذه الأشياءُ مذكّرة، وليست «سُعادُ» وأخواتُها كذلك، ليست بأسماء للمذكر، ولكنَّها اشتُقَّت فجُعِلت مختصًّا بها المؤنّثُ في التسمية، فصارت عندهم كـ «عَناق». وكذلك تسميتك رجلاً بمثل: «عُمَانَ»؛ لأنَّها ليست بشيء مذكّر معروف، ولكنَّها مشتقةً لم تقع إلاّ عَلَماً لمؤنث[1]، وكان الغالبُ عليها المؤنَّثَ، فصارت عندهم حيث لم تقع إلاَّ لمؤنّثٍ كـ «عناق» لا تُعرَف إلاَّ عَلَماً لمؤنَّث، كما أن هذه مؤنّثة في الكلام. فإن سميَّتَ رجُلاً بـ «رباب»، أو «دَلالٍ» صرفته؛ لأنّه مذكَّر معروف.

واعلم أنّك إذا سمّيت رجلاً «خُروقاً»، أو «كلاباً»، أو «جِمالاً»، صرفته في النكرة والمعرفة، وكذلك الجِماعُ كلُّه. ألا تراهم صرفوا: «أَنْماراً»، و «كلاباً»؛ وذلك أنّ هذه تقع على المذكَّر، وليس يُختصّ به واحدُ المؤنَّث فيكونَ مثله. ألا ترى أنَّك تقول: «هم رِجالُ» فتذكِّر كما ذكّرت في الواحد، فلمَّا لم تكن فيه علامة التأنيث وكان يُخرَج إليه المذكَّر ضارع

= ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل (تجري) أو «تسقُط» المفهوم من السياق. «رِهَمُ»: فاعل للفعل المقدَّر. «الربيع»: مضاف إليه. «وصائب»: الواو: حرف عطف، «صائب»: معطوف على (رِهَم). «التهتان»: مضاف إليه.

وجملة «حالت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «حيل بها»: معطوفة على جملة «حالت»، وكذلك جملة «غَيَّر آيها صرف البلى». أما جملة «تجري بها الريحان»: فحال من الضمير في (بها) وفي (حالت) محلُّها النصب. وجملة «تسقط بها رِهَم الربيع»: معطوفة على جملة (تجري بها الريحان).

والشاهد فيهما: إضافة الريح إلى (الجنوب) للتخصيص، ودلَّت الإضافة على أنَّ (الجنوب) اسم لا صفة، لأنَّ الشيء لا يضاف إلى صفته بل إلى اسمه تأكيداً للاختصاص.

(١) قال السيرافي: قال أبو عمر الجرميّ: قوله: «مشتقّة» أي: مستأنفة لهذه الأسماء، لم تكن من قبل أسماء لأشياء آخر، فنقلت إليها، وكأنّها اشتقّت من «السعادة» أو من «الريب»، أو من «الجأل»، وزيد عليها ما زيد من ألف وياء، لتوضع أسماء لهذه الأشياء، كما أن «عناقاً» أصله من «العنق» وزيدت فيه الألف، فوضع لهذا الجنس.

المذكَّر الذي يوصَف به المؤنّث، وكان هذا مستوجِباً للصرف إذا صُرف «ذِراعٌ» و «كُراعٌ» لما ذكرتُ لك.

فإن قلتَ: ما تقول في رجل يسمَّى: بـ «عُنُوق» فإنّ «عُنوقاً» بمنزلة «خُروقٍ»؛ لأنَّ هذا التأنيث هو التأنيث الذي يُجمَع به المذكَّر، وليس كتأنيث «عَناق»، ولكن تأنيثه تأنيث الذي يَجمع المذكَّرينَ، وهذا التأنيث الذي في «عُنوقٍ» تأنيث حادث، فـ «عُنُوق» البناءُ الذي يقع للمذكَّرين، والمؤنّث الذي يَجمع المذكّرين. وكذلك رجل يسمَّى: «نِساءً»، لأنَّها جمعُ «نِسْوةٍ».

فأَمَّا «الطَّاغُوتُ» فهو اسمٌ واحدٌ مؤنّث، يقع على الجميع كهيئة للواحد. وقال عزَّ وجلّ: ﴿والذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾[1].

وأمَّا ما كان اسماً لجمع مؤنّث لم يكن له واحدٌ، فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسمَ رجل، نحو: «إبل»، و «غنَم»؛ لأنَّه ليس له واحد، يعني: أنّه إذا جاء اسماً لجمع ليس له واحد كُسّر عليه، فكان ذلك الاسمُ على أربعة أحرف، لم تصرفه اسماً لمذكّر.

(١) الزمر: ١٧.

هذا باب تسمية المؤنَّث

اعلم أن كلّ مؤنث سميّته بثلاثة أحرف متوالٍ منها حرفانٍ بالتحرك لا ينصرف، فإن سمَّيته بثلاثة أحرف، فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسماً الغالبُ عليه المؤنّثُ. كـ «سعاد»، فأنت بالخيار: إن شئتَ صرفته وإن شئْت لم تصرفه. وترك الصَّرف أجود.

وتلك الأسماء نحو: «قِدْر»، و «عَنْز»، و «دَعْد»، و «جُمْل»، و «نُعْم»، و «هِنْد».

وقد قال الشاعر، فصرف ذلك ولم يصرفه [من المنسرح]:

٧٤١ ـ لـم تَتَلَفَّـعْ بِفَضْـلِ مِئْـزَرِهـا دَعْـدٌ ولـم تُغْـذَ دَعْـدُ فـي العُلَـبِ

---

٧٤١ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٢١؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٦ (دعد)، ٩/ ٣٢١ (لفع)؛ ولعبيد الله بن قيس الرقيّات في ملحق ديوانه ص ١٧٨؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٨٢؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٩٥؛ والخصائص ٣/ ٦١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٢٧؛ وشرح قطر الندى ص ٣١٨؛ وشرح المفصل ١/ ٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠؛ والمنصف ٢/ ٧٧.

اللغة والمعنى: تتلفّع: تتغطّى. المئزر: الرداء، أو الستر. العلب: ج العلبة، وهي إناء من جلود الإبل أو الخشب.

يقول: إنّ دعداً لم تتقنّع كسائر الأعراب ولم تغتذ بغذائهم.

الإعراب: **لم**: حرف نفي وقلب وجزم. **تتلفّع**: فعل مضارع مجزوم. **بفضل**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تتلفّع»، وهو مضاف. **مئزرها**: مضاف إليه مجرور، و «ها»: في محل جرّ بالإضافة. **دعد**: فاعل مرفوع. **ولم**: **الواو**: حرف عطف، **لم**: حرف نفي وجزم وقلب. **تُغذ**: فعل مضارع للمجهول مجزوم بحذف حرف العلّة من آخره. **دعد**: نائب فاعل مرفوع. **في العلب**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تغذ». =

فصرف ولم يصرف. وإنّما كان المؤنث بهذه المنزلة ولم يكن كالمذكَّر، لأنّ الأشياء كلَّها أصلُها التذكير ثم تُختصُّ بعدُ، فكلُّ مؤنّث شيءٌ، والشيءُ يذكَّر، فالتذكير أوّل، وهو أَشّد تمكّناً، كما أنَّ النكرة هي أشدّ تمكّناً من المعرفة، لأنَّ الأشياء إنّما تكون نكرةً ثم تعرَّف. فالتذكير قبلُ، وهو أشدّ تمكّناً عندهم. فالأول هو أشد تمكّناً عندهم.

فالنكرة تعرَّف بالألف واللام والإضافة، وبأن يكون عَلماً. والشيءُ يُختصّ بالتأنيث فيُخرَج من التذكير، كما يُخرَج المنكورُ إلى المعرفة.

فإن سمّيتَ المؤنث بـ «عمرو» أو «زَيْد»، لم يجز الصَّرف.

هذا قول ابن أبي إسحاق[1] وأبي عمرو، فيما حدثنا يونس، وهو القياس؛ لأنَّ المؤنث أشدّ مُلاءَمةً للمؤنث. والأصل عندهم أن يسمَّى المؤنث بالمؤنث، كما أَنَّ تسمية المذكَّر بالمذكَّر.

وكان عيسى يصرف امرأةَ اسمها «عَمرو»، لأنّه على أخفّ الأبنية.

= وجملة (لم تتلفّع..) الفعليّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (لم تغذ...) الفعليّة معطوفة على جملة «لم تتلفّع» لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه صَرْف «دعد» ومنعها من الصرف، وكلا الأمرين جائز.

(١) في الطبعة التي أعتمدها «قول أبي إسحاق»، وهذا تحريف.

هذا باب أَسماءِ الأَرَضين

إذا كان اسم الأرض على ثلاثة أحرف خفيفةٍ وكان مؤنثاً، أو كان الغالب عليه المؤنثُ كـ «عُمان»، فهو بمنزلة: «قِدْر»، و «شَمْس»، و «دَعْد».

وبلغنا عن بعض المفسِّرين أنّ قوله عزَّ وجلّ: ﴿اهْبِطُوا مِصْرَ﴾[1]، إنما أراد مصر بعينها.

فإن كان الاسم الذي على ثلاثة أَحرف أَعْجَمِيًّا، لم ينصرف وإن كان خفيفاً، لأنَّ المؤنث في ثلاثة الأحرف الخفيفة إذا كان أَعجميًّا، بمنزلة المذكَّر في الأربعة فما فوقها إذا كان اسماً مؤنّثاً. أَلا ترى أَنَّك لو سَمَّيت مؤنَّثاً بمذكر خفيفٍ لم تصرفه، كما لم تصرف المذكَّر إذا سمّيته بـ «عناق» ونحوها.

فمن الأعجميَّة: «حِمْصُ»، و «جُور»، و «ماهُ». فلو سمّيت امرأة بشيءٍ من هذه الأسماء لم تصرفها، كما لا تصرف الرَّجل لو سمَّيته بـ «فارس» و «دِمَشْقَ».

وأَمَّا «وَاسِطٌ» فالتذكيرُ والصرف أَكثر، وإِنَّما سُمِّي «واسِطاً»، لأنه مكانٌ وَسَطَ البصرة والكوفةَ. فلو أَرادُوا التأنيث قالوا: «واسِطةٌ». ومن العرب من يجعلها اسم أرض فلا يصرف.

و «دابِقٌ» الصرفُ والتذكير فيه أجودُ. قال الراجز، وهو غيلان [من الرجز]:

---

(١) البقرة: ٦١، وهذه قراءة الحسن، والأعمش، وابن مسعود، وأبيّ، وطلحة، وأبان بن تغلب، وابن عباس.
انظر: معجم القراءات القرآنية ١/ ٦٤؛ والبحر المحيط ١/ ٢٣٤؛ وتفسير الطبري ٢/ ١٣٥؛ وتفسير القرطبي ١/ ٤٢٩؛ والكشاف ١/ ٧٢.

٧٤٢ ـ ودابِــــقٌ وأَيْــــنَ مِنِّــــي دابِــــقُ

وقد يؤنَّث فلا يُصَرَف.

وكذلك «مِنًى»، الصرف والتذكير أَجود، وإنْ شئت أَنَّثتَ ولم تصرفْه.

وكذلك «هَجَرَ»، يؤنث ويذكَّر. قال الفرزدق [من البسيط]:

٧٤٣ ـ مِنْهـنَّ أَيَّامُ صِـدْقٍ قـد عُـرِفْـتُ بهـا أيَّـامُ فـارسَ والأَيَّـامُ مـنْ هَجَـرا

---

٧٤٢ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث أو للهدار في لسان العرب ١٠/ ٩٥ (دبق)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٤٩٥؛ وشرح المفصل ٩/ ٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

اللغة: دابق: اسم موضع.

المعنى: لقد صار دابق بعيداً عني جدًّا.

الإعراب: «**ودابق**»: الواو: حرف عطف، «دابق»: اسم معطوف على مرفوع مرفوعٌ مثله بالضمّة. «**وأين**»: الواو: استئنافية، «أين»: اسم استفهام في محل نصب مفعول فيه ظرف مكان. «**مني**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «دابق». «**دابق**»: مبتدأ مرفوع بالضمة مؤخّر، خبره محذوف بتقدير (وأين موجود مني دابق).

وجملة «أين مني دابق»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ودابقٌ... دابقُ» حيث ذكّر وصرف (دابق) وهذا هو الشائع، وقد تؤنث وتمنع من الصرف على تأويلها باسم البلدة.

٧٤٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢٣٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٩؛ ولسان العرب ٧/ ٤٣٢ (وسط)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٣٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٣؛ ومعجم البلدان ٥/ ٣٤٧ (واسط).

اللغة: واسط وهجر: موضعان.

المعنى: يتذكّر الأيام التي أبلى فيها عمر بن عبيد الله بن معمر بلاءً حسناً في فارس وفي هجر.

الإعراب: «**منهن**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «**أيام**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**صدق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**عرفت**»: فعل ماضٍ للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. «**بها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (عرفت). «**أيام**»: بدل من (أيام) الأولى. «**فارس**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**والأيام**»: الواو: حرف عطف، «**الأيام**»: معطوف على (أيام) مرفوعة بالفتحة. «**من هجرا**»: جار ومجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من «الأيام».

وجملة «موجودة منهنّ أيام صدق»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «عرفت»: في محلّ رفع صفة لـ (أيام).

=

فهذا أنَّث.

وسمعنا من يقول: «كجالبِ التَّمْر إلى هَجَرَ»[1] يا فتى.

وأَمَّا «حَجْرُ اليمامة» فيذكَّر ويُصرف. ومنهم من يؤنِّث فيجريه مجرى امرأةٍ سُمِّيت بـ «عَمرو»، لأن «حَجْراً» شيءٌ مذكَّر سُمِّي به المذكَّر.

فمن الأرَضين: ما يكون مؤنَّثاً ويكون مذكَّراً، ومنها ما لا يكون إلاّ على التأْنيث، نحو: «عُمانَ»، و «الزّاب»، و «إراب»، ومنها ما لا يكون إلاَّ على التذكير نحو: «فَلْجٍ»، وما وقع صفة كـ «واسط» ثم صار بمنزلة «زيد» و «عمرو»، وإنَّما وقع لمعنًى، نحو قول الشاعر [من الطويل]:

٧٤٤ - ونابِغةُ الجعْديُّ بالرَّمْل بيتُه   عليه تُرابٌ من صَفيحٍ مُوَضَّعُ

= والشاهد فيه قوله: «أيام واسط والأيام من هجرا» حيث جاء بـ (واسط وهجرا) ممنوعتين من الصرف، على إرادة البقعة أو البلدة.

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ٥/ ٢٥٧ (هجر). ويروى «كمُسْتبْضع التمر إلى هجَرَ (أو: إلى أهل خيبر)» كما في جمهرة الأمثال ٢/ ١٥٣؛ والعقد الفريد ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤١٣؛ وكتاب الأمثال ص ٢٩٢؛ ولسان العرب ٨/ ١٥ (بضع)؛ والمستقصى ٢/ ٢٣٣؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٥٢.

يُضرب في وضْع الشيء في غير موضعه، وفي الخطأ في نقل الأشياء من الأماكن التي تعزّ فيها إلى الأماكن التي تكثر فيها.

٧٤٤ - **التخريج**: البيت لمسكين الدارمي في ديوانه ص ٤٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٦٨، ٦/ ٣٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٤؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٧/ ٤٣١ (وسط)، ٨/ ٤٥٣ (نبغ)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

اللغة: الصفيح: الحجارة العريضة.

المعنى: يصف موت النابغة ودفنه بالرمل، ووضع التراب والصفيح عليه.

الإعراب: «**ونابغة**»: الواو: بحسب ما قبلها، «نابغة»: مبتدأ مرفوع. «**الجعديّ**»: صفة لـ (نابغة)، مرفوع. «**بالرمل**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**بيته**»: مبتدأ مؤخر مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**تراب**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**من صفيح**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (تراب) على أن يكون التراب ناجماً عن نحت الصفيح، والرواية الأنسب للمعنى والإعراب رواية اللسان، وهي (عليه صفيح من ترابٍ وجَنْدل). «**موضَّعُ**»: صفة لـ (تراب) مرفوع.

وجملة «**نابغة الجعديُّ بيته بالرمل**»: بحسب (الواو). وجملة «**بيته بالرمل**»: خبر للمبتدأ (نابغة) محلُّها الرفع. وجملة «**عليه تراب**»: حال من (بيته) محلُّها النصب، ويمكن أن تكون خبراً ثانياً للمبتدأ =

أَخرج الألف واللام وجعله كـ «واسط».

وأَمَّا قولهم: «قُباء» و «حِراء»، فقد اختلفت العرب فيهما، فمنهم من يذكّر ويصرف، وذلك أَنَّهم جعلوهما اسمينِ لمكانين، كما جعلوا «وَاسِطاً» بلداً أو مكاناً. ومنهم من أَنَّث ولم يصرف، وجعلهما اسمين لبُقْعتين من الأرض. قال الشاعر، جرير [من الوافر]:

٧٤٥ ـ سَتَعْلَمُ أَيُّنَا خَيْرٌ قديماً وأَعْظَمُنَا ببَطْنِ حِرَاءَ نارًا

وكذلك أُضاخ؛ فهذا أَنَّث، وقال غيره فَذَكَّر. وقال العجّاجُ [من الرجز]:

٧٤٦ ـ ورُبَّ وَجْهٍ مِنْ حِراءٍ مُنْحَنِ

= (نابغة) إذا رُدَّ إليه الضمير الذي في (عليه).

والشاهد فيه: حذف (أل) من (النابغة) لأنها كانت فيه للمح الأصل، وهو الوصف بالنبوغ أي ليست للتعريف، لأنَّه علم مُعرَّف بعلميته لا بـ (أل) كما هي الحال في (الفضْل، والحارث، والنعمان) فلما تُنوسي الأصل نُزِّل منزلة سائر الأعلام كـ (زيد، وعمرو).

٧٤٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في لسان العرب ١٤/ ١٧٤ (حري)؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٥٩.

اللغة: حراء: اسم جبل.

المعنى: لا بد أن تعرف مَن منّا الأفضل مكانة ومكاناً، ومَن منّا صاحب النار الكبرى في بطن حراء.

الإعراب: «**ستعلم**»: السين: حرف استقبال، «تعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (أنت). «**أيّنا**»: «أيّ»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**خير**»: خبر مرفوع بالضمّة «**قديماً**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وأعظمنا**»: الواو: للعطف، «أعظم»: معطوف على (خير) مرفوع بالضمّة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «ببطن»: جار ومجرور متعلّقان بـ (أعظم). «**حراء**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «ناراً»: تمييز منصوب بالفتحة.

وجملة «ستعلم»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «هو خير مكاناً»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ببطن حراء» حيث منع (حراء) من الصرف على تأويلها باسم البقعة.

٧٤٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٣؛ ولسان العرب ٤/ ٥٥٨ (عرر)؛ ومعجم ما استعجم ٢/ ٤٣٢؛ وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٦٦؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٤/ ١٧٤ (حرى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤.

الإعراب: «**وربّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «رب»: حرف جرٌّ شبيه بالزائد. «**وجه**»: اسم مجرور بـ (ربّ) بالكسرة لفظاً، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**من حراء**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة من «وجه»، بتقدير (وجه منحن كائن من حراء). «**منحن**»: صفة (وجه) على اللفظ، أو على المحل، بكسرة أو ضمّة، مقدّرة على الياء المحذوفة بسبب التنوين. =

وسأَلْتُ الخليل فقلتُ: أَرأَيتَ من قال: «هذه قُباءُ» يا هذا، كيف ينبغي له أن يقول إذا سمَّى به رجلاً؟ قال: يصرفه، وغيرُ الصرف خطأٌ، لأنَّه ليس بمؤنَّث معروف في الكلام، ولكنَّه مشتق كـ «جُلاس»[1]، وليس شيئاً قد غلب عليه عندهم التأنيث كـ «سُعاد» و «زَيْنَبَ»، ولكنه مشتقٌّ يحتمله المذكَّرُ ولا ينصرف في المؤنث، كـ «هَجَرَ» و «وَاسِط». أَلا ترى أَنَّ العرب قد كفتْك ذلك لمَّا جعلوا «واسِطاً» للمذكَّر صرفوه، فلو علموا أَنَّه شيء للمؤنَّث كـ «عَناق» لم يصرفوه، أَو كان اسماً غلب عليه التأْنيث لم يصرفوه، ولكنَّه اسمٌ كـ «غُراب» ينصرف في المذكَّر ولا ينصرف في المؤنث؛ فإِذا سمّيت به الرجل فهو بمنزلة المكان.

قلتُ: فإِنْ سمَّيتَه بـ «لسان»، في لغة من قال: هي اللسانُ؟ قال: لا أَصرفُه، من قبَل أَنَّ «اللِّسان» قد استقرّ عندهم حينئذٍ أَنَّه بمنزلة: «عَناق» قبل أَن يكون اسماً لمعروف، و «قُباءُ» و «حِراءُ» ليسا هكذا، إنَّما وقعا عَلماً عَلَى المؤنَّث والمذكّر مشتقّيْنِ وغير مشتقّينِ في الكلامِ لمؤنَّث من شيء، والغالبُ عليهما التأْنيث، فإِنَّما هما كمذكَّر إِذا وقع عَلَى المؤنَّث لم ينصرف. وأَمَّا «اللِّسان» فبمنزلة «اللّذاذ» و «اللّذاذة»، يؤنِّث قوم ويذكّرُ آخرون.

= وجملة «رب وجه.. مع الخبر المحذوف»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: «من حراء» حيث صرفها، وبعضهم لا يصرفها على إرادة البقعة كما ورد في الشاهد السابق.

(١) في الطبعة التي أعتمدها «جلاّس»، بالتشديد، والتنظير يقتضي ما أثبت.

هذا باب أسماء القَبائل والأَحياء وما يضاف إلى الأم والأب

أَمّا ما يضاف إلى الآباء، والأمَّهات فنحو قولك: «هذه بنو تَمِيمٍ»، و «هذه بنو سَلولٍ»، ونحو ذلك[١].

فإذا قلت: «هذه تَميمٌ»، و «هذه أَسَدٌ»، و «هذه سلولٌ»، فإنَّما تريد ذلك المعنى، غير أنّك إذا حذفت حذفتَ المضاف تخفيفاً، كما قال عزَّ وجلّ: ﴿واسْأَلِ القَرْيَة﴾[٢]، و «يَطَؤُهم الطريقُ»، وإنَّما تريد: أهل القرية، وأهل الطريق. وهذا في كلام العرب كثير، فلمَّا حذفتَ المضاف وقع على المضاف إليه ما يقع على المضاف، لأنه صار في مكانه، فجرى مجراه. فصرفت «تميماً» و «أَسَداً»؛ لأنّك لم تجعل واحداً منهما اسماً للقبيلة؛ فصارا في الانصراف على حالهما قبل أن تَحذف المضاف. ألا ترى أنّك لو قلت: سَلْ واسطاً كان في الانصراف على حاله إذا قلت: «أهل واسِطٍ»، فأنت لم تغيِّر ذلك المعنى وذلك التأليف، إلاّ أنّك حذفت. وإن شئتَ قلت: «هؤلاء تميمٌ وأَسَدٌ»؛ لأنك تقول: «هؤلاء بنو أسدٍ وبنو تميم»، فكما أثبتَّ اسم الجميع ههنا أثبت هنالك اسم المؤنث، يعني في: «هذه تميمٌ وأَسدٌ».

فإن قلت: لِمَ لم يقولوا: «هذا تميمٌ»، فيكونَ اللفظُ كلفظه إذا لم ترِد معنى الإضافة حين تقول: «جاءته القرية»، تريد: أهلها؟ فلأنَّهم أرادوا أن يَفصلوا بين الإضافة وبين

---

(١) ردّ السيرافي على من خطّأ سيبويه في استخدامه كلمة «سلول» اسماً لمذكّر إذا جاء مُنوَّناً، فقال: ذكر أبو بكر مبرمان عن الزجّاج أنّ سلول اسم امرأة، وهي بنت ذهل بن شيبان. ثم قال: وما غلط سيبويه في شيءٍ من هذه الأسماء.

(٢) يوسف: ٨٢.

إفرادهم الرجلَ، فكرهوا الالتباس.

ومثل هذا «القَوْمُ»، هو واحدٌ في اللفظ، وصِفتُه تَجري على المعنى، لا تقول: «القومُ ذاهبٌ».

وقد أدخلوا التأنيث فيما هو أبعدُ من هذا، أدخلوه فيما لا يتَغيَّر منْه المعنى لو ذكَّرت، قالوا: «ذهبتْ بعضُ أَصابِعه»، وقالوا: «ما جاءت حاجَتك». وقد بُيِّن أشباه هذا في موضعه[1].

وإن شئت جعلتَ «تميماً» و «أسداً» اسمَ قبيلة في الموضعين جميعاً فلم تصرفه. والدليل على ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

٧٤٧ - نَبَا الخَزُّ عن رَوْحٍ وأنْكَرَ جِلْدَهُ   وعَجّت عجيجاً من جُذامَ المَطارِفُ

وسمعنا من العرب من يقول، للأخطل [من الوافر]:

---

(١) انظر ما بعد الشاهد ٣٣.

٧٤٧ - **التخريج**: البيت لحميدة بنت النعمان في سمط اللآلي ص ١٨٠؛ ومعجم الأدباء ١١/ ٢٠؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٤.

اللغة: الخزّ: نوع من الثياب تُنسج من صوف وإبرَيْسم. روح: هو روح بن زنباع، أمير فلسطين في عهد عبد الملك بن مروان. عجّت: رفعت صوتها. جذام: قبيلة روح. المطارف: الثياب التي مُيِّزت أطرافها، والأغلب أن تكون من الخزّ.

المعنى: لقد كره الثوب الصوفي جلد روح بن زنباع وبكى لكثرة ملازمته جسده، وصاحت ثياب بني قومه صياحاً منكراً بسبب رائحته.

الإعراب: «**نبا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. «**الخز**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**عن روح**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نبا). «**وأنكر**»: الواو: للعطف، «**أنكر**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «**جلده**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**وعجّت**»: الواو: للعطف، «**عجت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**عجيجاً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**من جذام**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (عجت). «**المطارف**»: فاعل (عجت) مرفوع بالضمّة.

وجملة «بكى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنكر»: معطوفة عليها لا محلّ لها؛ وكذلك جملة «عجّت».

والشاهد فيه قوله: «من جذام» حيث منع (جذام) من الصرف، لأنها بمعنى القبيلة.

٧٤٨ - فـإِنْ تَبْخَـلْ سَـدُوسُ بـدِرْهَمَيْهـا   فـإنَّ الـرِّيـحَ طَيِّبَـةٌ قَبُـولُ

فإذا قالوا: «ولَدَ سَدوسٌ كذا وكذا»، أو «ولدَ جُذامٌ كذا وكذا»، صرفوه[1].

ومما يقوّي ذلك أن يونس زعم أنَّ بعض العرب يقول: «هذه تميمُ بنتُ مُرٍّ». وسمعناهم يقولون: «قَيْسُ بنتُ عَيْلانَ»، و «تميمُ صاحبةُ ذلك». فإنّما قال: «بِنْت» حين جعله اسماً للقبيلة.

ومثل ذلك قولهم: «باهلةُ بنُ أَعْصُر»، فـ «باهلة» امرأةٌ ولكنَّه جعله اسماً للحيّ، فجازَ له أن يقول: ابْن.

ومثل ذلك «تَغْلِبُ بنت وائِلٍ».

غير أنه قد يجيء الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن يكون أباً، وقد يجيءُ الشيءُ يكون الأكثرَ في كلامهم أن يكون اسماً للقبيلة. وكلٌّ جائز حسن.

---

٧٤٨ - **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٣؛ ولسان العرب ٦/ ١٠٥ (سدس)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٧٦.

اللغة: سدوس: حي من بني شيبان.

المعنى: مَدَح الأخطل أحد سادات بني شيبان، ففرض الممدوح للأخطل على أحياء شيبان على كل رجل منهم درهمين، فأدَّت إليه الأحياءُ كلُّها إلا بني سدوس، فقال لهم هذا الأخطل معاتباً، ومعنى قوله: فإنَّ الريح طيبة قبول، أي قد طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم مستغنياً عن درهميكم.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف شرط جازم. «**تبخَلْ**»: فعل مضارع مجزوم. «**سدوس**»: فاعل مرفوع. «**بدرهميها**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تبخل)، وها: مضاف إليه محلُّها الجر. «**فإنَّ**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «**الريح**»: اسمه منصوب. «**طيبة**»: خبره مرفوع. «**قَبول**»: خبر ثانٍ.

وجملة «إن تبخل... فإن الريح طيبة»: بحسب الفاء. وجملة «تبخل سدوس»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إنَّ الريح طيبة»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلُّها الجزم.

والشاهد فيه: منع (سدوس) من الصرف حملاً على معنى القبيلة، ولو كان الحمل على معنى الحي لجاز الصرف.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: أي لأنه خبر عن الأب نفسه. وكان أبو العبّاس المبرّد يقول: إنّ «سدوس» اسم امرأة وغلّط سيبويه. ولم يَغْلَط سيبويه في شيء من هذه الأسماء. أمّا «سدوس»، فذكر محمد بن حبيب في كتاب «مختلِف القبائل ومؤتلِفها» عن أبي بكر الحلواني عن أبي سعيد البكري أنه ابن دارم بن مالك. و «سدوس» أيضاً ابن ذهل بن تغلبة بن عكابة. وفي طيّىء «سدوس بن أصمع».

فإن قلت: «هذه سَدوسُ»، فأكثرُهم يجعله اسماً للقبيلة. وإذا قلت: «هذه تميمٌ»، فأكثرهم يجعله اسماً للأَب. وإذا قلت: «هذه جُذامُ»، فهي كَسدوسَ. فإذا قلت: «من بني سدوسٍ»، فالصَّرفُ، لأنّك قصدتَ قصدَ الأب.

وأمّا أسماء الأحياء فنحو: «مَعَدٍّ»، وَ «قُرَيشٍ»، و «ثَقيفٍ». وكلُّ شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: «من بني فلان»، ولا «هؤلاء بنو فلان»، فإنَّما جعله اسمَ حيٍّ.

فإن قلت: لِمَ تقول: «هذه ثَقيفٌ»؟ فإنَّهم إنّما أرادوا: هذه جماعةُ ثَقيفٍ، أو هذه جماعةٌ من ثقيفٍ، ثم حذفوها ههنا كما حذفوا في تميمٍ. ومن قال: «هؤلاء جماعةُ ثَقيفٍ» قال: هؤلاء ثقيف. فإن أردت الحَيَّ، ولم ترد الحرف، قلت: «هؤلاء ثقيف»، كما تقول: «هؤلاء قومُك»، والحيّ حينئذٍ بمنزلة القوم، وكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر.

وقد تكون تَميمٌ اسماً للحيّ. وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن، ويعني «قُرَيشَ» وأخواتها. قال الشاعر [من الكامل]:

٧٤٩ - غَلَبَ المَسامِيحَ الوَليدُ سَماحةً   وكَفَى قُريشَ المُعْضِلاتِ وسادَهَا

---

٧٤٩ - **التخريج**: البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٤٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٢؛ والطرائف الأدبيّة ص ٩٠؛ ولسان العرب ٦/ ٣٣٥ (قرش)؛ ولجرير في لسان العرب ٢/ ٤٨٩ (سمح)؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٢.

اللغة: المساميح: جمع سمح، وهو الذي خلقه السماحة والجود. المعضلات: الشدائد. سَادَها: صار سيدها ووالي أمورها.

المعنى: لقد تفوق الوليد بن عبد الملك الخليفة الأموي على أصحاب السماحة والكرم، وقد ساد بعزته وكبريائه قريش ورفع من شأنها.

الإعراب: «**غلب**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة. «**المساميح**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الوليد**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**سماحة**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**وكفى**»: الواو: عاطفة، «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة المقدرة، والفاعل (هو). «**قريش**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**المعضلات**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. «**وسادها**»: الواو: عاطفة، «سادها»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة و «ها»: مفعول به والفاعل «هو».

وجملة «غلب الوليد»: ابتدائية. وجملة «كفى قريش المعضلات»: معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب. وجملة «سادها»: معطوفة على ما قبلها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «قريش» حيث منع من الصرف لأن الشاعر أراد بها القبيلة، فكان منعه من الصرف جارياً على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من الصرف، على الرغم من أن الصرف فيها أكثر.

وقال [من الكامل]:

٧٥٠ - عَلِمَ القَبائِلُ من مَعَدَّ وغيرِها أنّ الجَوادَ مُحَمَّدُ بنُ عُطارِدِ

وقال [من الطويل]:

٧٥١ - ولَسْنا إذا عُدَّ الحَصَى بأَقِلّةٍ وإنّ مَعَدَّ اليومَ مُودٍ ذَليلُهَا

---

٧٥٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٠٥.

اللغة: معد: هو ابن عدنان جد العرب العدنانية. محمد بن عطارد: أحد بني تميم وسيدهم في الإسلام.

المعنى: لقد علمت القبائل العربية العدنانية أن الكريم المعطاء هو سيد بني تميم وقائدها محمد بن عطارد.

الإعراب: «علم»: فعل ماضٍ. «القبائل»: فاعل. «من معد»: «من»: حرف جر، «معد»: اسم مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «وغيرها»: الواو: عاطفة، «غيرها»: اسم معطوف و «ها»: مضاف إليه. «أن»: حرف مشبه بالفعل. «الجوادَ»: اسمها منصوب. «محمد»: خبرها. والمصدر المؤول من أن وما بعدها سد مسد مفعولي علم. «بنُ»: صفة محمد مرفوعة بالضمة. «عطارد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «علم القبائل»: ابتدائية.

والشاهد فيه قوله: «معد» حيث منعه الشاعر من الصرف، حملاً على معنى القبيلة.

٧٥١ - **التخريج**: البيت للأعشى في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٦٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٠٦ (معد).

اللغة: الحصىٰ: كناية عن الكثرة. مُودٍ: مهلك.

المعنى: إذا كثر عدد من حصل من الأشراف وأهل المجد والعدد، لم يكن عددنا قليلاً فنهلك ونذهب ونضيع سدى من القلة والذلة.

الإعراب: «ولسنا»: الواو: بحسب ما قبلها، «لسنا»: فعل ماضٍ ناقص، و «نا» اسمها. «إذا»: اسم مبني في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بخبر (ليس). «عُدَّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول. «الحصى»: نائب فاعل مرفوع بالضمة المقدرة. «بأقلةٍ»: الباء: حرف جر زائد، «أقلة»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ليس). «وإن»: الواو: استئنافية، «إن»: حرف مشبه الفعل. «معدّ»: اسمها منصوب بالفتحة. «اليوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل (مودي). «مود»: خبر إن مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة. «ذليلها»: فاعل لاسم الفاعل (مودي) مرفوع بالضمة و «ها»: مضاف إليه.

وجملة «لسنا»: استئنافية. وجملة «عُدَّ»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «إن معدّ مودٍ»: استئنافية لا محل لها.

=

وقال [من الطويل]:

٧٥٢ - وأنت ٱمْرُؤٌ من خير قومِك فيهمُ وأنتَ سِواهمْ في مَعَدَّ مُخَيَّرُ

وقال زهير [من الطويل]:

٧٥٣ - تَمُدُّ عليهمْ من يَمينٍ وأشْمُلٍ بُحورٌ له من عَهْدِ عادَ وتُبَّعا

= والشاهد فيه قوله: «معد» حيث منع من الصرف لأنه أريد به القبيلة فمنع لاشتماله على العلمية والتأنيث.

٧٥٢ - **التخريج**: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: المخيَّر هنا: المفضَّل، وفي الحديث (خيِّر بين دور الأنصار) أي فضَّل بعضها على بعضٍ.

المعنى: يقول لأحدهم: إنك من خير قومك ما دمت فيهم، وإذا ما خرجت عنهم فمالك أفضل من حالهم، فأنت مفضَّل عند الآخرين كما هو حالك عند بني مَعَدٍّ.

الإعراب: «**وأنت**»: الواو: حرف عطف، «أنت»: مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. «**امرؤٌ**»: خبر مرفوع. «**من خير**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (امرؤ). «**قومك**»: مضاف إليه، والكاف: ضمير مبني على الفتح في محل جر بالإضافة. «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بحال من الكاف في (قومك) أو من (قومك)، وهم: في «فيهم» ضمير مبني في محل جر بحرف الجر. «**وأنت**»: الواو: حرف عطف، «أنت»: مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. «**سِواهم**»: خبر للمبتدأ (أنت) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، وهم: مضاف إليه مبني على السكون في محل جر. «**في مَعدَّ**»: جار ومجرور بالفتحة على المنع من الصرف كما نرى في الحديث عن الشاهد، والجار والمجرور متعلقان بـ (مخيرُ). «**مخيَّرٌ**»: خبر ثانٍ للمبتدأ (أنت).

وجملة «أنت امرؤ»: بحسب الواو، وعُطِف عليها جملة «أنت سِواهم».

والشاهد فيه: ترك صرف (مَعدّ) لإرادة القبيلة، ولو صَرفه لإرادة الحي لجاز.

٧٥٣ - **التخريج**: لم أقع عليه في ديوان زهير بن أبي سلمى؛ وهو بلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢٢ (عود).

اللغة: عاد: قبيلة، وهم قوم هود عليه السلام. تُبَّعاً: واحد التبابعة، وهم ملوك اليمن.

المعنى: لقد جادت يمينك عليهم بعطاءٍ لا حدود له امتدَّ من عهد الأوائل عاد وتبع.

الإعراب: «**تمدُّ**»: فعل مضارع مرفوع. «**عليهم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمدُّ. «**من يمين**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل تمدُّ. «**وأشملٍ**»: الواو: عاطفة، «أشمل»: اسم معطوف مجرور بالكسرة. «**بحورٌ**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لبحور. «**من عهد**»: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لبحور. «**عادَ**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنعه من الصرف. «**وتبعا**»: الواو: عاطفة، «تبعا»: اسم معطوف مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق. =

وقال [من الرجز]:

٧٥٤ - لـو شَهْـدَ عـادَ فـي زمـانِ عـادِ لابْتَـزَّهـا مَبـارِكَ الجِـلَادِ

وتقول: «هؤلاء ثَقيفُ بنُ قَسِيٍّ»، فتجعله اسم الحيّ وتَجعل «ابن» وصفاً، كما تقول: «كلٌّ ذاهبٌ»، و «بعضٌ ذاهبٌ»، فهذه الأشياء إنّما هي آباءٌ، والحدُّ فيها أن تَجرِي ذَلك المجرى، وقد جاز فيها ما جاز في «قُرَيْشٍ» إذا كانت جمعاً لقوم. قال الشاعر فيما وُصِف به الحيُّ ولم يكن جمعاً [من الطويل]:

٧٥٥ -بِحَـيٍّ نُمَيْـرِيٍّ عليـه مَهـابـةٌ جَميـعٍ إذا كـان اللِّئـامُ جَنـادِعَـا

= والشاهد فيه قوله: «عاد وتبعا» منعتا من الصرف مع أنه لا يوجد فيهما إلا علة واحدة وهي العلمية. وهنا يجوز للشاعر حين يضطر أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف.

٧٥٤ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٠٤.

اللغة: ابتزها: سلبها. مَبَارِك الجلاد: وسط الحرب ومعظمها، وأصل الكلام: لابتزها من مبارك الجلاد، فحذف حرف الجر وأوصل الفعل إلى الاسم بنفسه.

الإعراب: «لو»: حرف شرط غير جازم. «**شهد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل «هو». «**عاد**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**في زمان**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «**شهد**». «**عاد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لابتزها**»: اللام واقعة في جواب الشرط، «ابتزها»: فعل ماضٍ و «ها»: مفعول به، والفاعل «هو». «**مبارك**»: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: «من مبارك». «**الجلاد**»: مضاف إليه.

وجملة «لو شهد لابتزها» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ابتزها»: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: «عاد» الأولى: فإنه روي بالفتح من غير تنوين، وذلك يدل على أن الشاعر منعه من التنوين والصرف.

٧٥٥ - **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ١٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٩؛ ولسان العرب ٨/ ٤٣ (جدع)، ٦١ (جندع).

اللغة: المهابة: الهيبة. والجميع هنا: المجتمعون. والجنادع: جمع مفرده: جُنْدع وجُندعة، وهو ضرب من الذباب، وقيل ضرب من الدواب، ضربها هنا مثلاً لذلة اللئام وقلتهم.

المعنى: يفخر بشجاعة قومه، فيقول: نحن نضرب خصمنا بحيٍّ نميري مهيب يخشاه الناس مجتمعاً في الوقت الذي يكون فيه الأعداء قلةً أذلاّء متفرّقين.

الإعراب: «**بحيٍّ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نقارع) المذكور في البيت السابق من أبيات الشاهد. «**نميريٍّ**»: صفة لـ (حيٍّ). «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**مهابة**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**جميع**»: صفة أخرى لـ (حيٍّ). «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ (جميع) لأنه بمعنى (مجتمع). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**اللئام**»: اسم =

وقال [من الكامل]:

٧٥٦ - سادُوا البِلادَ وأصْبَحُوا في آدَمٍ بَلَغُوا بها بِيضَ الوجُوهِ فُحولاَ

فجعله كالحيّ والقبيلة.

وقال بعضهم: «بنو عبد القيس»؛ لأنه أب.

فأما «ثَمودُ» و «سَبَأُ»، فهما مرّة للقبيلتين، ومرّةً للحّيين، وكثرتُهما سَواءٌ. وقال تعالى: ﴿وَعَاداً وَثَمُوداً﴾[1]. وقال تعالى: ﴿ألا إنَّ عاداً كَفَرُوا ربَّهُمْ﴾[2]، وقال: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً﴾[3]، وقال: ﴿وأمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾[4]، وقال: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَأٍ في

= (كان) مرفوع. «جنادعا»: خبر (كان) منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «عليه مهابة»: في محلّ جرّ صفة لـ «حي». وجملة «كان اللئام جنادع»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه: إفراد صفة (حيٍّ) وهي (جميعٍ) حملاً على اللفظ، ولو جمع حملاً على المعنى، فقال: مجتمعين لجاز.

٧٥٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الدرر ١/ ١٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٠ (أنس)، ١٢/ ١٢ (أدم)؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٥.

اللغة: سادوا: ترأسوا، وتروى: شادوا: أي: بنوا. الفحول وبيض الوجوه: قصد بهما السادة المشاهير.

المعنى: سادوا الناس من نسل آدم وصاروا لهم قادة وسادة، أو عمّروا البلاد فصاروا للناس سادة وقادة.

الإعراب: «**سادوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**البلاد**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**وأصبحوا**»: الواو: للعطف، «أصبح»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محل رفع اسمها، والألف: للتفريق. «**في آدم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (فحولا). «**بلغوا**»: فعل ماضٍ مبني على الضمّ، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والألف: للإطلاق. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (بلغوا). «**بيض**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الوجوه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**فحولا**»: خبر (أصبح) منصوب بالفتحة.

وجملة «سادوا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أصبحوا فحولاً»: معطوفة عليها لا محلّ لها. وجملة «بلغوا»: حال من «آدم» إذا جعل معرفة، ونون للضرورة، وصفة من «آدم» إذا جعل نكرة.

والشاهد فيه قوله: «في آدم بلغوا بها» حيث أنّث (آدم) بدليل ضمير المؤنّث في (بها)، لأنه جعلها اسماً لجماعة الناس.

(١) الفرقان: ٣٨؛ والعنكبوت: ٣٨.

(٢) هود: ٦٠.

(٣) الإسراء: ٥٩.

(٤) فصلت: ١٧.

مَسَاكِنِهِمْ﴾[1] وقال: ﴿مِنْ سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾[2].

وكان أبو عمرٍو لا يصرف «سَبَأَ»، يجعله اسماً للقبيلة. وقال الشاعر [من المنسرح]:

٧٥٧ - مِنْ سَبَأَ الحاضِرِينَ مَأْرِبَ إِذْ   يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِمَا

وقال في الصرف، للنابغة الجعديّ [من البسيط]:

٧٥٨ - أضْحتْ يِنفِّرُها الوِلْدانُ مِنْ سَبَأٍ   كأنَّهُمْ تحتَ دَفَّيْها دَحاريجُ

---

(١) سبأ: ١٥.   (٢) النمل: ٢٢.

٧٥٧ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٣٤؛ وجمهرة اللغة ص ٧٧٣، ١٠٢٢؛ وسمط اللآلي ص ١٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤١؛ ولسان العرب ١٢/٣٩٦ (عرم)؛ ولأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٩؛ وللنابغة الجعدي أو لأميَّة في خزانة الأدب ٩/١٣٩؛ وللأعشى في معجم ما استعجم ص ١١٧٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٤٨٩؛ وجمهرة اللغة ص ١١٠٧؛ ولسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩.

اللغة: سبأ: اسم بلدة كانت تسكنها بلقيس صاحبة سليمان بن داود. وقيل: سبأ هي مدينة تعرف بمأرب، من صنعاء على مسيرة ثلاث ليال. الحاضرين: جمع حاضر وأصل الحاضر الحي العظيم، وقال ابن سيده: الحي إذا حضروا الدار التي بها مجتمعهم. مأرب: اسم بلاد الأزد التي أخرجهم منها سيل العرم. العرم: سد يعترض به الوادي.

المعنى: وهؤلاء القوم قد بنوا سد مأرب حفاظاً على مدينتهم.

الإعراب: «من»: حرف جر. «سبأ»: اسم مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «الحاضرين»: صفة مجرورة لسبأ مجرورة بالياء. «مأرب»: اسم منصوب بنزع الخافض والتقدير: «في مأرب». «إذ»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «يبنون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. «من دون»: جار ومجرور متعلقان بالفعل يبنون. «سيله»: مضاف والهاء مضاف إليه. «العرما»: مفعول به منصوب.

وجملة «يبنون»: في محل جرّ بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «سبأ» منع من الصرف، فجاء الشاعر به مفتوحاً من غير تنوين، مع أنه ليس فيه إلا سبب واحد، وهو العلمية. ويحمله البصريون على أنه أراد القبيلة حملاً على المعنى.

٧٥٨ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢١٧؛ ولسان العرب ٢/ ٢٦٥ (دحرج)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ).

اللغة: الضمير في (أضحت) يعود على ناقة يصفها الشاعر. الدَّفان: الجنبان. الدَّحاريج: جمع دُحروجة، وهي ما أُدير، ودُحْرِج كدحروجة الجُعَل.

المعنى: وصف ناقة مَرَّ فوقها بحيٍّ سَبَأَ في زي الأعراب، فعرض له الصبيان منكرين له محيطين به تعجباً، فجعلوا ينفرون ناقته عن يمين وعن شمال كأنهم دحاريج تثيرها.

=

هذا باب ما لم يقع إلا اسماً للقبيلة

كما أنّ «عُمَان» لم يقع إلاّ اسماً لمؤنث، وكان التأنيث هو الغالبُ عليها. وذلك: «مَجوسُ»، و «يَهودُ». قال الشاعر، وهو امرؤ القيس [من الوافر]:

٧٥٩ ـ أحارِ أُريكَ بَرْقاً هَبَّ وَهْناً   كنارِ مَجوسَ تَسْتَعِرُ اسْتِعارا

الإعراب: «**أضحت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، واسم (أضحى) مستتر جوازاً تقديره (هي). «**ينفرها**»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: مفعول به مبني على السكون في محل نصب. «**الولدانُ**»: فاعل. «**من سبأ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يُنفِّر). «**كأنهم**»: حرف مشبه بالفعل، وهم: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «**تحت**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بحال من (الهاء) في (كأنهم). «**دفيها**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه مثنى، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**دحاريج**»: خبر (كأن) مرفوع.

وجملة «أضحت ينفرها الولدان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ينفرها»: خبر (أضحت) محلُّها النصب. وجملة «كأنهم دحاريج»: حال من (الولدان) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: صرف (سبأ) لحمله على معنى الحي.

٧٥٩ ـ **التخريج**: البيت مملط، صدره لامرىء القيس؛ وعجزه للتوأم اليشكري في ديوان امرىء القيس ص ١٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٣ (محبس)، ولامرىء القيس في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٣٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ٢١٤، ٢١٥ (مجس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠ والمقرب ٢/ ٨١.

اللغة: أحار: يا حارث. الوهن: منتصف الليل. المجوس: عَبَدة النار.

المعنى: هل ترى ـ أيّها الحارث ـ بريقاً سطع في منتصف الليل، يشبه نار المجوس التي يديمون اشتعالها لعبادتها؟!

الإعراب: «أحار»: الهمزة: حرف نداء، «**حار**»: منادى مفرد علم مبني على الضمّ المقدّر على الثاء المحذوفة للرخيم في محلّ نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. **أريك**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة =

وقال [من الطويل]:

٧٦٠ - أولئكَ أَوْلَى من يَهودَ بِمِدْحةٍ ... إذا أنْتَ يوماً قلتَها لم تُؤَنَّبِ

فلو سمَّيت رجلاً بـ «مجوسَ» لم تصرفه، كما لا تصرفه إذا سميته بـ «عُمان».

وأما قولهم: «اليهودُ» و «المجوس»، فإنّما أدخلوا الألف واللام ههنا كما أدخلوها في «المجوسيّ» و «اليَهوديّ»، لأنَّهم أرادوا اليَهوديِّينَ والمَجوسيِّينَ، ولكنهم حذفوا يائي الإضافة، وشبَّهوا ذلك بقولهم: «زَنْجِيٌّ»، و «زَنْجٌ»، إذا أدخلوا الألف واللام على هذا،

على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا) والكاف: ضمير متصل مبني في محلّ نصب مفعول به أوّل. «برقاً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «هبّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هو). «وهناً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (هبّ). «كنار»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق وهو مضاف، و «نار»: **مضاف** إليه. «**مجوس**»: **مضاف إليه مجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف**. «**تستعر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (هي). «**استعاراً**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «أنادي حارث» (جملة النداء): ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أريك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «هبّ»: في محلّ نصب صفة لـ (برقاً). وجملة «تستعر»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «كنار مجوسَ» حيث منع (مجوس) من الصرف لأنه قصد به اسم القبيلة.

٧٦٠ - **التخريج**: البيت لرجل من الأنصار في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٣٩ (هود).

اللغة: المدحة: قصيدة المديح. تؤنّب: تلام، أو تُرَدّ أقبح ردٍّ.

المعنى: أنت أحق بالمديح من اليهود، وإذا ما صدحت بقصيدة المديح فلن تجد من يلومك أو يردّ عليك ردًّا قبيحاً.

الإعراب: «**أولئك**»: اسم اشارة في محلّ رفع مبتدأ. «**أولى**»: خبر مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف. «**من يهود**»: جار ومجرور بالفتحة عوض عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ (أولى). «**بمدحة**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أولى). «**إذا**»: ظرف زمان متضمن معنى الشرط متعلق بـ «تؤنب». «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع فاعل لفعل محذوف يفسّره ما بعده. «**يوماً**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالفعل «قلتها». «**قلتها**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**لم تؤنب**»: «لم»: حرف جزم وقلب ونفي، «تؤنب»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسرة لضرورة القافية، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنت).

وجملة «أولئك أولى»: حسب ما قبلها. وجملة «قلت أنت»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «قلتها»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «لم تؤنب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «إذا قلت لم تؤنب»: صفة لـ «مدحة» محلها الجر.

والشاهد فيه قوله: «من يهود» حيث منع (يهود) من الصرف لأنه قصد بها القبيلة.

فكأنك أدخلتها على: يَهوديِّين وَمَجُوسيِّينَ، وحذفوا يائَي الإضافة وأشباه ذلك. فإن أخرجتَ الألفَ واللام من «المجوس» صار نكرة، كما أنك لو أخرجتها من «المجوسيِّين» صار نكرة[1].

وأما «نَصارَى» فنكرة، وإنَّما «نَصارَى» جمعُ «نصرانَ» و «نَصْرانةٍ»، ولكنَّه لا يُستعمل في الكلام إلاّ بيائَي الإضافة إلاّ في الشعر، ولكنهم بَنوا الجمَيع على حذف الياء، كما أن «نَدامَى» جمع «نَدْمانَ»، و «النَّصارَى» ههنا بمنزلة: «النَّصرانيِّين». يدلّك على ذلك قول الشاعر [من البسيط]:

٧٦١ - صَدَّتْ، كما صَدَّ عَمَّا لا يَحِلُّ له ساقي نَصارى قُبَيْلَ الفِصْحِ صُوّامِ

فوصفه بالنكرة، وإنَّما «النَّصارَى» جِماع «نَصْرانَ» و «نَصْرانةٍ». والدليل على ذلك قول الشاعر [من الطويل]:

---

(١) قال السيرافي: بعد أن ذكر أوّلاً أن «مجوس» و «يهود» اسمان لجماعة أهل هاتين الملّتين، فلا ينصرفان لاجتماع التأنيث والتعريف فيهما، كما أنّ «عمان» لا يُصرف للتعريف والتأنيث، قال: «واعلم أن «مجوس» و «يهود» قد يأتيان على وجه آخر، وهو أن تجعلهما جمعاً لـ «يهوديّ» و «مجوسيّ»، فتجعلهما من الجموع التي بينها وبين واحدها ياء النسبة، كقولهم: «زنج» و «زنجيّ»، و «أعرابي» و «أعراب»، و «روميّ» و «روم». فهذا مصروف وهو نكرة، وتدخله الألف واللاّم للتعريف فيقال: «اليهود» و «المجوس»، كما يقال «الأعراب»، و «الزنج»، و «الروم»».

٧٦١ - **التخريج**: البيت للنمر بن تولب في ديوانه ص ٣٨٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٥.

اللغة: صدَّت: أعرضت، والضمير عائد على ناقة يصفها. وصُوَّام: جمع مفرده صائم.

المعنى: أعرضت هذه الناقة عن الماء، فعافته كما يُعرِضُ النصارى عمَّا لا يحل لهم من الطعام والشراب مدة صيامهم قبيل عيد الفصح.

الإعراب: «صدَّت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، «ما»: حرف مصدري. «صدَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **عما**: جارّ ومجرور متعلقان بـ (صدّ). لا: نافية. **يحلّ**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). **له**: جار ومجرور متعلقان بـ (يحلّ). «**ساقي**»: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جرّ بالإضافة. «**نصارى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف للثقل. «**قُبيل**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (صَدَّ). «**الفصحِ**»: مضاف إليه مجرور. «**صُوَّام**»: صفة لـ (نصارى) مجرور.

وجملة «صدَّت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «صدَّ ساقي نصارى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وجملة (يحلّ): صلة الموصول لا محلّ لها.

والشاهد فيه: نعتُ (نصارى) بـ (صُوَّام) لأنّه نكرة مثله، ولم يقصد به قصدَ قبيلة ولا حَيٍّ.

٧٦٢ ـ فكلْتاهما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها كما سَجدتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ

فجاء على هذا كما جاء بعضُ الجميع على غير ما يُستعمل واحداً في الكلام، نحو: «مذاكيرَ» و «مَلامِحَ».

---

٧٦٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي الأخزر الحماني في لسان العرب ٥/ ٢١١ (نصر).

اللغة: أسجد رأسها: طأطأ رأسها وانحنى. النصرانة: النصرانية. لم تحنف: لم تختتن، ويأتي تحنف بمعنىٰ اعتزل الأصنام، وبمعنىٰ عمل عمل الحنيفية.

المعنى: يصف الشاعر ناقتين طأطأتا رأسيهما من الإعياء، فشبه رأس الناقة في طأطأته برأس النصرانية إذا طأطأته في صلاتها.

الإعراب: «**فكلتاهما**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «كلتاهما»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى و «هما»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**خرّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث الساكنة حرف لا محل له من الإعراب، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره «هي». «**وأسجد**»: الواو: عاطفة، «أسجد»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**رأسها**»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «**كما**»: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: مصدرية تؤول مع ما بعدها بمصدر في محل جر بالإضافة. «**سجدت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث الساكنة حرف لا محل له من الإعراب. «نصرانة»: فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. «**لم تحنف**»: «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «تحنف»: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هي.

وجملة «كلتاهما خرّت»: بحسب ما قبلها. وجملة «خرّت»: في محل رفع خبر. وجملة «أسجد رأسها»: معطوفة على سابقتها في محل رفع. وجملة «سجدت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «لم تحنف»: في محل رفع صفة لـ (نصرانة).

والشاهد فيه قوله: «نصرانة» حيث اعتبرها مؤنث نصران، والجمع نصارى.

هذا باب أسماء السُّوَر

تقول: «هذه هُودٌ كما تَرى»، إذا أردت أن تحذف «سُورة» من قولك: «هذه سورةُ هُودٍ»، فيصير هذا كقولك: «هذه تميمٌ كما ترى».

وإن جعلتَ «هُوداً» اسم السورة لم تصرفها، لأنَّها تصير بمنزلة امرأة سمّيتها بـ «عَمْرو»[1]. والسُّوَرُ بمنزلة: النِّساء، والأرضينَ.

وإذا أردت أن تجعل «اقْتَربَتْ» اسماً قطعتَ الألف، كما قطعتَ ألف «اضْرِبْ» حين سميَّت به الرجل، حتَّى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء نحو: «إصْبَع».

وأمّا «نُوح» فبمنزلة «هُودٍ»، تقول: «هذه نُوحٌ»، إذا أردت أن تَحذف «سُورة» من قولك: «هذه سورةُ نوحٍ». ومما يدلُّك على أنّك حذفت «سُورةً» قولهم: «هذه الرَّحْمٰنُ». ولا يكون هذا أبداً إلاّ وأنت تريد: «سورة الرَّحْمٰن». وقد يجوز أن تجعل «نُوحَ» اسماً، ويصير بمنزلة امرأة سمّيتها بـ «عَمْرو»، إن جعلتَ «نُوحَ» اسماً لها لم تصرفْه.

وأمّا «حَم» فلا ينصرف، جعلته اسماً للسورة أو أضفتَه إليه، لأنَّهم أنزلوه بمنزلة اسم أعجميّ، نحو: «هابيلَ» و «قابيلَ». وقال الشاعر، وهو الكُمَيْت [من الطويل]:

٧٦٣ ـ وَجَدْنَا لكم في آلِ حاميمَ آيةً ... تأوَّلَها مِنّا تَقِيٌّ ومُعْرِبُ

---

(١) قال السيرافي: أي على مذهب سيبويه ومن وافقه ممَّن يقول إنّ المرأة إذا سُمِّيتْ بـ «زيد» لم يصرف، وأمّا من يقول إنّها كـ «هند» تصرف ولا تصرف، فهو يجيز في «نوح» و «هود» إذا كانا اسمين للسُّورتين أن يصرفا ولا يصرفا. ومِمَّنْ قال به أيضاً أبو العباس المبرد.

٧٦٣ ـ **التخريج**: البيت للكميت في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠١؛ ولسان العرب ١/ ٥٨٩ (عرب)، ١٢/ ١٥٠ (حمم)، ١٣/ ٢٦٥ (طسن)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٨، ٣/ ٣٥٦؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٨؛ وجمهرة اللغة ص ١٢٨٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١١ (حوا).

=

وقال[1] [من الرجز]:

٧٦٤ - أو كُتُباً بُيِّنَّ مِن حاميما قد عَلِمَتْ أَبناءُ إِبْراهيَما

وكذلك: «طاسِينُ»، و «يَاسِينُ».

واعلم أنه لا يجيء في كلامهم على بناء: «حاميمَ» و «ياسِينَ»، وإن أردت في هذا

اللغة: الضمير في (لكم) يريد به بني هاشم، وكان الشاعر متشيِّعاً فيهم، وأراد بـ (آل حاميم) السور المبدوءة بـ (حم)، والآية التي أشار إليها هي قوله تعالى: ﴿قُل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة في القربى﴾، وهي الآية ٣٣ من سورة الشورى. والمعرب: الذي يفصح عمّا في نفسه.

المعنى: يقول من تأول هذه الآية لم يسعه إلا التشيُّع في آل النبي ﷺ من بني هاشم، وإبداء المودة لهم على تقية كان أو غير تقية.

الإعراب: «وجدنا»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. «**لكم**»: اللام: حرف جر، و «كم»: ضمير مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (وَجَد). «**في آل**»: جار ومجرور متعلقان بـ (وَجد). «**حاميم**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**آية**»: مفعول به منصوب. «**تأوَّلها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: مفعول به مبني على السكون محله النصب. «**منا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (تقيٌّ). «**تقيٌّ**»: فاعل مرفوع. «**ومعربٌ**»: الواو: حرف عطف، «معرب»: معطوف على (تقي).

وجملة «وجدنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تأوّلها مِنّا تقي»: صفة لـ (آية) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: ترك صرف (حاميم) لأنه وافق بناء ما لا ينصرف من الأسماء الأعجمية كـ (هابيل).

(١) في طبعة عبد السلام هارون: «وقال الحمانيّ».

٧٦٤ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٢؛ وليس في ديوانه.

اللغة: بُيِّنَّ هنا معناه فُهِمْنَ.

المعنى: إنَّ القرآن، وما تضمنه من أمر النبي ﷺ معلومٌ عند أهل الكتاب، وخَصَّ سور حاميم لكثرة ما فيها من القصص والتبيين، وأراد بأبناء إبراهيم أهل الكتاب: من بني إسرائيل لأنهم من ولد إسرائيل، وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام.

الإعراب: «**أو كتباً**»: «أو»: حرف عطف، «كتباً»: معطوف على اسم منصوب لأنه مفعول به. «**بُيِّنَّ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة. والنون: نائب فاعل. «**من حاميما**»: جار ومجرور متعلقان بـ (بُيِّنَّ). «**قَد**»: حرف تحقيق. «**عَلمتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و التاء: للتأنيث. «**أبناء**»: فاعل مرفوع. «إبراهيما»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

وجملة «بُيِّنَّ»: صفة لـ (كتباً) محلُّها النصب. وجملة «علمت»: صفة ثانية لـ (كتباً) والرابط ضمير المفعول المحذوف، والتقدير: قد علمتها.

والشاهد فيه: تركُ صرف (حاميم) للسبب الذي ذكر في الشاهد السابق.

الحكايةَ تركته وقفاً على حاله. وقد قرأ بعضُهم: ﴿يَاسِينَ وَٱلقُرآنِ﴾[1]، و ﴿قَافَ وَٱلْقُرْآنِ﴾[2]. فمن قال هذا فكأنّه جعله اسماً أعجميًّا، ثم قال: أَذكُر ياسينَ.

وأمّا «صادُ» فلا تحتاج إلى أن تجعله اسماً أعجميًّا، لأنَّ هذا البناء والوزن من كلامهم، ولكنّه يجوز أن يكون اسماً للسُّورة فلا تصرفه.

ويجوز أيضاً أن يكون «ياسينُ» و «صادُ» اسمينِ غير متمكّنين، فيُلزَمان الفتحَ، كما ألزمتَ الأسماءَ غير المتمكّنة الحركاتِ، نحو: «كَيْفَ»، و «أَيْنَ»، و «حَيْثُ» و «أَمْسِ».

وأمّا «طَسم» فإن جعلته اسماً لم يكن بدٌّ من أنْ تحرِّك النونَ، وتصيِّر ميماً كأنك وصلتها إلى «طاسينَ»، فجعلَتها اسماً[3] بمنزلة «دَرَابَ جِرْدَ» و «بَعْلَ بَكَّ». وإن شئت حكيتَ وتركت السواكنَ على حالها.

وأما «كَهَيعَصَ» و «آلمر»، فلا يكنَّ إلاَّ حكاية. وإن جعلتها بمنزلة «طاسينَ» لم يجزْ، لأنّهم لم يجعلوا «طَاسينَ» كـ «حَضْرموت»، ولكنّهم جعلوها بمنزلة «هَابِيلَ»، و «قَابِيلَ»، و «هَارُوتَ».

وإن قلت: أجعلُها بمنزلة: «طاسِينَ ميمَ» لم يجزْ، لأنّك وصلت «ميماً» إلى «طاسينَ»، ولا يجوز أن تَصل خمسةَ أحرف إلى خمسة أحرف فتجعلهنّ اسماً واحداً.

وإن قلت: أجعلُ الكاف والهاء اسماً، ثم أجعلُ الياء والعين اسماً، فإذا صارا اسمين ضممتُ أحدهما إلى الآخرَ فجعلتُهما كاسم واحد، لم يجز ذلك، لأنّه لم يجىء مثل «حَضْرَمَوْتَ» في كلام العرب موصولاً بمثله. وهو أبعد، لأنك تريد أن تصله بالصاد.

فإن قلت: أدَعُه على حاله وأجعلُه بمنزلة «إسماعيل» لم يجزْ؛ لأنَّ «إسماعيلَ» قد جاء عدّةُ حروفه على عدّة حروف أكثر العربية، نحو: «اشْهِيبابٍ». وكَهَيعَصَ ليس على عدة

---

(١) يس: ١ ـ ٢؛ وهذه قراءة عيسى بن عمر الثقفي.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٥/ ١٩٥؛ والبحر المحيط ٧/ ٣٣؛ وتفسير القرطبي ١٥/ ٣؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٣.

(٢) ق: ١ ـ ٢، وهذه قراءة عيسى بن عمر الثقفيّ.
انظر: معجم القراءات القرآنية ٦/ ٢٣١؛ والبحر المحيط ٨/ ١٢٠؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ٢؛ والمحتسب ٢/ ٢٨١.

(٣) أي: اسماً واحداً.

حروفه شيء، ولا يجوز فيه إلاّ الحكاية.

وأما «نونٌ» فيجوز صرفُها في قول من صرف «هِنْداً»، لأن النون تكون أنثَى فترُفَعُ وتُنْصَب.

ومما يدلُّ على أنّ «حَامِيمَ» ليس من كلام العرب أنّ العرب لا تدري ما معنى «حَامِيمَ». وإنْ قلت: إنَّ لفظ حروفه لا يُشبه لفظَ حروف الأعجميّ فإنّه قد يجيء الاسمُ هكذا وهو أعجميٌّ، قالوا: «قَابُوسُ» ونحوه.

هذا باب تسمية الحروف والكَلِم التي تُستعمل وليست ظروفاً ولا أسماء غيرَ ظرَوفٍ؛ ولا أفعالاً(١)

فالعربُ تَختلف فيها، يؤنّثها بعضٌ ويذكِّرُها بعض، كما أن اللِّسَان يذكَّرُ ويؤنَّث، زعم ذلك يونس، وأنشدنا قول الراجز:

٧٦٥ ـ كَـافـاً وميمَيْـنِ وسِينـاً طـاسِمـا

(١) قال السيرافي: المعتمد بهذا الباب الكلام على الحروف، إذا جعلت أسماء. وجعلها أسماءً على ضربين: أن يخبر عنها في نفسها، وأن يسمّى بها رجل أو امرأة أو غير ذلك. فأمّا إن خُبّر عنها وجُعلت أسماء، ففي ذلك مذهبان: التأنيث على تأويل كلمة، والتذكير على تأويل حرف. وعلى ذلك جملة حروف التهجّي. ويدخل في ذلك الحروف التي هي أدوات، نحو: «إن» و «ليت»، و «لو»، وما أشبه ذلك. وإذا سمّيت بشيء من ذلك مذكّراً، صرفته. وإن سمّيت به مؤنّثاً وقد جعلته في تأويل كلمة أوسطها ساكن، صرفها من يصرف «هنداً»، ومنع صرفها من منع صرف «هند»، كامرأة سمّيتها بـ «أن»، و «ليت»، وما أشبه ذلك. وإن تأوّلتها تأويل الحرف، كان الكلام فيها كالكلام في امرأة سمّيت بـ «زيد»، وإن خبّرت عنها في نفسها؛ فإن شئت، حكيتها على حالها قبل التسمية فقلت: «هذه ليت»، و «ليت» تنصب الأسماء. وإن شئت، أعربتها، فقلت: «ليت» تنصب الأسماء وترفع الأخبار.

٧٦٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٧٨٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٢٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٦٦ (موم).

اللغة: الطاسم: الدارس، الغائب المعالم.

المعنى: شبّه آثار الديار المطموسة بحروف كتاب غير واضحة المعالم.

الإعراب: «**كافاً**»: مفعول به لفعل (تخال) المذكور في بيت سابق. «**وميمين**»: الواو: حرف عطف، «ميمين»: معطوف على (كافاً) منصوب بالياء لأنه مثنى، و النون عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «**وسيناً**»: الواو: حرف عطف، «سيناً»: معطوف على (كافاً). «**طاسماً**»: صفة لـ (سيناً) منصوب.

والشاهد فيه: تذكير (طاسم) وهو نعت لـ (سيناً)، لأنه أراد الحرف، ولو جعل التأنيث على معنى الكلمة لجاز.

فذكَّر ولم يقل: طاسمةً. وقال الراعي [من الطويل]:

٧٦٦ - [أهاجَتْكَ آياتٌ أبانَ قديمُها] كما بُيِّنَتْ كافٌ تَلوحُ ومِيمُهَا

فقال: «بُيِّنَتْ»، فأنَّث.

وأما «إنَّ» و «لَيْتَ»، فحُرّكت أواخُرهما بالفتح، لأنَّهما بمنزلة الأفعال، نحو: «كَانَ»، فصار الفتحُ أوْلى. فإذا صيّرتَ واحداً من الحرفين اسماً للحرف فهو ينصرف على كلّ حال. وإنْ جعلته اسماً للكلمة وأنت تريد لغة من ذكَّر لم تصرفها، كما لم تَصرف امرأة اسْمُها «عَمْرو»، وإنْ سميتها بلغة من أنّث كنت بالخيار. ولا بدَّ لكلِّ واحدٍ من الحرفين إذا جعلته اسماً أن يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً، كما أنَّك إذا جعلتَ «فَعَلَ» اسماً تَغَيّر عن حاله وصار بمنزلة الأسماء، وكما أنَّك إذا سمَّيته بـ «إفْعِلْ» غيّرتَه عن حاله في الأمر. قال الشاعر، وهو أبو طالب [من الخفيف]:

٧٦٧ - لَيْتَ شِعْرِي مُسافِرَ بن أبي عَمْـ ـرٍو ولَيْتٌ يَقولُها المَحْزونُ

---

٧٦٦ - **التخريج**: البيت للراعي النميري في ديوانه ص ٢٥٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٨؛ ولسان العرب ٩/٣١١ (كوف)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/٧٨٢؛ وشرح المفصل ٦/٢٩؛ والمقتضب ١/٢٣٧، ٤/٤٠.

اللغة: أبانَ: تبيّن.

المعنى: شبَّه ما ظهر من آثار الديار التي خلت من أهلها بالحروف المكتوبة.

الإعراب: **«أهاجتك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به. **«آيات»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«أبان»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«قديمها»**: فاعل مرفوع بالضمة، و **«ها»**: ضمير متصل في محل جرّ مضاف إليه. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل نصب نائب مفعول مطلق، و «ما»: مصدرية. **«بُيِّنت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محلّ جر بالإضافة. **«كاف»**: نائب فاعل. **«تلوح»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. **«وميمها»**: الواو: حرف عطف، «ميمها»: معطوف على (كافٌ)، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر، يعود على (الكاف)، ويبدو أنه أضاف (الميم) إلى (الكاف) لأنها تتبعها، وهذا من قبيل الإضافة لأدنى ملابسة.

وجملة «أهاجتك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أبان»: في محل رفع صفة لـ (آيات). وجملة «بُينت كاف»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «تلوحُ»: صفة لـ (كافٌ) محلها الرفع.

والشاهد فيه: تأنيث (كاف) حملاً على معنى اللفظة أو الكلمة.

٧٦٧ - **التخريج**: البيت لأبي طالب في الاشتقاق ص ١٦٦؛ وخزانة الأدب ١٠/٤٦٣؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/٤٠٩ (شعر).

=

وسألتُ الخليل عن رجلٍ سميَّته «أنَّ»، فقال: «هـذا أَنَّ» لا أكسرُه، و «أَنَّ» غيرُ «إنَّ»: «إنَّ» كالفعل و «أَنَّ» كالاسم. ألا ترى أنَّك تقول: «علمتُ أَنَّك منطلق» فمعناه: علمتُ انطلاقَك»، ولو قلت هذا لقلت لرجل يسمَّى بـ «ضارب»: «يَضْرِبُ»، ولرجل يسمّى «يَضْرِبُ»: «ضَارِب». ألا ترى أنَّك لو سمَّيته بـ «إنِ» الجزاء كان مكسوراً، وإنْ سمَّيته بـ «أَنِ» التي تَنْصب الفعل كان مفتوحاً.

وأما «لَوْ»، و «أَوْ»، فهما ساكنتا الأواخر، لأن قبل آخر كل واحدٍ منهما حرفاً متحرّكاً، فإذا صارت كلُّ واحدة منهما اسماً، فقصّتها في التأنيث والتذكير والانصراف، كقصّة «لَيْتَ» و «إنَّ»، إلاَّ أنكَ تُلحِق واواً أخرى فتثقلُ؛ وذلك لأنّه ليس في كلام العرب اسمٌ آخره واو قبلها حرف مفتوح. قال الشاعر [من الخفيف]:

٧٦٨ - لَيْــتَ شِعْــرِي وَأَيْــنَ مِنِّــيَ لَيْــتٌ إنّ لَيْتــــاً وَإنَّ لَــــوًّا عَنَــــاءُ

= اللغة: واضحة.

المعنى: يرثي الشاعر مسافِرَ بن أبي عمرو بقوله: ليت شعري يا مسافر هل تعود، لا شك أنه لا عودة بعد الممات، ولكن (ليت) يقولها الحزين تعبيراً عن حزنه على من فقد.

الإعراب: «ليت»: حرف مشبه بالفعل. «شعري»: اسم (ليت) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «مسافِرَ»: منادى مفرد علم منصوب لوصفه بـ (ابن) المضاف إلى ما هو كالعَلم. «ابن»: صفة لـ (مسافرَ). «أبي»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه من الأسماء الستة. «عمرٍو»: مضاف إليه مجرور. «وليتٌ»: الواو: حرف استئناف، «ليت»: مبتدأ مرفوع على الإعراب. «يقولها»: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: مفعول به محلُّه النصب. «المحزون»: فاعل مرفوع.

وجملة «ليت شعري مع الاستفهام المحذوف»: ابتدائية لا محل لها، والتقدير: ليت شعري هل تعود يا مسافِرُ. وجملة «هل تعود»: مفعول به للمصدر (شعري) سدَّ مسدَّ الخبر محلُّها النصب، أو خبر لـ (ليت) على تأويل (شعري) بمشعوري محلُّها الرفع. وجملة «مسافر بن أبي عمرو»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ليتٌ يقولها المحزون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يقولها المحزون»: خبر للمبتدأ (ليتٌ) محلها الرفع.

والشاهد فيه: إعراب (ليت) وتأنيثها؛ لأنَّه جعلها اسماً للكلمة.

٧٦٨ - التخريج: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ١/١١١، ٦/٢٧٥، ٣٨٨، ٧/٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، وشرح أبيات سيبويه ٢/٢١١؛ وشرح المفصل ٦/٣٠، ١٠/٥٧؛ والشعر والشعراء ١/٣١٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٦٨، ٤١٠، ٨٤٩.

اللغة: ليــت شعري: عبارة تستخدم للتمني والرجاء. العناء: التعب.

المعنى: لا تردّد قول؛ «ليته كان كذا»، و «لو كان كذا»، فإنّ هاتين الكلمتين تتعب من يستخدمهما ويردّدهما. =

وقال [من الطويل]:

٧٦٩ - أُلامُ عَلَى لَوٍّ وَلَوْ كنتُ عالماً ... بأذنابِ لَوٍّ لم تَفُتْني أوائلُه

وكان بعض العرب يهمز، كما يهمز «النَّؤُور»، فيقول: «لَوْءٌ». وإنّما دعاهم إلى تثقيل

= **الإعراب**: «**ليت**»: حرف مشبّه بالفعل لإفادة التمنّي.

«**شعري**»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ جرٍّ بالإضافة، وخبرها محذوف تقديره: مساعف.

«**وأين**» الواو: للاستئناف، و «أين»: اسم استفهام في محلّ نصب مفعول فيه.

«**مني**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «ليت» المحذوف.

«**ليت**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمّة، .

«**إنّ**»: حرف مشبه بالفعل.

«**ليتاً**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة، وخبرها محذوف بتقدير: إنّ ليتاً عناء.

«**وإنّ**»: الواو للعطف، «وإن»: حرف مشبّه بالفعل.

«**لوًّا**»: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة.

«**عناءُ**»: خبر إنّ مرفوع بالضمّة.

وجملة «ليت شعري. . .»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «وأين ليت موجودة مني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «إن ليتاً. . .»: استئنافية، أو تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب.

وجملة «إن لوًّا عناء»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه تضعيف «لو» حين جُعلت اسماً وأُخبر عنها، لأنّ الاسم المفرد المتمكّن لا يكون على أقلّ من حرفين متحرّكين، والواو في «لو» لا تتحرَّك، فضوعفت لتحتمل الحركة بالتضعيف.

٧٦٩ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٢٠؛ والدرر ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٠٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٣١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٦٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٥.

اللغة: أذناب لو: أواخرها، وعواقبها.

المعنى: أُلامُ على التمني، فأتركه لذلك، مع أن كثيراً من الأماني ما يصدق، فلو أيقنت بصدق ما أتمناه لأخذت بأوائله، وتعلّقت بأسبابه.

الإعراب: «**أُلامُ**»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**على لوٍّ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (ألامُ). «**ولو**»: الواو: استئنافية، «**لو**»: حرف شرط غير جازم. «**كنتُ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، و التاء: اسم (كان) محلُّه الرفع. «**عالماً**»: خبر (كان) منصوب. «**بأذناب**»: جار ومجرور متعلقان بـ (عالماً). «**لوٍّ**»: مضاف إليه مجرور. «**لم**»: حرف نفي وجزم =

«لَوٌّ» الذي يَدخل الواوَ من الإجحاف لو نوّنت وما قبلها متحرّك مفتوح، فكرهوا أَن لا يثقّلوا حرفاً لو انكسر ما قبله أَو انضمَّ ذهبَ في التنوين، ورأوا ذلك إخلالاً لو لم يفعلوا.

فممَّا جاء فيه الواو وقبله مضموم: «هُوَ»، فلو سميَّت به ثقَّلت، فقلت: «هذا هُوٌّ»، وتَدع الهاء مضمومة، لأنَّ أَصلها الضمُّ تقول: هُمَا، وهُمْ، وهُنَّ.

ومما جاء وقبله مكسورٌ: «هِي»، فإن سميّت به رجلاً ثقّلته، كما ثقّلت «هُوَ». وإن سمّيت مؤنّثاً بـ «هو» لم تصرفه لأنه مذكّر.

ولو سميّت رجلاً «ذُو» لقلت: «هذا ذَوًا»، لأنّ أصله: فَعَلٌ. أَلا ترى أَنَّك تقول: «هاتانِ ذَوَاتا مالٍ». فهذا دليلٌ على أنّ «ذُو» فَعَلٌ، كما أَنَّ «أَبوان» دليلٌ على أَن «أَباً» فَعَلٌ[1].

وكان الخليلُ يقول: «هذا ذَوٌّ» بفَتح الذال، لأَنَّ أصلها الفتح، تقول: «ذَوَا»، وتقول: «ذَوُو».

وأَمَّا «كَيْ» فتثقَّل ياؤها لأنّه لَيس في الكلام حرف آخِره ياء ما قبله مفتوح. وقصَّتُها كقصَّة «لَو».

وأَمَّا «فِي» فتثقَّل ياؤها، لأنّها لو نوّنت أُجحف بها اسماً. وهي كياء «هِيَ» وكواو

= وقلب. «تفتْني»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب. «أوائله»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محلهُّ الجر.

وجملة «أَلام»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لو كنت عالماً... لم تفتني أوائله»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كنت عالماً»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لم تفتني أوائله»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: تضعيف (لو) وإعرابُها، وتذكيرها حملاً على معنى الحرف.

(١) قال السيرافي ما ملخصه: مذهب سيبويه في «ذو» أنه «فعَل» بالتحريك، بدليل قولهم: «هاتان ذواتا مال»، كما يقال: «أبوان» و «أب» «فعَل». وكان الخليل يقول: «هذا ذوٌّ»، فيجعله «فعْل» بتسكين العين. وكان الزجّاج يذهب مذهب الخليل. ومن حجّة الخليل أنّ الحركة غير محكوم بها إلاّ بثبت، ولم يقم الدليل على أنّ العين متحرّكة. وذكر من يحتج له أنّ الاسم إذا حذف لامه، ثم ثنّي، فرُدّ إليه اللاّم، حرّكت العين، وإن كان أصل بنيتها السكون، كقول الشاعر [من الكامل]:

يَدَيان بالمعروف عند محرق ... قد يمنعانك أن تُضام وتُضْهَدا

و «يد» عندهم «فعْل» في الأصل، ولكنّها لما حُذفت لامها، فوقع الإعراب على الدال، ثم ردّوا المحذوف، لم يسلبوا الدال الحركة.

«هُوَ»، وليَس في الكلام اسم هكذا، ولم يَبلغوا بالأسماء هذه الغايةَ أن تكون في الوصل لا يَبقى منها إلاّ حرف واحد، فإذا كان اسماً لمؤنّث لا ينصرف ثُقّلتْ أيضاً؛ لأنّه إذا أثِرَ[1] أن يجعلها اسماً، فقد لزمها أن تكون نكرة وأن تكون اسماً لمذكَّر، فكأنّهم كرهوا أن يكون الاسمُ في التذكير والنَّكرة على حرف، كما كرهوا أن يكون كذلك في الوصل. وليس من كلامهم أن يكون في الانصراف والوصل على بناء وفي غير الانصراف والوصل على آخر، فصار الاسمُ لغير منصرف يجيء على بنائِه إذا كان اسماً لمنصرف، ومن ثمَّ مدَّوا «لا» و «في» في الانصراف وغير الانصراف، والتأنيث والتذكير، كـ «كي» و «لَوْ»، وقصتها كقصَّتهما في كلّ شيء.

وإذا صارت «ذا» اسماً أو «مَا» مُدَّتْ، ولم تَصرِف واحداً منهما إذا كان اسم مؤنث، لأنهما مذكران. فأمّا «لاَ» فتَمدُّها، وقصتها قصَّةُ «فِي»، في التذكير والتأنيث، والانصراف وتركه.

وسألتُه عن رجل اسمه: «فُو»، فقال: العرب قد كفَتْنا أمرَ هذا، لمّا أفردوه قالوا: «فمٌ»، فأبدلوا الميم مكان الواو، حتَّى يَصير على مثال تكون الأسماءُ عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيل «لَوٌّ» ليُشبِهِ الأسماءَ فإذا سميَّته بهذا فشَبِّهْه بالأسماءَ كما شبَّهت العربُ. ولو لم يكونوا قالوا: «فَم»، لقلتَ: «فَوْهٌ»، لأنّه من الهاء، قالوا: «أفْواهٌ»، كما قالوا «سَوْطٌ» و «أَسْواطٌ».

وأَمّا البَا، والتَا، والثَا، واليَا، والخَا، والحَا، والرَا، والطَا، والظَا، والفَا، فإذا صرن أَسماء مُددن كما مُدّت «لاَ»، إلاّ أنّهنَّ إذا كنَّ أسماء فهنَّ يَجرين مجرى «رَجُل» ونحوه، ويكنَّ نكرةً بغير الألف واللام. ودخولُ الألف واللام فيهنَّ يدلّك على أنهن نكرة إذا لم يكن فيهنّ ألف ولام، فأجرِيت هذه الحروفُ مُجرى «ابْنِ مَخاضٍ» و «ابنِ لَبونٍ»، وأُجريت الحروفُ الأُوَلُ مجرى «سامِّ أبْرَصَ» و «أُمِّ حُبَيْنٍ» ونحوِهما. ألا ترى أن الألف واللام لا تَدخلان فيهن[2].

---

(١) أي: أراد.

(٢) قال السيرافي: اعلمْ ن حروف التهجّي إذا أردت التهجي مبنيّات، لأنهنّ حكاية الحروف التي في الكلمة. والحروف في الكلمة إذا قطّعت كلّ حرف منها مبنيّ، لأنّ الإعراب إنّما يقع على الاسم بكماله. فإذا قصدنا إلى كل حرف منها بنيناه. وهذه الحروف التي ذكرها من الباء إلى الفاء، إذا بنيناها، فكل واحد منها على حرفين الثاني منهما ألف، فهي بمنزلة «لا» و «ما». فإذا جعلناها أسماء مددنا =

واعلم أن هذه الحروف إذا تُهُجِّيَتْ مقصورةٌ، لأنَّها ليست بأسماء، وإنَّما جاءت في التَّهجِّي على الوقف. ويدلّك على ذلك: أن القاف والصاد والدال موقوفة الأواخر، فلولا أنَّها على الوقف حُرّكت أواخرُهن. ونظيرُ الوقف ههنا الحذفُ في الياء وأخواتها. وإذا أردت أن تَلفظ بحروف المُعْجَم قصرتَ وأسكنت، لأنك لست تريد أن تجعلها أسماء، ولكنك أردت أن تقطّع حروف الاسم، فجاءت كأنها أصواتٌ يصوَّت بها، إلاّ أنَّك تقف عندها لأنها بمنزلة «عَهْ».

فإن قلتَ: ما بالي أقول: واحِدُ اثْنانِ، فأُشِمُّ الواحدَ، ولا يكون ذلك في هذه الحروف؟ فلأنَّ الواحِدَ اسمٌ متمكّن، وليس كالصوت، وليست هذه الحروفُ مما يُدْرَج، ولا أصلها الإدراجَ، وهي ههنا بمنزلة «لا» في الكلام، إلاَّ أنَّها ليست تُدرَج عندهم؛ وذلك لأنَّ «لاَ» في الكلام على غير ما هي عليه إذا كانت اسماً.

وزعم من يوثَق به: أنَّه سمع من العرب من يقول: «ثَلاثَةَ أَرْبَعَهْ»، طرَح همزة «أَرْبَعَهْ» على الهاء ففتحها، ولم يحوّلها تاءً، لأنَّه جعلها ساكنة، والساكنُ لا يتغيّر في الإدراج، تقول: «اضْرِبْ»، ثم تقول: «اضْرِبْ زيداً».

واعلم أنَّ الخليل كان يقول: إذا تهجَّيتَ فالحروفُ حالُها كحالها في المُعْجَم والمقطَّع، تقول: لاَمْ ألفْ، وقَافْ لاَمْ. قال [من الرجز]:

[أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زِيادٍ كالخَرِفْ ... تَخُطُّ رِجْلاَيَ بخَطٍّ مُخْتَلِفْ]

٧٧٠ - تُكَتِّبانِ في الطَّريقِ لامَ أَلِفْ

= فقلنا: «باء» و «تاء»، كما تقول: «لاء» و «ماء» إذا جنحنا إلى جعلها أسماء، وتدخلها الألف واللاّم فتتعرف، وتخرج عنها، فتتنكّر.

٧٧٠ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ١/ ٩٩؛ والخصائص ٣/ ٢٩٧؛ والدرر ٥/ ١١٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٦٥١؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٥٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٠؛ ولسان العرب ٩/ ٦٢ (خرف)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٢٣؛ ولسان العرب ١/ ٦٩٨ (كتب)، ٧/ ٢٨٨ (خطط)؛ والمقتضب ١/ ٢٣٧، ٣/ ٣٥٧.

اللغة: الخرف: الهرم الفاسد العقل.

المعنى: خرجت من دكان (زياد) كالشيخ الهرم، تمشي قدماي بي بشكل مختلف عما تمشي به أرجل الناس، فهي تلتوي من شدة السكر حتى تغدو كما هي اللام والألف (لا).

الإعراب: **أقبلت**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. من =

وأمّا «زَاي» ففيها لغتان: فمنهم من يجعلها في التهجّي كـ «كَيْ»، ومنهم من يقول: «زَايْ»، فيجعلها بزنة «واوْ»، وهي أكثر.

وأمّا «أَمْ»، و «مِنْ» و «إِنْ»، و «مُذْ» في لغة من جرّ، و «أَنْ»، و «عَنْ» إذا لم تكن ظرفاً، و «لَمْ»، ونحوهنّ إذا كنَّ أسماءً لم تُغَيَّر، لأنّها تُشبه الأسماء نحو: «يَدٍ»، و «دَمٍ»، تُجريهنَّ إن شئت إذا كنّ أَسماءً للتأنيث.

وأمّا «نِعْمَ» و «بِئْسَ» ونحوهما فليس فيهما كلامٌ، إنهما لا تغيَّران، لأنَّ عامّة الأسماء على ثلاثة أحرف، ولا تُجريهن إذا كنَّ أسماءً للكلمة، لأنّهن أفعال، والأفعال على التذكير، لأنّها تُضارِع فاعِلاً.

واعلم أنك إذا جعلت حرفاً من حروف المعَجم نحو: «البا» و «التا» وأَخواتهما اسماً للحرف أو للكلمة أو لغير ذلك جرى مجرى «لاَ» إذا سميَّتَ بها، تقول: «هذا بَاءٌ»، كما تقول: «هذا لاَءٌ»، فاعلم.

= عند: جار ومجرور متعلقان بـ (أقبلت). زياد: مضاف إليه مجرور بالكسرة. كالخرف: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (أقبلت). تخطّ: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. رجلاي: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنّى، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. بخط: جار ومجرور متعلقان بـ (تخط). مختلف: صفة (خط) مجرورة بالكسرة. تكتبان: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والألف: ضمير متصل في محل رفع فاعل. في الطريق: جار ومجرور متعلقان بـ (تكتبان). لام ألف: اسم مركب تركيباً مزجياً في محل نصب مفعول به لـ (تكتبان).

وجملة «أقبلت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخط»: في محلّ نصب حال. وجملة «تكتبان»: في محل نصب حال أيضاً.

والشاهد فيه قوله: «لام ألف» حيث ألقى حركة (الألف) على ميم (اللام).

هذا باب تسميتك الحروف بالظروف
وغيرها من الأسماء

اعلم أنّك إذا سمَّيت كلمة بـ«خلفَ» أو «فَوْقَ» أو «تَحْتَ» لم تصرفْها، لأنَّها مذكَّرات. ألاَ ترى أنّك تقول: «تُحَيْتَ ذاك»، و«خُلَيْفَ ذاك»، و«دُوَيْنَ ذاك». ولو كنّ مؤنّثاتٍ لدخلتْ فيهن الهاء، كما دخلتْ في «قُدَيْدِيمةٍ» و«وُرَيِّئةٍ»[1].

وكذلك «قَبْلُ» و«بَعْدُ»، تقول: «قُبَيْلُ» و«بُعَيْدُ». وكذلك «أَيْنَ»، و«كَيْفَ»، و«مَتَى» عندنا، لأنَّها ظروف، وهي عندنا على التذكير، وهي في الظروف بمنزلة «مَا» و«مَنْ» في الأسماء، فنظيرهُنَّ من الأسماء غير الظروف مذكّر. والظروفُ قد تبيَّن لنا أن أكثرها مذكّر حيث حُقّرتْ، فهي على الأكثر وعَلى نظائرها.

وكذلك «إِذْ»، هي كالحين وبمنزلة ما هو جوابُه؛ وذلك «مَتَى».

وكذلك «ثَمَّ» و«هُنَا»، هما بمنزلة «أيْنَ»، وكذلك «حَيْثُ»، وجوابُ «أيْنَ» كـ«خلْف» ونحوها.

وأمّا «أمامُ» فكلُّ العرب تذكِّره. أخبرنا بذلك يونس.

وأمّا «إِذَا» و«لَدُنْ» فكـ«عند»، ومثلُهن «عَنْ» فيمن قال: «مِنْ عَنْ يَمينِه». وكذلك «مُنْذُ» في لغة من رفع، لأنَّها كـ«حَيْثُ».

---

(١) قال السيرافي: إن قال قائل: كيف جاز دخول الهاء في التصغير على ما هو أكثر من ثلاثة أحرف، قيل له: المؤنَّث قد يدلّ فعلها على التأنيث وإن لم تصغَّر ولم تكن فيها علامة التأنيث، كقولنا: «لسبت العقرب»، و«طارت العقاب»، والظروف لا يخبر عنها بأفعال تدلّ على التأنيث، فلو لم يُدخلوا عليها الهاء في التصغير لم يكن على تأنيثها دلالة.

ولو لم تجد في هذا الباب ما يؤكِّد التذكير لكان أن تحمله على التذكير أوْلى حتَّى يتبيّن لك أنه مؤنّث.

وأمّا الأسماء غير الظروف فنحو: «بَعْض»، و «كُلّ»، و «أيّ»، و «حَسْب». ألا ترى أنّك تقول: «أصبتُ حَسْبي من الماء».

و «قَطْ» كـ «حسب»، وإن لم تقع في جميع مواقعها. ولو لم يكن اسماً لم تقل: «قَطْكَ درهمان»، فيكونَ مبنيًّا عليه، كما أنَّ «عَلَى» بمنزلة «فَوْقَ» وإن خالفتْها في أكثر المواضع. سمعنا من العرب من يقول: «نهضْت مِنْ عَلَيْه»، كما تقول: «نهضتُ مِنْ فَوقِهِ».

واعلم أنَّهم إنَّما قالوا: «حَسْبُك درهمٌ»، و «قَطْك درهمٌ»، فأَعربوا «حَسْبُك» لأنَّها أشدّ تمكّناً. ألَا ترى أنَّها تَدخل عليها حروف الجرّ، تقول: «بِحَسْبِك»، وتقول: «مررتُ برجلٍ حَسْبِك»، فتَصف به. و «قَطْ» لا تمكّنُ هذا التمكُّنَ.

واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا لا ينصرف منه شيءٌ إذا كان اسماً للكلمة، وينصرف جميع ما ذكرنا في المذكّر، إلاّ أن «وَراءَ» و «قُدّامَ» لا ينصرفان، لأنَّهما مؤنّثان.

وأمّا «ثَمَّ» و «أَيْنَ» و «حَيْثُ» ونحوهنّ إذا صُيّرن اسماً لرجل أو امرأة أو حرفٍ أو كلمة، فلا بدّ لهنَّ من أن يتغيّرن عن حالهنَّ ويَصرن بمنزلة «زيد» و «عمرو»، لأنَّك وضعتهن بذلك الموضع، كما تَغيّرتْ «لَيْتَ» و «إنَّ». فإن أردتَ حكاية هذه الحروف تركتَها على حالها كما قال: «إنّ الله يَنهاكم عن قِيلَ وقَالَ»[1]، ومنهم من يقول: «عن قِيلٍ وقالٍ»، لمّا جعله اسماً. قال ابن مُقْبِلٍ [من الرمل]:

٧٧١ ـ أصْبَحَ الدهرُ وقد ألْوَى بهمْ غيرَ تَقْوالِك من قِيلٍ وقالِ

---

(١) انظر هذا الحديث والكلام عليه في لسان العرب ١١/ ٥٧٣ ـ ٥٧٤ (قول).

٧٧١ ـ **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٩٢؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٢٦٣ (لوي).

اللغة: ألوى بهم: ذَهَب بهم.

المعنى: لقد أهلكهم الزمان فلم يَبْقَ منهم غير الخبر عنهم، وأن يقول المخبرُ عنهم: قيل عنهم كذا، وقال فلانٌ كذا.

الإعراب: «**أصبح**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**الدهر**»: اسمها. «**وقد**»: الواو: حالية، «قد»: حرف تحقيق. «**ألوى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً =

والقوافي مجرورة. قال [من الوافر]:

٧٧٢ - ولـم أسمـع بـه قِيـلاً وقـالاَ

وفي الحكاية قالوا: «مُذْ شُبَّ إلى دُبَّ»، وإن شئت: «مُذْ شُبٍّ إلى دُب».

وتقول إذا نظرتَ في الكتاب: «هذا عمرٌو»، وإنّما المعنى: «هذا اسمُ عمروٍ، و «هذا ذكرُ عمرٍو»، ونحو هذا، إلاّ أنَّ هذا يجوز على سعة الكلام، كما تقول: «جاءتِ القرية». وإن شئت قلت: «هذه عمرٌو»، أي: هذه الكلمةُ اسمُ عمرو، كما تقول: «هذه ألْفٌ» وأنت تريد: هذه الدراهمُ ألفٌ. وإنْ جعلته اسماً للكلمة لم تصرفه، وإن جعلته للحرف صرفته.

و «أبو جادٍ» و «هَوّازٌ» و «حُطّيٌّ»، كـ «عَمْرٍو» في جميع ما ذكرنا، وحالُ هذه الأسماءِ حالُ «عَمْرٍو». وهي أسماءٌ عربية، وأَمّا «كَلَمُنْ»، و «سَعْفَصُ»، و «قُرَيْشِيَات» فإنّهنَّ أعجمية لا ينصرفن، ولكنَّهن يقعن مواقع «عَمْرٍو» فيما ذكرنا، إلاّ أنَّ «قُرَيْشِياتٍ» بمنزلة «عَرَفاتٍ» و «أَذْرِعاتٍ». فأَمّا الألِف وما دخلته الألفُ واللام فإنّما يكنَّ معارف بالألف واللام، كما أنَّ «الرجل» لا يكون معرفة بغير الألف واللام.

= تقديره: (هو). «بهم»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألوى». «غيرَ»: خبر (أصبح) منصوب. «**تقوالك**»: مضاف إليه مجرور، والكاف: مضاف محله الجر. «من قيلٍ»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر (تقوال). «**وقال**»: الواو: حرف عطف، «قالٍ»: معطوف على (قيلٍ).

وجملة «أصبح الدهر غير تقوالك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ألوى»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه: إعراب (قيلٍ وقال) وجرهما حملاً على إجرائهما مجرى الأسماء المذكرة، ولو أمكنه ألا يصرفهما حملاً على معنى الكلمة واللفظة لجاز.

٧٧٢ ـ التخريج: لم أقع عليه فيما عدت إليه من مصادر.

اللغة: واضحة.

المعنى: لم أسمع بسببه ما يزعجني من القيل والقال.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف جازم. «**أسمع**»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**به**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أسمع). «**قيلاً**»: مفعول به. «**وقالا**»: الواو: حرف عطف، «قالا»: معطوف على (قيلاً) منصوب بالفتحة مثله.

وجملة «لم أسمع»: بحسب الواو.

والشاهد فيه: إعراب (قيلاً وقالاً) ونصبهما حملاً على إجرائهما مجرى الأسماء المذكرة، ولو أمكنه ألا يصرفهما حملاً على معنى الكلمة أو اللفظة لجاز.

هذا باب ما جاء معدولاً عن حدّه من المؤنّث

كما جاء المذكّر معدولاً عن حدّه نحوُ: «فُسَقَ»، و «لُكَعَ»، و «عُمَرَ»، و «زُفَرَ»، وهذا المذكّر نظير ذلك المؤنّث.

فقد يجيء هذا المعدول اسماً للفعل، واسماً للوصف المنادَى المؤنّث، كما كان «فُسَقُ» ونحوهُ للمذكّر، وقد يكون اسماً للوصف غيرِ المنادَى وللمصدر ولا يكون إلاّ مؤنّثاً لمؤنّث. وقد يجيء معدولاً كـ «عُمَرَ»، ليس اسماً لصفة ولا فعلٍ ولا مصدرٍ.

أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته، فقول الشاعر [من الرجز]:

مَنَــاعِهــا مِــن إبِــلٍ مَنَــاعِهَــا ألا تــرى المـوتَ لَـدَى أرْبـاعِهَـا[1]

وقال أيضاً [من الرجز]:

تَــراكِهــا مــن إبــلٍ تَــراكِهَــا ألا تَــرى المــوتَ لَـدَى أَوْراكِهَا[2]

وقال أبو النجم [من الرجز]:

٧٧٣ - حَـذارِ مــن أرْمــاحِنـا حَــذارِ

(١) تقدم بالرقم ١٩٧.
(٢) تقدم بالرقم ١٩٦.

٧٧٣ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الإنصاف ٢/٥٣٩؛ ولسان العرب ٤/١٧٦ (حذر)؛ وبلا نسبة في شرح شواهد الإيضاح ص ١٦٩؛ ومجالس ثعلب ٢/٦٥١؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٠.

الإعراب: «حذار»: اسم فعل أمر بمعنى «احذر» مبنيّ على الكسرة، والفاعل: أنت. «من»: حرف =

وقال رؤبة [من الرجز]:

٧٧٤ ـ نَظَـــارِ كَـــيْ أركَبَهـــا نَظَـــارِ

ويقال: «نَزالِ»، أي: انْزِلْ. وقال زهير [من الكامل]:

٧٧٥ ـ ولَنِعْـــمَ حَشْـــوُ الـــدّرْعِ أنَـــتَ إذا دُعِيَـــتْ نَـــزالِ ولُـــجَّ فـــي الـــذُّعْـــرِ

= جرّ. «**أرماحنا**»: اسم مجرور بالكسرة وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**حذار**»: توكيد لفظيّ للأولى، أو كسابقتها.

وجملة (حذار...) الفعليّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (حذار) الثانية، توكيد للجملة الأولى، أو استئنافيّة.

والشاهد فيه قوله: «حذار» في الموضعين، حيث بنى من الفعل الثّلاثي التامّ اسماً على وزن «فَعالِ»، واستعمله بمعنى فعل الأمر الذي هو احذرْ، وبناه على الكسر، وكان حقّه السكون لأنّ فعل الأمر ساكن، إلاّ أنّه حُرّك لالتقاء الساكنين، وخُصّ بالكسر لأنه اسم مؤنث، والياء والكسر مما يخص المؤنث، كقولك: «أنتِ تذهبين».

٧٧٤ ـ التخريج: الرجز للعجاج في ديوانه ١/١١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٠٩؛ وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ٣٧٠.

المعنى: انتظر كي أركب البعير وتمهل.

الإعراب: «**نظار**»: اسم فعل أمر مبني بمعنى انتظر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «**كي أركبها**»: كي: حرف مصدرية ونصب، «أركبها»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والمصدر المؤول من «كي» وما بعدها في محل جرّ باللام المحذوفة، والجار والمجرور متعلقان باسم الفعل (نظار)، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا)، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**نظار**»: توكيد لفظي.

وجملة «نظار»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «أركبها»: صلة الموصول الحرفي لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نظار» فإنه اسم فعل أمر مبني على الكسر بمعنى «انظر»؛ والقول فيه كما في سابقه.

٧٧٥ ـ التخريج: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وشرح التصريح ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٦؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/ ١٨ (أسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٢٣٢.

اللغة: حشو الدرع: جسم الفارس الذي يرتدي الدرع نزال: اسم فعل أمر بمعنى انزل. =

ويقال للضَّبُع: «دَبابِ»، أي: دِبّـي. قال الشاعر [من الطويل]:

٧٧٦ - نَعـاءِ ابـنَ لَيْلَـى للسَّمـاحَـةِ والنَّـدَى وأيْـدِي شَمـالٍ بـارِداتِ الأَنـامِـلِ

= **المعنى**: أنت شجاع مقدام كأسد جبار، وعندما تشتد الحرب تنادي الأبطال: نزال، ويصير الناس من الذعر في مثل لجة البحر.

الإعراب: «ولنعم»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: للابتداء، «نعم»: فعل ماض جامد لانشاء المدح. «حشو»: فاعل (نعمَ) مرفوع بالضمة، وهو مضاف. «الدرع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «أنت»: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، خبره جملة «نعم حشو الدرع». «إذا»: ظرف لما يستقبل من الزمان، متعلق بجوابه. «دعيت»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «نزال»: اسم فعل أمر بمعنى «انزل» مبني على الكسر، في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. «ولُجّ»: الواو: عاطفة، «لُجّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. «في الذعر»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (لُجّ).

وجملة «لنعم حشو الدرع»: بحسب ما قبلها. وجملة «دعيت...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لُجّ في الذعر»: معطوفة على ما قبلها في محلّ جر.

والشاهد فيه قوله: «نزالِ»، وهو اسم لقوله: «انزلْ»، ودلّ على أنّه اسم مؤنَّث دخول التاء في فعله، وهو «دعيتْ»، وإنّما أخبر عنها على طريق الحكاية، وإلاّ فالفعل وما كان اسماً له لا يُخبر عنه. ومثله قول زيد الخيل [من الوافر]:

وقـد علمـتْ مَعَـدُّ أنَّ سيفـي كـريـهِ كُلَّمـا دُعِيـتْ نـزالِ

(ديوانه ص ١٣٨؛ والحماسة البصرية ١/ ٧٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧ (نزل)؛ والمقتضب ٣/ ٣٧١).

كما جُعل مفعولاً به في قول ربيعة بن مقروم [من الكامل]:

فَـدَعَـوا نَـزالِ فكنـتُ أوّلَ نـازِلٍ وعـلامَ أرْكَبُـهُ إذا لـمْ أَنْـزَلِ

(الحيوان ٦/ ٤٢٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٩، ٦/ ٣١٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٢؛ والإنصاف ٢/ ٥٣٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧ (نزل)).

٧٧٦ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٦٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٥٣٨.

اللغة: السماحة: الجود. الندى: الكرم.

المعنى: انع خبر موت ابن ليلى للجود والكرم في حال كون أيدي الشمال باردات الأصابع فهو الذي كان يغيث أصحابه من هذا البرد، ويقوم على حاجتهم، ويعينهم على نوائب الدهر.

الإعراب: «نعاء»: اسم فعل أمر مبني، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. «ابن»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ليلى»: مضاف إليه مجرور بالفتحة للمنع من الصرف للعلمية والتأنيث. «للسماحة»: جار ومجرور متعلقان باسم فعل الأمر. «والندى»: الواو: عاطفة، «الندى»: اسم معطوف مجرور بالكسرة المقدرة. «وأيدي»: الواو: عاطفة، «أيدي»: اسم معطوف مجرور بالكسرة المقدرة. «شمال»: مضاف إليه =

وقال جرير [من الطويل]:

٧٧٧ - نَعَــاءِ أبــا لَيْلَــى لكُــلِّ طِمِــرَّةٍ وجَرْداءَ مِثْلِ القوْس سَمْحَ حُجولُها

فالحدّ في جميع هذا «أفْعَلْ»، ولكنَّه معدول عن حدّه. وحُرّك آخِره لأنّه لا يكون بعد الألف ساكن. وحُرّك بالكسر، لأنَّ الكسر مما يؤنّث به. تقول: «إنّكِ ذاهبةٌ» و «أنتِ ذاهبة»، وتقول: «هاتي هذا للجارية»، وتقول: «هٰذي أمةُ الله»، و «اضْرِبي»، إذا أردت المؤنّث، وإنّما الكسرة من الياء.

ومما جاء من الوصف منادًى وغيرَ منادًى: «يا خباثِ» و «يا لَكاعِ». فهذا اسمٌ للخبيثة وللَّكَعاءِ[1] ومثل ذلك قول الشاعر، النابغة الجعديّ [من الطويل]:

= مجرور بالكسرة. «باردات»: صفة مجرورة بالكسرة. «الأنامل»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «نعاء»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نعاء» بمعنى انع. جاء الاسم هنا على وزن فعال الدال على الأمر مبنيًّا على الكسر.

٧٧٧ - **التخريج**: البيت لجرير في ملحق ديوانه ص ١٠٣٣؛ وبلا نسبة في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣.

اللغة: نعاء: انع. الطِّمِرَّة: الخفيفة السريعة من الخيل. الجرداء: القصيرة الشعر. سمح حجولها: مذللة خاضعة للتقييد.

المعنى: اذكر خبر موت أبي ليلى لتلك الخيول العتيقة التي أجهدها في حروبه وغاراته حتى هزلت وأصبحت أشبه بقوسٍ رفيع.

الإعراب: «**نعاء**»: اسم فعل أمر مبني بمعنى انعَ، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**أبا**»: مفعول به منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (ممنوع من الصرف). «**لكلّ**»: جار ومجرور متعلقان باسمَ الفعل. «**طمرة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وجرداء**»: الواو: عاطفة، «جرداء»: اسم معطوف على طمرّة مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**مثل**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**القوس**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**سمح**»: صفة لجرداء مجرورة. «**حجولها**»: فاعل للصفة المشبهة، و «ها»: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة.

وجملة «نعاءِ»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «نعاء» حيث استعمل اسم الفعل الذي على وزن فعال الدال على الأمر مبنيًّا على الكسر.

(١) اللكعاء: الحمقاء. (لسان العرب ٨/ ٣٢٣ (لكع)).

٧٧٨ - فقلتُ لها عِيثي جَعارِ وجَرِّري بلَحْمِ أمرئٍ لم يَشْهَدِ اليومَ ناصِرُهْ

وإنَّما هو اسمٌ للجاعِرة، وإنَّما يريد بذلك الضَّبُع. ويقال لها: «قَثامِ»، لأنَّها تَقثم أي: تَقطع. وقال الشاعر [من الكامل]:

٧٧٩ - لَحِقَتْ حَلاقِ بهِمْ على أكْسائهِمْ ضَرْبَ الرِّقابِ ولا يُهِمُّ المغْنَمُ

---

٧٧٨ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢٢٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٤/ ١٢٥ (جرر)، ٤/ ١٤٠ (جعر)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٥.

اللغة: عيثي: أفسدي. وجعارِ: اسم للضُّبع معدول عن (الجاعرة) وسميت بذلك لأنها تجعر، والجَعر: نجو كلِّ ذات مخلب من السباع. وجَرِّري: أكثري من الجر. وقوله: «عيثي جعار» مِثل يُضرب لمن ظفر به عدوه، ولم يكن يطمع فيه من قبل. يشْهد: يحضر.

المعنى: لكِ اليوم ما ترغبين فيه من البطش والفتك بامرىء لا ناصر له.

الإعراب: «**فقلتُ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، قُلت: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قلتُ). «**عيثي**»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ياء المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. «**جعار**»: منادى مفرد علم مبني على الكسر لفظاً، وعلى الضم تقديراً، محله النصب. «**وجَرِّري**»: الواو: حرف عطف، «جرِّري»: مثل (عيثي). «**بلحم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جَرّري). «**امرىء**»: مضاف إليه مجرور. «**لم**»: حرف جازم. «**يشهد**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين. «**اليوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلِّق بالفعل (يشهد). «**ناصرُه**»: فاعل مرفوع، والهاء: مضاف إليه محلُّه الجر.

وجملة «قلتُ»: بحسب الفاء. وجملة «عيثي»: مقول القول محله النصب، وعطف عليها جملة (جرري). وجملة «لم يشهد ناصِرُه»: صفة لـ (امرىء) محلُّها الجر.

والشاهد فيه: أنَّ (جَعارِ) معدول عن (الجاعرة) وبنيت على الكسر لأنها أنثى، والكسر يناسب المؤنث.

٧٧٩ - **التخريج**: البيت للأخرم بن قارب الطائي أو للمقعد بن عمرو في لسان العرب ١٠/ ٦٦ (حلق)؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٥٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٢.

اللغة: حَلاق: اسم المنية. والأكساء: جمع كَسْءٍ بالفتح، أي على أدبارهم. وضرب الرقاب: أي نَضْرب رقابهم.

المعنى: إنهم قومٌ شجعان لا يشغلهم المغنم عن ضرب أعدائهم فهم في مواصلتهم القتال مُعَرَّضون للموت، فكأن الموت يلاحقهم حيثما حلوا.

الإعراب: «**لحقتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**حلاق**»: فاعل مبني =

فـ «حلاقِ» معدول عن «الحالِقة»، وإنَّما يريد بذلك المنيّة لأنها تَحلق.

وقال الشاعرُ، مهلهِلٌ [من الخفيف]:

٧٨٠ - ما أُرَجِّي بالعَيْش بعد نَدامَى ... قد أراهم سُقُوا بكأسِ حَلاقِ

فهذا كلّه معدولٌ عن وجهه وأصله، فجعلوا آخره كآخِرِ ما كان للفعل، لأنَّه معدول

= على الكسر في محل رفع. «بهم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (لحقت). «على أكسائهم»: جار ومجرور متعلقان بحال من (حلاقِ)، وهم: مضاف إليه محله الجر. «ضرب»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: يضربون ضرب الرقاب. «الرقاب»: مضاف إليه. «ولا»: الواو: حالية، «لا»: نافية. «يهمُّ»: فعل مضارع مرفوع. «المغنم»: فاعل.

وجملة «لحقتْ حلاق»»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يضربون ضرب الرقاب»: حال من الهاء في (بهم). وجملة «لا يُهم المغنم»: حال من فاعل (يضربون) محلُّها النصب.

والشاهد فيه قوله: (حلاقِ)، وهو اسم للمنية، معدول عن (الحالقة)، وسميت بذلك لأنها تحلق، وتسْتأصل.

٧٨٠ - **التخريج**: البيت للمهلهل بن ربيعة في شرح شواهد الإيضاح ص ٤٧٢؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٩ (كأس)، ١٠/ ٦٦ (حلق)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢١٢؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٣؛ ولعدي بن ربيعة في معجم الشعراء ص ٢٤٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٢، والمهلهل هو نفسه عديّ عند بعضهم.

اللغة: النَّدامى جمع نِدام، والنِّدام جمع مفرده نَديم، وهو المصاحب على الشراب والمسامر. وحلاق: اسم المنية.

المعنى: لا رجاء لي في هذه الحياة بعد أن اختطفت يد المنون أصحابي الذين كنت أسامرهم، وأشرب وإياهم. قال ذلك الشاعر في يومٍ كان عليه من أيام حرب البسوس فقد فيه أصحابه.

الإعراب: «ما»: نافية مهملة. «أرجِّي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «بالعيش»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أرجِّي). «بَعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (أرجِّي). «ندامى»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «قد»: حرف تحقيق لأن الفعل هنا مضارع اللفظ ماضي المعنى. «أراهم»: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (أنا)، وهم: مفعول به محله النصب. «سُقوا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل محلُّه الرفع، والألف: فارقة. «بكأس»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (سُقوا). «حلاق»: مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر.

وجملة «أرجي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أراهم»: حالية محلُّها النصب. وجملة «سُقوا»: أيضاً حالية محلُّها النصب.

والشاهد فيه (حلاقِ) كالشاهد السابق.

عن أصله، كما عُدل: «نَظارِ» و «حَذارِ» وأشباههما عن حدّهن، وكلهنّ مؤنّث، فجعلوا بابهنَّ واحداً.

فإن قلت: ما بال «فُسَق» ونحوه لا يكون جزماً كما كان هذا مكسوراً؟ فإنّما ذلك لأنّه لم يقع في موضع الفعل فيصيَر بمنزلة: «صَهْ» و «مَهْ» ونحوهما، فيشبَّهُ هاهنا به في ذلك الموضع. وإنّما كسروا «فَعالِ» هاهنا، لأنّهم شبّهوها بها في الفعل.

ومما جاء اسماً للمصدر قولُ الشاعر النابغة [من الكامل]:

٧٨١ - إنّا ٱقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بيننا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

فـ «فجارِ» معدول عن «الفَجْرة». وقال الشاعر [من الطويل]:

٧٨٢ - فقال ٱمْكُثي حتَّى يَسارِ لَعَلَّنا نَحُجُّ معاً قالتْ: أعاماً وقابِلَهْ

---

٧٨١ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٣٢٧/٦، ٣٣٠، ٣٣٣؛ والدرر ٩٧/١؛ وشرح التصريح ١٢٥/١؛ وشرح المفصل ٥٣/٤؛ ولسان العرب ٥٢/٤ (برر)، ٤٨/٥ (فجر)، ١٧٤/١١ (حمل)؛ والمقاصد النحوية ٤٠٥/١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣٤٩/١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وخزانة الأدب ٢٨٧/٦؛ والخصائص ١٩٨/٢، ٢٦١/٣، ٢٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١؛ وشرح المفصل ٣٨/١؛ ولسان العرب ٣٧/١٣ (أنن)؛ ومجالس ثعلب ٤٦٤/٢؛ وهمع الهوامع ٢٩/١.

اللغة: برّة: اسم للبرّ. فجار: اسم من الفجور.

المعنى: يهجو الشاعر زُرعة الذي دعاه إلى الغدر بحلفائه بني أسد فأبى.

الإعراب: إنّا: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محل نصب اسم «إنّ». **اقتسمنا**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **خطتينا**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثّنى، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **بيننا**: ظرف مكان متعلّق بـ «اقتسمنا»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **فحملت**: الفاء: حرف عطف، «حملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل. **برّة**: مفعول به منصوب بالفتحة. **واحتملت**: الواو: حرف عطف، «احتملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **فجار**: مفعول به مبنيّ على الكسر في محلّ نصب.

وجملة «إنّا اقتسمنا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اقتسمنا»: في محل رفع خبر «إنّ». وجملة «حملت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «احتملت»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد: قوله: «فجار» حيث استعمله علماً على الفجرة.

٧٨٢ - **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١١٧ (الحاشية)؛ وخزانة الأدب ٣٣٨/٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٣١٧/٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٣٢٧/٦؛ والدرر ٩٦/١؛ وشرح التصريح =

فهي معدولة عن «المَيْسَرة». أُجري هذا الباب مجرى الذي قبله لأنه عُدِل كما عُدل، ولأنَّه مؤنّث بمنزلته. وقال الشاعر الجعديّ [من الكامل]:

٧٨٣ - وذكـرتَ مِـن لَبَـنِ المُحلَّـقِ شُـرْبَـةً   والخَيْـلُ تَعْـدو بـالصَّعيـد بَـدَادِ

= ١/ ١٢٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٥؛ ولسان العرب ٥/ ٢٩٦ (يسر).

اللغة: يَسار: اسم مبني على الكسر لأنه معدول عن الميسرة، والميسرة واليُسر بمعنى واحد، وهو الغنى. وقابل: قادم، أو مقبل.

المعنى: طلب إلى زوجته أن تنتظر حتى يُوسر، فيحجّا معاً، فأنكرت عليه ذلك، وقالت: أأنتظر هذا العام، والعامَ القادِم.

الإعراب: «**فقال**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هو. «**امكثي**»: فعل أمر مبني على حذف النون، والياء: ياء المؤنثة المخاطبة ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**يسار**»: اسم مبني على الكسر في محل جر بحرف الجر. «**لعلّنا**»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «**نحجُّ**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (نحن). «**معاً**»: حال منصوب. «**قالت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**أعاماً**»: «الهمزة»: حرف استفهام، «عاماً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بفعل محذوف، والتقدير: أأنتظر عاماً. «**وقابله**»: الواو: حرف عطف، «قابله»: معطوف على (عاماً)، والهاء: مضاف إليه محله الجر مبني على الضم وسكن للضرورة.

وجملة «**قال**»: بحسب الواو. وجملة «امكثي»: مقول القول محلها النصب. وجملة «لعلنا نحج»: اعتراضية اعترضت بين الطلب وجوابه لا محل لها. وجملة «**قالت**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «**أنتظر**»: مقول القول محلُّها النصب.

والشاهد فيه: بناء (يسار) على الكسر، لأنَّه اسم لليسر معدول عن الميسرة.

٧٨٣ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ ولعوف بن عطي بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٣ - ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١/ ٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٤؛ ولسان العرب ٣/ ٧٨ (بدد)؛ والمعاني الكبير ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرّقة.

الإعراب: «**وذكرت**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ذكرت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**من لبن**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (شربة)، وهو مضاف. «**المحلّق**»: مضاف إليه مجرور. «**شربة**»: مفعول به. «**والخيل**»: الواو: حالية، «الخيل»: مبتدأ مرفوع. «**تعدو**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**بالصعيد**»: جار ومجرور متعلقان بـ «تعدو». «**بداد**»: اسم معدول في محلّ نصب حال. =

فهذا بمنزلة قوله: «تَعْدو بَدَداً»، إلاّ أنَّ هذا معدولٌ عن حدّه مؤنّثاً.

وكذلك «لا مَسَاسِ». والعرب تقول: «أنتَ لا مَساسِ»، ومعناه: لا تَمسُّني ولا أمسُّك. و «دَعْني كَفافِ»، فهذا معدول عن مؤنّث وإنْ كانوا لم يستعملوا في كلامهم ذلك المؤنّث الذي عُدل عنه «بَدادِ» وأخواتُها.

ونحوُ ذا في كلامهم. ألاَ تراهم قالوا: «ملامِحُ»، و «مَشابِهُ»، و «لَيالٍ»، فجاء جمعه على حدٍّ ما لم يُستعمل في الكلام، لا يقولون: «مَلمَحة» ولا «لَيْلاة». ونحو ذا كثير. قال الشاعرُ، المتّلمس [من الوافر]:

٧٨٤ ـ جَمادِ لها جَمادِ ولا تَقولي   طَوالَ الدهرِ ما ذُكِرَتْ حَمادِ

= وجملة «ذكرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخيل تعدو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعدو»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

والشاهد فيه قوله: «بداد» وهو اسم للتبدّد معدول عن مؤنث «بدة» ثم عدلها إلى بداد.

٧٨٤ ـ **التخريج:** البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/٣٣٩، ٣٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٣٢؛ وشرح المفصل ٤/٥٥؛ ولسان العرب ٣/١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤.

اللغة: الضمير في (لها) يعود إلى القرينة، وهي النفس في بيت سابق، وجماد، وحماد اسمان للجمود، والحمد معدولان عن مؤنثين سمِّيا بهما كالجمدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة الخير، والحمد كثرته.

المعنى: ادع لهذه النفس التي انقادت وراء المنكرات بقلة الخير، ولا تدع لها ما عشت بكثرة الخير.

الإعراب: «**جماد**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «**جماد**»: الثانية توكيد لفظي للأولى. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «**لا**»: ناهية جازمة. «**تقولي**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. «**طوال**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل (تقولي). «**الدهر**»: مضاف إليه. «**ما**»: مصدرية زمانية، وهي حرف. «**ذكرت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي)، والمصدر المؤول من (ما) ومن الفعل (ذُكرت) منصوب على الظرفية الزمانية، وهو بدل من (طوال الدهر). «**حمادِ**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لا تقولي: حمادِ لها.

وجملة «**جمادِ لها**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا تقولي»: معطوفة على جملة (جمادِ لها) التي هي خبرية اللفظ إنشائية المعنى لأنَّ معناها الدعاء. وجملة «ذُكرت»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «حمادِ لها»: مقول القول محلها النصب. =

فهذا بمنزلة: جُموداً؛ «ولا تقولي: حَمَاد» عُدل عن قوله: «حَمْداً لها»، ولكنه عُدل عن مؤنّث كـ «بدادِ».

وأمّا ما جاء معدولاً عن حدّه من بنات الأربعة فقوله [من الرجز]:

٧٨٥ - قالت له ريحُ الصَّبا قَرْقارِ

فإنّما يريد بذلك قالت له: قَرْقِرْ بالرَّعْد للسَّحاب. وكذلك «عَرْعارِ»، وهو بمنزلة «قَرْقارِ»، وهي لُعْبة وإنّما هي من «عَرْعَرْتُ». ونظيرها من الثلاثة «خَراجِ»، أي: اخْرُجوا، وهي لُعْبة أيضاً[1].

= **والشاهد فيه قوله**: (جمادِ) و (حمادِ) فهما اسمان للجمود والحمد معدولان عن اسمين مؤنثين سُمِّيا بهما، وهما: الجُمدة، والحمدة، اللتان لم تستعملا في الكلام.

٧٨٥ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٥١؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧.

المعنى: يصف الشاعر سحاباً فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هيّجت رعده قائلة: قرقر بالرعد.

الإعراب: **«قالت»**: فعل ماضٍ والتاء: للتأنيث. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بـ«قالت». **«ريح»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«الصبا»**: مضاف إليه مجرور. **«قرقار»**: اسم فعل أمر بمعنى: «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت.

وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محلّ نصب مقول القول.

والشاهد فيه قوله: «قرقار» حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذّ.

(١) قال السيرافي: قال أبو العباس المبرد: غلط سيبويه في هذا، وليس في بنات الأربعة من الفعل عدل، وإنّما «قرقار» و «عرعار» حكاية للصوت، كما يقال: «غاق غاق» وما أشبه ذلك من الأصوات. وقال: لا يجوز أن يقع عدل في ذوات الأربعة لأنّ العدل إنّما وقع في الثلاثي لأنه يقال فيه «فاعلت» إذا كان من كلٍّ فعلٌ مثل فعل الآخر، كقولك: «ضاربته» و «شاتمته» ويقع فيه تكثير الفعل كقولك: «ضرّبت»، و «قتّلت»، وما أشبه ذلك. وقال أبو إسحاق الزجّاج: بات «فعالِ» في الأمر يُراد به التوكيد، والدليل على ذلك أنّ أكثر ما يجيء منه مبنيّ مكرّر، كقوله:

* حذارِ من أرماحنا حذارِ *

و:

* تراكها من إبلٍ تراكها *

وذلك عند شدّة الحاجة إلى هذا الفعل. . والأقوى عندي أنّ قول سيبويه أصحّ لأنّ حكاية إذا حكوا وكرّروا، لا يخالف الأوّل الثاني، كما قالوا: «غاق غاق» و «حاي حاي» و «حوب حوب». وقد =

واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا إذا سميّتَ به امرأةً فإنَّ بني تميم ترفعه وتنصبه وتُجريه مجرى اسمٍ لا ينصرف؛ وهو القياس، لأنَّ هذا لم يكن اسماً عَلَماً، فهو عندهم بمنزلة الفعل الذي يكون «فَعالِ» محدوداً عنه، وذلك الفعل: افْعَلْ؛ لأن «فَعالِ» لا يتغيّر عن الكسر، كما أنَّ «افعَلْ» لا يتغيّر عن حالة واحدة. فإذا جعلتَ «افْعَلْ» اسماً أو امرأة تغَيَّر وصار في الأسماء، فينبغي لِـ «فَعالِ» التي هي معدولة عن «افْعَلْ» أن تكون بمنزلته، بل هي أقوى. وذلك أنَّ «فَعالِ» اسمٌ للفعل، فإذا نقلته إلى الاسم نقلته إلى شيءٍ هو مثله، والفعلُ إذا نقلَته إلى الاسم نقلَته إلى شيء هو منه أبعد.

وكذلك كلّ «فَعالِ» إذا كانت معدولة عن غيرِ «افْعَلْ» إذا جعلتَها اسماً، لأنَّك إذا جعلتها عَلَماً فأنت لا تريد ذلك المعنى. وذلك نحو: «حَلاقِ» التي هي معدولة عن «الحالقة»، و «فَجارِ» التي هي معدولة عن «الفَجْرة»، وما أشبه هذا. أَلا ترى أنَّ بني تميم يقولون: «هذه قَطامُ» و «هذه حَذَامُ»؛ لأنَّ هذه معدولة عن «حَاذِمةَ»[1] و «قطامُ» معدولة عن «قاطِمة»[2] أو «قَطْمَة» وإنّما كلّ واحدةٍ منهما معدولةٌ عن الاسم الذي هو عَلَم ليس عن صفة، كما أن «عُمَرَ» معدول عن «عامِرٍ» عَلَماً لا صفةً. لولا ذلك لقلت: «هذا العُمَر»، تريد: العامر.

وأمّا أهل الحجاز فلمّا رأوه اسماً لمؤنّث ورأوا ذلك البناءَ على حاله لم يغيِّروه؛ لأنَّ البناء واحد، وهو ههنا اسم للمؤنّث، كما كان «ثَمَّ» اسماً للمؤنّث، وهو ههنا معرف كما كان «ثَمَّ»، ومن كلامهم أن يشبِّهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثلَه في جميع الأشياء. وسترى ذلك إنْ شاء الله، ومنه ما قد مضى.

فأمّا ما كان آخِرُه راءً فإنَّ أهل الحجاز وبني تميم فيه متّفِقون، ويَختار بنو تميم فيه لغة أَهل الحجاز كما اتفقوا في «يَرَى»، والحجازيّةُ هي اللغة الأُولى القُدْمى[3].

= يصرّفون الفعل من الصوت المكرّر، فيقولون: «عرعرت»، و «قرقرت»، وإنّما الأصل في الصوت «عارِ عارِ»، و «قار قارِ».

(١) الحاذِمة: القاطعة. (لسان العرب ١٢/١١٨ (حذم)).

(٢) القاطِمة: التي تشتهي اللحم، أو الضِّراب. (لسان العرب ١٢/٤٨٨ (قطم)).

(٣) قال السيرافي: يعني أنّ بني تميم تركوا لغتهم في قولهم: «هذه حضار وسفار» وتبعوا لغة أهل الحجاز بسبب الراء. وذلك أن بني تميم يختارون الإمالة، وإذا ضمّوا الراء، ثقلت عليهم الإمالة، وإذا كسروها، خفّت أكثر من خفّتها في غير الرّاء، لأنّ الراء حرف مكرّر والكسرة فيها مكرّرة كأنّها كسرتان، =

فزعم الخليل: أن إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العملُ من وجهٍ واحدٍ، فكرهوا ترك الخفّة وعلموا أنّهم إن كسروا الراء وصلوا إلى ذلك، وأنّهم إن رفعوا لم يصلوا.

وقد يجوز أن تَرفع وتنصب ما كان في آخِره الراء. قال الأعشى [من مخلَّع البسيط]:

٧٨٦ - ومــــرَّ دَهْــــرٌ علـــى وَبـــارِ فَهَلَكَــــتْ جَهْــــرَةً وَبــــارُ

والقوافي مرفوعة.

فممّا جاء وآخِرُه راءٌ: «سَفارِ» وهو اسم ماء، و «حَضارِ» وهو اسم كوكب، ولكنَّهما مؤنّثان كماويَّةَ والشِّعْرَى، كأنَّ تلك اسمُ الماءة وهذه اسم الكوكبة.

وممّا يدلُّك على أن «فَعالِ» مؤنثة قوله: «دُعِيتْ نَزالِ»، ولم يقل: «دُعِيَ نَزالِ»؛ وأنَّهم لا يصرفون رجلاً سمَّوه: «رَقاشِ»، و «حَذامِ»، ويجعلونه بمنزلة رجلٍ سمَّوه بـ «عناق».

واعلم أنَّ جميع ما ذكرنا في هذا الباب من «فعالِ»، ما كان منه بالراء وغير ذلك، إذا

= فصار كسر الرّاء أقوى في الإمالة من كسر غيرها، فصار ضمّ الراء في منع الإمالة أشدّ من منع غيرها من الحروف، فلذا اختاروا موافقة أهل الحجاز كما وافقوهم في «يرى». وبنو تميم من لغتهم تحقيق الهمزة، وأهل الحجاز يخفّفون، فوافقوهم في تخفيف الهمزة من «يرى».

٧٨٦ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٣١ (وفيه «حدّ» مكان «دهر») وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٠؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٥؛ وشرح المفصّل ٤/ ٦٤، ٦٥؛ ولسان العرب ٥/ ٢٧٣ (وبر)؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٤؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧؛ والمقتضب ٣/ ٥٠، ٣٧٦؛ والمقرب ١/ ٢٨٢.

اللغة والمعنى: وبار: قبيلة كانت تسكن في تخوم صنعاء، وكانت أكثر الأرضين خيراً. جهرةً: عياناً من غير استتار. يقول: ألم تعتبروا بما حلّ بإرم وعاد ووبار.

الإعراب: «ومرّ»: الواو حرف عطف، «مَرّ»: فعل ماضي مبنيّ على الفتحة. «دهر»: فاعل مرفوع. «على وبار»: جار ومجرور متعلقان بـ «مرّ». «فهلكتْ»: الفاء حرف عطف، و ««هلك»: فعل ماضي مبنيّ، والتاء: حرف للتأنيث. «جهرة»: حال منصوب. «وبار»: فاعل مرفوع.

وجملة «مرّ دهر»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هلكت»: معطوفة عليها لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: مجيء «وبار» مرّتين. وكانت في الأولى (على وبارِ) مبنيّة على الكسر، وفي الثانية (فهلكت وبارُ) معربَة فرُفعت بالضمَّة ضرورة؛ لأن قوافي القصيدة مرفوعة.

كان شيء منه اسماً لمذكّر لم يَنجرّ أبداً، وكان المذكّر في هذا بمنزلته إذا سُمّي بـ «عناق»، لأنَّ هذا البناء لا يجيء معدولاً عن مذكّر فيُشَبَّهَ به. تقول: «هذا حَذامُ»، و «رأيتُ حذامَ قبلُ»، و «مررتُ بحذامَ قبلُ». سمعتُ ذلك ممن يوثَق بعلمه.

وإذا كان جميعُ هذا نكرةً انصرف كما ينصرف «عُمَر» في النكرة، لأنَّ هذا لا يجيء معدولاً عن نكرة.

ومن العرب من يَصرف «رَقاشِ» و «غلابِ» إذا سَمّى به مذكَّراً، لا يَضعه على التأنيث، بل يجعله اسماً مذكَّراً، كأنَّه سمَّى رجلاً بـ «صباح».

وإذا ان الاسمُ على بناء «فَعالِ»، نحو: «حَذامِ» و «رَقاشِ»، لا تدري ما أصله أَمعدولٌ أم غير معدول، أم مؤنّث أم مذكّر، فالقياس فيه أن تصرفَه؛ لأنَّ الأكثر من هذا البناء مصروف غير معدولٍ، مثل: «الذَّهاب»، و «الصَّلاح»، و «الفَساد»، و «الرَّباب».

واعلم أنَّ «فعالِ» جائزة من كلّ ما كان على بناء «فَعَلَ» أو «فَعُلَ» أو «فَعِلَ»، ولا يجوز من «أَفْعَلْتُ»، لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة، إلاّ أن تَسمع شيئاً فتجيزَه فيما سمعتَ ولا تجاوِزَه. فمن ذلك: «قَرْقارِ» و «عَرْعارِ».

واعلم أنّك إذا قلت: «فَعالِ» وأنت تأمر امرأةً أو رجلاً أو أكثر من ذلك، أنّه على لفظك إذا كنت تأمر رجلاً واحداً. ولا يكون ما بعده إلاّ نصباً؛ لأن معناه «افْعَلْ» كما أنَّ ما بعد «افْعَلْ» لا يكون إلاّ نصباً. وإنما منعهم أن يُضمِروا في «فَعالِ» الاثنين والجميعَ والمرأة، لأنّه ليس بفعل، وإنما هو اسمٌ في معنى الفعل.

واعلم أنَّ «فَعالِ» ليس بمطّرد في الصفات، نحو: «حَلاقِ»، ولا في مصدر، نحو: «فَجَارِ»، وإنّما يَطّرد هذا الباب في النداء وفي الأمر.

هذا باب تغيير الأسماء المبهمة إذا صارت علامات خاصّة

وذلك: «ذَا» و «ذي»، و «تَا»، و «أُلاَ»، و «أُلاءِ» وتقديرها: أولاعِ. هذه الأسماء لمّا كانت مبهمَة تقع على كلّ شيء، وكثرت في كلامهم، خالفوا بها ما سِواها من الأسماء في تحقيرها وغير تحقيرها، وصارت عندهم بمنزلة «لاَ» و «في» ونحوها، وبمنزلة الأصوات نحو: «غاقِ» و «حاءِ». ومنهم من يقول: «غاقٍ» وأشباهَها؛ فإذا صار اسماً عُمل فيه ما عُمل بـ «لا»؛ لأنّك قد حوّلته إلى تلك الحال كما حوّلتَ «لاَ».

وهذا قول يونس والخليلِ ومن رأينا من العُلماء، إلاّ أنّك لا تُجري ذَا اسمَ مؤنّث لأنه مذكّر إلاّ في قول عيسى، فإنّه كان يصرف امرأة سمّيتها بـ «عَمْرو».

وأمّا «ذِي» فبمنزلة: «في»، و «تَا» بمنزلة: «لاَ».

وأمّا «أُلاَءِ» فتصرفه اسمَ رجل وترفعه وتجرّه وتنصبه، وتغيّره كما غيّرت «هيْهاتَ» لو سميّت رجلاً به، وتصرفه لأنّه ليس فيه شيء مما لا ينصرف به.

وأمّا «أُلاَ» فبمنزلة: «هُدًى» منوّناً، وليس بمنزلة «حُجَا» و «رُمَى»[1] لأنَّ هذين مشتقّان، و «أُلاَ» ليس بمشتقّ ولا معدولاً، وإنّما «أُلاَ» و «أُلاَء» بمنزلة: «البُكَا» و «البُكاء»، إنَّما هما لغتان.

وأمَّا «الذي» فإذا سمَّيت به رجلاً أو بـ «التي» أخرجتَ الألف واللام[2] لأنك تجعله

(١) قال السيرافي: لأنّ هذين معدولان كـ «عُمَر» و «زُفَر» عن «حاج» و «رام». والحاجي هو المتنحّي. يقال: حجا عنه ناحية، فهو حاج.

(٢) قال السيرافي: أي: فتنزع منه الألف واللام، فتقول: «هذا لذي ولتي»، و «مررت بلذي ولتي»، لأنّ الألف واللام كانتا دخلتا للتعريف كما تدخلان على «القائم»، لأنّ قولك: «مررت بالذي قام»، كقولك: =

عَلماً له، ولستَ تجعله ذلك الشيءَ بعينه كالحارث، ولو أردت ذلك لأثبتّ الصلة. وتصرفُه وتُجريه مُجْرَى «عَمٍ».

وأَمّا «اللائي» و «اللاتي» فبمنزلة: «شَائي» و «ضَارِي»، وتُخْرج منه الألف واللام. ومَن حذف الياء رفع وجرَّ ونصب أيضاً، لأنه بمنزلة الباب. فمن أثبت الياء جعلها بمنزلة «قاضِي»، وقال فيمن قال: «اللاءلاءٌ»، لأنه يصيرها بمنزلة بابٍ حرفُ الإعراب العينُ، وتُخرِج الألف واللام هاهنا كما أخرجتهما في «الذي».

وكذلك: «أُلا» في معنى «الذين» بمنزلة: «هُدًى».

وسألتُ الخليل عن «ذَيْنِ» اسم رجل، فقال: هو بمنزلة «رَجُلَينِ» ولا أغيِّرهُ، لأنه لا يَختلُّ الاسمُ أن يكون هكذا.

وسألتُه: عن رجل سُمِّي بـ «أُولى» من قوله: ﴿نحنُ أُولُو قُوَّةٍ وأُولو بأسٍ شديد﴾[(1)]، أو بـ «ذوي»، فقال: أقول «هذا ذَوُونَ»، و «هذا أُلُونَ»، لأني لم أُضِف، وإنما ذهبتِ النون في الإضافة. وقال الكُمَيت [من الوافر]:

٧٨٧ - فلا أَعْني بذلك أسْفَلِيكُمْ ولكنّي أُريد به الذَّوينَا

= «مررت بالقائم»، فإذا أفردت «الذي» فسمّيت به، نزعت الألف واللام لأنّ التعريف باللقب وتصييره علماً قد أغنى عن الألف واللام، ولو سمَّيت بـ «الذي» مع صلته لم تخرج الألف واللام.

(١) النمل: ٣٣.

٧٨٧ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٩؛ وخزانة الأدب ١/ ١٣٩، ١٤١، ١٤٣، ٤/ ٤٩٦؛ والدرر ٥/ ٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٧، ٤٥٩ (ذو)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٧٩، ٧/ ٤٣٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٦.

اللغة: الأسفلون: جمع أسفل، وهو خلاف الأعلى. والذوون: جمع (ذو)، وأراد به أذواء اليمن، أي ملوكهم، ومنهم ذو يَزَن، وذو جَدن، وذو نُواس.

المعنى: هجا الكميت أهل اليمن تعصُّباً لمُضر، وقال لهم: لا أعني بهجوي وذمي سفلتكم، ولكني أعني به سادتكم، وملوككم.

الإعراب: «**فلا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية مهملة. «**أعني**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**بذلك**»: الباء: حرف جر، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أعني). «**أسفليكم**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، وكم: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. «**ولكني**»: الواو: استئنافية، «لكنّي»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متكلم اسم (لكن) محله النصب. «**أريد**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله (مستتر وجوباً) تقديره (أنا). =

قلتُ: فإذا سمّيتَ رجلاً بـ «ذي مَالٍ» هل تغيِّره؟ قال: لا، ألا تراهم قالوا: «ذُو يَزَنٍ» منصرف، فلم يغيّروه كـ «أبي فُلانٍ»، فـ «ذا» من كلامهم مضاف؛ لأنّه صار المجرورُ منتَهى الاسم، وأمِنوا التنوينَ، وخرج من حال التنوين حيث أضفتَ، ولم يكن منتَهى الاسم، واحتَملتِ الإضافةُ «ذا» كما احتملتْ «أَبا زيدٍ»، وليس مفْرَدٌ آخِرُه هكذا فاحتملْته كما احتملتِ الهاءَ «عَرْقُوَةٌ»[1].

وسألتُه عن «أَمْسِ» اسمَ رجلٍ؟ فقال: مصروفٌ؛ لأنَّ «أَمْسِ» هاهنا ليس على الحدّ، ولكنّه لمّا كثر في كلامهم، وكان من الظروف، تركوه على حالٍ واحدة، كما فعلوا ذلك بـ «أَيْن»؛ وكَسَروه كما كسروا «غاقِ» إذْ كانت الحركةُ تدخله لغير إعراب، كما أنَّ حركة «غاقِ» لغير إعراب. فإذا صار اسماً لرجل انصرف؛ لأنّك قد نقلته إلى غير ذلك الموضع، كما أنّك إذا سميّت بـ «غاقِ» صرفَته. فهذا يجري مجرى هذا، كما جرى «ذَا» مجرى «لاَ».

واعلمْ أَنّ بني تميم يقولون في موضع الرفع: «ذَهَبَ أَمْسُ بما فيه»، و «ما رأيتُه مُذْ أَمْسُ»، فلا يصرفون في الرَّفع، لأنّهم عدلوه عن الأَصل الذي هو عليه في الكلام لا عن ما ينبغي له أَن يكون عليه في القياس. أَلا ترى أَنَّ أَهل الحجاز يكسرونه في كلّ المواضع، وبنو تميم يكسرونه في أكثر المواضع في النصب والجرّ، فلمّا عدلوه عن أَصله في الكلام ومجراه، تركوا صَرْفه كما تركوا صرف «أُخَرَ» حين فارقت أَخواتِها في حذف الأَلف واللام منها، وكما تركوا صرف «سَحَرَ» ظرفاً؛ لأنه إذا كان مجروراً أَو مرفوعاً أَو منصوباً غير ظرف لم يكن معرفةً إلاّ وفيه الأَلفُ واللام، أَو يكون نكرةً إذا أَخرجتا منه، فلمّا صار معرفةً في

= «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أريد). «الذوينا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

وجملة «لا أعني»: بحسب الفاء. وجملة «لكني أريد»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أريد»: خبر (لكن) محلها الرفع.

والشاهد فيه: جمعه لـ (ذي) جمعاً سالماً، وإفراده من الإضافة، والتزامه الألف واللام لمَّا نقله عما كان عليه، وجعله اسماً على حاله، وأصل (ذو) (ذوا)، ولذلك قال في الجمع: الذوين، فأتى بالواو متحركة.

(1) قال السيرافي: يعني أنّ الإضافة قد تغيّر لفظ المضاف حتى لا يكون لفظه في الإفراد كلفظه في الإضافة. ألا ترى أنّ قولنا: «أبو زيد» و «أبا زيد»، و «أبي زيد» لو أفردنا الأب لم تدخله الألف والواو والياء. كذلك أيضاً إذا أضفنا «ذو» كان على حرفين، الثاني منهما حرف المدّ واللين. وإذا أفردنا، احتاج إلى ثلاثة. ثم مثّل المضاف إليه بهاء التأنيث في قولنا: «عرقوة»، لأنّ «عرقوة» بالواو، فإذا أفردنا وحذفنا الهاء، قلنا: «عرقى» لأنّه لا يكون اسمٌ آخره واو.

الظروف بغير أَلف ولام خالف التعريفَ في هذه المواضع، وصار معدولاً عندهم كما عُدلتْ «أُخَرُ» عندهم. فتركوا صرفه في هذا الموضع كما تُرك صرفُ «أَمْسِ» في الرفع.

وإنْ سمّيت رجلاً بـ «أَمس» في هذا القول صرفتَه، لأَنّه لا بُدّ لك من أَن تصرفَه في الجرّ والنصب، لأنّه في الجرّ والنصب مكسورٌ في لغتهم، فإذا انصرف في هذين الموضعين انصرفَ في الرّفع، لأَنّك تُدخِله في الرفع وقد جرى له الصَّرف في القياس في الجرّ والنصب؛ لأَنّك لم تَعدله عن أَصله في الكلام مخالِفاً للقياس. ولا يكون أَبداً في الكلام اسمٌ منصرف في الجرّ والنصب ولا ينصرفُ في الرفع.

وكذلك «سَحَر» اسم رجل تصرفه، وهو في «الرجل» أَقوى؛ لأَنه لا يقع ظرفاً. ولو وقع اسمَ شيء وكان ظرفاً صرفته، وكان كـ «أَمس» لو كان «أَمْس» منصوباً غير ظرف مكسورٍ كما كان[1].

وقد فَتح قوم «أَمْسَ»[2] في «مُذْ» لمّا رفعوا، وكانت في الجرّ هي التي تُرفع، شبّهتْ بها. قال [من الرجز]:

٧٨٨ ـ لقد رأيتُ عَجَباً مُذْ أَمْسَا عَجائزاً مِثْلَ السَّعالِي خَمْسَا

---

(١) قال السيرافي: يعني لو سمَّينا وقتاً من الأوقات أو مكاناً من الأمكنة التي تكون ظرفاً بـ «سَحَر»، وجعلناه لقَباً له لانصرف، لأنّه ليس هو بالشيء المعدول، وكان كـ «أمس» لو سمّيت به. وقوله: «وهو في الرجل أقوى»، يعني أنّ الصرف في «الرجل» أقوى لأنه لا يقع ظرفاً.

(٢) قال السيرافي: وهُمْ بعض بني تميم، وإنّما فعلوا ذلك لأنهم تركوا صرفه. وما بعد «مذ» يُرفع ويخفض، فلما ترك بعض من يرفع صرفه بعد «مُذ» ترك أيضاً من يجرّ صرفه بعدها، فكانت مشبهة بنفسها.

٧٨٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/ ١٠٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧؛ ولسان العرب ٦/ ٩، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣.

اللغة: السعالي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجنّ كما كان يعتقد الجاهليّون.

المعنى: من العجائب التي رأيتها أمسِ تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: «**لقد**»: **اللام**: موطئة للقسم، «**قد**»: حرف تحقيق. «**رأيت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتـاء: فاعل. «**عجباً**»: مفعول به منصوب. «**مُذ**»: حرف جرّ. «**أمسا**»: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلّقان بـ «رأيت». «**عجائزاً**»: بدل من «عجباً» منصوب. «**مثل**»: نعت «عجائزاً»، وهو مضاف. «**السعالي**»: مضاف إليه مجرور =

وهذا قليل.

وأَمّا «ذِهْ» اسم رجل فإنَّك تقول: «هذا ذهٌ قد جاء»، والهاءُ بدلٌ من الياء في قولك: «ذِي أمةُ الله» كما أنّ مِيم «فَمٍ» بدلٌ من الواو. والياءُ التي في قولك: «ذِهِي أمةُ الله»، إنّما هي ياءٌ ليست من الحروف، وإنما هي لبيان الهاء، فإذا صارت اسماً لم تَحْتَج إلى ذلك، لمّا لزمتْها الحركةُ والتنوين، والدَّليل على ذلك أنَّك إذا سَكتَّ لم تَذكر الياء؛ وذلك لأَنَّ الذي يقول: «ذِهِي أمةُ الله» يقول إذا سَكَتَ: «ذِهْ».

وسمعنا العرب الفُصَحاء يقولون: «ذِهْ أمةُ الله»، فيسكّنون الهاء في الوصل كما يقولون: «يَهْيَرّ»[1] في الوصل.

= بالكسرة المقدّرة. «خمساً»: نعت «عجائزاً».

وجملة «رأيت عجباً...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم.

والشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، للعلمية والعدل عن الأمسِ، فجُرَّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

(١) في طبعة عبد السلام هارون «بهمْ» مكان «يهيّر».

هذا باب الظروف المبهمة غير المتمكنة

وذلك لأنّها لا تضاف ولا تَصرَّفُ تَصرُّفَ غيرها، ولا تكون نكرة. وذاك: أيْنَ، وكيْفَ، ومتى، وحَيْثُ، وإذْ، وإذَا، وقَبْلُ، وبَعْدُ. فهذه الحروفُ وأشباهها لمّا كانت مبهَمة غيرِ متمكّنة شُبِّهت بالأصوات، وبما ليس باسمٍ ولا ظرف. فإذا التقى في شيءٍ منها حرفان ساكنان حرّكوا الآخِر منهما. وإنْ كان الحرفُ الذي قبل الآخِر متحرِّكاً أسكنوه، كما قالوا: «هَلْ»، و «بَلْ»، و «أَجَلْ»، و «نَعَمْ»، وقالوا: «خَيْرِ» فحرّكوه لئلاّ يَسكن حرفان.

فأَمّا ما كان غايةً نحو: «قَبْلُ»، و «بَعْدُ»، و «حَيثُ»، فإنّهم يحرّكونه بالضمّة. وقد قال بعضُهم: «حَيْثَ»، شبَّهوه بـ «أَينَ». ويدلُّك على أنْ «قَبْلُ» و «بَعْدُ» غير متمكّنينِ، أنه لا يكون فيهما مفرَدَينِ ما يكون فيهما مضافين؛ لا تقول: «قَبْلُ» وأنت تريد أن تَبني عليها كلاماً، ولا تقول: «هذا قَبْلُ»، كما تقول: «هذا قَبْلَ العَتَمة»، فلمّا كانت لا تَمكُّنُ، وكانت تقع على كلّ حينٍ، شُبّهتْ بالأصوات و «هَلْ» و «بَلْ»؛ لأنّها ليست متمكّنة.

وجُزمتْ «لَدُنْ» ولم تُجعَل كـ «عند» لأنّها لا تمكّنُ في الكلام تمكُّنَ «عِنْدَ»، ولا تقع في جميع مواقعه، فجُعل بمنزلة «قَطْ» لأنها غير متمكّنة.

وكذلك «قَطُّ» و «حَسْبُ»، إذا أردت «لَيْسَ إلاَّ» و «لَيْسَ إلاَّ ذا». و «ذا» بمنزلة «قَطُّ» إذا أردت الزمان، لمّا كنّ غيرَ متمكّنات فُعل بهنَّ ذا. وحرّكوا «قَطُّ» و «حَسْبُ» بالضمّة لأنّهما غايتان. فـ «حسبُ» للانتهاءِ، و «قَطُّ» كقولك: «مُنْذُ كنتُ».

وأَمّا «لَدُ» فهي محذوفةٌ، كما حذفوا «يَكُنْ». أَلاَ ترى أَنّك إذا أضفتَ إلى مضمَر رددته إلى الأصل، تقول: «مِن لَدُنْهُ» و «مِنْ لَدُنّي»؛ فإنّما «لَدُنْ» كـ «عَنْ».

وسألتُ الخليل عن «مَعَكُمْ» و «مَعَ»، لأيِّ شيء نصبتَها؟ فقال: لأنَّها استُعملت غير مضافة اسماً كـ «جميع»، ووقعتْ نكرة، وذلك قولك: «جَاءا معاً»، و «ذَهَبا معاً»[1] و «قد ذهب مَعَه»، و «مَن مَعَه»، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: «أَمامَ»، و «قُدَّامَ». قال الشاعر فجعلها كـ «هَلْ» حين اضطُرّ، وهو الراعي [من الوافر]:

٧٨٩ ـ وريشــي منكُــمُ وهَــوايَ مَعْكُــمْ وإنْ كـانـت زِيـارَتُكُـمْ لِمـامَـا

وأمّا «مُنْذُ» فضُمّت لأنَّها للغاية، ومع ذا أنّ من كلامهم أن يُتبعوا الضمَّ الضمَّ، كما قالوا: «رُدُّ يا فتى».

وسألتُ الخليل عن «مِنْ عَلُ»، هَلاّ جُزمت اللام؟ فقال: لأنَّهم قالوا: «مِنْ عَلٍ»،

---

(١) قال السيرافي: ولا تضاف «مَعَ» في هذا الموضع، فلمّا أعرب في هذا الموضع المنكور المفرد، وجب تحريكه في الإضافة. وإنّما وجب إفراده في هذا الموضع لأنّا إذا أضفنا فقلنا: «ذهب زيدٌ مع عمرو»، فقد ذكرنا اجتماعه مع «عمرو» وأضفنا «مَعَ» إلى غير الأوّل. وإذا قلنا: «ذهبا معاً»، فليس في الكلام غيرهما تضيف «مع» إليه. ولا يجوز أن تضيف «مَعَ» إليهما كما تقول: «ذهب زيدٌ مع نفسه». ونصب «معاً» على الحال في قولك: «ذهبا معاً» كأنّك قلت: ذهبا في وقت اجتماعهما.

٧٨٩ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩١؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٣٢؛ وللراعي النميري في ملحق ديوانه ص ٣٣١؛ ولأحدهما في شرح التصريح ٢/ ٤٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٠٦؛ ورصف المباني ص ٣٢٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩٥؛ ولسان العرب ٨/ ٣٤١ (معع).

اللغة: الريش: اللباس الفاخر. الهوى: الميل. اللمام: الشيء القليل، أي الحين بعد الحين.

المعنى: إنّ كلّ ما عندي من لباس ومال هو من خيركم وفضلكم، لذا فإنّ هواي منصرف إليكم وإن كانت مودّتكم لنا غير مستقرّة.

الإعراب: «**وريشي**»: الواو: بحسب ما قبلها، «ريشي»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**منكم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر المبتدأ. «**وهواي**»: الواو: حرف عطف، «هواي»: معطوف على «ريشي» مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**معكم**»: ظرف متعلّق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وإن**»: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: للتأنيث. «**زيارتكم**»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف، و «كم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لماما**»: خبر «كان» منصوب.

وجملة «ريشي معكم»: بحسب ما قبلها. وجملة «هواي معكم»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «وإن كانت زيارتكم لماما»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «هواي معْكم» حيث وردت «مع» مبنيّة على السكون.

فجعلوها بمنزلة المتمكّن، فأشبَه عندهم «مِنْ مُعالٍ»، فلمّا أرادوا أن يُجعَل بمنزلة «قَبْلُ» و «بَعْدُ» حرّكوه كما حرّكوا «أَوَّلُ»، فقالوا: «ابْدَأ بهذا أَوَّلُ»، وكما قالوا: «يا حَكَمُ أَقْبِلْ» في النداء؛ لأنّها لمّا كانت أسماءٌ متمكّنةً، كرهوا أن يجعلوها بمنزلة غير المتمكّنة، فلهذه الأسماء من التمكّن ما ليس لغيرها، فلم يجعلوها في الإسكان بمنزلة غيرها وكرهوا أن يُخِلّوا بها. وليس «حَكَمُ» و «أَوَّلُ» ونحوهُما كـ «الذي» و «مَنْ»؛ لأنّها لا تضاف ولا تَتِمّ اسماً، ولا تكون نكرةً، و «مَنْ» أيضاً لا تَتّم اسماً في الخبر، ولا تضاف كما تضاف «أَيٌّ»، ولا تنوَّن كما تنوَّن «أيٌّ».

وجميعُ ما ذكرنا من الظروف التي شُبّهت بالأصوات ونحوِها من الأسماء غير الظروف إذا جُعل شيءٌ منها اسماً لرجل أو امرأة تغيَّر، كما تغيَّر «لَوْ»، و «هَلْ»، و «بَلْ»، و «لَيْتَ»، كما فعلتَ ذلك بـ «ذا» وأشباهها؛ لأنّ «ذَا» قبلَ أن تكون اسماً خاصّاً كـ «مَنْ»، في أنّه لا يضاف ولا يكون نكرةً، فلم يتمكّن تمكُّنَ غيرِه من الأسماء.

وسألتُ الخليل عن قولهم: «مُذْ عامٌ أَوَّلُ»، و «مُذْ عامٍ أَوَّلَ»، فقال: «أَوَّلُ» ههنا صفة، وهو «أفعَلُ» من «عامِك»، ولكنّهم ألزموه هنا الحذفَ استخفافاً، فجعلوا هذا الحرف بمنزلة «أفْضَلُ منك». وقد جعلوه اسماً بمنزلة «أفْكَلٍ»، وذلك قول العرب: «ما تركتُ له أوّلاً ولا آخِراً»، و «أنا أوّلُ منه»، ولم يقل رجلٌ: «أَوّلُ منه»، فلما جاز فيه هذان الوجهان، أجازوا أن يكون صفةً وأن يكون اسماً. وعلى أيِّ الوجهين جعلَته اسماً لرجل صرفته في النكرة. وإذا قلت: «عامٌ أوّلُ»، فإنّما جاز هذا الكلام لأنك تُعْلم به أنك تَعْني العام الذي يليه عامُك، كما أنّك إذا قلت: «أَوّلُ من أَمْسِ» أو «بَعْدَ غدٍ» فإنّما تعني الذي يَليه أمْسِ والذي يليه غَدٌ. وأمّا قولهم: «ابْدَأْ بِه أوّلُ»، و «ابْدأْ بها أوّلُ»، فإنّما تريد أيضاً أوّلُ من كذا، ولكن الحذف جائزٌ جيّد، كما تقول: «أنتَ أفضلُ»، وأنتَ تريد من غيرك. إلاّ أن الحذف لزم صفةَ «عامٍ» لكثرة استعمالهم إيّاه حتى استغنوا عنه. ومثل هذا في الكلام كثير. والحذفُ يُستعمل في قولهم: «ابْدَأْ به أَوّلُ» أكثَر. وقد يجوز أن يُظهروه، إلا أنّهم إذا أظهروه لم يكن إلا الفتحُ.

وسألتُه عن قول بعض العرب، وهو قليل: «مُذْ عامٌ أوّلَ»؟ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا الموضع، فكأنه قال: مُذْ عامٌ قَبْلَ عامك.

وسألتُه عن قوله: «زيدُ أسْفَلَ منك»؟ فقال: هذا ظرف، كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَٱلرَّكْبُ

أسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[1] كأنه قال: زيدٌ في مكانٍ أسفَل من مكانك.

ومثل الحذف في «أَوَّل» لكثرة استعمالهم إيّاه قولُهم: «لا عليك». فالحذف في هذا الموضع هكذا.

ومثله: «هل لكَ في ذلك»؟ و«مَن له في ذلك»؟ و«لا تَذكر له حاجة»، و«لا لك حاجة». ونحوُ هذا أكثرُ من أن يُحْصَى. قال [من الرجز]:

٧٩٠ - يا لَيْتَها كانت لأَهْلِي إِبلاَ أو هُزِلَتْ مِنْ جَدْبِ عامٍ أَوَّلاَ

يكون على الوصف والظرف.

وسألتُه عن قوله: «مِنْ دُونٍ»، و«مِنْ فَوْقٍ»، و«مِنْ تَحْتٍ»، و«مِنْ قَبْلٍ»، و«مِنْ بَعْدٍ»، و«مِنْ دُبُرٍ»، و«مِنْ خَلْفٍ»، فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكّنة، لأنّها تضاف وتُستعمل غير ظرف. ومن العرب من يقول: «مِنْ فَوْقُ»، و«مِنْ تَحْتُ»، يُشبّهه

---

(١) الأنفال: ٤٢.

٧٩٠ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم العجلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٣٥١، ٤١٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٢٣٤؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٤، ٩٧، ٩٨، ٩٩؛ ولسان العرب ١١/ ٧١١ (وأل)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٣.

اللغة: واضحة.

المعنى: يا ليت هذه الإبل كانت لأهلي، وإلاّ فأتمنى أن لو كانت قد هزلت منذ العامِ الماضي.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ليت**»: حرف مشبه بالفعل، و«ها»: اسمه مبني على السكون في محل نصب. «**كانت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، واسم (كان) مستتر جوازاً تقديره: (هي). «**لأهلي**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (إبلاً)، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر. «**إبلاً**»: خبر (كان) منصوب. «**أو**»: حرف عطف. «**هُزلت**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**من جدب**»: جار ومجرور متعلقان بـ (هُزلت). «**عامٍ**»: مضاف إليه. «**أولا**»: صفة لـ (عامٍ) مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف.

وجملة «ليتها كانت لأهلي إبلا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كانت لأهلي إبلا»: خبر (ليت) محلُّها الرفع، وعطفت عليها جملة «هُزلت».

والشاهد فيه: مجيء (أول) نعتاً لـ (عام)، والتقدير: من جدب عام أول من هذا العام، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف على تقدير: من جدب عام وقع عاماً أول من هذا العام، وأقام (أول) مقامه.

بـ «قَبْلُ» و «بَعْدُ». وقال أَبو النجم[1] [من الرجز]:

٧٩١ - أَقَبُّ مِنْ تَحْتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

وقال آخر [من الرجز]:

٧٩٢ - لا يَحْمِلُ الفارسَ إلاّ المَلْبُونْ　　المَحْضُ من أَمامِه ومِنْ دُونْ

وكذلك «مِنْ أَمامٍ» و «مِنْ قُدّامٍ»، و «مِنْ وراءٍ»، و «مِنْ قُبُلٍ»، و «مِنْ دُبُرٍ». وزعم[2]

(١) البيت التالي له من قصيدة لاميّة مكسورة الرويّ، وفي الطبعة التي أعتمدها وطبعة عبد السلام هارون «من علُ» بالبناء على الضمّ، وهذا خطأ.

٧٩١ - **التخريج**: الرجز لأبي النجم في الأزهية ص ٢٢؛ وخزانة الأدب ٢/٣٩٧؛ والخصائص ٢/٣٦٣؛ وشرح شواهد المغني ١/٤٤٩؛ والطرائف الأدبية ص ٦٨؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٤٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٨٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٢؛ ومغني اللبيب ١/١٥٤.

اللغة: الأقبّ: من القبب دقّة الخصر وضمور البطن.

الإعراب: «**أقب**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو». «من»: حرف جرّ. «**تحت**»: ظرف مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «أقبّ». «**عريض**»: خبر ثانٍ للمبتدأ. «**من عل**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عريض».

والشاهد فيه قوله: «من تحتُ» و «من علِ» حيث بني «تحت» على الضم، فحذف المضاف ونوى معناه. وقولهَ: «من عل» فقد حذف المضاف ونوى لفظه، فجرّ «عل» بحرف الجرّ.

٧٩٢ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح التصريح ٢/٥٢؛ ولسان العرب ١٣/١٦٤ (دون)، ١٣/٣٧٤ (لبن).

اللغة: الملبون: الفرس الذي يُسقى اللبن، ويؤثر به لكرمه وعتقه. والمحْض: الخالص.

المعنى: لا يحمل الفارس البطل إلا الفرس العتيق الأصيل الذي سقي اللبن دون غيره، والذي حسنت هيئته من قُبُل، ومن دُبُر.

الإعراب: «**لا**»: نافية مهملة. «**يحمل**»: فعل مضارع مرفوع. «**الفارس**»: مفعول به. «**إلا**»: حرف حصر. «**الملبون**»: فاعل مرفوع بالضمة، وسكّن للضرورة. «**المحض**»: صفة لـ (الملبون). «**من أمامه**»: جار ومجرور متعلقان بـ (المحض)، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**ومن دون**»: جار ومجرور معطوفان على (من أمامه).

وجملة «لا يحمل الفارسَ إلا الملبون»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: قصر (دون) وبناؤها على الضم في النية، لأن القافية لو كانت مطلقة لم تكن (دون) إلا مضمومة بمنزلة (قَبْلُ) و (بَعْدُ) المقطوعتين عن الإضافة في اللفظ فقط.

(٢) أي: الخليل.

أنهنّ نكراتٌ كقول أَبي النجم [من الرجز]:

* يـأتـي لهـا مـن أَيْمُـنٍ وأَشْمُـلِ[١] *

وزعم أَنّهن نكراتٌ إذا لم يُضَفْن إلى معرفة، كما يكون «أَيْمُن» و «أَشْمُل» نكرة.

وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه، ويجعلونه كقولك: «مِنْ يَمْنةٍ وشَأْمةٍ»، وكما جُعلت «ضَحْوةٌ» نكرة «وبُكْرةُ» معرفة.

وأمّا يونس فكان يقول: «مِنْ قُدّامَ»، ويجعلها معرفة، وزعم أَنّه منعه من الصرف أَنّها مؤنّثة. ولو كانت «شأْمةٌ»، كذا لما صرفها وكانت تكون معرفةً. وهذا مذهبٌ، إلاّ أَنّه ليس يقوله أحدٌ من العرب.

وسألنا العُلْوِيينَ[٢] والتَّميمّيينَ، فرأيناهم يقولون: «مِنْ قُدَيْدِيمةٍ» و «مِنْ وُريّئةٍ»، لا يَجْعلون ذلك إلاّ نكرة، كقولك: «صَباحاً ومَساءً»، و «عَشيّةً وضَحْوةً». فهذا سمعناه من العرب.

وتقول في النصب على حدّ قولك: «مِنْ دُونٍ» و «مِنْ أَمامٍ»: «جَلستُ أَماماً وخَلْفاً»، كما تقول: «يَمْنةً وشَأْمةً». قال الجعديّ [من الوافر]:

٧٩٣ ـ لهـا فَـرَطٌ يكـونُ ولا تَـراه أَمـامـاً مِـنْ مُعـرَّسِنـا ودُونَـا

---

(١) تقدم بالرقم ١٨٧.

(٢) أي: أهل العالية، والعالية: ما فوق أرض نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكّة، وهي الحجاز وما والاها. (لسان العرب ١٥/ ٨٧ (علا)).

٧٩٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٢١٠؛ ولسان العرب ١٣/ ١٦٤ (دون)؛ ولابن أحمر في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٤؛ وليس في ديوانه.

اللغة: الهاء في (لها) يُراد به الكتيبة التي يصفها. والفَرط: الفضول. والمعَرَّس: مكان التعريس أي الإقامة، والنزول في الليل.

المعنى: يصف كتيبة مترامية الأطراف، فإذا عرَّست بمكان كان لها فضول متقدمة، ومتأخرة لا تقع العينُ عليها لبعدها.

الإعراب: «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدَّم المحذوف. «**فَرَطٌ**»: مبتدأ مؤخر. «**يكون**»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر جوازاً تقديره (هو). «**ولا**»: الواو: حالية، «**لا**»: نافية مهملة. «**تراه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: مفعول به محلُّه النصب. «**أماماً**»: =

وسألتُه عن قوله: «جاء مِن أَسْفَلَ يا فتى»؟ فقال: هذا أَفْعَلُ من كذا وكذا، كما قال عزّ وجلّ: ﴿إِذْ جَاؤُوكُمْ مِنْ فَوْقِكُمْ وِمِن أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[1].

وسألته عن «هَيْهاتِ» اسم رجل و «هَيْهاةَ»؟ فقال: أمّا من قال: «هَيْهاةَ»، فهي عنده بمنزلة «عَلْقاة». والدليل على ذلك أنّهم يقولون في السكوت: «هَيْهاهْ». ومن قال: «هَيْهاتِ» فهي عنده كـ «بيضات». ونظيرُ الفتحة في الهاء الكسرةُ في التاء، فإذا لم يكن «هَيْهاتِ» ولا «هَيْهاةَ» عَلَماً لشيء. فهما على حالهما لا يغيّران عن الفتح والكسر؛ لأنّهما بمنزلة ما ذكرنا ممّا لم يتمكّن.

ومثل «هَيْهاةَ»: «ذَيَّةَ»، إذا لم يكن اسماً، وذلك قولك: «كان من الأمر ذَيَّةَ وذَيَّةَ»، فهذه فتحةٌ كفتحة الهاء ثَمَّ؛ وذلك أنّها ليست أسماء متمكّناتٍ، فصارت بمنزلة الصَّوت.

فإنْ قلت: لِمَ لم تسكَّن الهاءُ في «ذَيَّةَ» وقبلها حرف متحرّك؟ فإنَّ الهاء ليست ههنا كسائر الحروف. ألا ترى أنّها تُبدَل في الصلة تاءً وليست زيادة في الاسم، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو في الاسم ومِن الاسم، وصارت الفتحةُ أَولى بها لأنّ ما قبل هاء التأنيث مفتوح أبداً، فجعلوا حركتها كحركة ما قبلها لقربها منه، ولزوم الفتح، وامتَنعتْ أن تكون ساكنة كما امتنعتْ «عَشَرَ» في «خَمْسَةَ عَشَرَ»، لأنّها مثلُها في أنّها منقطعة من الأوّل، ولم تَحتمل أن يَسكن حرفان وأن يجعلوهما كحرف.

ونظير «هيهاتِ» و «هَيْهاةَ»، في اختلاف اللغتين، قولُ العرب: «استأصل اللّهُ عِرْقاتِهم»، و «استأصل اللّهُ عِرْقاتَهم»، بعضُهم يجعله بمنزلة «عَلْقاةٍ»، وبعضهم يجعله بمنزلة «عُرُسٍ» و «عُرُساتٍ»، كأنّك قلت: «عِرْقٌ»، و «عِرْقانِ»، و «عِرْقاتٌ». وكُلاًّ سمعنا من العرب.

= مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بخبر (يكون). «من مُعرِسنا»: جار ومجرور متعلقان بصفة من (أماماً)، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «ودونا»: الواو: حرف عطف، «دونا»: معطوف على (أماماً).

وجملة «لها فرط»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يكون أماماً»: صفة لـ (فرطٌ) محلها الرفع. وجملة «لا تراه»: حال من الضمير المستقر في خبر (يكون) المقدر، والتقدير: يكون حالاً أماماً من معرسنا ولا تراه.

والشاهد فيه: تنكير (أمام) و (دون) وتنوينهما لتمكنهما بالتنكير.

(١) الأحزاب: ١٠.

ومنهم من يقول: «ذَيْتَ» فيخَفِّف، ففيها إذا خُفّفت ثلاث لغات: منهم من يَفتح كما فتح بعضُهم «حَيْثَ» و «حَوْثَ»، ويضمّ بعضهم كما ضمّتْها العرب، ويَكسرون أيضاً كما كسروا «أُولاء»؛ لأَنَّ التاء الآن إنَّما هي بمنزلة ما هو من نفس الحرف.

وسأَلتُ الخليل عن «شَتّانَ» فقال: فتْحتُها كفتحة «هيهاةَ»، وقصّتها في غير المتمكّن كقصّتها ونحوها، ونونها كنون «سُبْحانَ» زائدةٌ. فإنْ جعلته اسمَ رجل فهو كـ «سُبحان».

هذا باب الأحيان في الانصراف وغير الانصراف

اعلم أنّ «غُدْوةَ» و «بُكْرةَ» جُعلت كلُّ واحدةٍ منهما اسماً للحين، كما جعلوا «أُمَّ حُبَيْنٍ» اسماً لدّابةِ معرفة.

فمثل ذلك قول العرب: «هذا يومُ اثنينِ مباركاً فيه»، و «أتيتك يومَ اثنين مباركاً فيه». جعل «اثْنَيْنِ» اسماً له معرفةً، كما تجعله اسماً لرجل.

وزعم يونُس عن أَبي عمرو، وهو قوله أيضاً وهو القياس، أَنّك إذا قلت: «لقيتُه العامَ الأَوّلَ»، أو «يوماً من الأيام»، ثم قلت: «غُدْوةَ» أو «بُكْرَةَ»، وأنت تريد المعرفة لم تنوّن. وكذلك إذا لم تذكر العام الأَوّل، ولم تذكر إلاّ المعرفة، ولم تقل: يوماً من الأيام، كأنك قلت: «هذا الحِينُ» في جميع هذه الأشياء. فإِذا جعلتها اسماً لهذا المعنى لم تنون. وكذلك تقول العرب.

فأمّا «ضَحْوةٌ» و «عَشِيّةٌ» فلا يكونان إلاّ نكرةً على كلّ حال، وهما كقولك: «آتيك غداً صباحاً ومَساءً». وقد تقول: «أتيتُك ضَحْوةً وعَشيّةً»، فيُعلَمَ أَنّك تريد عشيّةَ يومك وضحوتَه، كما تقول: «عاماً أوّلَ»، فيُعَلَم أنك تريد العام الذي يَليه عامك.

وزعم الخليل أنه يجوز أن تقول: «آتيك اليوم غُدْوةً وبُكْرةً»، تجعلهما بمنزلة «ضَحْوةٍ».

وزعم أَبو الخطَّاب أَنَّه سمع من يوثق به من العرب يقول: «آتيك بكرةً» وهو يريد الإِتيان في يومه أَو في غده. ومثل ذلك قول الله عزّ وجلّ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً

وعَشِيًّا﴾[1]. هذا قول الخليل.

وأَمّا «سَحَر» إذا كان ظرفاً، فإنَّ ترك الصرف فيه قد بيّنْته لك فيما مضى[2]. وإذا قلت: «مُذُ السَّحَرُ» أو «عِنْدَ السَّحَرِ الأَعلى»، لم يكن إلاّ بالألف واللام. فهذه حاله، لا يكون معرفةً إلاّ بهما. ويكون نكرةً إلاّ في الموضع الذي عُدل فيه.

وأمّا «عشيّةٌ» فإنَّ بعض العرب يَدع فيه التنوين، كما ترك في «غُدْوة».

(١) مريم: ٦٢.

(٢) انظر ما بين الشاهدين ٧٨٧ و ٧٨٨ و ٨٠١.

هذا باب الألقاب

إذا لقَّبتَ مفرداً بمفرَد أَضفته إلى الألقاب، وهو قول أَبي عمرو، ويونس والخليل، وذلك قولك: «هذا سَعيدُ كُرْزٍ»، و «هذا قَيْسُ قُفَّةَ قد جاء»، و «هذا زيْدُ بَطَّةَ»، فإنَّما جُعلت «قُفَّةُ» معرفةً لأنَّك أَرَدتَ المعرفة التي أردتها إذا قلت: «هذا قيسٌ»، فلو نوّنَتْ «قُفَّة»، صار الاسمُ نكرةً، لأنَّ المضاف إنَّما يكون معرفة ونكرة بالمضاف إليه، فيصير «قُفّة» هاهنا كأنّها كانت معرفة قبل ذلك، ثم أضفتَ إليها[1].

ونظير ذلك أنه ليس عربيٌّ يقول: «هذه شمسُ» فيجعلها معرفة، إلاّ أَن يُدخل فيها أَلفاً ولاماً. فإذا قالَ: «عبدُ شمسَ» صارتْ معرفة، لأنه أراد شيئاً بعينه، فلا يستقيم أن يكون ما أضفتَ إليه نكرةً.

فإذا لقَّبتَ المفرَد بمضاف والمضافَ بمفرَد، جرى أحدُهما على الآخَر كالوصف، وهو قول أبي عمرو ويونس والخليل. وذلك قولك: «هذا زيدٌ وَزْنُ سَبْعَةٍ»، و «هَذا عبد الله بطَّةُ يا فتى»، وكذلك إنْ لقّبتَ المضاف بالمضاف.

وإنَّما جاء هذا متفرقاً هو والأوّل، لأنَّ أصل التسمية والذي وقع عليه الأَسماءُ، أن يكون للرجل اسمان: أحدُهما مضاف، والآخَر مفرَد أو مضاف، ويكون أحدُهما وصفاً

(١) قال السيرافي ما ملخصه: إنّما أضفت لأن أصل أسمائهم اسم مفرد أو مضاف. فالمفرد «زيد» و «عمرو». والمضاف «عبد الله» و «امرؤ القيس». وكنيةٌ هي مضافة لا غير، كقولنا: «أبو زيد»، و «أبو عمرو» و «أمّ جعفر»، و «أم الحمارس». وليس لهم اسمان مفردان يستعمل كلّ واحد منهما مفرداً. فلو جعلوا «سعيداً» مفرداً و «كرزاً» مفرداً، لخرَجوا عن منهاج أسمائهم في اسمين مفردين لشخص واحد. وإذا أضافوا فله نظير. وإن لقبوا من اسمُه مضافٌ، أفردوا اللقب، كقولهم: «هذا عبد الله بطّة».

للآخر؛ وذلك الاسم والكُنية، وهو قولك: «زيدٌ أبو عمرٍو»، و «أَبو عمرٍو زيدٌ»، فهذا أصل التسمية وحَدُّها. وليس من أصل التسمية عندهم أن يكون للرجل اسمانِ مُفرَدان، فإنما أجرَوا الأَلقاب على أصل التسمية، فأرادوا أن يجعلوا اللَّفظ بالألقاب إذا كانت أَسماءً على أَصل تسميتهم، ولا يجاوِزوا ذلك الحدَّ.

هذا باب الشيئين اللَّذين ضُمّ أَحَدُهما إلى الآخَر فجُعلا بمنزلة اسم واحد كـ «عَيْضَمُوز»[1] و «عَنْتَرِيس»[2]

وذلك نحو: «حَضْرَمَوْتَ» و «بَعْلبكَ». ومن العرب من يضيف «بَعَل» إلى «بكٍّ»، كما اختلفوا في «رامَ هُرْمُزَ» فجعله بعضُهم اسماً واحداً، وأضاف بعضهم «رام» إلى «هُرمزَ». وكذلك «مارَ سَرْجس»، وقال بعضهم [من الوافر]:

٧٩٤ ـ [لقيتم بالجزيرةِ خَيْلَ قيسٍ　　فَقُلْتم] مارَ سَرجِسَ لا قِتالا

---

(١) العَيْضَموز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ (عضمز)).

(٢) العنتريس: الشجاع. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

٧٩٤ ـ التخريج: البيت لجرير في ديوانه ص ٧٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٣٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٣؛ وشرح المفصل ١/ ٦٥؛ ولسان العرب ٦/ ١٠٦ (سرجس)؛ والمقتضب ٤/ ٢٣، ٢٤.

اللغة: قيس: هم قيس عيلان، ومارَ سرْجِسُ: اسم نبطي سمَّى به جريرُ تغلبَ نفياً لهم عن العرب.

المعنى: عندما لقيتم خيل قيس عيلان قلتم خوراً وجبناً لا نقاتلكم.

الإعراب: «لقيتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل مبني على السكون في محل رفع. «**بالجزيرة**»: جار ومجرور متعلقان بـ(لقيتم). «خيل»: مفعول به. «**قيس**»: مضاف إليه. «**فقلتم**»: الفاء: حرف عطف، «قلتم»: مثل «لقيتم». «مارَ»: منادى مضاف منصوب. «**سرْجس**»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**لا**»: نافية للجنس. «**قتال**»: اسم (لا) مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، وخبر (لا) محذوف.

وجملة «لقيتم»: ابتدائية لا محل لها، وعطفت عليها جملة (قلتم). وجملة «يا مارَ سِرجس»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لا قتال»: مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: في (مار سَرْجِس) وإضافة جزئه الأول (مارَ) إلى الثاني (سَرْجِس)، ومنع الثاني من الصرف للعلمية والعجمة، ويجوز رفعه على أن يجعل الثاني من تمام الأول بمنزلة هاء التأنيث من المذكر (كما في الرواية الثانية).

وبعضهم يقول في بيت جرير:

لقيتمْ بالجزيرة خَيْلَ قيْسٍ فقلتمْ مارَ سَرْجِسُ لا قِتَالاَ

وأمّا «مَعْدِيكرِب» ففيه لغات: منهم من يقول: «مَعْدِيكَربٍ» فيضيف، ومنهم من يقول: «مَعدِيكرِبَ» فيضيف ولا يَصرف، يَجعل «كَرِبَ» اسماً مؤنّثاً، ومنهم من يقول: «مَعْدِيكَرِبُ» فيجعله اسماً واحِداً[1]. فقلتُ ليونس: هلاّ صرفوه حيث جعلوه اسماً واحداً وهو عربيّ؟ قال: ليس شيءٌ يجتمع من شيئين فيُجْعل اسماً سُمِّيَ به واحدٌ إلاّ لم يُصرَف. وإنّما استثقلوا صَرْف هذا لأنَّه ليس أصلَ بناءِ الأسماء. يدلُّك على هذا قلّتُه في كلامهم في الشيء الذي يَلزم كلَّ من كان من أمّته ما لزمه، فلمّا لم يكن هذا البناءُ أصلاً ولا متمكِّناً كرهوا أن يجعلوه بمنزلة المتمكّن الجاري على الأصل، فتركوا صرفه كما تركوا صرف الأعجميّ.

وهو مصروف في النكرة، كما تركوا صرف «إبراهيم» و «إسماعيلَ» لأنهما لم يجيئا على مثال ما لا يُصرَف في النكرة كـ «أحمر»، وليس بمثال يَخْرج إليه الواحِدُ للجميع، نحو: «مَساجِدَ» و «مَفاتيحَ»، وليس بزيادة لحقتْ لمعنًى كألف «حُبْلى»، وإنّما هي كلمة كهاء التأنيث، فثقُلتْ في المعرفة إذْ لم يكن أَصلَ بناء الواحد؛ لأَنَّ المعرفة أثقل من النكرة. كما تركوا صرف الهاء في المعرفة وصرفوها في النكرة لما ذكرتُ لك، إنّما «مَعْدِيكَرِبَ» واحدٌ كـ «طلحة»، وإنما بُنِيَ ليُلْحَق بالواحد الأوّل المتمكن، فثقُل في المعرفة لما ذكرتُ لك، ولم يَحتمل تركَ الصرف في النكرة.

وأمّا «خَمْسَةَ عَشر» وأخواتُها و «حادِيَ عَشَرَ» وأخواتها، فهما شيئان جُعلا شيئاً واحداً. وإنّما أصلُ «خَمْسَةَ عَشَرَ»: خَمْسَةٌ، وعَشَرَةٌ، ولكنّهم جعلوه بمنزلة حرف واحد. وأصلُ «حادِيَ عَشَرَ» أن يكون مضافاً كـ «ثالث ثَلاثةٍ»، فلمّا خولِف به عن حال أَخواته مما يكون للعدد خولف به وجُعل كـ «أُولاءِ»، إذْ كان موافقاً له في أَنَّه مبهمَ يقع على كلّ شيء[2]. فلمّا اجتمع فيه هذان، أُجري مجراه، وجعل كغير المتمكِّن. والنُّونُ لا تَدخله كما

---

(١) قال السيرافي: وعلى قياس ما حكاه سيبويه في «معديكرب» إذا أضاف ولم يصرف «كرب» لأنه اسم مؤنَّث، يجوز أن يُقال: إنْ صحَّت الرواية في «ذي يزن» أن لا يصرف «يزن» لأنه اسم مؤنَّث. وقد كنت حكيت أنّ الجرميّ لا يصرف «يزن»، يجعله بمنزلة «يسع» و «يزن» من الفعل.

(٢) قال السيرافي: قوله «فلمّا خُولف به» يعني: خُولف بخمسة عشر، في طرح الواو عن حال أخواته، أي: خمسة وعشرين، ولم يجر على القياس، وجعل كـ «أولاءِ» في البناء. إذ كان موافقاً في أنّه مبهم، =

تَدخل «غاقٍ»، لأَنَّها مخالِفة لها ولضربها في البناء؛ فلم يكونوا لينوّنوا لأَنَّها زائدة ضُمّت إلى الأَوّل، فلم يَجمعوا عليه هذا والتنوين.

ونحو هذا في كلامهم: «حَيْصَ بَيْصَ» مفتوحة، لأَنَّها ليست متمكِّنة. قال أُمَيّة بن أبي عائذ [من الكامل]:

٧٩٥ ـ قَدْ كُنْتُ خَرّاجاً وَلُوجاً صَيْرَفاً　　　لـم تَلْتَحِصني حَيْصَ بَيْصَ لحاصِ

واعلم أنَّ العرب تدع «خَمْسَةَ عَشَرَ» في الإضافة والأَلِف واللامِ على حال واحدة[1]، كما تقول: «اضربْ أيُّهم أفضلُ»، وكالآنَ، وذلك لكثرتها في الكلام وأنَّها نكرة فلا تغيَّر.

ومن العرب من يقول: «خَمْسَةَ عَشَرُكَ»[2]، وهي لغة رديئة.

= وسيبويه يُجري كثيراً على المبنيّات لفظ الإبهام، كهذا وما أشبهه، لإشارة بنائه إلى كلّ شيء، وكذلك «خمسة عشر».

٧٩٥ ـ التخريج: البيت لأميَّة بن أبي عائذ في إصلاح المنطق ص ٣١؛ وجمهرة اللغة ص ١١٧١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٤٩١؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٠ (حيص)، ٧/ ٨٦ (لخص)، ٩/ ١٩٠ (صرف)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٤٢، ٧٤١، ١٠٥٠؛ ولسان العرب ٢/ ٤٠٠ (ولج)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٦.

اللغة: الخرَّاج الولُوج: الحسن التصرُّف في الأمور، وكذا الصيرف. ولم تلتحصني: لم تثبطني. وحيص بيص: كناية عن الضيق. ولَحاصِ: اسم للشدة، أو الضيق، أو الداهية. وحَيْص من (حاص يحيص) إذا عدل عن الشيء، وجار. وبَيْص من (باص يبوص) إذا تقدَّم وفات.

المعنى: لقد كنت خبيراً بشؤون الحياة عامةً حسن التصرُّف فيها، وقادراً على التخلُّص من ملماتها، فلا تثبطني نوائبها وشدائدها.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسم (كان) مبني على الضم في محل رفع. **«خرَّاجاً»**: خبر أول لـ (كان) منصوب. **«ولُوجاً»**: خبر ثانٍ. **«صيرفا»**: خبر ثالث. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«تلتحصني»**: فعل مضارع مجزوم، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«حَيْص بَيْص»**: جزءان مبنيان على الفتح في محل رفع فاعل لـ (تلتحص). **«لحاصِ»**: بدل من (حَيْصَ بَيْصَ) مبني على الكسر في محل رفع.

وجملة «كنت خرَّاجاً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلتحصني حيْصَ بيصَ»: خبر رابع لـ (كان) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: بناؤه (حَيْصَ بَيْصَ) على الفتح لما تضمنته من معنى الكناية عن الشدة.

(١) قال السيرافي: أي لأنّ معنى الواو فيه قائم مع الإضافة واللام.

(٢) قال السيرافي: يحملها على بعض ما تردّه الإضافة إلى التمكّن والأصل. ولو سمّينا رجلاً بـ «خمسة عَشَر» جرى مجرى «حضرموت»، وأعربته وهو لا ينصرف. تقول: «هذا خمسة عشر»، و «مررتُ =

ومثل ذلك: «الخازِبازِ»، وهو عند بعض العرب: ذُبابٌ يكون في الرَّوض، وهو عند بعضهم: الداء، جعلوا لفظَه كلفظ نظائره في البناء، وجعلوا آخره كسراً كـ «جَيْرِ» و «غاقِ»؛ لأَنَّ نظائره في الكلام التي لم تقع علاماتٍ إنما جاءت متحرّكةٍ بغير جرٍّ ولا نصبٍ ولا رفع، فألحقوه بما بناؤه كبنائه، كما جعلوا «حَيْثَ» في بعض اللغات بمنزلة «أين»، وكذلك «حينئذٍ» في بعض اللغات[1]، لأنَّه مضاف إلى غير متمكّن، وليس كـ «أَينَ» في كلّ شيء. كما جعلوا الآنَ كـ «أَين» وليس مثله في كلّ شيء، ولكنَّه يضارِعه في أنه ظرف، ولكثرته في الكلام كمضارعة «حينئذٍ» «أَيْنَ» في أنه أضيف إلى اسم غير متمكّن. فكذلك صار هذا: ضارَع «خَمْسَةَ عَشَرَ» في البناء، وأنَّه غير عَلَم.

ومن العرب من يقول: «الخِزْبازُ»، ويجعله بمنزلة «سِرْبال». قال الشاعر [من الكامل]:

٧٩٦ - مِثْلُ الكِلابِ تَهِرُّ عند دِرَابِها   وَرِمَتْ لَهازِمُها من الخِزْبازِ

= بخمسة عشرَ»، وكان الزجّاج يُجيز فيه الإضافة كما يجوز في «حضرموت»، فيقول: «هذه خمسةُ عشرٍ»، و «رأيتُ حمسةَ عشرٍ».

(١) يُشير إلى أنّه يقال «من حينئذٍ» بكسر النون.

٧٩٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢٢؛ ولسان العرب ١/ ٣٧٤ (درب)، ٥/ ٣٤٦ (خزبز)، ٣٤٨ (خوز)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تهرّ: تصوّت. درابها ودروبها: جمع درب. اللهازم: جمع لهزمة وهي عظم ناتيء في اللحي تحت الحنك. الخزباز: نبت، وقيل الذباب، وقيل غير ذلك.

المعنى: لقد تضخّمت لهازمها من المرض كالكلاب التي تعوي عند الدروب على كلّ عابر سبيل.

الإعراب: «مثل»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هم» مرفوع بالضمّة. «**الكلاب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تهرّ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (هي). «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «تهر». «**درابها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**ورمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**لهازمها**»: فاعل (ورمت) مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**من الخزباز**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (ورمت).

وجملة «مثل الكلاب تهرّ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تهرّ»: في محلّ نصب حال. وجملة «ورمت»: في محلّ نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «الخزباز» حيث صرفه، وجعله بمنزل (السربال)، ويرى الشنتمري أنه مبني على الكسر في محل جرّ.

وأمّا «حَيَّهَلَ» التي للأمر فمن شيئين، يدلّك على ذلك: «حَيَّ على الصلاة». وزعم أبو الخطَّاب: أنَّه سمع من يقول: «حَيْ هَلَ الصلاةَ». والدَّليل على أنهما جُعلا اسماً واحداً قولُ الشاعر [من البسيط]:

٧٩٧ - وهَيَّجَ الحَيَّ مِن دارٍ فَظَلَّ لهمْ يَومٌ كثيرٌ تَنادِيه وحَيَّهَلُهْ

والقوافي مرفوعة. وأَنشدَناه هكذا أعرابيٌّ من أفصح الناس، وزعم أنه شعرُ أبيه.

وقد قال بعضهم: «الخازِباءُ»، جعلها «بمنزلة»: «القاصعاء»[1]، و «النافقاء»[2].

وجميعُ هذا إذا صار شيءٌ منه عَلَماً أُعرب وغُيِّر، وجُعل كـ «حَضْرموت»، كما غُيِّرتْ «أُولاءِ» و «ذَا» و «مَنْ» والأصوات و «لَوْ» ونحوُها، حين كنَّ علامات. قال الشاعر، وهو الجعديّ [من الطويل]:

---

(١) القاصِعاء والقُصَعاء والقُصَعة: جُحْر اليربوع. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).
(٢) النافقاء والنافقاء: جُحر الضبّ واليربوع، وقيل: موضع يرققه اليربوع من جُحْره. (لسان العرب ١٠/ ٣٥٨ (نفق)).

٧٩٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٤٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: هَيَّجَ: أثار وفرّق. ودار: وادٍ قريبٌ من هَجَر. وحيّهل: اسم يُكنّى به عن الحث، وهو مركب من (حَيْ) و (هل) وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال.

المعنى: وصف جيشاً ألمَّ بأهل ذلك الحي، فأثارهم وفرّقهم، فحلَّ بهم يومٌ شديدٌ كثير اللفظ والتنادي، والحث على الهرب.

الإعراب: «**وهَيَّج**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**هيَّج**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره هو. «**الحيَّ**»: مفعول به. «**من دارٍ**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الحي) أو بالفعل (هيَّج) إذا جعلناه بمعنى (فرّق). «**فظلَّ**»: الفاء: حرف عطف، «**ظَلَّ**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (ظل). «**يوم**»: اسم (ظل) مرفوع. «**كثيرٌ**»: صفة لـ (يومٌ) مرفوع. «**تناديه**»: فاعل للصفة المشبهة (كثير) مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدَّرة على الياء للثقل، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**وحيّهلُه**»: الواو: حرف عطف، «حيّهلُه»: اسم معطوف على (تناديه) مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

وجملة «هيَّج الحيَّ»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة (ظل لهم يومٌ).

والشاهد فيه: إعراب (حَيَّهلُه)، لأنَّه جعله اسماً للصوت، وإن كان مركباً من شيئين، فهو بمنزلة (معدي كرب) في جعله اسماً لشخص.

٧٩٨ - بحَيَّهَـلاَ يُـزْجـونَ كـلَّ مَطيّـةٍ   أمـامَ المطـايـا سَيْـرُهـا المُتقـاذِفُ

وقال بعضهم [من الوافر]:

٧٩٩ - [تَفَقَّـأَ فـوقَـهُ القَلَـعُ السَّـواري]   وجُـنَّ الخـازِبـازِ بـه جُنـونَـا

---

٧٩٨ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٣، ٣٦٤؛ ولسان العرب ٩/ ٢٧٨ (قذف)؛ ولمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيويه ٢/ ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٢١ (حيا)؛ وللنابغة الجعدي أو لمزاحم العقيلي في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٨؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٤٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٨.

اللغة: يُزجون: يسوقون. والمتقاذف: المترامي. وحيهلاً: الحثُّ والاستعجال.

المعنى: هؤلاء القوم لعجلتهم يسوقون مطاياهم بقولهم: حيهلا مع أنَّ هذه المطايا سريعة السير ومتقدمة.

الإعراب: «**بحيهلا**»: الباء: حرف جر، «حيَّهلا»: اسم مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره لانشغاله بحركة الحكاية، وهي هنا البناء على السكون، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يُزجون». «**يزجون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل. «**كلَّ**»: مفعول به. «**مطية**»: مضاف إليه. «**أمام**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر مقدم محذوف. «**المطايا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف، «**سيرها**»: مبتدأ مرفوع، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**المتقاذِفُ**»: صفة لـ «سيرها».

جملة «يزجون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سيرها المتقاذِف أمام المطايا»: صفة لـ (مطية) محلُّها الجر.

والشاهد فيه: في تركه (حَيَّهلا) على لفظه محكياً.

٧٩٩ - **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والحيوان ٣/ ١٠٩، ٦/ ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٢ - ٤٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢١؛ ولسان العرب ١/ ١٢٣ (فقأ)، ٥/ ٣٤٧ (خوز)، ٨/ ٢٩١ (قلع)، ١٣/ ٩٩ (جنن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٢٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تفقّأ القرح: تشقّق. القلع: جمع قَلَعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: نوع من النبات. جن جنوناً: طال طولاً سريعاً.

المعنى: تهطل فوقه السُّحب ليلاً نهاراً، فيطول النبات به سريعاً، كناية عن شدّة خصب المكان الذي يصفه.

الإعراب: «**تفقّأ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**فوقه**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تفقأ»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**القلع**»: فاعل مرفوع بالضمة. =

ومن العرب من يقول: «هو الخازِبازِ والخازَبازَ، وخازُبازٍ»، فيجعلها كـ «حَضْرَموت».

ومن العرب من يقول: «حَيَّهَلاَ»، ومن العرب من يقول: «حَيَّهَلَ» إذا وصل، وإذا وقَفَ أثبت الألف. ومنهم مَن لا يُثبت الألف في الوقف والوصل. وقد قال بعضهم: «الخازَبازُ» جعله بمنزلة «حَضْرَمَوْتَ».

وأَمَّا «عَمْرَوِيْه» فإنَّه زعم أنه أعجميٌّ، وأنه ضربٌ من الأسماء الأَعجمية، وألزموا آخره شيئاً لم يُلزَم الأعجميّة، فكما تركوا صرف الأعجميّة جعلوا ذَا بمنزلة الصَّوت، لأَنَّهم رأوه قد جمع أمرين، فحطّوه درجةً عن «إسماعيلَ» وأشباهه؛ وجعلوه في النكرة بمنزلة «غاقٍ»، منوّنةً مكسورة في كلِّ موضع.

وزعم الخليل أن الذين يقولون: «غاقِ غاقِ»، و «عاءِ وحاءِ»، فلا ينوّنون فيها ولا في أشباهها، أنّها معرفة، وكأنّك قلت في «عاءِ وحاءِ» الإتباعَ، وكأنه قال: «قال الغُرابُ هذا النحوَ». وأنَّ الذين قالوا: «عاءٍ» و «حاءٍ» و «غاقٍ»، جعلوها نكرة.

وزعم أن بعضهم قال: «صَهٍ ذلك» أرادوا النكرة، كأَنهم قالوا: سُكوتاً. وكذلك «هَيْهاتٍ»، هو بمنزلة ما ذكرنا عنده، وهو صوتٌ. وكذلك: «إيهٍ» و «إيهاً»، و «وَيْهٍ» و «وَيْهاً»، إذا وقفتَ قلت: «وَيْهاً»، ولا تقول: «إيهٍ» في الوقف. و «إيهاً» وأخواتُه نكرةٌ عندهم، وهو صوتٌ.

و «عَمْرَوَيْهِ» عندهم بمنزلة «حَضْرَمَوْتَ»، في أَنّه ضُمّ الآخِر إلى الأوّل. و «عَمْرَوَيْهِ» في المعرفة مكسور في حال الجرّ والرفع والنصب غير منوّن. وفي النكرة تقول: «هذا عَمْرَوَيْهٍ آخَرُ»، و «رأيتُ عَمْرَوَيْهٍ آخَرَ».

= «السواري»: صفة مرفوعة بضمّة مقدّرة. «وجنّ»: الواو: للعطف، «جن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «الخازباز»: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ (جنّ). «جنونًا»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

وجملة «تفقأ القلغ»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جنّ الخازبار»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «جن الخازباز» حيث أدخل «الـ» التعريف على الاسم المركب (خازباز) وتركه مبنيًا على الكسر كما كان قبل التحلية بـ «أل»، كما تقول: «الخمسة عشر» فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء.

وسألتُ الخليل عن قوله: «فِداءِ لك»، فقال: بمنزلة «أَمْسِ»[1]؛ لأنّها كثُرت في كلامهم، والجرُّ كان أخفَّ عليهم من الرفع إذْ أَكثَروا استعمالَهم إيَّاه، وشبَّهوه بـ «أَمْسِ»، ونُوّنَ لأنّه نكرة. فمن كلامهم أن يشبِّهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء.

وأَمّا «يَوْمَ يَوْمٍ»، و «صَباحَ مَساءٍ»، و «بَيْتَ بَيْتَ»، و «بَيْنَ بَيْنٍ»، فإنَّ العرب تَختلف في ذلك: يجعله بعضهم بمنزلة اسمٍ واحدٍ، وبعضهم يضيف الأوّل إلى الآخر، ولا يجعله اسماً واحداً. ولا يجعلون شيئاً من هذه الأسماء بمنزلة اسمٍ واحدٍ إلاّ في حال الحال أو الظرف، كما لم يجعلوا: «يا ابْنَ عَمَّ»، و «يا ابْنَ أُمَّ» بمنزلة شيءٍ واحدٍ إلاّ في حال النداء.

والآخِرُ من هذه الأسماء في موضع جرّ، وجُعل لفظُه كلفظ الواحد، وهما اسمان أحدُهما مضاف إلى الآخِرِ. وزعم يونس، وهو رأيُه، أَنَّ أَبا عمرٍو كان يجعل لفظَه كلفظ الواحد إذا كان شيءٌ منه ظرفاً أو حالاً.

وقال الفرزدق [من الوافر]:

٨٠٠ - ولـــولا يَـــوْمُ يَـــوْمٍ مـــا أردنـــا جَـــزاءَكَ والقُـــروضُ لهـــا جَـزاءُ

---

(١) قال السيرافي: يعني أنه مبنيّ. وإنّما بني لأنّه وضع موضع الأمر، كأنّه قال: ليفدك أبي وأمّي. ونوّن لأنّه نكرة، كما عمل بـ «غاق» حين نكر. وإنّما صار نكرة لأنّهم أرادوا أنّه يفديك في ضرب من ضروب ما يفدى به الإنسان من موت أو من مرض، وهذا كلام مختصر، وكان الأصل: جعل الله أبي وأمّي فداءك، أو جعل الله فلاناً فداءك، على حسب ما تذكره. ثم جعله أمراً لذلك الفادي، فيقال: ليفدك فلان، ثمّ قال: فداءً لك فلان.

٨٠٠ - **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤/٤٦، ٤٨، ٦/٤٤٠؛ ولم أقع عليه في ديوانه (طبعة صادر)، وهو في طبعة الصاوي ١/٩؛ وهو بلا نسبة في الدرر ٣/٨٣؛ وهمع الهوامع ١/١٩٧.

اللغة: القروض: ج القرض، وهو ما يسلّف الإنسان من إساءة أو إحسان. الجزاء: المقابل.

ولولا نصرنا لك في ذلك اليوم لما طلبنا جزاءك، وهذا بمثابة قرض يجب جزاؤه.

الإعراب: «**ولولا**»: الواو: حسب ما قبلها، لولا: حرف امتناع لوجود. «**يوم**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**يوم**»: مضاف إليه. وخبر «يوم» محذوف وجوباً. «**ما**»: حرف نفي. «**أردنا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. و «نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**جزاءك**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**والقروض**»: الواو: الحالية، القروض: مبتدأ مرفوع. «**لها**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **جزاء**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

وجملة (لولا... أردنا) الاسميّة: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ما أردنا) الفعليّة: =

فالأصل في هذا والقياسُ الإضافة. فإذا سميَّت بشيءٍ من هذا رجلاً أضفتَ، كما أنّك لو سميته «ابن عَمّ» لم يكن إلاّ على القياس.

وتقول: «أنت تأتينا في كلّ صَباحِ مَساءٍ»، ليس إلاّ.

وجُعل لفظهنَّ في ذلك الموضع كلفظ «خَمْسَةَ عَشَرَ»، ولم يُبْنَ ذلك البناءَ في غير هذا الموضع. وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايتِه عن العرب. ولا أعلمُه إلاّ قولَ الخليل.

وزعم يونس «أن كَفّةٍ» كذلك، تقول: «لقيتُه كَفّةَ كَفّةٍ»، وكَفّةَ كَفّةَ». والدليل على أنَّ الآخِر مجرور ليس كـ «عَشَر» من «خَمْسَةَ»، أنَّ يونس زعم أن رؤبة كان يقول: «لقيتُه كَفَّةً عن كَفّةٍ يا فتى». وإنَّما جَعل هذا هكذا في الظرف والحال، لأنَّ حدّ الكلام وأصلَه أن يكون ظرفاً أو حالاً.

وأمّا «أيادِي سَبا»، و «قالي قَلاَ»، و «بادِي بَدَا»، فإنّما هي بمنزلة: «خَمْسَةَ عَشَرَ». تقول: «جاؤوا أَيادِيَ سَبَا». ومن العرب من يجعله مضافاً فينوّن «سَبًا».

قال الشاعر، وهو ذو الرمة [من الطويل]:

٨٠١ - فيا لكِ من دارٍ تَحمَّلَ أهلُها ... أَيادي سَبًا بعدي وطالَ احْتِيالُها

= لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة (القروض لها جزاء) الاسميّة: في محلّ نصب حال. وجملة (لها جزاء) الاسميّة: في محل رفع خبر المبتدأ «القروض».

والشاهد فيه قوله: «يومُ يوم» حيث أجرى لفظ «يوم» الأوّل على ما تقتضيه العوامل، فرفعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني، فجرّه بالإضافة، وذلك لأنه لم يرد بهما الظّرفيّة. وخبر «يوم» محذوف وجوباً لوقوعه بعد «لولا».

٨٠١ - **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٥٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٢؛ ولسان العرب ١١/ ١٩٥ (حول)، ١٩٦ (حيل)، ١٤/ ٣٧٠ (سبي)، ١٥/ ٤٢٦ (يدي)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٤/ ٢٦.

اللغة: تحمَّل أهلها: ارتحلوا، وطال احتيالُها: طال مرور الأحوال والسنين عليها، فتغيَّرت، وأيادي سباً أي: متفرِّقين، منصوب هنا على الحالية.

المعنى: يعجبُ الشاعر لهذه الدار التي تفرَّق أهلُها، فأخذت السنون تتوالى عليها، وهي مهجورة تعبث بها يد الأيام.

الإعراب: «فيا»: الفاء: بحسب ما قبلها، «يا»: حرف نداء أفاد التعجب. «لك»: جار ومجرور متعلقان بحرف النداء (يا) لما فيه من معنى التعجب. «من دارٍ»: جار ومجرور متعلقان بحال من الكاف في قوله (لك). «تحمّل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «أهلها»: فاعل، وها: مضاف إليه. «أيادي»: حال =

فينوّن ويجعله مضافاً كـ «مَعْدِيكَرِبٍ».

وأمّا قوله: «كان ذلك بادي بَدَا»؛ فإنهم جعلوها بمنزلة: «خَمسةَ عَشَرَ». ولا نعلمهم أضافوا، ولا يُستنكر أن تُضيفها، ولكن لم أسمعْه من العرب. ومن العرب من يقول: «بادِي بَدِي». قال أَبو نُخَيْلة [من الرجز]:

٨٠٢ - وقــد عَلَتْنــي ذُرْأَةٌ بــادِي بَــدِي ورَثْيــةٌ تَنْهَــضُ فــي تَشَــدُّدِي

ومثل «أَيادي سَبَا» و «بادي بَدَا» قوله: «ذهَب شَغَرَ بَغَرَ»[1]. ولا بدّ من أن يحرّك

منصوبة، وهو مضاف. «سباً»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف المحذوف لفظاً تخلصاً من التقاء الساكنين. «بعدي»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم متعلق بالفعل (تحمل)، والياء للمتكلم: مضاف إليه محله الجر. «وطال»: الواو: حرف عطف، «طال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «احتيالُها»: فاعل، و «ها»: مضاف إليه.

وجملة «يا لك من دارٍ»: بحسب الفاء. وجملة «تحمل أهلها»: صفة لـ (دارٍ) محلُّها الجر.

والشاهد فيه قوله: (أيادي سَبَاً) حيث أضاف (أيادي) إلى (سباً) ونوّنها، كما يقال: مَعد يكربٍ.

٨٠٢ - **التخريج**: الرجز لأبي نخيلة السعدي في الأغاني ٢٠/٣٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٦٩٦، ١٠٩٧، ١٢٦٧؛ وسمط اللآلي ص ٤٨٠؛ ولسان العرب ١/ ٨٠ (ذرأ)، ٧/ ٢٤٥ (نهض)، والمقتضب ٤/٢٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/٢٨؛ والخصائص ٢/ ٣٦٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٥ (بدا)، ٣٠٨ (رثا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٤؛ والمعاني الكبير ص ١٢٢٣.

اللغة: الذُّرأة بالضمّ: أول بياض الشيب. وباديْ بدِيْ أي: بادية. والرَّثية: انحلال الركب والمفاصل، وتوجُعُّها للكبر. وتنهض في تشدُّدي: أي تثور، أو تلابسني، أي تعترض هذه الرثية إذا قمت أو قعدت.

المعنى: يصف الشاعر نفسه، وقد كبر، ونالت منه الشيخوخة يقول: لقد لاح الشيب في مفرقي، وألَمَّ بمفاصلي رثيةٌ تنتابني كلما هَمَمْتُ بالقيام.

الإعراب: «وقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «قد»: حرف تحقيق. «علتني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «ذُرأة»: فاعل. «بادي بدي»: جزءان مبنيان على السكون في محل نصب حال. «ورثية»: الواو: حرف عطف، «رثْية»: اسم معطوف على (ذُرأةٌ) مرفوع. «تنهض»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هي). «في تَشدُّدي»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تنهضُ)، والياء: مضاف إليه.

وجملة «علتني ذُرأةٌ»: بحسب الواو. وجملة «تنهضُ»: صفة لـ «رثية» محلُّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: (باديْ بدِيْ) وبناؤه للتركيب.

(١) أي: في كلّ وجه. (انظر لسان العرب ٤/ ٤١٨ (شغر)).

آخِرُه، كما ألزموا التَّحريك الهاء في «ذَيَّةَ» ونحوِها، لشَبَه الهاء بالشيء الذي ضُمّ إلى الشيء[1].

وأما «قالِي قَلاَ» فبمنزلة «حَضْرَمَوْت». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٠٣ ـ سيُصْبِحُ فوقي أَقْتَمُ الرِّيشِ واقِعاً بِقالي قَلاَ أَو مِنْ وراءِ دَبِيلِ

وسألتُ الخليلَ عن الياءاتِ لِمَ لم تُنصَب في موضِع النصب إذا كان الأَوّل مضَافاً، وذلك قولك: «رأيتُ مَعْدِيكَرِبٍ»، و «احتملوا أَيادي سَبًا»؟ فقال: شبَّهوا هذه الياءات بأَلف «مُثَنًّى» حث عرَّوْها من الرفع والجرّ، فكما عرُّوا الألف منهما عرَّوْها من النصب أيضاً، فقالت الشعراءُ حيث اضطُرّوا، وهو رؤبة [من الرجز]:

---

(١) قال السيرافي: يعني أن «شغرَ بغرَ»، وإن كان مثل «أيادي سبا»، و «بادي بدا» في أنهما جعلا كاسم واحد، فإنّ آخر الأول منهما مفتوح، و «أيادي سبا» وما جرى مجراه ممّا يكون في آخر الاسم الأوّل منهما ياء تكون الياء ساكنة، وإنّما سُكِّنت لأن الياء أثقل من الحروف الصحيحة. فلما كان الحرف الصحيح يجب فتحه فيما جعل الاسمان فيه اسماً واحداً، والفتح أخفّ الحركات، لم يكن بعد الفتح في التخفيف إلاّ التسكين.

٨٠٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في لسان العرب ١١/٢٣٦ (دبل)، ١٢/٤٦١ (قتم)، ١٥/٢٠١ (قلا)؛ ومعجم البلدان ٢/٤٣٩ (دبيل)، ٤/٢٩٩ (قالي قلا)؛ والمقتضب ٤/٢٤.

اللغة: الأقتم: النسر الأقْتم الريش، والقُتمة: الغبرة في اللون. وقالي قلا: مدينة من خراسان، أو من ديار بكر. ودَبيلُ: مدينة من مدائن السند.

المعنى: يقول: بعد أن أموت سيعلوني نسْر أقتم الريش، وذلك في مدينة قالي قلا، أو فيما بعْد مدينة دبيل.

الإعراب: «**سيصبح**»: «السين»: حرف استقبال، «يصبح»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «**فوقي**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه، والظرف متعلق بـ (واقعاً). «**أقتم**»: اسم (يصبح). «الريش»: مضاف إليه. «**واقعاً**»: خبر (يصبح) منصوب. «**بقالي قلا**»: الباء: حرف جر، «قالى قلا»: اسم مجرور، وعلامة جره الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بـ (واقعاً). «**أو**»: حرف عطف. «**من وراء**»: جار ومجرور معطوفان على (بقالي قلا). «**دبيل**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة للضرورة، لأن علامة جره يجب أن تكون الفتحة للعلمية والعجمة.

وجملة «سيصبح فوقي أقتم الريش واقعاً»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (قالى قلا) وكونه مركباً من كلمتين كـ (حضرموت) و (معدي كرب).

٨٠٤ - سَــوَّى مَســاحِيهِــنَّ تَقْطيــطَ الْحُقَــقْ

وقال بعض السَّعْدِيِّين [من البسيط]:

٨٠٥ - يــا دارَ هِنْــدٍ عَفَــتْ إلاَّ أثــافِيهَــا بيــنَ الطــوى فصــاراتٍ فــواديهــا

---

٨٠٤ - **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٠٦؛ وسمط اللآلي ص ٣٢٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٢؛ ولسان العرب ٧/٣٨٠ (قطط)؛ والمحتسب ١/١٢٦، ٢٩٠؛ والمنصف ٢/١١٤؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/١٠٣؛ ولسان العرب ١٤/٣٧٢ (سحى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٩؛ والمقتضب ٤/٢٢.

اللغة: المساحي هنا: حوافر الأتن، لأنها تسحو الأرض، أي تقشرها، وتؤثر فيها لشدة وطئها. والتقطيط: قطع الشيء وتسويته. والحُقق: جمع حُقَّة، وهي وعاء من الخشب، أو العاج ينحت لوضع الطيب فيه.

المعنى: يريد أن الحجارة التي تعدو فيها الأتن قد قططت حوافرها أي: سوَّتها كما تجعل الحقق مستوية مستديرة، وكأن الحجارة أخذت من جوانب الحوافر حتى استوت.

الإعراب: «**سَوَّى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**مساحيهن**»: مفعول به منصوب بالفتحة المحذوفة استخفافاً للضرورة، وهن: مضاف إليه. «**تقطيط**»: نائب مفعول مطلق لأنه بمعنى التسوية. «**الحقق**»: مضاف إليه مجرور، وسكن للضرورة.

وجملة «سوَّى»: مع فاعله (تفليل) الموجود في بيت تالٍ؛ ابتدائية لا محلَّ لها.

والشاهد فيه: إسكان الياء من (مساحيْهن) في حال النصب للضرورة.

٨٠٥ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٤٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/٢٦٨، ٦/١٠٨، ٨/٤٩؛ وخزانة الأدب ٦/٣٩٧، ٨/٣٤٧؛ والخصائص ١/٣٠٧، ٢/٣٤١، ٣٦٤؛ وشرح المفصل ١٠/١٠٠، ١٠٢؛ ولسان العرب ١٤/١١٣ (ثفا)؛ والمحتسب ١/١٢٦، ٢/٣٤٣؛ والمنصف ٢/١٨٥، ٣/٨٢.

اللغة: عَفَتْ: درست، والأثافي: جمع أثفية، وهي الحجارة تنصب عليها القدور.

المعنى: يعبر الشاعر عن حزنه على دار محبوبته الخاوية، والتي درست معالمها، فلم يبق شيءٌ منها شاخصاً إلا حجارة الموقد.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**دار**»: منادى مضاف منصوب. «**هندٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**عفتَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «**إلا**»: حرف استثناء. «**أثافيْها**»: منصوب على الاستثناء، وعلامة نصبه الفتحة، وسكن للضرورة، و «ها»: مضاف إليه محله الجر «**بين**»: ظرف منصوب متعلق بـ «عفت»، وهو مضاف. «**الطوى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة. «**فصارات**»: الفاء حرف عطف، و «صارات»: اسم معطوف مجرور. «**فواديها**»: الفاء حرف عطف، و «واديها» اسم معطوف مجرور، ومضاف إليه. =

ونحو ذلك.

وإنما اختُصّت هذه الياءات في هذا الموضع بِذَا لأنّهم يجعلون الشيئين ههنا اسماً واحداً، فتكون الياءُ غير حرف الإعراب، فيُسكِّنُونها ويشبِّهونها بياءٍ زائدة ساكنةٍ نحو ياء «دَرْدَبيسٍ» و «مفَاتيحَ». ولم يحرِّكوها كتحريك الراء في «شَغَر» لاعتلالها، كما لم تحرّك قبل الإضافة، وحُرّكت نظائرُها في غير الياءات؛ لأن للياء والواو حالاً ستراها إن شاء الله، فألزموها الإسكان في الإضافة ههنا إذْ كانت قد تسكّن فيما لا يكون وما بعده بمنزلة اسمٍ واحدٍ في الشعر.

ومثل ذلك قول العرب: «لا أفعلُ ذاك حِيرِي دَهْرٍ»[1]. وقد زعموا أَنَّ بعضهم يَنصب الياء، ومنهم من يُثَقِّل الياء أيضاً.

وأَمّا «اثْنَا عَشَرَ» فزعم الخليلُ أنه لا يغيّر عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة «خَمْسَةَ عَشَرَ»؛ وذلك أنّ الإعراب يقع على الصَّدر فيصير «اثْنَا» في الرفع، و «اثْنَيْ» في النصب والجرّ، و «عَشَرَ» بمنزلة النون، ولا يجوز فيها الإضافة[2] كما لا يجوز في «مُسْلِمينَ»، ولا تُحذَف «عَشَرَ» مخافة أن يلتبس بالاثْنَيْنِ، ويكون عَلَمُ العدد قد ذهب[3]. فإنْ صار اسمَ رجل فأضفت، حذفتَ «عَشَرَ» لأنّك لست تريد العدد، وليس موضع التباس؛ لأنّك لا تريد أن تَفرق بين عددين، فإنّما هو بمنزلة «زَيْدِينَ».

وأمّا «أَخْوَلَ أَخْوَلَ»، فلا يَخلو من أن يكون كـ «شَغَر بَغَرَ»، وكـ «يومَ يَوْمَ»[4].

= وجملة «يا دار هند»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عفت»: حال من «دار هند» محلُّها النصب.

والشاهد فيه: تسكين الياء من (أثافيها) للضرورة كالشاهد السابق.

(1) أي: أبداً، ويقال أيضاً: «لا أفعل ذلك حَيرِيْ دهْرٍ»، و «حيرِيَّ دهرٍ»، و «حيرِيَ دَهرٍ». انظر: (لسان العرب ٤/ ٢٢٥ (حير)).

(2) قال السيرافي: يعني في «اثني عشر».

(3) قال السيرافي: يعني لو أضفنا إلى «اثني عشر» لوجب حذف «عشر» كما يجب حذف النون في «مسلمين» إذا أضفناه، ولا تجوز إضافته إلاّ بحذف النون.

(4) قال السيرافي: يعني لا يخلو من أن يكون حالاً كـ «شغر بغَر» في معنى: متفرّقين، أو ظرفاً كـ «يومَ يومَ»، ويقال: إنّ «أخولَ أخولَ»: ما يتساقط من شرر الحديد المُحَمَّى.

هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياءِ والواو التي الياءات والواوات منهن لامات

اعلم أن كلَّ شيء كانت لامُه ياءً أو واواً، ثم كان قبل الياء والواو حرفٌ مكسور أو مضموم، فإنَّها تَعتلُّ وتُحذَف في حال التنوين، واواً كانت أو ياءً، وتَلزمها كسرة قبلها أبداً، ويصير اللفظ بما كان من بنات الياء والواو سَواءً.

واعلم أنّ كلّ شيء من بنات الياء والواو كان على هذه الصِّفة، فإنَّه ينصرف في حال الجرّ والرفع. وذلك أَنَّهم حذفوا الياء فَخَفَّ عليهم، فصار التنوين عِوَضاً. وإذا كان شيء منها في حال النصب نظرتَ: فإنْ كان نظيرُه من غير المعتلّ مصروفاً صرفَته، وإنْ كان غير مصروف لم تصرفه؛ لأَنّك تُتِمُّ في حال النصب كما تُتمُّ غير بنات الياء والواو. وإذا كانت الياء زائدة وكانت حرفَ الإعراب، وكان الحرف الذي قبلها كسراً، فإنّها بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، إذْ كانت حرف الإعراب.

وكذلك الواو تُبدَل كسرةً إذا كان قبلها حرف مضموم، وكانت حرفَ الإعراب وهي زائدة: تصير بمنزلتها إذا كانت من نفس الحرف وهي حرف الإعراب.

فمن الياءات والواوات اللواتي ما قبلها مكسورٌ قولك: «هذا قاضٍ»، و «هذا غازٍ»، و «هذه مَغازٍ»، و «هؤلاء جوارٍ». وما كان منهنّ ما قبله مضموم فقولك: «هذه أَدْلٍ وأَظْبٍ»، ونحو ذلك.

هذا ما كانت الياء والواو فيه من نفس الحرف.

وأمّا ما كانت الياءُ فيه زائدة وكان الحرف قبلها مكسوراً، فقولك: «هذه ثمانٍ» و «هذه صَحارٍ»، ونحو ذلك.

وأما ما كانت الواو فيه زائدة وكان الحرف قبلها مضموماً فقولك: «هذه عَرْقٍ كما ترى»، إذا أردت جمع «عَرْقُوَةٍ». قال الراجز:

٨٠٦ - حتَّـى تفُضِّـي عَـرْقِـيَ الـدُّلـيِّ

وجميع هذا في حال النصب بمنزلة غير المعتلّ. ولو سمّيتَ رجلاً بـ «قيلٍ» فيمن ضمّ القاف كسرتها اسماً حتَّى تكون كـ «بِيضٍ».

واعلم أنَّ كلّ ياءٍ أو واو كانت لاماً، وكان الحرف قبلها مفتوحاً فإنَّها مقصورة تُبدَل مكانها الألفُ، ولا تُحذَف في الوقف، وحالُها في التنوين وترك التنوين بمنزلة ما كان غير معتلّ؛ إلاَّ أَنَّ الألف تُحذَف لسُكون التنوين، ويُتمُّون الأسماء في الوقف.

وإن كانت الألف زائدة فقد فسّرْنا أمرها.

وإن كانت في جميع ما لا ينصرف فهي غير منونة، كما لا ينوّن غير المعتلّ، لأَنَّ الاسم مُتَمٌّ. وذلك قولك: «عَذَارَى»، و «صَحارَى»، فهي الآن بمنزلة «مَدارَى» و «مَعايا»(1) لأنّها مَفاعِلُ، وقد أُتِمّ وقُلبتْ ألفاً.

وإن كانت الياءُ والواو قبلها حرف ساكن وكانت حرفَ الإعراب، فهي بمنزلة غير المعتلّ، وذلك نحو قولك: «ظَبْيٌ» و «دَلْوٌ».

وسألتُ الخليل عن رجل يُسمَّى بـ «قاضٍ» فقال: هو بمنزلته قبل أن يكون اسماً، في

---

٨٠٦ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٤٧؛ والخصائص ١/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٨؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٤٨ (عرق)؛ والمقتضب ١/ ١٨٨؛ والمنصف ٢/ ١٩٠.

اللغة تُفَضِّي: تكسري. العرقي: جمع عرقوة، وهي الخشبة التي على فم الدلو. الدُّليّ؛ جمع الدلو.

المعنى: يقول الراجز لا تزالين ساقيةً لزبل حتى تكسري عراقي الدلاء.

الإعراب: «حتّى»: حرف جرّ، «تفضّي»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، وعلامة نصبه حذف الياء لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. والمصدر المؤول من «أن تفضيّ» في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلقان بفعل متقدم. «عرقي»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف، «الدليّ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

والشاهد فيه قوله: «عَرقي»، وهو جمع «عرقوة»، فأصله: «عرقو»، إلاّ أنه ليس في الكلام اسم آخره واو قبلها ضمّة، فكُسِر ما قبل الواو، فانقلبت ياءً.

(1) إبل معايا: مُعْيِية. (لسان العرب ١٥/ ١١٢ (عيا)).

الوقف والوصل وجميع الأشياء، كما أَنَّ «مُثَنًّى» و «مُعَلًّى» إذا كان اسماً فهو بمنزلته إذا كان نكرة، ولا يتغيّر هذا عن حالٍ كان عليها قبل أن يكون اسماً، كما لم يتغيَّر «مُعَلًّى»، وكذلك «عَمٍ». وكلّ شيء كان من بنات الياء والواو انصرف نظيرُه من غير المعتلّ فهو بمنزلته.

وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمّى بـ «جوارٍ»، فقال: هو في حال الجرّ والرفع بمنزلته قبل أن يكون اسماً. ولو كان من شأنهم أن يَدَعوا صرفَه في المعرفة لتركوا صرفه قبل أن يكون معرفة، لأَنَّه ليس شيء من الانصراف بأبعدَ من «مَفاعِلَ»، فلو امتنَع من الانصراف في شيءٍ لامتنَع إذا كان «مَفاعِلَ» و «فواعِلَ» ونحو ذلك. قلت: فإنْ جعلته اسم امرأة؟ قال: أصرفُها؛ لأنَّ هذا التنوين جُعلَ عِوَضاً، فيَثبت إذا كان عوضاً كما ثبتت التنوينةُ في «أَذْرِعاتٍ» إذْ صارت كنون «مُسلِمين»[1].

وسألته عن «قاضٍ» اسمَ امرأة، فقال: مصروفة في حال الرفع والجرّ، تصير ههنا بمنزلتها إذا كانت في «مَفاعِلَ» و «فَواعِلَ». وكذلك «أَذْلٍ» اسمَ رجل عندَه؛ لأَنَّ العرب اختارت في هذا حذفَ الياء إذا كانت في موضع غير تنوين في الجرّ والرفع، وكانت فيما لا ينصرف، وأن يجعلوا التنوين عِوَضاً من الياء ويحذفوها.

وسألته عن رجلٍ يُسمَّى «أَعْمَى» فقلتُ: كيف تصنع به إذا حقرته؟ فقال: أقول: «أُعَيْمٍ»، أصنع به ما صنعتُ به قبل أن يكون اسماً لرجل؛ لأَنّه لو كان يمتنع من التنوين ههنا لامتنع منه في ذلك الموضع قبل أن يكون اسماً لرجلٍ، كما أنَّ «أُحَيْمِرَ» وهو اسمٌ لرجل وغير اسم سَواءٌ. ومن أَبَى هذا فَخُذْه بـ «قاضٍ» اسم امرأة، فإنْ لم يصرفه فخُذْه بـ «جوارٍ»، فـ «جوارٍ» «فَواعِلٌ»، و «فَواعِلُ» أبعد من الصرف من «فاعِلٍ» معرفةً وهو اسمُ امرأة، لأن ذا

(١) قال السيرافي: كان أبو العباس المبرد يخالف في ذلك، فيقول: إنّه بدل من ذهاب حركة الياء، لأنّ الأصل في «جواري» أن تقول: «جواريٌ»، فتحذف التنوين لأنّه لا ينصرف، ثم تحذف حركة الياء لاستثقالها، لأنَّ الياءَ المكسور ما قبلها يستثقل عليها الضمّ والكسر، فتبقى الياء ساكنة ولا تسقط حتى تدخل النون لأن سقوطها لاجتماع الساكنين، فوجب من هذا أن يكون التنوين أُتي به عوضاً من ذهاب الحركة، ثمّ التقى ساكنان، فأسقط الياء. وأمّا قول سيبويه فالذي ظهر من كلامه أنّهم جعلوا التنوين عوضاً عن الياء. فإن قال قائل: وكيف يجعل التنوين عوضاً من الياء ولا طريق إلى حذف الياء قبل دخول التنوين، لأنّ سقوط الياء لاجتماع الساكنين: هي والتنوين؟ قيل له: تقدير هذا أن أصل «غواشٍ» «غواشي» ويكون التنوين لما يستحقّه الاسم من الصرف في الأصل، ثمّ استثقلوا الضمة على الياء في الرفع والكسرة عليها في الجرّ، فحذفوا الياء لاجتماع الساكنين، ثمّ حذفوا التنوين لمنع هذا البناء الصرف، لأنّ الياء منوية وإن كانت محذوفة، ثمّ عوضوا من الياء المحذوفة تنويناً غير تنوين الصرف.

قد ينصرف في المذكّر، و «فواعِلُ» لا يتغيّر عَلَى حال، و «فاعِلٌ» بناءٌ ينصرف في الكلام معرفةً ونكرةً و «فواعِلُ» بناءُ لا ينصرف. فأشدُّ أحوال «قاضٍ» اسمَ امرأة أن يكون بمنزلة هذا المثال الذي لا ينصرف ألبتَّة في النكرة. فإن كانت هذه، يعني «قاضٍ»، لا تنصرف ههنا لم تنصرف إذا كانت في «فَواعِلَ». فإنْ صَرَفَ، فـ «جَوارٍ» قبلَ أن يكون اسماً بمنزلة «قاضٍ» اسم امرأة.

وسأَلْتُه عن رجلٍ يسمَّى «يَرْمِي» أو «أَرْمِي»؟ فقال: أُنونُه، لأَنَّه إذا صار اسماً فهو بمنزلة «قاضٍ» إذا كان اسم امرأة.

وسألت الخليل فقلتُ: كيف تقول: «مررتُ بأُفَيْعَلَ منك»، من قوله: «مررتُ بأُعَيْمَى منك»؟ فقال: «مررتُ بأُعَيْمٍ منك»، لأَنَّ ذا موضع تنوين. ألا ترى أنك تقول: «مررتُ بخيرٍ منك»، وليس «أَفْعَلُ منك» بأثقل من «أَفْعَلَ» صفة.

وأمّا يونس فكان ينظر إلى كلّ شيء من هذا إذا كان معرفة كيف حالُ نظيره من غير المعتل معرفةً، فإذا كان لا ينصرف لم يَصرف، يقول: «هذا جَوارِي قد جاء»، و «مررتُ بِجَوارِيَ قبلُ». وقال الخليل: هذا خطأٌ. لو كان منْ شأنهم أن يقولوا هذا في موضع الجرّ لكانوا خُلقاءَ أن يُلْزِموه الرفع والجرّ، إذ صار عندهم بمنزلة غير المعتلّ في موضع الجرّ، ولكانوا خُلقاء أن ينصبوها في النكرة إذا كانت في موضع الجرّ، فيقولوا: «مررتُ بجوارِيَ قبلُ»، لأَنَّ ترك التنوين في ذا الاسم في المعرفة والنكرة على حالٍ واحدة.

ويقول يونس للمرأة تُسَمَّى بـ «قاضٍ»: «مررتُ بقاضِيَ قبلُ»، و «مررتُ بأُعَيْمِيَ منك». فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خُلقاء أن يُلزِموها الجرّ والرفع، كما قالوا حين اضطُرّوا في الشعر فأجَرَوْه على الأصل، قال الشاعر الهُذليّ [من الوافر]:

٨٠٧ ـ أَبِيتُ على مَعارِيَ واضِحاتٍ ‏ ‏ بهنَّ مُلَوَّبٌ كدَمِ العِباطِ

---

٨٠٧ ـ **التخريج**: البيت للمتنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٣؛ ولسان العرب ١/٧٤٦ (لوب)، ١٥/٤٧ (عرا)؛ وللهذلي في المنصف ٢/٦٧، ٧٥، ٣/٦٧؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/٣٣٤، ٣/٦١؛ ولسان العرب ٧/٣٤٧ (عبط)، ١٤/٣٩٩ (سما).

اللغة: المعاري: جمع مَعْرى، وهو الفراش، ويعني فُرُش الحور اللائي ذكرهن في بيتٍ قبل هذا. والواضحات: البيض. والملوَّب: الذي أجري عليه الملابُ، وهي ضرب من الطيب. والعِباط: جمع مفرده: عبيط، أو عبيطة، وهي الناقة تنحر لغير علّة.
=

وقال الفرزدق [من الطويل]:

٨٠٨ - فلـو كـانَ عبـدُ الله مَـوْلَـى هجـوتُـه ولكـنّ عبـدَ اللّـهِ مَـوْلـى مَـوَالِيـا

فلَّما اضطُرُّوا إلى ذلك في موضع لا بدَّ لهم فيه من الحركة، أخرجوه على الأصل.

المعنى: يريد أنه ينام مع الحور على فُرُش نظيفة بيضاء مطيبة بالملاب الأحمر الذي يشبه في حمرته دمَ النوق اللواتي ذُبِحْن لغير علة.

الإعراب: «**أبيتُ**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**على معارِيَ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أبيت). «**واضحات**»: صفة لـ (معارٍ) مجرورة. «**بهن**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، وهن: ضمير مبني على الفتح في محلّ جر بحرف الجر. «**مُلوّبٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. «**كدَم**»: الكاف: اسم بمعنى مثل مبني على الفتح في محل رفع صفة لـ (مُلوبٌ)، «دم»: مضاف إليه. «**العباطَ**»: مُضاف إليه.

وجملة «أبيت»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بهن مُلوَّبٌ»: صفة لـ (معارٍ) محلها الجر.

والشاهد فيه: إجراؤه (معاريَ) في حال الجر مجرى السالم، والوجه (معارٍ) بحذف الياء، ولكنه لم يحذفها تجنباً للزحاف.

٨٠٨ - **التخريج**: البيت للفرزدق في إنباه الرواة ٢/١٠٥؛ وبغية الوعاة ٢/٤٢؛ وخزانة الأدب ١/٢٣٥ - ٢٣٩، ٥/١٤٥؛ والدرر ١/١٠١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣١١؛ وشرح التصريح ٢/٢٢٩؛ وشرح المفصل ١/٦٤؛ ولسان العرب ١٥/٤٧ (عرا)، ٤٠٩ (ولى)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ ومراتب النحويين ص ٣١؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٧٥؛ والمقتضب ١/١٤٣؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٥٤١؛ وهمع الهوامع ١/٣٦.

المعنى: يقول: لو كان عبد الله بن أبي إسحاق من الموالي لهجوته، ولكنّه مولى موالٍ، أي إنّه خسيس لا يستحقّ أن أهجوه.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص. «**عبد**»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «**مولى**»: خبر كان» منصوب. «**هجوته**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء ضمير في محلّ نصب مفعول به «**ولكنّ**»: الواو حرف عطف، «لكنّ»؛ حرف مشبّه بالفعل. «**عبد**»: اسم «**لكنّ**» منصوب، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور. «**مولى**»: خبر «لكنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**مواليا**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف لأنه على صيغة منتهى الجموع، والألف للإشباع.

وجملة: «لو كان عبد الله...» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هجوته» لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «لكن عبد الله...» استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد: قوله: «مولى مواليا» حيث عامل الاسم المنقوص الممنوع من الصرف في حالة الجرّ معاملة الاسم الصحيح، فأثبت الياء، وجرّه بالفتحة بدلاً من الكسرة، وهذا شاذّ.

قال الشاعر، ابن قيس الرُّقَيّات [من المنسرح]:

٨٠٩ ـ لا بَـارَكَ اللّـهُ فـي الغوانِـي هَـلْ يُصْبِحْـنَ إلاَّ لهـنَّ مطَّلَـبُ

وقال: وأَنشدني أعرابيّ من بني كُلَيب، لجرير [من الطويل]:

٨١٠ ـ فيَوْماً يُوافيـنَ الهَوَى غيرَ ماضِ ويـومـاً تـرى منهـنّ غُـولاً تَغَـوَّلُ

---

٨٠٩ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرّقيات في ديوانه ص ٣؛ والأزهية ص ٢٠٩؛ والدرر ١/١٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/٥٦٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٦٢؛ وشرح المفصل ١٠/١٠١؛ ولسان العرب ١٥/١٣٨ (غنا)؛ والمقتضب ١/١٤٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/٣٣٦؛ ورصف المباني ص ٢٧٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمحتسب ١/١١١؛ والمنصف ٢/٦٧، ٨١؛ والمقتضب ٣/ ٣٥٤؛ وهمع الهوامع ١/٥٣.

اللغة: الغواني: جمع غانية وهي الحسناء المستغنية بجمالها عن الزينة.

المعنى: يدعو على الحسناوات بأن لا يباركهنّ الله ـ جلّ وعلا ـ لكثرة مطاليبهنّ، إذ لا يمرّ عليهنّ صباح إلا وهنّ يتكلّفن طلبات أخرى.

الإعراب: **لا بارك**: «لا»: حرف نفي، «بارك»: فعل ماضي مبني على الفتح. **الله**: فاعل مرفوع بالضمّة. **في الغواني**: جار ومجرور متعلّقان بـ(بارك)، وظهور الكسرة ضرورة شعريّة. **هل**: حرف استفهام. **يصبحن**: فعل مضارع ناقص مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (يصبح). **إلا**: حرف حصر. **لهن**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم لـ(مطّلب). **مطلب**: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف بتقدير (إلا موجود لهن مطّلب).

وجملة «لا بارك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**هل يصبحن**»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «مطّلب موجود لهنّ»: في محلّ نصب خبر (يصبح).

والشاهد فيه قوله: «الغواني»، حيث حرّك الياء بالكسرة، وأجراها مجرى الأحرف الأخرى للضرورة.

٨١٠ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٠؛ وخزانة الأدب ٨/٣٥٨؛ والخصائص ٣/١٥٩؛ وشرح المفصل ١٠/١٠١؛ ولسان العرب ١١/٥٠٧ (غول)، ١٥/٢٨٣ (مضى)؛ والمقاصد النحوية ١/٢٢٧؛ والمقتضب ١/ ١٤٤؛ والمنصف ٢/ ١١٤؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ١٠/ ١٠٤؛ والمقتضب ٣/ ٣٥٤؛ والممتع في التصريف ٢/٥٥٦؛ والمنصف ٢/ ٨٠.

اللغة: يوافين: يُقبلن. غير ماضٍ: غير نافذ. الغول: كلّ ما يغتال الإنسان أو يهلكه، وقد وصفه العرب بصفات غريبة ولا يعرفونه. تغوّل: أي تتغوّل. وتغوّلت الغول: تلوّنت.

المعنى: يقول مصوّراً شأنه مع الأحبّة: إنّهن يقبلن عليه ويعدنه بالوصال فيخلفن ويبتعدن عنه، أي إنهنّ يتلوّنّ في معاملته.

الإعراب: «فيوماً»: الفاء: بحسب ما قبلها، «يوماً»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ«يوافين».

قال: ألا تراهم كيف جَرُّوا حين اضطُروا، كما نصبوا الأوّل حين اضطُرُّوا. وهذا الجرّ نظير ذلك النصب.

فإن قلت: «مررتُ بقاضِيَ قبلُ» اسْمَ امرأة، كَان ينبغي لها أن تُجَرَّ في الإضافة فتقول: «مررتُ بقاضِيكَ».

وسألناه عن بيتٍ أَنشدَناهُ يونس [من الرجز]:

٨١١ - قد عجِبتْ مِني ومِن يُعَيْلِيَا لمّا رأتِني خَلَقاً مُقْلَوْلِيَا

= «يوافين»: فعل مضارع مبنيّ على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. **الهوى**: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة. غير: نعت لمنعوت محذوف، أو مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، وهو مضاف. ماضٍ: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **ويوماً**: الواو: حرف عطف، «يوماً»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ترى». **ترى**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «منهنّ»: جار ومجرور متعلقان بـ «ترى». **«غولاً»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«تغوّل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هي».

وجملة «يوافين»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ترى»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تغوّل»: في محلّ نصب نعت «غولاً»، أو في محلّ نصب مفعول به ثانٍ إن جعلت «ترى» علميّة.

والشاهد فيه قوله: «غير ماضي» حيث جرّ الاسم المنقوص «ماضي» بكسرة ظاهرة للضرورة، والقياس أن يحذف الياء وينوّن الضاد.

٨١١ - **التخريج**: الرجز للفرزدق في الدرر ١٠٢/١؛ وشرح التصريح ٢٢٨/٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٦/١؛ وشرح الأشموني ٥٤١/٢؛ ولسان العرب ٩٤/١٥ (علا)، ٢٠٠/١٥ (قلا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ والمقتضب ١٤٢/١؛ والممتع في التصريف ٥٥٧/٢؛ والمنصف ٦٨/٢، ٧٩، ٦٧/٣؛ وهمع الهوامع ٣٦/١.

اللغة: يُعيلي: تصغير «يَعْلَى»، وهو اسم رجل. الخلق: البالي. المقلولي: المنكمش على ذاته.

المعنى: لقد عجبت منه لمّا رأته رثّ الهيئة، منكمشاً على ذاته.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. **«عجبت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «هي». «منّي»: جار ومجرور متعلّقان بـ «عجبت». «ومن يعيليا»: الواو: حرف عطف، والجار والمجرور معطوفان على «مني». «لمّا»: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «عجبت». «رأتني»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، والنون للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «خلقاً»: حال منصوبة، إذا اعتبرت «رأى» بصريّة، ومفعول به ثانٍ إذا اعتبرت «رأى» علميّة. «مقلوليا»: نعت «خلقاً» منصوب.

وجملة «عجبت»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأتني»: في محلّ جرّ بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «يعيليا»، وهو تصغير «يَعْلَى»، وهو علم على وزن الفعل، ولم يزل منعه من

فقال: هذا بمنزلة قوله [من الطويل]:

* ولَكِـنَّ عبـد اللّـه مـولَـى مـوالِيـا[1] *

وكما قال [من الطويل]:

٨١٢ ـ [لَـه مـا رأتْ عيـنُ البصيـرِ وفـوقَـهُ]   سَمَـاءُ الإلَـهِ فـوقَ سبـعِ سَمَـائِيَـا

= الصرف بسبب تصغيره، وهو مع ذلك اسم منقوص، وقد عامله معاملة الصحيح، وهذا مذهب يونس وعيسى بن عمر والكسائي؛ ومذهب سيبويه والخليل أنّه ضرورة.

(١) تقدم بالرقم ٨٠٨.

٨١٢ ـ **التخريج**: البيت لأميَّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٧٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٤٤، ٢٤٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٩٨ (سما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٧؛ والخصائص ١/ ٢١١، ٢١٢، ٢/ ٣٤٨؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٥؛ والمقتضب ١/ ١٤٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥١٣؛ والمنصف ٢/ ٦٦، ٦٨.

اللغة: الهاء في (له) عائدة إلى الله تعالى المذكور فيما تقدَّم، والضمير في (فوقه) عائد إلى (ما) الموصولية. وسماء الإله أراد به العرش، ويروى: فوق ست سمائيا، فيكون المقصود بسماء الإله السماء السابعة.

المعنى: يقول لله وحده لا لغيره ما نراه، وما فوق ما نراه من السماوات، والعرش.

الإعراب: «**له**»: جار ومجرور متعلقان بخبرَ مقدم محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**رأت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة منعاً لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. «**عين**»: فاعل. «**البصير**»: مضاف إليه. «**وفوقه**»: الواو: حالية، «**فوقه**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلِّق بالخبر المقدم المحذوف، والهاء: مضاف إليه. «**سماء**»: مبتدأ مؤخر. «**الإله**»: مضاف إليه. «**فوق**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من (سماء الإله). «**سَبْع**»: مضاف إليه مجرور. «**سمائيا**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة على المنع من الصرف للضرورة.

وجملة «**له ما رأت**»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**رأتْ عين البصير**»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «**فوقه سماء الإله**»: حالية محلّها النصب، وهي حال من (ما)، أو من الضمير العائد إليه من (رأت) والتقدير: ما رأته.

والشاهد فيه قوله: (سمائيا) حيث حَرّكَ الياء في الجر بالفتح على المنع من الصرف ضرورة، وفيه ضرورتان أخريان، الأولى جمعه (سماء) على فَعائل كـ (شمال) و (شمائل) والمستعمل سماوات، والثانية أنه لم يغيرها إلى الفتح والقلب، فيقول: سمايا كما يُقال: خطايا.

فجاء به على الأصل؛ وكما أنشدَنَا من نثق بعربيَّته [من الوافر]:

٨١٣ - أَلَــم يــأتِيــكَ والأَنبــاءُ تَنْمِــي ... بمــا لاقَــتْ لَبــونُ بَنِــي زِيــادِ

---

٨١٣ - **التخريج**: البيت لقيس بن زهير في الأغاني ١٧/ ١٣١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٢؛ والدرر ١/ ١٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٤٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٠٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٢٨، ٨٠٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٣٠؛ ولسان العرب ١٤/ ١٤ (أتى)؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠؛ والإنصاف ١/ ٣٠؛ والجنى الداني ص ٥٠؛ وجواهر الأدب ص ٥٠؛ وخزانة الأدب ٩/ ٥٢٤؛ والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٧؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٨٧، ٢/ ٦٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ١٦٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٨٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠/ ١٠٤؛ ولسان العرب ٥/ ٧٥ (قدر)، ١٤/ ٣٢٤ (رضي)، ١٤/ ٤٣٤ (شظي)، ١٥/ ٤٩٢ (يا)؛ والمحتسب ١/ ٦٧، ٢١٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٠٨، ٢/ ٣٨٧؛ والمقرب ١/ ٥٠، ٢٠٣؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٣٧؛ والمنصف ٢/ ٨١، ١١٤، ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٢.

اللغة: الأنباء: الأخبار. تنمي: ترتفع، تنتشر. اللبون: ذات اللبن، أي الإبل.

المعنى: يفخر الشاعر بشجاعته ويتساءل عمّا إذا عرف الناس بما فعل بإبل بني زياد التي استاقها وباعها استيفاء لحقّه، غير مبالٍ بما يُعرف عنهم من شجاعة وبأس.

الإعراب: «**ألم**»: الهمزة: للاستفهام، و «لم»: حرف جزم. «**يأتيك**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون خلافاً لما هو متعارف عليه، أي: حذف حرف العلّة. وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو، يعود إلى المفهوم من السياق والقرائن الأخرى، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**والأنباء**»: الواو: حالية، و «الأنباء»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**تنمي**»: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة على الياء للثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «**بما**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يأتي». وذهب بعضهم إلى القول بأن الباء حرف جر زائد، و «ما» فاعل والتقدير: ألم يأتيك الذي لاقته لبون بني زياد». وفي رأينا الوجه الأول هو الأصوب. «**لاقت**»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «**لبون**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**زياد**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «**ألم يأتيك...**» الفعلية: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «**الأنباء تنمي**» الاسميّة: في محلّ نصب حال. وجملة «**لاقت...**» الفعلية: صلة الموصول.

الشاهد فيه قوله: «ألم يأتيك» حيث أثبت الياء واكتفى بتسكينها حملاً للفعل المعتل الآخر المجزوم على الصحيح الآخر المجزوم، وذلك للضرورة. ويروى: «وهل أتاك» و «ألم يأتك» و «ألم يبلغك» ولا شاهد في هذه الروايات.

فجعله حين اضطُرّ مجزوماً من الأصل[1]. وقال الكميت [من المتقارب]:

٨١٤ ـ خَريعُ دَوَادِيَ في مَلْعَبٍ تأَزَّرُ طَوْراً وتُلْقي الإزارا

اضطُرّ فأَخرجه كما قال: «ضَنِنُوا»[2].

وسأَلته عن رجلٍ يسمّى «يَغْزُو»، فقال: «رأيتُ يَغْزِي قبلُ»، و «هذا يَغْزٍ»، و «هذا يَغْزِي زيدٍ»، وقال: لا ينبغي له أن يكون في قول يونس إلاّ «يَغْزِي»، وثَباتُ الواو خطأ، لأنه ليس في الأسماء واوٌ قبلها حرف مضموم، وإنما هذا بناءٌ اختُصَّ به الأفعال، أَلا تَرى أَنَّك تقول: «سَرُوَ الرجلُ»، ولا ترى في الأسماء «فَعُلَ» على هذا البناء. أَلا ترى أَنَّه قال: «أنا أَدْلُو» حين كان فعلاً، ثُمَّ قال: «أَدْلٍ» حينَ جعلها اسماً. فلا يستقيم أن يكون الاسمُ إلاَّ هكذا.

فإن قلت: أَدَعُه في المعرفة على حالِه وأُغَيِّرُه في النكرة. فإنَّ ذلك غير جائز، لأَنَّك لم تَرَ اسماً معروفاً أُجريَ هكذا.

---

(١) قال السيرافي: أي جارياً في الجزم على الأصل، من حذف الحركة لا الحرف.

٨١٤ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ١/ ١٩٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٧٨ (دوا)؛ والمقتضب ١/ ١٤٤؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ٣٣٤؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٤؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٥٦؛ والمنصف ٢/ ٦٨، ٨٠، ٣/ ٦٨، ٧٩.

اللغة: الخريعُ: اللينة المعاطف. والدَّوادي: جمع واحده: دوْداة، وهي موضع تسلّق الصبيان ولعبهم، وقيل: هي أرجوحة الأطفال، أو آثار الأرجوحة. وتأَزَّر: تلبس الإزار. والطَّوْر: هنا معناه الحين.

المعنى: وصف جارية بلين المعاطف، وصغر السن، فهي تلهو مع الأطفال حيث يلهون متخذة الإزار حيناً، وغير متخذة إياه حيناً آخر، وغير عابئة بتصرفها، وهي تلهو مع الأطفال.

الإعراب: **«خريع»**: خبر لمبتدأ محذوف. **«دوادي»**: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة على المنع من الصرف ضرورة. **«في ملعب»**: جار ومجرور متعلقان بحال من (خريع دوادٍ) أو بالفعل (تأزر). **«تأزّر»**: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر جوازاً تقديره: هي. **«طوراً»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ (تأزّر). **«وتلقي»**: الواو: حرف عطف، «تلقي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. **«الإزارا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، والسياق يوحي بتقدير ظرف عامل فيه الفعل (تلقي)، والتقدير: وتارة تُلقي الإزار.

وجملة «هي خريع»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تأزّر»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف، وقد عطف عليها جملة «تلقي الإزار».

والشاهد فيه: إجراؤه (دَوادِيَ) إجراء الاسم الصحيح، فمنعه من الصرف ضرورة، وكان اللازم حذف الياء، فيقال: دوادٍ.

(٢) راجع الشاهد الرقم ٩.

قال الشاعر [من الرجز]:

٨١٥ - لا مَهْــلَ حتَّــى تَلْحَقِــي بعَنْــسِ   أَهْــلِ الــرِّيــاطِ البِيــضِ والقَلَنْسِــي

عَنْس: قبيلة. ولم يَقُلْ: القَلَنْسُو.

ولا يبنون الاسمَ على بِنَاءٍ إذا بلغ حالَ التنوين تغيَّر وكان خارجاً من حَدِّ الأسماء، كما كرهوا أن يكون «إي» و «في»، في السكوت وتركِ التنوين، على حالٍ يَخرُج منه إذا وُصل ونُوِّن فلا يكون على حدّ الأسماء، فَفَرّوا من هذا كما فرُّوا من ذاك. ويكفيك من ذا قولُهم: «هذه أَدْلي زيدٍ».

فإن قلتُ: إنما أُعربَ في النكرة، فلم يغيِّر البناء. كذلك أيضاً لا يكون في المعرفة على بناء يتغيَّر في النكرة.

وتقول في رجل سمَّيته بـ «ارمه»: «هذا إرْمٍ قد جاء»، وينوّن في قول الخليل، وهو القياس.

---

٨١٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٣٥؛ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٧؛ ولسان العرب ٦/ ١٥٠ (عنس)، ١٨١ (قلس)، ٧/ ٣٠٧ (ريط)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٦؛ والمقتضب ١/ ١٨٨؛ والمنصف ٢/ ١٢٠، ٣/ ٧٠.

اللغة: المهل: هنا التوقف والراحة. عنْسُ: قبيلة من اليمن من مذحج. الرياط: جمع ريطة، وهي ضرب من الثياب. القلنسي: جمع قُلُنسوة، وهي لباس للرأس.

المعنى: يخاطب الشاعر ناقته، فيقول لها: لا أرفق بك حتى توصليني إلى هؤلاء القوم.

الإعراب: «**لا**»: نافية للجنس. «**مهْل**»: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب، وخبره محذوف، تقديره: كائن، أو حاصل. «**حتى**»: حرف غاية وجر. «**تلحقي**»: فعل مضارع منصوب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى)، وعلامة نصبه حذف النون، والياء: ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل، والمصدر المؤول من (أن) المقدرة، والفعل (تلحقي) مجرور بـ (حتى) والجار والمجرور متعلقان بخبر (لا) المحذوف. «**بعنس**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تلحقي). «**أهل**»: بدل من (عَنْسٍ) مجرور. «**الرياط**»: مضاف إليه مجرور. «**البيض**»: صفة لـ (الرياطِ) مجرورة. «**والقلنسي**»: الواو: حرف عطف، «القلنسي»: معطوف على (الرياط) مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء للثقل.

وجملة «لا مَهْل كائن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تلحقي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (القلنسي) حيث قلب واو (قلنسوة) إلى ياءٍ، لأنه ليس في الأسماء ما آخره واو قبله ضمة بخلاف الفعل.

وتقول: «رأيتُ إرْميَ قَبلُ»، يبيِّن الياءَ، لأنَّها صارت اسماً وخرجت من موضع الجزْم، وصارت من موضعٍ يَرتفع فيه وينجرّ وينتصب[١].

وإذا سمَّيتَ رجلاً بـ «عه» قلت: «هذا وَعٍ قد جاء»[٢]، صيَّرت آخره كآخر «إرْمِهْ» حين جعلته اسماً. فإذا كان كذلك كان مختلاًّ؛ لأنَّه ليس اسماً على مثال «ع»، فتصيِّره بمنزلة الأسماء، وتُلحقه حرفاً منه كان ذهب، ولا تقول: «عيٌّ» فتُلْحقه بالأسماء بشيءٍ ليس منه، كما أنَّك لو حقَّرت «شِيَةً» و «عِدَةً» لم تُلحقه ببناء المحقَّر الذي أصلُ بنائه على ثلاثة أحرف بشيء ليس منه وتَدَعُ ما هو منه، وذلك قولك: «هذا وَعٍ كما ترى».

ولو سمَّيت رجلاً بـ «رَهْ» لأعدتَ الهمزة والألف فقلت: «هذا إرأً قد جاء»، وتقديره: «إدْعًى»، تُلحقه بالأسماء بأَن تَضمّ إليه ما هو منه، كما تقول: «وُعَيْدَةٌ»، و «وُشَيَّةٌ»، ولا تقول: «عُدَيَّةٌ» ولا «شُيَيَّةٌ»، لأنَّك لا تَدَع ما هو منه وتُلحق به ما ليس منه.

ولا يجوز أن تقول: «هذا عِهْ»، كما لم يجز ذلك في آخِر «إرْمِهْ».

وإنْ سمَّيت رجلاً «قُلْ» أو «خَفْ» أو «بِعْ» أو «أَقِمْ» قُلْت: «هذا قُولٌ قد جاء»، و «هذا بِيعٌ قد جاء»، و «هذا خافٌ قد جاء»، و «هذا أَقيمٌ قد جاء»؛ لأنَّك قد حرّكت آخِر حرفٍ، وحوّلتَ هذا الحرف من المكان وعن ذلك المعنى، فإنّما حذفتَ هذه الحروف في حال الأمر لئلاَّ ينجَزم حرفان، فإذا قلت: «قُولا»، أو «خافَا»، أو «بِيعَا»، أو «أَقِيمُوا»، أظهرتَ للتحرّك، فهو ههنا إذا صار اسماً أجدرُ أَن يُظْهَر.

ولو سمَّيت رجلاً «لم يُرِدْ» أو «لَمْ يَخَفْ»، لوجب عليك أن تحكيَه؛ لأَنَّ الحرف العامل هو فيه، ولو لَمْ تِظْهر هذه الحروف لقلت: «هذا يُريدُ»، و «هذا يخَافُ».

وكذلك لو سميَّته بـ «تَرْدُدْ» من قولك: «إن تَرْدُدْ أَرْدُدْ»، و «إنْ تَخَفْ أَخَفْ»، لقلت:

---

(١) قال السيرافي: إنما فعلت هذا لأنّ الهاء تسقط لأنها دخلت للوقف، وتردّ الياء التي هي لام الفعل لأنّها سقطت للأمر، وتقطع ألف الوصل على ما مرّ.

(٢) قال السيرافي: أي: لأنك حذفت الهاء، فبقيت العين وحدها، وهي حرف واحد، ورددت الياء لأنّ سقوطها كان للأمر، وقد صار اسماً مستحقّاً للإعراب، فرددت الياء من أجل ذلك، وبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما من حروف المدّ واللين، فاحتجت إلى حرف آخر، فرددت الواو التي هي فاء الفعل، وفتحتها لأحد أمرين: إمّا لأن الفتحة أخفّ الحركات، وإمّا لأن الواو لما ظهرت في الفعل كانت مفتوحة في قولك: «وعى» «يعي». وكل ما اعتلّ من الأسماء فاحتيج إلى حرف يزاد فيه. وكان قد سقط منه حرف، فالأولى ردُّ الساقط الذي كان فيه، كرجل كان اسمه «عدة» أو «شية»، إذا صغرناه قلنا: «وعيدة» و «وشية». فهذا أصل لما كان على هذا. وما لم يكن سقط منه حرف واحتيج إلى زيادة كان له حكم آخر ستقف عليه.

«هذا يخافُ ويرُدُّ». ولو لم تقل ذا لم تقل في «إرْمِهْ»: «إرْمي»، ولتركتَ الياء محذوفة، ولكنما أظهَرتها في موضع التحرُّك، كما تُظهرها إذا قلت: «ارْمِيَا» وهو «يَرْمِي».

وإذا سميَّتَ رجُلاً بـ «إعْضَضْ» قلت: «هذا إعَضُّ كما ترى»، لأنّك إذا حرَّكتَ اللام من المضاعَف أدغمتَ، وليس اسْمٌ من المضَاعف تُظْهَر عينه ولامه. فإذا جعلتَ «إعْضَضْ» اسماً قطعت الألف كما قطعت ألف «إضْرِبْ»، وأدغمت كما تُدْغم «أَغَضُّ» إذا أردت: أَنا أَفْعَلُ؛ لأنّ آخِرَه كآخره، ولو لَمْ تُدْغم ذا لما أدغمت إذا سمّيت بـ «يَعْضَضْ» من قولك: «إن يَعْضَضْ أَعْضَضْ»، و «لا تَعْضَضْ».

وإذا سميت رجلاً بـ «أَلبب» من قولك [من الرجز]:

* قَــدْ علمــتْ ذاك بنــاتُ أَلْبُبِ[1] *

تركته على حاله، لأنّ هذا اسم، جاء على الأصل، كما قالوا: «رَجاءُ ابنُ حَيْوَةَ»، وكما قالوا: «ضَيْوَنٌ»[2]، فجاؤوا به على الأصل. وربَّما جاءت العربُ بالشيء على الأصل ومجرى بابه في الكلام على غير ذلك.

---

(١) تقدم بالرقم ٧٣٠.

(٢) الضَّيون: السِّنور الذكر، وقيل: هو دويبَّة تشبهه. (لسان العرب ١٣/ ٢٦٢ (ضون)).

هذا باب إرادة اللفظ بالحرف الواحد

قال الخليل يوماً وسأل أصحابه: كيف تقولون إذا أردتم أن تلفظوا بالكاف التي في «لَكَ» والكاف التي في «مالك»، والباء التي في «ضَرَبَ»؟ فقيل له: نقول: «باء كافْ». فقال: إنما جئتم بالاسم ولَمْ تلفظوا بالحرف. وقال: أقول: «كَهْ» و «بَهْ». فقلنا: لِمَ ألحقت الهاء، فقال: رأَيتهم قالوا: «عهْ»، فألحقوا هاءً حتى صيّروها يُسْتطاع الكلام بها، لأنَّه لا يُلفظ بحَرف. فإن وصلت قلت: «كَ وبَ فاعلم يا فتى»، كما قالوا: «عِ يا فتى». فهذه طريقةُ كلِّ حرفٍ كان متحرّكاً، وقد يجوز أن يكون الألف هنا بمنزلة الهاء، لقُربها منها وشَبهها بها، فتقول: «با» و «كا»، كما تقول: «أَنا».

وسمعتُ من العرب من يقول: «ألاتَا، بَلى فَا»؛ فإنما أرادوا «ألا تَفعلُ» و «بلَى فافعلْ»، ولكنه قطع كما كان قاطعاً بالألف في «أنا»، وشَرِكت الألفُ الهاءَ كشركتها في قوله: «أَنَا»، بيّنوها بالألف كبيانهم بالهاء في «هِيَهْ»، و «هُنَّهْ»، و «بَغْلَتِيَهْ». قال الراجز:

٨١٦ - بـالخَيْـرِ خَيْـراتٍ وإنْ شَـرًّا فَـا ولا أَريـد الشَّـرَّ إلاَّ أَنْ تَـا

٨١٦ - **التخريج**: الرجز لنعيم بن أوس في الدرر ٦/٣٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٣٢٠، ٣٢١؛ وللقيم بن أوس في نوادر أبي زيد ص ١٢٦، ١٢٧؛ ولحكيم بن معيّة التميمي وللقمان بن أوس بن ربيعة في لسان العرب ١٥/٢٨٨ (معي)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ص ٢٦٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٤٤ (تا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٧؛ وهمع الهوامع ٢/٢١٠.

اللغة: إن شراً فا: أي: إن أردْت بي شرًّا فلك مني شرٌّ، وقوله: إلا أن تا أي: إلا أن تريده لي.

المعنى: يقول لمخاطبه: أجزيك بالخير خيراتٍ، وإن أردت بي شراً، فلك مني مثله، ولكن لا أريد ذلك إن لم ترده لي.

يريد: «إنْ شرًّا فشرٌّ»، ولا أريد الشرَّ إلاّ أن تشاءَ.

ثم قال: كيف تَلفظون بالحرف الساكن نحو ياء «غُلامِي»، وباء «إِضْرِبْ»، ودالِ «قَدْ»؟ فأجابوا بنحوٍ مما أجابوا في المرّة الأولى، فقال: أقول: «إبْ» و «إي» و «إدْ»، فأُلحق ألفاً موصولة. قال: كذاك أراهم صنعوا بالساكن، ألا تراهم قالوا: «ابْنٌ» و «اسْمٌ» حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تَكَلَّمَ بساكنٍ في أول اسم كما لا تَصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقتَ ألفاً حتَّى وصلتَ إلى اللفظ بها، فكذلك تُلحق هذه الألفات حتى تصل إلى اللفظ بها كما ألحقتَ المسَكَّن الأوّلَ في الاسم. وقال بعضهم: إذا سمّيتُ رجلاً بالباء مِن «ضَرَبَ» قلتُ: «رَبٌ» فأَرَدُّ العين[1]. فإن جعلتَ هذه المتحركة اسماً حذفتَ الهاء كما حذفتها من «عِهْ» حين جعلتها اسماً، فإذا صارت اسماً صارت من بنات الثلاثة؛ لأنَّه ليس في الدنيا اسمٌ أقلُّ عدداً من اسمٍ على ثلاثة أحرف، ولكنَّهم قد يحذفون مما كان على ثلاثةٍ حرفاً وهو في الأصل له، ويردّونه في التحقير والجمع؛ وذلك قولهم في «دَمٍ»:

= **الإعراب**: «**بالخير**»: جار ومجرور متعلقان بفعل (أجزي) المحذوف. «**خيراتٍ**»: مفعول به للفعل المحذوف منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «**وإن**»: الواو: حرف استئناف، «**إن**»: حرف شرط جازم. «**شراً**»: خبر لـ (كان) محذوفة مقدرة بعد (إن) والتقدير: وإن يكن مُرادك بي شراً. «**فا**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، والألف: للإطلاق. وجملة جواب الشرط محذوفة، والتقدير: فلك شرُّ مني، أو فسأجزيك شراً. «**ولا**»: الواو: حرف استئناف، «**لا**»: نافية. «**أريد**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**الشرَّ**»: مفعول به. «**إلا**»: حرف حصر. «**أن**»: حرف ناصب ومصدري، ومعموله محذوف، والتقدير (تشاء) وهو مضارع منصوب، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت). والمصدر المؤول من (أن) والفعل المقدر بعدها مجرور بحرف جر مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (أريد)، والتقدير: ولا أريد الشرَّ إلا بمشيئتك إياه لي، أي بسبب مشيئتك، أو في حال مشيئتك إياه لي.

وجملة «أجزيك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إن يكن مرادك شرًّا فلك مني شرٌّ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يكن مرادك شرًّا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لك مني شرٌّ»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلُّها الجزم. وجملة «أريدُ الشر»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تشاء»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «فا» وهو يريد: (فَشر)، و (تـا) من قوله: (تشاء)، ولما لفظهما منفصلتين مما بعدهما ألحقهما الألف للسكت عِوضاً من الهاء التي يوقف عليها.

(١) قال السيرافي: مذهب الأخفش أن يزيد عليه ما يصيّره بمنزلة اسم من الأسماء المعربة، وفيها ما يكون على حرفين كـ «يد» و «دم». وأول ما ترده إليه ما كان في الكلمة التي منها هذه الباء، فترد إليها الضاد فتقول: «ضب». وقال المازنيّ: أردّ أقرب الحروف إليه، وهو الراء، فأقول: «رب». وقال أبو العباس: أردّ الحروف كلّها، فأقول: «ضرب».

«دُمَيٌّ»، وفي «حِرٍ»: «حُرَيْحٌ»، وفي «شَفة»: «شُفَيْهةٌ»، وفي «عِدَة»: «وُعَيْدَةٌ». فهذه الحروف إذا صُيّرت اسماً صارت عندهم من بنات الثلاثة المحذوفة، وصارت من بنات الياء والواو؛ لأنّا رأينا أكثر بنات الحرفين التي أصلها الثلاثة أو عامّتُها، من بنات الياء والواو، وإنّما يجعلونها كالأكثر، فكأنهم إن كان الحرفُ مكسوراً ضمّوا إليه ياءً لأنّه عندهم له في الأصل حرفان، كما كان لِـ «دم» في الأصل حرفٌ؛ فإذا ضممتَ إليه ياء صار بمنزلة «في»، فتضُمّ إليه ياءً أخرى تثقّله بها حتّى يصير على مثال الأسماء. وكذلك فعلتَ بـ «في».

وإن كان الحرف مضموماً، ألحقوا واواً ثم ضمّوا إليها واواً أخرى حتّى يصير على مثال الأسماء، كما فعلوا ذلك بـ «لوْ» و «هُوَ» و «أَوْ». فكأنّهم إذا كان الحرف مضموماً صار عندهم من مضاعَف الواو، كما صارت «لَوْ» و «أَوْ» وهُوَ إذا كانت فيهن الواواتُ من مضاعَف الواو. وإن كان مكسوراً فهو عندهم من مضاعَف الياء كما كان ما فيه الياء نحو «في» و «كَيْ» من مضاعَف الياء عندهم.

وإنْ كان الحرفُ مفتوحاً ضمّوا إليه أَلفاً ثم ألحقوا ألفاً أخرى حتّى يكون على مثال الأسماء، فكأنّهم أرادوا أن يضاعِفوا الألفات فيما كان مفتوحاً، كما ضاعفوا الواوات والياءات فيما كان مكسوراً أو مضموماً، كما صارت «مَا» و «لاَ» ونحوهما إذا كانت فيهما ألفات مما يضاعَف.

فإن جعلت «إي» اسماً ثقّلته بياء أخرى واكتفيت بها حتّى يصير بمنزلة «اسْمٍ» و «ابْنٍ».

فأمّا «قافْ»، و «يَاء»، و «زَايْ» و «بَاء»، و «واوْ» فإنّما حكيتَ بها الحروف ولم ترد أن تَلفظ بالحروف كما حكيتَ بـ «غاقٍ» صوت الغراب، وبـ «قَبْ» وقع السيف، وبـ «طيخَ» الضَّحك، وبنيتَ كلَّ واحد بناءَ الأسماء. و «قَبْ» هو وقْع السيف. وقد ثقَّل بعضُهم وضمّ ولم يسِلّم الصوت كما سمعه، فكذلك حين حكيتَ الحروف حكيتَها ببناءٍ بنيتَه للأسماء، ولم تسلِّم الحروف كما لم تسلِّم الصوتَ. فهذا سبيل هذا الباب.

ولو سميّت رجلاً بـ «أَبْ» قلت: «هذا إبٌ»، وتقديره في الوصل: «هذا إبٌ كما ترى»، يُريد الباء وألف الوصل من قولك: «اضْرِبْ»[1]. وكذلك كلُّ شيء مثلُه لا تغيّره عن

(١) قال السيرافي ما ملخصه: فيه ستّة أقاويل: قول سيبويه في الابتداء به ووصله بهمزة الوصل وإسقاطها إذا اتصل بكلام، واستدلّ لذلك بقولهم: «من أب لك» بتخفيف الهمزة، فيبقى الاسم على حرف واحد في =

حاله؛ لأنّك تقول: «إب»، فيبقى حرفان سوى التنوين. فإذا كان الاسم ههنا في الابتداء هكذا لم يختلّ عندهم أن تَذهب ألفه في الوصل، وذلك أَنّ الحرف الذي يليه يقوم مقام الألف. ألا تراهم يقولون: «مَنِ ٱبٌ لك»؟ فلا يبقى إلاّ حرف واحد فلا يَختلُّ ذا عندهم، إذ كان كينونةُ حرف لا يَلزمه في الابتداء وفي غير هذا الموضع إذا تَحَرّك ما قبل الهمزة في قولك: «ذَهَبَ ٱبٌ لك»، وكذلك «إب»، لا يَختلُّ أن يكون في الوصل على حرف إذا كان لا يَلزمه ذلك في جميع المواضع، ولولا ذلك لم يجز؛ لأنّه ليس في الدنيا اسمٌ يكون على حرفين أحدُهما التنوين؛ لأنه لا يُستطاع أن يُتكلّم به في الوقف مبتدأ.

فإنْ قلت: يغيَّر في الوقف. فليس في كلامهم أن يغيّروا بناءَه في الوقف عمّا كان عليه في الوصل، ومن ثَمَّ تركوا أن يقولوا: هذا في، كراهيَة أن يكون الاسم على حرفين أحدهما التنوين فيوافق ما كان على حرف.

وزعم الخليل أن الألف واللام اللتين يعرّفون بهما حرفٌ واحد كـ «قَدْ»، وأنْ ليست واحدةٌ منهما منفصلة من الأخرى كانفصال ألف الاستفهام في قوله: «أَأُريدُ»، ولكن الألف كألف «أَيْمُ الله»، وهي موصولة كما أن ألف «أَيْمٍ» موصولة، حدّثنا بذلك يونس عن أبي عمرو، وهو رأيُه.

والدليل على أنَّ ألف «أيمٍ» ألف وصل قولهم: «أيمُ الله»، ثم يقولون: «لَيْمُ الله». وفتحوا ألف «أَيْمٍ» في الابتداء شبّهوها بألف «أَحْمَرَ» لأنّها زائدة مثلها. وقالوا في الاستفهام: «آلرجلُ»، شبّهوها أيضاً بألف «أَحْمَرَ»، كراهية أن يكون كالخبر فيَلتبس، فهذا قول الخليل. و «أَيْمُ الله» كذلك، فقد يشبَّه الشيءُ بالشيء في موضع ويخالِفه في أكثر ذلك، نحو: «يا ابنَ عَمَّ» في النداء.

وقال الخليل: وممّا يدلُّ على أَنَّ «أَلْ» مفصولة من «أَلرَّجُل» ولم يُبْنَ عليها، وأنَّ الألف واللام فيها بمنزلة «قَدْ»، قولُ الشاعر [من الرجز]:

= كليهما. وردّ أبو العباس المبرد عليه ذلك، ففرّق بين تخفيف الهمزة وإسقاط ألف الوصل، فقال: تخفيف الهمزة غير لازم، وألف الوصل إذا اتصلت سقطت. والقول الثاني: ردّ الراء، فيقال: «رب»، وقياس قول الأخفش: «ضب»، وقول المبرد: «اضرب»، وقول الزجاج «إب» بقطع الألف. والقول السادس أنه لا يجوز أن يسمّى باب لأنّه يحتاج إلى تحريك الباء، وتحريكها يمنع من ألف الوصل.

٨١٧ - دَعْ ذا وعَجِّلْ ذا وأَلحِقْنا بِذَلْ بالشَّحْم إنّا قد مَلِلْناه بَجَلْ

قال: هي ههنا كقول الرجل وهو يتذكَّر: «قَدِي»: «قَد فَعَلَ». ولا يُفعَل مثلُ هذا علمناه بشيءٍ مما كان من الحروف الموصولة.

ويقول الرجل: «أَلي»، ثم يتذكّر، فقد سمعناهم يقولون ذلك، ولولا أَنَّ الألف واللام بمنزلة «قَدْ» و «سَوْفَ» لكانتا بناءً بُني عليه الاسم لا يفارِقه، ولكنَّهما جميعاً بمنزلة «هَلْ» و «قَدْ» و «سَوْفَ»، تَدخلان للتعريف وتَخْرجان.

وإن سمّيت رجلاً بالضاد من «ضَرَبَ» قلت: «ضاءٌ»، وإن سمّيته بها من «ضِرابِ» قلت: «ضِيٌّ»، وإن سميته بها من «ضُحَى» قلت: «ضُوٌّ». وكذلك هذا الباب كلّه. وهذا قياس قول الخليل. ومَنْ خالفه ردّ الحرف الذي يليه.

---

٨١٧ - **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في الدرر ١/ ٢٤٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١٠؛ ولحكيم ابن معيّة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٩؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤١، ٧٠، ١٥٣؛ واللامات ص ٤١؛ ولسان العرب ١٥/ ٦ (طرا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢١؛ والمقتضب ١/ ٨٤، ٢/ ٩٤؛ والمنصف ١/ ٦٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٩.

اللغة: بجل: حسب، يكفي.

الإعراب: «دع»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». «ذا»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «وعجّل ذا»: تعرب إعراب: «دع ذا». «وألحقنا»: الواو: حرف عطف، «ألحقنا»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت»، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «بذل»: جار ومجرور متعلقان بـ «ألحق». «بالشحم»: جار ومجرور بدل من سابقه. «إنّا»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». «قد»: حرف تحقيق. «مللناه»: فعل ماضٍ، و «نا»: ضمير متصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير في محل نصب مفعول به. «بجل»: اسم فعل مضارع بمعنى «يكفي»، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو.

وجملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «عجل»: معطوفة على سابقتها. وجملة «ألحقنا»: معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «إنا قد مللناه»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مللناه»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

والشاهد فيه قوله: «بذالْ» حيث فصل «أل» التعريف عن المعرّف عند اضطراره إلى ذلك لإقامة الوزن، ثم أعادها فيما بعد مع حرف الجرّ «بالشحم»، والمراد: بذا الشحم. وهذا دليل بحسب سيبويه أنّ أداة التعريف هي «أل» لا اللام وحدها.

هذا باب الحكاية التي لا تغيَّر فيها الأَسماءُ عن حالها في الكلام

وذلك قول العرب في رجل يسمَّى «تَأَبَّطَ شَرًّا»: «هذا تأَبَّطَ شرًّا»، و «هذا بَرَقَ نَحْرُه»، و «رأيتُ بَرَقَ نَحْرُه». فهذا لا يتغيّر عن حاله التي كان عليها قبل أن يكون اسماً.

وقالوا أيضاً في رجل اسمه «ذَرَّى حَبًّا»: «هذا ذَرَّى حَبًّا». وقال الشاعر، من بني طُهَيّة [من الرجز]:

٨١٨ ـ إنّ لهـــا مُـــركَّنـــاً إرْزَبّـــا كـــأنّـــه جَبْهـــةُ ذَرَّى حَبّـــا

فهذا كلّهُ يترَكُ على حاله. فمن قال: أغيِّر هذا، دخل عليه أن يسمِّيَ الرجل بـ «بيت شِعرٍ»، أَو بـ «لَهُ دِرْهَمانِ»، فإنْ غيّره عن حاله فقد ترك قولَ الناس وقال ما لا يقوله أحد. وقال الشاعر [من الطويل]:

---

٨١٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٠٨؛ وشرح المفصل ١/ ٢٨؛ ولسان العرب ١/ ٢٩٦ (حبب)، ٤١٦ (رزب)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٠٢؛ والمقتضب ٤/ ٩.

اللغة: المركن: الضرع المنتفخ. الإرزب: الغليظ. ذرّى حباً: اسم رجل.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**لها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر (إن) المقدم المحذوف. «**مركناً**»: اسم (إن) مؤخر منصوب بالفتحة. «**إرزباً**»: صفة لمركن مجرورة مثله. «**كأنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسم كأن. «**جبهة**»: خبر كأن مرفوع. «**ذرّى حباً**»: مضاف إليه في محل جر، وهو اسم مركب مبني على الحكاية.

وجملة «**إن لها مركناً**»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «**كأنه جبهة**»: في محل نصب صفة.

والشاهد فيه قوله: «ذرّى حباً» حيث تحولت هذه الجملة إلى اسم لرجل تروى على الحكاية.

كَــذَبْتُــمُ وبيــتِ الله لا تَنْكِحُــونَهَــا ... بَنِــي شــابَ قَــرْنــاهــا تَصُرُّ وتَحْلُبُ[1]

وعلى هذا يقول: «بدأتُ بالحمدُ لله ربّ العالمين». وقال الشاعر [من الوافر]:

٨١٩ ـ وجــدْنــا فــي كتــابِ بنــي تميــمٍ ... أحــقُّ الخيــلِ بــالــرَّكْــضِ المُعــارُ

وذلك لأنَّه حكى «أَحقُّ الخيل بالرَّكض المعارُ»، فكذلك هذه الضروب إذا كانت أسماءً. وكلُّ شيء عَمل بعضه في بعض فهو على هذه الحال.

واعلم أن الاسم إذا كان محكيًّا لم يُثَنَّ ولم يُجمَع، إلاّ أن تقول: «كلّهم تَأَبَّطَ شَرًّا»، و «كِلاهما ذَرَّى حَبًّا»، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسماً[1]. ولو ثنّيتَ هذا أو جمعتَه لثنّيتَ «أَحقُّ الخيل بالركض المعارُ» إذا رأيته في موضعين.

---

(١) تقدم بالرقم ٣٧٢.

٨١٩ ـ **التخريج**: البيت لبشر بن أبي خازم في ديوانه ص ٧٨؛ وشرح اختيارات المفضل ٣/ ١٤٣٩؛ وللطرماح في ملحق ديوانه ص ٥٧٣؛ ولسان العرب ٤/ ٦٢٦ (عير)؛ ولبشر أو للطرماح في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٣؛ ولابن الطراوة في بغية الوعاة ٢/ ٣٤١؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٩/ ١٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٣١؛ ولسان العرب ٤/ ٦٢٥ (عير)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٢٥؛ والمقتضب ٤/ ١٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٣٢.

اللغة: المعَارُ: المسمَّن، وجعله الأعلم من العارية كما يتضح في الحديث عن المعنى.

المعنى: يصف بني تميم بأنهم لا يرعون حرمة عاريتهم، فأحق الخيل عندهم بالابتذال والإجهاد هو ما يستعيرونه من غيرهم، ثم أضاف الشنتمري قائلاً: ويحتمل أن المعنى أنهم يستعجلون في إنجاز عملهم بالعارية ليردوها سريعاً إلى أصحابها، أما إذا أريد بالمعار المسمَّن، فالمعنى أن أحق الخيل بالسرعة والاستعجال هو المسمَّن، والقوي.

الإعراب: «**وجدنا**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل مبني على السكون في محل رفع. «**في كتاب**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (وجدنا). «**بني**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**تميم**»: مضاف إليه مجرور. «**أحق**»: مبتدأ مرفوع. «**الخيل**»: مضاف إليه مجرور. «**بالركض**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أحق). «**المعارُ**»: خبر للمبتدأ (أحق) مرفوع.

وجملة «وجدْنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحق الخيل بالركض المعار»: مفعول به محلها النصب بالفعل (وَجَد) على الحكاية كما يتضح لدى الحديث عن موطن الشاهد، ووجه الاستشهاد.

والشاهد فيه قوله: (أحقُّ الخيل بالركض المعارُ)، فقد تركه محكياً على لفظه منصوباً محله بالفعل وجد، والمعنى وجدنا في كتاب وصاياهم هذا الكلام.

(١) قال السيرافي: فإن اجتمع رجلان أو رجال اسمهم متفق في هذا قلت في التثنية: «رأيت رجلين اسمهما برق نحره»، أو «هذان كلاهما برق نحره»، و «رأيت ذوي ذرّى حبا»، و «رأيت أحق الخيل بالركض المعار في موضعين».

ولا تضيفه إلى شيء إلاّ أن تقول: «هذا تأبَّطَ شرًّا صاحبُك ومملوكُك».

ولا تحقّره كما لا تحقّره قبل أن يكون عَلَماً. ولو سمّيت رجلاً «زَيْدٌ أَخوكَ» لم تحقّره.

فإن قلتَ: أقول: «زُيَيْدٌ أخوك»، كما أقول قبل أن يكون اسماً. فإنَّك إنَّما حقّرت اسماً قد ثبت لرجل ليس بحكاية، وإنّما حقّرت اسماً على حِياله. فإذا جُعلا اسماً فليس واحدٌ أَولى به من صاحبه ولم يُجعل الأَوّل والآخِر بمنزلة «حَضْرَمَوْتَ»، ولكن الاسم الآخِر مبنيٌّ على الأَوّل. ولو حقّرتهما جميعاً لم يصيرا حكايةً، ولكان الأول اسماً تامًّا.

وإذا جعلتَ «هذا زيدٌ» اسم رجل فهو يحتاج في الابتداء وغيره إلى ما يحتاج إليه «زَيْد»، ويَستغني كما يَستغني. ولا يرخَّم المحكيُّ أيضاً ولا يضاف بالياء[1]؛ وذلك لأنَّك لا تقول: «هذا زيدٌ أَخوكي» ولا «بَرَقَ نحرُ هِي»، وهو يضيف إلى نفسه، ولكنّه يجوز أن يَحذف فيقول: «تأَبَّطِي» و «بَرَقِي»، فيحذف، وتَعمل به عملَك بالمضاف، حتى تصير الإضافة على شيء واحد لا يكون حكايةً لو كان اسماً. فمن لم يقل ذا فطُوّل له الحديث فإنّه يَقبح جدًّا.

وسألتُ الخليل عن رجلٍ يُسمَّى «خَيْراً مِنْكَ»، أو «مَأْخوذاً بك»، أو «ضارِباً رجلاً»، فقال: هو على حالِه قبل أن يكون اسماً. وذلك: أَنّك تقول: «رأيتُ خيراً منك»، و «هذا خيرٌ منك»، و «مررتُ بخيرٍ منك».

قلتُ: فإن سمّيت بشيءٍ منها امرأة؟ فقال: لا أَدعُ التنوين، من قِبَل أنّ «خيْراً» ليس منتَهى الاسم، ولا «مَأْخوذاً»، ولا «ضارِباً». ألا ترى أنك إذا قلت: «ضارِبٌ رجلاً»، أو «مأْخوذٌ بك» وأنت تبتدىء الكلام احتجتَ ههنا إلى الخبر كما احتجت إليه في قولك: «زَيْدٌ»، و «ضارِبٌ» و «مِنْكَ» بمنزلة شيء من الاسم، في أَنّه لم يُسنَد إلى مسنَد وصار كمالَ الاسم، كما أَنَّ المضاف إليه منتَهى الاسم وكمالُه. ويدلّك على أنَّ ذا ينبغي أن يكون منوّناً قولهم: «لا خَيْراً منه لك»، و «لا ضارِباً رجلاً لك»؛ فإنّما ذا حكاية، لأن «خَيْراً مِنْكَ» كلمة على حدة، فلم يُحذَف التنوينُ منه في موضع حذف التنوين من غيره، لأَنَّه بمنزلة شيء من نفس الحرف، إذْ لم يكن في المنتَهَى. فعلى هذا المثال تَجري هذه الأسماء. وهذا قول الخليل.

---

(١) أي: لا يُنسب.

وإذا سمّيت رجلاً بـ «عاقلةٍ لَبيبةٍ» أو «عاقلٍ لبيبٍ»، صرفته وأجريته مجراه قبل أن يكون اسماً. وذلك قولك: «رأيتُ عاقلةً لبيبةً يا هذا»، و «رأيتُ عاقلاً لبيباً يا هذا». وكذلك في الجرّ والرفع منوّن؛ لأنه ليس بشيء عمل بعضُه في بعض فلا ينوّن، وينوّن لأنك نوّنته نكرةً، وإنّما حكيت[1].

فإن قلت: ما بالي إن سميتُه بـ «عاقلة» لم أنوّن؟ فإنّك إن أردت حكايةَ النكرة جاز، ولكنَّ الوجه تركُ الصرف. والوجه في ذلك الأوّل الحكايةُ وهو القياس، لأنّهما شيئان، ولأنّهما ليس واحدٌ منهما الاسمَ دون صاحبه، فإنما هي حكاية، وإنما ذا بمنزلة «امْرَأَةً» بعد «ضارب» إذا قلت: «هذا ضارِبٌ امرأةً» إن أردت النكرة، و «هذا ضارِبٌ طَلْحَة» إن أردت المعرفة.

وسألتُ الخليل عن رجلٍ يسمَّى «مِنْ زَيْدٍ» و «عَنْ زَيْدٍ» فقال: أقول: «هذا مِنُ زَيْدٍ»، و «عَنُ زيْدٍ». وقال: أغيّره في ذا الموضع وأصيّره بمنزلة الأسماء كما فُعل ذلك به مفرداً يعني «عَنْ» و «مِنْ»[2]. ولو سميته «قَطْ زيدٍ» لقلت: «هذا قَطُ زيدٍ»، و «مررتُ بقَطِ زيد»، حتَّى يكون بمنزلة «حَسْبُكَ»، لأنّك قد حوّلته وغيرّته، وإنما عملُه فيما بعده كعمل «الغُلام» إذا قلت: «هذا غُلامُ زيدٍ». ألا ترى أنَّ «مِنْ زيدٍ» لا يكون كلاماً حتَّى يكون معتمداً على غيره. وكذلك «قَطْ زيدٍ»، كما أنَّ «غلام زيدٍ» لا يكون كلاماً حتى يكون معه غيره. ولو حكيتُهُ مضافاً ولم أغيّره لفعلتُ به ذلك مفرَداً، لأنّي رأيت المضاف لا يكون حكايةً كما لا يكون المفردُ حكايةً. ألاَ ترى أنّك لو سمّيت رجلاً «وَزْنَ سَبْعَة» قلت: «هذا وَزْنُ سَبْعَةَ»، فتجعله بمنزلة «طَلَحة». والدَّليل على ذلك أنّك لو سمّيت رجلاً «خَمْسَةَ عَشَرَ زيدٍ» لقلت: «هذا خَمْسَةَ عَشَرُ زيدٍ»، تغيّر كما تغيّر «أَمْس»، لأنَّ المضاف من حدّ التسمية.

قلتُ: فإن سمّيته بـ «في زَيْدٍ» لا تريد «الفَمَ»؟ قال: أثقّلُه فأقول: «هذا فِيُّ زيدٍ» كما ثقّلتُه إذا جعلته اسماً لمؤنّث لا ينصرف. ولا يُشبه ذا «فَاعَبْدِ اللّهِ»، لأنّ ذا إنّما احتُمل عندهم

---

(١) قال السيرافي: وكذلك لو سمّيت امرأة بذلك، لأن كل واحد منهما مفرد ليس باسم المسمّى بهما، فحكيت لفظهما قبل التسمية، فقلت: «هذا عاقلة لبيبة» و «مررت بفاضلة لبيبة». وقد يجوز أن تجعلهما كـ «حضرموت» فتجعلهما اسماً واحداً، أو تضيف الأوّل إلى الثاني كما فعلت بـ «حضرموت». فإن جعلتهما اسماً واحداً، قلت: «هذا عاقلة لبيبةُ»، و «هذا عاقل لبيب».

(٢) قال السيرافي: لم يذكر سيبويه غير ذلك. وأجاز الزجّاج أن يُحكى، فيقال: «هذا مِن زيد»، و «رأيت من زيد».

في الإضافة حيث شبّهوا آخِره بآخِر «أَبٍ»، يعني الفَم مضافاً، وصار حرفُ الإعراب غيرَ محرّكٍ فيه إذْ كان مفرداً على غير حاله في الإضافة. فأمّا «في» فليست هذه حالَه، وياؤه تحرّكُ في النصب. وليس شيءٌ يتحرّك حرفُ إعرابه في الإضافة ويكون على بناءٍ إلاّ لزمه ذلك في الانفراد، وكرهوا أن يكون على حالٍ إن نُوّنَ كان مختلاًّ عندهم.

ولو سمّيته «طَلْحَة وزَيْداً»، أو «عَبدَ الله وزيداً»، وناديتَ، نصبت ونونّتَ الآخِر ونصبتَه، لأنّ الأوّل في موضع نصب وتنوين.

واعلم أنّك لا تُثنّي هذه الأسماء، ولا تحقّرها، ولا ترخّمها، ولا تضيفها، ولا تجمعها. والإضافة إليها كالإضافة إلى «تَأَبّطَ شَرًّا»؛ لأنّها حكايات.

وسألتُ الخليل عن «إِنَّمَا» و «أَنَّمَا»، و «كَأَنَّمَا»، و «حَيْثُمَا» و «إِمَّا» في قولك: «إمَّا أنْ تَفعلَ وإمّا أَن لا تفعلَ»، فقال: هنّ حكايات، لأَنَّ «مَا» هذه لم تُجْعل بمنزلة «مَوْتَ» في «حَضْرَمَوْتَ». ألا ترى أنها لم تغيِّر «حَيْثُ» عن أن يكون فيها اللغتان: الضمُّ والفتح. وإنَّما تَدخل لتمنع «أَنْ» من النصب، ولتَدخل «حَيْثُ» في الجزاء، فجاءت مغيِّرة[1]، ولم تجيء كـ «مَوْتَ» في «حَضْر» ولا لغواً.

والدَّليل على أن «ما» مضمومة إلى «إنْ» قولُ الشاعر [من الوافر]:

لقد كَذَبَتْك نَفْسُكَ فاكْذِبَنْها ... فإنْ جَزَعاً وإنْ إجْمالَ صَبْرِ[2]

وإنّما يريدون «إمّا». وهي بمنزلة «مَا» مع «أَنْ» في قولك: «أَمّا أنت منطلقاً انطلقتُ معك».

وكان يقول: «إلاَّ» التي للاستثناء بمنزلة «دِفْلَى»، وكذلك «حَتَّى». وأمّا «إلاَّ» و «إمَّا» في الجزاء فحكاية: و «أَمّا» التي في قولك: «أَمّا زيدٌ فمنطلقٌ»، فلا تكون حكايةً، وهي بمنزلة «شَرْوَى». وكان يقول: «أَمَا» التي في الاستفهام حكاية، و «أَلاَ» التي في الاستفهام حكاية. وأمّا قولك: «أَلاَ إنّه ظريف»، و «أَمَا إِنّه ظريف»، فبمنزلة «قَفاً» و «رَحًى» ونحو ذلك. ولَعَلّ حكاية؛ لأَنَّ اللام ها هنا زائدة، بمنزلتها في «لأَفْعَلَنّ». ألا ترى أنك تقول: «عَلَّكَ». وكذلك «كَأَنَّ»، لأَنَّ الكاف دخلت للتشبيه. ومثل ذلك «كَذَا» و «كأَيّ»، وكذلك: «ذَلِكَ»،

---

(١) أي: مغيِّرة لِـ «حيث» إذا نقلتها إلى نطاق الجوازم، ولـ «إنْ» إذ نقلتها من العاملة إلى المهملة.

(٢) تقدم بالرقم ٢٠٩.

لأَنَّ هذه الكافَ لحقت للمخاطبة. وكذلك «أَنْتَ» التاءُ بمنزلة الكاف.

قال: ولو سمّيت رجلاً: «هَذا»، أو «هٰؤلاءِ»، تركتَه على حاله، لأنّي إذا تركتُ هاء التنبيه على حالها فإنما أريدُ الحكاية، فمجراها هاهنا مجراها قبل أن تكون اسماً.

وأمّا «هَلُمَّ» فزعم أنها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنّها «لُمَّ» أُدخِلتْ عليها الهاءُ، كما أُدخلت «هَا» على «ذَا»؛ لأنّي لم أر فعلاً قطُّ بُني على ذا ولا اسماً ولا شيئاً يوضَع موضع الفعل وليس من الفعل. وقول بني تميم: «هَلُمْمَنَ» يقوّي ذا، كأنّك قلت: «الْمُمْنَ»، فأذهبتَ ألف الوصل. قال: وكذلك «لَوْما» و «لَوْلاَ». وسمعتُ من العرب من يقول: «لا مِنْ أَيْنَ يا فتى»، حَكَى ولم يجعلها اسماً.

ولو سمّيت رجلاً بـ «و زَيْدٍ»، أو «وَزَيْداً»، أو «وزَيْدٌ»، فلا بدَّ لك من أن تجعله نصباً أو رفعاً أو جرًّا، تقول: «مررتُ بوزَيْداً»، و «رأيتُ وَزَيْداً»، و «هذا وزيداً». كذلك الرفع والجرّ، لأَنَّ هذا لا يكون إلاّ تابعاً.

وقال: «زَيْدٌ الطَّويلُ» حكايةٌ، بمنزلة «زيدٌ منطلقٌ»، وهو اسمُ امرأة بمنزلته قبل ذلك، لأنهما شيئانِ، كعاقلةٍ لبيبةٍ. وهو في النداء على الأصل، تقول: «يا زيدُ الطويلُ». وإن جعلتَ «الطّويلَ» صفةً صرفته بالإعراب، وإن دعوته قلت: «يا زيداً الطويلَ». وإن سمّيته «زيداً وَعمراً»، أو «طلحة وعمر» لم تغيِّره. ولو سمَّيت رجلاً «أُولاءِ» قلت: «هذا أُولاءٌ». وإذا سمّيت رجلاً: «الذي رأيتُه» و «الذي رأيتُ»، لم تغيِّره عن حاله قبل أن يكون اسماً؛ لأَن «الذِي» ليس منتهى الاسم، وإنّما منتَهى الاسم الوصلَ؛ فهذا لا يتغيّر عن حاله كما لم يتغيّر «ضارِبٌ أَبوه» اسمَ امرأَة عن حاله، فلا يتغيّر «الَّذي» كما لم يتغيّر وصلُه. ولا يجوز لك أن تناديه كما لا يجوز لك أن تنادِيَ «الضارِبَ أَبوهُ» إذا كان اسماً، لأَنَّه بمنزلة اسمٍ واحد فيه الألف واللام. ولو سمّيته «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ»، جاز أن تناديه فتقول: «يا الرَّجلُ منطلقٌ»؛ لأنّك سمّيته بشيئين كلُّ واحدٍ منهما اسمٌ تامّ. و «الَّذي» مع صلته بمنزلة اسم واحد نحو «الحارث»، فلا يجوز فيه النداء كما لا يجوز فيه قبل أن يكون اسماً. وأمّا «الرَّجُلُ مُنْطَلِقٌ» فبمنزلة «تَأَبَّطَ شَرًّا»، لأنّه لا يتغير عن حاله، لأنه قد عَمل بعضُه في بعض. ولو سمّيته «الرَّجُلُ وَالرَّجُلانِ» لم يجزْ فيه النداء، لأَنَّ ذا يجري مجراه قبل أن يكون اسماً في الجرّ والنصب والرفع.

ولا يجوز أن تقول: «يا أَيُّها الذي رأيتُ»؛ لأَنه اسمٌ غالب، كما لا يجوز «يا أيُّها

النَّضْرُ» وأنت تريد الاسم الغالب. وإذا ناديته والاسم «زَيْدٌ وعَمْروٌ»، قلت: «يا زيداً وعمراً»؛ لأَنَّ الاسم قد طال ولم يكن الأوّل المنتهي ويَشرك الآخِر، وإنّما هذا بمنزلته إذا كان اسمُه مضافاً.

وإن ناديته واسمه «طَلْحةُ وحَمْزةُ» نصبتَ بغير تنوين كنصب «زَيْد وعَمْرو»، وتنوّن «زَيْداً وعَمْراً» وتُجريه على الأصل. وكذلك هذا وأشباهُه يُرَدُّ إذا طال على الأصل، كما رُدّ المضاف، وكما رُدّ «ضارِباً رجلاً».

وأمّا«كزَيْدٍ» و «بِزَيْدٍ» فحكايات، لأَنّك لو أفردتَ الباء والكاف غيَّرتها ولم تَثبت كما ثبتتْ «مِنْ».

وإن سمّيت رجلاً «عَمَّ» فأردت أن تحكي في الاستفهام، تركتَه على حاله كما تدع «أَزَيْدٌ» و «أَزَيْدُ» إذا أردت النداء.

وإن أردت أن تجعله اسماً قلت: «عَنُ ماءٍ» لأَنّك جعلته اسماً وتَمدّ «ماءً» كما تركتَ تنوين «سَبْعَةَ»؛ لأَنّك تريد أن تجعله اسماً مفرَداً أضيف هذا إليه بمنزلة قولك: «عَنُ زيدٍ». و «عَنْ» ههنا مثلها مفرَدةً؛ لأَنَّ المضاف في هذا بمنزلة الألف واللام لا يَجعلان الاسم حكاية؛ كما أنّ الألف واللام لا تَجعلان الاسم حكاية؛ وإنّما هو داخلٌ في الاسم وبدلٌ من التنوين، فكأنّه الألف واللام.

هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة

اعلم أنّك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءَي الإضافة[1].

فإن أضفتَه إلى بلد فجعلتَه من أهله، ألحقت ياءَي الإضافة؛ وكذلك إنْ أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حَيٍّ أو قبيلةٍ.

واعلم أن ياءَي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنّهم مما يغيّرونه عن حاله قبل أن تُلحِق ياءَي الإضافة. وإنّما حملَهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومنتهاه، فشجَّعهم عَلَى تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن.

فمنه ما يجيء عَلَى غير قياس، ومنه ما يُعَدَل وهو القياس الجاري في كلامهم. وستراه إن شاء الله.

قال الخليل: كلُّ شيء من ذلك عدَلتْه العربُ تركتَه على ما عدَلتْه عليه، وما جاء تامًّا لم تُحدِث العربُ فيه شيئاً فَهُوَ عَلَى القياس.

---

(١) قال السيرافي: وياءا الإضافة الأولى منهما ساكنة، ولا يكون ما قبلهما إلاّ مكسوراً وهما يغيّران آخر الاسم ويخرجانه عن المنتهى، ويقع الإعراب عليهما، فهذا أوّل تغيير منهما للاسم، كقولنا في النسبة إلى «تميم»: «تميميّ»، وإلى «واسط» «واسطيّ». وإذا كان في الاسم هاء التأنيث، وجب حذفها كقولنا في النسبة إلى «البصرة»: «بصريّ» وإلى «مكّة»: «مكيّ». وذلك لازم لا يجوز غيره. وإنّما وجب حذف الهاء لأنّها لو أبقيناها، فقلنا «بصرتيّ»، و «مكّتي» في نسبة الرجل إليهما لوجب أن تقول «بصرتيّة» و «مكتيّة»، فيجتمع في الاسم تأنيثان التاء الأولى للمنسوب إليها، والثانية للمنسوبة. وهذا لا يكون في اسم واحد.

فمن المعدول الذي هو على غير قياس قولهم في «هُذَيْلٍ»: «هُذَلِيٌّ»، وفي «فُقَيْمِ كنانَةَ»: «فُقَمِيٌّ»، وفي «مُلَيْحِ خُزاعةَ»: «مُلَحِيٌّ»، وفي «ثَقِيفٍ»: «ثَقَفِيٌّ»، وفي «زَبِينةَ»: «زَبانيٌّ»، وفي «طَيِّىء»: «طَائِيٌّ»، وفي «العالية»: «عُلْوِيٌّ»، و «البادِية»: «بَدَوِيٌّ»، وفي «البَصْرةِ»: «بِصْرِيٌّ»، وفي «السَّهْل»: «سُهْلِيٌّ»، وفي «الدَّهْر»: «دُهْرِيٌّ»، وفي حَيٍّ من بني عَدِيّ يقال لهم: «بنو عَبِيدَة»: «عُبَدِيٌّ»، فضمّوا العين وفتحوا الباء فقالوا: «عُبَدِيٌّ».

وحدَّثنا من نثق به أَنَّ بعضهم يقول في بني جَذِيمةَ: «جُذَمِيٌّ»، فيَضم الجيم ويجريه مجرى «عُبَدِيٌّ».

وقالوا في «بني الحُبْلَى» من الأنصار: «حُبَلِيٌّ»، وقالوا في «صَنْعاءَ»: «صَنْعَانِيٌّ»، وفي «شِتاء»: «شَتَوِيٌّ»، وفي «بَهْراءَ» قبيلة من قُضاعةَ: «بَهْرَانيٌّ»، وفي «دَسْتَواءَ»[1]: «دَسْتَوانِيٌّ» مثل «بَحْرانِيٍّ».

وزعم الخليل أنّهم بَنَو «البَحْر» على فَعْلانَ، وإنّما كان القياس أن يقولوا: «بَحْرِيٌّ».

وقالوا في «الأُفُقَ»: «أَفَقِيٌّ»، ومن العرب من يقول: «أُفْقِيٌّ» فهو على القياس. وقالوا في «حَرُوراءَ»، وهو موضع: «حَرُورِيٌّ»، وفي «جَلُولاءَ»: «جَلُولِيٌّ»، كما قالوا في «خُراسانَ»: «خُرْسِيٌّ»، و «خُراسانِيٌّ» أَكْثرُ، و «خُراسِيٌّ» لغةٌ.

وقال بعضهم: «إبلٌ حَمَضِيَّةٌ» إذا أكلتِ الحَمْضَ، و «حَمْضِيَّةُ» أجودُ. وقد يقال: «بَعيرٌ حامِضٌ وعاضِهٌ» إذا أكل العِضاه، وهو ضربٌ من الشجر. و «حَمْضِيَّةٌ» أجود وأقيس وأكثر في كلامهم.

وقال بعضُهم: «خَرْفِيٌّ»، أضاف إلى «الخَريف» وحذف الياء. و «الخَرْفِيُّ» في كلامهم أكثر من «الخَريفيّ» إمّا أضافه إلى «الخرْف»، وإمّا بَنى «الخريف» على «فَعْلٍ».

وقالوا: «إبلٌ طُلاحِيَّةٌ»، إذا أكلت الطَّلْح. وقالوا في «عِضاهٍ»: «عِضَاهِيٌّ» في قول من جعل الواحدة «عِضاهة» مثل «قَتادةٍ» و «قَتادٍ» و «العِضاهةُ» بكسر العين، على القياس. فأمّا من جعل «العِضَةِ»: «عِضَوات»، وجعل الذي ذهب الواو، فإنّه يقول: «عِضَوِيٌّ». فأمّا من جعله بمنزلة «المياهِ»، جعل الواحدة «عِضاهةً»، قال: «عِضاهِيٌّ».

---

(١) دَسْتوا: بلدة بفارس. (معجم البلدان ٢/ ٤٥٥).

وسمعنا من العرب من يقول: «أَمَوِيٌّ». فهذه الفتحة كالضمّة في «السَّهْل» إذا قالوا: «سُهْلِيٌّ».

وقالوا: «رَوْحانِيٌّ» في «الرَّوْحاء»، ومنهم من يقول: «رَوْحاوِيٌّ» كما قال بعضهم «بَهْراوِيٌّ»، حدّثنا بذلك يونس. و «رَوْحاوِيٌّ» أكثر من «بَهْراوِيّ».

وقالوا في «القَفَا»: «قَفِيٌّ»، وفي «طُهَيَّة»: «طُهْوِيٌّ»، وقال بعضهم: «طُهَوِيٌّ» على القياس، كما قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٠ ـ بكُلِّ قُرَيْشِيٍّ إذا ما لَقِيتُه سَريعٍ إلى داعِي النَّدَى والتَّكَرُّمِ

وممّا جاء محدوداً عن بنائه محذوفةٌ منه إحدى الياءين يائي الإضافة قولك في «الشَّأْم»: «شَآمٍ»، وفي «تِهامةَ»: «تَهامٍ»، ومَنْ كسر التاء قال: «تِهامِيٌّ»، وفي «اليمَن»: «يَمانٍ».

وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الألفات عِوَضاً من ذهاب إحدى الياءَين، وكأَنَّ الذين حذفوا الياءَ من «ثَقيفٍ» وأَشباهه جعلوا الياءَين عوضاً منها. فقلتُ: أَرأَيتَ «تِهَامَةَ»، أَليس

---

٨٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٥؛ وشرح المفصل ٦/ ١١؛ ولسان العرب ٦/ ٣٣٦ (قرش)؛ واللمع ص ٢٨٧.

اللغة: قريشيّ: رجل من قريش؛ والأشهر: قرشيّ. الندى: السخاء من أندى وتندّى إذا تسخّى وتفضّل.

المعنى: أغدو مع كلّ قريشيّ ذي وقار، كريم جواد يلبي من يدعوه مسرعاً.

الإعراب: «**بكلّ**»: الباء: حرف جر، «كل»: اسم مجرور بحرف الجر، متعلّقان بالفعل (أغدو) في بيت سابق. «**قريشي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متعلق بجوابه. «**ما**»: زائدة. «**لقيته**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «**سريع**»: صفة لـ (قريشي) مجرورة بالكسرة. «**إلى داعي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (سريع). «**الندى**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**والتكرّم**»: الواو: للعطف، «**التكرّم**»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة.

وجملة «إذا لقيته»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «لقيته»: في محل جر بالإضافة.

والشاهد فيه قوله: «قريشي» حيث أجراه في النسب على أصله دون أن يحذف ياءه، وهو القياس، والحذف أكثر شيوعاً مع شذوذه، فالعرب تقول: هذلي، نسبة إلى هذيل، وثقفي، نسبة إلى ثقيف، وقرشي نسبة إلى قريش.

فيها الألف؟ فقال: إنَّهم كَسَّرُوا الاسم على أن يجعلوه فَعَلِيًا أَو فَعْلِيًا، فلمَّا كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردّوا الألف، كأنَّهم بَنَوْه «تَهَمِيٌّ» أَو «تَهْمِيٌّ»، فكأنَّ الذين قالوا: «تهَامٍ»، هذا البناءُ كان عندهم في الأصل، وَفَتْحَتُهم التاءَ في «تِهامَةَ» حيث قالوا: «تَهامٍ» يدلُّك على أنَّهم لم يَدَعوا الاسم عَلَى بنائه.

ومنهم من يقول: «تَهامِيٌّ»، و «يَمانِيٌّ»، فهذا كـ «بَحرانيّ» وأَشباهه مما غُيِّر بناؤه في الإضافة. وإن شئت قلت: «يَمَنِيٌّ».

وزعم أَبو الخطَّاب أنه سمع من العرب من يقول في الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً «رُوحانِيٌّ»، وللجميع: «رأيتُ روحانيِّينَ».

وزعم أبو الخطاب، أنّ العرب تقوله لكل شيء فيه الرُّوح من الناس والدوابّ والجنّ.

وزعم أبو الخطاب أنه سمِع من العرب من يقول: «شأْمِيٌّ».

وجميعُ هذا إذا صار اسماً في غير هذا الموضع فأَضفتَ إليه جرى على القياس، كما يَجري تحقيرُ «لَيْلة» و «إنْسان» ونحوهما إذا حَوّلتَهما، فجعلتهما اسماً عَلَماً.

وإذا سمّيتَ رجلاً «زَبينة» لم تقل: «زَبانِيٌّ»، أو «دَهْراً» لم تقل: «دُهْرِيٌّ»، ولكن تقول في الإضافة إليه: «زَبَنِيٌّ»، و «دَهْرِيٌّ».

هذا باب ما حذفُ الياءِ والواو فيه القياس

وذلك قولُك في «ربيعة»: «رَبَعِيٌّ»، وفي «حَنيفةَ»: «حَنفِيٌّ»، وفي «جَذِيمةَ»: «جَذَمِيٌّ»، وفي «جُهَينةَ»: «جُهَنيٌّ»، وفي «قُتيبةَ»: «قُتَبِيٌّ»، وفي «شَنوءَة»: «شَنَئِيٌّ» وتقديرها: «شَنُوعةُ»، و «شَنَعِيٌّ»؛ وذلك لأَنّ هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أَحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخِر الاسم تغييرُهُ وحذفٌ لازِم لزمه حذفُ هذه الحروف؛ إِذ كان من كلامهم أن يُحذف لأَمرٍ واحد، فكلّما ازداد التغيير كان الحذف أَلزَم، إِذْ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد.

وهٰذا شبيهٌ بإلزامهم الحذفَ هاءَ «طَلْحةَ»، لأَنهم قد يحذفون ممَّا لا يتغيَّر، فلمَّا كان هذا متغيِّراً في الوصل كان الحذف له أَلزَمَ.

وقد تركوا التغيير في مثل «حَنِيفة»، ولكنه شاذٌّ قليل، قد قالوا في «سَلِيمةَ»: «سَلِيمِيٌّ»، وفي «عَمِيرة»: «عَمِيرِيٌّ». قال يونُس: هذا قليلٌ خبيث. وقالوا في «خُرَيْبَةَ»: «خُرَيْبِيٌّ». وقالوا: «سَليقيٌّ» للرجل يكون من أهل السَّلِيقة.

وسأَلته عن «شَديدةٍ» فقال: لا أَحذفُ، لاستثقالَهم التضعيف، وكأَنَّهم تنكَّبوا التقاء الدالين وسائر هذا من الحروف.

قلتُ: فكيف تقول في بني طَويلةَ؟ فقال: لا أحذفُ، لكراهيتهم تحريكَ هذه الواو في «فَعَلَ»، أَلا ترى أَنَّ «فَعَل» من هذا الباب، العينُ فيه ساكنة والألف مبدَلةٌ، فيكْرَه هذا كما يُكرَه التضعيف، وذلك قولهم في بني حُوَيزةَ: «حَوِيزيٌّ».

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان على أَربعة أحرف فصاعداً إذا كان آخره ياءً ما قبلها حَرفٌ مكسور

فإذا كان الاسم في هذه الصفة أذهبتَ الياء إذا جئت بيائي الإضافة، لأَنَّه لا يَلتقي حرفان ساكنان. ولا تحَرَّكُ الياءُ؛ لأَنَّ الياء إذا كانت في هذه الصفة لم تنكسر ولم تنجرّ، ولا تجدُ الحرف الذي قبل ياء الإضافة إلاّ مكسوراً. فمن ذلك قولهم في رجل من بني ناجِيَةَ: «ناجِيٌّ»، وفي «أَدْلٍ»: «أَدْلِيٌّ»، وفي «صحارٍ»: «صَحارِيٌّ»، وفي «ثَمانٍ»: «ثمانِيٌّ»، وفي رجل اسمُه «يَمان»: «يَمانِيٌّ». وإنَّما ثقَّلتَ لأَنّك لو أَضفتَ إلى رجل اسمه «يَمَنِيٌّ» أو «هَجرِيٌّ» أحدثتَ يائين سواهُما وحذفتهما.

والدليل على ذلك أنّك لو أضفتَ إلى رجلٍ اسمه «بَخاتِيٌّ» لقلت: «هذا بخاتِيٌّ»، كما ترى.

ولو كنتَ لا تحذف اليائين اللتين في الاسم قبل الإضافة لم تصرف «بخاتِيٌّ» ولكنهما ياءان تُحدَثان، وتحذف الياءان اللتان كانتا في الاسم قبل الإضافة.

وتقول إذا أضفتَ إلى رجل اسمه «يَرْمي»: «يَرْمِيٌّ» كما ترى.

وإذا أضفت إلى «عَرْقُوةٍ» قلت: «عَرْقِيٌّ»[1].

وقال الخليل: من قال في «يَثْرِبَ»: «يَثرِبيٌّ»، وفي «تَغْلِبَ»: «تَغْلَبيٌّ» ففتَح مغيِّراً، فإنه إنْ غيَّر مثل «يَرْمي» على ذا الحدّ قال: «يَرْمَوِيٌّ»، كأنه أضاف إلى «يَرمَى». ونظير ذلك

(١) قال السيرافي: وذلك أنك تحذف الهاء، فتبقى الواو طرفاً وقبلها ضمّة، فتقلبها ياء، فيصير بمنزلة «يرمي» و «قاضي»، فتقول: «عرقيّ»، ويجوز أن تنسب إليه «عرقويّ». وتقول العرب، ولم يذكره سيبويه، في الجلد الذي يدبغ بالقرنوة، وهو نبت يُدبغ به: «قرنويّ».

قول الشاعر [من الطويل]:

٨٢١ - وكيفَ لنا بالشُّرْبِ إنْ لم تكنْ لنا دَوانِيـقُ عِنْـدَ الحـانَـوِيِّ ولا نَقْـدُ

والوجه: «الحانِيُّ»، كما قال علقمة بن عبدة [من البسيط]:

٨٢٢ - كـأسُ عَـزيـزٍ مِـنَ الأعْنـابِ عَتَّقَهـا لبَعْـضِ أرْبـابِهـا حـانِيّـةٌ حُـومُ

---

٨٢١ - **التخريج**: البيت لتميم بن مقبل في ملحق ديوانه ص ٣٦٢؛ وأساس البلاغة (عين)؛ ولذي الرمّة في ملحق ديوانه ص ١٨٦٢؛ ولسان العرب ٣/ ٢٩٨ (عون)؛ ولعمارة (؟) في شرح المفصل ٥/ ١٥١؛ والمحتسب ١/ ١٣٤، ٢/ ٢٣٦؛ وللفرزدق في المقاصد النحوية ٤/ ٥٣٨؛ وبلا نسبة في شرح التصريح ٢/ ٣٢٩؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٠٥ (حنا).

اللغة: الدوانيق: جمع دانق وهو جزء من عشرة من الدرهم، ويقال: بل سدس الدرهم. الحانوي: صاحب الحان.

الإعراب: «**وكيف**»: الواو: بحسب ما قبلها، و «كيف»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الشرب). «**بالشرب**»: الباء: حرف جرٍّ زائد، و «الشرب»: اسم مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تكن**»: فعل مضارع ناقص، وهو فعل الشرط. «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر «يكن». «**دوانيق**»: اسم «تكن» مرفوع. «**عند**»: ظرف مكان متعلق بخبر «يكن» المحذوف، وهو مضاف. «**الحانوي**»: مضاف إليه مجرور. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، و «لا»: زائدة لتأكيد النفي. «**نقد**»: معطوف على «دوانيق» مرفوع.

وجملة «كيف لنا بالشرب»: بحسب ما قبلها. وجملة «**لم تكن**»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «إن لم **يكن** لنا دوانيق»: حالية محلها النصب.

والشاهد فيه قوله: «الحانوي» حيث نسبه إلى «حانة» على غير قياس. والقياس فيه: «حانيّ».

٨٢٢ - **التخريج**: البيت لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٦٨؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٩ (كأس)، ١٢/ ١٦٢ (حوم)، ١٤/ ٢٠٥ (حنا)، ٢٧٦ (دوا)؛ والمحتسب ١/ ١٣٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ١٥٢؛ والمقرب ٢/ ٦٥.

اللغة: كأس عزيز: كأس مستحقٌّ عزيز؛ والكأس: الإناء فيه الخمر. حانية: مأخوذة من الحانة وهي دكان الخمر. الحوم: جمع حائم وهو النادل.

المعنى: إنها كأس يستحقّها رجل عزيز، فهي قد عتّقها نادل من حانة مشهورة، للسادة الذين يحسنون اختيار ما يشربون.

الإعراب: «**كأس**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «**عزيز**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من الأعناب**»: جار ومجرور متعلّقان بحال من «كأس عزيز». «**عتّقها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**لبعض**»: جار ومجرور متعلقان بـ (عتّقها). «**أربابها**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**حانية**»: فاعل «عتّق» مرفوع بالضمّة. «**حوم**»: صفة لـ «حانية» مرفوعة بالضم.

=

لأنّه إنّما أَضاف إلى مِثل: «ناجِيَةَ»، و «قاض».

وقال الخليل: الذين قالوا: «تَغْلَبِيٌّ» ففتَحُوا مغيِّرين كما غيّروا حين قالوا: «سُهْلِيٌّ»، و «بِصْرِيٌّ» في «بَصْرِيّ»، ولو كان ذا لازماً كانوا سيقولون في «يَشكُرَ»: «يَشكَرِيٌّ»، وفي «جُلْهُمَ»: «جُلْهَمِيٌّ». وأن لا يَلزمَ الفتح دليلٌ على أَنّه تغيير كالتغيير الذي يَدخُل في الإضافة ولا يَلزمُ؛ وهذا قول يونس.

= وجملة «هي كأس عزيز» صفة للفاعل «صهباءُ» في بيت سابق محلها الرفع. وجملة «عتقها حانية حوم»: في محلّ رفع صفة لـ (كأس).

والشاهد فيه قوله: «كأس حانيّة» حيث جعل النسبة إلى (الحانة) (حانيّ) ومؤنّثها (حانيّة) على القياس.

هذا باب الإضافة إلى كل شيء من بنات الياء والواو التي الياءات والواوات لاماتهُنَّ، إذا كان على ثلاثة أحرف وكان منقوصاً للفتحة قبل اللام

تقول في «هُدًى»: «هُدَوِيٌّ»، وفي رجل اسمه «حَصًى»: «حَصَوِيٌّ»، وفي رجُل اسمُه «رَحًى»: «رَحَوِيٌّ». فإنّما منعهم من الياء إذا كانت مبدَلة استثقالاً لإظهارها أنهم لم يكونوا ليُظْهِرُوها إلى ما يستخفُّون، إنما كانوا يُظهِرونها إلى تَوالي الياءات والحركات وكسرتها، فيصير قريباً من «أُمَيِيٍّ»؛ فلم يكونوا ليَردُّوا الياء إلى ما يستثقلون إذا كانت معتلَّة مبدَلة فِراراً ممّا يستثقلون قبل أن يضاف إلى الاسم، فكرهوا أن يردُّوا حرفاً قد استثقلوه قبل أن يضيفوا إلى الاسم في الإضافة، إذا كان يردُّه إلى بناء هو أثقلُ منه في الياءات وتوالي الحركات؛ وكسرة الياء، وتوالي الحركات مما يثقّله، لأنّا رأيناهم غيّروا للكسرتين والياءَين الاسم استثقالاً، فلمّا كانت الياءان والكسرةُ والياء فيما توالت حركاتُه ازدادوا استثقالاً. وستراه إن شاء الله.

وإذا كانت الياءُ ثالثة، وكان الحرف الذي قبل الياء مكسوراً، فإنّ الإضافة إلى ذلك الاسم تصيّره كالمضاف إليه في الباب الذي فوقه، وذلك قولهم في «عَمٍ»: «عَمَوِيٌّ»، وفي «رَدٍ»[1]: «رَدَوِيٌّ». وقالوا كلّهم في «الشَّجِيّ»: «شَجَوِيٌّ»، وذلك لأنّهم رأوا «فَعِل» بمنزلة «فَعَل» في غير المعتلّ، كراهية للكسرتين مع الياءين ومع توالي الحركات، فأقرّوا الياءَ وأبدلوا، وصيّروا الاسم إلى «فَعَلٍ»، لأنّها لم تكن لتَثبت ولا تُبدَل مع الكسرة، وأرادوا أن يَجريَ مجرى نظيره من غير المعتلّ، فلمّا وجدوا الباب والقياسَ في «فَعِلٍ» أَن يكون بمنزلة «فَعَلٍ» أقرُّوا الياءَ على حالها وأبدلوا، إذْ وجدوا «فَعِل» قد اْتْلأَبَّ أن يكون بمنزلة «فَعَلٍ».

(١) الردي: الهالك. (لسان العرب ١٤/٣١٦ (ردي)).

وما جاء من «فَعِلٍ» بمنزلة «فَعَلٍ» قولهم في «النَّمِر»: «نَمَرِيٌّ»، وفي «الحَبِطات»[1]: «حَبَطِيٌّ»، وفي «شَقِرةَ»: «شَقَرِيٌّ»، وفي «سَلِمةَ»: «سَلَمِيٌّ». وكأنَّ الذين قالوا: «تَغْلَبِيٌّ» أرادوا أن يجعلوه بمنزلة «تَفْعَل»، كما جعلوا «فَعِل» كـ «فَعَل» للكسرتين مع الياءين، إلاَّ أنَّ ذا ليس بالقياس اللازم، وإنما هو تغيير؛ لأنَّه ليس توالَى ثلاثُ حركات. والذين قالوا: «حانَوِيٌّ» شبّهوه بـ «عَمَوِيّ».

وإنْ أضفت إلى «فَعُلٍ» لم تغيّره، لأنّها إنّما هي كسرة واحدة، كلُّهم يقولون: «سَمُرِيٌّ». و «الدُّئِلُ» بمنزلة «النَّمِر»، تقول: «دُؤَلِيٌّ». وكذلك سمعناه من يونس وعيسى.

وقد سمعنا بعضهم يقول في «الصَّعِق»[2]: «صِعِقِيٌّ»، يَدعه على حاله وكسَر الصاد، لأنَّه يقول: «صِعِق»، والوجه الجيّد فيه: «صَعَقِيٌّ»، و «صِعَقِيٌّ» جيّد.

فإنْ أضفتَ إلى «عُلَبِطٍ»[3] قلت: «عُلَبِطِيٌّ»، وإلى «جَنَدِلٍ»[4] قلت: «جَنَدِلِيٌّ»، لأنَّ ذا ليس كالنَّمِر؛ لأن النَّمِر ليس فيه حرف إلاّ مكسورٌ إلاّ حرفاً واحداً وهو النون وحدَها، فلمّا كثُر فيه الكسرُ والياءات ثقل، فلذلك غيّروه إلى الفتح[5].

---

(١) الحبطات (بكسر الباء وفتحها): أولاد الحبط (بكسر الباء وفتحها)، وهو الحارث بن مازن بن مالك بن عمرو بن تميم، سُمِّي بذلك لأنه كان في سَفَر، فأصابه مثل الحَبَط الذي يُصيب الماشية، فنسبوا إليه، وقيل: إنّما سُمّي بذلك لأن بطنه وَرِم من شيء أكله. (لسان العرب ٧/ ٢٧٢ (حبط)).

(٢) الصَّعِق الكلابيّ: أحد فرسان العرب، سُمِّي بذلك لأنه أصابته صاعقة، وقيل: سُمِّي بذلك لأنّ بني تميم ضربوه على رأسه فأمّوه، فكان إذا سمع الصوت الشديد. صعق، فذهب عقله. (لسان العرب ١٠/ ١٩٩ (صعق)).

(٣) العلبط: القطيع من الغنم، ورجل عُلبط: ضخم عظيم، ولبن عُلبط: رائب خاثِر جدًّا. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علبط)).

(٤) الجندل: الحِجارة، وقيل: ما يُقِلّ الرجل من الحجارة. (لسان العرب ١١/ ١٢٨ (جندل)).

(٥) قال السيرافي: فإن كان، أي: المنسوب إليه، على أربعة أحرف وتحرّكت الثلاثة الأحرف كلّها، لم يجز فتح الحرف المكسور الذي قبل الأخير منها، كقولنا في النسبة إلى «علبط» و «جندل»: «علبطيّ»، و «جندلي» والعلّة في ذلك أنّا إنّما قلنا في «النمر»: «نمريّ» لأنّا لو بقّينا الكسر، فقلنا: «نميريّ» لاجتمع كسرتان وياءان، وليس في الكلمة ما يقاومهما من الحروف التي ليست من جنسها إلاّ حرف واحد، وهو النون، فإذا صار أربعة أحرف والثاني منها ساكن نحو «تغلب» فمنهم من يبقي الكسرة لأن في صدر الكلمة حرفين يقاومان الكسرتين والياء المشدّدة. ومن فتح لم يحفل بالحرف الثاني لأنّه ساكن، ولم يره حاجزاً حصيناً، فإذا صار الحرف الأوّل والثاني متحرّكين قاوما ما بعدهما من الكسرتين، فلم يجز غير ذلك.

هذا باب الإضافة إلى «فَعِيل» أو «فُعَيل»
من بنات الياء والواو
التي الياءات والواوات لاماتُهن، وما كان في اللفظ بمنزلتهما

وذلك قولك في «عَدِيٍّ»: «عَدَوِيٌّ»، وفي «غَنِيٍّ»: «غَنَوِيٌّ»، وفي «قُصَيٍّ»: «قُصَوِيٌّ» وفي «أُمَيَّةَ»: «أُمَوِيٌّ». وذلك أنّهم كرِهوا أن تَوالَى في الاسم أربعُ ياءات، فحذفوا الياء الزائدة التي حذفوها من «سُلَيْم» و «ثَقيف» حيث استثقلوا هذه الياءات، فأبدلوا الواوَ من الياء التي تكون منقوصة، لأنّك إذا حذفت الزائدة، فإنّما تَبقى التي تصير ألفاً، كأنه أضاف إلى «فَعَلٍ» أو «فُعَلٍ».

وزعم يونس أنّ ناساً من العرب يقولون: «أُمَيِّيٌّ»، فلا يغيِّرون لمَّا صار إعرابُها كإعراب ما لا يعتل، شبّهوه به كما قالوا: «طَيِّئِيٌّ». وأمّا «عَدِيِّيٌّ» فيقال: وهذا أثقلُ، لأنّه صارت مع الياءات كسرةٌ.

وسألتُه عن الإضافة إلى «حَيّةٍ» فقال: «حَيَوِيٌّ»، كراهية أن تَجتمع الياءات. والدليل على ذلك قولُ العرب في «حَيَّةَ بن بَهْدَلَةَ»: «حَيَوِيٌّ»، وحُرّكت الياءُ لأنّه لا تكون الواو ثابتةً وقبلها ياء ساكنة. فإن أضفت إلى «لَيّةٍ» قلت: «لَوَوِيٌّ»؛ لأنّك احتجت إلى تحرّك هذه الياء، كما احتجت إلى أن تحرّك ياء «حَيّةٍ»، فلمّا حركتها رددتها إلى الأصل كما تردُّها إذا حرّكتها في التصغير. ومن قال: «أُمَيِّيٌّ» قال: «حَيِّيٌّ».

وكان أبو عمرو يقول: «حَيِّيٌّ» و «لَيِّيٌّ». و «لَيّةٌ» من «لَوَيْتُ يده لَيَّةً».

وسألتُه عن الإضافة إلى «عَدُوٍّ»، فقال: «عَدُوِّيٌّ». وإلى «كَوّةٍ» فقال: «كَوِّيٌّ»، وقال: لا أغيِّره لأنه لم تَجتمع الياءات، وإنما أُبدِلُ إذا كثُرت الياءات فأَفِرُّ إلى الواو، فإذا قدرتُ على الواو ولم أَبلغ من الياءات غايةَ الاستثقال لم أغيِّره. ألا تراهم قالوا في الإضافة إلى

«مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ»، فجعله بمنزلة «البُخْتِيّ» إذْ كان آخِرُه كآخِره في الياءات والكسرة. وقالوا في «مَغْزُوٍّ»: «مَغْزُوِّيٌّ»؛ لأَنه لم تجتمع الياءات. فكذلك «كَوّةٌ» و «عَدُوٌّ» و «حَيَّةٌ» قد اجتمعت فيه الياءات. فإنْ أضفت إلى «عَدُوّةٍ» قلت: «عَدَوِيٌّ» من أجل الهاء، كما قلت في «شَنُوءَة»: «شَنَئِيٌّ».

وسألتُه عن الإضافة إلى «تَحِيَّةٍ» فقال: «تَحَوِيٌّ»، وتَحذف أشْبَه ما فيها بالمحذوف من «عَدِيٍّ» وهو الياءُ الأولى، وكذلك كلُّ شيء كان آخره هكذا.

وتقول في الإضافة إلى «قِسِيٍّ» و «ثِدِيٍّ»: «ثُدَوِيٌّ» و «قُسَوِيٌّ»؛ لأَنها «فُعولٌ»، فتردُّها إلى أصل البناء، وإنما كُسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال، فإذا ذهبت العلّةُ صارتا على الأصل. تقول في الإضافة إلى «عَدْوٍ»: «عَدْوِيٌّ»، وإلى «عَدْوةٍ»: «عَدْوِيٌّ»، وإلى «مَرْمِيٍّ»: «مَرْمِيٌّ» تحذف الياءين وتُثبت يائي الإضافة. وإلى «مَرْمِيّة»: «مَرْمِيٌّ»، تحذف اليائين الأُولَيَيْن. ومن قال: «حَانَوِيٌّ» قال: «مَرْمَوِيٌّ».

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم كان آخِرُه ياءً وكان الحرف الذي قبل الياء ساكناً، وما كان آخره واواً وكان الحرف الذي قبل الواو ساكناً

وذلك نحو: «ظَبْيٍ»، و «رَمْيٍ»، و «غَزْوٍ» و «نَحْوٍ»، تقول: «ظَبْيِيٌّ»، و «رَمْيِيٌّ»، و «غَزْوِيٌّ»، و «نَحْوِيٌّ»، ولا تغيّر الياء والواو من هذا الباب؛ لأنّه حرف جرى مجرى غير المعتلّ. تقول: «غَزْوٌ»، فلا تغيِّر الواو كما تغيّر في «غَدٍ». وكذلك الإضافة إلى «نِحْيٍ» وإلى «العُرْيِ».

فإذا كانت هاءُ التأنيث بعد هذا الياءات، فإنَّ فيه اختلافاً: فمن الناس من يقول في «رَمْيَةٍ»: «رَمْيِيٌّ» وفي «ظَبْيَةٍ»: «ظَبْيِيٌّ»، وفي «دُمْيَةٍ»: «دُمْيِيٌّ»، وفي «فتْيَةٍ»: «فِتْيِيٌّ»، وهو القياس، من قِبَل أنّك تقول: «رَمْيٌ» و «نِحْيٌ» فتجري مجرى ما لا يعتل نحوِ «دِرْعٍ»، و «تُرْس»، و «مَتْن»، فلا يخالف هذا النحوَ، كأنّك أضفت إلى شيء ليس فيه ياء.

فإذا جعلتَ هذه الأشياء بمنزلة ما لا ياءَ فيه فأَجْره في الهاء [مجراه وليست فيه هاء][1]، لأنَّ القياس أن يكون هذا النحوُ من غير المعتل في الهاء بمنزلته إذا لم تكن فيه الهاءُ، ولا ينبغي أن يكون أبعدَ من «أُمَيِّيٍّ»، فإذا جاز في «أُمَيَّةَ»: «أُمَيِّيٌّ»، فهو أن يجوز في «رَمْيِيٍّ» أجدرُ، لأنَّ قياس «أُمَيَّةَ» وأشباهها التغيير. فهذا الباب يُجرونه مجرى غير المعتل.

وحدثنا يونس أنَّ أبا عَمرٍو كان يقول في «ظَبْيَةٍ»: «ظَبْيِيٌّ». ولا ينبغي أنْ يكون في القياس إلاّ هذا إذ جاز في «أُمَيَّةَ» وهي معتلّة، وهي أثقل من «رَمْيِيٍّ».

وأَما يونس فكان يقول في ظَبْيَةٍ: «ظَبَوِيٌّ»، وفي «دُمْيَةٍ»: «دُمَوِيٌّ»، وفي «فِتْيَةٍ»: «فِتَوِيٌّ». فقال الخليل: كأنّهم شبَّهوها حيث دخلتها الهاءُ بـ «فَعْلَة»؛ لأنَّ اللّفظ بـ «فَعْلَة» إذا

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

أسكنتَ العين و «فَعْلةٍ» من بنات الواو سواءٌ. يقول: لو بنيتَ فَعِلةً من بنات الواو لصارت ياءً، فلو أسكنتَ العين على ذلك المعنى لثبتتْ ياءً، ولم تَرجع إلى الواو، فلمَّا رأوها آخِرُها يُشبِه آخِرَها جعلوا إضافتَها كإضافتها، وجعلوا «دُمْيَةً» كـ «فُعَلة»[1]، وجعلوا «فِتْيَةً» بمنزلة «فِعِلةٍ».

هذا قول الخليل. وزعم أَنَّ الأولَ أَقْيسُهما وأعربُهما. ومثل هذا قولهم في حيّ من العرب يقال لهم: «بنو زِنْية»: «زِنَوِيٌّ»، وفي «البِطْية»: «بِطَوِيٌّ»[2].

وقال: لا أقول في «غَزْوةٍ» إلاَّ «غَزْوِيٌّ»، لأَنَّ ذا لا يشبه آخِرُه آخِر «فَعِلةٍ» إذا أسكنتْ عينها. ولا تقول في «غُدْوةٍ» إلاّ «غُدْوِيٌّ»، لأَنَّه لا يشبه «فَعِلةً» ولا «فُعِلةً»، ولا يكون «فَعِلةٌ» ولا «فُعِلةٌ» من بنات الواو هكذا.

ولا تقول في «عُرْوةٍ» إلاّ «عُرْوِيٌّ» لأن «فُعُلةً» من بنات الواو إذا كانت واحدة «فُعُلٍ» لم تكن هكذا وإنما تكون ياءً، ولو كانت «فُعُلة» ليست على «فُعُلٍ» كما أَنَّ «بُسُرةً» على «بُسُرٍ» لكان الحرفُ الذي قبل الواو يَلزمه التحريكُ، ولم يشبه عُرْوةً، وكنتَ إذا أضفت إليه جعلتَ مكان الواو ياءً، كما فعلت ذلك بـ «عَرْقُوةٍ»، ثم يكون في الإضافة بمنزلة «فُعِلٍ».

وإن أسكنتَ ما قبل الواو في «فُعُلةٍ» من بنات الواو التي ليست واحدة «فُعُلٍ» فحذفتَ الهاء لم تغيِّر الواوَ، لأَنَّ ما قبلها ساكن. و «يقوّي» أَنَّ الواوات لا تغيِّر قولُهم في بني «جِرْوةَ»، وهم حيّ من العرب: «جِرْوِيٌّ».

وأَمّا يونس فجعل بنات الياء في ذا وبنات الواو سَواءً، ويقول في «عُرْوةٍ»: «عُرَوِيٌّ». وقولنا: «عُرْوِيٌّ».

---

(١) قال السيرافي: وكان الزجّاج يردّ من هذا على الخليل «دمية»، ويقول: ليس في الأمثال «فُعِلَة». وردّ عليه «فتية» لأنه ليس في الأسماء «فِعِل» إلاّ «إبل». قال أبو سعيد: لو خفّفنا «نمراً»، فقلت: «نمْر»، وسمّي به رجل، ثمّ نسبنا إليه، لم نردّه إلى الأصل، ونسبنا إليه على التخفيف. وإنّما قدّر الخليل ردّ ذوات الياء إلى الأصل، لأنه مستفاد به خفّة لنقل الياء إلى الواو.

(٢) جاء في لسان العرب ١٤/ ٧٤ (بطا): «حكى سيبويه «البِطْية»، قال ابن سيده: ولا عِلْمَ لي بموضعها إلاّ أن يكون «أبطيت» لغة في «أبطأت»، كـ «احبنْطَيت» في «احبنْطأت»، فتكون هذه صيغة الحال [أي: اسم الهيئة] من ذلك، ولا يحمل على البدل لأنّ ذلك نادر».

هذا باب الإضافة إلى كلّ شيء لامُه ياءٌ أو واو وقبلها ألف ساكنة غيرُ مهموزة

وذلك نحو «سِقايةٍ» و «صَلايةٍ»[1] و «نُقايةٍ»[2] و «شَقاوةٍ»، و «غَباوةٍ». تقول في الإضافة إلى سِقاية: «سِقائِيٌّ»، وفي «صلاية»: «صَلائِيٌّ»، وإلى «نُقاية»: «نُقائِيٌّ»، كأنّك أضفتَ إلى «سِقاءٍ» وإلى «صَلاء»، لأنّك حذفت الهاء، ولم تكن الياءُ لتثبتَ بعد الألف فأبدلت الهمزة مكانها، لأنّك أردت أن تُدخِل ياء الإضافة على «فِعالٍ» أو «فَعالٍ»، أو «فُعالٍ».

وإن أضفتَ إلى «شَقاوةٍ»، و «غَباوة»، و «عِلاوةٍ» قلت: «شَقاوِيٌّ»، و «غَباوِيٌّ»، و «عِلاوِيٌّ»؛ لأنهم قد يُبدِلون مكان الهمزة الواو لثقلها، ولأنّها مع الألف مشبَّهة بآخِر «حَمْراء» حين تقول: «حَمْراوِيٌّ» و «حَمْراوانِ». فإنْ خفّفتَ الهمزة، فقد اجتمع فيها أنّها تُستثقل وهي مع ما يشبهها وهي الألف، وهي في موضع اعتلال وآخرُه كآخِر «حَمْرَاءَ». فإن خفّفتَ الهمزة اجتمعت حروف متشابهة كأنها ياءات، وذلك قولك في «كِساءٍ»: «كِساوانِ»، و «رِداءٍ»: «رِداوانِ»، و «عِلْباء»: «عِلْباوانِ».

وقالوا في «غَداءٍ»: «غَداوِيٌّ»، وفي «رِداءٍ»: «رِداوِيٌّ»، فلمّا كان من كلامهم قياساً مستمِرّاً أن يُبدِلوا الواو مكانَ هذه الهمزة في هذه الأسماء استثقالاً لها، صارت الواوُ إذْ كانت في الاسم أَولى؛ لأنّهم قد يُبدلونها وليست في الاسم فراراً إليها، فإذا قدَروا عليها في الاسم لم يُخرجوها، ولا يَفرُّون إلى الياء، لأنّهم لو فعلوا ذلك صاروا إلى نحو ما كانوا فيه؛ لأنّ

(١) الصَلاية والصَّلاءة: مُدُقّ الطيب. (لسان العرب ١٤/ ٤٦٨ (صلا)).

(٢) نقاية الشيء: أفضله. (لسان العرب ١٥/ ٣٣٩ (نقا)).

الياء تشبه الألف، فيَصير بمنزلة ما اجتمع فيه أربعُ ياءات؛ لأَنَّ فيها حينئذٍ ثلاثَ ياءات، والألف شبيهة بالياء فتُضارِع «أُمَيِّيٌّ»؛ فكرِهوا أن يَفرّوا إلى ما هو أثقلُ ممَّا هم فيه، فكرهوا الياء كما كرهوا في «حَصًى» و «رحًى». قال الشاعر، وهو جرير، في بنات الواو [من البسيط]:

٨٢٣ ـ إذا هَبَطْنَ سَماوِيًّا مَوارِدُهُ   من نحو دَوْمة خَبْتٍ قَلَّ تَعْرِيسي

وياءُ «دِرْحايةٍ» بمنزلة الياء التي من نفس الحرف، ولو كان مكانها واو كانت بمنزلة الواو التي من نفس الحرف؛ لأن هذه الواو والياء[1] يجريان مجرى ما هو من نفس الحرف، مثل «السَّماوِيّ» و «الطُّفاوِيّ».

وسألتُه عن الإضافة إلى «رَايَةٍ»، و «طايَةٍ»[2]، و «ثايَةٍ»[3]، و «آيَةٍ»، ونحو ذلك،

---

٨٢٣ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ١٢٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٨؛ وشرح المفصل ٥/ ١٥٧.

اللغة: السماوي: مكان منسوب إلى السماوة، وهي أرض يعينها. ودومة خَبْتٍ: موضع يعينه. والتعريس: نزول المسافر في آخر الليل.

المعنى: إذا هبطت الإبل مكاناً من السماوة، ووردت ماءه لم أقم فيه طويلاً شوقاً إلى أهلي، وحرصاً على اللحاق بهم.

الإعراب: «**إذا**»: اسم يتضمن معنى الشرط مبني على السكون في محل نصب، مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ (قَلَّ). «**هبطن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل. «**سماوياً**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بالفعل (هبط). «**مواردُه**»: مبتدأ مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**من نحو**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ (موارد)، والتقدير: موارده منتشرة أو ممتدة من نحو. «**دومة**»: مضاف إليه مجرور. «**خبتٍ**»: مضاف إليه مجرور. «**قلَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الضم. «**تعريسي**»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محلُّه الجر.

وجملة «إذا هبَطْن. . . قَلَّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هبطن»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «موارده من نحو»: صفة لـ (سماوي) محلُّها النصب. وجملة «قَلَّ»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه: نسبة (السماوي) إلى السماوة.

(١) في الطبعة التي اعتمدها: «كانت بمنزلة الواو والياء»، والمثبت من طبعة عبد السلام هارون.

(٢) الطاية: الصخرة العظيمة في رملة أو أرض لا حجارة بها، والسطح الذي يُنام عليه، وقد يُسمَّى بها الدكان. (لسان العرب ١٥/ ٢٢ (طيا)).

(٣) الثاية والثاوة والثَّوِية: مأوى الغنم والبقر. والثاية أيضاً أن تجمع شجرتان أو ثلاث فيُلقى عليها ثوب فيُستظلّ به. (لسان العرب ١٤/ ١٢٧ (ثوا)).

فقال: أقول «رَائِيٌّ»، و «طائِيٌّ»، و «ثائِيٌّ»، و «آئِيٌّ»[١]. وإنّما همزوا لاجتماع الياءات مع الألف، والألفُ تشبَّه بالياء، فصارت قريباً مما تجتمع فيه أربع ياءات، فهمزوها استثقالاً، وَأبدلوا مكانها همزة، لأَنَّهم جعلوها بمنزلة الياء التي تُبدَل بعد الألف الزائدة؛ لأَنهم كرهوها هاهنا كما كُرهتْ ثَمَّ، وَهي هنا بعد ألف كما كانت ثَمَّ، وذلك نحو ياء «رِداءٍ».

ومن قال: «أُمَيِّيٌّ» قال: «آيِيٌّ»، و «رايِيٌّ» بغير همزة، لأَنَّ هذه لامٌ غير معتلّة، وهي أَولى بذلك لأنه ليس فيها أربع ياءات، ولأَنَّها أقوى. وتَقول: وَاوٌ فتُثبِت كما تُثبِت في «غَزْوٍ». وَلو أبدلتَ مكان الياء الواوَ فقلت: «ثاوِيٌّ»، و «آوِيٌّ»، و «طاوِيٌّ»، و «راوِيٌّ»، جاز لك، كما قالوا: «شَاوِيٌّ»، فجعلوا الواوَ مكان الهمزة. ولا يكون في مثل «سِقايةٍ»: «سِقايِيٌّ» فتكسرَ الياءَ وَلا تَهمز، لأَنَّها ليست من الياءات التي لا تعتلّ إذا كانت منتَهى الاسم، كما لا تعتلّ ياءُ «أُمَيّة» إذا لم تكن فيها هاءٌ.

ومثل ذلك «قُصَيٌّ»، منهم من يقول: «قُصَيِّيٌّ».

وإذا أضفت إلى «سِقاية»، فكأَنَّك أضفت إلى «سِقاءٍ»، كما أَنَّك لو أضفت إلى رجل اسمه «ذو جُمَّةٍ» قلت: «ذَوَوِيٌّ» كأنك أضفت إلى «ذَواً». ولو قلت: «سِقاوِيٌّ» جاز فيه وفي جميع جنسه كما يجوز في «سقاء».

و «حَوْلاَيا»[٢] و«بَرْدَارَيَا»[٣] بمنزلة «سِقايةٍ»؛ لأَنَّ هذه الياء لا تَثبت إذا كانت منتهى الاسم، وَالألفُ تَسقط في النسبة لأَنَّها سادسة فهي كهاء «دِرْحاية»[٤].

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: في النسبة إلى «راية» ونحوه ثلاثة أوجه: إن شئت همزت، وإن شئت، قلبت الهمزة واواً، وإن شئت، تركت الياء بحالها، ولم تغيّرها. فأمّا من همز، فلأنّ الياء وقعت بعد ألف. والقياس فيها أن تهمز، ولكنّهم صحّحوها شذوذاً، فلمّا نسبوا، ردّوها إلى ما كان يوجبه القياس. وأمّا من قال: «راويّ»، فإنّه استثقل الهمزة بين الياء والألف، فجعل مكانها حرفاً يقاربها في المدّ واللين، ويفارقها في الموضع، وهي الواو. وأمّا من قال: «رايِيّ»، فأثبت الياء، فلأنّ هذه الياء صحيحة تجري بوجوه الإعراب قبل النسبة، كـ «ياء» «ظبي»، فلما كانت النسبة إلى «ظبي» من غير تغيير، كان «رايِيّ» كذلك.

(٢) حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. (معجم البلدان ٢/ ٣٢٢).

(٣) بردرايا: قال ياقوت الحموي: موضع أظنّه بالنهروان من أعمال بغداد. (معجم البلدان ١/ ٣٧٧).

(٤) الدرحاية: الرجل الكثير اللحم القصير السمين الضخم البطن اللئيم الخلقة. (لسان العرب ٢/ ٤٣٤ (درح)).

واعلم أنّك إذا أضفت إلى ممدود منصرف فإنّ القياس والوجَه أن تُقرّه على حاله؛ لأن الياءات لم تَبلغ غاية الاستثقال، ولأنَّ الهمزة تَجري على وجوه العربيّة غير معتلّة مبدَلة. وقد أبدلها ناسٌ من العرب كثيرٌ على ما فسَّرنا، يَجعل مكان الهمزة وَاواً.

وإذا كانت الهمزة من أصل الحرف فالإبدال فيها جائز، كما كان فيما كان بدلاً من وَاو أَوَ ياء، وَهو فيها قبيح. وقد يجوز إذا كان أصلُها الهمز مثلَ «قُرّاءٍ» ونحوه.

هذا باب الإِضافة إلى كل اسم آخره ألف مبدلة من حرف من نفس الكلمة على أربعة أحرف

وذلك نحو: «مَلْهًى»، و «مَرْمًى»، و «أَعْشَى»، و «أَعْمَى»، و «أَعْيَا»، فهذا يَجْرِي مجرى ما كان على ثلاثة أحْرف وكان آخرُه ألفاً مبدَلة من حرف من نفس الكلمة نحو: «حَصًى» و «رَحًى».

وسأَلتُ يونس عن «مِعْزًى» و «ذِفْرًى» فيمَن نوّن فقال: هما بِمَنزلة ما كان من نفس الكلِمة، كما صار «عِلْباءٌ» حيث انصرف بمنزلة «رداء» في الإضافة والتثنية، ولا يكون أسوأ حالاً في ذا من «حُبلى».

وسمعنا العرب يقولون في «أَعْيَا»: «أعْيَوِيٌّ». بنو أعْيا: حَيٌّ من العرب من جرْمٍ. وتقول في «أَحْوَى»: «أَحْوَوِيٌّ». وكذلك سمعْنا العرب تقول.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخِره ألفاً زائدة لا تُنوّن وكان على أربعة أحرف

وذلك نحو «حُبلَى» و «دِفلى»؛ فأحسنُ القول فيه أن تقول: «حُبلِيٌّ» و «دِفليٌّ»؛ لأَنها زائدة لم تجيءْ لتُلحق بَناتِ الثلاثةِ ببنات الأربعة، فكرهوا أن يجعلوها بمنزلة ما هو من نفس الحرف وما أشبه ما هو من نفس الحرف.

وقالوا في «سِلَّى»: «سِلِّيٌّ»[1].

ومنهم من يقول: «دِفْلاَوِيٌّ»، فيَفرقُ بينها وبين التي من نفس الحرف بأن يُلحِق هذه الألف فيجعله كآخر ما لا يكون آخِرُه إلاّ زائداً غير منوّن، نحو: «حَمْراوِيٌّ»، و «ضَهْيَاوِيّ»[2]، فهذا الضربُ لا يكون إلاّ هكذا، فبنوه هذا البناءَ ليَفرقوا بين هذه الألف وبين التي من نفس الحرف، وما هو بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فقالوا في «دَهْنَا»: «دَهْنَاوِيٌّ»، وقالوا في «دُنيا»: «دُنْياوِيٌّ» وإن شئت قلت: «دُنْيِيٌّ» عَلَى قولهم «سِلّيٌّ».

ومنهم من يقول: «حُبَلوِيّ»، فيجعلها بمنزلة ما هو من نفس الحرف. وذلك أنَّهم رأوها زيادة يُبْنى عليها الحرف، ورأوا الحرفَ في العِدَّة والحركة والسُّكون كـ «مَلْهَى» فشبَّهوها بها، كما أَنهم يشبّهون الشيء بالشيء الذي يُخالِفه في سائر المواضع.

قال: فإن قلت في «مَلْهًى»: «مَلْهيٌّ» لم أرَ بذلِكَ بأساً، كما لم أَرَ بـ «حبلويّ» بأساً.

---

(١) سِلَّى: ماء لبني ضبّة بنواحي اليمامة. (معجم البلدان ٣/ ٢٤٤).

(٢) الضَّهْياء: التي لا تحيض، وقيل: التي لا ثدي لها، وقيل: التي لا تلد وإن حاضت. (لسان العرب ١٤/ ٤٨٧ (ضها)).

وكما قالوا: «مَدارَي» فجاؤوا به على مِثال: «حبَالَى»، و «عَذارَى»، ونَحوهما من «فَعالَى»، وكما تَسْتوي الزيادَةُ غيرُ المنوّنة والتي من نفس الحرف إذا كانت كلّ واحدة منهما خامسة.

ولا يجوز ذا في «قَفًا»، لأَنَّ «قفا» وأشباهَه لَيس بزنة «حُبْلَى»، وإنّما هي على ثلاثة أَحرف، فلا يَحْذفونها.

وأمّا «جَمَزى»[1] فلا يكون «جَمزَوِيٌّ» ولا «جَمزاوِيٌّ» ولكن «جَمَزِيٌّ»، لأَنَّها ثقلتْ وجاوزتْ زنة «مَلهًى» فصارت بمنزلة «حُبارَى» لتتابع الحركات. ويقوّي ذلك أنّك لو سمّيت امرأة «قَدَماً» لم تصرفْها كما لم تصرف «عَناقَ».

والحذف في «مِعزًى» أجوزُ، إِذْ جاز في «ملهًى» لأَنَّها زائدة.

وأَمّا «حُبْلَى» فالوجه فيها ما قلتُ لك.

قال الشّاعر [من البسيط]:

٨٢٤ ـ كـأنّمـا يقـعُ البُصْـرِيُّ بيْنهـمُ   مِـن الطّـوائـف والأَعنـاق بـالـوَذَمِ

يريد: بُصْرَى.

(١) جَمَزى: الوثّاب السريع. (لسان العرب ٥/ ٣٢٣ (جمز)).

٨٢٤ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٩؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٣٤؛ والمعاني الكبير ص ٩٩٣.

اللغة: البُصْريُّ: السيف المطبوع في بُصْرى. والطوائف: النواحي، ويريد بها الأيدي والأرجل. والوَذمة: السير بين العرقـوة وأذن الدلو.

المعنى: شبَّه وقع السيوف في أعناق القوم المنهزمين بوقوعها في الوذم.

الإعراب: «كأنَّما»: «كأن»: حرف مشبه بالفعل مكفوف، «ما»: كافة. «يقع»: فعل مضارع مرفوع. «البُصريُّ»: فاعل. «بينهم»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل (يقع)، وهم: مضاف إليه. «من الطوائف»: جار ومجرور متعلقان بحال من (هم) في (بينهم). «والأعناق»: الواو: حرف عطف، «الأعناق»: معطوف على (الطوائف) مجرور بالكسرة. «بالوذم»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يقع).

وجملة «يقع البُصْري»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (البُصْريّ) نسبة إلى (بُصرى)، ويجوز (بُصروي) كما يقال: حُبْلى، وحُبْلَوي، لأن الألف رابعة في المقصور.

هذا باب الإضافة إلى كل اسم كان آخره ألفاً وكان على خمسة أحرف

تقول في «حُبَارَى»: «حُبارِيٌّ»، وفي «جُمادَى»: «جُمادِيٌّ»، وفي «قَرْقَرَى»: «قَرْقَرِيٌّ». وكذلك كلُّ اسم كان آخِره أَلفاً وَكان على خمسة أحْرف[1].

وسألتُ يونس عن «مُرامًى» فقال: «مُرامِيٌّ»، جعلها بمنزلة الزيادة. وقال: لو قلتَ: «مُرامَوِيٌّ» لقلت: «حُبارَوِيٌّ»، كما أجازوا في «حُبْلَى» «حُبْلويٌّ». ولو قلت ذا لقلت في «مُقْلَولًى»: «مُقْلَوْلَوِيٌّ». وهذا لا يقوله أحد، إِنَّما يُقال: «مُقْلوليٌّ»، كما تقول في «يَهْيَرَّى»[2]: «يَهْيَرِّيٌّ». فإِذا سُوِّي بين هذا رابعاً وبين ما الألف فيه زائدة، نحو: «حُبلَىَ» لم يجزْ إلاّ أن تجعَلَ ما كان من نفس الحرف إذا كان خامساً بمنزلة «حُبارى». فإن فرَّقت، بين الزائد وبَين الذي من نفس الحرف دخل عليك أن تقول في «قَبَعثرًى»[3]: «قَبَعْثَرَوِيٌّ»، لأَنَّ آخره منوَّن، فجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة. فَإِنْ لم تقل ذا، وأخذت بالعدد، فقد زعمت أنهما يَستويان. وإنّما ألزموا ما كان على خمسة أحرف فصاعداً الحذف لأَنه حين كان رابعاً في الاسم بزنة ما ألفُه منه كان الحذُف فيه جيّداً. وجاز الحذف فيما كانت ألفه من نفسه، فلمَّا كثر العدد كان الحذف لازماً، إذْ كان من كلامهم أن يحذفوه في المنزلة الأولى.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: أي وكذا ما كان على ستة فإنّ الألف تسقط، إذا نسبت إليه، سواء كانت الألف أصليّة؛ أو زائدة للتأنيث. فالأصليّة نحو «مرامى» و «منتهى». والزائدة للتأنيث نحو «قهقرى»، و «حبارى»، ولغير التأنيث نحو: «حبنطى»، و «دلنظى». وإنّما وجب إسقاط هذه الألف لأنّها ساكنة والياء الأولى منها من يائي النسبة ساكنة، وقد كثرت الحروف، فباجتماع ذلك ما أوجب إسقاطه.

(٢) اليَهْيَرَّى: الباطل، والماء الكثير، والحجارة. (لسان العرب ٥/ ٢٦٩ (هير)).

(٣) القَبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول، فهو من الأضداد. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

وإذا ازداد الاسمُ ثقلاً كان الحذف ألزَم، كما أَنَّ الحذف لِـ «ربيعة» ألزمُ حين اجتمع تغييران[١].

وأمَّا الممدود، مصروفاً كان أو غير مصروف، كثر عددُه أو قلَّ، فإنه لا يُحذف، وذلك قولك في «خُنْفساءَ»: «خُنْفَساوِيٌّ»، وفي «حَرْملاءَ»[٢]: «حَرْمَلاوِيٌّ»، وفي «مَعْيُوراءَ»[٣]: «مَعْيُوراوِيٌّ». وذلك أنَّ آخِر الاسم لمّا تحرّك وكان حيًّا يَدخله الجرّ والرفع والنصب صار بمنزلة: «سَلامانٍ» و «زَعْفَرانٍ»، وكالأواخِر التي من نفس الحرف نحو: «اْحْرنْجامٍ» و «اشْهيبابٍ»، فصارت هكذا كما صار آخِرُ «مِعْزًى» حين نُوّنَ بمنزلة آخِر «مَرْمًى». وَإِنَّما جَسروا على حذف الألف لأَنَّها ميّتة لا يَدخلها جرّ وَلا نصب ولا رفع، فحذفوها كما حذفوا ياء «رَبيعةَ» و «حَنيفةَ». ولو كانت الياءان متحركتين لم تُحذفا لقوّة المتحرِّك. وكما حذفوا الياء الساكنة من «ثَمانٍ» حيث أضفت إليه. فإنَّما جعلوا يائي الإضافة عِوَضاً. وهذه الألفُ أضعفُ، تَذهب مع كلِّ حرف ساكن، فإِنَّما هذه معاقَبةٌ كما عاقَبتْ هاءُ «الجَحاجحة»[٤] ياءَ «الجَحاجيح»، فإنَّما يَجسرون بهذا على هذه الحروف الميتة.

وسترى للمتحرك قوّةً ليست للساكن في مواضع كثيرة إن شاء الله تعالى.

ولو أضفت إلى «عِثْيَرٍ»، وهو التراب، أو «حِثْيَلٍ»[٥]، لأجريته مجرى «حِمْيَرِيٍّ»[٦].

وزعم يونس أن «مُثَنًّى» بمنزلة «مُعْطًى»، وهو بمنزلة «مُرامًى»، لأَنَّه خمسة أحرف.

وإن جعلته كذلك، فهو ينبغي له أن يجيز في «عِبِدًّى»[٧]: «عِبِدَّوِيٌّ»، كما جاز في «حُبْلَى»: «حُبْلَوِيٌّ». فإن جَعل النونَ بمنزلة حرفٍ واحد، وجعل زنته كزنته، فهو ينبغي له إن سَمَّى رجلاً باسم مؤنَّث على زنة «مَعَدٍّ» مدغَم مثله أن يصرفه، ويجعل المدغَمَ كحرف

---

(١) انظر باب ما حذفُ الياء والواو فيه القياس المتقدِّم.

(٢) حَرْملاء: اسم موضع. (لسان العرب ١١/ ١٥٠ (حرمل)).

(٣) المَعْيُوراء: الحمير. (لسان العرب ٤/ ٦٢٠ (عير)).

(٤) الجحاجحة: جمع جَحْجَح، وهو السيِّد السمح. (لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح)).

(٥) الحِثْيَل: القصير، وضرب من أشجار الجبال. (لسان العرب ١١/ ١٤٢ (حثل)).

(٦) قال السيرافي ما ملخصه: أي: لم تسقط الياء كما سقطت في «ربيعة»، وإنما أراد سيبويه بهذا أنه قد يكون للمتحرّك قوّة تمنع من حذفه في الموضع الذي يسقط فيه الساكن.

(٧) العِبدَّى: اسم جمع للعبيد.

واحد. فهذه النون الأولى بمنزلة حرف ساكنٍ ظاهر. وكذلك يجري في بناء الشِّعر وغيره.

فأمّا المصروف، نحو: «حِراءٍ» فمن العرب من يقول: «حِراوِيٌّ»، ومنهم من يقول «حِرائِيٌّ»، لا يَحذف الهمزة.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم ممدودٍ لا يَدخله التنوين كثيرَ العدد كان أو قليلَه

فالإضافة إليه أن لا يُحذَف منه شيء، وتُبدَل الواوُ مكان الهمزة ليَفرقوا بينه وبين المنوّن الذي هو من نفس الحرف، وما جُعل بمنزلته، وذلك قولك في «زكَرِيَّاءَ»: «زكَرِيّاوِيُّ»، وفي «بَرُوكاء»[1]: «بَرُوكاوِيٌّ».

---

(١) في لسان العرب ١٠/٣٩٨ (برك): «ابتركَ القوم في القتال: جَثَوا على الركب واقتتلوا ابتراكاً، وهي البروكاء والبُراكاء. والبراكاء: الثَّبات في الحرب والجِدّ، وأصله من البُروك».

هذا باب الإضافة إلى بنات الحرفين

اعلم أن كلّ اسم على حرفين ذهبتْ لامُه ولم يُرَدَّ في تثنيته إلى الأصل ولا في الجمع بالتّاء، كان أصله «فَعْل» أو «فَعَل» أو «فعُل»، فإنّك فيه بالخيار، إنْ شئتَ تركته على بنائه قبل أن تضيف إليه، وإن شئت غيرّته فرددت إليه ما حُذف منه، فجعلوا الإضافة تغيِّر فترَدّ كما تغيِّر فتَحذف، نحو ألف «حُبْلَى»، وياء «ربَيعَة» و «حنيفة»، فلمّا كان ذلك من كلامهم غيَّروا بناتِ الحرفين التي حُذفت لاماتهن بأنّ ردّوا فيها ما حُذف منها، وصرتَ في الردّ وتركه على حاله بالخيار، كما صرتَ في حذف ألف «حُبْلَى» وتركِها بالخيار.

وإنما صار تغييرُ بنات الحرفين الردَّ لأنّها أسماءٌ مجهودةٌ، لا يكون اسمٌ على أقلَّ من حرفين، فقَوِيت الإضافة على ردِّ اللامات، كما قويت على حذف ما هو من نفس الحرف حين كثُر العدد، وذلك قولك: «مُرامًى».

فمن ذلك قولهم في «دَمٍ»: «دَمِيٌّ»، وفي «يَدٍ»: «يَدِيٌّ»، وإن شئت قلت: «دَمَوِيٌّ» و «يَدَوِيٌّ»، كما قالت العرب في «غَدٍ»: «غَدَوِيٌّ». كلُّ ذلك عربيّ.

فإنْ قال: فهَلاَّ قالوا: «غَدْوِيٌّ»، وإنَّما «يَدٌ» و «غَدٌ» كلٌّ واحد منهما «فَعْلٌ»، يُستدلّ على ذلك بقول ناسٍ من العرب: «آتيك غَدْواً»، يريدون: غَداً. قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٥ ـ وما النـاسُ إلاّ كالـديارِ وأَهْلُها بها يومَ حَلُّوها وغَدْواً بلاقِعُ

---

٨٢٥ ـ **التخريج**: البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٥٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٤؛ والشعر والشعراء ١/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ١٥/ ١١٦ (غدا)؛ ولذي الرّمة في ملحق ديوانه ص ١٨٨٧؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٩؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٩.

وقولهم: «أَيْدٍ»، وإنَّما هي «أَفْعُلٌ»، و «أَفْعُلٌ» جماع «فَعْلٍ»؟ لأنَّهم ألحقوا ما ألحقوا وهم لا يريدون أن يُخرجوا من حرف الإعراب التحرُّكَ الذي كان فيه، لأنَّهم أرادوا أن يَزيدوا، لجهْد الاسم، ما حذفوا منه، فلم يريدوا أن يُخرِجوا منه شيئاً كانَ فيه قبل أن يضيفوا. كما أنَّهم لم يكونوا ليحذفوا حرفاً من الحروف من ذا الباب، فتركوا الحروف على حالها، لأنَّه ليس موضع حذف.

ومن ذلك أيضاً قولهم في «ثُبةٍ»[1]: «ثُبيٌّ»، و «ثُبَويٌّ»، و «شَفةٍ»: «شَفيٌّ» و «شَفَهيٌّ». وإنَّما جاءت الهاءُ لأنَّ اللام من شَفةٍ الهاءُ. ألا ترى أنك تقول: «شِفاهٌ» و «شُفَيْهةٌ» في التصغير.

وتقول في «حِرٍ»[2]: «حِريٌّ»، و «حِرَحِيٌّ»، لأنَّ اللام الحاء، تقول في التصغير: «حُرَيْحٌ»، وفي الجمع: «أَحْرَاحٌ».

اللغة: الغدو: الغد، اليوم التالي لليوم الذي نكون فيه. البلاقع: القفار.

المعنى: تشبه الناس ديارها، فهي حيّة إن نزل الناس بها، وميتة إن هجروها في الغد، وكذلك الناس أحياء اليوم، وأموات غداً.

الإعراب: «وما»: الواو: حسب ما قبلها، «ما»: حرف نفي مهمل. «**الناس**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**إلا**»: حرف حصر. «**كالديار**»: الكاف: حرف تشبيه وجر، «**الديار**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالخبر المحذوف. «**وأهلها**»: الواو: حالية، «**أهل**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. «**بها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف، بتقدير (وأهلها موجودون بها). «**يوم**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بالخبر المحذوف. «**حلوها**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**وغدواً**»: الواو: حرف عطف، «غدواً»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ (بلاقع). «**بلاقع**»: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف بتقدير (وهي بلاقع غدواً).

وجملة «وما الناس إلا كالديار»: حسب ما قبلها، أو ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «وأهلها بها»: حالية محلها النصب. وجملة «حلوها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. وجملة «وهي بلاقع غدواً»: معطوفة على جملة «وأهلها بها».

والشاهد فيه قوله: «غدواً» حيث أعاد كلمة (غد) إلى أصلها (غدو)، وقال: إن هذا فاسد، على اعتبار أنها لغة في (غد) وليس ردًّا إلى الأصل.

(١) الثُّبة: العُصبة من الفرسان، والجماعة من الناس، ووسط الحوض. (لسان العرب ١٤/١٠٦ ـ ١٠٧ (ثبا)).

(٢) الحِرُ: فرج المرأة.

وإن أضفت إلى «رُبَ» فيمن خفَّف فرددتَ قلت: «رُبِّيٌّ». وإنّما أسكنتَ كراهية التضعيف. فيعادُ بناؤه. ألا تراهم قالوا في «قُرّةَ»: «قُرِّيٌّ» لأنّها من التضعيف، كما قالوا في «شديدة»: «شَدِيديٌّ» كراهية التضعيف، فيعادُ بناؤه.

هذا باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلاّ الرَّدّ

وذلك قولك في «أبٍ»: «أَبَويٌّ»، وفي «أَخٍ»: «أَخَوِيٌّ»، وفي «حَمٍ»: «حَمَوِيٌّ»، ولا يجوز إلاّ ذا، من قبَل أنّك تردّ من بنات الحرفين التي ذهبت لاماتُهن إلى الأصل ما لا يَخرج أصلُه في التثنية، ولا في الجمع بالتاء؛ فلمّا أَخرجتِ التثنيةُ الأصلَ لزم الإضافة أن تُخرِجَ الأصلَ، إذا كانت تَقْوى على الردّ فيما لا يَخرج لامُه في تنثيته ولا في جمعه بالتاء، فإذا رُدّ في الأضعف في شيء كانَ في الأقوى أَرَدّ[1].

واعلم أنَّ من العرب من يقول: «هذا هَنُوكَ»، و «رأيتُ هنَاكَ»، و «مررتُ بهَنيكَ»، ويقول: «هَنوانِ» فيُجريه مجرى «الأب». فمن فعل ذا قال: «هَنواتٌ»، يردُّه في التثنية والجمع بالتاء، و «سَنةٌ» و «سَنواتٌ»، و «ضَعَةٌ» وهو نبتٌ ويقول: «ضَعَواتٌ»، فإذا أضفت قلت: «سَنَوِيٌّ» و «هَنَوِيٌّ».

والعلّة ههنا هي العلّة في: «أَبٍ» و «أخٍ»، ونحوهما.

ومن جعل «سَنةً» من بنات الهاء قال: «سُنَيْهةٌ»، وقال: «سانَهْتُ»، فهي بمنزلة «شَفةٍ»، تقول: «شَفَهِيٌّ» و «سَنْهِيٌّ».

وتقول في «عِضةٍ»: «عِضَوِيٌّ»، على قول الشاعر [من الرجز]:

---

(١) قال السيرافي: يعني إنّما وجب ردّ الذاهب لأنّا رأينا النسبة قد تردّ الذاهب الذي لا يعود في التثنية، كقولك في «يد»: «يدويّ»، وفي «دم»: «دمويّ»، وأنت تقول: «يدان»، و «دمان»، فلمّا قويت النسبة على ردّ ما لا تردّه التثنية صارت أقوى من التثنية في باب الردّ، فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهب، كانت النسبة أَولى بذلك.

٨٢٦ - هــذا طَــريــقٌ يَــأْزِمُ المَــآزِمَــا وعِضَــواتٌ تَقْطَــعُ اللَّهَــازِمَــا

ومن العرب من يقول: «عُضَيْهةٌ»، يجعلها من بنات الهاء بمنزلة «شَفَةٍ» إذا قالوا ذلك.

وإذا أضفت إلى «أُخْتٍ» قلت: «أَخَوِيٌّ»، هكذا ينبغي له أن يكون على القياس.

وذا القياسُ قولُ الخليل، مِن قبَل أنَّك لمّا جمعتَ بالتاء، حذفتَ تاء التأنيث كما تَحذف الهاء، ورددتَ إلى الأصل. فالإضافةُ تَحذفه كما تَحذف الهاءَ، وهي أَرَدُّ له إلى الأصل.

وسمعنا من العرب من يقول في جمع «هَنْتٍ»: «هَنَواتٌ». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٧ - أَرَى ابـنَ نِـزارٍ قـد جَفـاني ومَلَّنـي علـى هَنَـواتٍ كُلُّهـا مُتَتـابِـعُ

---

٨٢٦ - **التخريج**: الرجز لأبي مهدية في لسان العرب ١٢/١٧ (أزم)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ وجواهر الأدب ص ٩٦؛ والخصائص ١/١٧٢؛ وشرح المفصل ٥/٣٨؛ ولسان العرب ١٣/٥١٦ (عضه)؛ ومجالس ثعلب ١/٤٤؛ والممتع في التصريف ٢/٦٢٥؛ والمنصف ١/٥٩، ٣/٣٨، ١٢٧.

اللغة: يأزِمُ: يعضُّ، وهنا كناية عن التضييق، والمآزِمُ: جمع مفرده مأزِم، وهو المضيق بين جبلين. العضوات: جمع مفرده عِضَةٌ، وهي من شجر الطلح، وهي ذات شوك. اللَّهازم: جمع لَهْزمة، وهي مضغة في أصل الحنك.

المعنى: يصف صعوبة الطريق التي سلكها، فيقول إنَّ مضايقها ضيِّقة، ويحفُّ بها على ضيقها أشجار من الطلح ذي الأشواك. مما يؤذي من يسير في هذه الطريق.

الإعراب: «هذا»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**طريقٌ**»: خبر مرفوع. «**يأزم**»: فعل مضارع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**المآزما**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. «**وعضواتٌ**»: الواو: حرف عطف، «عِضواتٌ»: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: وهذه عضواتٌ. «**تقطع**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي. «**اللهازما**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «هذه طريقٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تأزم»: صفة لـ «طريقٌ» محلها الرفع، عطف عليها جملة «هذه عِضوات». وجملة «تقطع»: صفة لـ (عضوات) محلها الرفع.

والشاهد فيه: جمع (عضة) على (عِضَوات) فدلَّ هذا على أنها محذوفة اللام، وأنَّها واوية اللام، فإذا نُسِبَ إليها على هذا قيل: عِضويٌّ، ومنهم من يجعل اللام المحذوفة هاءً، فيقول في النسبة إلى (عضة): عِضَهيٌّ.

٨٢٧ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/١٥١، ٢/٥٥٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٣٥؛ وشرح المفصل ١/٥٣، ٥/٣٨، ٦/٣، ١٠/٤٠؛ ولسان العرب ١٥/٣٦٦، ٣٦٩ (هنا)؛ والمقتضب ٢/٢٧٠؛ والمنصف ٣/١٣٩.

فهي بمنزلة: «أُخْتٍ». وأمّا يونس فيقول: «أُخْتِيٌّ»؛ وليس بقياس.

= **اللغة**: الهنوات: الأفعال يُستقْبَحُ ذكرها. ومتتايع: متتالٍ، ويروى: متتابع بالياء، وهو بمعنى (متتابع)، ويروى: شأنها مكان (كلها).

المعنى: إنَّ ابن نزار هذا نفر مني وتخلَّى عنِّي بعد إساءاتي المتكررة.

الإعراب: «أرى»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدَّرة على الألف للتعذر، فاعله مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «ابن»: مفعول به منصوب. «نزارٍ»: مضاف إليه مجرور. «قد»: حرف تحقيق. «جفاني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محلُّه النصب، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هو). «وملني»: الواو: حرف عطف، «ملَّني»: فعل ماض مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب، والفاعل مستتر تقديره (هو). «على هنوات»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (جفاني). «كلُّها»: مبتدأ مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «متتابع»: خبر للمبتدأ (كلُّها) مرفوع بالضمة.

وجملة «أرى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جفاني»: مفعول به ثانٍ للفعل (أرى) محلُّها النصب، وعطف عليها جملة «ملَّني». وجملة «كلها متتابعُ»: صفة لـ (هنواتٍ) محلّها الجر.

والشاهد فيه: جمع (هنة) على (هنوات) بالواو، فدلَّ على أنَّ (هَنَة) من ذوات الاعتلال، وأنَّ لامها واو، فإذا ما نُسِب إليها قيل: هَنَوِيٌّ، ومن جعل المحذوف هاءً، قال في النسب: هَنَهي.

هذا باب الإضافة إلى ما فيه الزوائد من بنات الحرفين

فإن شئت تركتَه في الإضافة على حاله قبل أن تضيف، وإن شئتَ حذفت الزوائد ورددت ما كان له في الأصل. وذلك: «ابْنٌ»، و «اسْمٌ»، و «اسْتٌ»، و «اثْنانِ» و «اثْنتانِ»، و «ابْنةٌ». فإذا تركته على حاله قلت: «اسْمِيٌّ»، و «اسْتِيٌّ»، و «ابْنِيٌّ»، و «اثْنِيٌّ»، في «اثْنَيْنِ» و «اثْنَتَيْنِ».

وحدّثنا يونسُ: أن أبا عمرٍو كان يقوله.

وإن شئت حذفت الزوائد التي في الاسم ورددته إلى أصله فقلت: «سَمَوِيٌّ»، و «بَنَوِيٌّ»، و «سَتَهِيٌّ». وإنّما جئت في «اسْتٍ» بالهاء لأنَّ لامها هاء، ألا ترى أنّك تقول: «الاسْتاهُ» و «سُتَيْهةٌ» في التحقير. وتصديق ذلك أنَّ أَبا الخطّاب كان يقول: إنَّ بعضهم إذا أضاف إلى أَبناءِ فارسٍ قال: «بَنَوِيٌّ». وزعم يونسُ أن أبا عمرٍو زعم أنهم يقولون: «ابْنِيٌّ»، فيتركه على حاله كما تُرِك «دَمٌ».

وأما الذين حذفوا الزوائد وردُّوا، فإنّهم جعلوا الإضافة تقوى على حذف الزوائد كقوّتها على الردّ كما قويتْ على الردّ في «دَمٍ»، وإنّما قويتْ على حذف الزوائد لقوّتها على الردّ، فصار ما رُدَّ عِوَضاً. ولم يكونوا ليحذفوا ولا يردّوا لأنهم قد ردّوا ما ذهب من الحرف للإخلال به، فإذا حذفوا شيئاً أُلزموا الردّ، ولم يكونوا ليردّوا والزائدُ فيه، لأنّه إذا قَوِيَ على ردّ الأصل قوي على حذف ما ليس من الأصل، لأنهما متعاقبان.

وسَألتُ الخليل عن الإضافة إلى «ابْنمٍ» فقال: إن شئت حذفت الزوائد فقلت: «بَنَوِيٌّ» كأنّك أضفتَ إلى «أبْنٍ». وإن شئت تركته على حاله فقلت: «ابْنميٌّ» كما قلت: «ابنِيٌّ» و «اسْتِيٌّ».

واعلم أنّك إذا حذفت، فلا بدَّ لك من أن تردّ، لأنه عِوَضٌ وإنّما هي معاقبة، وقد كنت تردّ ما عدّة حروفه حرْفان وإن لم يُحذَف منه شيء، فإذا حَذَفتَ منه شيئاً ونقصتَه منه، كان العِوضُ لازماً. وأمّا «بِنْتٌ» فإنك تقول: «بَنَوِيٌّ» من قبل أن هذه التاء التي هي للتأنيث لا تَثبتُ في الإضافة كما لا تثبت في الجمع بالتاء.

وذلك لأنّهم شبَّهوها بهاء التأنيث، فلمَّا حذفوا وكانت زيادة في الاسم كتاء «سَنْبتةٍ» وتاء «عِفريتٍ»، ولم تكن مضمومة إلى الاسْمِ كالهاء، يدلّك على ذلك سكونُ ما قبلها، جعلْنَاهَا بمنزلة «ابْنٍ».

فإن قلت: «بِنِيٌّ» جائز كما قلت: «بناتٌ»[1]، فإنَّه ينبغي لك أن تقول: «ابِنِيٌّ» في «ابْن»؛ كما قلت في «بَنُونَ»، فإنَّما ألزموا هذه الردَّ في الإضافة لقوّتها على الردّ، ولأنَّها قد تُردُّ ولا حذْفَ، فالتاءُ يعَوَّضُ منها كما يعوَّضُ من غيرها. وكذلِك: «كِلْتَا» و «ثِنْتانِ»، تقول: «كَلِويٌّ»، و «ثَنَوِيٌّ»، و «بِنْتَان»: «بَنَوِيٌّ»[2].

وأمّا يونس فيقول: «ثِنْتيٌّ»، وينبغي له أن يقول: «هَنْتِيٌّ» في «هَنَهْ»؛ لأنَّه إذا وَصل فهي تاءٌ كتاء التأَنيث.

وزعم الخليل أنَّ من قال: «بِنتيٌّ» قال: «هَنتيٌّ» و «مِنْتِيٌّ»؛ وهذا لا يقوله أحد.

واعلم أنَّ «ذَيتَ» بمنزلة «بِنْتٍ»، وإنّما أصلها «ذَيّة» عُمل بها ما عمل بـ «بنت»، يدلُّك عليه اللفْظَ والمعنى، فالقول في «هَنت» و «ذَيت» مثله في «بنت»، لأنَّ «ذَيت» يلزمها التثقيل إذا حذفت التاء.

ثُمَّ تُبدل واواً مكان التاء، كمَا كنت تَفعل لو حذفت التاء من «أخت» و «بنت»، وإنَّما ثقّلت كتثقيلك «كي» اسماً.

وزعم أن أصل «بنت» و «ابنةٍ»: «فَعَلٌ» كما أن «أخت»: «فَعَلٌ»؛ يدلُّك على ذلك

---

(١) قال السيرافي: فإن قال قائل: فهلاّ أجزتم في النسبة إلى «بنت»: «بنيّ»، من حيث قالوا: «أخوات»؟ فإنّ الجواب عن ذلك أنّهم قالوا في المذكَّر: «بنون»، ولم يقولوا فيه «بني»، إنّما قالوا: «بنويّ»، أو «ابنيّ»، فلم يحملوه على الحذف إذا كانت الإضافة قويّة على الحذف.

(٢) قال السيرافي: إنّما قالوا في النسبة إلى «الاثنين»: «ثنويّ»، لأنَّ أصله «فعَل». وقول العرب: «ثِنْتان» لا يبطل ذلك، كما أنّ كسر الباء في «بنت» لا يبطل أن يكون أصل بنيتها «فعَلاً».

«أخوكَ»، و «أَخاكَ»، و «أخيك»، وقولُ بعض العرب فيما زعم يونس: «آخاءٌ». فهذا جَمْعُ «فَعَل».

وتقول في الإضافة إلى «ذَيّة» و «ذَيْتَ»: «ذَيَوِيٌّ» فيهما؛ وإنّما منعك من ترك التاء في الإضافة أنّه كان يَصِير مثل: «أُخْتِيٍّ»؛ وكما أن «هَنْت» أصلها «فَعَلٌ»، يدلك على ذلك قول بعضُ العرب: «هَنُوكَ»، وكما أن «اسْتٌ»: «فَعَلٌ»، يدلّك على ذلك «أَسْتاهٌ».

فإن قيل: لعله «فُعْلٌ» أو «فِعْلٌ»، فإنّه يدلك على ذلك قول بعض العرب: «سَهٌ»، لم يُقولوا: «سُهٌ» ولا «سِهٌ»، وقولهم: «ابْنٌ» ثم قالوا: «بَنونَ»، ففتحوا يدلُّك أيضاً.

و «اثْنَتان» بمنزلة «ابْنة»، أصلُها «فَعَلٌ»، لأنّه عُمل بها ما عُملَ بـ «ابنة»؛ وقالوا في «الاثْنَينِ»: «أَثْناءٌ»؛ فهذا يقوّي «فَعل»، وأنَّ نظائرها من الأسماء أصلُها تحرّك العين، و «هَنْتٌ» عندنا متحرّكة العين تجعلها بمنزلة نظائرها من الأسماء، وتُلحِقها بالأكثر.

ولم يجىء شيءٌ هكذا ليست عينُه في الأصل متحركة إلا «ذَيْتَ»؛ وَليست باسم متمكّن.

وأمّا «كِلْتا» فيدلّك على تحريك عينها قولهم: «رأيتُ[1] كِلاَ أخَوَيكَ»، فـ «كِلا» كـ «مِعا»، واحِد الأمعاء. ومن قال: «رأيتُ كلْتا أُخْتَيكَ»، فإنّه يجعل الألف ألفَ تأنيث. فإنْ سمَّى بها شيئاً لم يَصرفه في معرفة ولا نكرة، وصارت التاء بمنزلة الواو في «شَرْوَى».

ولو جاء شيء مثل «بِنتٍ» وَكان أَصله «فِعْلٌ» أو «فُعلٌ» واستبان لك أن أصله «فِعْلٌ» أو «فُعل»؛ لكان في الإضافة متحرّك العين، كأنّكَ تضيف إلى اسم قد ثبت في الكلام على حرفين، فإنما تَردُّ والحركةُ قد ثبتت في الاسم.

وكلّ اسم تَحذف منه في الإضافة شيئاً فكأنّك ألحقْت يائي الإضافة اسماً لم يكن فيه شيءٌ مما حُذف، لأنّك إنما تُلحق يائي الإضافة بعد بناء الاسم.

ومِنْ ثمّ جَعل «ذَيْتَ» في الإضافة كأنَّها اسمٌ لم يكن فيه قبل الإضافة تاءٌ، فإذا جعلتها كذلك ثقلّتها كتثقيلك: «كي»، و «لَوْ» و «أَوْ»، أَسماءً.

وأَمَّا «فَمٌ» فقد ذهب مِنَ أَصله حرفانِ، لأنّه كان أصلُه: «فَوْهٌ»، فأبدلوا الميم مكان الواو، ليُشِبه الأسماء المفرَدة من كلامهم، فهذه الميم بمنزلة العين، نحو ميم «دَمٍ»، ثبتتْ

(١) كلمة «رأيت» ساقطة من الطبعة التي أعتمدها، وقد أثبتّها عن طبعة عبد السلام هارون.

في الاسم في تصرُّفه في الجرّ والنصب، والإضافة والتثنية. فمن ترك «دَمٌ» على حاله إذا أضاف، ترك «فمٌ» على حاله، ومن ردَّ إلى «دَمٍ» اللامَ ردَّ إلى «فمٍ» العين فجعلها مكان اللام، كما جعلوا الميم مكان العين في «فمٍ».

قال الشاعر الفرزدق [من الطويل]:

٨٢٨ ـ هما نَفَثا في فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما   على النابحِ العاوِي أشَدَّ رِجامِ

وقالوا: «فَمَوانِ»، فإنّما تردّ في الإضافة كما تَردّ في التثنية وفي الجمع بالتاء، وتبني الاسم كما تثنّي به، إلاّ أنّ الإضافة أقوى على الردّ. فإنْ قال: «فمان» فهو بالخيار، إن شاء قال: «فَمَوِيٌّ»، وإن شاءَ قال: «فَمِيٌّ». ومن قال: «فَمَوانِ» قال: «فَمَوِيٌّ» على كلّ حال[1].

---

٨٢٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٢١٥؛ وتذكرة النحاة ص ١٤٣؛ وجواهر الأدب ص ٩٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤٦٠ ـ ٤٦٤، ٧/ ٤٧٦، ٥٤٦؛ والدرر ١/ ١٥٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤١٧، ٢/ ٤٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٥٩ (فمم)، ١٣/ ٥٢٦، ٥٢٨ (فوه)؛ والمحتسب ٢/ ٢٣٨؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٣٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٢١٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والخصائص ١/ ١٧٠، ٣/ ١٤٧، ٢١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٥؛ والمقتضب ٣/ ١٥٨؛ والمقرب ٢/ ١٢٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٥١.

اللغة: النّابح: الكلب الذي ينبح. العاوي: الذي لوى خطمه ثمّ صوّت. أشد رجام: أكثر مبالغة في قبيح الكلام.

المعنى: هما (ابليس وابنه) أفرغا أقبح الكلام في فمي من فيهما، لأصبّه على الكلاب التي تعوي وتنبح، يقصد الناس التي تتفاخر بما ليس فيها.

الإعراب: «هما»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «نفثا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وألف الاثنين: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «في فيّ»: جار ومجرور بالياء لأنه من الأسماء الستّة، متعلّقان بـ(نفثا)، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «من فمويهما»: جار ومجرور متعلّقان بـ(نفثا)، و«هما»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. «على النابح»: جار ومجرور متعلّقان بـ(نفثا). «العاوي»: صفة مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء. «أشدّ»: مفعول به لـ(نفثا) منصوب بالفتحة. «رجام»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «هما نفثا»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نفثا»: في محلّ رفع خبر لـ(هما).

والشاهد فيه قوله: «فمويهما» حيث جمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر؛ إذ أصل كلمة (فم) هو (فوه) ثم حذفوا الهاء اعتباطاً دون تعويض، ثم حذفوا الواو وعوّضوا عنها بالميم، فإذا ثنّيت قلت «فوهيهما».

(١) قال السيرافي: كما يقول في «أخ» «أخويّ» من حيث قال «أخوان». وكان أبو العباس المبرّد يقول: من لم يقل «فميّ» فحقّه أن يردّه إلى الأصل. والأصل «فوه» فيقول: «فوهيّ». وقال السيرافي أيضاً: فإن =

وأمّا الإضافة إلى رجل اسمه «ذو مالٍ» فإنّك تقول: «ذَوَوِيٌّ»، كأنك أَضفت إلى «ذَوًا». وكذلك فعل به حين أُفرد وجُعل اسماً، رُدَّ إلى أَصله؛ لأَنَّ أَصله «فَعلٌ»، يدلُّك على ذلك قولهم: «ذَوَاتَا»، فإنْ أردت أت تضيف فكأنّك أضفْتَ إلى مفرَد لم يكن مضافاً قطُّ، فافعلْ به فعلَك به إذا كان اسماً غير مضاف.

وكذلك الإضافة إلى «ذَاهْ»: «ذَوَوِيٌّ»، لأنّك إذا أَضفت حذفت الهاء، فكأَنّك تضيف إلى «ذِي»، إلا أنَّ الهاء جاءت بالألف والفتحة، كما جاءتْ بالفتحتين في «امْرَأة»، فالأصل أَولى به، إلاّ أَنْ تغيِّر العربُ منه شيئاً فتدَعه على حاله، نحو: «فَمٍ».

وإذا أضفت إلى رجل اسمه «فُوزَيدٍ» فكأنّك إنما تضيف إلى «فَمٍ»، لأَنّك إنّمَا تريد أن تُفرِد الاسم ثم تضيف إلى الاسم. فافعلْ به فعلَك به إذا أفردته اسماً. وأمّا الإضافة إلى «شاءٍ» فـ «شاويّ»، كذلك يتكلّمون به.

قال الشاعر [من الطويل]:

٨٢٩ - فلستُ بشاوِيٍّ عليه دَمَامةٌ إذا ما غدا يَغْدُو بقَوْسٍ وأَسْهُمِ

= قال قائل: فلم ردّ الشاعر الواو في التثنية والميم بدل منها، وإنّما يرد ما ذهب، والواو كأنّها موجودة في الكلمة لوجود بدلها؟ قيل له: لا ينكر في الضرورة مثل ذلك لأنّه ربّما زيد على الكلمة حرف من لفظ ما هو موجود فيه. كقولهم «قطن»، و «جبن»، فكيف من لفظ ما قد غير! ويجوز أن يكون لما كان الساقط من بنات الحرف إذا كان أخيراً فالأغلب أن يكون واواً، لأنّه رأى فماً على حرفين. وقال بعضهم: إنّ الميم بدل من الهاء، وإنّ الساقط من «فم» هو الواو، فلذلك ردّها.

٨٢٩ - **التخريج**: البيت ليزيد بن عبد المدان في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٨؛ ولسان العرب ٦/ ٣٣٥ (قرش)، ١٣/ ٥١٠ (شوه)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٨٨٣.

اللغة: الشاوي: نسبة إلى الشاء، وهو الراعي، والدّمامة: حقارة المنظر.

المعنى: لست براعٍ دميم المنظر، كلُّ ما لديه من السلاح قوسٌ وبضعة أسهم، يريد أنّه صاحب حرب وعتاد.

الإعراب: «**فلستُ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. «**بشاويٍّ**»: الباء: حرف جر زائد، «شاويٍّ»: مجرور لفظاً منصوب محلاً لأنه خبر (ليس). «**عليه**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدّم المحذوف. «**دمامةٌ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة. «**إذا**»: اسم شرط غير جازم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل (يغدو). «ما»: زائدة للتوكيد. «**غدا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، وفاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**يغدو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الواو للثقل، وفاعله مستتر جوازاً تقديره =

وإن سمَّيت به رجلاً أجريته على القياس، تقول: «شائِيٌّ»، وإن شئت قلت «شَاوِيٌّ»، كما قلت: «عَطَاوِيٌّ»، كما تقول في «زَبينةَ» و «ثقيفٍ» بالقياس إذا سمّيت به رجلاً.

وإذا أضفت إلى «شاةٍ» قلت: «شَاهِيٌّ»، تردّ ما هو من نفس الحرف، وهو الهاء. ألاَ ترى أنك تقول: «شُوَيْهةٌ»، وإنما أردت أن تجعل «شاةً» بمنزلة الأسماء. فلم يوجد شيء هو أَولى به ممّا هو من نفسه، كما أنه في التحقير كذلك.

وأما الإضافة إلى «لاتٍ» من اللات والعُزَّى[1]، فإنك تمدُّها كما تَمدُّ «لاَ» إذا كانت اسماً، كما تثقّل «لَوْ» و «كَيْ» إذا كان كلّ وَاحد منهما اسماً[2]. فهذه الحروف وأشباهها التي ليس لها دليل بتحقير ولا جمعٍ ولا فعْلٍ ولا تثنيةٍ إنَّما تجعل ما ذهب منه مثلَ ما هو فيه ويُضاعَف، فالحرْفُ الأوسطُ ساكن على ذلك يُبْنَى، إلا أن تستدلّ على حركته بشيء. وَصار الإسكانُ أوْلى به لأنَّ الحركة زائدة، فلم يكونوا ليحرِّكوا إلا بثبتٍ، كما أنهم لم يكونوا

= (هو). «بقوس»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل (يغدو)، والتقدير: يغدو مصاحَباً بقوسٍ. «وأسهم»: الواو: حرف عطف، «أسهمٍ»: معطوف على (قوس).

وجملة «لست بشاويٍّ»: بحسب الفاء. وجملة «عليه دمامة»: صفة لـ(شاويٍّ) محلها الجر على اللفظ، والنصب على المحل. وجملة «إذا ما غدا يغدو»: صفة ثانية لـ(شاويٍّ). وجملة «غدا»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «يغدو»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: (شاويّ) نسبة إلى (الشاء)، والوجه: شائي كما يقال: كسائي، وعطائي في النسبة إلى (كساء) و (عطاء) ولكن الشاعر رَدَّ همزة (شاء) إلى الواو على مذهب من يقول في النسبة إلى (كساء): كساوي.

(١) كذا في الطبعة التي أعتمدها، وفي طبعة عبد السلام هارون، وكذلك في تعليق السيرافي كما سيأتي، ولكن الحديث عن الحروف، ولا علاقة للاّت والعزّى لأن «اللات» اسم صَنَم، ولعلّ المراد: «فلائيّ» التي تعمل عمل «ليس»، وممّا يعضد ما نذهب إليه أنه جاء في مخطوطة قديمة للكتاب ما نصه:
«وهي «لات» التي في قولك: «لات حين مناص»، وإنّما قلت: «لائيّ»».
انظر مجلة البصائر (مجلة فصليّة تبحث في التراث الشرقيّ تصدر عن الاتحاد الثقافي في فرنسا)، العدد ١٧، ص ١١٥.

(٢) قال السيرافي: يعني أنك تقول: «لاتيّ». وذلك لأنّك تحذف التاء، لأنّ من الناس من يقف عليه، فيقول «لاه» ويصلها بالتّاء، فصار كهاء التأنيث، تحذف في النسبة فيبقى «لا»، ولا يدرى ما الذاهب منه على قوله، فزيد حرف آخر من جنس الحرف الثاني وهو الألف، ومن الناس من يقول إنّ الذاهب منه هاء، وأنّ أصله «لاهة»، لأنّ القوم الذين سمّوه بذلك هم الذين اتّخذوها آلهة وعبدوها، ولا أحبّ الخوض في هذا، والنسبة إليه.

ليجعلوا الذّاهب من «لَوْ» غيرَ الواو إلا بِثبت، فجرت هذه الحروف على «فُعْل» أو «فَعَل» أو «فِعْل».

وَأَمّا الإضافة إلى «ماءٍ» فـ«مائيّ»، تدعه على حاله، ومن قال: «عَطاوِيٌّ» قال: «ماوِيٌّ» يجعل الواوَ مكان الهمزة، و«شَاوِيٌّ» يقوّي هذا.

وَأمّا الإضافة إلى «امْرِىء» فعلى القياس، تقول: «امْرَئيٌّ» وتقديرها: «امْرَعِيٌّ» لأنّه ليس من بنات الحرفين، وَليس الألفُ ههنا بِعوَض، فهو كـ«الانطلاق» اسْمَ رجل.

وإِن أَضفت إلى «امْرَأةٍ» فكذلك تقول: «امْرَئيٌّ»، لأنّك كأَنك تضيف إلى «امْرِىءٍ»، فالإضافة في ذا كالإضافة إلى «اسْتغاثةٍ» إذا قلت: «اسْتغاثِيٌّ». وقد قالوا: «مَرَئيٌّ» في «امْرِىء القَيس»، وهو شاذّ.

هذا باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤه من بنات الحرفين

وذلك «عِدَةٌ» و «زِنةٌ». فإذا أضفت قلت: «عِدِيٌّ» و «زِنِيٌّ»، ولا تَردُّه الإضافةُ إلى أصله، لبعدها من يائي الإضافة، لأنّها لو ظهرتْ لم يَلزمها ما يَلزم اللامَ لو ظهرت من التغير، لوقوع الياء عليها.

ولا تقول: «عِدَوِيٌّ» فتُلحِقَ بعد اللام شيئاً ليس من الحرف، يدلُّك على ذلك التصغيرُ. ألا ترى أنّك تقولُ: «وُعَيْدَةٌ» فتردّ الفاء، ولا ينبغي أن تُلحِق الاسمَ زائدةً، فتجعلَها أَولى من نفس الحرف في الإضافة كما لم تفعل ذلك في التحقير، ولا سبيل إلى ردّ الفاء لبعدها، وقد ردّوا في الجميع بالتاء والتثنية بعضَ ما ذهبتْ لاماتُه، كما ردّوا في الإضافة، فلو ردّوا في الإضافة الفاءَ لجاء بعضُه مردوداً في الجميع بالتاءات، فهذا دليلٌ على أنّ الإضافة لا تَقوى حيث لم يردُّوا بعضه في الجميع بالتاء.

فإن قلتَ: أَضَعُ الفاء في آخِر الحرف لم يجز، ولو جاز ذا لجاز أن تضع الواو والياء إذا كانت لاماً في أوّل الكلمة إذا صغّرتَ. ألا تراهم جاؤوا بكلّ شيءٍ من هذا في التحقير على أصله. وكذا قول يونس، ولا نَعلم أحداً يوثق بعلمه قال خلافَ ذلك.

وتقول في الإضافة إلى «شِيَةٍ»[1]: «وِشَوِيٌّ»، لم تُسكن العين كما لم تُسكن الميم إذا قال: «دَمَوِيٌّ»، فلمّا تركت الكسرة على حالها جرتْ مجرى «شَجَوِيٍّ»، وإنّما ألحقتَ الواو ههنا كما ألحقتها في «عِهْ» حين جعلتها اسماً ليُشبه الأسماءَ، لأنّك جعلت الحرف على مثال الأسماء في كلام العرب. وإنّما «شِيَةٌ»، و «عِدَةٌ»: «فِعْلَةٌ»، لو كان شيءٌ من هذه الأسماء

(١) الشِّية: سواد في بياضٍ أو بياض في سواد. (لسان العرب ١٥/ ٣٩٢ (وشي)).

«فَعْلَةً» لم يحذفوا الواو، كما لم يحذفوا في «الوَجْبة»، و «الوثْبة»، و «الوَحْدة» وأشباهها. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

فإنّما ألقوا الكسرة فيما كان مكسور الفاء على العَينات وحذفوا الفاء، وذلك نحو: «عِدَةٍ» وأصلها «وِعْدةٌ»، و «شِيةٍ» وأصلها «وِشْيةٌ»، فحذفوا الواو وطرحوا كسرتها على العين. وكذلك أخواتها[1].

(١) قال السيرافي: يعني أنّ عدم الرد فيما كان لامه حرفاً صحيحاً، وأما إذا كانت ياءً، فيجب الردّ، نحو: «وشوي» في «شية»، وأصله: «وشية» ألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت، لأنّ الفعل قد اعتلّ بحذف الواو، فردّوا العلة في المصدر من جهة كسرة الواو. ولو كانت مفتوحة لم تعلّ كـ «الوثبة» و «الوجبة». فلمّا نسبنا إلى «شية» حذفت الهاء للنسبة، فبقي الاسم على حرفين، الثاني منهما حرف لين، فوجب زيادة حرف، فكان أولى لذلك أن يردّ ما ذهب منه، وهو الواو مكسورة، ففتحنا الشين كما قلنا في «عم» و «شج»: «عمويّ» و «شجويّ». وكان الأخفش يرد الكلمة إلى أصلها، فيقول في النسبة «وشييّ» كما يقال في النسبة إلى «حمية»: «حمييّ»، و «ظبية»: «ظبييّ». وقول سيبويه أولى.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم وَلِي آخِرُه يائين مدغَمةً إحداهما في الأخرى

وذلك نحو: «أُسَيِّدٍ»، و «حُمَيِّرٍ» و «لُبَيِّدٍ»، فإذا أضفتَ إلى شيء من هذا تركتَ الياء الساكنة، وحذفتَ المتحرّكة لتقارب الياءات مع الكسرة التي في الياء والتي في آخر الاسم، فلمّا كثرت الياءات، وتقاربت، وتوالت الكسرات التي في الياء والدال استثقلوه، فحذفوا، وكان حذفُ المتحرك هو الذي يخفّفه عليهم؛ لأنهم لو حذفوا الساكن لكان ما يَتوالى فيه من الحركات التي لا يكون حرفٌ عليها مع تقارب الياءات والكسرتين في الثقل مثل «أُسَيِّدٍ»، لكراهيتهم هذه المتحرِّكات. فلم يكونوا ليَفرّوا من الثِّقَل إلى شيء هو في الثِّقَل مثلُه، وهو أقلّ في كلامهم منه، وهو «أُسَيْدِيٌّ»، و «حُمَيْرِيٌّ»، و «لُبَيْدِيٌّ». وكذلك تقول العرب.

وكذلك «سَيِّدٌ» و «مَيِّتٌ» ونحوهما؛ لأنهما ياءان مدغَمة إحداهما في الأخرى، يَليها آخِرُ الاسم. وهم مِّما يحذفون هذه الياءات في غير الإضافة. فإذا أضافوا فكثرت الياءاتُ وعددُ الحروف ألزموا أنفسَهم أن يحذفوا.

فمما جاء محذوفاً من نحو: «سَيِّد» و «مَيِّت»: «هَيْنٌ» و «مَيتٌ»، و «لَيْنٌ» و «طَيْبٌ» و «طَيْءٌ»، فإذا أضفتَ لم يكن إلاّ الحذفُ، إذ كنتَ تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: «سَيْدِيٌّ» و «طَيْبِيٌّ» إذا أضفت إلى «طَيِّبٍ». ولا أُراهم قالوا «طائِيٌّ» إلاّ فراراً من «طَيْئِيٍّ» وكان القياس «طَيْئِيٌّ» وتقديرُها «طَيْعِيٌّ»، ولكنّهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في «زَبِينَةَ»: «زَبانِيٌّ».

وإذا أضفت إلى «مُهَيِّم» قلت: «مُهَيِّمِيٌّ»(١) لأنّك إنْ حذفت الياء التي تَلي الميم

---

(١) قال السيرافي: أي: فلا تحذف شيئاً، لأنّا إنْ حذفنا الياء التي قبل الميم صار «مهيِّم»، والنسبة إلى «مُهيِّم» تُوجب حذف الياء، فيقال: «مُهَيْميّ»، كما قلنا في «حُميِّر»: «حُمَيريّ»، فيصير ذلك إخلالاً به.

صرتَ إلى مثل «أُسَيْدِيّ»، فتقول: «مُهَيْمِيٌّ»، فلم يكونوا ليجمعوا على الحرف هذا الحذفَ، كما أَنَّهم إذا حقّروا «عَيْضَموز» لم يحذفوا الواو، لأَنَّهم لو حذفوا الواو احتاجوا إلى أن يحذفوا حرفاً آخر حتَّى يصير إلى مثال التحقير، فكرهوا أن يحملوا عليه هذا وحذفَ الياء. وستراه مبيَّناً في بابه إن شاء الله. فكان تركُ هذه الياء إذْ لم تكن متحركة كياء «تَميمٍ»، وفَصلتْ بين آخِر الكلمة والياء المشدَّدة، فكان أحبَّ إليهم ممَّا ذكرتُ لك، وخَفَّ عليهم تركُها لسكونها، تقول: «مُهَيِّمِيٌّ» فلا تحذف منها شيئاً، وهو تصغير «مُهَوِّمٍ».

هذا باب ما لحقتْه الزائدتان للجمع والتثنية

وذلك قولك: «مُسْلِمونَ»، و «رَجُلانِ»، ونحوهما؛ فإذا كان شيءٌ من هذا اسمَ رجل، فأضفتَ إليه حذفتَ الزائدتين الواو والنون، والألف والنون والياء [والنون]؛ لأَنَّه لا يكون في الاسم رفعان ونصبان وجرّان، فتَذهب الياءُ لأَنَّها حرف إعراب، ولأنه لا تَثبت النون إذا ذهب ما قبلها لأَنَّهما زيدتا معاً ولا تَثبتان إلاّ معاً. وذلك قولك: «رَجُلِيٌّ»، و «مُسْلِمِيٌّ».

ومن قال من العرب: «هذه قِنَّسْرُونَ»، و «رأَيتُ قِنَّسْرِينَ»، و «هذه يَبْرُونَ»، و «رأَيتُ يَبْرِينَ»، قال: «يَبْرِيٌّ»، و «قِنَّسْرِيٌّ». وكذلك ما أشبه هذا.

ومن قال: «هذه يَبْرِينُ»، قال: «يَبْرِينيٌّ» كما تقول: «غَسْلِينيٌّ»، و «سُرَيْحينٌ»: «سُرَيْحِينيٌّ». فأَمّا «قِنَّسْرُونَ» ونحوُها فكأَنَّهم ألحقوا الزائدتين «قِنَّسْرَ»، وجعلوا الزائدة التي قبل النون حرفَ الإعراب، كما فعلوا ذلك في الجمع.

هذا باب الإضافة إلى كلّ اسم لحقتْه التاءُ للجمع

وذلك «مُسْلِماتٌ» و «تَمَراتٌ» ونحوهما. فإذا سمَّيتَ شيئاً بهذا النحو ثم أضفتَ إليه قلت: «مُسْلِمِيٌّ» و «تَمَرِيٌّ»، وتَحذف كما حذفت الهاءَ، وصارت كالهاء في الإضافة، كما صارت في المعرفة حين قلت: «رأيتُ مُسْلِماتٍ وتمراتٍ قبلُ». ولا يكون أن تُصرفَ التاءُ بالنصب في هذا الموضع.

ومثل ذلك قول العرب في «أَذْرِعاتٍ»: «أَذْرِعِيٌّ»، لا يقول أحدٌ إلاّ ذاك. وتقول في «عاناتٍ»: «عانِيٌّ»، أُجريتْ مجرى الهاء، لأَنَّها لحقتْ لجمع مؤنّث، كما لحقت الهاءُ الواحدَ للتأنيث، فكذلك لحقته للجمع. ومع هذا إنّما حُذفت كما حذفت واوُ «مُسْلِمين» في الإضافة، كما شبّهوها بها في الإعراب، والإضافة إلى «مُحَيّ»: «مُحَيِّيّ»، وإنْ شئت قلت: «مُحَوِّيٌّ».

هذا باب الإضافة إلى الاسمين
اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا اسماً واحداً

كان الخليل يقول: «تُلْقِي» الآخِر منهما كما تُلْقِي الهاء من «حَمْزَةَ» و «طَلْحَةَ»؛ لأنَّ «طَلْحة» بمنزلة «حَضْرَمَوْتَ». وقد بيّنا ذلك فيما ينصرف وما لا ينصرف.

من ذلك «خَمْسَةَ عَشَرَ» و «مَعْدِيكَربَ» في قول من لم يُضِفْ. فإذا أضفتَ قلت: «مَعْدِيٌّ» و «خَمْسِيٌّ». فهكذا سبيل هذا الباب. وصار بمنزلة المضاف في إلقاء أحدِهما حيث كان من شيئين ضُمّ أحدُهما إلى الآخر. وليس بزيادةٍ في الأول، كما أنّ المضاف إليه ليس بزيادة في الأوّل المضاف.

ويجيء من الأشياء التي هي من شيئين جُعلا اسماً واحداً ما لا يكون على مثاله الواحدُ، نحو: «أَيادِي سَبَا»[1]، لأنه ثمانية أحرف، ولم يجىء اسم واحد عدّته ثمانية أحرف. ونحو: «شَغَرَ بَغَرَ»[2]، ولم يكن اسمٌ واحد توالت فيه ولا بِعدّته من المتحرّكات ما في هذا، كما أنّه قد يجيء في المضاف والمضاف إليه ما لا يكون على مثاله الواحدُ، نحو: «صاحِب جعفرٍ»، و «قَدَم عُمَر»، ونحو هذا مما لا يكون الواحد على مثاله. فمن كلام العرب أنْ يجعلوا الشيء كالشيء إذا أشبهه في بعض المواضع. وقالوا: «حَضْرَمِيٌّ»، كما قالوا: «عَبْدَرِيٌّ»، وفعلوا به ما فعلوا بالمضاف.

وسألتُه عن الإضافة إلى رجل اسمه «اثْنَا عَشَرَ»، فقال: «ثَنَوِيٌّ» في قول من قال: «بَنَوِيٌّ» في «ابْن»، وإن شئت قلت: «اثْنيٌّ» في «اثْنَيْنِ»، كما قلت: «ابْنِيٌّ»، وتَحذف «عَشَرَ»

---

(١) يقال: «ذهبَ القومُ أيادي سبا»، أي: متفرّقين. (لسان العرب ١٤/ ٣٧٠ (سبي)).

(٢) يقال: «تفرّقت الغنم شَغَرَ بَغَرَ وشِغَرَ بِغَرَ»، أي: في كلّ وجه. (لسان العرب ٤/ ٤١٨ (شغر)).

كما تَحذف نونَ «عِشْرِينَ»، فتشبِّهُ «عَشَرَ» بالنون كما شَبَّهت «عَشَرَ» في «خَمْسَةَ عَشَرَ» بالهاء[1]. وأمّا اثْنَا عَشَر التي للعدّ فلا تضاف ولا يضاف إليها.

---

(١) أي: حين حذفها في النسب.

هذا باب الإضافة إلى المضاف من الأسماء

اعلم أنه لا بدّ من حذف أحد الاسمين في الإضافة. والمضافُ في الإضافة يُجْرَى في كلامهم على ضربين. فمنه ما يُحذف منه الاسم الآخِر، ومنه ما يُحذَف منه الأوّل.

وإنّما لزم الحذفُ أحد الاسمين لأنّهما اسمان قد عَمل أحدُهما في الآخَر، وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأوّل، وذلك المعنى تريد. فإذا لم تَحذف الآخِر صار الأوّلُ مضافاً إلى مضاف إليه؛ لأنّه لا يكون هو والآخر اسماً واحداً، ولا تصل إلى ذلك كما لا تصل إلى أن تقول: «أبو عَمْرَيْنِ»، وأنت تريد أن تثنِّيَ الأوّل. وقد يجوز: «أَبو عمرين» إذا لم ترد أن تثني «الأب»، وأردتَ أن تجعله أبا عمَرين اثنين. فالإضافة تُفْرِد الاسم.

فأمّا ما يُحذف منه الأوّل، فنحو: «ابْن كُراعَ»، و «ابْنِ الزُّبَيْر»، تقول: «زُبَيْرِيٌّ»، و «كُراعِيٌّ»، تَجعل يائي الإضافة في الاسم الذي صار به الأولُ معرفة. فهو أبينُ وأشهرُ إذ كان به صار معرفةً.

ولا يَخرج الأولُ من أن يكون المضافون إليه وله. ومن ثَمَّ قالوا في «أَبِي مُسْلِمٍ»: «مُسْلِمِيٌّ»، لأنَّهم جعلوه معرفة بالآخر، كما فعلوا ذلك بـ «ابن كُراعَ»، غير أَنّه لا يكون غالباً حتى يصير كـ «زيد» و «عَمْرو»، وكما صار «ابْنُ كُراعَ» غالباً.

و «أَبو فُلان» عند العرب كـ «ابن فُلانٍ». ألا تراهم قالوا في «أبي بَكْرِ بن كِلابٍ»: «بَكْرِيٌّ». كما قالوا في «ابْنِ دَعْلَجٍ»: «دَعْلَجِيٌّ»، فوقعت الكُنيةُ عندهم موقع «ابْنِ فِلانٍ». وعلى هذا الوجه يَجْرِي في كلامهم، وذلك يَعنون، وصار الآخِر إذا كان الأولُ معرفةً بمنزلته لو كان عَلَماً مُفردًا.

وأَمّا ما يُحَذف منه الآخِر فهو الاسم الذي لا يُعرَّفَ بالمضاف إليه، ولكنّه معرفة كما صار معرفةً بـ «زيد»، وصار الأَوّلُ بمنزلته لو كان عَلَماً مُفرداً؛ لأَنَّ المجرور لم يَصِر الاسمُ الأَوّلُ به معرفةً؛ لأَنك لو جعلتَ المفردَ اسمَه صار به معرفةً كما يصير معرفةً إذا سمّيته بالمضاف. فمن ذلك: «عَبْدُ القَيْسِ»، و «امْرُؤُ القَيْسِ»، فهذه الأسماء علاماتٌ كـ «زيد» و «عَمْرو»، فإذا أضفت قلت: «عَبْدِيٌّ» و «امْرَئِيٌّ»، و «مَرَئِيٌّ»، فكذلك هذا وأشباهه.

وسألتُ الخليل عن قولهم في «عَبْدِ مَنافٍ»: «مَنافِيٌّ»، فقال: أَمّا القياس فكما ذكرتُ لك، إلاّ أَنّهم قالوا: «مَنَافِيٌّ» مخافَةَ الالتباس، ولو فُعل ذلك بما جُعل اسماً من شيئين جازَ؛ لكراهية الالتباس.

وقد يجعلون للنَسَب في الإضافة اسماً بمنزلة «جَعْفَر»، ويجعلون فيه من حروف الأَوّل والآخِر، ولا يُخرِجونه من حروفهما ليُعَرف، كما قالوا: «سِبَطْرٌ»، فجعلوا فيه حروف السَّبط إذْ كان المعنى واحداً. وسترى بيان ذلك في بابه إن شاء الله.

فمن ذلك: «عَبْشَمِيٌّ»، و «عَبْدَرِيٌّ». وليس هذا بالقياس؛ إنَّما قالوا هذا كما قالوا: «عُلْوِيٌّ» و «زَبانِيٌّ». فذا ليس بقياس كما أَنَّ «عُلْوِيٌّ»، ونحوَ «عُلْوِيٌّ» ليس بقياس.

هذا باب الإضافة إلى الحكاية

فإذا أضفتَ إلى الحكاية حذفتَ وتركت الصدر بمنزلة «عَبْدِ القَيْسِ» و «خَمْسَةَ عَشَرَ»، حيث لزمه الحذفُ كما لزمها، وذلك قولك في «تَأَبَّطَ شَرًّا»: «تَأَبَّطِيٌّ»[1]. ويدلّك على ذلك أَنَّ من العرب من يُفرد فيقول: «يا تَأَبَّطُ أَقِبلْ»، فيَجعل الأوّل مفرَداً. فكذلك تُفْرِده في الإضافة.

وكذلك «حَيْثُمَا» و «إِنَّمَا» و «لَوْلاَ» وأَشباه ذلك، تجعل الإضافة إلى الصدر لأنّها حكاية.

وسمعنا من العرب من يقول: «كُونِيٌّ»، حيث أضافوا إلى «كُنْتُ»، وأَخرجَ الواو حيث حَرك النون.

---

(١) قال السيرافي: إن قال قائل: لِمَ أضافوا إلى الجملة، والجملة لا يدخلها تثنية ولا جمع ولا إعراب. ولا تضاف إلى المتكلّم ولا إلى غيره ولا تصغّر ولا تجمع، فكيف خصّت النسبة بذلك؟ قيل له: إنّما خصت النسبة بذلك لأنّ المنسوب غير المنسوب إليه. ألا ترى أن «البصريّ» غير «البصرة» و «الكوفيّ» غير «الكوفة»، والتثنية والجمع والإضافة إلى اسم المجرور والتصغير ليس يخرج الاسم على حاله، فلما كان كذلك، وكان المنسوب قد يُنسب إلى بعض حروف المنسوب إليه، نسبوا إلى بعض حروف الجملة.

هذا باب الإضافة إلى الجمع

اعلم أنّك إذا أضفت إلى جمع أبداً، فإنّك توقعُ الإضافةَ على واحده الذي كُسّر عليه؛ ليُفَرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم ترد به إلاّ الجمع[1]. فمن ذلك قول العرب في رَجُل من القَبائل: «قَبَلِيٌّ»، و «قَبَلِيّةٌ» للمرأة. ومن ذلك أيضاً قولهم في أَبناء فارسٍ: «بَنَوِيٌّ»، وقالوا في «الرِّباب»: «رُبِيٌّ» وإنّما «الرِّباب» جماعٌ وواحدهُ رُبّةٌ، فنُسب إلى الواحد وهو كالطَّوائف.

وقال يونس: إنّما هي «رُبّةٌ» و «رِبابٌ»، كقولك: «جُفْرة» و «جِفار»، و «عُلْبة» و «عِلاب». والرُّبّةُ: الفرقة من الناس.

وكذلك لو أضفت إلى «المَساجِد» قلت: «مَسْجِديٌّ»، ولو أَضفت إلى الجُمَع قلت: «جُمْعِيٌّ»، كما تقول: «رُبِّيٌّ». وإن أضفت إلى «عُرَفَاءَ» قلت: «عَرِيفيٌّ». فكذلك ذا وأشباهه. وهذا قول الخليل، وهو القياس على كلام العرب.

وَزعم الخليل أن نحو ذلك، قولهم في «المَسامعة»: «مَسمْعيٌّ»، و «المهالبة»: «مُهَلَّبيٌّ»، لأَنَّ «المَهالبة» و «المَسامِعة» ليس منهما وَاحدٌ اسماً لواحد.

وتقول في الإضافة إلى «نَفَرٍ»: «نَفريٌّ»، و «رَهْطٍ»: «رَهْطِيٌّ»، لأَن «نَفَرَ» بمنزلة «حَجَر» لم يكسر له وَاحد وَإن كان فيه معنَى الجميع. ولو قلت: «رَجُلِيٌّ» في الإضافة إلى

(١) من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة الصادرة في الجلسة السابعة عشرة من الدورة الثانية ما نصّه:
«المذهب البصريّ في النسب إلى جمع التكسير أن يُرَدّ إلى واحده، ثمَّ يُنسب إلى هذا الواحد. ويرى المجمع أن يُنسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة، كإرادة التمييز، أو نحو ذلك».

«نَفَر» لقلت في الإضافة إلى الجمع: «وَاحِديٌّ»، وَليس يقال هذا.

وتقول في الإضافة إلى «أُناس»: [«إنسانيّ» و][1] «أُناسيٌّ»، لأنه لم يكسّر له «إنْسَان». [وهو أجودُ القولين. وقال أبو زيد: النسبة إلى «محاسن»: «محاسنيّ»؛ لأنه لا وَاحدَ له][2]. فصار بمنزلة «نَفَر».

وتقول في الإضافة إلى «نِساء»: «نِسْوِيٌّ»، لأنه جِماع «نِسْوة» وليس «نِسْوة» بجمع كُسّر له واحد.

وَلو أضفت إلى «أَنْفارٍ» لقلت: «نَفريٌّ»، كما قلت في «الأنباط»: «نَبَطِيٌّ».

وَإن أضفت إلى «عَباديدَ» قلت: «عَباديديٌّ»؛ لأنه ليس له وَاحد؛ وواحده يكون على «فُعْلولٍ» أَو «فِعْليلٍ» أو «فِعْلال»؛ فإذا لم يكن له واحدٌ لم تجاوزْه حتَّى تَعلم؛ فهذا أقوى من أَن أُحدث شيئاً لم تكلَّمْ به العرب.

وتقول في «الأَعْراب»: «أَعْرابيٌّ»؛ لأنَّه ليس له واحد على هذا المعنى[3]. ألا ترى أنّك تقول: «العَرَبُ»، فلا تكون على هذا المعنى؟ فهذا يقوِّيه.

وإذا جاء شيء من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسماً لشيء واحد تركته في الإضافة على حاله، ألا تراهم قالوا في «أَنْمارٍ»: «أَنْمَارِيٌّ»؛ لأنّ «أنماراً» اسمُ رجُل، وقالوا في «كِلابٍ»: «كِلابيٌّ».

ولو سمّيت رجلاً «ضَرَباتٍ» لقلت: «ضَرَبِيٌّ»، لا تَغيِّر المتحرِّكة لأنّك لا تريد أَنْ توقع الإضافة عَلَى الواحد[4].

وسألتُه عن قولهم: «مَدائنيٌّ»، فقال: صار هذا البناءُ عندهم اسماً لبلد.

ومن ثَمَّ قالت بنو سَعْدٍ في «الأَبْناء»: «أَبْناوِيٌّ»، كأنَّهم جعلوه اسم الحيّ، والحيُّ

---

(١) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) ما بين المعكّفين أخذناه عن طبعة عبد السلام هارون.

(٣) أي: لم يكن معنى «الأعراب» معنى «العرب»، فيكون جمعاً لـ «العرب».

(٤) قال السيرافي: يريد أنّ الرجل الذي اسمه «ضَرَبات» لا يُردّ إلى الواحد، لأنه جمع سُمِّي به واحد، فلا يُراعَى به واحد ذلك الجمع بل يُضاف إلى لفظه، وإذا أضفنا إلى لفظه حذفنا الألف والتاء، والراء مفتوحة، فنسبنا إليه.

كالبلد، وهو واحد يقع على الجميع، كما يقع المؤنّث على المذكّر. وَسترى ذلك إن شاء الله.

وقالو افي «الضِّباب» إذا كـــان اسم رجل: «ضِبابيٌّ»، وَفي «مَعافِرَ»: «مَعَافِرِيٌّ»، وهو فيما يزعمون مَعافِرُ بن مُرٍّ، أخو تميمِ بن مُرّ.

وقالوا في «الأَنْصَار»: «أَنْصَارِيٌّ».

هذا باب ما يصير إذا كان علماً في الإضافة عَلَى غير طريقته، وإن كان في الإضافة قبل أن يكون عَلماً على غير طريقة ما هو على بنائه

فمن ذلك قولُهم في الطَّويل الجُمَّة: «جُمَّانيٌّ»، وفي الطَّويل اللِّحْية: «اللِّحْيانيِّ»، وفي الغَليظ الرَّقَبة: «الرَّقَبانيِّ». فإن سميَّت، بـ«رقبة» أو «جُمّة» أو «لحْية» قلت: «رَقَبيٌّ»، و «لِحِييٌّ»، و «جُمِّيٌّ»، و «لِحَوِيٌّ»، وذلك أنّ المعنى قد تحوّلَ، إنما أردت حيث قلت: «جُمَّاني»: الطويلَ الجُمَّةِ، وحيث قلت: «اللِّحْيانيّ»: الطَّويل اللِّحْيةِ، فلمّا لم تَعن ذلك أُجري مجرى نظائره التي ليس فيها ذلك المعنى.

ومن ذلك أيضاً قولهم في القَديمِ السِّنِّ: «دُهْرِيٌّ»، فإذا جعلت، الدَّهْر اسم رجل قلت: «دَهْرِيٌّ».

وكذلك ثقيفُ إذا حوّلته من هذا الموضع قلت: «ثَقيفيٌّ». وقد بيّنا ذلك فيما مضى.

هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة وذلك إذا جعلته صاحب شيء يزاوله، أو ذا شيء

أمّا ما يكون صاحب شيءٍ يعالِجه فإنه مما يكون «فَعَّالاً»، وذلك قولك لصاحب الثياب: «ثَوّابٌ»، ولصاحب العاج: «عَوّاجٌ»؛ وَلصاحب الجِمال التي يُنقل عليها: «جمَّالٌ»، وَلصاحب الحُمُـر التي يَعْمَلُ عليها: «حَمَّارٌ»، وللَّذِي يعالج الصّرف: «صرّافٌ». وذَا أكثر من أن يُحْصَى. وربَّما ألحقوا يائي الإضافة، كما قالوا: «البَتِّيُّ»، أضافوه إلى «البتُوتِ»، فأوقعوا الإضافة على وَاحده، وقالوا: «البَتّات».

وأَمَّا ما يكون ذا شيء وَلَيْس بصنعة يعالجها فإنَّه مما يكون «فاعلاً»، وذلك قولك لذي الدرع: «دارِعٌ»، ولذي النَّبل: «نابِلٌ»، وَلذي النُّشّابِ: «ناشِبٌ»، ولذي التَّمْر: «تامِرٌ»، وَلذي اللّبن: «لابنٌ».

قال الحُطَيئة [من مجزوء الكامل]:

٨٣٠ ـ فَغَرَرْتَنِي وَزَعَمْتَ أنْـ ـنَك لابِنٌ بالصيفِ تامِرْ

٨٣٠ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٣٣؛ وأدب الكاتب ص ٣٢٧؛ والخصائص ٣/ ٢٨٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٠؛ وشرح المفصّل ٦/ ١٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧٤ (لبن)؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٧٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٨١.

اللغة: غرّ: خدع. لابن وتامر: أي صاحب لبن وتمر.

الإعراب: «فغررتني»: الفاء بحسب ما قبلها، «غررتني»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**وزعمت**»: الواو: حرف عطف، «زعمت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**أنك**»: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «**لابن**»: خبر «أنّ» مرفوع. «بالصيفِ»: جار ومجرور متعلقان بـ «لابن». «**تامر**»: خبر ثانٍ لـ(أنَّ).

=

وتقول لمن كان شيءٌ من هذه الأشياء صنعتَه: «لَبّانٌ»، و «تمّارٌ»، و «نبّالٌ».

وَليس في كلِّ شيءٍ من هذا قِيلَ هذا. ألا ترى أنّك لا تقول لصاحب البُرّ: «برّارٌ»، ولا لصاحب الفاكهة: «فكّاهٌ»، ولا لصاحب الشَّعير: «شعّارٌ»، ولا لصاحب الدَّقيق: «دقّاقٌ».

وتقول: «مكانٌ آهِلٌ»، أي: ذو أهْلٍ. وقال ذو الرمَّة [من الطويل]:

٨٣١ - إلى عَطَنٍ رحْبِ المَبَاءَةِ آهِلِ

وقالوا لصاحِب الفَرَس: «فارِسٌ».

وقال الخليل: إنَّما قالوا: «عيشةٌ راضيةٌ»، و «طاعِمٌ»، و «كاسٍ» على ذا، أي: ذاتُ رِضا، وذو كِسْوة وطَعامٍ، وقَالوا: «ناعِلٌ» لذي النَّعْل.

وقال الشاعر [من الطويل]:

كِليني لهمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ [ولَيلٍ أقاسيهِ بطيءِ الكواكبِ][1]

أي: لهمٍّ ذي نَصَبٍ.

وقالوا: «بَغّالٌ» لصاحب البَغْل، شبَّهوه بالأوّل[2]، حيث كانت الإضافةُ؛ لأنّهم يشبِّهون الشيء بالشيء وإنْ خالفه.

وقالوا لذي السيف: «سَيّافٌ»، وللجميع: «سَيّافةٌ». وقال امرؤ القيس [من الطويل]:

= وجملة «غررتني»: بحسب ما قبلها. وجملة «زعمت»: معطوفة على سابقتها. والمصدر المؤول من «أنّ» وما دخلت عليه في محلّ نصب مفعول به لـ «زعم».

والشاهد فيه قوله: «لابن» و «تامر» حيث استغنى عن ياء النسب بصوغ الفاعل بمعنى «صاحب لبن» و «صاحب تمر».

٨٣١ - **التخريج**: الشطر لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٩٠٤.

اللغة: العَطَنُ: مَبْرَك الإبل عند الماء. والمباءة: المنزل. والآهل: ذو الأهل. والرحب: الواسع.

المعنى: يصف مَبركاً بالاتساع، وكثرة الإبل التي بركت فيه.

الإعراب: «**إلى عطن**»: جار ومجرور، لم أقف على ما قبلهما، فلم يمكن تعليقهما. «**رحب**»: صفة لـ (**عطَنٍ**) مجرور. «**المباءة**»: مضاف إليه. «**آهل**»: صفة ثانية لـ (**عطن**) مجرور.

والشاهد فيه: مجيء (آهل) بمعنى ذي أهل، وليس جارياً على فعل، ولو جرى عليه لقيل: مأهول.

(١) تقدم بالرقم ٤٦٠.

(٢) أي: بصاحب الصنعة.

٨٣٢ - وليس بذي رُمْحٍ فيَطْعَنني به ... وليس بذي سَيْفٍ وليس بنَبّالِ

يريد: وليس بذي نَبْل. فهذا وجهُ ما جاء من الأسماء ولم يكن له فِعْل. وهذا قول الخليل.

---

٨٣٢ - **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢١؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١؛ وشرح المفصّل ٦/١٤؛ ولسان العرب ١١/٦٤٢ (نبل)؛ والمقاصد النحوية ٤/٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/٧٤٥؛ ومغني اللبيب ١/١١١؛ والمقتضب ٣/١٦٢.

الإعراب: «وليس»: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بذي»: الباء: حرف جرّ زائد، «ذي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنه خبر «ليس»، وهو مضاف. «رمح»: مضاف إليه مجرور. «فيطعنني»: الفاء: للسببيّة، «يطعنني»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» مضمرة، والنون الثانية: للوقاية، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق. «به»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يطعن». «وليس»: الواو حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «بذي»: الباء: حرف جرّ زائد، و «ذي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنّه خبر «ليس»، وهو مضاف. «سيف»: مضاف إليه مجرور. «وليس»: الواو: حرف عطف، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «بنبّال»: الباء: حرف جرّ زائد، «نبّال»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاًّ على أنّه خبر «ليس».

وجملة «ليس بذي رمح»: بحسب ما قبلها. وجملة «ليس بذي سيف»: معطوفة على الجملة الأولى. وجملة «ليس بنبال»: معطوفة على الجملة الأولى أيضاً.

الشاهد فيه قوله: قوله: «نبّال» حيث بناه على «فعّال»، والقياس «نابل» أي: ذو نبل، ولكنّه أجراه مجرى صاحب الصفة، كما قيل: بغّال وسيّاف.

هذا باب ما يكون مذكَّراً يوصف به المؤنَّث

وذلك قولك: «امرأةٌ حائضٌ»، و «هذه طامِثٌ»، كما قالوا: «ناقةٌ ضامِرٌ»، يوصَف به المؤنَّث وهو مذكَّر. فإنَّما «الحائض» وأشباهُه في كلامهم على أَنَّه صفةُ شيء، والشيء مذكّر، فكأَنهم قالوا: «هذا شيء حائضٌ»، ثمَّ وصفوا به المؤنَّثَ كما وصفوا المذكّر بالمؤنَّث فقالوا: «رجُلٌ نُكَحةٌ»(١). فزعم الخليل أَنَّهم إذا قالوا: «حائضٌ»، فإنَّه لم يُخرِجه على الفعل(٢)، كما أَنه حين قال: «دَارِعٌ» لم يُخرجه على «فَعَلَ»، وكأَنَّه قال: «دِرْعِيٌّ». فإنَّما أراد: ذاتُ حَيْضٍ، ولم يجيء على الفعل.

وكذلك قوله: «مُرْضِعٌ»، إذا أراد: ذاتُ رِضاعٍ، ولم يُجرِها على «أَرضعتْ»، ولا «تُرْضِعُ». فإذا أراد ذلك قال: «مُرْضِعةٌ». وتقول: «هي حائضةٌ غداً» لا يكون إلاّ ذلك، لأَنَّك إنما أجريتها على الفعل، على: هي تَحيضُ غداً.

---

(١) أي: كثير النكاح. (لسان العرب ٢/٦٢٦ (نكح)).

(٢) قال السيرافي: مذهب الخليل وسيبويه في ذلك أنّ الهاء إنّما سقطت منه لأنّه لم يجرِ على الفعل، وإنّما يلزم الفرق بين المؤنث والمذكر فيما كان جارياً على الفعل، لأنّ الفعل لا بدّ من تأنيثه إذا كان فيه ضمير المؤنث، كقولك: «هند ذهبت»، و «موعظة جاءتك» ولزوم التأنيث في المستقبل ألزم وأوجب، كقولك: «هند ذهبت» و «موعظة تجيئك» وإنّما صار في المستقبل ألزم وأوجب، لأنّ ترك التأنيث لا يوجب تخفيفاً في اللفظ لأنّه عدول عن ياء إلى تاء، والتاء أيضاً أخفّ. وفي الماضي إذا تركت علامة التأنيث، فقيل: «موعظة جاءتك» فإنّما يسقط حرف ويخفّ لفظ الفعل. فإذا كان الاسم محمولاً على الفعل لزم الفرق بين المؤنّث والمذكّر. وقوم يقولون: إن سقوط علامة التأنيث من مثل هذا لأنّها أشياء يختصّ بها المؤنّث، وإنّما يحتاج إلى الهاء بين المذكر والمؤنّث، فلمّا كانت هذه الأشياء مخصوصاً بها المؤنّث استغني عن علامة التأنيث.

هذا وجه ما لم يُجْرَ على فعله فِيما زعم الخليل مما ذكرنا في هذا الباب

وزعم الخليل أَنَّ «فَعُولاً»، و «مِفْعالاً»، و «مِفْعَلاً»، نحو: «قَؤُول»، و «مِقْوالٍ»، إنَّما يكون في تكثير الشيء وتشديدِه والمبالغة فيه، وإنَّما وقع في كلامهم على أنَّه مذكّر. وزعم الخليل أَنَّهم في هذه الأشياء كأنهم يقولون: «قَوْلِيٌّ»، و «ضَرْبِيٌّ». ويُستدلّ على ذلك بقولهم: «رجُل عَمِلٌ وطَعِمٌ ولَبِسٌ»، فمعنى ذا كمعنى «قَؤُول» و «مِقْوال» في المبالغة، إلاّ أن الهاء تدخله، يقول: تَدخل في «فَعِلٍ» في التأنيث.

وقالوا: «نَهِرٌ»، وإنّما يريدون: «نَهَارِيٌّ» يجعلونه، بمنزلة «عَمِلَ»، وفيه ذلك المعنى.

وقال الشاعر [من الرجز]:

٨٣٣ - لستُ بِلَيْلِيٍّ ولكِنِّي نَهِرْ لا أُدْلِجُ الليلَ ولكنْ أَبْتَكِرْ

---

٨٣٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٧٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٩٠٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٣٨ (نهر)، ١١/ ٦٠٨ (ليل)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤١؛ والمقرب ٢/ ٥٥؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٤٩.

اللغة: ليليّ: نسبة إلى ليل. نهر: المنسوب إلى نهار. أدلج: سار بالليل.

المعنى: لست لصاً أعمل عملاً بل أعمل ليلاً في وضح النهار بعيداً عن التستّر والاختفاء.

الإعراب: «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». «**بليليّ**»: الباء: حرف جرّ زائد، «ليلي»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**ولكنّي**»: الواو: حرف استئناف، «لكنّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «لكنّ». «**نهر**»: خبر لكنّ مرفوع، وسكّن للضرورة الشعريّة. «**لا**»: حرف نفي. «**أدلج**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**الليل**»: مفعول فيه منصوب. «**ولكن**»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك. «**أبتكر**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة وسكّن للضرورة الشعرية، وفاعله ضمير مستتر تقديره «أنا».

=

فقولهم: «نَهِرٌ» في «نَهَارِيٌّ» يدلُّ على أَنّ «عَمِلاً» كقوله: «عَمَلِيٌّ»؛ لأن في «عَمِلٍ» من المعنى ما في «نَهِرٍ»، و «قَؤُولٌ» كذلك، لأنه في معنى «قَوْلِيّ».

وقالوا: «رجُل حَرِحٌ» و «رجُل سَتِهٌ»، كأنه قال: «حِرِيٌّ» و «اسْتِيٌّ».

وسألتُهُ عن قولهم: «مَوْتٌ مائِتٌ»، و «شُغْلٌ شاغِلٌ»، و «شِعْرٌ شاعِرٌ»، فقال: إنَّما يريدون المبالغةَ والإِجادة، وهو بمنزلة قولهم: «هَمٌّ ناصِبٌ»، و «عيشةٌ راضِيةٌ» في كلّ هذا.

فهذا وجه ما كان من الفعل ولم يُجْرَ على فعله، وهذا قول الخليل: يَمتنع من الهاء في التأنيث في «فَعُولٍ» وقد جاءت في شيءٍ منه. وقال: «مِفْعالٌ» و «مِفْعِيلٌ» قلَّ ما جاءت الهاء فيه، و «مِفْعَلٌ» قد جاءت الهاءُ فيه كثيراً نحو مِطْعَنٍ ومِدْعَسٍ، ويقال: «مِصَكٌّ»، و «مِصَكَّةٌ»، ونحو ذلك.

= وجملة «لست بليلي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لكنّي نهر»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أدلج»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أبتكر»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: قوله: «نهر» حيث بناه على «فَعِل» وهو يريد النسبة لا المبالغة.

هذا باب التثنية

اعلم أَنَّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجرّ بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياءُ والألف مفتوحاً.

أَمَّا ما لم يكن منقوصاً ولا ممدوداً فإنّك لا تَزِيده في التثنية على أن تَفتح آخِره كما تفتحه في الصلة إذا نصبت في الواحد، وذلك قولك: «رَجُلانِ»، و «تَمْرتان»، و «دَلْوَانِ»، و «عِذْلانِ»، و «عُودانِ»، و «بِنْتانِ»، و «أُخْتانِ»، و «سَيْفانِ»، و «عُرْيانانِ»، و «عَطْشانانِ»، و «فَرْقَدانِ»، و «صَمَحْمَحانِ»[1]، و «عَنكَبُوتانِ»، وكذلك هذه الأشياءُ ونحوُها.

وتقول في النصب والجرِّ: «رأَيْتُ رَجُلَيْنِ»؛ و «مررتُ بعَنكبوتَيْنِ»؛ تُجريه كما وَصْفتُ لك.

---

(١) الصمحمح: الشديد القويّ. (لسان العرب ٢/ ٥١٩ (صمح)).

هذا باب تثنية ما كان من المنقوص على ثلاثة أحرف

اعلم أنَّ المنقوص إذا كان على ثلاثة أحرف فإنَّ الألف بدلٌ؛ وليست بزيادة كزيادة ألف «حُبْلَى».

فإذا كان المنقوصُ من بنات الواو أَظهرتَ الواو في التثنية؛ لأنّك إذا حرّكت فلا بدّ من ياء أوْ واو؛ فالذي من الأصل أَولى[1].

وإن كان المنقوصُ من بنات الياء أظهرتَ الياء.

فأمّا «ما كان من بنات الواو» فمثل «قَفاً»؛ لأنّه من «قَفَوْتُ الرجلَ»، تَقول: «قَفَوانِ»، و «عَصاً عَصوانِ»؛ لأنَّ في «عَصاً» ما في «قَفاً». تقول: «عَصَوْتُ» ولا تُميل ألفها، وليس شيءٌ من بنات الياء لا يجوز فيه إمالة الألف. و «رَجاً رَجَوانِ»، لأنّه من بنات الواو، يدلّك على ذلك قول العرب: «رَجَا» فلا يَميلون الألف، وكذلك «الرِّضا» تقول: «رِضَوانِ»، لأنَّ «الرِّضا» من الواو، يدلّك على ذلك «مَرْضُوٌّ» و «الرِّضْوان». وأَمّا «مَرْضِيٌّ» فبمنزلة «مَسْنِيّة». و «السَّنا» بمنزلة «القَفَا»، تقول: «سَنَوانِ» وكذلك ما ذكرتُ لك وأشباهه، وإذا علمتَ أَنه من بنات الواو وكانت الإمالةُ تجوز في الألف أظهرتَ الواو، لأنّها ألف مكانَ الواو، فإذا ذهبت الألف فالتي الألفُ بدلٌ منها أَولى. يدلّك على ذلك أنّهم يقولون: «غَزَا» فيُميلون

---

(١) قال السيرافي: وإنما وجب تحريكه لأنا إذا أدخلنا ألف التثنية اجتمع ساكنان: الألف التي في الاسم، وألف التثنية. فلو حذفنا إحدى الألفين لالتقاء الساكنين، لوجب أن تقول في تثنيته: «عصا» و «رحا»: «عصان» و «رحان»، وكان يلزم إذا أضفنا أن تسقط النون للإضافة، فيقال: «أعجبني عصاك ورحاك»، وإنّما يريد ثنتين، فبطل إسقاط أحد الألفين، ووجب التحريك، ولا يمكن تحريك الألف، فجعلت الألف ياءً أو واواً.

الألف، ثم يقولون: «غَزَوَا»، وقالوا: «الكِبَا»[1] قالوا: «الكِبَوانِ»، حدَّثنا بذلك أَبو الخطّاب عن أَهل الحجاز.

وسأَلتُ الخليل عن «العَشَا» الذي في العينينِ، فقال: «عَشَوانِ»، لأَنَّه من الواو، غيرَ أَنَّهم قد يُلْزِمون بعضَ ما يكون من بنات الواو انتصاب الألف ولا يجيزون الإمالة تخفيفاً للواو.

وأَمّا «الفَتى» فمن بنات الياء، قالوا: «فِتْيانٌ» و «فتْيةٌ»، وأمّا «الفُتُوَّة» و «النُّدُوَّة» فإنما جاءت فيهما الواو لضمَّة ما قبلهما، مثل: «لَقَضُوَ الرجلُ» من «قَضَيْتُ»، و «مُوقِنٌ»، فجعلوا الياء تابعةً.

ولو سمَّيت رجلاً بـ «خَطَا»[2] ثم ثَنَّيت لقلت: «خَطَوَانِ»، لأَنَّها من «خَطَوْتُ».

ولو جعلتَ «عَلَى» اسماً ثم ثَنَّيت لقلت: «عَلَوانِ»، لأَنَّها من «عَلَوتُ»، ولأنَّ ألفها لازمة للانتصاب، وهي التي في قولك: «عَلى زيدٍ درهمٌ»، وكذلك الجميع بالتاء في جميع ذا، لأَنَّه يحرّك، أَلا تراهم قالوا: «قَنَوَات»، و «أَدواتٌ»، و «قَطَواتٌ».

وأَمّا «ما كان من بنات الياء» فـ «رَحًى»، وذلك لأَنَّ العرب لا تقول إلاّ «رَحًى» و «رَحَيانِ»، و «العَمَى» كذلك، تقول: «عَمًى» و «عَمَيانِ» و «عُمْيٌ»، وتقول: «عُمْيانٌ»، و «الهُدَى» «هُدَيانِ»، لأَنَّك تقول: «هَدَيْتُ»، ولأَنَّك قد تُميل الأَلف في «هُدًى». فهذا سبيلُ ما كان من المنقوص على ثلاثة أَحرف، وكذلك الجميع بالتاء.

فأَمّا «رِبًا» فـ «رِبَوان»؛ لأَنَّك تقول: «رَبَوْتُ».

فإذا جاء شيء من المنقوص ليس له فِعلٌ تثبُت فيه الواو، ولا له اسمٌ تثْبت فيه الواو، وأُلزمت ألفُه الانتصابَ، فهو من بنات الواو؛ لأَنَّه ليس شيء من بنات الياء يَلزمه الانتصابُ لا تجوز فيه الإمالة، إنَّما يكون ذلك في بنات الواو، وذلك نحو: «لدَى»، و «إلىَ»؛ وما أَشبههما. وإنَّما تكون التثنية فيهما إذا صارتا اسمين؛ وكذلك الجميع بالتاء[3].

---

(١) الكِبا: الكُناسة تُلقى بفناء البيت. (لسان العرب ١٥/ ٢١٣ (كبا)).

(٢) الخطا: الاكتناز. (لسان العرب ١٤/ ٢٣٢ (خطا)).

(٣) قال السيرافي: أي: فيقول في تثنيته «لدوان»، و «إلوان»، لأنّ ألفهما ألزمت الانتصاب، يعني أنّه لا يُمال. ولو سمّيت بـ «متى» أو «بلى» ثمّ ثنيت جعلته بالياء لأنّهما ممالان، فقلت: «متيان» و «بليان» لأنّهما ممالان، ولم يفرق أصحابنا في الثلاثيّ بين ما كان أوله مفتوحاً وبين ما كان مكسوراً أو مضموماً، =

فإن جاء شيءٌ من المنقوص ليس له فِعْلٌ تَثبت فيه الياء، ولا اسم تثبت فيه الياء، وجازت الإمالة في ألفه؛ فالياءُ أَولى به في التثنية؛ إلاّ أنْ تكون العربُ قد ثَنَّتْه فتبيَّن لك تثنيتُهم من أيِّ البابين هو، كما استبان لك بقولهم: «قَنوات» و «قَطَوات»، أَنَّ القَناة والقَطاة من الواو. وإنَّما صارت الياءُ أَولى حيث كانت الإمالةُ في بنات الواو وبنات الياء أنَّ الياء أغلبُ على الواو حتى يصيِّرها ياءً من الواو على الياء حتى تصيِّرها واواً.

وسترى ذلك في «أَفْعَلَ»؛ وفيه تثنية ما كان على أَربعة أحرف. فلمَّا لم يَسْتبن كان الأَقوى أَولى حتَّى يَسْتبين لك. وَهذا قول يونس وَغيرِه؛ لأَنَّ الياء أقوى وأكثر.

وكذلك نحو: «مَتَى» إذا صارت اسماً و «بَلى»، وكذلك الجميع بالتاء.

= واعتبروا انقلاب الألف في أصل الكلمة. وأمّا الكوفيّون فجعلوا ما كان مفتوحاً على العبرة التي ذكرنا. وما كان مضموماً أو مكسوراً، جعلوه من الياء وإن كان أصله الواو وكتبوه بالياء نحو «الضّحى» و «الرشى» وما أشبه ذلك. ومن حجّة أصحابنا ما حكاه أبو الخطاب من تثنية «الكبا»: «الكبوان». وقد حكوا هم أيضاً عن الكسائي أنّه سمع العرب تقول في «حمى»: «حموان»، وفي «رضا»: «رضوان»، فهذا القياس.

هذا باب تثنية ما كان منقوصاً وكان عدّةُ حروفه أربعة أحرف فزائداً إن كانت ألفُه بدلاً من الحرف الذي من نفس الكلمة، أو كان زائداً غيرَ بدل

أمّا ما كانت الألفُ فيه بدلاً من حرف من نفس الحرف، فنحو: «أَعْشًى»، و «مَغزًى»، و «مَلْهًى»، و «مُغْتزًى»، و «مَرْمًى»، و «مَجْرًى»، تثنِّي ما كان من ذا من بنات الواو كتثنية ما كان من بنات الياء؛ لأنّ «أَعْشَى» ونحوه لو كان فعلاً لتحوّل إلى الياء.

فلمّا صار لو كان فِعْلاً لم يكن إلاّ من الياء، صار هذا النحو من الأسماء متحوِّلاً إلى الياء، وصار بمنزلة الذي عدَّةُ حروفه ثلاثة وَهو من بنات الياء. وكذلك «مَغْزًى»، لأنّه لو كان يكون في الكلام «مَفْعَلْتُ» لم يكن إلاّ من الياء، لأنّها أربعةُ أحرف كـ «الاعشى»، والميمُ زائدة كالألف وكلّما ازداد الحرف كان من الواو أبعد.

وأمّا «مُغْتزًى» فتكون تثنيتُه بالياء، كما أن فعله متحوّل إلى الياء[1].

وذلك «أَعْشَيانِ»، و «مَغْزيانِ»، و «مُغْتزَيانِ».

وكذلك جمع ذا بالتاء كما كان جمعُ ما كان على ثلاثة أحرف بالتاء مثلَ التثنية.

وأمّا ما كانت ألفُه زائدةً فنحْو: «حُبلى»، و «مِعْزًى»، و «دِفْلَى»، و «ذِفْرَى»، لا تكون تثنيته إلاّ بالياء، لأنّك لو جئت بالفعل من هذه الأسماء بالزيادة لم يكن إلاّ من الياء، كـ «سَلْقَيتُه»، وذلك قولك: «حُبْليانِ»، و «مِعْزَيانِ»، و «دِفْلَيانِ»، و «ذِفْرَيانِ». وكذلك جمعُهَا بالتاء.

---

(١) قال السيرافي: لأنّا لو صرَّفنا منه فعلاً، انقلبت الواو ياء ضرورة في بعض تصاريفه. تقول في الثلاثي: «غزا يغزو وغزوتُ»، وإذا لحقته زائدة، قلت: «أغزى يُغزي»، و «غازى يُغازي»، لأنك إذا قلت: «أغزى» فهو «أفْعَل»، وإذا قلت «غازي»، فهو «فاعِل»، ولا بد من أن يلزم كسر ما قبل آخره. فإذا جعلناه واواً، قلنا: «يغزو» في المستقبل و «يغازوُ»، فإذا وقفت عليه وقفت على واو ساكنة قبلها كسرة. فوجب قلبها ياء.

هذا باب جمع المنقوص بالواو والنون في الرفع وبالنون والياء في الجرّ والنصب

اعلم أنّك تحذف الألف وتدع الفتحة التي كانت قبلُ على حالها، وإنما حذفتَ لأنه لا يَلتقي ساكنان، ولم يحرّكوا كراهيةَ الياءين مع الكسرة والياء مع الضمّة والواو حيث كانت معتلّة، وإنّما كرهوا ذا كما كرهوا في الإضافة إلى «حَصًى»: «حَصِيٌّ». وإنْ جمعتَ «قَفًا» اسم رجل قلت: «قَفَوْنَ»، حذفتَ كراهية الواوين مع الضمّة وتوالي الحركات.

وأَمّا ما كان على أربعة ففيه ما ذكرنا مع عدّة الحروف وتوالي حركتين لازمًا، فلما كان معتلًّا كرهوا أن يحرِّكوه على ما يَسْتثقلون إذا كان التحريك مستثقَلاً، وذلك قولك: «رأيت مُصْطَفَيْنَ»، و «هؤلاء مُصْطَفَوْنَ»؛ و «رأَيتُ حَبَنْطَيْنَ»؛ و «هؤلاء حَبَنْطَوْنَ»؛ و «رأيتُ قَفَيْنَ»؛ و «هؤلاء قَفَوْنَ».

هذا باب تثنية الممدود

اعلم أنَّ كلَّ ممدود كان منصرفاً، فهو في التثنية والجمع بالواو والنون في الرفع، وبالياء والنون في النصب والجرّ؛ بمنزلة ما كان آخره غير معتلّ من سوى ذلك. وذلك نحو قولك: «عِلْباءان»[1]؛ فهذا الأَجْودُ الأكثر.

فإن كان الممدود لا ينصرف وآخِره زيادةٌ جاءت علامةً للتأنيث، فإنك إذا ثنيتهُ أبدلت وَاواً، كما تفعل ذلكَ في قولك: «خُنْفَساوِيٌّ»؛ وكذلك إذا جمَعته بالتاء.

واعلم أنَّ ناساً كثيراً من العرب يقولون: «عِلْباوانِ»، و «حِرْباوانِ»، شبّهوهما ونحوَهما بـ «حمراء»، حيث كان زنةُ هذا النحو كزنته، وكان الآخِر زائداً كما كان آخِرُ «حمراءَ» زائداً، وحيث مُدّت كما مُدّت «حَمْراء».

وقال ناسٌ: «كِساوانِ»، و «غِطاوانِ»، وفي «رِداء»: «رِداوانِ»، فجعلوا ما كان آخِرُه بدلاً من شيءٍ من نفس الحرف بمنزلة «عِلْباء»، لأنَّه في المدّ مثله وفي الإبْدال، وهو منصرف كما انصرف، فلمَّا كان حاله كحال «عِلْباءٍ» إلاّ أَنَّ آخِره بدلٌ من شيء من نفس الحرف، تَبِعَ «عِلْباءً»، كما تَبِعَ «عِلْباءٌ» «حَمْراءَ»، وكانت الواو أخفّ عليهم حيث وُجِد لها شَبَهٌ من الهمزة. و «عِلْباوانِ» أكثر من قولك: «كِساوانِ» في كلام العرب، لشبهها بـ «حمراء».

وسألتُ الخليل عن قولهم: «عقلتُه بثِنايَيْنِ وهِنايَيْنِ»[2]، لِمَ لمْ يَهمزوا؟ فقال: تَركوا

---

(١) العلباء: عصب العُنق. (١/ ٦٢٧ (علب)).

(٢) الثنايان: طرفا الحبل. ويقال: عقلت البعير بثنيين، إذا عقلت يده بعقدتين. (لسان العرب ١٤/ ١٢١ ـ ١٢٢ (ثني))، وكذلك «الهنايان».

ذلك حيث لم يُفْرَد الواحدُ ثم يَبْنُوا عليه، فهذا بمنزلة السَّماوة، لمَّا لم يكن لها جمعٌ كـ «العظاء» و «العَباء» يجيء عليه، جاء على الأصل. والذين قالوا: «عَباءة» جاؤوا به على «العَباء». وإذا قلت: «عَباية» فليس على «العَباء». ومن ثَمّ زعَمَ قالوا: «مِذْرَوانِ»[1]، فجاؤوا به على الأصل، فشبّهوها بذا حيث لم يُفرد واحده. وقالوا: «لك نُقاوةٌ ونَقاوةٌ». وإنّما صارت واواً لأنّها ليست آخِرَ الكلمة. وقالوا لواحِدِه: «نِقْوةٌ»، لأَنَّ أصلها كان من الواوِ.

(١) قال السيرافي: وقد جاء حرف نادر في هذا الباب. قالوا: «مذروان» لطرفي الإليتين، وكان القياس «مذريان»: لأنّ تقدير الواحد «مذريّ»، غير أنّهم لم يستعملوا الواحد مفرداً فيجب قلب آخره ياءً، وجعلوا حرف التثنية فيه كالتأنيث الذي يلحق آخر الاسم فيغيّر حكمه. تقول: «شقاء» و «عظاء»، و «صلاء»، لا يجوز غير الهمز. . ثم قالوا: «شقاوة» و «عظاية»، لأنّه لما اتصل به حرف التأنيث ولم يقع الإعراب على الياء والواو صارتا كأنّهما في وسط الكلمة. ومثل «مذروين» قولهم: «عقلة بثنايين»، لما ألزمته التثنية جعل بمنزلة «عظاية» ولم تقلب الياء التي بعد الألف همزة.

هذا بابٌ لا تجوز فيه التثنية والجمع بالواو والياء والنون

وذلك نحو: «عِشْرينَ»، و «ثلاثينَ»، و «الاثْنَيْنِ». لو سمّيت رجلاً بـ «مسلمين» قلت: «هذا مُسْلِمونَ»، أو سمّيته بـ «رَجُلَيْن» قلت: «هذا رَجُلانِ»، لم تثنّه أبداً، ولم تجمعه كما وصفتُ لك، من قِبل أنَّه لا يكون في اسم واحد رفعان وجرّان ونصبان، ولكنك تقول: «كلُّهم مُسْلِمونَ»، و «اسمُهم مُسْلِمونَ»، و «كلُّهم رَجُلانِ»، و «اسمُهم رَجُلانِ». ولا يحسن في هذا إلاَّ هذا الذي وصفتُ لك وأشباهُه.

وإنَّما امتنعوا أن يثنّوا «عِشْرِينَ» حين لم يجيزوا «عِشْرونانِ»، واستغنوا عنها بـ «أربعين». ولو قلت ذا لقلت: «مائَتانانِ»، و «أَلْفانانِ»، و «اثْنانانِ». وهذا لا يكون. وهو خطأَ لا تقوله العرب.

وإنما أَوقعت العرب «الاثْنَيْن» في الكلام على حدّ قولك: «اليومُ يومانِ»، و «اليومُ خَمْسَةَ عَشَرَ من الشهر». والذين جاؤوا بها فقالوا: «أَثْنَاءٌ» إنَّما جاؤوا بها على حدّ «الاثْنِ» كأنَّهم قالوا: «اليومُ الإِثْنُ». وقد بلغنا أَنَّ بعضَ العرب يقول: اليومُ «الثُّنِيُّ». فهكذا الإِثْنانِ كما وصفنا، ولكنَّه صار بمنزلة «الثّلاثاءِ» و «الأَرْبِعاءِ» اسماً غالباً، فلا تجوز تثنيتُه.

وأَمّا «مُقْبِلاتٌ» فيجوز فيها التثنية إذا صارت اسمَ رجل؛ لأَنَّه لا يكون فيه رفعان ولا نصبان ولا جرّان، فهي بمنزلة ما في آخره هاءٌ في التثنية والجمع بالتاء. وذلك قولك في «أَذْرِعات»: «أَذْرعاتانِ»[1] وفي «تَمَراتٍ» اسم رجل: «تَمَراتانِ». فإذا جمعتَ بالتاء قلت: «تَمَراتٌ»، تَحذف وتجيء بتاءٍ أخرى، كما تَفعل ذلك بالهاء إذا قلت: «تَمْرةٌ» و «تَمَراتٌ».

---

(١) في الطبعة التي أعتمدها «أذرعتان».

هذا باب جمع الاسم الذي في آخِره هاءُ التأْنيث

زعم يونس أَنَّك إذا سمّيتَ رجلاً «طَلْحَةَ»، أو «امْرَأَةَ»، أو «سَلمَةَ»، أو «جَبَلَةَ»، ثم أردت أن تَجمع جمعته بالتاء، كما كنت جامِعَه قبل أن يكون اسماً لرجل أو امرأةٍ على الأصل. ألا تراهم وصفوا المذكَّر بالمؤنث، قالوا: «رَجُلٌ رَبْعةٌ» وجمعوها بالتاء، فقالوا: «رَبَعاتٌ»، ولم يقولوا: «رَبْعُونَ». وقالوا: «طَلْحَةُ الطَّلَحاتِ»، ولم يقولوا: «طَلْحَةُ الطَّلْحِينَ». فهذا يُجمَع على الأصل لا يتغيّر عن ذلك، كما أَنَّه إذا صار وصفاً للمذكّر لم تَذهب الهاءُ.

فأَمّا «حُبْلَى» فلو سمّيت بها رجلاً أَو «حَمْراءُ» أو «خُنْفَساءُ» لم تَجمعه بالتاء، وذلك لأَن تاء التأْنيث تَدخل على هذه الألفات فلا تَحذفها. وذلك قولك: «حُبْلَيات»، و «حُبارَيات»، و «خُنْفَساوات». فلمّا صارت تَدخل فلا تَحذف شيئاً، أَشبهتْ هذه عندهم أَرَضات ودُرَيْهمات. فأَنت لو سمّيت رجلاً بـ«أَرْض» لقلت: «أَرْضُونَ» ولم تقل: «أَرَضات»؛ لأَنه ليس ههنا حرفُ تأنيث يُحذَف، فغلب على «حُبْلَى» التذكير حيث صارت الأَلفُ لا تُحذَف، وصارت بمنزلة ألف «حَبَنْطَى» التي لا تجيء للتأنيث. أَلا تراهم قالوا: «زَكَرِيّاوُونَ» فيمن مدّ، وقالوا: «زكَرِيَّوْنَ» فيمن قصَر.

واعلم أَنَّك لا تقول في «حُبْلَى»، و «عِيسَى»، و «مُوسَى» إلاّ «حُبْلَوْنَ»، و «عِيسَوْنَ»، و «مُوسَوْنَ»، و «عِيسُونَ»، و «مُوسُونَ» خطأٌ. ولو كنتَ لا تحذف هذا لئلا يجمع ساكنان، وكنتَ إنّما تَحذفها وأَنت كأَنك تَجمع «حُبْلٌ» و «مُوسٌ» لحذفْتَها في التاء، فقلت: «حُبارات» و «حُبالات» و «شُكاعات»، وهو نبت. وإذا جمعتَ «وَرْقاءَ» اسم رجل بالواو

والنون وبالياء والنون جئتَ بالواو ولم تَهمز، كما فعلتَ ذلك في التثنية والجمع بالتاء فقلت: «وَرْقاوُونَ».

وسمعتُ من العرب من يقول: «ما أَكْثَرَ الهُبَيْراتِ»، يريد جمع «الهُبَيْرة»، واطَّرحوا «هُبَيْرِينَ» كراهيةَ أن يصير بمنزلة ما لا علامةَ فيه.

هذا باب جمع أسماء الرجال والنساء

اعلم أنّك إذا جمعتَ اسم رجل فأنت بالخيار: إن شئت ألحقته الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب، وإنْ شئت كسّرته للجمع على حدّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

وإذا جمعتَ اسم امرأة فأَنت بالخيار: إن شئتَ جمعته بالتاء، وإنْ شئت كسَّرته على حدّ ما تكسَّر عليه الأسماء للجمع.

فإن كان آخِرُ الاسم هاء التأَنيث لرجلٍ أَو امرأة، لم تَدخله الواو والنون، ولا تَلحقه في الجمع إلاّ التاء. وإنْ شئت كسّرته للجمع.

فمن ذلك إذا سمّيت رجلاً بـ «زَيْدٍ»، أو «عَمْرٍو»، أو «بَكْرٍ»، كنت بالخيار إن شئت قلت: «زَيْدُونَ»، وإن شئت قلت: «أَزْيادٌ»، كما قلت: «أَبياتٌ»، وإنْ شئت قلت الزُّيود؛ وإن شئت قلت: «العَمْرُونَ»، وإن شئت قلت: «العُمور» و «الأَعْمُرُ»، وإنْ شئت قلَتها ما بين الثلاثة إلى العشرة. وكذلك «بَكْرٌ». قال الشاعر، وهو رؤبة، فيما لحقتْه الواو والنون في الرفع، والياءُ والنون في الجرّ والنصب [من الرجز]:

* أَنَــا ابــنُ سَعْــدٍ أَكْــرَمُ السَّعْــدِينَــا[1] *

والجمع هكذا في هذه الأسماء كثير، وهو قول يونس والخليل.

وإن سميته بـ «بِشْرٍ» أو «بُرْدٍ» أو «حَجَرٍ» فكذلك، إن شئت ألحقتَ فيه ما ألحقت في

(١) تقدَّم بالرقم ٤١٤.

«بَكْرٍ» و «عَمْرٍو»، وإن شئت كسّرت فقلت: «أَبْرادٌ»، و «أَبْشارٌ»، و «أَحْجارٌ». وقال الشاعر، فيما كُسّر واحده، وهو زيد الخيل [من الطويل]:

٨٣٤ ـ أَلا أَبْلِغِ الأَقْيَاس قَيْسَ بنَ نَوْفَلٍ وَقَيْسَ بنَ أُهْبَانٍ وَقَيْسَ بنَ جَابِرِ

وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٣٥ ـ رأَيْتُ سُعوداً من شُعوبٍ كثيرةٍ فلم أَرَ سَعْداً مِثْلَ سَعْدِ بنِ مالِكِ

---

٨٣٤ ـ **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ١٧٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٦/ ١٨٨ (قيس) (وفيه «خالد» مكان «جابر»، وهذا تحريف).

اللغة: واضحة.

المعنى: بلغ رسالتي هذه هؤلاء الرجال.

الإعراب: «**ألا**»: حرف تنبيه. «**أبلغ**»: فعل أمر مبني على السكون وحُرِّك بالكسر منعاً لالتقاء الساكنين، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنت). «**الأقياس**»: مفعول به منصوب. «**قيس**»: بدل من (الأقياس) منصوب. «**ابن**»: صفة لـ (قَيس) منصوب. «**نوفل**»: مضاف إليه. «**وقيس**»: الواو: حرف عطف، «قيس»: معطوف على (قيس) الأول. «**ابن**»: صفة لـ (قَيس) منصوب. «**أُهبان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**وقيس**»: الواو: حرف عطف، «قيس»: معطوف على (قيس) الأول. «**ابن**»: صفة لـ (قيس) منصوب. «**جابرٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «أبلغ»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: جمع (قيس) على (أقْياس)، والمستعمل الكثير في الأعلام جمع السلامة.

٨٣٥ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٣٤؛ ولسان العرب ٣/ ٢١٧ (سعد)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٤٣، ٦٤٤؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٢.

اللغة: الشُّعوب: جمع شَعْب، وهو فوق القبيلة، وسعد بن مالك هو رهط طرفة من بكر بن وائل.

المعنى: يفخر طرفة برهطه سعد بن مالك، فيقول: عرفت كثيرين ممن سمُّوا بسعد في مختلف الشعوب، ولكنني لم أعرف أفضل من سعدنا هذا سعداً.

الإعراب: «**رأيتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع. «**سعوداً**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**من شعوب**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (سعوداً). «**كثيرة**»: صفة لـ (شعوب) مجرور بالكسرة. «**فلم**»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**أرَ**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: (أنا). «**سعداً**»: مفعول به منصوب. «**مثل**»: صفة لـ (سعداً) منصوب. «**سعدِ**»: مضاف إليه مجرور. «**ابن**»: صفة لـ (سعدِ) مجرورة بالكسرة. «**مالك**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

وجملة «رأيتُ»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة (لم أرَ).

والشاهد فيه: جمع (سَعْدٍ) على (سعود)، والأكثر استعمالاً هو الجمع السالم.

وقال الشاعر، وهو الفرزدق [من الوافر]:

٨٣٦ ـ وَشَيَّدَ لي زُرارةُ باذِخاتٍ وَعَمْرُو الخيرِ إذ ذُكِرَ العُمُورُ

وقال: «فأين الجنادِبُ»[1] لنفرٍ يسمَّى كلُّ واحِدٍ منهم جُنْدِبًا. وقال الشاعر [من الوافر]:

٨٣٧ ـ رأَبْتُ الصَّدْعَ مِن كَعْبٍ وكانوا من الشَّنآنِ قد صاروا كِعابَا

---

٨٣٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في لسان العرب ٤/ ٦٠٧ (عمر)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٢٢.

اللغة: شَيَّد: رفع، وطوّل، وأصل التشييد: تطويل البناء. والباذخ: العالي المشرف الطويل. وزُرارة، وعمرو: من بني دارم قوم الفرزدق.

المعنى: يفخر الفرزدق بقومه وبما ورث عنهم من المفاخر.

الإعراب: «**وشَيَّد**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**شيد**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (شَيَّد). «**زُرارة**»: فاعل مرفوع. «**باذخاتٍ**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «**وعمرو**»: الواو: حرف عطف، «عمرو»: معطوف على (زرارة) مرفوع بالضمة. «**الخير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذ**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في نصب، متعلِّق بما في إضافة (عمرو) إلى (الخير) من معنى النسب، لأنَّ المعنى (وعمرو المنسوب إلى الخير، أو المحمود بالخير إذ ذُكر العمورُ)، ويمكن تعليق (إذْ) بحال من (الخير) والمعنى: وعمرو الخير مذكوراً إذ ذكر العمور، والتعليق الأول أدق في التعبير عن المعنى. «**ذُكِر**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «**العمور**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة.

وجملة «شيَّد لي زرارة»: بحسب الواو. وجملة «ذُكر العمور»: مضاف إليها محلها الجر.

والشاهد فيه: في جمع (عَمْرو) على (عُمُور)، والأكثر استعمالاً هو الجمع السالم في الأعلام، أي: عمرون هنا.

(١) أغلب الظن أن هذا القول جزء من بيت شاهد.

٨٣٧ ـ **التخريج**: البيت لمعاوية بن مالك في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٥؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ١٤٨٠؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١/ ٧٢٠ (كعب)، والشاهد مُلفَّق من بيتين كما في اختيارات المفضَّل، وهما:

رأَبْتُ الصَّدْعَ من كَعْبٍ فأودى وكان الصدع لا يعدُ ارتئابا
فأمسى كعبُها كَعْباً، وكانت من الشنآن قد دُعِيَتْ كِعابا

اللغة: رأَبَ: لأمَ وأصلح. والصَّدْع هنا: الشّقاق. والشنآنُ: البغض. وصاروا كعاباً: أي فِرقاً مختلفة الأهواء.

=

وإذا سمَّيت امرأةً بـ «دعد»، فجَمعت بالتاء، قلت: «دَعَداتٌ»، فثقّلتَ كما ثقَّلت «أَرَضَاتٌ»؛ لأنَّك إذا جَمعت الفَعْل بالتاء، فَهو بمنزلة جمعك الفَعْلة من الأسماء. وقولُهم: «أَرَضاتٌ» دليلٌ عَلَى ذلك.

وإذا جمعتَ «جُمْلَ» على من قال: «ظُلُماتٌ» قلت: «جُمُلاَتٌ»، وإنْ شئْتَ كسَّرتها كما كسَّرْتَ «عَمْرًا»، فقلْت: «أَدْعدٌ». وإن سمَّيت بـ «هِنْدٍ» أو «جُمْلٍ» فجمعتَ بالتاء فقلت: «جُملاتٌ» ثقَّلت في قول من ثقَّل «ظُلُمات» و «هِنِدَات» فيمن ثقّل في الكِسْرة فقال: «كِسِرَاتٌ» - ومن العرب من يقول: «كِسْراتٌ» - وإن شئت كسَّرت كما كسّرت «بُرْداً» و «بِشراً»، فقلت: «أَهْنادٌ»، و «أَجْمالٌ».

وإنْ سمّيت امرأةً بـ «قَدَم» فجمعتَ بالتاء قلت: «قَدماتٌ» كما تقول: «هِنِدَاتٌ»، و «جُمُلاتٌ»، تُسكِّن وتحرِّك هذين خاصَّة، وإنْ شئت كسَّرتَ كما كسَّرتَ «حَجَراً».

قال الشاعر فيما كسّر للجمع، وهو جرير [من الوافر]:

٨٣٨ - أخـالـدَ قـد عَلِقْتُـكِ بعـدَ هنـدٍ   فَشَيَّبَنـي الخَـوالِـدُ والهُنـودُ

= **المعنى**: لقد أزلتُ ما بين كعب من الخلافات التي فرّقتهم بسبب ما في نفوسهم من الأحقاد، والضغائن المتبادلة فيما بينهم.

الإعراب: «رأبتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محلُّه الرفع. «**الصدع**»: مفعول به منصوب. «من كعب»: جار ومجرور متعلقان بحال من (الصدع). «**وكانوا**»: الواو: حالية على تقدير (قد) عند بعضهم، وبلا تقدير عند آخرين، «كانوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير الجماعة اسم (كان) محله الرفع، والألف: فارقة. «من الشَّنآن»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (صار). «**قد**»: حرف تحقيق. «**صاروا**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضم، والواو: للجماعة اسم (صار) محله الرفع، والألف: فارقة. «**كعابا**»: خبر (صارَ) منصوب.

وجملة «رأبتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كانوا قد صاروا»: حالية محلها النصب. وجملة «صاروا كعابا»: خبر (كان) محلُّها النصب.

والشاهد فيه: جمع (كعب) وهو علم قبيلة على (كعاب).

٨٣٨ - **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٣١٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٣؛ ولسان العرب ٣/ ٤٣٨ (هند)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٢٣؛ والمنصف ٢/ ٣١٤.

اللغة: خالد: ترخيم خالدة، والخوالد: جمع خالدة. والهنود: جمع هند.

المعنى: يعبِّر الشاعر عن كثرة النساء اللواتي تعلَّق قلبه بهنَّ، وقد شيَّبه ما رآه منهن.

الإعراب: «أخالِدَ»: الهمزة: حرف نداء، «خالدَ»: منادى مفرد علم مبني على الضم المقدر على =

وقالوا: «الهُنود» كما قالوا: «الجُذوع»، وإنْ شئِتَ قلت: «الأَهْنادُ» كما تقول: «الأجْذاع».

وإن سمَّيت رجلاً بـ «أحمر» فإن شئت قلت: «أَحْمرُون»، وإنْ شئت كسَّرْته فقلت: «الأَحامِرُ»[1]، ولا تقول: «الحُمْر» لأنَّه الآن اسمٌ وليس بصفة، كما تجمع «الأرانب» و «الأرامل»، كما قلت: «أَدَاهِمُ» حين تكلَّمتَ بـ «الأدهم» كما تكلّموا بالأسماء، وكما قلت: «الأباطح».

وإنْ سميت امرأةً بـ «أَحْمَرَ» فإن شئت قلت: «أَحْمَراتٌ»، وإنْ شئت كسّرته كما تكسِّر الأسماء، فقلت: «الأَحامِر». وكذلك كسَّرتِ العربُ هذه الصفاتِ حين صارت أسماءً، قالوا: «الأَجارِب»، و «الأَشاعِر». و «الأَجارِب»: بنو أجْرَبَ؛ وهو جمعُ «أجْرَبَ».

وإن سميت رجلاً بـ «ورقاء» فلم تَجمعه بالواو والنون وكسَّرته، فعلتَ به ما فعلتَ بـ «الصّلفاء» إذا جمعتَ؛ وذلك قولك: «صَلافٍ»، و «خَبْراءَ» و «خَبارٍ»، و «صَحْراءَ» و «صَحارٍ». فـ «ورقاء» تحوَّلُ اسماً كهذه الأشياء؛ فإن كسَّرتها كسّرتها هكذا. وكذلك إنْ سمّيتَ بها امرأة فلم تَجمع بالتاء.

وإنْ سمّيت رجلاً بـ «مُسْلِمٍ» فأردت أن تكسِّر ولا تَجمع بالواو والنون، قلت:

= التاء المحذوفة للترخيم، والأصل: أخالدةُ. «قد»: حرف تحقيق. «علِقْتُك»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والكاف: مفعول به محله النصب. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (علقت). «هندٍ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «فشيبني»: الفاء: حرف عطف، «شيَّبني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: مفعول به محله النصب. «الخوالدُ»: فاعل مرفوع بالضمة. «والهنود»: الواو: حرف عطف، «الهنود»: معطوف على (الخوالد) مرفوع بالضمة.

وجملة «أخالدُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «علقتك»: استئنافية لا محل لها. وجملة «شيبني الخوالد»: معطوفة على جملة (علقتُك).

والشاهد فيه: جمع (خالدة) على (خوالد) وجمع (هند) على (هنود) والأكثر في كلامهم جمع التصحيح في العلم المذكر والمؤنث.

(١) قال السيرافي: وكلا هذين الجمعين لم يكن جائزاً في «أحمر» قبل التسمية؛ لأنّ «أحمر» وبابه، لا يجوز فيه «أحمرون» ولا «أحامر»، إذا كان صفة، وإنّما يجمع على «حُمُر». ونظيره «بيض» و «شهب» وما أشبه ذلك. فإن سمَّيت به، فحكم الاسم الذي على «أفعل» يخالف حكم الصفة التي على «أفعل»، والاسم جمعه «أفاعل» مثل «الأرانب» و «الأباطح» و «الأرامل» و «الأباهر».

«مَسالِمُ»، لأنه مثل مُطْرِفٍ.

وإنْ سمّيته بـ «خالِدٍ» فأردت أن تكسِّر للجميع قلت: «خَوالِدُ»؛ لأنَّه صار اسماً بمنزلة «القادِم» و «الآخِر»، وإنَّما تقول: «القَوادِم» و «الأَواخِر». والأَناسِيُّ وغيرُهم في ذا سواءٌ. ألا تراهم قالوا: «غُلامٌ»، ثم قالوا: «غِلْمانٌ» كما قالوا: «غِرْبانٌ»، وقالوا: «صِبْيانٌ» كما قالوا: «قِضْبانٌ»، وقد قالوا: «فَوارِسُ» في الصِّفة فهذا أجدر أن يكون. والدَّليل على ذلك أنّك لو أردت أنْ تَجمع قوماً على «خالِد» و «حاتِم» كما قلت: «المَناذِرة» و «المَهالِبة» لقلت: «الحَواتِم» و «الخَوالِد».

ولو سمَّيت رجلاً بـ «قَصْعة» فلم تَجمع بالتاء قلت: «القِصاع»، وقلت: «قَصَعاتٌ» إذا جمعتَ بالتاء.

ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بـ «عَبْلة»، ثم جمعتَ بالتاء، لثقّلت كما ثقلت «تَمْرة»، لأنّها صارت اسماً. وقد قالوا: «العَبَلات»، فثقلّوا حيثُ صارت اسماً، وهم حيٌّ من قريش.

ولو سمّيت رجلاً أو امرأة بـ «سنة» لكنت بالخيار، إن شئت قلت: «سَنَواتٌ»، وإن شئت قلت: «سِنونَ»، لا تَعْدُو جمْعهم إيّاها قبْل ذلك، لأنّها ثَمَّ اسمٌ غير وصف، كما هي ههنا اسم غير وصف. فهذا اسمٌ قد كُفيتَ جمعَه.

ولو سمّيته «ثُبَةً» لم تجاوِز أيضاً جمعهم إيّاها قبل ذلك «ثُباتٌ» و «ثُبونَ».

ولو سمّيته بـ «شية» أو «ظُبَةٍ» لم تجاوز «شِياتٌ» و «ظُباتٌ»؛ لأن هذا اسمٌ لم تجمعه العرب إلاَّ هكذا. فلا تجاوِزنَّ ذا في الموضع الآخَر؛ لأنَّه ثَمَّ اسم كما أنَّه ههنا اسم. فكذلك فقِسْ هذه الأشياء.

وسأَلتُه عن رجل يسمَّى بـ «ابن» فقال: إن جمعتَ بالواو والنون قلت: «بَنُونَ» كما قلت قبل ذلك، وإنْ شئت كسَرت فقلت: «أَبْناءٌ».

وسأَلتُه عن امرأةٍ تسمَّى بـ «أمّ»، فجَمَعها بالتاء وقال: «أُمّهاتٌ»، و «أُمّاتٌ» في لغة من قال: «أُمّاتٌ»، لا تجاوز ذلك، كما أنَّك لو سمّيت رجلاً بـ «أب»، ثم ثنّيته، لقلت: «أَبوانِ» لا تجاوِز ذلك.

وإذا سمّيتَ رجلاً بـ «اسم» فعلتَ به ما فعلتَ بـ «ابن»، إلاَّ أنَّك لا تَحْذف الألف، لأنَّ القياس كان في «ابْنٍ» أن لا تَحْذف منه الألف، كما لم تحذفه في التثنية، ولكنَّهم حذفوا

لكثرة استعمالهم إيّاه، فحرّكوا الباء وحذفوا الألف كـ «مَنينَ» و «هَنِين».

ولو سمّيت رجلاً بـ «امرىء» لقلت: «امْرؤُونَ». وإن شئت كسّرته كما كسّرت «ابْناً» و «اسْماً» وأشباهه.

ولو سمّيتَه بـ «شاة» لم تَجمع بالتاء، ولم تقل إلاّ: «شِياهٌ»، لأنَّ هذا الاسم قد جمعته العرب فلم تجمعه بالتاء[1].

ولو سمّيت رجلاً بـ «ضَرْبٍ» لقلت: «ضَرْبُونَ»، و «ضُروبٌ»، لأنّه قد صار اسماً بمنزلة «عَمْرٍو»، وهم قد يَجمعون المصادر فيقولون: «أَمْراضٌ»، و «أَشْغالٌ»، و «عُقُولٌ»، فإذا صار اسماً فهو أجدر أن يُجمَع بتكسير.

وإنْ سميته بـ «رُبَة»، في لغة من خفَّف فقال: «رُبَةَ رَجُلٍ»، فخفّف، ثم جمعتَ قلتَ: «رِباتٌ» و «رِبُونَ» في لغة من قال: «سِنُونَ». ولا يجوز «ظِبُونَ» في «ظُبةٍ»؛ لأنَّه اسمٌ جُمع، ولم يَجمعوه بالواو والنون. ولو كانوا كسَّروا «رُبَةَ» و «امْرَأً» أو جمعوه بواو ونون، فلم يجاوِزُوا به ذلك لم تجاوِزه، ولكنَّهم لمَّا لم يفعلوا ذلك شبَّهناه بالأسماء.

وأمّا «عِدَةٌ» فلا تَجمعه إلاّ عدَاتٌ. لأنّه ليس شيء مثل «عِدةٍ» كُسّر للجمع، ولكنك إن شئت قلت: «عِدُون» إذا صارت اسماً كما قلت: «لِدُونَ».

ولو سمّيت رجلاً «شَفةً» أو «أَمةً» ثم كسّرت لقلت: «آم» في الثلاثة إلى العشرة، وأَمَّا في الكثير فـ «إماء»، ولقلت في «شَفةٍ»: «شِفاهٌ».

ولو سمّيت امرأة بـ «شفةٍ» أَو «أَمةٍ» لقلت: «آمٍ»، و «شِفاهٌ»، و «إماءٌ»، ولا تقل: «شَفاتٌ» ولا «أَماتٌ»، لأَنّهنّ أسماء قد جُمعنَ، ولم يُفعَل بهنّ هذا. ولا تقلْ إلاّ «آمٍ» في أدنى العدد؛ لأنه ليس بقياس. فلا تجاوزْ به هذا؛ لأَنّها أسماء كسّرتْها العرب، وهي في تسميتك بها الرّجال والنساء أسماءٌ بمنزلتها ههنا. وقال بعض العرب: «أَمَةٌ» و «إمْوانٌ»، كما قالوا: «أخٌ» و «إخوانٌ»، قال الشاعر، وهو القتّال الكلابيّ [من البسيط]:

---

(١) قال السيرافي: بل لا يحتمل ذلك، لأنا إذا حذفنا الهاء يبقى الاسم على حرفين الثاني منهما من حروف المدّ واللين. ولا يجوز مثل ذلك إلاّ أن يكون بعدها هاء. فإن قال قائل: فقولوا «شاء» أو «شوى»، لأنّهما جمعان للشاة؟ قيل له: هما اسمان للجمع يجريان مجرى الواحد. فإذا سمينا به، احتجنا أن نكسر على ما يوجبه اللفظ، ويرد الحرف الذاهب، وأصله «شوهة» يجمع على «شياه».

٨٣٩ - أَمَّا الإِماءُ فلا يَدْعونني ولَداً إِذَا تَرامَى بَنُو الإِمْوانِ بالعارِ

ولو سمّيت رجلاً بـ «برة» [ثم كسّرت][1] لقلت: «بُرًى» مثل «ظُلَمٍ»، كما فعلوا به ذلك قبل التسمية، لأنّه قياس.

وإذا جاء شيءٌ مثل «بُرَةٍ» لم تَجمعْه العربُ، ثم قِسْتَ ألحقت التاء والواو والنون؛ لأنَّ الأكثر مما فيه هاءُ التأنيث من الأسماء التي على حرفين جُمع بالتاء، والواو والنون، ولم يكسَّر على الأصل.

وإذا سمّيتَ رجلاً أو امرأة بشيء كان وصفاً، ثم أردت أن تكسِّره، كسّرته على حدّ تكسيرك إيّاه لو كان اسماً على القياس. وإن كان اسماً قد كسّرتْه العرب لم تُجاوِز ذلك. وذلك أنْ لو سمّيت رجلاً بـ «سعيد» أو «شَرِيفٍ»، جمعتَه كما تَجمع «الفَعيل» من الأسماء

---

٨٣٩ - **التخريج**: البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٤، ٥٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٤ (أما)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٤٨، ١٣٠٢ وهو ملفق من بيتين في ديوانه هما:

أنا ابن أسماء أعمامي لها وأبي إذا ترامى بنو الإموان بالعار
أما الإماء فما يدعونني ولداً إذا تُحدِّث عن نقضي وإمراري

اللغة: الإماء: جمع مفرده أَمَةٌ، وهي المرأة المملوكة خلاف الحرة.

المعنى: يقول: أنا ابن حرة، فإذا ترامى بنو الإماء بالعار لم أُعَدَّ فيهم، ولم يلحقني من التعيير بهن ما لحقهم من العار.

الإعراب: «أما»: حرف شرط وتفصيل وتوكيد. «الإماء»: مبتدأ مرفوع. «فلا»: الفاء: واقعة في جواب (أما)، «لا»: نافية مهملة. «يدعونني»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون الأولى: نون النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل، والنون الثانية: نون الوقاية حرف لا محل له، والياء: ضمير في محل نصب مفعول به. «ولداً»: مفعول به ثانٍ لـ (يدعو) منصوب. «إذا»: اسم مبني على السكون في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلِّق بـ (يدعونني). «ترامى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «بنو»: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «الإموانِ»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بالعار»: جار ومجرور متعلقان بـ (ترامى).

وجملة «الإماء لا يدعونني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يدعونني»: خبر للمبتدأ (الإماء) محلُّها الرفع. وجملة «ترامى بنو الإموان»: مضاف إليها محلُّها الجر.

والشاهد فيه: جمعه (أمة) على (إمْوان)، لأنها (فَعَلَة) في الأصل حذفت لامها كما حذفت لام (أخ)، و (فَعْل) مما يكسر على (فِعْلان) كـ (أَخٌ) و (إخوان).

(١) ما بين المعكَّفين أخذناه عن طبعة هارون.

التي لم تكن صفةً قط، فقلت: «فُعْلانٌ» و «فُعُلٌ» إنْ أردت أن تكسّره، كما كسّرت «عَمْراً» حين قلت: «العُمور». ومن قال: «أَعْمُرٌ» قال فيها «أَفْعِلةٌ». فإذا جاوزتَ ذلك كسّرتَه على المثال الذي كُسّر عليه الفَعيل في الأكثر، وذلك نحو: «رَغيفٍ» و «جَريبٍ»، تقول: «أرْغِفَةٌ»، و «أجْرِبةٌ»، و «جُرْبانٌ» و «رُغْفانٌ». وقد يقولون: «الرُّغُف»، كما قالوا: «قُضُبُ الرَّيْحان». قال لقيط بن زِرارة [من الرجز]:

٨٤٠ ـ إنّ الشِّـــواء والنَّشِيـــلَ والـــرُّغُـــفْ

وقالوا: «السُّبُل»، و «أَمِيلٌ» و «أُمُلٌ».

وأكثرُ ما يكسَّر هذا عليه: «الفِعْلانُ»، و «الفُعْلان»، و «الفُعُل». وربّما قالوا: «الأَفْعِلاء» في الأسماء، نحو: «الأنْصِباء»، و «الأَخْمِساء». وذلك نحو الأوّل الكثير.

فلو سمّيت رجلاً بـ «نصيبٍ» لقلت: «أنْصِباءُ» إذا كسّرته. ولو سمّيته بـ «نسيبٍ»، ثم كسّرته لقلت: «أنْسِباءُ»؛ لأنّه جُمِعَ كما جُمع «النَّصيب»، وذلك لأنّهم يتكلّمون به كما يتكلّمون بالأسماء.

وأمّا «والِدٌ» و «صاحِبٌ» فإنّهما لا يُجَمعان ونحوُهما كما يُجْمَع «قادِمُ الناقةِ»[1]، لأنَّ

---

٨٤٠ ـ **التخريج**: الرجز للقيط بن زرارة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٤؛ ولسان العرب ١١/ ٦٦١ (نشل)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٧٧٨.

اللغة: النَّشيل: لحم يُطبخ بلا تابل يخرج من المرق ويُنْشَلُ. والرُّغُف: جمع رغيف.

المعنى: يحضُّ الشاعر قومه على القتال، فيقول: إن الخبز واللحم بمختلف أنواعه لمن يقدم في ساح القتال.

الإعراب: «**إن**»: حرف مشبه بالفعل. «**الشواء**»: اسمه منصوب بالفتحة. «**والنشيل**»: الواو: حرف عطف، «النشيل»: معطوف على (الشواء) منصوب. «**والرغف**»: الواو: حرف عطف، «الرغف»: معطوف على (الشواء) منصوب بالفتحة، وسُكِّن للقافية، أما خبر (إن) فمذكور في بيت لاحق من أبيات الشاهد.

وجملة «إن الشواء...»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: جمع (رغيف) على (رُغف) وهو الجمع الكثير، وهو نظير (رُغْفان) في الكثرة، والقليل (أرْغِفة).

(١) قال السيرافي: ذكر سيبويه «والداً» و «صاحباً» قبل التسمية بهما، فإذن «صاحبًا» إذا جمعنا، لم نقل فيه: «صواحب»، وكذلك «والد» لا نقول فيه «أوالد» لأنّ هذين صفتان من حيث يقال: «والد» و «والدة» و «صاحب» و «صاحبة»، وإذا كان الصفة على «فاعل» للمذكر لم يجمع على «فواعل»، وإنّما يقال فيه «فاعلون» وهذان الاسمان قد كثرا، فجريا مجرى الأسماء، فلم يجب لهما بذلك أن يقال: «صواحب»، =

هذا وإن تُكلِّم به كما يُتكلم بالأسماء فإنَّ أصله الصفة، وله مؤنَّث يُجمَع بـ «فواعل»، فأرادوا أن يَفرقوا بين المؤنّث والمذكّر، وصار بمنزلة المذكّر الذي يُستعمل وصفاً نحو: «ضارِبٍ»، و «قاتِلٍ».

وإذا جاءت صفة قد كُسّرت كتكسيرهم إيّاها لو كانت اسماً، ثم سميّتَ بها رجلاً كسّرته على ذلك التكسير؛ لأنه كسِّر تكسيرَ الأسماء فلا تُجاوزنّه.

ولو سمَّيت رجُلاً بـ «فُعال»، نحو: «جُلالٍ»، لقلت: «أَجِلَّةٌ»، عَلَى حَدّ قولك «أَجْرِبةٌ»، فإذا جاوزتَ ذلك قلتَ: «جِلاَّنٌ»؛ لأَنَّ فُعَالاً في الأسماء إذا جاوز الأَفْعلة إنَّما يجيء عامَّتُه على «فِعْلانٍ»، فعليه تَقيس على الأكثر.

وإذا كسَّرتَ الصفة على شيء قد كُسِّر عليه نظيرُها من الأسماء كسَّرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك «شُجاعٌ» و «شُجْعانٌ»، مثلُ «زُقاقٍ» و «زُقَّانٍ»[1]، وفعلوا ما ذكرتُ لك بالصفة إذا صارت اسماً، كما قلت في «الأحمرَ»: «الأَحَامِر»، و «الأشْقر»: «الأشاقِر»، فإذا قلت: «شُقْرٌ» أَو «شُقْرانٌ»، فإنّما يُحمل على الوصف، كما أنَّ الذين قالوا: «حارِثٌ»، قالوا: «حَوارِثُ» إذا أرادوا أَن يجعلوا ذلك اسماً. ومن أراد أن يجعل «الحارِث» صفةً، كما جعلوه الذي يَحْرُثُ، جَمعوه كما جمعوه صفة، إلاّ أنّه غالب كـ «زيد».

ولو سمَّيت رجلاً بـ «فعيلة»، ثم كسَّرته قلت: «فَعائِلُ». وإن سمَّيته باسمٍ قد كسَّروه فجعلوه «فُعُلاً» في الجمع مما كان «فَعِيلةً»، نحو: «الصُّحُف» و «السُّفُن»، أَجريته على ذلك في تسميتك به الرّجلَ والمرأة، وإن سمّيته بـ «فعيلة» صفةً نحو: «القَبيحة» و «الظَّريفة»، لم يجز فيه إلاّ «فعائلُ»؛ لأَنَّ الأكثر «فعائِلُ» فإنّما تجعله على الأكثر.

= و «أوالد»، وإذا كان يقال في مؤنّثهما «صاحبة»، و «والدة». ولو سمّينا رجلاً بـ «صاحب»، لقلنا في التكسير: «صواحب» وأمّا «والد»، فقال الجرمي: إذا سمينا به، لم نقل إلاّ «والدون»، فإن سمّينا به مؤنّثاً، لم نقل إلاّ «والدات». وإن سمّينا بـ «والدة»، قلنا: «والدات»، لأنّ العرب تنكبت في جمع ذلك التكسير قبل التسمية.

(١) قال السيرافي: واعلمْ أن العرب تجمع «شجاعاً» على خمسة أوجه، منها ثلاثة من جمع الأسماء، وهي «شجعان»، مثل قولنا «زقاق» و «زقان»، و «شِجعان» مثل «غراب» و «غِربان»، و «شِجْعَة» مثل «غلام» و «غِلْمة». فإذا سميت رجلاً بـ «شجاع» جاز أن تجمعه على هذه الوجوه الثلاثة. وقد يجمع «شجاع» على «شِجاع» و «شُجعاء» مثل «كريم» و «كِرام» و «كُرَماء»، و «ظريف» و «ظِراف» و «ظُرفاء». فإذا سمّيت بـ «شجاع» لم يجز جمعه على هذين الوجهين.

ولو سمّيت رجلاً بـ «عجوز» لجاز فيه «العُجُز»؛ لأَن «الفَعول» من الأسماء قد جُمع على هذا، نحو: «عَمودٍ وعُمُدٍ»، و «زَبُور وزبُرٍ».

وسألته عن «أَبٍ» فقال: إنْ ألحقتَ به النون والزيادة التي قبلها قلت: «أَبُونَ»، وكذلك «أخٌ» تقول: «أخُونَ»، لا تغيِّر البناءَ، إلا أنْ تُحْدِث العربُ شيئاً، كما تقول: «دَمُونَ».

ولا تغيِّر بناء «الأبِ» عن حال الحرفين؛ لأَنَّه عليه بُني، إلاَّ أن تُحْدِث العربُ شيئاً، كما بنوه على غير بناء الحرفين.

وقال الشاعر [من المتقارب]:

٨٤١ ـ فلمَّـــا تبَيَّـــنَّ أصْـــواتَنـــا بكَيْـــنَ وفَـــدَّيْنَنـــا بـــالأَبِينـــا

أنشْدَناه من نثِق به، وزعم أنه جاهليٌّ. وإنْ شئت كسَّرتَ، فقلت: «آباءٌ» و «آخاءٌ».

وأمّا «عُثمانُ»، ونحوه، فلا يجوز فيه أن تكسِّره، لأَنك توجِب في تحقيره «عُثَيْمِينَ»؛ فلا تقول: «عَثامِينُ» فيما يَجب له «عُثَيمانُ»، ولكن «عُثْمانُونَ». كما يجب له «عُثَيْمانُ»؛

---

٨٤١ ـ **التخريج**: البيت لزياد بن واصل السلمي في خزانة الأدب ٤/ ٤٧٤، ٤٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٦؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٨، ٤٦٧؛ والخصائص ١/ ٣٤٦؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٦ (أبى)؛ والمحتسب ١/ ١١٢؛ والمقتضب ٢/ ١٧٤.

اللغة: تبيَّنَّ: معناه تعرفْن، وبه روي أيضاً. وفدَّيْننا أي: قُلْنَ: جعل الله آباءنا فداءً لكم.

المعنى: البيت من أبيات يفخر فيها الشاعر بآباء قومه وأمهاتهم، وأنهم قد أبلَوا في الحرب، فلما عادوا إلى نسائهم، وعَرَفن أصواتهم، فدَّينهم، لأنهم أبلوا في الحرب.

الإعراب: «**فلما**»: الفـاء: بحسب ما قبلها، «لما»: اسم زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل (بكَيْنَ). «تبيَّنَّ»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل مبني على الفتح في محل رفع. «**أصواتنا**»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «**بكيْنَ**»: مثل (تبيَّنَّ). «**وفدَّيننا**»: الواو: حرف عطف، «فدَّيننا»: مثل (تبيَّنَ) أيضاً، و «نا»: مفعول به محله النصب. «**بالأبينا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (فدَّينَ)، وعلامة جر المجرور هنا الياء لأنه حمل على جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف للإطلاق.

وجملة «بكين لما تبيَّن»: بحسب الفاء. وجملة «تبيَّن»: مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «فدَّيننا»: معطوفة على جملة (بكين).

والشاهد فيه: جمع (أب) مُسَلَّماً، وهو جمع غريب، لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة الجارية على الفعل كـ (مسلمين) و (مسلمات).

لأَنَّ أَصل هذا أن يكون الغالبَ عليه بابُ «غَضْبانَ»، إلاّ أن تكسِّر العربُ شيئاً منه على مثال «فَعاعيلَ»، فيجيء التحقير عليه.

ولو سمّيت رجلاً بـ«مصران»، ثمَّ حقَّرته قلت: «مُصَيْرانٌ»، ولا تَلتفت إلى «مَصارينَ»، لأَنك تحقِّر «المُصْران» كما تحقِّر «القُضْبان»، فإِذا صار اسماً جرى مجرى «عُثمانَ»؛ لأَنه قبل أن يكون اسماً لم يَجر مجرى «سِرْحانٍ» محقَّراً.

هذا باب يُجمع فيه الاسم إن كان لمذكَّر أو مؤنث بالتاء كما يُجمع ما كان آخِرُه هاءَ التأْنيث وتلك الأسماء التي آخِرُها تاءُ التأنيث

فمن ذلك: «بِنْتٌ» إذا كان اسماً لرجل، تقول: «بناتٌ»، من قِبَلِ أَنَّها تاء التأنيث، لا تَثبت مع تاء الجمع، كما لا تَثبت الهاء، فمن ثمّ صُيّرتْ مِثْلَها.

وكذلك «هَنْتٌ» و «أُخْتٌ»، لا تجاوِز هذا فيها.

وإن سمَّيتَ رجلاً بـ «ذيت» ألحقتَ تاء التأنيث، فتقول: «ذَيَّاتٌ»، وكذلك «هَنْتٌ» اسم رجل، تقول: «هَناتٌ».

هذا باب ما يكسَّر مما كُسّر للجمع، وما لا يكسَّر من أَبنية الجمع إذا جعلته اسْماً لرجل أو امرأة

أَمَّا ما لا يكسَّر فنحو: «مَساجِدَ» و «مَفاتِيحَ»، لا تقول إلاَّ «مَساجِدُونَ» و «مَفاتِيحُونَ»، فإنْ عنيتَ نِساءً قلت: «مَساجداتٌ» و «مَفاتيحاتٌ»؛ وذلِكَ لأَنَّ هذا المثال لا يُشبِه الواحد، ولم يشبَّه به، فيكسَّرَ على ما كُسّر عليه الواحد الذي على ثلاثة أَحرف. وهو لا يكسَّر على شيء، لأَنّه الغاية التي يُنتهى إِليها، ألا تراهم قالوا: «سَراويلاتٌ» حين جاء على مثال ما لا يكسَّر. ولو أردت تكسير هذا المثال رجعتَ إليه، فلمّا كان تكسيرُه لا يرجع إلاّ إليه لم يحرّك.

وأَمَّا ما يجوز تكسيرُه فرجُل سمَّيته بـ «أعدال» أَو «أَنْمارٍ»، وذلك قولك: «أَعاديلُ» و «أَنامِيرُ»؛ لأَنَّ هذا المثال قد يكسَّر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أَجدر أن يكسَّر. قالوا: «أَقاويلُ» في «أَقْوالٍ»، و «أَبابيتُ» في «أبياتٍ»، و «أناعيمُ» في «أنْعامٍ». وكذلك «أجرِبةٌ» تقول فيها: «أجارِبُ»؛ لأَنَّهم قد كسَّروا هذا المثال وهو جميع، وقالوا: في «الأسْقية»: «أساقٍ».

وكذلك لو سمّيت رجلاً بـ «أعْبُد» جاز فيه «الأَعابِدُ»، لأَنَّ هذا المثال يحقَّر كما يحقَّر الواحد، ويكسَّر وهو جميع، فإذا صار واحداً فهو أحسن أن يكسَّر، قالوا: «أيْدٍ»، و «أَيادٍ»، و «أَوْطُبٌ» و «أَواطِبُ».

وكذلك كلّ شيء بعدد هذا ممّا كُسّر للجمع، فإنْ كان عدَّةُ حروفه ثلاثة أحرف فهو يكسّر على قياسه لو كان اسماً واحداً، لأَنه يتحوّل فيصير كـ «خُزَزٍ» و «عَنَبٍ» و «مِعًى»، ويصير تحقيره كتحقيره لو كان اسماً واحداً.

ولو سمّيت رجلاً بـ «فُعولٍ» جاز أن تكسّره فتقول: «فَعائِلُ»، لأَنَّ «فُعولاً» قد يكون

الواحدُ على مثاله، كـ «الأتيّ» و «السُّدوس». ولو لم يكن واحداً لم يكن بأبعدَ من «فُعولٍ»، من «أفعالٍ» من «إفعالٍ». ويكونُ مصدراً والمصدرُ واحد كـ «القُعود» و «الرُّكوب»[1].

ولو كسّرته اسمَ رجل لكان تكسيره كتكسير الواحد الذي في بنائه، نحو: «فَعولٍ» إذا قلت: «فَعائِلُ». فـ «فُعُول» بمنزلة «فِعالٍ» إذا كان جميعاً. و «الفِعالُ» نحو: «جِمالٍ» إنْ سمّيت بها رجلاً، لأنها على مثالِ «جِرابٍ».

ولو سمَّيتَ رجلاً بـ «تَمْرة» لكانت كـ «قَصْعة»؛ لأَنَّها قد تَحوّلت عن ذلك المعنى؛ لست تريد «فَعْلَةً» من «فَعْلٍ»؛ فيجوز فيها «تمارٌ» كما جاز «قِصاعٌ».

---

(١) قال السيرافي: ذهب سيبويه إلى أن «فُعولاً» قد يكون في الواحد، ثمّ أتى بـ «الأُتي» و «السُدوس». و «الأتي» هو: السيل، وأصله «أتوي»، وقلبنا الواو ياءً. ثم قال: ولو لم يكن له نظير في الواحد، لكان أيضاً يجمع على أقرب الأبنية إليه. وهو «فعول». كما أن «أفعالاً» قد جمعوه وهو جمع حين قالوا «أنعام» و «أناعيم» و «أبيات» و «أباييت»، كما يجمع الواحد الذي على «إفعال» كقولهم: «إثكال» و «أثاكيل»، و «إحلابة» و «أحاليب». فمحلّ «فعول» الذي هو جمع من «فعول» الذي هو واحد، كمحل «أفعال» الذي هو جمع من «إفعال». ثمّ جمعوه على «فعائل».

هذا باب جَمْع الأسماء المضافة

إذا جمعتَ «عَبْدَ اللَّهِ» ونحوه من الأسماء فكسَّرت قلت: «عِبادُ اللَّهِ» و «عَبيدُ اللَّهِ»، كتكسيرك إيّاه لو كان مفرَداً. وإن شئت قلت: «عَبْدُو اللَّهِ»، كما قلت: «عَبْدُونَ» لو كان مفرداً، وصار هذا فيه حيثُ صار عَلَماً، كما كان في «حَجَرٍ»: «حَجَرُونَ» حيثُ صار عَلَماً.

وإذا جمعتَ «أَبا زَيْدٍ» قلت: «آباءُ زيدٍ»، ولا تقول: «أبو زَيْدِينَ»؛ لأَنَّ هذا بمنزلة «ابْنِ كُراعَ»، إنّما يكون معرفة بما بعده. والوجه أن تقول: «آباءُ زَيْدٍ»، وهو قول يونس. وهذا أحسن من «آباء الزَّيْدِينَ»، وإنَّما أردت أن تقول: كلّ واحدٍ منهم يضاف إلى هذا الاسم.

وهذا مثل قولهم: «بَنات لَبونٍ»، إنَّما أردت كلَّ واحدة تضاف إلى هذه الصفة وهذا الاسم.

ومثل ذلك «ابْنَا عَمٍّ» و «بنو عَمٍّ»، و «ابْنَا خالة»، كأنَّه قال: هما ابْنَا هذا الاسم، تضيف كلَّ واحد منهما إلى هذه القرابة، فكأنه قال: هما مضافان إلى هذا القول. و «آباءُ زيدٍ» نحوُ هذا، و «بَناتُ لَبون».

وتقول: «أَبُو زيدٍ»، تريد «أَبُونَ» على إرادتك الجمع الصحيح.

هذا بابٌ من الجمع بالواو والنون وتكسير الاسم

سألتُ الخليل عن قولهم: «الأَشْعَرُونَ»، فقال: إنّما ألحقوا الواو والنون، كما كسّروا، فقالوا: «الأَشاعِر»، و «الأَشاعِث»، و «المَسامِعة»، فكما كسّروا «مِسْمَعاً» و «الأَشْعَث» حين أرادوا «بَني مِسْمَعٍ» و «بني الأَشْعَثَ»، ألحقوا الواو والنون. وكذلك الأَعْجَمُونَ. وقد قال بعضهم: «النُّمَيْرُونَ». وليس كلّ هذا النحو يَلحقه الواو والنون، كما ليس كلُّ هذا النحوِ يكسَّر، ولكن تقول فيما قالوا. وكذلك وجهُ هذا الباب.

وسألوا الخليل[1] عن «مَقْتَوِيٍّ» و «مَقْتَوِينَ»، فقال: هذا بمنزلة «الأَشْعَرِيّ» و «الأَشْعَرِينَ»[2].

فإن قلت: لِمَ لم يقولوا: «مَقْتَوْنَ»؟ فإن شئت قلت: جاؤوا به على الأصل كما قالوا: «مَقَاتِوَةٌ». حدّثنا بذلك أبو الخطاب عن العرب. وليس كلُّ العرب تَعرف هذه الكلمة. وإن شئت قلت: هو بمنزلة «مِذْرَوَيْنِ»، حيث لم يكن له واحد يُفرد.

---

(١) أي: سأله تلاميذه.

(٢) قال السيرافي: اعلمْ أن «مقتوين» شاذ من وجهين، وذلك أنّ الواحد «مقتوي» منسوب إلى «مَقتى» وهو «مفعل» من القتو، وهو الخدمة. و «المقتوي» الخادم، ونسب إلى «مَقْتَى» «مقتوي»، كما يقال في «ملهى»: «ملهوي»، فإذا جمع على لفظه، وجب أن يقال «مقتويون» كما يقال في «تميميّ» «تميميّون».
وإذا جمع على حذف ياء النسبة كما قالوا في «الأشعريّ» «الأشعرون»، وجب أن يقال: «مقتون»؛ لأنّا إذا حذفنا ياء النسبة بقي «مقتو»، وتقلب الواو ألفاً كما يقال في «مصطفى» «مصطفون». فأحَد وجهي شذوذه إثبات الواو فيه قبل ياء الجمع، والآخر حذف النسبة. وإثبات الواو فيه أنّهم جعلوها صحيحة غير معتلة، فجاؤوا بها على الأصل، كما قالوا: «مقاتوة». وكان حق هذا أن يقال: «مقاتية». ولم تجيء واو طرفاً قبلها كسرة وإن كان بعدها هاء التأنيث إلاّ هذا الحرف.

وأَمّا «النَّصارَى»، فإنَّه جِماعُ «نَصْرِيٍّ» و «نَصْرانَ»، كما قالوا: «نَدْمانُ» و «نَدَامَى»، وفي «مَهْرِيٍّ»: «مَهَارَى». وإنَّما شبَّهوا هذا بـ «بخاتيّ»، ولكنَّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من «أُثْفِيَّةٍ»، وأبدلوا مكانها ألفاً، كما قالوا: «صَحَارَى».

هذا قول الخليل. وأَمّا الذي نوجِّهه عليه فإنَّه جاء على «نَصْرانةٍ»، لأَنَّه قد تُكُلِّمَ به في الكلام، فكأنَّك جمعتَ «نَصْرانَ»، كما جمعتَ «الأَشْعَثَ» و «مِسْمَعا»، وقلت: «نَصارَى»، كما قلت: «نَدَامَى». فهذا أقيسُ، والأَوّلُ مَذْهَبٌ. يعني طرحَ إحدى الياءين حيث جمعتَ وإنْ كانت للنسب، كما تُطرَح للتحقير من «ثمانِيَ»، فتقول: «ثُمَيْنٌ»، وأَدَعُ ياء الإضافة، كما قلت: «بُخْتِيِّةٍ» بالتثقيل في الواحد، والحذفِ في الجمع؛ إذْ جاءتْ «مَهَارَى» وأنت تَنسبها إلى «مَهْرَةَ». وأنْ يكون جمع «نَصْرَانَ» أقيسُ، إذْ لم نسمعهم قالوا: «نَصْرِيٌّ».

قال أبو الأَخْزَر الحِمّانيّ [من الطويل]:

فكِلْتاهما خَرَّتْ وأَسْجَدَ رأسُها　　　كما سَجَدَتْ نَصْرانةٌ لم تَحَنَّفِ[1]

---

(١) تقدم بالرقم ٧١٢.

هذا باب تثنية الأَسماء المبهَمة التي أَواخرها معتلّة

وتلك الأسماء: «ذَا»، و «تَا» و «الذِي»، و «التي». فإذا ثنّيتَ «ذَا»، قلت: «ذَانِ»، وإن ثنّيتَ «تَا»، قلت: «تَانِ»، وإن ثنّيتَ «الذِي» قلت: «اللَّذَانِ»، وإن جمعتَ فأَلحقتَ الواو والنون قلت: «اللَّذُونَ».

وإنّما حذفتَ الياء والألف لتَفرق بينها وبين ما سِواها من الأسماء المتمكّنة غير المبهَمة، كما فرقوا بينها وبين ما سواها في التحقير.

واعلم أنَّ هذه الأسماء لا تضاف إلى الأسماء كما تقول: «هذا زَيْدُك»؛ لأَنّها لا تكون نكرةً فصارت لا تضاف، كما لا يضاف ما فيه الألف واللام.

هذا باب ما يتغيّر في الإضافة إلى الاسم إذا جعلته اسم رجل أو امرأة، وما لا يتغيَّر إذا كان اسم رجل أو امرأة

أَمَّا ما لا يتغيّر فـ «أب» و «أَخٌ» ونحوهما، تقول: «هذا أَبُوك وأَخُوك» كإضافتهما قبل أن يكونا اسمين، لأَنَّ العرب لمَّا ردّتْه في الإضافة إلى الأصل والقياسِ تركتْه على حاله في التسمية، كما تركتْه في التثنية على حاله. وذلك قولك: «أَبوانِ» في رجل اسمه «أبٌ». فأَمَّا «فَمٌ» اسمَ رجل، فإنَّك إذا أضفته قلت: «فَمُكَ»، وكذلك إضافة «فَمٍ». والذين قالوا: «فُوكَ»، لم يحذفوا الميم ليردّوا الواو، فـ «فوك» لم يغيَّر له «فَمٌ» في الإضافة، وإنَّما «فُوكَ» بمنزلة قولك: «ذُو مالٍ». فإذا أفردتَه وجعلته اسماً لرجل، ثم أضفته إلى اسم لم تقل: «ذُوكَ»، لأَنَّه لم يكن له اسمٌ مفرَدٌ ولكن تقول: «ذَواكَ».

وأما ما يتغيّر: فـ «لدى»، و «إلَى»، و «عَلَى»، إذا صرن أسماءَ لرجال أو نساء قلت: «هذا لَدَاكَ وعَلاكَ»، و «هذا إلاكَ». وإنّما قالوا: «لَدَيْكَ» و «عَلَيْكَ»، و «إلَيْكَ» في غير التسمية ليَفرقوا بينها وبين الأسماء المتمكّنة، كما فرقوا بين «عَنّي» و «مِنّي» وأخواتها وبين «هَني»، فلمَّا سمَّيتَ بها جعلتها بمنزلة الأسماء، كما أنَّك لو سمَّيت بـ «عَنْ» أو «مِنْ» قلت: «عَنِي» كما تقول: «هَنِي».

وحدثنا الخليل أنّ ناساً من العرب يقولون: «عَلاكَ»، و «لَداك»، و «إلاكَ».

وسائرُ علامات المضمَر المجرور بمنزلة الكاف.

وسأَلتُ الخليل عمن قال: «رأيتُ كِلاَ أَخَوَيْكَ»، و «مَررتُ بِكَلا أَخَوَيْكَ»، ثم قال: «مررتُ بكِلَيْهِما»، فقال: جعلوه بمنزلة «عَلَيْكَ»، و «لَدَيْكَ» في الجر والنصب، لأَنَّهما ظرفان يُستعملان في الكلام مجرورينِ ومنصوبينِ، فجُعِلَ «كلاَ» بمنزلتهما حين صار في

موضع الجرّ والنصب. وإنَّما شبَّهوا «كِلاَ» في الإضافة بـ«على» لكثرتهما في كلامهم، ولأنَّهما لا يَخلوان من الإضافة. وقد يشبَّه الشيء بالشيء وإن كان ليس مثلَه في جميع الأشياء. وقد بُيّن ذلك فيما مضى، وستراه فيما بقي إن شاء الله، كما شُبّه «أَمْسِ» بـ«غاقِ» وليس مثله، وكما قالوا: «مِنَ القومِ» فشبَّهوها بـ«أَيْنَ».

ولا تُفرَد «كِلاَ»، إنَّما تكون للمثنَّى أبداً.

هذا باب إضافة المنقوص إلى الياء التي هي علامة المجرور المضمَر

اعلم أَنَّ الياء لا تغيِّر الألف، وتحرِّكُها بالفتحة لئلاَّ يلتقي ساكنان. وذلك قولك: «بُشْرايَ»، و «هُدايَ»، و «أَعْشايَ»[1].

وناسٌ من العرب يقولون: «بُشْرَيَّ» و «هُدَيَّ»؛ لأنَّ الألف خفيّة، والياء خفيّة، وكأنهم تكلّموا بواحدةٍ فأرادوا التبيان، كما أنَّ بعض العرب يقول: «أَفْعَيْ» لخفاءِ الأَلف في الوقف؛ فإذا وَصَلَ لم يفعل. ومنهم من يقول: «أَفْعَيْ» في الوقف والوصل، فيجعلها ياءً ثابتةً.

(١) قال السيرافي: وإنما لم يحركوا الألف إلخ ـ أي في نحو «بشراي» ـ والياء التي قبلها حركة ـ أي في نحو: «قاضي» و «غلامي» ـ لأنّ الألف لا يمكن تحريكها إلاّ بأن تقلب، فكرهوا قلبها، وحرّكوا ياء الإضافة لأنّها متحركة في الأصل، وجعلوها كـ «الكاف»، وبقّوا الألف على لفظها. وأمّا الياء المكسور ما قبلها فإنّا إن حرّكنا ياء الإضافة، حرّكناها بالكسر، وهي تسكن في موضع الكسر؛ كقولك: «مررت بقاضيك»، فوجب أيضاً تسكينها في الإضافة؛ لأنّها حال كسر، ووجب إدغامها في الياء قبلها.

هذا باب إضافة كلّ اسم آخرهُ ياء تَلي حرفاً مكسوراً إلى هذه الياء

اعلم أن الياء التي هي علامة المجرور إذا جاءت بعد ياء، لم تكسرها، وصارت يائين مدغمةً إحداهما في الأخرى. وذلك قولك: «هذا قاضِيَّ» و «هؤلاء جَوارِيَّ»؛ وسكّنتَ في هذا لأَنَّ الياء تصير فيه مع هذه الياء كما تصير فيه الياء في الجرّ؛ لأَنَّ هذه الياء تَكسر ما تَلي.

وإنْ كانت بعد واوٍ ساكنة قبلها حرفٌ مضمومَ تليه قلبتَها ياءً، وصارت مدغَمةً فيها. وذلك قولك: «هؤلاء مُسْلِميَّ» و «صالِحِيَّ»، وكذلك أَشْباه هذا. وإن وَلِيتْ هذه الياءُ ياءً ساكنة، قبلها حرفٌ مفتوح، لم تغيّرها، وصارت مدغَمةً فيها، وذلك قولك: «رأيتُ غُلامَيَّ». فإنْ جاءت تَلي ألف الاثنين في الرفع، فهي بمنزلتها بعد ألف المنقوص، إلاَّ أَنَّه ليس فيها لغة من قال: «بُشْرَيَّ»، فيصير المرفوع بمنزلة المجرور والمنصوب، ويصير كالواحد نحو: «عَصَيَّ»، فكرهوا الالتباسَ حيث وجدوا عنه مندوحةً.

واعلم أَنَّ كلَّ اسمٍ آخِره ياء تَلي حرفاً مكسوراً، فلحقتْه الواو والنون في الرفع، والياء والنون في الجرّ والنصب للجمع، حذفتَ منه الياء التي هي آخِره، ولا تحرّكها لعلّة ستبيَّن لك إن شاء الله، ويصير الحرف الذي كانت تليه مضمَوماً مع الواو، لأَنَّه حرف الرفع فلا بدّ منه، ولا تكسر الحرف مع هذه الواو، ويكون مكسوراً مع الياء. وذلك قولك: «قاضُونَ»، و «قاضِينَ»، وأشباه ذلك.

هذا باب التصغير

اعلم أَنَّ التصغير إنَّما هو في الكلام على ثلاثة أمثلة: على «فُعَيْلٍ»، و «فُعَيْعِلٍ»، و «فُعَيْعِيلٍ»[1].

فأَمَّا «فُعَيْلٌ» فلما كان عدَّةُ حروفه ثلاثةَ أحرف، وهو أَدنى التصغير، لا يكون مصغَّرٌ على أقلّ من «فُعَيْلٍ»، وذلك نحو: «قُبَيْسٍ»، و «جُمَيْلٍ»، و «جُبَيْلٍ». وكذلك جميع ما كان على ثلاثة أحرف.

وأمَّا «فُعَيْعِلٌ» فلما كان على أربعة أحرف وهو المثال الثاني، وذلك نحو «جُعَيْفِرٍ» و «مُطَيْرِفٍ»، وقولك في «سِبَطْرٍ»: «سُبَيْطِرٌ»، و «غُلامٍ»: «غُلَيِّمٌ»، و «عُلَبِطٍ»: «عُلَيْبِطٌ». فإذا كانت العدّةُ أربعةَ أحرف صار التصغير على مثال: «فُعَيْعِلٍ»، تحرّكْنَ جُمَعَ أو لم يَتحرّكن؛ اختَلفت حركاتهن أو لم تختلف، كما صار كلّ بناءٍ عدّةُ حروفه ثلاثةٌ على مثال «فُعَيْلٍ»، تَحرّكن جُمَعَ أو لم يتحرّكن، اختَلفت حركاتُهن أو لم تختلف.

---

(١) قال السيرافي: لو ضمّ إلى هذا وجهاً رابعاً، لكان يشتمل على التصغير كلّه، وذلك: «أُفَيعال»، نحو قولنا: «أجمال»، و «أُجيمال»، و «أنعام»، و «أُنيعام»، وسائر ما كان على «أفعال» من هذا الجمع. وأمّا «فُعَيلان»، و «فُعَيلاء»، و «فُعَيلى» وما كان في آخره هاء التأنيث، فصدور هذه الأشياء من الثلاثة التي ذكرها، وإنّما النقص في «أفيعال». فإن قيل: لم وجب ضم أوّل المصغر؟ قيل: لأنا إذا صغرنا، فلا بد من تغيير المكبّر بعلامة تلزم للدلالة على التصغير. وكان الضمّ أولى لأنّهم قد جعلوا الفتحة للجمع في قولهم: «مساجد»، و «ضوارب» و «قناديل»، وما أشبه ذلك، فلم يبق إلاّ الكسر والضم، فاختاروا الضم لأنّ الياء علامة التصغير، ويقع بعد الياء حرف مكسور فيما زاد على ثلاثة أحرف، كقولهم: «عقيرب»، و «عنيق» فلو كسروا أوّله، لاجتمعت كسرتان وياء، فعدلوا عنها لثقل ذلك.

وأمّا فُعَيْعِيلٌ فلكل ما كان على خمسة أحرف، وكان الرابعُ منه واواً أو ألفاً أو ياء. وذلك نحو قولك في «مِصْباحٍ»: «مُصَيْبِيحٌ»؛ وفي «قِنْديلٍ»: «قُنَيْدِيلٌ»؛ وفي «كُرْدُوسٍ»[1]: «كُرَيْدِيسٌ»؛ وفي «قَرَبُوسٍ»[2]: «قُرَيْبِيسٌ»؛ وفي «حَمَصِيصٍ»[3]: «حُمَيْصِيصٌ»، لا تبالي كثرةَ الحركات ولا قلّتها ولا اختلافها.

واعلم أنَّ تصغير ما كان على أربعة أحرف إنَّما يجيء على حالٍ مكسَّرِه للجمع في التحرّك والسكون، ويكون ثالثُه حرف اللين، كما أَنّك إذا كسَّرته للجمع كان ثالثُه حرف اللين؛ إلاّ أَنَّ ثالثَ الجمع ألف، وثالث التصغير ياء، وأوّل التصغير مضموم، وأوّل الجمع مفتوح.

وكذلك تصغير ما كان على خمسة أحرف يكون في مثل حاله لو كسّرته للجمع، ويكون خامسه ياءً قبلها حرف مكسور، كما يكون ذلك لو كسّرته للجمع، ويكون ثالثُه حرفَ لينٍ كما يكون ثالثُه في الجمع حرف لين. غير أَنَّ ثالثه في الجمع ألف وثالثه في التصغير ياء، وأوّله في الجمع مفتوح وفي التصغير مضموم.

وإنّما فُعل ذلك لأَنَّك تكسِّر الاسم في التحقير كما تكسّره في الجمع، فأرادوا أن يَفرقوا بين عَلَم التصغير والجمع.

---

(١) الكردوس: الخيل العظيمة، وقيل: القطعة من الخيل العظيمة. (لسان العرب ٦/ ١٩٥ (كردس)).

(٢) القرَبوس: حِنْو السّرج، وللسّرج قربوسان. (لسان العرب ٦/ ١٧٢ (قربس)).

(٣) الحمصيص: بقلة طيّبة الطعم دون الحُمّاض في الحموضة، تنبت في رمل عالج وهي من أحرار البقول. (لسان العرب ٧/ ١٧ (حمص)).

هذا باب تصغير ما كان على خمسة أحرف ولم يكن رابعُه شيئاً مما كان رابعَ ما ذكرنا مما كان عدّةُ حروفه خمسة أحرف

وذلك نحو: «سَفَرْجَلٍ»، و «فَرَزْدَقٍ»، و «قَبَعْثَرَى»[١]، و «شَمَرْدَلٍ»[٢]، و «جَحْمَرِشٍ»[٣]، و «صَهْصَلِقٍ»[٤]. فتحقير العرب هذه الأسماء: «سُفَيْرِجٌ»، و «فُرَيْزِدٌ»، و «شُمَيْرِدٌ»، و «قُبَيْعِثٌ»، و «صُهَيْصِلٌ».

وإنْ شئت ألحقتَ في كلِّ اسم منها ياءً قبل آخِر حروفه عِوَضاً. وإنّما حملهم على هذا أنّهم لا يحقّرون ما جاوز ثلاثة أحرف إلاّ على زنته وحاله لو كسّروه للجمع. إلاّ أَن نظير حرف اللين الثالثِ الذي في الجمع الياء في التصغير. وأوّل التصغير مضموم وأوّل الجمع مفتوح، لما ذكرتُ لك. فالتصغيرُ والجمع بمنزلةٍ واحدةٍ في هذه الأسماء في حروف اللين وانكسار الحرف بعد حرف اللين الثالث، وانفتاحه قبل حرف اللين، إلاّ أَنَّ أَوّل التصغير وحرفَ لينه كما ذكرتُ لك، فالتصغير والجمع من وادٍ واحد.

وإنّما منعهم أن يقولوا: «سُفَيْرِجلٌ» أنّهم لو كسّروه لم يقولوا: «سَفارِجلُ»، ولا «فَرازِدقُ»، ولا «قَباعِثرُ»، ولا «شَمارِدلُ».

وسأُبيِّن لك إن شاء الله لِمَ كانت هذه الحروف أَولى بالطرح في التصغير من سائر

---

(١) القبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والفصيل الهزيل. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

(٢) الشمردل من الإبل وغيرها: القويّ السريع الفتيّ الحسن الخلق. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ (شمردل)).

(٣) الجَحْمرِش من النساء: الثقيلة السَّمِجة، والعجوز الكبيرة، وقيل: العجوز الكبيرة الغليظة. (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

(٤) الصَّهْصَلِق: العجوز الصخّابة. وصوت صهصلق: شديد. (لسان العرب ١٠/ ٢٠٧ (صهصلق)).

الحروف التي من بنات الخمسة.

وهذا قول يونس. وقال الخليل: لو كنتُ محقِّراً هذه الأسماء لا أَحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويّين، لقلتُ: «سُفَيْرِجُلٌ»، كما ترى، حتى يصير بزنة «دُنَيْنِيرٌ». فهذا أقربُ وإنْ لم يكن من كلام العرب.

هذا باب تصغير المضاعف الذي قد أُدغم أَحَد الحرفين منه في الآخر

وذلك قولك في «مُدُقّ»: «مُديْقٌّ» وفي «أَصَمَّ»: «أُصَيمٌّ»، ولا تغيِّر الإدغامَ عن حاله، كما أنّكَ إذا كسَّرتَ «مُدُقًّا» للجمع قلت: «مَداقٌّ»، ولو كسّرت «أَصَمّ» على عدَّة حروفه كما تكسِّر «أَجْدَلاً» فتقول: «أَجادِلُ» لقلت: «أَصَامٌّ». فإنّما أجريت التحقير على ذلك، وجاز أن يكون الحرف المدغَم بعد الياء الساكنة، كما كان ذلك بعد الألف التي في الجمع.

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أحرف ولحقته الزيادة للتأنيث فصارت عدَّتُه مع الزيادة أربعة أحرف

وذلك نحو: «حُبْلَى»، و «بُشْرَى»، و «أُخْرَى». تقول: «حُبَيْلى»، و «بُشَيْرَى»، وَ «أُخَيْرَى».

وذلك أنَّ هذه الألف لَمَّا كانت ألفَ تأنيث لم يكسِروا الحرف بعد ياء التصغير، وجعلوها ههنا بمنزلة الهاء التي تجيء للتأنيث، وذلك قولك في «طَلْحَةَ»: «طُلَيْحَةُ»، وفي «سَلَمةَ»: «سُلَيْمةُ». وإنّما كانت هاءُ التأنيث بهذه المنزلة؛ لأنَّهَا تُضمُّ إلى الاسم، كما يُضَمّ «مَوْتَ» إلى «حَضْرَ»، و «بَكَّ» إلى «بَعْلَ».

وإن جاءت هذه الألف لغير التأنْيث كسَرتَ الحرف بعد يَاء التصغير وصارَت ياءً، وجرت هذه الألفُ في التحقير مجرى أَلِف «مَرْمًى»، لأنَّها كنون «رَعْشَنٍ»[1]، وهو قوله في «مِعْزًى»: «مُعَيْزٍ» كما ترى، وفي «أَرْطًى»[2]: «أُرَيْطٍ» كما ترى، وفيمن قال «عَلْقًى»: «عُلَيْقٍ» كما ترى.

واعلم أَنَّ هذه الألفَ إذا كانت خامسةً عندهم فكانت للتأنيث أو لغيره حُذفت، وذلك قولك في «قَرْقَرَى»[3]: «قُرَيْقِرٌ»، وفي «حَبَرْكَىً»[4]: «حُبَيْرِكٌ»[5]. وإنّما صارت هذه الألف

---

(١) الرعشن: المرتعش. (لسان العرب ٦/ ٣٠٤ (رعش)).

(٢) الأرطى: شجر ينبت بالرمل. (لسان العرب ٧/ ٢٥٤ (أرط)).

(٣) قرقرى: اسم موضع. (لسان العرب ٥/ ٩٠ (قرر)).

(٤) الحَبَرْكى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والقوم الهلكى. (لسان العرب ١٠/ ٤٠٩ (حبرك)).

(٥) قال السيرافي: وإنّما حذفوا هذه الألف لأن المصغّر إذا كان على خمسة أحرف ولم يكن الحرف الرابع حرف مدّ ولين، حذف منها حرف، والحرف الأخير زائد، فهو أولى بالحذف في المؤنّث، وغير المؤنّث =

إذا كانت خامسةً عندهم بمنزلة ألف «مُبَارِكٍ» و «جُوَالِقٍ»، لأَنها مَيِّتَة مثلَها، ولأنها لو كُسِّرت الأسماءُ للجمع لم تَثبت، فلمّا اجتَمع فيها ذلك صارت عند العرب بتلك المنزلة. وهذا قول يونس والخليل. فكذلك هذه الألف إِذا كانت خامسةً فصاعِداً.

= ممّا ذكرنا. هو أولى بالحذف لأنّه زائد. فإن قيل: فلم لا تحذفوا الألف الممدودة للتأنيث، وهاء التأنيث إذا كان قبلها أربعة أحرف، كقولهم في «خنفساء»: «خنيفساء»، وفي «سَلْهبة»: «سليهبة» قيل له: هاء التأنيث والألف الممدودة متحركتان، فصار لهما بالحركة مزية، وصارا مع الألف كاسم ضُمّ إلى اسم.

هذا باب تصغير ما كان على ثلاثة أَحرف ولحقته ألف التأْنيث بعد أَلف فصار مع الألفين خمسة أَحْرف

اعلم أنَّ تحقير ذلك كتحقير ما كان على ثلاثة أَحرف ولحقته ألف التأنيث، لا تكسر الحرفَ الذي بعد ياء التصغير، ولا تُغيَّر الألفان عن حالهما قبل التصغير؛ لأَنَّهما بمنزلة الهاء. وذلك قولك: «حُمَيْراءُ»، و «صُفَيْراءُ»، وفي «طَرْفاءَ»[1]: «طُرَيْفاءُ». وكذلك «فَعْلاَنُ» الذي له «فَعْلَى» عندهم؛ لأنَّ هذه النون لمَّا كانت بعد ألف وكانت بدلاً من ألف التأنيث حين أرادوا المذكَّر صار بمنزلة الهمزة التي في «حَمْراءَ»؛ لأَنَّها بدلٌ من الألف. ألا تراهم أجرَوْا عَلَى هذه النون ما كانوا يجْرُون على الألف، كما يُجرى عَلَى الهمزة ما كان يُجْرَى على التي هي بدلٌ منها.

واعلَم أَنَّ كلَّ شيءٍ كان آخِره كآخِر «فَعْلاَنَ» الذي له «فَعْلَى»، وكانت عدَّة حروفه كعدَّة حروف «فعْلانَ» الذي له «فَعْلَى»، توالت فيه ثلاثُ حركات، أو لم يتوالين، اختَلفت حركاته أو لم يَختلفن، ولم تكسِّره للجمع حتَّى يصير على مثال «مَفاعِيلَ»، فإنَّ تحقيره كتحقير «فعْلانَ» الذي له «فَعْلىٰ».

وإِنَّما صيّروه مِثْلَه حين كان آخِره نوناً بعد ألف كما أَن آخِر «فَعْلانَ» الذي له «فَعْلَى» نون بعد ألف، وكان ذلك زائداً كما كان آخِر «فَعْلان» الذي له «فَعْلَى» زائداً، ولم يكسّر على مثال «مَفاعيلَ» كما لم يكسَّر «فَعْلانُ» الذي له «فَعْلى» عَلَى ذلك، فشبَّهوا ذا بـ «فَعْلان» الذي له«فعْلَى» كما شبَّهوا الألف بالهاءِ.

واعلم أنَّ كلّ ما كان على ثلاثة أحرف ولحقتْه زائدتان فكان ممدوداً مُنصرفاً، فإِنَّ

---

(١) الطرفاء: واحدة الطرف، وهو ضرب من الشجر. (لسان العرب ٩/ ٢٢٠ (طرف)).

تحقيره كتحقيرِ الممدود الذي هو بعدّة حروفه مما فيه الهمزة بدلاً من ياء من نفس الحرف. وإنّما صار كذلك لأَنَّ همزته بدلٌ من ياء بمنزلة الياء التي من نفس الحرف. وذلك نحو: «عِلْبَاءٍ» و« حِرْباءٍ»، تقول: «عُلَيْبِيٌّ» و «حُرَيبيٌّ»، كما تقول في «سقَّاءٍ»: «سُقَيقِيٌّ» وفي «مِقْلاءٍ»[1]: «مُقَيْلِيٌّ».

وإذا كانت الياءُ التي هذه الهمزة بدلٌ منها ظاهرة، حقّرتَ ذلك الاسم كما تحقِّر الاسم الذي ظهرت فيه ياءٌ من نفس الحرف مما هو بعدَّة حروفه، وذلك دِرْحايةٌ، فتقول: «دُرَيْحِيَّةٌ»، كما تقول في «سقَّايةٍ»: «سُقَيْقِيةٌ». وإنّما صار هذا كهذا لأَنَّ زوائده لم تجىءْ للتأنيث.

واعلم أَنَّ من قال: «غَوْغاءٌ» فجعلها بمنزلة «قَضْقاضٍ» وَصَرَف قال: «غُوَيْغِيٌّ». ومن لم يَصرف وأَنَّث فإنّها عنده بمنزلة «عَوْراء»، يقول: «غُوَيْغاءُ» كما يقول: «عُوَيْراءُ».

ومن قال: «قُوْباءٌ»[2] فصرف قال: «قُوَيْبِيٌّ»، كما تقول: «عُلَيْبِيٌّ». ومن قال: «هذه قُوَباءُ» فأنَّث ولم يَصرف، قال: «قُوَيْباءُ» كما قال: «حُمَيْراءُ»؛ لأَنَّ تحقير ما لحقته ألفا التأنيث وكان على ثلاثة أحرف وتوالت فيه ثلاثُ حركات أو لم يتوالين، اختلَفَت حركاته أو لم يختَلفن، على مثال «فُعَيلاءَ».

واعلم أَنَّ كلّ اسم آخره ألف ونون زائدتان وعدَّة حروفه كعدَّة حروف «فَعْلانَ» كُسِّر للجمع على مثال «مَفاعيلَ»، فإنَّ تحقيره كتحقير «سِرْبالٍ» شبّهوه به حيثُ كُسِّر للجَمع كما يكسَّر «سربالٌ»، وفُعل به ما ليس لبابه في الأصل فكما كُسِّر للجْمع هذا التكسير حُقِّر هذا التحقيرَ. وذلك قولك: «سُرَيْحِينٌ» في «سِرْحانٍ»، لأَنَّك تقول: «سَراحين»، و «ضِبعانٌ» «ضُبَيْعينٌ»، لأَنَّك تقول: «ضَباعِين»، و «حَوْمانٌ»[3]: «حُوَيمِينٌ»، لأَنَّهم يقولون: «حَوامينٌ»؛ «وسُلْطانٌ» «سُلَيْطِينٌ»، لأنهم يقولون: «سلاطينُ»؛ ويقولون في «فِرْزانٍ»[4]: «فُرَيْزِينٌ»؛ لأَنَّهم يقولون: «فرازينُ». ومَن قال: «فَرازِنةٌ»، قال أَيضاً: «فُرَيزِينٌ»؛ لأَنَّه قد كُسِّر كما كُسِّر «جَحْجاجٌ» و «زِنْديقٌ» كما قالوا: «زَنادِقة» و «جَحَاجِحةٌ».

---

(١) المِقْلاء: عودان يلعب بهما الصبيان. (لسان العرب ١٥/ ١٩٩ (قلا)).

(٢) القوباء: داء جلديّ يتقشَّر ويتَّسع. (لسان العرب ١/ ٦٩٣ (قوب)).

(٣) الحَومان: نبات بالبادية، والحومان من السهل ما أنبت العرْفج. (لسان العرب ١١/ ١٦٣ (حوم)).

(٤) الفرزان: من لُعب الشطرنج، أعجمي معرَّب. (لسان العرب ١٣/ ٣٢٢ (فرزن))، وهو الملكة.

وأمّا «ظَرِبانٌ» فتحقيره «ظُرَيْبانٌ» كأنّك كسّرته على «ظِرْباءَ» ولم تكسّره على «ظَرِبانٍ». ألا ترى أنّك تقول: «ظَرابيٌّ» كما قالوا: «صِلْفاءُ»[1] و «صَلاَفِيٌّ». ولو جاء شيء مثل «ظِرْباء» كانت الهمزة للتأنيث؛ لأنَّ هذا البناء لا يكون من باب «عِلْباء» و «حِرْباءٍ» ولم تكسّره على «ظَرِبانٍ». ألا ترى أنَّ النون قد ذهبت فلم يُشبه «سرْبالاً» حيث لم يَثبت في الجمع[2] كما ثَبت لامُ «سِرْبال» وأشباه ذلك.

وتقول في «وَرَشانٍ»[3]: «وُرَيْشِينٌ»، لأنّك تقول: «وَراشينُ».

وإذا جاء شيء على عدّة حروف «سِرْحانٍ»، وآخِره كآخرِ «سِرْحانٍ»، ولم تَعلم العربَ كسَّرته للجمع، فتحقيره كتحقير «فَعْلاَنَ» الذي له «فَعْلى» إذا لم تَعلم. فالذي هو مثله في الزيادتين والذي يَصير في المعرفة بمنزلته أولى به حتّى تَعلم. والذي ذكرتُ لك في جميع ذا قولُ يونس.

ولو سمّيت رجلاً بـ«سرحان» فحقَّرته: لقلت: «سُرَيْحينٌ». وذا قول يونس وأبي عمرو.

ولو قلت: «سُرَيْحانٌ» لقلت في رجل يسمَّى «عَلْقًى»: «عُلَيْقًى»، وفي «مِعْزًى»: «مُعَيزًى»، وفي امرأة تُسمَّى «سِرْبالُ»: «سُرَيْبالُ»؛ لأنَّها لا تنصرف.

فالتحقير على أصله وإنْ لم ينصرف الاسم.

وجميع ما ذكرتُ لك في هذا الباب وما أَذكُر لك في الباب الذي يليه قول يونس.

---

(١) الصلفاء: ما اشتدّ من الأرض وصلب. (لسان العرب ٩/١٩٧ (صلف)).

(٢) قال السيرافي: يريد أن «ظَرِبان» لا يجوز أن يكون ملحقاً. لأنّه ليس في الكلام «فِعلال». فلمّا جمعته العرب على «ظراب»، علمنا أنّهم لم يجعلوا الجمع ملحقاً كما لم يجعلوا الواحد ملحقاً بواحد.. أمّا «وَرَشان» فإنه وإن لم يكن في الكلام «فَعَلال» حتى يلحقوا الواحد بالواحد، لكن ألحقوا جمعه وتصغيره بجمع ما فيه الحرف الأصل، فقالوا: «وراشين»، و «وُرَيشين» ملحقين بـ«سرابيل»، و «سُرَيبيل».

(٣) الورشان: طائر شبه الحمامة. (لسان العرب ٦/ ٣٧٢ (ورش)).

هذا باب تحقير ما كان على أربعة أحرف فلحقتْه ألفا التأنيث، أو لحقتْه ألف ونون كما لحقتْ «عُثمانَ»

أَمَّا ما لحقتْه ألفا التأنيث فـ«خُنْفَساءُ» و«عُنْصَلاءُ»[1] و«قَرْمَلاءُ»[2]. فإذا حقَّرتَ قلت: «قُرَيْمِلاءُ»، و«خُنَيْفِساءُ»، و«عُنَيْصِلاءُ»، ولا تَحذف كما تَحذف ألف التأنيث؛ لأَنَّ الألفين لمَّا كانتا بمنزلة الهاء في بنات الثلاثة لم تُحذَفا هنا حيث حَيٌّ آخرُ الاسم، وتحرَّك كتحرك الهاء.

وإنّما حُذفت الألفُ لأَنّها حرفٌ مَيّتٌ، فجعلتها كألَف «مبارَكٍ». فأَمّا الممدود فإنَّ آخره حَيٌّ كحياة الهاء، وهو في المعنى مثل ما فيه الهاء، فلمَّا اجتمع فيه الأمران جُعل بمنزلة ما فيه الهاء، والهاءُ بمنزلة اسم ضُمّ إلى اسم فجُعلا اسماً واحداً، فالآخِرُ لا يُحذَف أبداً؛ لأَنّه بمنزلة اسم مضاف إليه، ولا تغيّر الحركة التي في آخِر الأوّل كما لا تغيّر الحركة التي قبل الهاء.

وأمّا ما لحقتْه ألف ونون: فـ«عُقْرُبان»، و«زَعْفَرانٌ»، تقول: «عُقَيْرِبانٌ»، و«زُعَيْفِرَانٌ»، تحقّره كما تحقّر ما في آخره ألفا التأنيث.

ولا تَحذف لتحرُّك النون، وإنّما وافَق «عُقْربانٌ» «خُنْفَساء»، كما وافق تحقيرُ «عُثْمانَ» تحقير «حَمْراء»، جعلوا ما فيه الألف والنون من بنات الأربعة بمنزلة ما فيه ألف التأنيث من بنات الأربعة، كما جعلوا ما هو مثله من بنات الثلاثة مثل ما فيه ألفا التأنيث من بنات الثلاثة؛ لأن النون في بنات الأربعة لمَّا تحرّكت أشبهت الهمزة في «خُنْفَساءَ» وأخواتها، ولم

---

(١) العُنصُلاء: نبت. (لسان العرب ١١/ ٤٨٠ (عنصل)).

(٢) قرملاء: موضع. (القاموس المحيط (قرمل)).

تَسْكن فتُشبه بسكونها الألف التي في «قَرْقَرَى»، و «قَهْقَرَى»، و «قبَعثَرى»[1] وتكون حرفاً واحداً بمنزلة «قَهْقَرَى».

وتقول في «أُقْحُوانة»: «أُقَيْحِيانةٌ»، و «عُنْظُوانة»[2]: «عُنَيْظِيانةٌ»، كأنَّك حقَّرت «عُنْظُواناً» و أُقْحُواناً». وإذا حقَّرتَ «عُنْظُواناً» و أُقحُواناً» فكأنك حقّرت «عُنْظُوة» و «أقْحُوة»، لأنَّك تُجري هاتين الزيادتين مجرى تحقير ما فيه الهاء، فإذا ضممتهما إلى شيء فأَجْرِ تحقيره مجرى تحقير ما فيه الهاء. وإنَّما أدخلتَ الهاء ههنا لأن الزيادتين ليستا علامة للتأنيث.

وأَمَّا «أُسْطُوانةٌ» فتحقيرها «أُسَيْطِينةٌ»، لقولهم: «أَساطينُ» كما قلت: «سُرَيْحينٌ» حيث قالوا: «سَراحينُ»، فلمَّا كسّروا هذا الاسم بحذف الزيادة وثباتِ النون حقَّرتَه عليه.

---

(١) القبعْثَرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

(٢) العنظوانة: الجرادة الأنثى. والعنظوان: شجر. (لسان العرب ٧/ ٤٤٨ (عنظ)).

هذا باب ما يحقَّر على تكسيرك إيّاه
لو كسرتَهُ للجمع على القياس
لا على التكسير للجمع على غيره

وذلك قولك في «خاتَمٍ»: «خُوَيْتِمٌ»، و «طابَقٍ»: «طُوَيْبِقٌ»، و «دَانَقٍ»: «دُوَيْنِقٌ». والذين قالوا: «دَوانِيقُ»، و «خَواتِيمُ»، و «طَوابيقُ»، إنّما جعلوه تكسير «فاعالٍ»، وإنْ لم يكن من كلامهم. كما قالوا: «مَلامِحُ» والمستعمَل في الكلام «لَمحةٌ»، ولا يقولون: «مَلْمَحةٌ». غير أنّهم قد قالوا: «خَاتَامٌ»، حدّثنا بذلك أَبو الخطّاب.

وسمعنا من يقول ممّن يوثق به من العرب: «خُوَيْتِيمٌ»، فإِذا جمع قال: «خَواتِيمُ».

وزعم يونس أنَّ العرب تقول أيضاً: «خَواتِمُ»، و «دَوانِقُ»، و «طَوابِقُ»، على «فاعِلٍ»، كما قالوا: «تابَلٌ»، و «تَوابِلُ». ولو قلت: «خُوَيْتِيمٌ» و «دُوَيْنيقٌ» لقولك: «خَواتيمُ» و «دَوانِيقُ»، لقلت في «أُثْفيَّة»: «أُثَيْفِيَةٌ» فخفَّفتها، لأَنك تقول: «أثافٍ»، ولكنَّك تحقّرها على تكسيرها على القياس، وكذلك «مِعْطاءٌ» تقول: «مُعَيْطِيٌّ» ولا تَلتفت إلى «مَعاطٍ»، ولحذفتَ في تحقير «مَهْرِيّةٍ» إحدى الياءين، كما حذفت في «مَهارَى» إحداهما.

ومن العرب من يقول: «صُغَيِّرٌ» و «دُرَيْهِيمٌ»، فلا يجيء بالتصغير على «صَغيرٍ» و «دِرْهَمٍ»، كما لم يجيء «دَوانِيقُ» على «دانَقٍ»، فكأَنَّهم حقّروا «دِرْهاماً» و «صِغيَاراً».

وليس يكون ذا في كلِّ شيء إلاَّ أن تَسمع منه شيئاً، كما قالوا: «رُوَيْجِلٌ» فحقَّروا على «رَاجِلٍ»، وإنما يريدون: الرَّجُل.

هذا باب ما يُحذف في التحقير من بنات الثلاثة من الزيادات

لأنك لو كسرتها للجمع لحذفتها، وكذلك تحذف في التصغير.

وذلك قولك في «مُغْتَلِمٍ»: «مُغَيْلِمٌ»، كما قلت: «مَغالِمُ»، فحذفتَ حين كسّرتَ للجمع. وإن شئت قلت: «مُغَيْلِيمٌ»، فألَحقتَ الياء عِوَضاً مما حذفتَ، كما قال بعضهم: «مَغَاليمُ».

وكذلك «جُوالِقٌ» إن شئت قلت: «جُوَيْلِقٌ»، وإن شئت قلت: «جُوَيْليقٌ» عِوَضاً كما قالوا: «جَوَالِيقُ». والعِوَضُ قول يونس والخليل.

وتقول في المُقَدَّم والمؤخَّر: «مُقَيْدِمٌ»، و «مُؤَيْخِرٌ»، وإنْ شئت عوّضتَ الياءَ كما قالوا: «مَقاديم» و «مَآخِيرُ». و «المَقادِمُ» و «المآخِرُ» عربيّة جيّدة. و «مُقَيْدِّمٌ» خطأ، لأنّه لا يكون في الكلام «مَقادِّمُ». فإذا لم يكن ذا فيما هو بمنزلة التصغير في أنَّ ثالثه حرفُ لِينٍ كما أنّ ثالث التصغير حرف لين، وما قبل حرف لينه مفتوح كما أَنَّ ما قبل حرف لين التصغير مفتوح، وما بعد حرف لينه مكسور كما كان ما بعد حرف لين التصغير مكسوراً ـ فكذلك لا يكون في التصغير. فعلى هذا فِقسْ. وهذا قول الخليل.

وحروفُ اللين هي حروف المدّ التي يُمدّ بها الصوتُ، وتلك الحروف: الألف، والواو، والياء.

وتقول في «مُنْطَلِقٍ»: «مُطَيْلِقٌ» و «مُطَيْلِيقٌ»؛ لأَنَّك لو كسّرته كان بمنزلة «مُغْتَلِمٍ» في الحذف والعِوض.

وتقول في «مُذَّكرٍ»: «مُذَيْكِرٌ» كما تقول في «مُقْتَرِبٍ»: «مُقَيْرِبٌ». وَإِنَّما حدُّها

«مُذْتكِرٌ»، ولكنَّهم أَدغموا، فحذفتَ هذا كما كنتَ حاذِفَه في تكسيركه للجمع لو كسَّرته. وإن شِئْت عوّضْتَ فقلت: «مُذيكِيرٌ» و «مُقيْريبٌ». وكذلك «مُغيْسِلٌ».

وإذا حقَّرتَ «مُستَمعاً» قلت: «مُسَيْمعٌ» و «مُسَيميعٌ»، تُجريه مجرى «مُغيْسِلٍ»، تَحْذِف الزوائد، كما كنت حاذِفها في تكسيركه للجمع لو كسَّرته.

وإذا حقّرتَ «مُزْدانٌ» قلت: «مُزَيِّن» و «مُزَيِّينٌ»، وتَحذف الدال لأنَّها بدلٌ من تاء «مُفْتَعِلٍ»، كما كنت حاذِفَها لو كسَّرته للجمع و «مُزْدانٌ» بمنزلة «مُخْتارٍ»، فإذا حقّرته قلت: «مُخَيِّرٌ»، وإن شئت قلت: «مُخَيِّيرٌ»، لأنَّك لو كسّرته للجمع قلت: «مَخايِرُ» و «مَخاييرُ»، كما فعلتَ ذلك بـ «مغتلم»، لأنَّه مُفْتَعِلٌ. وكذلك «مُنْقادٌ» لأنه مُنْفَعِلٌ، وكذلك «مُسْتَزادٌ» تحقيره «مُزَيِّدٌ»، لأنه مُسْتَفْعَلٌ. فهذه الزيادات تُجْرَى على ما ذكرتُ لك.

وتقول في «مُحْمَرٍّ»: «مُحَيْمِرٌ»، و «مُحَيْمِيرٌ»، كما حقَّرت مُقَدَّما، لأنَّك لو كسّرت «مُحْمَرًّا» للجمع أذهبتَ إحدى الراءين؛ لأنَّه ليس في الكلام «مَفاعِلٌّ».

وتقول في «مُحْمَارٍّ»: «مُحَيْمِيرٌ»، ولا تقول: «مُحَيْمِرٌّ»، لأنَّ فيها إذا حذفتَ الراء ألفاً رابعة، فكأنَّك حقَّرت «مُحْمَارٌ».

وتقول في تحقير حَمارّةٍ: «حُمَيْرَّةٌ»، كأنَّك حقّرت «حَمَرَّة»، لأنَّك لو كسّرت حَمارّةً للجمع لم تقل: «حَمائِرُّ»، ولكنك كنت قائلاً «حَمارٌّ»؛ لأنَّه ليس في الكلام «فَعائِلٌّ» كما لا يكون «مَفاعِلٌّ».

وإذا حقّرتَ «جُبُنّة» قلت: «جُبَيْنَةٌ»، لأنّك لو كسّرتها للجمع لقلت: «جَبانٌّ»، كما تقول في «المِرَضّة»: «مَراضٌّ» كما ترى. فـ «جُبُنّة» ونحوها على مثال «مُرِضَّة»، وإذا كسّرتها للجمع جاءت على ذلك المثال. وقد قالوا: جُبْنةٌ، فثقّلوا النون وخفّفوها.

وتقول في «مُغْدَوْدِنٍ»: «مُغَيْدِينٌ» إن حذفتَ الدال الآخرة، كأنَّك حقّرت «مُغْدَوْنٌ»، لأنَّها تَبقى خمسةُ أحرف رابعتها الواو، فتصير بمنزلة «بُهْلولٍ» وأشباه ذلك. وإن حذفتَ الدال الأُولى فهي بمنزلة «جُوالِقٍ»، كأنك حقّرت «مُغْوَدِنٌ»[1].

---

(١) قال السيرافي: ومعنى ذلك لأن إحدى الدالين زائدة، يجوز أن تكون الأولى أو الثانية، فإن جعلناها الثانية وحذفناها، وقعت الواو رابعة فيما هو على خمسة أحرف. فقلت: «مُغَيدين». وإن حذفت الأولى بقي «مغودن» فوجب أن تقول: «مغيدن» لأن الواو زائدة، وهي أولى بالحذف، وصار بمنزلة «جُوالق» وتحذف الألف لأنّها ثالثة، وهي أولى بالحذف من الواو.

وإذا حقّرتَ «خَفَيْدَدٌ» قلت: «خُفَيْدِدٌ» و «خُفَيْدِيدٌ»؛ لأنَّك لو كسّرته للجمع قلت: «خَفَادِدُ» و «خَفادِيدُ»؛ فإنَّما هو بمنزلة «عُذافِرٍ» و «جُوالِقٍ».

وإذا حقَّرتَ «غَدَوْدَنٌ» فبتلك المنزلة؛ لأنَّك لو كسّرته للجمع لقلت: «غَدادِينُ» و «غَدادنُ»، ولا تَحْذف من الدالينِ لأنَّهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف ههنا، ولم يضطّر إلى حذف واحدٍ منهم، وليسا من حروف الزيادات إلاَّ أن تضاعف لتُلحِق الثلاثة بالأربعة، والأربعة بالخمسة.

وتقول في «قَطَوطًى»[1]: «قُطَيْطٍ» و «قُطَيطِيٌّ»، لأنَّه بمنزلة «غَدَوْدَنٍ»[2] و «عَثَوْثَلٍ»[3].

وإذا حقَّرتَ «مُقْعَنْسِسٌ» حذفتَ النون وإحدى السينين، لأنَّك كنت فاعلاً ذلك لو كسّرته للجمع. فإنَّ شئت قلت: «مُقَيعيس»، وإن شئت قلت: «مُقيعِس».

فأمّا «مُعْلَوِّطٌ»[4] فليس فيه إلاَّ «مُعَيْلِيطٌ»؛ لأنَّك إذا حقّرتَ فحذفتَ إحدى الواوين بقيتْ واوٌ رابعةً، وصارت الحروفُ خمسةَ أحرف. والواو إذا كانت في هذه الصفة لم تُحذَف في التصغير، كما لا تُحذف في الكَسْر للجمع.

فأَمَّا «مُقْعَنْسِسٌ» فلا يَبقى منه إذا حذفتَ إحدى السينين زائدةٌ خامسةً تَثبت في تكسيرك الاسم للجمع، والتي تَبقى هي النون: أَلا ترى أنّه ليس في الكلام «مَفاعِنْلُ».

وتقول في تحقير «عَفَنْجَجٍ»[5]: «عُفَيْجِجٌ» و «عُفَيْجِيجٌ»، تَحذف النون ولا تَحذف من اللامينِ؛ لأنَّ هذه النون بمنزلة واو «غَدَوْدَنٍ» وياء «خَفَيْدَدٍ»، وهي من حروف الزيادة، والجيم ههنا المزيدةُ بمنزلة الدال المزيدة في «غَدَوْدَنٍ» و «خَفَيْدَدٍ»، وهي بمنزلة ما هو من نفس الحرف، لأنَّها ليست من حروف الزيادة إلاَّ أنْ تضاعَف.

وإذا حقّرتَ «عَطَوَّدٌ»[6] قلت: «عُطَيِّدٌ» و «عُطَيِّيدٌ»، لأنَّك لو كسّرته للجمع قلت:

---

(١) القطَوْطَى: الذي يقارب المشي. (لسان العرب ١٥/ ١٩٠ (قطا)).
(٢) الغدودن: الناعم. (لسان العرب ١٣/ ٣١١ (غدن)).
(٣) العثوثل: الكثير اللحم الرخو. (لسان العرب ١١/ ٤٢٤ (عثل)).
(٤) المعلوِّط: الذي يركب الرأس ويتقحّم على الأمور بغير رويّة. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علط)).
(٥) العفَنْجج: الضخم اللهازم والوجنات والألواح. (لسان العرب ٢/ ٣٢٥ (عفج)).
(٦) العطوَّد: الطويل. (لسان العرب ٣/ ٢٩٥ (عطد)).

«عَطاوِدُ» و «عَطاوِيد»، وإنّما ثقّلتَ الواو التي أَلحقتْ بنات الثلاثة بالأربعة كما ثقّلت باء «عَدَبّسٍ»[1] ونون «عَجَنّسٍ»[2].

وإذا حقّرتَ «عِثْوَلٌّ»[3] قلت: «عُثَيِّلٌ» و «عُثَيِّيلٌ»؛ لأنك لو جمعت قلت: «عَثاوِلُ» و «عَثاوِيُل»، وإنّما صارت الواو تَثبت في الجمع والتحقير، لأنّهم إنما جاؤوا بهذه الواو لتُلْحِق بنات الثلاثة بالأربعة، فصارت عندهم كشين «قِرْشَبٍّ»[4]، وصارت اللام الزائدة بمنزلة الباء الزائدة في «قِرْشَبٍّ»، فحذفتها كما حذفوا الباء حين قالوا: «قَراشِبُ»، فحذفوا ما هو بمنزلة الباء وأثبتوا ما هو بمنزلة الشين. وكذلك قول العرب وقول الخليل.

وإذا حقّرتَ «أَلَنْدَدٌ» و «يَلَنْدَدٌ»[5]، ومعنى «يَلَنْدَدٍ» و «أَلَنْدَدٍ» واحد، حذفتَ النون كما حذفتها من «عَفَنْجَجٍ»، وتركتَ الدّالين، لأنّهما من نفس الحرف. ويدلّك على ذلك أنّ المعنى معنى «أَلَدّ». وقال الطِّرِمّاح [من الكامل]:

٨٤٢ - [يُوفي على جذم الجذولِ كَأَنّه] خَصْمٌ أَبَرَّ على الخُصومِ أَلَنْدَدُ

فإذا حذفت النون قلت: «أُلَيْدّ» كما ترى، حتّى يَصير على قياس تصغير «أَفْعَلَ» من

(١) العدبّس: الشديد الوثيق الخلق العظيم. (لسان العرب ٦/ ١٣٤ (عدبس)).

(٢) العجنّس: الجمل الشديد الضخم. (لسان العرب ٦/ ١٣٢ (عجنس)).

(٣) العِثْولّ: الكثير اللحم الرخو. (لسان العرب ١١/ ٤٢٤ (عثل)).

(٤) القرشبّ: الضخم الطويل من الرجال. (لسان العرب ١/ ٦٦٩ (قرشب)).

(٥) الألندد واليلنْدَد: الشديد الخصومة. (لسان العرب ٣/ ٣٩١ (لدد)).

٨٤٢ - **التخريج**: البيت للطرماح في ديوانه ص ١٣٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠٧؛ ولسان العرب ٣/ ٣٩١ (لدد)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٠٥.

اللغة: يوفي: يُشْرِف. والجذْمُ: أصل الشجرة. والجُذول: جمع جِذل، وهو أيضاً الأصل من الشجرة. وأبرّ: غَلَب. وألَنْدد: الشديدُ الخصومة.

المعنى: وصف حربّاء، فشبهه في تحريك يديه عند استقبال الشمس لما يجد من أذى الحر، بخصم ظهر على خصمه، فظلّ يحرك يديه حرصاً على الكلام وسروراً بالغلبة.

الإعراب: «**خصْمٌ**»: خبر لـ (كأنّ) المذكور في الشطر الأول. «**أبرّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**على الخصوم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أبرّ). «**ألنْددُ**»: صفة لـ (خصْمٌ) مرفوع بالضمة.

الإعراب: «**يوفي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، وفاعله ضمير مستتر تقديره (هو). «**على جذم**»: جار ومجرور متعلقان بـ «يوفي»، والمجرور مضاف. «**الجذول**»: مضاف إليه مجرور. «**كأنه**»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمه. «**خصْمٌ**»: خبر لـ (كأنّ) مرفوع. «**أبرّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله مستتر جوازاً تقديره (هو). «**على الخصوم**»: جار ومجرور متعلقان بـ (أبرّ). «**ألنْددُ**»: صفة لـ (خصْمٌ) مرفوع بالضمة.

=

المضاعَف، لأَنَّ «أُفَيْعِلَ» من المضاعَف و «أَفاعِلَ» من المضاعَف لا يكون إلاّ مدغماً، فأجريتَه على كلام العرب.

ولو سمّيت رجلاً بـ «ألبب»[1] ثم حقّرته قلت: «أُلَيْبّ» كما ترى، فرددته إلى قياس «أَفْعَلَ»، وإلى الغالب في كلام العرب، وإنما «أَلْبَبُ» شاذّ كما أَنَّ «حَيْوَةَ» شاذّ. وإذا حقّرت «حَيْوَةَ» صار على قياس «حذوة»[2]، ولم تصيِّره كينونتُه ههنا على الأصل أن تُحقّره عليه، فكذلك «أَلْبَبٌ».

وإذا حقّرت «إِسْتَبْرَقٌ»[3] قلت: «أُبَيْرِقٌ»، وإن شئت قلت: «أُبَيْرِيقٌ» على العِوَض؛ لأن السين والتاء زائدتان، لأَنَّ الألف إذا جعلَتها زائدة لم تُدخِلها على بنات الأربعة ولا الخمسة، وإنّما تُدْخِلها على بنات الثلاثة، وليس بعد الألف شيء من حروف الزيادة إلاّ السين والتاء، فصارت الألف بمنزلة ميم «مُسْتَفْعِلٍ»، وصارت السين والتاء بمنزلة سين «مُسْتَفْعِلٍ» وتائه. وتركُ صرف «إِسْتَبْرَق» يدلّك على أنه «إِسْتَفْعَل»[4].

وإذا حقّرت «أَرَنْدَجٌ»[5] قلت: «أُرَيْدِجٌ»، لأَنَّ الألف زائدة، ولا تَلحق هذه الألفُ إلاّ بنات الثلاثة، والنون بمنزلة نون «أَلَنْدَدٍ».

وتقول في تصغير «دُرَحْرَحٍ»[6]: «دُرَيْرِحٌ»، وإنّما ضاعفتَ الراء والحاءَ كما ضاعفتَ

= وجملة «يوفي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كأنه خصم»: في محل نصب حال. وجملة «أبَرَّ»: صفة لـ (خصْمٌ) محلُّها الرفع.

والشاهد فيه: مجيء (أَلَنْدَد) صفة بمعنى (ألَدّ)، و (الألَدُّ) من (اللدد) وهو شدة الخصام.

(١) الألبب: من اللّبّ، ولُبّ كل شيء: نفسه وحقيقته، واللبّ: العقل. (لسان العرب ١/ ٧٣٠ (لبب)).

(٢) الحذوة: العطيّة. (لسان العرب ١٤/ ١٧١ (حذا)).

(٣) الإستبرق: الديباج الغليظ. (لسان العرب ١٠/ ١٩ (برق)).

(٤) قال السيرافي: لأن «استبرقاً» «استفعل»، والسين والتاء زائدتان، والهمزة أيضاً زائدة، ولا بُدّ من حذف زائدتين منها، والسين والتاء أولى بالحذف، لأنّ الهمزة أوّل. وقال أبو إسحاق الزجّاج: كان أصل «استبرق» «استفعَل»، مثل «استخرَج»، والألف ألف وصل، ثم نقل إلى الاسم، فقطع الألف كما يلزم في مثل ذلك. فإن قيل: لم جعلتم الألف والسين والتاء زوائد؟ قيل: قد علمنا أن في «استبرق» الآن زائداً لا محالة، لأنه على ستّة أحرف، ولا يكون الاسم على ستّة أحرف أصول، فوجب أن يكون فيه حرف زائد، إمّا الألف، وإمّا التاء، لأنّ باقي الحروف ليس من حروف الزيادة. فإن جعلنا الهمزة زائدة وما عداها أصلي، خرج عن قياس كلام العرب، فوجب أن تجعل السين والتاء زائدتين، وحينئذٍ لم يكن بدّ من أن نجعل الهمزة زائدة لأنّها دخلت على ذوات الثلاثة أوّلاً.

(٥) الأرندج: جلد أسود تُعمل منه الأخفاف. (لسان العرب ٢/ ٢٨٣ (ردج)).

(٦) الدرحْرَح: دويبّة أعظم من الذباب شيئاً، والسمّ القاتل. (لسان العرب ٢/ ٤٤١ (درح)).

الدال في «مَهْدَدَ»[1]. والدليل على ذلك: «ذُرّاحٌ» و «ذُرُّوحٌ»، فضاعَف بعضُهُمُ الراء، وضاعَف بعضهم الراء والحاء، وحقّرته على تكسيركه للجمع. ألاَ ترى أَنَّ مَن لغتُه «ذُرَحْرَحٌ» يقول: «ذَرارِحُ».

وقالوا: «جُلَعْلَعٌ»[2] و «جَلالعُ». وزعم يونس أَنّهم يقولون: «صَمامِحُ» و «دَمامِكُ»، في «صَمَحْمَحٍ»[3] و «دَمَكْمَكٍ»[4]، فإذا حقّرتَ قلت: «صُمَيْمِحٌ» و «دُمَيْمِكٌ» و «جُلَيْلِعٌ»، وإن شئت قلت: «ذُرَيْرِيحٌ» عِوَضاً كما قالوا: «ذَراريحُ». وكرهوا «ذَراحِحُ» و «ذُرَيْحِحٌ»، للتضعيف والتقاء الحرفين من موضع واحد، وجاء العِوَض فلم يغيّروا ما كان من ذلك قبل أن يجيء، ولم يقولوا في العِوَض: «ذَراحِيحُ» فيكونَ من العِوَض على ضربٍ وفي غيره على ضربٍ. ومع ذا أَنَّ «فَعاعِيلَ» و «فَعاعِلَ» أكثرُ وأعرفُ من «فَعالِلَ» و «فَعاليلَ».

وزعم الخليلُ أَنَّ «مَرْمَرِيسٌ»[5] عنده من «المَراسة»، والمعنى يَدُلّ. وزعموا أَنَّهم ضاعفوا الميم والراء في أوله كما ضاعفوا في آخر «ذُرَحْرَحٍ» الراء والحاء. وتحقيره «مُرَيْرِيسٌ»، لأن الياء تَصير رابعةً، وصارت الميم أَولى بالحذف من الراء، لأن الميم إذا حُذفت تبيَّنَ في التحقير أن أصله من الثلاثة، كأنَّك حقّرت «مَرّاسٌ». ولو قلت: «مُرَيْمِيسٌ» لصارت كأنَّها من باب «سُرْحُوبٍ»[6] و «سِرْداحٍ»[7] و «قِنْدِيلٍ».

فكلُّ شيء ضوعِف الحرفان من أوّله أو آخره فأصلُه الثلاثةُ، ممّا عدّة حروفه خمسة أحرف، كما أنَّ كلّ شيء ضوعف الثاني منه من أوّله أو آخِره، وكانت عدّتُه أربعةً أو خمسةً رابُعه حرف لين، فهو من الثلاثة عندك. فهذان يُجْرَيان مجرى واحداً.

وإذا حقّرتَ «المُسَرْوَل» فهو «مُسَيْرِيلٌ»، ليس إلاّ هذا، لأنَّ الواو رابعة. ولو كسّرته

---

(١) مهدد: اسم امرأة. (لسان العرب ٣/ ٤١١ (مهد)).

(٢) الجَلَعْلع: الجُعَل، والجُلَعْلَعة: الخنفساء. (لسان العرب ٨/ ٥٢ (جلع)).

(٣) الصمحْمَح من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، ورأس صَمَحْمَح: أصلع غليظ شديد. (لسان العرب ٢/ ٥١٩ (صمح)).

(٤) الدمكمك من الرجال والإبل: القويّ الشديد. (لسان العرب ١٠/ ٤٢٩ (دمك)).

(٥) المرمريس: الأملس، والداهية، والأرض التي لا تُنبت. (لسان العرب ٦/ ٢١٧ (مرس)).

(٦) السرحوب: الطويل الحسن الجسم. (لسان العرب ١/ ٤٦٧ (سرحب)).

(٧) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم، والسّرداح أيضاً: جماعة الطَّلْح.. (لسان العرب ٢/ ٤٨٢ (سردح)).

للجمع لم تَحذف، فكذلك لا تَحذف في التصغير. فإِذا حقّرتَ أو كسَّرت وافَق «بُهْلولاً» وأَشباهَه.

وإذا حقّرتَ «مَساجِدَ» اسمَ رجلٍ قلت: «مُسَيْجِدٌ»، فتحقيرُه كتحقير «مَسْجِدٍ» لأنه اسمٌ لواحد، ولم ترد أن تحقِّر جماعة «المَساجد». ويحقَّر ويكسَّر اسمَ رجل كما يحقَّر «مُقَدَّمٌ».

هذا باب ما تُحذف منه الزوائدُ من بنات الثلاثة مما أوائله الألفاتُ الموصولات

وذلك قولك «في اسْتِضْرابٍ»: «تُضَيْرِيبٌ»، حذفتَ الألف الموصولة لأَنَّ ما يَليها من بعدها لا بدّ من تحريكه، فحذفتَ لأَنَّهم قد علموا أَنَّها في حالة استغناء عنها، وحذفتَ السين كما كنتَ حاذِفَها لو كسّرته للجمع حتَّى يَصير على مثال «مَفاعِيلَ»، وصارت السِّينُ أولى بالحذف حيث لم يَجدوا بُدّاً من حذف أحدهما؛ لأَنَّك إِذَنْ أردت أن يكون تكسيرُه وتحقيره على ما في كلام العرب، نحوَ: «التِّجْفاف» و «التِّبْيان»، وكان ذلك أحسنَ من أن يجيئوا به على ما ليس من كلامهم. ألا ترى أَنَّه ليس في الكلام «سِفْعالٌ».

وإذا صغّرتَ «الافْتِقار» حذفتَ الألفَ لتحرُّك ما يليها، ولا تَحذف التاء لأَنَّ الزائدة إذا كانت ثابتةً في بنات الثلاثة وكان الاسمُ في عدّة خمسة أحرف رابعهنّ حرف اللين لم يُحذَف منه شيء في تكسيره للجمع؛ لأنَّه يجيء على مثال «مَفاعِيلَ»، ولا في تصغيره. وذلك قولك في «دِيباجٍ»: «دَيابِيجُ»، و «البَياطيرُ» و «البياطِرة» جمع «بَيْطارٍ»، صارت الهاءُ عِوَضاً من الياء. فإِذا حذفتَ الألف الموصولة بقيتْ خمسةُ أحرفٍ، الثاني منها حرفٌ زائد والرابع حرفُ لين. فكل اسم كان كذا لم تَحذف منه شيئاً في جمع ولا تصغير. فالتاءُ في «افْتِقارٍ» إذا حذفتَ الألف بمنزلة الياء في «دِيباجٍ»؛ لأنَّك لو كسَّرته للجمع بعد حذف الألف لكان على مثال «مَفاعِيلَ»، تقول: «فُتَيْقِيرٌ».

وإذا حقَّرتَ «انْطِلاقٌ» قلت: «نُطَيْلِيقٌ»، تَحذف الألف لتحرُّك ما يليها، وتَدع النون، لأنَّ الزيادة إذا كانت أَوّلاً في بنات الثلاثة وكانت على خمسة أحرف، وكان رابعُه حرف لين، لم تَحذف منه شيئاً في تكسيركه للجمعِ، لأنّه يجيء على مثال «مَفاعِيلَ»، ولا في التصغير؛ وذلك نحو: «تِجْفافٍ» و «تَجافِيفَ»، و «يَرْبوعٍ» و «يَرابِيعَ». فالنون في «انْطِلاقٍ»

بعد حذف الألف كالتاء في «تِجْفَافٍ». وإذا حقَّرت «احْمِرارٌ» قلت: «حُمَيْرِيرٌ»، لأنَّك إذا حذفتَ الألف كأنّك تصغّر «حِمْرارٌ»، فإنّما هو حينئذ كـ«الشملال»[1]، ولا تحذف في «الشِّمْلال» كما لا تَحذف منه في الجمع.

وإذا حقَّرتَ «اشْهِيبابٌ»[2] حذفْتَ الألف، فكأنه بقي «شِهِيبابٌ»، ثم حذفتَ الياء التي بعد الهاء، كما كنتَ حاذِفَها في التكسير إذا جمعتَ، فكأنَّك حقَّرتَ «شِهْبابٌ». وكذلك «الاغْدِيدانُ»[3] تَحذف الألف والياء التي بعد الدال، كما كنتَ حاذِفَها في التكسير للجمع، فكأنك حقَّرت «غِدَّانٌ»؛ وذلك نحو: «غُدَيْدِينٍ» و «شُهَيْبِيبٍ».

وإذا حقَّرتَ «اقْعِنساسٌ»[4] حذفتَ الألف[5] لما ذكرنا، فكأنه يبقى «قِعِنْساسٌ» وفيه زائدتان: إحدى السينينِ والنون، فلا بُدَّ من حذف إحداهما، لأنَّك لو كسَّرته للجمع حتَّى يكون على مثال «مَفاعِيلَ» لم يكن من الحذف بُدٌّ. فالنون أولى؛ لأنَّها هنا بمنزلة الياء في «اشهِيبابٍ» و «اغْدَيدانٍ» وهي من حروف الزيادة، والسينُ ضوعِفتْ كما ضوعفت الباءُ، وما ليس من حروف الزيادة من «الاشْهِيباب» و «الاغْدِيدان». ولو لم يكن فيه شيء من ذا كانت النونُ للحذف أولى، لأنّه كان يجيء تحقيرُه وتكسيره كتكسير ما هو في الكلام وتحقيرِه. فإذا لم تَجد بُدًّا من حذف إحدى الزائدتين فدَعِ التي يَصير بها الاسمُ كالذي في الكلام كـ «شُمَيْليل».

وإذا حقَّرتَ «اعْلِوّاطٌ»[6] قلت: «عُلَيِّطٌ»، تَحذف الألف لِما ذكرنا، وتَحذف الواو الأُولى لأنها بمنزلة الياء في «الاغْدِيدان»، والنُّونِ في «احْرِنْجام»[7]. فالواوُ المتحرِّكة بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنَّه أَلحقَ الثلاثةَ ببناء الأربعة، كما فُعل ذلك بواو «جَدْولٍ»، ثم زيد عليه كما يزاد على بنات الأربعة.

---

(١) الناقة الشملال: السريعة. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ (شمل)).

(٢) اشهاب الرأس: غلبَ بياضُه سواده. (لسان العرب ١/ ٥٠٨ (شهب)).

(٣) اغدودن النبت: اخضرّ وضرب إلى السواد من شدّة ريّه. (لسان العرب ٣/ ٣١١ (غدن)).

(٤) الاقعنساس: الشدَّة. (لسان العرب ٦/ ١٧٩ (قعنس)).

(٥) قال السيرافي: أي: ألف الوصل، وكذلك تحذف النون معها، لأنك إذا حذفتها وبقيت الألف، أي ألف «افعنلال»، جاز لأنها رابعة. ولو حذفت الألف وبقّيتها لاحتجت إلى حذفها، لأنه يبقى «قعنسس»، فاحتجت إلى حذف النون، فكان حذف النون أولى لأنها تبقى الألف.

(٦) الاعلوّاط: ركوب الرأس والتقحُّم على الأمور بغير رويّة. (لسان العرب ٧/ ٣٥٥ (علط)).

(٧) احرنجم القوم: ازدحموا، والمُحْرَنجم: العدد الكثير. (لسان العرب ١٢/ ١٣٠ (حرجم)).

هذا باب تحقير ما كان من الثلاثة فيه زائدتان، تكون فيه بالخيار في حذف إحداهما، تَحذف أيَّهما شئت

وذلك نحو: «قَلَنْسُوةٍ»، إن شئت قلت: «قُلَيْسِيَةٌ»، وإن شئت قلت: «قُلَيْنسةٌ»، كما فعلوا ذلك حين كسّروه للجمع، فقال بعضهم: «قَلانِسُ»، وقال بعضهم: «قَلاسٍ». وهذا قول الخليل.

وكذلك «حَبَنْطًى»[1]، إن شئت حذفت النون فقلت: «حُبَيْطٍ»، وإن شئت حذفت الألف فقلت: «حُبَيْنِطٌ»؛ وذلك لأنَّهما زائدتان ألحقتا الثلاثةَ ببناء الخمسة، وكلاهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فليس واحدةٌ الحذفُ ألزمُ لها منه للأخرى؛ فإنّما «حَبَنْطًى» وأشباهُه بمنزلة «قَلَنْسُوةٍ».

ومن ذلك «كَوَأْلَلٌ»[2]، إن شئت حذفت الواو وقلت: «كُؤَيْلِلٌ» و «كُؤَيْلِيلٌ»، وتقديرها: «كُعَيْلِلٌ»، و «كُعَيْلِيلٌ»، وإن شئت حذفت إحدى اللامين فقلت: «كُوَيْئِلٌ» و «كُوَيْئِيلٌ»، وتقديرها «كُوَيْعِلٌ» و «كُوَيْعِيلٌ»، لأنَّهما زائدتان أَلحقتاه بـ «سَفَرْجَل»، وكلّ واحدة منهما بمنزلة ما هو من نفس الحرف[3].

---

(١) الحَبَنْطى: الممتلىء غيظاً أو بِطنة. (لسان العرب ٧/ ٢٧١ (حبط)).

(٢) الكوَأْلل: القصير، وقيل: القصير مع غِلظ وشدّة. (لسان العرب ١١/ ٥٨٠ (كأل)).

(٣) قال السيرافي: اعلم أن «كوأللاً» غير مشتق، وإنّما حكمت على الواو وأحد اللاّمين بالزيادة حملاً له على نظائره، لأنّ الواو إذا وجدت غير أوّل ـ فيما هو على أكثر من ثلاثة أحرف ـ فالباب فيه الزيادة. واللاّم إذا تكرّر فيما هو أكثر من ثلاثة، حكم عليه بالزيادة أيضاً. وهما زائدتان زيدا للإلحاق معاً. وليس بمنزلة «عَفَنْجَج» لأن «عفنججاً» تصغيره «عُفيجج» تحذف النون فقط. والنون والجيم زائدتان، ولم يخيّر في «عَفَنْجَج» كما خيّر في «كَوَأْلَل» لأنه قدر في «عَفَنْجَج» أنّه أُلحق أولاً بزيادة الجيم بـ «جعفر»، ثم

وممّا لا يكون الحذفُ ألزمَ لإحدى زائدتَيْه منه للأخرى «حُبارى»، إن شئت قلت: «حُبَيْرَى» كما ترى، وإن شئت قلت: «حُبَيِّر»؛ وذلك لأَنَّ الزائدتين لم تجيئا لِتُلْحِقا الثلاثة بالخمسة، وإنّما الألف الآخِرة ألف تأنيث، والأولى كواو «عَجوزٍ»، فلا بُدّ من حذف إحداهما؛ لأنَّك لو كسّرته للجمع لم يكن لك بُدٌّ من حذف إحداهما، كما فعلتَ ذلك بـ «قَلَنْسُوةٍ»، فصار ما لم تجيء زيادتاه لتُلحقا الثلاثة بالخمسة، بمنزلة ما جاءت زيادتاه لتُلحقا الثلاثة بالخمسة؛ لأنّهما مستويتان في أنّهما لم تَجيئا لتُلحِقا شيئاً بشيء، كما أنَّ الزيادتين اللتين في «حَبَنْطًى» مستوِيتان في أنّهما أَلحقتا الثلاثة بالخمسة.

وأمّا أبو عمرو فكان يقول: «حُبَيِّرةٌ»، ويجعل الهاءَ بدلاً من الألف التي كانت علامةً للتأنيث إذْ لم يَصل إلى أن تَثبت.

وإذاحقَّرتَ «عَلانِيةً» أو «ثمانِيَةً» أو «عُفارِيَةً»[1]، فأحسنُه أن تقول: «عُفَيْرِيَةٌ» و «عُلَيْنِيةٌ»، و «ثُمَيْنِيَةٌ»، من قِبَلِ أنَّ الألف ههنا بمنزلة ألف «عُذافِرٍ»[2] و «صُمادِحٍ»[3]، وإنّما مُدّ بها الاسم، وليست تُلحِق بناءً ببناء. والياءُ لا تكون في آخِر الاسم زيادة إلاّ وهي تُلحِق بناءً ببناء. ولو حذفتَ الهاء من «ثَمانِيةٍ» و «عَلانِيَةٍ» لجرت الياء مجرى ياء «جَوارِي»، وصارت الياءُ بمنزلة ما هو من نفس الحرف، وصارت الألف كألف «جَواري»، وهي وفيها الهاءُ بمنزلة «جَارِيَةٍ»، فأَشَبهُهُما بالحروف التي هي من نفس الحرف أجدرُ أن لا تَحذف، فالياءُ في آخِر الأسماء أبداً بمنزلة ما هو من نفس الحرف؛ لأنّها تُلحِقُ بناءً ببناءٍ، فياءُ «عُفارِيَةٍ» و «قُراسِيَةٍ»[4] بمنزلة راء «عُذافِرةٍ»، كما أَنَّ ياء «عِفْرِيَةٍ» بمنزلة عين «ضِفْدِعةٍ». فإنّما مددتَ «عِفْرِيَةً» حين قلت: «عُفارِيَةٌ»، كما أنّك كأنّك مددت «عُذْفُراً» لمّا قلت: «عُذافِرٌ».

وقد قال بعضهم: «عُفَيِّرَةٌ» و «ثُمينِّةٌ»، شبّهها بألف «حُبارَى»، إذْ كانت زائدة كما أَنّها

= دخله النون فألحقته بـ «سَفَرْجل». كما ألحقت «جحفل» حين قلت: «جَحَنْفل»، وذلك لقوة الواو في «كَوَأْلل» بالحركة ووقوعها ثانية، وليست النون كذلك.

(١) العُفارية والعِفريت: الخبيث المنْكَر الداهي. (لسان العرب ٤/٥٨٦ (عفر)).

(٢) الجمل العُذافِر: الصُّلب العظيم الشديد، والعُذافر: الأسد لشدّته. وعُذافر: اسم رجل. (لسان العرب ٤/ ٥٥٥ (عذفر)).

(٣) الصُمادح: الخالص من كل شيء. (لسان العرب ٢/ ٥١٩ (صمدح)).

(٤) القُراسية: الضخم الشديد من الإبل وغيرها، الذكر والأنثى. (لسان العرب ٦/ ١٧٢ (قرس)).

زائدة وكانت في آخِر الاسم، وكذلك «صحَارَى» و «عذارَى» وأشباه ذلك.

وإنْ حقّرتَ رَجلاً اسمه «مَهارَى»، أو رَجلاً اسمه «صَحارَى»، كان «صُحيْرٍ» و «مُهَيْرٍ» أَحسنَ، لأنَّ هذه الألف لم تجىء للتأنيث، إنما أَرادوا «مَهارِيُّ»، و «صحَارِيُّ»، فحذفوا وأبدلوا الألف في «مَهَارَى» و «صَحارَى»، كما قالوا: «مَدارَى» ومَعايا، فيما هُو من نفس الحرف، فإنّما «فعَالى» كـ «فعَالي» و «فَعالِلَ» و «فَعائِلَ». ألا ترى أنّك لا تَجد في الكلام «فَعالَى» لشيءٍ واحِد.

وإنْ حقَّرتَ «عَفَرْناةً» و «عَفرْنَى»[1] كنت بالخيار إن شئت قلت: «عُفَيْرِنٌ» و «عُفَيرِنَةٌ» وإن شئت قلت: «عُفَيْرٍ» و «عُفَيْرِيَةٌ»، لأنَّهما زيدتا لتُلحِقا الثلاثة بالخمسة، كما كان «حَبَنْطًى» زائدتاه تُلحِقانه بالخمسة؛ لأنَّ الألف إذَا جاءَت منوّنةً خامِسة أو رابعةً فإنها تُلحِق بناءً ببناء. وكذلك النون.

ويُستدلّ على زِيادتَيْ «عَفرْنًى» بالمعنى. أَلا ترى أَنَّ معناه عِفْرٌ وعِفْرِيتٌ. وقال الشاعر [من الرجز]:

٨٤٣ - ولـم أَجِـدْ بـالمِصْـر مِـنْ حـاجـاتـي ... غيـرَ عَفـارِيـتَ عَفَـرْنَيـاتِ

---

(١) أسد عَفَرنى: شديد قويّ، وكذلك لبؤة عفِرناة. (لسان العرب ٤/ ٥٨٧ (عفر)).

٨٤٣ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في المخصص ٨/ ٦٣.

اللغة: المِصْرُ: الحاضرة. والعفاريت: جمع عفريت، كنّى به عن الداهية. والعَفرنيات: جمع عفرني وعفرناة، وهما بمعنى العفريت.

المعنى: لم أظفر في هذه الحاضرة بشيء من حاجاتي، فلم يلقني فيها إلا ما أكره من المصائب، والدواهي الشديدة.

الإعراب: «**ولم**»: الواو: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب، «**أجدْ**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «**بالمصر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (أجد). «**من حاجاتي**»: جار ومجرور متعلقان بحال من (غير)، والياء: ضمير للمتكلم مضاف إليه محله الجر. «**غيرَ**»: مفعول به للفعل (أجد) منصوب بالفتحة، وظاهر أنه جعل العفاريت من حاجاته تهكماً وتذمُّراً مما حلَّ فيه. «**عفاريت**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**عَفَرْنيات**»: صفة لـ (عفاريت) مجرور.

وجملة «لم أجد»: بحسب الواو.

والشاهد فيه قوله: (عفَرْنَياتِ) وجريها نعتاً على (عَفاريت)، فدَلَّ ذلك على أنه من بنات الثلاثة، لأن =

أَمّا «العِرَضْنَى»[1] فليس فيها إلاّ «عُرَيْضِنٌ»، لأنَّ النون ألحقت الثلاثة بالأربعة، وجاءت هذه الألف للتأنيث، فصارت النون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ولم تَحذِفها، وأوجبتَ الحذف للألف، فصارَ تَحْقِيرُها كتحقيرِ «جَحْجَبى»[2]؛ لأنَّ النون بمنزلة الراء في «قِمَطْرٍ»[3].

وإِذَا حقَّرتَ رجلاً اسمه «قَبائِلُ» قلت: «قُبَيْئِلُ»، وإن شئت قلت: «قُبَيْئِيلٌ» عِوَضاً ممّا حذفت، والألف أَوْلى بالطَّرْح من الهمزة، لأنَّها كلمةٌ حيَّةٌ لم تجىء للمدّ، وإنّما هي بمنزلة جيم «مَساجِدَ» وهمزةِ «بُرائِلٍ»[4]، وهي في ذلك الموضع والمثالِ، والألفُ بمنزلة أَلف «عُذافِرٍ». وهذا قول الخليل. وأَمّا يونس فيقول: «قُبَيِّلٌ» يحذِفُ الهَمزة إذْ كانت زائدة، كما حذفوا ياء «قُرَاسِيَةٍ» وياء «عُفَارِيَةٍ».

وقول الخليل أَحسنُ، كما أَنَّ «عُفَيْرِيَةً» أحسنُ.

وإذا حقَّرتَ «لُغَّيْزَى»[5] قلت: «لُغَيْغِيزٌ» تحذف الألف ولا تحذف الياء الرابعة، لأنَّك لو حذفتها احتجتَ أَيضاً إلى أن تحذف الألف، فلمّا اجتمعتْ زائدتان إنْ حذفتَ إحداهما ثبتت الأخرى، لأنَّ ما يَبقى لو كسّرته كان على مثال «مَفاعِيلَ»، وكانت الأخرى إنْ حذفتها احتجتَ إلى حذف الأخرى حين حذفتَ التي إذا حذفتها استغنيتَ. وكذلك فعلتَ في «اقْعِنْساسٍ»، حذفتَ النون وتركت الألف؛ لأنَّك لو حذفت الألف احتجت إلى حذف النون.

فإِذا وصلوا إلى أن يكون التحقير صحِيحاً بحذف زائدةٍ، لم يجاوزُوا حذفَها إلى ما لو حذفوه لم يَستغنوا به، كراهية أن يُخِلّوا بالاسم إذا وصلوا إلى أن لا يَحْذِفوا إلاّ واحداً. وكذلك لو كسّرته للجميع لقلت: «لَغَاغِيزُ»[6].

= اشتقاق كل منهما من (العفر)، والألف والنون في (عَفَرْنى) زائدتان للإلحاق ببنات الخمسة، فتحذف في التحقير أيّهما شئت حتى ترده إلى الأربعة.

(١) العِرَضْنَى: المشية في شق فيها بغي من النشاط. (لسان العرب ٧/ ١٨٢ (عرض)).
(٢) جَحْجَبَى: حيّ من الأنصار. (لسان العرب ١/ ٢٥٣ (جحجب)).
(٣) القِمَطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي. (لسان العرب ٥/ ١١٦ (قمطر)).
(٤) البُرائِل: الذي ارتفع من ريش الطائر فيستدير في عنقه. (لسان العرب ١١/ ٥١ (برأل)).
(٥) اللُّغَّيْزَى: اللُّغز. (لسان العرب ٥/ ٤٠٥ (لغز)).
(٦) قال السيرافي: وذلك أن «لُغَّيزى» فيها ثلاثة أحرف زوائد، وهي الغين، والياء وألف التأنيث. فأمّا إحدى =

واعلم أن ياء «لغَّيْزَى» ليست ياء التحقير؛ لأنَّ ياء التحقير لا تكون رابعة، إنّما هي بمنزلة ألف «خُضَّارَى»[1]، وتحقيرُ «خُضَّارَى» كتحقير «لُغَّيْزَى».

وإذا حقَّرتَ «عِبِدَّى» قلت: «عُبَيْدٌّ»، تحذف الألف ولا تَحذف الدال الثانية، لأنَّها ليست من حروف الزيادة، وإنَّما أَلحقتِ الثلاثةَ ببناء الأربعة، وإنَّما هي بمنزلة جيم «عَفَنْجَجٍ»[2] الزائدة. فهذه الدال بمنزلة ما هو من نفس الحرف، فلا يلزم الحَذفَ إلا الألفُ، كما لم يَلزم في «قَرْقَرى» الحذفَ إلاَّ الألفُ.

وإذا حقَّرتَ «بَرُوكاءَ» أو «جَلُولاءَ»[3] قلت: «بُرَيْكاءُ» و «جُلَيْلاءُ»؛ لأنَّكَ لا تحذف هذه الزوائد، لأنَّها بمنزلة الهاءِ، وهي زيادة مِن نفس الحرف، كألف التأنيث، فلمَّا لم يَجِدوا سَبيلاً إلى حذفها، لأنَّها كالهاء في أن لا تُحْذَف خامسةً وكانت من نَفس الحرف، صارَت بمنزلة كاف «مُبارَكٍ»، وَراء «عُذافِرٍ»، وصارت الواوُ كالألف التي تكون في موضع الواو، والياء التي تكون في موضع الواو، إذا كنَّ سواكنَ، بمنزلة ألف «عُذافِر» و «مُبارَكٍ»، لأَنَّ الهمزة تَثبت مع الاسم، وليست كهاء التأنيث.

وإذا حقَّرتَ «مَعْيُوراءَ»[4] و «مَعْلُوجاءَ»[5] قلت: «مُعَيْلِيجَاءُ» و «مُعَيّيراءُ»، لا تَحْذف الواو لأنها ليسَت كألف «مُبارَكٍ»، هي رابعةٌ. ولو كان آخِرُ الاسم أَلِفَ التأنيث كانت هي ثابتة لا يَلزمها الحذف، كما لم يَلزم ذلك ياءَ «لُغَّيْزَى» وألفَ «خُضَّارَى» التي بعد الضاد، فلمَّا كانت كذلك صارت كقاف «قَرْقَرَى» وفاء «خُنْفساءَ»؛ لأنَّهما لا تُحْذَف أَشباهُهما من بنات الأربعة إذا كان في شيءٍ منهنَّ ألف التأنيث خامسةً؛ لأنَّهن من أنفس الحروف، ولا تَحْذف منهن شَيئاً. فلمَّا كان آخرُ شيءٍ من بنات الأربعة ألفَات التأنيث، كان لا يُحذَف منها شيء إذا كانت الألفُ خامسة، إلاَّ الألف، وصارت الواو بمنزلة ما هو من نفس الحرف في بنات الأربعة.

= الغينين فلا تحذف لأنها من الحروف الأصلية وإذا زيدت، كانت أقوى من الحروف الزائدة، والياء رابعة، فإذا حذفناها، احتجنا إلى حذف ألف التأنيث لأنّها تقع بعد حذف الياء خامسة. وإن حذفنا الألف، لم نحتج إلى حذف الياء، فكان حذف الألف أولى.

(١) الخُضّارى: الرّمث إذا طال نباته. (لسان العرب ٤/ ٢٤٦ (خضر)).

(٢) العفَنْجَج: الضخم اللهازم والوجنات والألواح. (لسان العرب ٢/ ٣٢٥ (عفج)).

(٣) البروكاء والجلولاء: الثبات في الحرب. (تاج العروس ٢٧/ ٦٢ (برك)).

(٤) المَعْيوراء: الحمير، وقد يقال: المعيورا. (لسان العرب ٤/ ٦٢٠ (عير)).

(٥) المعلوجاء: جمع العلج، وهو الرجل الشديد الغليظ. (لسان العرب ٢/ ٣٢٦ (علج)).

ولو جاء في الكلام «فَعْوَلاءُ» ممدودة لم تَحذف الواو؛ لأنّها تُلحق الثلاثة بالأربعة، فهي بمنزلة شيء من نفْسِ الحرف، وذلك حين تُظهر الواوُ فيمن قال: «أُسَيْوِد»، [فهذه الواو بمنزلة واو «أُسَيْوِد»][1].

ولو كان في الكلام «أَفْعِلاءُ» العينُ منها واوٌ لم تَحْذفها، فإنّما هذه الواو كنون «عِرَضْنَةٍ». ألا ترى أنّك كنت لا تحذفها لو كان آخِرُ الاسم ألف التأنيث، ولم يكن ليلزمَها حذفٌ كما لم يَلزم ذلك نون «عِرَضْنَى» لو مددتَ. ومن قال في «أَسْوَدَ»: «أُسَيِّدٌ» وفي «جَدْوَلٍ»: «جُدَيِّلٌ» قال في «فَعْوَلاءَ» إن جاءت: «فُعَيْلاءُ»، يُخفّف لأنّها صارت بمنزلة السواكن؛ لأنّها تُغيّرُها وهي في مواضعها، فلمّا ساوتْها وخرجت إلى بابها صارت مثلَهنّ في الحذف. وهذا قول يونُس.

وإذا حقّرتَ «ظَريفينَ» غير اسم رجلٍ أو «ظَريفات» أَو «دجاجَات» قلت: «ظُرَيِّفُونَ» و «ظُرَيِّفاتٌ» و «دُجَيِّجاتٌ»، مِن قِبَلَ أَنَّ الياء والواو والنون لم يكسّر الواحدُ عليهن، كما كُسِّر على أَلِفَيْ «جَلُولاَءَ»، ولكنّك إنّما تُلحِق هذه الزوائد بعدما يُكسّر الاسم في التحقير للجمع، وتُخرجهنَّ إذا لم تُرِد الجمع، كما أَنّك إذَا قلت: «ظَرِيفُونَ» فإنّما أَلحقتَه اسماً بعدما فُرِغ من بنَائِه. وتُخْرجهمَا إذا لم تُرِد معنى الجمع، كما تَفعل ذلك بيائي الإضافة، وكذلِك هما، فلمّا كان ذلك كذلك شبّهوه بهاء التأنيث[2]. وكذلك التثنية تقول: «ظُرَيِّفانِ».

وسأَلت يونس عن تَحْقِير «ثلاثينَ» فقال: «ثُلَيْثُونَ» ولم يثقّل، شبَّهها بواو «جَلولاءَ»؛ لأنَّ «ثَلاثاً» لا تُستعمل مُفردةً على حدّ ما يُفرَد «ظَريفٌ»، وإنما «ثلاثونَ» بمنزلة «عِشْرِينَ» لا يفرد «ثلاثٌ» من «ثلاثينَ»؛ كما لا يَفرد «العِشْرُ» من «عشْرِينَ». ولو كانت إنَّما تَلحق هذه الزيادةُ الثلاثَ التي تستعملها مفردة لكنتَ إنّما تَعني تِسْعة؛ فلمّا كانت هذه الزيادة لا تُفارق شُبِّهت بألفي «جَلولاءَ».

ولو سمَّيتَ رجلاً «جِدارَيْنِ» ثم حقّرته لقلت: «جُدَيْرانِ» ولم تثقِّل؛ لأنّك لست تريد معنى التثنية، وإنّما هو اسم واحد، كما أنّك لم ترد بـ «ثلاثين» أن تُضَعِّف «الثلاث».

وكذلك لو سمّيته بـ «دجاجات» أو «ظريفينَ» أو «ظَريفاتٍ» خفّفتَ. فإنْ سمَّيْتَ رجلاً

(١) الزيادة عن طبعة عبد السلام هارون.

(٢) قال السيرافي: لأنك إذا صغَّرت جمعاً سالماً أو جمعاً غير قليل، صغَّرت الواحد، ثم أدخلت علامة الجمع، فكأنك صغَّرت «ظريفاً» أو «ظريفة» و «دجاجة»، وليس ذلك بمنزلة «جلولاء» و «بروكاء»، لأنّ ألفي التأنيث لم تدخل على «جلول» بعد أن استعمل اسماً.

بـ «دجاجة» أو «دَجاجَتَيْنِ» ثقّلتَ في التحقير؛ لأنَّه حينئذ بمنزلة «دَرابَ جِرْدَ»[1]، والهاء بمنزلة «جِرْدَ» والاسم بمنزلة «دَرابَ». وإنَّما تحقير ما كان من شيئين كتحقير المضاف، فـ «دجاجةٌ» كـ «دراب جِرْدَ»، و «دَجاجَتَيْنِ» كـ «دَراب جِرْدَيْنِ».

(١) دراب جرد: كورة بفارس. (معجم البلدان ٢/٤٤٦).

هذا باب تحقير ما تثبتْ زيادتُه من بنات الثلاثة في التحقير

وذلك نحو: «تِجْفافٍ»، و «إصْلِيتٍ»[1]، و «يَرْبوعٍ»، فتقول: «تُجَيْفِيفٌ»، و «أُصَيْلِيتٌ»، و «يُرَيْبِيعٌ»؛ لأنّك لو كسّرتها للجمع ثبتتْ هذه الزوائد.

ومثل ذلك «عِفْرِيتٌ» و «مَلكوتٌ»، تقول: «عُفَيْرِيتٌ»، لأنّك تقول: «عَفَارِيتُ»، و «مُلَيْكِيتٌ» لأنّك تقول: «مَلاكيتُ». وكذلك «رَعْشَنٌ» لأنّك تقول: «رَعَاشِنُ»، ومثل ذلك «سَنْبَتَةٌ» لأنك تقول: «سَنابِتُ». يدلُّك على زيادتها أنّك تقول: «سَنْبةٌ» كما تقول: «عِفْرٌ»، فيدلُّك على «عِفْرِيت» أنَّ تاءه زائدة.

وكذلك «قَرْنُوةٌ»[2] تقول: «قُرَيْنِيةٌ»؛ لأنّك لو كسّرت «قَرْنُوةً» لقلت: «قَرانٍ»، كما تقول في «تَرْقُوَةٍ»: «تراقٍ».

وإذا حقَّرتَ «بَرْدَرايَا»[3] أو «حَوْلايَا»[4] قلت: «بُرَيْدِرٌ»، و «بُرَيْديرٌ»، و «حُوَيْليٌّ»، لأنَّ هذه ياءٌ ليست حرف تأنيث، وإنّما هي كياء «دِرْحايةٍ»، فكأنك إذا حذفت ألفا إنّما تحقّر «قُوباءً»[5] و «غَوْغاءً» فيمن صرف.

(١) سيف إصليت: منجرد، ماضٍ في الضريبة. (لسان العرب ٢/ ٥٣ (صلت)).

(٢) القَرنُوة: نبات عريض الورق ينبت في ألوية الرمل ودكاكه، ورقها أغبر يشبه ورق الحندقوق. (لسان العرب ١٣/ ٣٤٠ (قرن)).

(٣) بَرْدرايا: قال ياقوت الحموي: «موضع أظنه بالنهروان من أعمال بغداد». (معجم البلدان ١/ ٣٧٧).

(٤) حَوْلايا: قرية كانت بنواحي النهروان. (معجم البلدان ٢/ ٣٢٢).

(٥) القُوباء: داء جلدي يتقشّر ويتّسع. (لسان العرب ١/ ٦٩٣ (قوب)).

هذا باب ما يُحذف في التحقير من زوائد بنات الأربعة لأنها لم تكن لتثبت لو كسرّتها للجمع

وذلك قولك في «قَمَحْدُوَةٍ»[1]: «قُمَيْحِدةٌ»، كما قلت: «قَماحِدُ»، و «سُلْحفاةٍ»: «سُلَيْحِفةٌ»، كما قلت: «سَلاحِفُ»، وفي «مَنْجَنيقٍ»: «مُجَينيقٌ»؛ لأنّك تقول: «مَجانيقُ»، وفي «عَنْكَبوتٍ»: «عُنيكبٌ»؛ و «عُنيكيبٌ»؛ لأنّك تقول: «عَناكِبُ»، و «عَناكيبُ»، وفي «تَخْرَبوتٍ»[2]: «تُخيربٌ» و «تُخَيرِيبٌ» إن شئتَ عِوَضاً. وإنْ شئت فعلتَ ذلك بـ «قَمَحْدُوَةٍ» و «سُلَحْفاةٍ» ونحوهما.

ويدلّك على زيادة التاء والنون كسرُ الأسماء للجمع وحذفُها، وذلك أنهم لا يكسّرون من بنات الخمسة للجمع حتى يحذفوا، لأنّهم لو أرادوا ذلك لم يكن من مثال «مَفاعِلَ» و «مَفاعيلَ»، فكرهوا أن يحذفوا حرفاً من نفس الحرف، ومن ثم لم يكسروا بنات الخمسة، إلاّ أن تَستكرهَهم فيخِلّطوا، لأنّه ليس من كلامهم[3]. فهذا دليلٌ على الزوائد.

وتقول في «عَيْطَمُوسٍ»[4]: «عُطَيميسٌ»، كما قالوا: «عَطاميسُ» ليس إلاّ، لأنها تَبقى

---

(١) القَمحدوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. (لسان العرب ٣/ ٣٦٨ (قمحد)).

(٢) ناقة تَخْربوت: خِيار فارهة. (لسان العرب ١/ ٢٢٧ (تخرب)).

(٣) قال السيرافي: استدل سيبويه على زيادة التاء في آخر «عَنْكَبوت» و «تَخْرَبوت» والنون في «مَنْجنيق»، بأنّ العرب قد كسرت ذلك. وهم لا يكسرون ما كان على خمسة أحرف أصلية إلاّ أن تستكرههم فيخلطوا. ومعنى ذلك أن يسألهم سائل فيقول: كيف تجمعون «فرزدقاً»، و «جردحلاً» وما أشبه ذلك. فربما جمعوه على قياس التصغير في مثل «سفرجل» و «فرزدق» وربما جمعوه بالواو والنون أو غير ذلك. وهذا معنى قول سيبويه: «إلاّ أن تستكرههم فيخلطوا لأنّه ليس من كلامهم».

(٤) العيطموس من النساء والإبل: التامة الخلق، والجميلة. (لسان العرب ٦/ ١٤٣ (عطمس)).

واوٌ رابعة، إلاَّ أن يُضطرّ شاعر، كما قال غَيْلان [من الرجز]:

٨٤٤ ـ قد قرّبتْ ساداتُها الرَّوائِسَا والبَكَراتِ الفُسَّجَ العَطامِسَا

وكذلك «عَيْضَموزٌ»(١): «عُضَيْمِيزٌ»، لأنَّك لو كسَّرته للجمع لقلت: «عَضامِيزُ».

وتقول في «جَحَنْفلٍ»(٢): «جُحَيْفِلٌ»، وإنْ شئت: «جُحَيْفيلٌ» كما كنت قائلاً ذلك لو كسَّرته، وإنَّما هذه النون زائدةٌ كواو «فَدَوْكَسٍ»(٣)، وهي زائدة في «جَحْفَلٍ»، لأنَّ المعنى العِظَم والكَثرة.

وكذلك «عَجَنَّسٌ»(٤) و «عَدبَّسٌ»(٥). وإنَّما ضاعفوا الباءَ كما ضاعفوا ميمَ «مُحمَّدٍ».

---

٨٤٤ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث الربعي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٨؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٦٢؛ والدرر ٦/ ٢٤٣؛ ولسان العرب ١/ ٥٦٩ (ضبظب)، ٢/ ٣٤٥ (فسج)، ٨/ ٤٠٢ (وعع)، ٩/ ١٩٠ (صرف)، ١٢/ ١٥٧ (حمم)، ٤٤٥ (غنم)، ١٣/ ٤٩٠ (دهده)، ١٥/ ٣٦ (عدا)؛ والمحتسب ١/ ٩٤، ٤٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧.

اللغة: الرَّوائس: جمع رائسة، وهي السريعة. والفُسَّج: جمع فاسج وفاسجة، وهي الناقة التي ضربها الفحل قبل أن تستحق الضِّراب. والعيطموس: الناقة الفتية الحسنة الخلق. والبكرات: جمع بكْرة، وهي الفتية من الإبل.

المعنى: يريد أنَّ سادة العشيرة يقرِّبون للرحيل نوقاً هذه أوصافها.

الإعراب: «**قد**»: حرف تحقيق. «**قرّبَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**ساداتُها**»: فاعل مرفوع بالضمة، و «ها»: مضاف إليه محلّه الجر. «**الـرَّوائسـا**»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة، والألف: للإطلاق. «**والبكرات**»: الواو: حرف عطف، «**البكرات**»: معطوف على (الروائس) منصوب، وعلامة نصبه الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «**الفُسَّج**»: صفة لـ (البكراتِ) منصوبة. «**العطامسا**»: صفة ثانية لـ (البكرات) منصوبة وعلامة نصبها الفتحة، والألف: للإطلاق.

وجملة «قَرَّبت ساداتها»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: جمع (العيطموس) من النوق على (عطامِس) ضرورة وكان يجب أن يقول: عَطاميس.

(١) العيضموز: العجوز الكبيرة. (لسان العرب ٥/ ٣٨٠ (عضمز)).

(٢) الجحنفل: الغليظ، والغليظ الشفتين. (لسان العرب ١١/ ١٠٣ (جحفل)).

(٣) الفدوكس: الشديد، وقيل: الغليظ الجافي. والفدوكس: الأسد. (لسان العرب ٦/ ١٥٩ (فدكس).

(٤) العجنَّس: الجمل الشديد الضخم. (لسان العرب ٦/ ١٣٢ (عجنس)).

(٥) الجمل العدَبَّس: الشديد الوثيق الخلق العظيم. وقيل: هو السيِّىء الخلق. ورجل عدبَّس: طويل. (لسان العرب ٦/ ١٣٤ (عدبس)).

وكذلك «قِرْشَبٌّ»[1]، وإنّما ضاعفوا الباءَ كما ضاعفوا دالَ «مَعَدٍّ».

وأمّا «كَنْهَوَرٌ»[2] فلا تَحذف واوه، لأنّها رابعة فيما عدَّتُه خمسة، وهي تثبت لو أنّه كُسّر للجمع. وإذا حقّرتَ «عَنْتَرِيسٌ»[3] قلت: «عُتَيْرِيسٌ».

وزعم الخليلُ: أنّ النون زائدة، لأنّ «العَنْتَرِيس»: الشديدُ، و «العَتْرَسة»: الأخذ بالشدّة، فاستُدلّ بالمعنى.

وإذا حقرتَ «خَنْشَلِيلٌ»[4] قلت: «خُنَيْشِيلٌ»، تَحذف إحدى اللامين لأنّها زائدة. يدلُّك على ذلك التضعيف.

وأما النونُ فمن نفس الحرف حتَّى يَتبيّن لك، لأنّها من النونات التي تكون عندَكِ من نفس الحرف، إلاّ أن يَجيء شاهدٌ من لفظه فيه معنًى يدلّك على زيادتها. فلو كانت النون زائدة لكان من الثلاثة، ولكان بمنزلة «كَوَأْلَلٍ»[5].

وكذلك «مَنْجَنُونٌ»[6] تقول: «مُنَيْجِينٌ»، وهو مِن الفعل «فُعَيْلِيلٌ».

وإذا حَقَّرت «الطُّمَأْنِينَةَ»، أو «قُشَعْرِيرةً» قلت: «طُمَيْئِينةٌ» و «قُشَيْعِيرَةٌ»، تَحذِف إحدى النونين لأنّها زائدة، فإذا حذفتَها صَار على مِثَال «فُعَيْعِيلٍ»، وصار ممّا يكون على مثال «فَعاعِيلَ» لو كُسِّر.

وإذا حقَّرتَ «قِنْدَأْوٌ»[7] حذفت الواوَ لأنّها زائدَة كزيَادة ألف «حَبَرْكَى»[8]، وإن شئت حذفت النون من «قِنْدَأْوٍ» لأنّها زائدة كما فعلْتَ ذَلِكَ بـ «كَوَأْلَلٍ».

---

(١) القرشب: الضخم الطويل من الرجال. وقيل: هو الأكول، وقيل: هو السيّىء الخلق. (لسان العرب ١/ ٦٦٩ (قرشب)).

(٢) الكَنْهَور من السحاب: المتراكب الثخين، وقيل: هو قطع من السحاب أمثال الجبال. (لسان العرب ٥/ ١٥٣ (كنهر)).

(٣) العنتريس: الداهية، والناقة الصلبة الوثيقة الشديدة الكثيرة اللحم الجواد الجريئة. (لسان العرب ٦/ ١٣٠ (عترس)).

(٤) الرجل الخنشليل: المُسِنّ القوي، والجيِّد الضرب بالسيف. (لسان العرب ١١/ ٢٢٣ (خنشل)).

(٥) الكوألل: القصير، وقيل: القصير مع غِلظ وشدة. (لسان العرب ١١/ ٥٨٠ (كأل)).

(٦) المنجنون: الدولاب التي يُستقى عليها، وأداة السانية التي تدور. (لسان العرب ١٣/ ٤٢٣ (منجنون)).

(٧) القندأو: القصير من الرجال، وناقة قندأة: جريئة، والقندأو: الصغير العنق الشديد الرأس. وجمل قندأو: صلب. (لسان العرب ١/ ١٢٨ (قدأ)).

(٨) الحَبَرْكى: الطويل الظهر القصير الرجلين، والقوم الهلكى، والقُراد. (لسان العرب ١٠/ ٤٠٩ (حبرك)).

وإن حقَّرتَ «بَرْدَرايَا» قلْتَ: «بُرَيْدِر» تَحذف الزَوائد حتَّى يصير على مثال «فُعَيْعِلٍ».

فإن قلت: «بُرَيْدِير» عِوضاً جَاز.

وإن حقَّرتَ «إبْراهيم» و «إسْمَاعِيلَ» قلت: «بُرَيْهِيمٌ» و «سُمَيْعِيلُ»، تحذف الألف؛ فإذا حذفتها صار ما بقي يجيء على مثال «فُعَيْعِيلٍ»[1].

وإذا حقَّرتَ «مُجَرْفَسٌ»[2] و «مُكَرْدَسٌ»[3] قلت: «جُرَيْفِسٌ» و «كُرَيْدِسٌ»، وإن شئتَ عوضتَ فقلت: «جُرَيْفيسٌ» و «كُرَيْدِيسٌ»، حذفتَ الميم لأنَّها زيدت على الأربعة؛ ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال «فُعَيْعِيلٍ» ولا «فُعَيْعِلٍ»، وكانت أَولى بالحذف لأنَّها زائدة.

وإذا حقَّرتَ «مُقْشعِرًا» أو «مُطْمَئِنًّا» حذفت الميم وإحدى النونين حتَّى يصير على مَثال ما ذكرنا، ولا بُدَّ لك من أن تَحذف الزائدتين جميعاً، لأنّك لو حذفت إحداهما لم يجيء ما بقي على مثال «فُعَيْعِلٍ» ولا «فُعَيْعِيلٍ».

وإذا حقَّرتَ «مُتكَرِدسٌ» حذفت الزائدتين لهذه القصّة، وذلك قولك في «مُقْشَعِرٌّ»: «قُشَيْعِرٌ»، وفي «مُطْمئنّ»: «طُمَيْئِنٌ»، وفي «مُتكَرْدِسٍ»: «كُرَيْدِسٌ»، وإن شئت عوضت، فألحقت اليَاءات حتّى يصير على مثال «فُعَيْعِيلٍ».

وإن حقَّرتَ «خَوَرنَقٌ»[4] فهو بمنزلة «فَدَوْكَسٍ»؛ لأنَّ هذه الواو زائدة كواو «فَدَوْكَسٍ»، ولا بدَّ لها مِن الحذف حتَّى يكون على مثَال: «فُعَيْعِلٍ» أو «فُعَيْعيلٍ»، ولذلك أيضاً حُذفت واو «فَدَوْكَسٍ».

---

(١) قال السيرافي: كان المبرد يردّ هذا ويقول: «أبيريه» و «أُسيميع». واحتج في ذلك بأن الهمزة لا تكون زائدة أولاً، وبعدها أربعة حروف أصول. فهي أصلية والكلمة على خمسة حروف أصول، فإذا احتجنا إلى حذف شيء منها في التصغير، حذفنا من آخرها، فيقال: «أُبيريه» بحذف الميم، و «أُسيميع» بحذف اللّام كما قيل في «سفيريج» بحذف اللام. والذي قاله سيبويه هو الصواب، وقد كفينا الاحتجاج له بتصغير العرب لذلك بحذف الهمزة كما رواه أبو زيد وغيره عن العرب: أنها تصغر «إبراهيم» على «بريهيم» وحكى سيبويه عن الخليل عنهم في باب تصغير الترخيم في «إبراهيم» و «إسماعيل»: «بُريه» و «سُمَيْع».

(٢) المُجَرْفَس: المصروع. (لسان العرب ٦/ ٣٧ (جرفس)).

(٣) المكَرْدَس: الذي شُدَّت يداه ورجلاه وصُرِع. وركدس القائد خيله: جعلها كتيبة كتيبة. (لسان العرب ٦/ ١٩٥ (كردس)).

(٤) الخورْنق: نبت، ونهر، واسم قصر بالعراق، والمجلس الذي يأكل فيه الملك ويشرب. (لسان العرب ١٠/ ٧٩ (خرنق)).

هذا باب تحقير ما أَوَّله أَلف الوصل وفيه زيادة مِن بنات الأَربعة

وذلك «احْرِنْجَامٌ»، تقول: «حُرَيْجِيمٌ» فتحذف الألف، لأَنَّ ما بعدها لا بُدّ من تحريكه، وتحذف النون حتّى يصير ما بقي مثل «فُعَيْعِلٍ»، وذلك قولك: «حُرَيْجِيمٌ».

ومثله «الاطْمِئنان» تحذف الألف لما ذكرتُ لك وإحدى النونين، حتى يكون ما بقي على مثال «فُعَيْعِلٍ».

ومثل ذلك «الاسْلِنْقاء»[1]، تحذف الألف والنون لما ذكرتُ لك حتَّى يصير على مثال «فُعَيْعِلٍ».

---

(١) الاسلنقاء: النوم على الظهر. (لسان العرب ١٠/ ١٦٣ (سلق)).

هذا باب تحقير بنات الخمسة

زعم الخليل: أنَّه يقول في «سَفَرْجَلٍ»: «سُفَيْرِجٌ» حتَّى يصير على مثال «فُعَيْعِلٍ»، وإن شئت قلت: «سُفَيْرِيجٌ». وإنَّما تحذف آخِر الاسم لأن التحقير يَسْلَم حتى يُنتهَى إليه، ويكون على مثال ما يحقِّرون من الأربعة[1].

ومثل ذلك «جِرْدَحْلٌ»[2] تقول: «جُرَيْدِحٌ»، و «شَمَرْدَلٌ»[3] تقول: «شُمَيْرِدٌ» و «قَبَعْثَرَى»[4]: «قُبَيْعِثٌ»، و «جَحَمْرَشٌ»[5]: «جُحَيْمِرٌ». وكذلك تقول في «فَرَزْدَقٍ»[6] «فُرَيْزِدٌ»، وقد قال بعضهم: «فُرَيْزِقٌ» لأنَّ الدال تُشْبِه التاء، والتاءُ من حروف الزيادة والدال

---

(١) قال السيرافي: لأن ترتيب التصغير يسلم فيها إلى أن تنقضي أربعة أحرف، والترتيب هو ضم أوّله وفتح ثانيه ودخول ياء التصغير ثالثةً وكسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، ودخول الإعراب على الحرف الذي بعده، فيصير كقولك: «جُعَيفر» و «مُريجل» وما أشبه ذلك. وفي الجمع كذلك نحو: «جعافر» و «مراجل»، فأخذوا من هذه الخمسة الأحرف الأصلية الأربعة الأُوَل منها، فقالوا في «جِرْدَحْل»: «جُرَيدح» وفي «شمردل»: «شُمَيْرد» وفي «سفرجل»: «سُفَيْرج». وفي «جَحْمَرش»: «جُحيمر»، وفي «فرزدق»: «فريزد» وقالوا في «قَبَعْثرى»: «قُبيعث» وأسقطوا منها حرفين لأنّها على ستة أحرف، أسقطوا الألف الأخيرة والراء حتى بقي على أربعة أحرف.

(٢) الجردحل من الإبل ومن الرجال: الضخم. (لسان العرب ١١/ ١٠٩ (جردحل)).

(٣) الشمردل من الإبل وغيرها: القوي السريع الفتيّ الحسن الخَلْق. (لسان العرب ١١/ ٣٧١ (شمردل).

(٤) القبعثرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر).

(٥) الجحمرش من النساء: الثقيلة السمجة، والعجوز الكبيرة. وأفعى جَحْمَرش: خشناء غليظة. (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

(٦) الفرزدق: الرغيف، وقيل: فُتات الخبز، وقيل: قطع العجين، واسم الشاعر الأمويّ المشهور. (لسان العرب ١٠/ ٣٠٧ (فرزق)).

من موضعها، فلمّا كانت أَقربَ الحروف من الآخِر كان حذفُ الدال أحبَّ إليه، إذْ أشبهتْ حرفَ الزيادة وصارت عنده بمنزلة الزيادة.

وكذلك «خَدَرْنَقٌ»[1]: «خُدَيْرِقٌ»، في من قال: «فُرَيْزِقٌ»، ومن قال: «فُرَيْزِدٌ» قال: «خُدَيْرِنٌ».

ولا يجوز في «جَحْمَرِشٍ» حذفُ الميم، وإن كانت تُزاد؛ لأنّه لا يُستنكر أن يكون بعد الميم حرفٌ يُنتهى إليه في التحقير، كما كان ذلك في «جُعَيْفرٍ»، وإنما يُستنكر أن يجاوَز إلى الخامس، فهو لا يزال في سُهولة حتى يبلغ الخامسَ ثم يَرتدعَ، فإنّما حَذف الذي ارتَدع عنده حيث أشبه حروف الزوائد، لأنّه منتَهى التحقير، وهو الذي يمنَع المجاوزة. فهذان قولان، والأوَّل أقيسُ، لأنَّ ما يشبه الزوائد ههنا بمنزلة ما لا يُشبه الزوائد.

واعلم أنَّ كلَّ زائدة لحقت بنات الخمسة تحذفها في التحقير، فإذا صار الاسمُ خمسةً ليست فيه زيادة أجريتَه مجرى ما ذكرنا من تحقير بنات الخمسة، وذلك قولك في «عَضْرَفُوطٍ»[2]: عُضَيْرِفٌ، كأنّك حقّرت «عُضْرَفٌ»، وفي «قُذَعْمِيلٍ»[3]: «قُذَيعِمٌ»، و «قُذَيْعِلٌ» فيمن قال: «فُرَيْزِقٌ»، كأنّك حقَّرت «قُذَعِلٌ». وكذلك «الخُزَعْبِيلة» تقول: «خُزَيْعِيبةٌ»، ولا يجوز «خُزَيْعِيلةٌ»، لأنَّ الباء ليست من حروف الزيادة.

---

(١) الخَدرنق: ذكر العناكب. (لسان العرب ١٠/ ٧٢ (خدرنق)).

(٢) العضرفوط: دويبة بيضاء ناعمة، وقيل: ذكَر العظاء. (لسان العرب ٧/ ٣٥١ (عضرفط)).

(٣) الشيخ القذ عميل: الكبير. (لسان العرب ١١/ ٥٥٤ (قذعمل)).

هذا باب تحقير بنات الحرفين

اعلم أنَّ كلِ اسم كان على حرفين فحقّرتَه رددته إلى أصله حتَّى يصير على مثال «فُعَيْلٍ». فتحقيرُ ما كان على حرفين كتحقيره لو لم يَذهب منه شيء وكان على ثلاثة، فلو لم تَرُدْه لخرج عن مثال التحقير، وصار على أقلّ من مثال «فُعَيْلٍ».

هذا باب ما ذهبت منه الفاءُ

نحو «عِدةٍ» و «زِنةٍ»، لأَنّهما من «وَعَدتُ» و «وَزَنتُ»، فإِنّما ذهبت الواو وهي فاءُ «فَعَلْتُ»؛ فإذا حقّرتَ قلت: «وُزَيْنَةٌ» و «وُعَيْدةٌ»، وكذلك «شِيَةٌ» تقول: «وُشَيّةٌ» لأَنّها من «وَشَيْتُ» وإن شئت قلت: «أُعَيْدةٌ»، و «أُزَيْنةٌ»، و «أُشَيّةٌ»؛ لأنَّ كلَّ واو تكون مضمومة يجوز لك همزُها.

ومما ذهبت فاؤه وكان على حرفين «كُلْ» و «خُذْ»؛ فإِذا سمَّيت رجلاً بـ «كُلْ» و «خُذْ» قلت: «أُكَيْلٌ» و «أُخَيْذٌ»؛ لأَنّهما من «أَكَلْتُ»، و «أَخَذْتُ» فالألف فاءُ «فَعَلْتُ».

هذا باب ما ذهبت عينُه

فمن ذلك «مُذْ»؛ يدلّك على أن العين ذهبت منه قولهم: «مُنْذُ»، فإنْ حقَّرته قلت: «مُنَيْذٌ».

ومن ذلك أيضاً «سَلْ»، لأنّه من سَأَلْتُ، فإنْ حقَّرته قلت: «سُؤَيْلٌ»، ومن لم يَهمز قال: «سُوَيْلٌ»، لأن من لم يهمز يجعلها من الواو بمنزلة «خافَ» «يَخافُ»[1].

أخبرني يونس: أنَّ الذي لا يهمز يقول: «سِلْتُه فأنا أَسَالُ وهو مَسُولٌ»، إذا أَراد المفعول.

ومثل ذلك أيضاً «سَهٌ»[2]، تقول: «سُتَيْهةٌ»، فالتاءُ هي العين. يدلُّك على ذلك قولهم في «اسْتٍ»: «سُتَيْهةٌ»، فرددتَ اللام، وهي الهاء، والتاءُ العين بمنزلة نون «ابْنٍ»، يقولون: «سَهٌ» يريدون الاسْت، فحذفوا موضع العين. فإذا صَغَّرتَ قلت: «سُتَيْهةٌ». ومن قال: «اسْتٌ» فإنما حذف موضع اللام. وقال [من الرجز]:

---

(١) قال السيرافي: لأنّ من لم يهمز، يجعلها من الواو، يقال: «سال يسيل» مثل: «خاف يخاف»، وهما «يتساولان». ويقال: «سلته» فهو «مسول» كما يقال: «خفته» فهو «مخوف». وهذا الوجه الآخر إذا لم يكن من الهمز، يخالف عندي ما أصّله سيبويه لأن من مذهبه إذا سُمّي رجل بـ«قُمْ» أو «خَفْ» أو «بِعْ»، ردّ إليه في التسمية قبل التصغير ما ذهب منه، فنقول في المسمّى بـ«قُمْ»: «هذا قُوم»، وبـ«خَفْ» «هذا خاف» وبـ«بع»: «هذا بيع»، فإذا سُمّي بـ«سل» من «سال يسال»، قيل: «سال» فإذا صغّر، قيل: «سويل» والألف فيه موجودة قبل التصغير.

(٢) السه: لغة في الأست.

٨٤٥ - إنَّ عُبَيْـــداً هـــي صِئْبـــانُ السَّـــهْ

٨٤٥ - **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٤٩٥ (سته)؛ والمقتضب ١/ ٣٣، ٢٣٣؛ والمنصف ١/ ٦٢.

اللغة: عُبَيد: اسم قبيلة. والصئبان: جمع الصؤاب، وهو بيض البرغوث والقمل. والسَّه: الاستُ.

المعنى: إن قبيلة عبيد في الدناءة والخسة بمنزلة صئبان الاست.

الإعراب: «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «عبيداً»: اسمه منصوب. «هي»: مبتدأ محله الرفع. «صئبان»: خبر مرفوع. «السه»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّن للقافية.

وجملة «إن عبيداً هي صئبان السه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هي صئبان السه»: خبر (إنَّ) محلها الرفع.

والشاهد فيه قوله: (السه)، وهو بمعنى الاست فدلَّت الهاء منه على أصل (استٍ) (سَتَهٌ) حُذفَتْ لامها، وهي الهاء الثابتة في (سه) كما حُذِفت عين السَّه، وهي التاء الثابتة في (اسْتٍ) فإذا صُغِّر كلٌّ واحد منهما قيل: سُتَيْهة.

هذا باب ما ذهبت لامُه

فمن ذلك «دَمٌ». تقول: «دُمَيٌّ»، يدلُّك دِماءٌ على أنَّه من الياء أَو من الواو.

ومن ذلك أيضاً: «يَدٌ»، تقول: «يُدَيَّةٌ»، يدلّك «أَيْدٍ» على أنّه من بنات الياء أو الواو.
و «دماءٌ» و «أَيْدٍ» دليلان على أنَّ ما ذهب منهما لام.

ومن ذلك أيضاً «شَفَةٌ» تقول: «شُفَيْهةٌ»، يدلّك على أنَّ اللام هاءٌ «شِفاهٌ». وهي دليلٌ أيضاً على أنَّ ما ذهب من «شَفةٍ» اللام، و «شافَهْتُ».

ومن ذلك «حِرٌ» تقول: «حُرَيْحٌ»، يَدلُّكَ أنَّ الذي ذهب لام، وأنَّ اللام حاءٌ، قولهم: «أَحْرَاحٌ».

ومن قال في «سَنةٍ»: «سَانَيْتُ» قال: «سُنَيّةٌ»، ومن قال: «سانَهْتُ» قال: «سُنَيْهةٌ».

ومن العرب من يقول في «عِضةٍ»[1]: «عُضَيْهةٌ»، يجعلها من العِضاه. ومنهم من يقول: «عُضَيَّةٌ»، يجعلها من «عَضَّيْتُ» كما قالوا: «سانَيْتُ». ومن ذلك قالوا: «عِضَواتٌ»، كما قالوا: «سَنَواتٌ».

ومن ذلك: «فُلٌ»، تقول: «فُلَيْنٌ». وقولهم: «فلانٌ» دليلٌ على أن ما ذهب لام وأنّها نون. و «فُلٌ» و «فُلانٌ» معناهما واحد. قال الراجز أبو النجم [من الرجز]:

* فـي لَجَّـةٍ أَمْسِـكْ فـلانـاً عـن فُـلِ[2] *

(١) العضة: الفرقة والجزء. (لسان العرب ١٣/٥١٦ (عضه)).

(٢) تقدم بالرقم ٤٨٠.

ولو حقّرتَ «رُبَ» مخفَّفة لقلت: «رُبَيْبٌ»، لأنّها من التضعيف، يدلّك على ذلك «رُبَّ» الثقيلة.

وكذلك «بَخْ» الخفيفة، يدلّك على ذلك قول العجّاج [من الرجز]:

٨٤٦ ـ فـــي حَسَـــبٍ بَـــخٍّ وعـــزٍّ أَقْعَسَـــا

فردّه إلى أصله حيث اضطُرّ، كما ردّ ما كان من بنات الياء إلى أصله حين اضطُرّ. قال [من الرجز]:

٨٤٧ ـ وَهْـيَ تَنـوشُ الحَـوْضَ نَـوْشـاً مـن عَـلاَ

---

٨٤٦ ـ **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/٢٠٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٠، ٢٧٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٢٧؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/٧٨، ٥/١١٩؛ والمقتضب ١/ ٢٣٤.

اللغة: بخ: كلمة تقال عند تعظيم الإنسان وعند التعجب من الشيء، وعند المدح والرضا، والمراد هنا في حسب عظِيم. والأقعس: الثابت الذي لا يتضع، ولا يزل.

المعنى: يصف هذا الحسب الذي ينتسب إليه بالعظمة والرسوخ.

الإعراب: «**في حسبٍ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (وجدْتيني) المذكور في بيت من قبل. «**بخٍّ**»: صفة لـ (حسب) مجرور بالكسرة. «**وعزٍّ**»: الواو: حرف عطف، «**عزٍّ**»: معطوف على (حَسَب) مجرور بالكسرة. «**أقعسا**»: صفة لـ (عزٍّ) مجرورة بالفتحة عوضاً من الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف للإطلاق.

والشاهد فيه: تشديد (بخٍّ)، والاستدلال به على أنَّ المخفَّفة محذوفة من المضاعفة المشددة، فإذا سُمِّي بها، وحُقِّرت، يقال: بُخَيْخ، برد اللام المحذوفة.

٨٤٧ ـ **التخريج**: الرجز لغيلان بن حريث في خزانة الأدب ٩/ ٤٣٧، ٤٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٦٢ (نوش)؛ ولأبي النجم العجلي في لسان العرب ١٥/ ٨٤ (علا)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥٠٣؛ وأسرار العربية ص ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ٤٣٢؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٦٥؛ ورصف المباني ص ٣٧١؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٣، ٨٩؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٦٥٦؛ والمنصف ١/ ١٢٤.

اللغة: النوش: التناول.

المعنى: وصف إبلاً وردت ماء الحوض، فتناولته تناولاً من فوق مستغنية بذلك عن المبالغة فيه، يسقيها أهلها على قدر المسافة التي ينوُوْنَ قطعها.

الإعراب: «**وهْيَ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «هي»: مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع. «**تنوشُ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: (هي). «**الحوضَ**»: مفعول به. «**نوشاً**»: مفعول مطلق منصوب. «**من علا**»: جار ومجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تنوش).

وأَظنُّ «قَطْ» كذلك، لأنك تعني بها انقطاعُ الأمر أو الشيء، والقَطُّ قطعٌ، فكأَنَّها من التضعيف[1].

ومن ذلك «فَمٌ» تقول: «فُوَيْهٌ»، يدلّك على أنَّ الذي ذهب لام، وأنَّها الهاء، قولهم: «أَفْوَاهٌ»، وحذفتَ الميم ورددتَ الذي من الأصل، كما فعلتَ ذلك حين كسَّرته للجمع فقلت: «أَفْواهٌ».

ومثله «مُوَيْهٌ»، ردُّوا كما ردّوا حين قالوا: «مياهٌ» و «أَمْواهٌ».

ومثل ذلك «ذِهْ»: «ذُيَيّةُ» لو كانت امرأة؛ لأَنَّ الهاء بدلٌ من الياء، كما كانت الميم في «فَمٍ» بدلاً من الواو. ولو كسّرتَ «ذِهْ» للجمع لأذهبتَ هذه الهاء كما أذهبتَ ميم «فَمٍ» حين كسَّرته للجمع.

وإذا خفَّفتَ «أنَّ» ثم حقَّرتها، رددتها إلى التضعيف، كما رددتَ «رُبَّ». وتخفيفُها قولُ الأَعشى [من البسيط]:

[فـي فتيـةٍ كسيـوف الهنـد] قَـدْ عَلمُـوا   أنْ هـالِـكٌ كـلُّ مـن يَحْفَـى ويَنْتَعِـلُ[2]

وكذلك إن خفَّفتَ «إنَّ»، وتخفيفُها في قولك: «إنْ زيدٌ لمَنطلقٌ»، كما تخفِّف «لٰكِنَّ».

وَأَمّا «إنِ» الجزاء و «أنِ» التي تَنصب الفعل فبمنزلة «عَنْ» وأشباهها، وكذلك «إنِ» التي تُلْغَى في قولك: «ما إنْ يفعلُ»، و «إنِ» التي في معنى «مَا»، فتقول في تصغيرها: هذا «عُنَيٌّ وأُنَيٌّ». وذلك أن هذه الحروف قد نقصت حرفاً، وليس على نقصانها دليلٌ من أيّ الحروف هو، فتحمله على الأكثر، والأكثرُ أن يكون النقصان ياءً. ألا ترى أن «ابْنٌ» و «اسمٌ» و «يَدٌ» وما أشبه هذا إنَّما نقصانه الياءُ.

= وجملة «هي تنوش»: بحسب الواو. وجملة «تنوش»: خبر للمبتدأ (هي) محلُّها الرفع.

والشاهد فيه قوله: «من علا»، والاستدلال به على أنَّ قولهم: من عَلُ محذوف اللام، فإذا صُغِّر، وقد سُمِّي به، قيل: عُلَيّ.

(1) قال السيرافي: يعني «قط» المخفَّفة التي في معنى حسب إذا سمّيت بها رجلاً ثم صغَّرت قلت: «قطيط»، فتردّ طاء أخرى لأنك تعني به انقطاع الأمر، والقط قطع، فكأنها من التضعيف.

(2) تقدم بالرقم ٤٠١.

هذا باب ما ذهبت لامُه
وكان أَوله أَلفاً موصولة

فمن ذلك «اسْمٌ» و «ابْنٌ»؛ تقول: «سُمَيٌّ» و «بُنَيٌّ»، حذفتَ الألف حين حرّكتَ الفاء، فاستغنيتَ عنها، وإنما تحتاج إليها في حال السكون.

ويدلّك على أَنَّه إنما ذهب من «اسْمٍ» و «ابْنٍ» اللامُ وأَنَّها الواو أو الياء قولهم: «أَسْماءٌ»، و «أَبْناءٌ».

ومن ذلك أيضاً «اسْتٌ» تقول: «سُتَيْهةٌ»، يدلّك على ذهاب اللام وأنّها هاءٌ قولك: «أَسْتاهٌ».

هذا باب تحقير ما كانت فيه تاءُ التأنيث

اعلم أنّهم يردُّون ما كانت فيه تاءُ التأنيث إلى الأصل، كما يردّون ما كانت فيه الهاء، لأنّهم ألحقوها الاسمَ للتأنيث، وليست ببدلٍ لازم كياء «عِيدٍ»، وليست كنون «رَعْشَنٍ» لازمةً، وإنّما تَجمع الاسم الذي هي فيه، كما تَجمع ما فيه الهاءُ. وإنّما ألحَقت بعد ما بُني الاسم، ثم بُني بها بناءَ بنات الثلاثة بعدُ. فلما كانت كذلك لم تَحتمل أن تَثبت مع الحرفين حتّى تصير معهما في التحقير على مثال «فُعَيْلٍ»، كما لم يجز ذلك للهاء. فإذا جئت بما ذهب من الحرف حذفتها وجئت بالهاء؛ لأنّها العلامة التي تَلزم لو كان الحرفُ على أصله. وإنّما تكون التاءُ في كلّ حرفٍ لو كان على أصله كانت علامتُه الهاءَ لشبهها بها؛ وذلك قولك في «أُخْتٍ»: «أُخَيّةٌ»، وفي «بِنْتٍ»: «بُنَيّةٌ»، و «ذَيْتٍ»: «ذُيَيّةٌ»، وفي «هَنْتٍ»: «هُنَيّةٌ». ومن العرب من يقول في «هَنْتٍ» «هُنَيْهةٌ»، وفي «هَنٍ»: «هُنَيّةٌ»، يجعلها بدلاً من الياء، كما جعلوا الهاءَ بدلاً من الياء في «ذِهْ».

ولو سَمّيت امرأة بـ«ضربتُ»، ثم حقّرت، لقلت: «ضُرَيْبَةٌ»، تَحذف التاء وتجيء بالهاء مكانَها؛ وذلك لأنّك لمّا حقّرتها جئت بالعلامة التي تكون في الكلام لهذا المثال، وكانت الهاءُ أَوْلى بها من بين علامات التأنيث لشبهها بها، ألا ترى أنّها في الوصل تاءٌ، ولأنّهم لا يؤنّثون بالتاء شيئاً إلاّ شيئاً علامتُه في الأصل الهاء[1] فألحقتَ في «ضَرَبَتْ» الهاءَ حيث حقّرت؛ لأنّه لا تكون علامةُ ذلك المثال التاءَ، كما لا تكون علامةُ ما يجيء على أصله من الأسماء التاء. وهذا قول الخليل.

---

(١) قال السيرافي: يعني أن الأسماء التي تثبت فيها التاء في الوقف من الأسماء التي ذكرناها هي أسماء مؤنثة الأصل في علاماتها الهاء، لأن الأصل فيه «إخوة»، و «بنوة» و «هنوة»، و «ذية»، فأصل ذلك كله الهاء.

هذا باب تحقير ما حُذف منه
ولا يُرَدّ في التحقير ما حُذف منه

من قِبَل أَنَّ ما بقي إذا حُقِّر يكون على مثال المحقَّر، ولا يَخرج من أمثلة التحقير. وليس آخِرُه شيئاً لحق الاسمَ بعد بنائه كالتاء التي ذكرنا والهاء.

فمن ذلك قولك في «مَيْتٍ»: «مُيَيْتٌ»، وإنّما الأصل: «ميّتٌ»، غير أنّك حذفتَ العين.

ومن ذلك قولهم في «هارٍ»: «هُوَيْرٌ»، وإنّما الأصل: «هائِرٌ»، غير أَنَّهم حذفوا الهمزة كما حذفوا ياء «مَيّتٍ»، وكلاهُما بدلٌ من العِين.

وزعم يونس: أَن ناساً يقولون: «هُوَيْئِرٌ» على مثال «هُوَيْعِرٍ»، فَهؤلاء لم يحقّروا «هاراً» إنّما حقَّروا «هائراً»، كما قالوا: «رُوَيجِلٌ» كأنهم حقَّروا «راجِلاً»، كما قالوا «أُبَيْنُونَ» كأنَّهم حقّروا «أَبْنَى» مثلَ «أَعْمَى».

ومن ذلك «مُرٍ» و.. «يُرى»، قالوا: «مُرَيٌّ» و.. «يُرَيٌّ»، كما قلت: «هُوَيْرٌ» و «مُيَيْتٌ» ومن قال: «هُوَيْئِرٌ» فإنّه لا ينبَغي له أن يَقيس عليه، كما لا يقيس على من قال «أُبَيْنونَ» و «أُنَيْسِيانٌ»، إلاّ أن تَسْمع من العرب شَيئاً فتُؤَدِّيَه وتجيءَ بنظائره مما ليس على القياس.

وأَمّا يونس فحدّثني أن أبا عَمْرٍو كان يقول في «مُرٍ»: «مُرَيْءٍ» مثل «مُرَيْعٍ»، وفي «يُرِي»: «يُرِيءٍ» يَهمز ويجرّ، لأَنّها بمنزلة ياء «قاضٍ»، فهو ينبغي له أن يقول: «مُيَيِّتٌ»، وينبغي له أن يقول في ناس: «أُنَيِّسٌ»، لأَنَّهم إنما حذفوا ألف أناسٍ. وليس من العرب أحدٌ إلاّ يقول: «نُوَيْسٌ».

ومثل ذلك رجل يسمّى بـ «يَضَع» تقول: «يُضَيْعُ»، وإذا حقّرت «خَيْراً مِنك» و «شَرًّا مِنك»، قلت: «خُيَيْرٌ منك»، و «شُرَيْرٌ منك»، لا تَرِدّ الزيادة كما لا تَرِدّ ما هو من نفس الحرف[1].

(١) قال السيرافي: هذا كله قول سيبويه في هذه الأسماء (يعني، «ميت»، و «هار»، و «مر»، و «يرى» و «يضع» إلخ). وقد خولف في بعضها. واعتماد سيبويه على أنّ الحذف لمّا وقع في هذه الأسماء على جهة التخفيف، لا على علّة توجب حذفها وتزول العلة في التصغير، وكان التصغير غير مُحوجٍ إلى ردّ ما حذفه لأن الباقي ثلاثة حروف، لم ترد المحذوف، لأن التخفيف الذي أرادوه في المكبر هم أحوج إليه في المصغّر لزيادة حروفه.

هذا باب تحقير كل حرف كان فيه بدلٌ

فإنّك تحذف ذلك البدل وترد الذي هو من أصل الحرف، إذا حقرته، كما تفعل ذلك إذا كسّرته للجمع.

فمن ذلك «ميزانٌ»، و «ميقاتٌ»، و «مِيعادٌ»، تقول: «مُوَيْزِينٌ»، و «مُوَيْعيدٌ»، و «مُوَيْقيتٌ» وإنّما أبدلوا الياء لاستثقالهم هذا الواو بعد الكسرة، فلمَّا ذهب ما يستثقلون رُدَّ الحرف إلى أصله.

وكذلك فعلوا حين كسّروها للجمع، قالوا: «مَوازِينُ» و «مواقيتُ» و «مواعِيدُ» ومثل ذلك «قِيلٌ» ونحوه، تَقول: «قُوَيْلٌ» كما قلت: «أقوالٌ». وإنّما أبدلوا لما ذكرتُ لَك.

فأَمَّا «عِيدٌ» فإن تحقيره «عُيَيْدٌ»؛ لأنّهم ألزموا هذا البَدَل، قالوا: «أَعْيادٌ» ولم يقولوا: «أعْوادٌ» كما قالوا: «أقْوالٌ»، فصار بمنزلة هَمزةِ «قائلٍ» لأن همزة «قائلٍ» بدلٌ من واو.

فإنْ قلت: فقد يقولون: «دِيَمٌ»، فإنَّما فعلوا ذلك كراهية الواو بعد الكسرة، كما قالوا في «الثَّوْرِ»: «ثِيرَةٌ». فلو كسَّروا «دِيمةً» على «أَفْعُلٍ» أو «أفعالٍ» لأظهروا الواو، وإنّما «أعْيادٌ» شاذٌّ.

وإذا حقّرت «الطّيّ» قلت: «طُوَيٌّ»، وإنَّما أبدلت الياء مكان الواو كراهية الواو الساكنة بعدها ياءٌ، ولو كسَّرت «الطّيّ» على «أفْعُلٍ» أو «أفْعالٍ» أظهرتَ الواو.

ومثل ذلك «رَيَّانُ» و «طَيَّانُ» تقول: «رُوَيَّان» و «طُوَيّان»؛ لأَنَّ الواو قد تحركت وذهب ما كانوا يستثقلوا، كما ذهب ذلك في «ميزان»، وهذا البدل لا يَلزم كما لا تَلزم ياءُ «ميزان»، ألا تراهم حيث كسَّروا قالوا: «رِوَاءٌ» و «طِوَاءٌ».

وإذا حقَّرتَ «قِيٌّ» قلت: «قُوَيٌّ»؛ لأنّه من «القَواء»، يُستدلّ على ذلك بالمعنى. وممَّا يُحذَف منه البدل ويُرَدّ الذي من نفس الحرف «مُوقنٌ» و «مُوسِرٌ»، وإنّما أبدلوا الياء كراهيةَ الياء الساكنة بعد الضمّة، كما كرهوا الواو الساكنة بعد الكسرة، فإذا تحرَّكتْ ذهب ما استثقلوا، وذلك «مُيَيْقِنٌ» و «مُيَيْسِرٌ». وليس البدل ههنا لازماً كما لم يكن في «مِيزانٍ»، ألا ترى أنّك تقول: «مَياسيرُ».

ومن ذلك أيضاً «عَطاءٌ»، و «قَضاءٌ» و «رِشاءٌ»، تقول: «عُطَيٌّ»، و «قُضَيٌّ»، و «رُشَيٌّ»؛ لأنّ هذا البدل لا يلزم، ألا ترى أنك تقول: «أعِطيةٌ»، و «أرْشِيةٌ»، و «أقْضِيةٌ».

وكذلك جميع الممدود لا يكون البدل الذي في آخره لازماً أبداً.

وكذلك إذا حقَّرت «الصِّلاءَ» تقول: «صُلَيٌّ»؛ لأنّك لو كسَّرته للجمع رددت الياء، وكذلك «صَلاءةٌ» لو كسّرتها رددتَ الياء.

وأمّا «ألاءةٌ»[1]، و«أشاءةٌ»[2] فـ «أُلَيِّئة» و «أُشَيِّئةٌ»؛ لأنَّ هذه الهمزة ليست مبدَلة. ولو كانت كذلك لكان الحرفُ خليقاً أن تكون فيه «ألايةٌ» كما كانت في «عَباءةٍ»: «عَبايةٌ»، و «صَلاءةٍ»: «صَلايةٌ»، و «سِحاءة»[3]: «سِحايةٌ»، فليس له شاهدٌ من الياء والواو، فإذا لم يكن كذلك فهو عندهم مهموز ولا تخرِجها إلاّ بأمرٍ واضح، وكذلك قول العرب ويونس.

ومن ذلك «مِنْسَأةٌ»[4] تقول: «مُنَيْسِئةٌ»؛ لأنّها من «نَسَأْتُ»، ولأنهم لا يُثبِتُون هذه الألف التي هي بدلٌ من الهمزة، كما لا يُلزِمون الهمزة التي هي بدلٌ من الياء والواو. ألا ترى أنّك إذا كسَّرته للجمع قلت: «مَناسيءُ».

وكذلك «البَرِيَّة» تَهمزها. فأمّا «النبيّ» فإنَّ العرب قد اختلَفت فيه، فمن قال: «النَّبآءُ» قال: «كان مُسَيْلِمةُ نُبَيِّىءَ سَوْءٍ»، وتقديرها «نُبَيِّعٌ»، وقال العباس بن مِرْدَاسٍ [من الكامل]:

٨٤٨ - يا خاتِمَ النُّبآءِ إنك مُرْسَلٌ ... بالحق كلُّ هُدَى السَّبِيلِ هُدَاكا

---

(١) الألاءة: واحدة الألاء، وهو ضرب من الشجر. (لسان العرب ١/ ٢٤ (ألأ)).

(٢) الأشاءة: النخلة الصغيرة. (لسان العرب ١/ ٢٤ (أشأ)).

(٣) السِّحاءة: ما انقشر من الشيء. (لسان العرب ١٤/ ٣٧٢ (سحا)).

(٤) المِنْسَأة: العصا. (لسان العرب ١/ ١٦٩ (نسأ)).

٨٤٨ - **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٩٥؛ ولسان العرب ١/ ١٦٢ (نبأ)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٠٢٨؛ والمقتضب ١/ ١٦٢، ٢/ ٢١٠.

=

ذا القيَاس، لأنهُ ممّا لا يَلزم. ومن قال: «أنْبياءُ» قال: «نُبَيُّ سَوْءٍ» كما قال في «عِيدٍ» حين قالوا «أعيادٌ»: «عُيَيْدٌ»؛ وذلك لأنهم ألزموا الياء؛ وأمّا «النُّبُوَّة» فلو حقّرتها لهمزتَ؛ وذلك قولك: «كان مُسَيْلَمَةُ نُبُوَّتُه نُبَيِّئَة سَوْءٍ»؛ لأنّ تكسير «النُّبُوة» على القياس عندنا؛ لأنّ هذا الباب لا يلزمه البدل، وليس من العرب أحد إلاّ وهو يقول: «تَنبّأَ مُسَيْلِمَةُ»؛ وإنما هو من «أَنْبَأْتُ».

وأمّا «الشَّاء» فإنّ العرب تقول فيه: «شُوَيٌّ»، وفي «شاةٍ»: «شُوَيْهَةٌ»، والقول فيه: أنَّ «شَاءً» من بنات الياءَات أو الواوات التي تكون لاماتٍ، و «شاةً» من بنات الواوات التي تكون عينات ولامُها هاء، كما كانت «سَواسِيَةٌ» ليس من لفظ «سِيٍّ»، كما كانت «شاءٌ» من بنات الياءات التي هي لامات، و «شاةٌ» من بنات الواوات التي هنّ عينات، والدليل على ذلك: «هذا شُوَيٌّ»، وإنما ذا كـ «امرأةٍ» و «نِسْوةٍ»؛ و «النِّسوة» ليس من لفظ «امْرأة»؛ ومَثله «رَجُلٌ» و «نَفَرٌ».

ومن ذلك أيضاً «قِيراطٌ» و «دِينارٌ». تقول: «قُرَيْرِيطٌ» و «دُنَيْنيرٌ»؛ لأَنَّ الياء بدلٌ من الراء والنونِ فلم تَلزم. ألا تراهم قالوا: «دَنانيرُ» و «قَراريطُ». وكذلك «الدِّيباج» فيمن قال: «دَبابيجُ»، و «الدِّيماس» فيمن قال: «دَماميسُ». وأمّا من قال: «دَيَامِيسُ» و «دَيَابيجُ» فهي عنده بمنزلة واو «جِلْواخٍ»(1) وياء «جِرْيالٍ»(2)، وليست ببدل. وجميعُ ما ذكرنا قول يونس والخليل.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: «يا»: حرف نداء. «**خاتم**»: منادى مضاف منصوب. «**النبآء**»: مضاف إليه مجرور. «**إنك**»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: اسم مبني على الفتح في محل نصب. «**مُرْسل**»: خبر (إنّ) مرفوع. «**بالحقِ**»: جار ومجرور متعلقان بـ (مُرْسل). «**كلُّ**»: مبتدأ مرفوع. «**هدى**»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. «**السبيل**»: مضاف إليه. «**هُداك**»: خبر مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف: ضمير متصل في محلّ جر مضاف إليه، والألف: للإطلاق.

وجملة «يا خاتم النبآءِ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «**إنك مرسل**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «كلُّ هدى السبيل هداك»: استئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: جمع (نبيّ) على (نُبآء)، فدلَّ ذلك على أنَّ (نبيًا) في لغة من لم يهمز مخففة من (نبيٍّ)، والمهموز مبدل الياء من الهمزة، فإذا حُقِّر، قيل: نُبَيْءٌ في لغة من همز، ونُبَيٌّ في لغة من لم يهمز، لأنه بدل لازم في الاستعمال، وإن كان في القياس غير واجب.

(1) الجلواخ: الواسع الضخم الممتلىء من الأودية، والتلعة التي تعظم حتى تصير مثل نصف الوادي أو ثلثيه. (لسان العرب ٣/ ١٢ (جلخ)).

(2) الجريال والجريالة: الخمر الشديدة الحُمرة، وقيل: هي الحُمرة. (لسان العرب ١١/ ١٠٨ (جرل)).

وسألتُ يونس عن «بَرِيّةٍ» فقال: هي من «بَرَأْتُ»، وتحقيرها بالهمزة كما أنَّك لو كسّرت «صَلاءةً» رددت الياء فقلت: «أَصْلِيَةٌ».

فهذه الياءُ لا تَلزم في هذا الباب كما لا تلزم الهمزة في بنات الياء والواو التي هنَّ لامات.

ولو سمَّيتَ رجلاً «ذَوائِبَ» قلت: «ذُؤَيْئِبٌ»؛ لأنَّ الواو بدلٌ من الهمزة التي في «ذُؤابةٍ».

هذا باب تحقير
ما كانت الألف بدلاً من عينه

إنْ كانت بدلاً من واو ثم حقَّرته رددت الواو. وإن كانت بدلاً من ياء رددت الياء، كما أنَّك لو كسَّرته رددت الواو إن كانت عينُه واواً، والياءَ إن كانت عينُه ياء[1]، وذلك قولك في «بابٍ»: «بُوَيْبٌ» كما قلت: «أَبْوابٌ»، و «نابٍ»: «نُيَيْبٌ» كما قلت: «أنيابٌ» و «أَنْيُبٌ». فإنْ حقَّرت «نابَ» الإبل فكذلك لأنَّك تقول: «أَنيابٌ».

ولو حقَّرتَ رجلاً اسمه «سارَ» أَو «غابَ» لقلت: «غُيَيْبٌ»، و «سُيَيْرٌ»؛ لأنَّهما من الياء. ولو حقَّرتَ «السارَ» وأنت تريد «السّائر» لقلت: «سُوَيْرٌ»، لأنها ألفُ «فاعِلٍ» الزائدةُ.

وسألتُ الخليل عن «خافٍ» و «المال» في التحقير فقال: «خافٍ» يَصلح أن يكون «فاعِلاً» ذهبتْ عينه وأن يكون «فَعِلاً»، فعلى أيّهما حملته لم يكن إلاّ بالواو. وإنَّما جاز فيه «فَعِلٌ» لأنه من «فَعِلْتُ أفْعَلُ»، و «أَخافُ» دليلٌ على أنها «فَعِلْتُ»، كما قالوا: «فَزِعْتَ تَفْزَعُ». وأما «مالٌ» فإنّه «فَعِلٌ»، لأنهم لم يقولوا: «مائِلٌ». ونظائرهُ في الكلام كثيرة فاحملْه على أسهل الوجهين.

وإن جاء اسمٌ نحو «النّابِ» لا تَدري أمن الياء هو أم من الواو، فاحملْه على الواو حتَّى

---

(١) قال السيرافي: الباب مشتمل على ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف، الثاني منها ألف، وهي على ثلاثة أقسام: قسم منها ألفه منقلبة من واو، وقسم من ياء، وقسم لا أصل للألف، ولا يُعرف أصلها، فأمّا ما كان من الواو، فإنّك تقلب الألف فيه واواً، تقول في «باب» «بُويب» وفي «مال»: «مويل»، وفي «غار»: «غوير». ومنه المثل: «عَسَى الغوير أبْؤُسا». وأمّا ما كان من الياء، فإنَّك تردّها في التصغير إلى الياء كقولك في «ناب»: «نُيَيْب»، وفي «غار»: «غُيَيْر»، إذا أردت «الغيرة». وأمّا ما لا يُعرف أصله، أو لا أصل له، فإنّه يجعل واواً لكثرتها وقلّة الياء.

يتبين لك أنها من الياء؛ لأنها مُبدَلةً من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتَّى يتبيّن لك. ومن العرب من يقول في «نابٍ»: «نُوَيْبٌ»، فيجيء بالواو؛ لأَنَّ هذه الألف مبدَلَة من الواو أكثرُ، وهو غلطٌ منهم.

وأخبرني من أثق به أنه يقول: «مالَ الرجلُ، وقد مِلْتَ بعدنا فأنت تَمالُ»، و «رجلٌ مالٌ»: إذا كثر مالُه؛ و «صَوِفَ الكبشُ» إذا كثر صوفُه، و «كبشٌ أصْوَفُ». هذه الكثيرة. و «كبشٌ صافٌ»، و «نَعْجَةٌ صافةٌ».

هذا باب تحقير الأسماء التي تثبت الأبدالُ فيها وتَلزمها

وذلك إذا كانت أَبدالاً من الياءات والواوات التي هي عيناتٌ.

فمن ذلك «قائِلٌ» و «قائمٌ» و «بائِعٌ»، تقول: «قُوَيْئِمٌ» و «بُوَيْئِعٌ». فليست هذه بمنزلة التي هي لامات، لو كانت مثلَهنّ لمَا أَبدلوا، لأَنهم لا يُبدِلون من تلك اللامات إذا لم تكن منتَهى الاسم وآخِرَه. ألا تراهم يقولون: «شَقَاوَةٌ» و «غَباوَةٌ»، فهذه الهمزة بمنزلة همزة «ثائرٍ» و «شاءٍ» من «شأَوْتُ». ألا ترى أَنك إذا كسّرت هذا الاسم للجمع ثبتتْ فيه الهمزة، تقول: «قَوائِمُ»، و «بَوائِعُ» و «قَوائِلُ». وكذلك تَثبت في التصغير.

ومن ذلك أَيضاً «أَدْؤُرٌ» ونحوها، لأنك أبدلتَ منها كما أبدلتَ من واو «قائِمٍ»، وليست منتَهى الاسم، ولو كسَّرتها للجمع لثبتت، خِلافاً لباب «عَطاءٍ» و «قضاءٍ» وأشباههما، إذْ كانت تَخرج ياءاتُهن وواواتهن إذ لم يكنَّ منتَهى الاسم. فلما كانت هذه تُبدَل وليست منتَهى الاسم كانت الهمزة فيها أقوى.

وكذلك «أوائِلُ» اسمَ رجل؛ لأَنّك أبدلت الهمزةَ منها كما أبدلتها من «أَدْؤُرٍ»، وهي عينٌ مثلُ واو «أَدْؤُرٍ»؛ لأَنَّ «أوائل» لو كانت على «أُفاعِل» وكان ممّا يُجمع لكان في التكسير تَلزمه الهمزة، فإنّما هو بمنزلته لو كان «أُفاعِلاً»، وقويتْ فيه الهمزة إذ لم تكن منتَهى الاسم.

وكذلك «النَّؤُور»[1] و «السَّؤُور»[2] وأشباه ذلك، لأَنّها هَمزات لازمة لو كسَّرتَ للجمع الأسماء لقوتهنّ، حيث كنّ بدلاً من معتلّ ليس بمنتَهى الاسم، فلمّا لم يكنَّ منتَهى

(١) النؤور: دخان الشحم، والنّيلنج. لسان العرب ٥/ ١٨٩ (نأر)).

(٢) السَّؤور: مبالغة من «سأر»، و «أسأر»: أفضل. (تاج العروس ١١/ ٤٨٥ (سأر)).

أُجرين مجرى الهمزة التي من نفس الحرف.

وكذلك «فَعائِلٌ»؛ لأن عِلتّه كعِلة «قائِلٍ»، وهي همزة ليست بمنتَهى الاسم، ولو كانت في «فُعائِل» ثم كسّرته للجمع لثبتتْ. وجميع ما ذكرتُ لك قول الخليل ويونس.

ومن ذلك أيضاً تاءُ «تُخْمَةٍ»، وتاءُ «تُراثٍ»، وتاءُ «تُدَعَةٍ»، يَثْبُتْنَ في التصغير كما يَثْبتن لو كسّرت الأسماء للجمع، ولأنّهن بمنزلة الهمزة التي تُبدَل من الواو نحو ألفِ «أُرْقةٍ»، إنّما هي بدلٌ من واو «وُرْقةٍ»، ونحو ألف «أُدَدٍ» إنّما هي بدلٌ من واو «وُدَدٍ»، وإنما «أُدَدٌ» من «الوُدّ»، وإنّما هو اسمٌ، يقال: «مَعَدُّ بن عَدْنانَ بنِ أُدَدٍ». والعرب تَصرف «أُدداً» ولا يتكلمون به بالألف واللام، جعلوه بمنزلة «ثُقَبٍ» ولم يجعلوه مثل «عُمَرَ».

والعرب تقول: «تَيمُ بن وُدٍّ وأُدٍّ»، يقالان جميعاً، فكذلك هذه التاءات، إنّما هي بدلٌ من واوِ «وخامةٍ»، و «وَرِثتُ»، و «وَدَعْتُ»، فإنما هذه التاءات كهذه الهمزات.

وهذه الهمزاتُ لا يتَغيّرن في التحقير كما لا تتغير همزة «قائِلٍ»؛ لأنها قويت حيث كانت في أوّل الكلمة ولم تكن منتَهى الاسم، فصارت بمنزلة همزة من نفس الحرف نحو همزة «أَجَلٍ» و «أَبَدٍ»، فهذه الهمزة تجري مجرى «أَدْؤُرٍ».

ومن ذلك أيضاً: «مُتَّلجٌ» و «مُتَّهِمٌ»، و «مُتَّخِمٌ»، تقول في تحقير «مُتَّلجٍ»: «مُتَيْلِجٌ»، و «مُتَيْهِمٌ»، و «مُتَيْخِمٌ»، تحذف التاء التي دخلت لِـ «مُفْتَعِل» وتَدَعُ التي هي بدلٌ من الواو، لأن هذه التاء أُبدلت هاهنا، كما أبدلت حيث كانت أوّلَ الاسم، وأبدلتْ هاهنا من الواو كما أُبدلت من «أرْقةٍ» و «أَدْؤُرٍ» الهمزةُ من الواو، وليست بمنزلة واو «مُوقِنٍ» ولا ياء «مِيزانٍ»، لأنهما إنّما تبعتا ما قبلهما. ألا ترى أنّهما يَذهبان إذا لم تكن قبل الياء كسرة، ولا قبل الواو ضمة، تقول: «أَيْقَنَ»، و «أَوْعَدَ».

وهذه لم تحدث لأنّها تبعث ما قبلها، ولكنها بمنزلة الهمزة في «أَدْؤُرٍ» وفي «أُرقةٍ». ألا تَرى أنها تَثبت في التصرّف، تقول: «اتَّهَمَ» و «يَتَّهِمُ»، و «يَتَّخِمُ»، و «يَتَّلج» و «اتَّلَجْتُ» و «اتّلَجَ»، و «اتَّخَمَ». فهذه التاء قوية. ألاَ تراها دخلت في «التَّقْوَى» و «التَّقِية» فلزمتْ فقالوا: «اتَّقَى منه»، وقالوا: «التُّقاة»، فجرت مجرى ما هو من نفس الحرف.

وقالوا في «التُّكَأة»: «أَتْكَأْتُه»، و «هما يُتكِئانِ»؛ جاؤوا بالفعل على «التُّكأة». أخبرني من أثق به أنّهم يقولون: «ضربتُه حتى أَتْكَـأْتُـه» أي: حتَّى أضجعتُه على جنبه الأيسر.

فأَمَّا ياء «قِيلٍ» وياء «مِيزانٍ» فلا تقويان لأنَّ البدل فيهما لما قبلهما.

ومثل ذلك «مُتَّعِدٌ» و «مُتَّزِنٌ»، لا تَحذف التاء كما لا تحذف همزة «أَدْؤُر». وإنَّما جاؤوا بها كراهية الواو والضمة التي قبلها، كما كرهوا واو «أَدْوُرٍ» والضمة. وإنْ شئت قلت: «مُوتَعِدٌ»، و «مُوتَزِنٌ»، كما تقول: «أدْوُرٌ» ولا تهمز.

هذا باب تحقير ما كان فيه قلبٌ

اعلم أنَّ كلّ ما كان فيه قلبٌ لا يُرَدُّ إلى الأصل؛ وذلك لأنَّه اسم بُني على ذلك، كما بُني ما ذكرنا على التاء، وكما بُني «قائِلٌ» على أن يُبَدل من الواو الهمزةُ، وليس شيئاً تَبِعَ ما قبله كواو «مُوقِنٍ» وياء «قِيلٍ»، ولكن الاسم يَثبت على القلب في التحقير، كما تَثبت الهمزةُ في «أَدْؤُرٍ» إذا حقّرتَ، وفي «قائل». وإنّما قلبوا كراهية الواو والياء، كما همزوا كراهية الواو والياء. فمن ذلك قول العجّاج [من الرجز]:

٨٤٩ - لاثٍ بـــــه الأشَـــــاءُ والعُبْـــــرِيُّ

---

٨٤٩ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ٤٩٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤١١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٦٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤١ (لثي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٥؛ والخصائص ٢/ ١٢٩، ٣ ٤٩٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ١٢٨؛ والمقتضب ١/ ١١٥؛ والمنصف ١/ ٥٢، ٣/ ٦٦.

اللغة: الهاء في (به) عائدة على مكان يصفه الشاعر. ولاثٍ: أصلُها لائث، وهو الكثير الملتف. والأشاءُ: واحدته أشاءة، وهي النخلة. والعُبْريُّ: ما ينبت من الضال على العُبْر، وهو شط النهر، والعُبْري نسبة إلى (العُبْرِ).

المعنى: يصف مكاناً بالإخصاب وكثرة الشجر والنبات الذي التفَّ بعضه على بعض لكثرته.

الإعراب: «لاثٍ»: صفة لاسم مرفوع، والصفة مرفوعة بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «به»: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل (لاثٍ). «الأشاء»: فاعل لـ (لاثٍ) مرفوع. «والعبري»: الواو: حرف عطف، «العُبْرِيُّ»: معطوف على (الأشاءُ) مرفوع.

والشاهد فيه: القلب المكاني الحاصل في (لاثٍ)، فأصله (لائثٌ) فجعلوا العين موضع اللام، واللام موضع العين فَراراً من الهمز، فصار (لاثِو) ثم أعلت الواو ياءً لتصرفها مسبوقة بكسر، ثم حذفت في (لاث) لأنه اسم منقوص.

إنما أراد: «لائِثٌ»، ولكنه أَخّر الواو وقَدّم الثاء. وقال طَريف بن تميمِ العَنْبَرِيُّ [من الكامل]:

٨٥٠ ـ فَتَعَـرّفـونـي أَنّنـي أنـا ذاكُـمُ شـاكٍ سلاحي في الحوادث مُعْلِمُ

إنّما يريد «الشائِكَ»، فقلب. ومثل ذلك «أَيْنُقٌ» إنّما هو «أَنْوُقٌ» في الأصل، فأبدلوا الياء مكان الواو وقلبوا، فإذا حقّرتَ قلت: «لُوَيْثٍ»، و «شُوَيْكٍ»، و «أُيَيْنِقٌ». وكذلك لو كسّرتَ للجمع لقلت: «لَواثٍ»، و «شَواكٍ» كما قالوا: «أَيانِقُ».

وكذلك «مُطْمَئِنٌّ»، إنّما هي من «طَأْمَنْتُ» فقلبوا الهمزة.

---

٨٥٠ ـ **التخريج**: البيت لطريف بن تميم في الأصمعيات ص١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية ص٣٧٠؛ ومعاهد التنصيص ١/٢٠٤؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/١٢٨؛ ولسان العرب ١٢/٤١٩ (علم)؛ والمقتضب ١/١١٦؛ والمنصف ٢/٥٣، ٣/٦٦.

اللغة: فتعرّفوني: أي تطلّبوا معرفتي بالعلامات. والشاكي السلاح: التام السلاح. الحوادث: الملمات والنوائب. ومعْلِمُ: اسم فاعل من أعلم نفسه في الحرب بعلامة، أي شهر نفسه إدْلالاً بجرأته.

المعنى: يفخر الشاعر على أعدائه ويتحدّاهم بشجاعته، فيقول: أنا ذلكم البطل الشجاع الكمي الذي حُدِّثتم عنه، والذي شَهّر نفسه بعلامة في الحرب إدْلالاً بجرأته فلكم أن تتعرّفوني بتلك العلامة.

الإعراب: «**فتعرّفوني**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «تعرّفوني»: فعل أمر مبني على حذف النون، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير للمتكلم مفعول به محله النصب. «أنني»: «أنّ»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير للمتكلم اسم (أنَّ) محله النصب. «**أنا**»: مبتدأ محله الرفع، أو توكيد لفظي لاسم (أنَّ) محله النصب. «**ذاكم**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع خبر لـ (أنا) إذا جعلناه مبتدأ، ولـ «(أنَّ) إذا جعلنا (أنا) توكيداً لفظياً، والكاف: حرف خطاب، والميم: علامة جمع الذكور، والمعنى على تقدير بدل، أو صفة لخبر محذوف، والتقدير: أنا ذاكم الفارس الشجاع، واجتزىء عن البدلية بما في اسم الإشارة (ذاكم) من الإشارة إلى كل ما يمكن أن يتصف به بطل مثله من الصفات الحميدة، والمصدر المؤول من (أنّ) ومعموليها مجرور بحرف مقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل (تعرفوني) والتقدير: فتعرَّفوني بكوني أو بشوك سلاحي، وبإعلامي نفسي بعلامة. «**شاكٍ**»: خبر ثانٍ مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين. «**سلاحي**»: فاعل لـ (شاكٍ) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**في الحوادث**»: جار ومجرور متعلقان بـ (مُعلم). «**معلم**»: خبر مرفوع على التوجيهين المذكورين في إعراب (ذا).

وجملة «تعرّفوني»: بحسب الفاء. وجملة «إنني أنا...»: على رواية كسر همزة «إن» استئنافية لا محل لها. وجملة «أنا ذاكم»: خبر للحرف المشبه بالفعل محله الرفع، ويمكن أن يكون (أنا) توكيداً لفظياً للاسم (إنني)، فتزول هذه الجملة الأخيرة.

والشاهد فيه: القلب المكاني في (شاك) فأصله (شائكٌ) لأنه من (شوك) كما هو الأمر في (لاثٍ) في الشاهد السابق.

ومثل ذلك «القِسِيُّ»، إنّما هي في الأصل «القُوُوس»، فقلبوا كما قلبوا «أَيْنُقٌ».

ومثل ذلك قولهم: «أَكْرَهُ مَسائِيَكَ»[1]، إنّما جمعتَ «المَساءة» ثم قلبتَ.

وكذلك زعم الخليل. ومثله قول الشاعر، وهو كعب بن مالك [من الوافر]:

٨٥١ ـ لقد لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ ما سآها وحَلَّ بدارهم ذُلٌّ ذَليلُ

ومثل ذلك «قد راءَه»، يريد «قد رآه». قال الشاعر، وهو كُثَيِّرُ عَزَّةَ [من الطويل]:

٨٥٢ ـ وكلُّ خليل رَاءَني فَهْوَ قائلٌ مِنَ اَجْلِك: هذا هامَةُ اليومِ أو غَدِ

---

(١) في الطبعة التي أعتمدها «مسائيتك» والتصحيح من طبعة عبد السلام هارون، وانظر لسان العرب ٣٦٧/١٤ (سأي)).

٨٥١ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٤٤؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٠٩؛ ولسان العرب ٣٦٧/١٤ (سأي)، ٢٥٧/١١ (ذلل).

اللغة: سآها: ساءها. وذلٌّ ذليل: متناه، أو بالغ.

المعنى: لقد نزل بقريظة ما أساءها، وأذلّها، قال ذلك الشاعر وقد ظهر المسلمون على بني قريظة في الحرب.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: حرف توكيد، «قد»: حرف تحقيق. «**لقيت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**قريظة**»: فاعل مرفوع. «**ما**: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**سآها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو)، و «ها»: مفعول به محله النصب. «**وحَلَّ**»: الواو: حرف عطف، «حَلَّ»: فعل ماض مبني على الفتح. «**بدارهم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (حَلَّ)، وهم: مضاف إليه محله الجر. «**ذلٌّ**»: فاعل مرفوع. «**ذليل**»: صفة لـ (ذلٌّ) مرفوع.

وجملة «لقيت قريظة»: ابتدائية لا محل لها، أو جواب لقسم مقدر عند من يجعل اللام في (لقد) رابطة لجواب القسم. وجملة «**سآها**»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «حلَّ بدارهم ذلٌّ»: معطوفة على جملة (لقيتْ قريظة).

والشاهد فيه: القلب المكاني الحاصل في (سآها)، فأصله (ساءها).

٨٥٢ ـ **التخريج**: البيت لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥؛ ولسان العرب ٦٢٤/١٢ (هوم)، ٣٠٤/١٤ (رأي).

اللغة: راءني: رآني. والخليل: الصديق الوفي. وهامةُ اليوم أو غَدِ: أي سيموت اليوم، أو غد، وأصل الهامة طائر يخرج من رأس الميت كما تزعم العرب.

المعنى: يصف شدة وجده بحبيبته، فيقول: كلُّ من يراني وقد أثّر فيَّ شوقي إليكِ وحزني عليكِ يقضي بأني سأموت قريباً.

=

وإنما أَراد «ساءَها» و «رَآني»، ولكنَّه قلب. وإن شئت قلت: «راءَني»، إنما أُبدلتْ همزتها ألفاً وأُبدلت الياءُ بعد، كما قال بعض العرب: «راءة» في «رايةٍ»، حدثنا بذلك أبو الخطّاب.

ومثل الألف التي أُبدلت من الهمزة قول الشاعر، وهو حسّان بن ثابت [من البسيط]:

٨٥٣ ـ سالَتْ هُذَيْلٌ رسولَ الله فاحِشةً ضَلَّتْ هُذَيْلٌ بما جاءت ولم تُصِبِ

الإعراب: «**وكلٌّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «كلٌّ»: مبتدأ مرفوع. «**خليل**»: مضاف إليه مجرور. «**راءَني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير المتكلم مضاف إليه محلُّه الجر، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هو). «**فهو**»: الفاء: زائدة رابطة لشبه الشرط، «هو»: مبتدأ. «**قائلٌ**»: خبره. «**من أجلك**»: جار ومجرور متعلقان بـ (هامة) لما فيها من معنى الموت، أي هذا ميِّتٌ من أجلك، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**هذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، و «**ها**»: للتنبيه. «**هامة**»: خبر للمبتدأ (هذا). «**اليوم**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: حرف عطف. «**غد**»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «كل خليل هو قائلٌ»: بحسب الواو. وجملة «راءني»: صفة لـ (**خليل**) محلُّها الجر، أو حال من (كلُّ خليل) محلُّها النصب، أو صفة له محلها الرفع. وجملة «**هو قائل**»: خبر المبتدأ (كل) محلُّها الرفع. وجملة (هذا هامة اليوم): مقول القول محلها النصب.

والشاهد فيه: القلب المكاني الحاصل في (راءني) فالأصل: رآني.

٨٥٣ ـ **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ملحق ديوانه ص ٣٧٣؛ وشرح المفصل ٩/ ١١٤؛ والمقتضب ١/ ١٦٧؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٨؛ والمحتسب ١/ ٩٠؛ والممتع في التصريف ص ٤٠٥.

اللغة: الفاحشة: الفعل البالغ في الإساءة، والمراد هنا أن هذيلاً طلبت من الرسول (ص) أن يحل الزنا.

المعنى: لقد ضَلَّت هذيلٌ كلَّ الضلال بطلبها من الرسول (ص) أن يحل الزنا.

الإعراب: «**سالَتْ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و التاء: للتأنيث لا محل لها، «**هذيلٌ**»: فاعل. «**رسول**»: مفعول به. «**الله**»: مضاف إليها. «**فاحشة**»: مفعول به ثانٍ لـ (سالت). «**ضلَّت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**هذيلٌ**»: فاعل. «**بما**»: جار ومجرور متعلقان بـ (ضلَّت). «**جاءت**»: مثل (ضلَّت)، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: (هي). «**ولم**»: الواو: حرف عطف، «**لم**»: حرف جازم. «**تصبِ**»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هي).

وجملة «سالتْ هذيلٌ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ضَلَّت هذيل»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة (تُصِبْ)، وجملة (جاءت) صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: إبدال الألف من الهمزة في (سالت) لأن أصله (سألت)، وليس على لغة من يقول: سال يسالُ كـ (خاف يخاف)، وهما يتساولان، لأنَّ البيت لحسان، وليست لغته كما يقول الشنتمري.

هذا باب تحقير كلّ اسم كانت عينُه واواً وكانت العينُ ثانية أو ثالثة

أَمّا ما كانت العينُ فيه ثانية فواوُه لا تَتغيّر في التحقير، لأَنَّها متحرّكة فلا تُبدَل ياءً لكينونة ياء التصغير بعدها. وذلك قولك في «لَوْزةٍ»: «لُوَيْزةٌ»، وفي «جَوْزةٍ»: «جُوَيْزةٌ»، وفي «قَوْلَةٍ»: «قُوَيلْةٌ».

وأمّا ما كانت العينُ فيه ثالثة مما عينه واوٌ، فإنَّ واوه تُبدَل ياءً في التحقير، وهو الوجه الجيّد؛ لأنَّ الياء الساكنة تُبدِل الواو التي تكون بعدها ياءً.

فمن ذلك «مَيّتٌ» و «سَيِّدٌ»، و «قَيّامٌ»، و «قَيُّومٌ»، وإنّما الأصل «مَيْوِتٌ»، و «سَيْوِدٌ»، و «قَيْوَامٌ»، و «قَيْوُومٌ».

وذلك قولك في «أَسْوَدَ»: «أُسَيِّدُ»، وفي «أعْوَرَ»: «أُعَيِّرُ»، وفي «مِرْوَدٍ»: «مُرَيِّدٌ»، وفي «أَحْوَى»: «أُحَيُّ»، وفي «مَهْوًى»: «مُهَيٌّ»، وفي «أُرْوِيَّةٍ»: «أُرَيّةٌ»، وفي «مَرْوِيّةٍ»: «مُرَيَّةٌ»[(١)].

واعلم أنَّ من العرب من يُظهِر الواو في جميع ما ذكرنا، وهو أبعد الوجهين، يَدَعُها على حالها قبل أن تحقَّر[(٢)].

(١) قال السيرافي: وأمّا «أرويّة» ففيها مذهبان أحدهما أنّها «أُفعولة» والآخر أنها «فُعلية» وجرى سيبويه على الأوّل لأنّ الباب باب ما كانت عينه واواً، وإن جرينا على الثاني، كانت الواو لاماً، فإذا صغّرتها، لم يَجُز فيها «أرييّة» بتشديد الياءين، لأنّ الياء الثانية ياء نسبة فتصير بمنزلة منسوبة إلى «مرو» أو «غزو»، تقول فيه: «مرويّة»، و «غزويّة»، فإذا صغّرتها، لم يجز في تصغيرها غير «مريّية» و «غزيّيّة» بتشديد الياءين.

(٢) قال السيرافي: أي: بشرط أن تكون قبل التصغير ظاهرة متحركة، وهي عين الفعل. فإن كانت ساكنة أو كانت في موضع لام الفعل وجب قلبها للياء الساكنة التي قبلها.

واعلم أنَّ من قال: «أُسَيْوِدُ» فإنّه لا يقول في «مَقام» و «مَقالٍ»: «مُقَيْوِمٌ» و «مُقَيْوِلٌ»، لأنَّها لو ظهرت كان الوجه أن لا تُترَك، فإذا لم تَظهر لم تَظهر في التحقير وكان أبعدَ لها، إذ كان الوجه في التحقير إذا كانت ظاهرة أن تغيَّر، ولو جاز ذلك لجاز في «سَيِّدٍ» «سُيَيْوِدٌ» وأشباهه.

واعلم أنَّ «أَشياءَ» تكون الواوُ فيها ثالثة وتكون زيادةً، فيجوز فيها ما جاز في «أَسْوَدَ». وذلك نحو «جَدْوَلٍ» و «قَسْوَرٍ»، تقول: «جُدَيْوِلٌ» و «قُسَيْوِرٌ» كما قلت: «أُسَيْوِدُ» و «أُرَيْوِيَةٌ»؛ وذلكَ لأنَّ هذه الواو حيّةٌ، وإنّما ألحقتِ الثلاثةَ بالأربعة. ألا ترى أنَّك إذا كسَّرت هذا النحو للجمع ثبتت الواوُ كما تَثبت في «أَسْوَدَ» حين قالوا: «أَساوِدُ»، وفي «مِرْوَدٍ» حين قالوا: «مَراوِدُ». وكذلك «جَداوِلُ» و «قَساوِرُ». وقال الفرزدق [من المتقارب]:

٨٥٤ - إلى هادِراتٍ صِعابِ الرُّؤوسِ قَساوِرَ لِلقَسْوَرِ الأَصْيَدِ

واعلم أنَّ الواو إذا كانت لاماً لم يجز فيها الثبات في التحقير على قول من قال: «أُسَيْوِدُ»، وذلك قولك في «غَزْوَةٍ»: «غُزَيَّةٌ»، وفي «رَضْوَى»: «رُضَيَّا»، وفي «عَشْواءَ» «عُشَيَّاءُ». فهذه الواو لا تَثبت كما لا تثبت في «فَيْعِلٍ»، ولو جاز هذا لجاز في «غَزْوٍ» «غُزَيْوٌ»، وهاءُ التأنيث ههنا بمنزلتها لو لم تكن، وهذه الواو التي هي آخر الاسم ضعيفة. وسترى ذلك، ويبيّن لك إن شاء الله تعالى ذكره في بابه.

والواوُ التي هي عين أَقْوَى، فلمَّا كان الوجه في الأَقْوَى أن تُبدَل ياءً لم تَحتمل هذه أن

---

٨٥٤ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ١٧٤؛ وبلا نسبة في المنصف ٣/ ٤٢.

اللغة: القَساوِرُ: جمع قَسْوَرٍ، وهو الشديد. الأَصْيَدُ: الرافع الرأس عزةً وكبراً. الهادرات: جماعة تفخر، ويعلو صوتها ويتّسع. صعاب الرؤوس: التي لا تنقاد، ولا تذل.

المعنى: وصف جماعات تفخر، وتتسع في القول، فشبَّهها بالفحول التي تهدر بشدة، والتي لا تنقاد لأحد ولا تذل.

الإعراب: «**إلى هادرات**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (مَدّ) المذكور في البيت الذي قبل الشاهد في قصيدته. «**صِعاب**»: صفة لـ (هادراتٍ). «**الرؤوس**»: مضاف إليه. «**قساوِرَ**»: صفة ثانية لـ (هادراتٍ). «**للقَسْور**»: جار ومجرور متعلقان بـ (قساوِر) لما فيه من معنى الغلبة. «**الأصْيد**»: صفة لـ (القَسْور).

والشاهد فيه: جمع (قَسْور) على (قساور) وتصحيح الواو في الجمع، وإن كانت زائدة، وذلك لقوتها فيه بالحركة، وجريها مجرى الأصل حيث كان للإلحاق، فإذا صُغِّر سلمت فيه الواو كما سلمت في الجمع.

تَثبت، كما لم يَحتمل «مَقالٌ» «مُقَيْولٌ».

وأمّا واو «عَجُوزٍ» و «جَزُورٍ» فإنّها لا تَثبت أبداً، وإنما هي مدّة تَبِعتِ الضمّةَ، ولم تجيء لتُلحِق بناءً ببناء. ألا ترى أَنَّها لا تَثبت في الجمع إذا قلت: «عَجائزُ». فإذا كان الوجه فيما يَثبت في الجمع أن يُبدَل. فهذه الميّتةُ التي لا تَثبَت في الجمع لا يجوز فيها أَن تَثبت.

وأَمّا «مُعاوِيةُ» فإنه يجوز فيها ما جاز في «أَسْوَدَ»؛ لأَنَّ الواو من نفس الحرف، وأصلُها التحريك، وهي تَثبت في الجمع، ألا ترى أنّك تقول: «مَعاوٍ». و «عَجُوزٌ» ليست كذلك، وليست كـ«جَدْول» ولا «قَسْوَرٍ». ألا ترى أنّك لو جئت بالفعل عليها قلت: «جَدْوَلْتُ» و «قَسْوَرْتُ». وهذا لا يكون في مثل «عَجُوزٍ».

هذا باب تحقير بنات الياء والواو اللاتي لاماتُهن ياءَات وواواتٌ

اعلم أنّ كلّ شيء منها كان على ثلاثة أحرف، فإنّ تحقيره يكون على مثال «فُعَيْلٍ»، ويَجري على وجوه العربيّة؛ لأنَّ كلّ ياء أو واوٍ كانت لاماً وكان قبلها حرفٌ ساكن جرى مجرى غير المعتلّ، وتكون ياءُ التصغير مدغَمة لأنَّهما حرفان من موضع والأوّل منهما ساكن، وذلك قولك في «قَفاً»: «قُفَيٌّ»، وفي «فَتَى»: «فُتَيٌّ»، وفي «جِرْوٍ»: «جُرَيٌّ»، وفي «ظَبْي»: «ظُبَيٌّ».

واعلم أنّه إذا كان بعد ياء التصغير ياءان حذفتَ التي هي آخِر الحروف، ويصير الحرف على مثال «فُعَيْلٍ»، ويَجري على وجوه العربية. وذلك قولك في «عَطاء»: «عُطَيٌّ»، و «قَضاءٍ»: «قُضَيٌّ»، و «سِقايةٍ»: «سُقَيّةٌ»، و «إداوةٍ»: «أُدَيَّةٌ»، وفي «شاوِيةٍ»: «شُوَيّة»، وفي «غاوٍ»: «غُوَيٌّ». إلاَّ أنْ تقول: «شُوَيْوِيةٌ» و «غُوَيْوٍ»، في قول من قال: «أُسَيْوِدُ»؛ وذلك لأنّ هذه اللام إذا كانت بعد كسرة اعتلّت، واستُثقلت إذا كانت بعد كسرة في غير المعتلّ، فلمّا كانت كسرة في ياء قبل تلك الياء ياءُ التحقير ازدادوا لها استثقالاً فحذفوها. وكذلك «أَحْوَى» إلاَّ في قول من قال: «أُسَيْوِدُ». ولا تَصرفه لأنَّ الزيادة ثابتة في أوّله، ولا يُلتفت إلى قلّته كما لا يُلتفت إلى قلّة «يَضَعُ».

وأمّا عيسى فكان يقول: «أُحَيٌّ» ويَصرف. وهذا خطأ. لو جاز ذا لصرفتَ «أَصَمَّ» لأنّه أخّف من «أَحْمَرَ»[1]، وصرفتَ «أَرْأَس» إذا سمّيتَ به ولم تَهمز فقلت: «أرَسَ».

---

(١) قال السيرافي: رأيت أبا العباس المبرّد يبطل رد سيبويه بـ «أصمّ». قال لأنّ «أصمّ» لم يذهب منه شيء لأنّ حركة الميم الأولى في «أصمّ» قد ألقيت على الصّاد وليس هذا بشيء، لأنّ سيبويه إنّما أراد الخفّة مع ثبوت الزائد. والمانع من الصرف لا يوجب صرفه، و «أصم» أخفّ من «أصمم» الذي هو الأصل. =

وأمّا أبو عمرٍو فكان يقول: «أُحَيّ». ولو جاز ذا لقلت في «عَطاءٍ»: «عُطَيٍّ» لأنّها ياء كهذه الياء، وهي بعد ياء مكسورة، ولقلت في «سِقايةٍ»: «سُقَيِّة» و «شاوٍ»: «شُوَيٍّ».

وأمّا يونس فقوله: «هذا أُحَيُّ» كما ترى، وهو القياس والصواب.

واعلم أن كلّ واو وياء أبدل الألفُ مكانها، ولم يكن الحرفُ الذي الألفُ بعده واواً ولا ياءً، فإنها تَرجع ياءً وتَحذف الألف، لأنَّ ما بعد ياء التصغير مكسور أبداً؛ فإذ كَسَروا الذي بعده الألف لم يكن للألف ثبات مع الكسرة. وليست بألف تأنيث فتَثبتَ ولا تَكسرَ الذي قبلها، وذلك قولك في «أَعْمَى»: «أُعَيْمٍ»، وفي «مَلْهًى»: «مُلَيْهٍ» كما ترى، وفي «أَعْشَى»: «أعَيْشٍ» كما ترى وفي «مُثَنًّى»: «مُثَيْنٍ» كما ترى، إلاّ أن تقول: «مُثَيْنِيٌّ» في قول من قال: «مُحَيْمِيدٌ».

وإذا كانت الواو والياء خامسة، وكان قبلها حرف لين فإنَّها بمنزلتها إذا كانت ياءُ التصغير تَليها فيما كان على «فُعَيْلٍ» لأنَّها تصير بعد الياء الساكنة، وذلك قولك في «مَغْزُوٌّ»: «مُغَيْزِيٌّ»، وفي «مَرْمِيّ»: «مُرَيْمِيٌّ»، وفي «سَقّاءٍ»: «سُقَيْقِيٌّ».

وإذا حقّرتَ «مَطايَا» اسم رجل قلت: «مُطَيٌّ»، والمحذوفُ الألف التي بعد الطاء، كما فعلت ذلك بـ «قبائل»، كأنّك حقَّرت «مَطْيًا»[1]. ومَن حذف الهمزةَ في «قَبائِلَ»، فإنّه ينبغي له أن يَحذف الياء التي بين الألفين، فيصير كأنه حقر «مطاءً». وفي كِلا القولين يكون على مثال «فُعَيْلٍ»؛ لأنّك لو حقّرت «مَطاءً»، لكان على مثال «فُعَيْلٍ»، ولو حقَّرت «مَطْياً» لكان كذلك.

وكذلك «خَطايَا» اسم رجُل، إلاّ أنّك تَهمِز آخِر الاسم، لأنّه بَدلٌ من همزته، فتقول: «خُطيْءٌ» فتحذفه وتردُّ الهمزة، كما فعلت ذلك بألف «مِنْسَاةٍ».

ولا سبيل إلى أن تقول: «مُطيءٌ»، لأن ياء «فُعَيْلٍ» لا تُهمَز بعد ياء التصغير، وإنّما

= ولم يجب صرفه، وكذلك لو سمّينا رجلاً بـ«يضع» و «يعد»، لم نصرفه، وإن كان قد سقط حرف من وزن الفعل.

(١) قال السيرافي: أي تحذف الألف التي قبل الياء فيبقى «مطيّاً»، فتدغم وتكسر الياء التي بعد ياء التصغير، فتنقلب الألف الأخيرة ياءً فيصير «مطيّي» بثلاث ياءات فتحذف الأخيرة منها، فتصير «مطيّ» كما قلنا «عطي». هذا مذهب الخليل. ومذهب يونس أن يحذف الياء التي بين الألفين، فتدخل ياء التصغير، فتنقلب الألف التي بعدها ياءً، وتنكسر فتصير الألف الأخيرة ياءً ثمّ تحذف لما ذكرنا.

تُهمَز بعد الألف إذا كسّرته للجمع، فإذا لم تُهمَز بعد تلك الألف، فهي بعد ياء التصغير أجدرُ أن لا تُهمَز، وإنما انتهتْ ياءُ التحقير إليها وهي بمنزلتها قبل أن تكون بعد الألف. ومع ذا إنّك لو قلت «فُعَائِلٌ» من «المَطِيّ» لقلت: «مُطاء»، ولو كسَّرته للجمع لقلْت: «مَطايَا»، فهذا بدَلٌ أيضاً لازم.

وتحقيرُ «فُعَائِل» كـ «فعائِلَ» من بنات الياء والواو ومن غيرِهما سواءٌ. وهو قول يونس، لأنَّهم كأنَّهم مدُّوا «فُعالٌ» أو «فَعُولٌ» أو «فَعِيلٌ» بالألف، كما مدّوا «عُذافِرٌ»[١]. والدليل على ذلك أنّك لا تجد «فُعائل» إلاّ مهموزاً، فهمزةُ «فُعائِلٍ» بمنزلتها في «فَعائِلَ»، وياءُ «مَطايا» بمنزلتها لو كانت في «فُعائِلٍ»، وليست همزةً من نَفس الحرف، فيُفْعل بها ما يُفعَل بما هُو من نفس الحرف، إنَّما هي همزَةٌ تُبدَل من واو أَو ياء أَو ألفٍ، من شيء لا يُهمَز أبداً إلاّ بعد ألف، كما يُفعَل ذلك بواو «قائِلٍ»، فلمَّا صارتْ بعدها فلم تُهمَز، صارَت في أنَّها لا تُهمَز بمنزِلتها قبل أن تكون بعدها، ولم تكن الهمزةُ بدلاً من شيءٍ من نفس الحرف، ولا من نفس الحرف، فلم تُهمَز في التحقير، هذا مع لزوم البَدل يقوّي. وهو قول يونس والخليل.

وإذا حقّرت رجلاً اسمه «شَهاوَى» قلت: «شُهَيٌّ»، كأنك حقرت «شَهْوَى»، كما أنك حين حقرت «صَحارى» قلت: «صُحَيْرٍ». ومن قال: «صُحَيرٌ» قال: «شُهَيٌّ» أيضاً كأنه حقّر «شَهاوٌ»، ففي كلا القولين يكون على مِثال «فُعَيْلٍ».

وإذا حقّرتَ «عَدَوِيٌّ» اسمَ رَجل أو صِفة قلت: «عُدَيِّيٌّ» أربع ياءات لا بُدَّ من ذا. ومن قال: «عُدَوِيٌّ»، فقد أَخطأ وترك المعنى، لأنه لا يريد أن يضيف إلى «عَدِيٍّ» محقّراً، إنّما يريد أن يحقّر المضاف إليه، فلا بُدّ من ذا. ولا يَجوزُ «عُدَيْوِيٌّ» في قول من قال: «أُسَيْوِدُ»، لأنَّ ياء الإضافة بمنزلة الهاء في «غَزْوةٍ»، فصارت الواو في «عَدَوِيٍّ» آخِره كما أنَّها في «غَزْوةٍ» آخِره، فلمَّا لم يجز «غُزَيْوَةٌ» كذلك لم يَجز «عُدَيْوِيٌّ».

وإذا حقَّرت «أُمَوِيٌّ» قلت: «أُمَيِّيٌّ» كما قلت في «عَدَوِيٍّ»، لأنَّ «أُمَوِيّ» ليس بناؤه بناءَ المحقَّر، إنَّما بناؤه بناء «فُعَليٍّ»، فإذا أردتَ أن تحقِّر «الأمَوِيّ» لم يكن مِنْ ياء التصغير بُدٌّ، كما أنّك لو حقَّرتَ «الثقفِيَّ» لقلت: «الثُّقيفيُّ»، فإنما «أُمَوِيٌّ» بمنزلة «ثَقفيٍّ»، أُخرج من بناء التحقير كما أخرج «ثَقِيفٌ» إلى «فَعَليٍّ».

---

(١) العُذافر: الأسد، وجمل عُذافر: صلب عظيم شديد. (لسان العرب ٤/ ٥٥٥ (عذفر)).

ولو قلت ذا، لقلت إذا حقّرت رجلاً يضاف إلى «سُلَيْمٍ»: «سُلَميٌّ» فيكون التحقير بلا ياء التحقير.

وإذا حقّرت «مَلْهَوِيٌّ» قلت: «مُلَيْهِيٌّ» تصير الواو ياءً لكَسرة الهاء[1]. وكذلك إذا حقَّرتَ «حُبْلَوِيٌّ»؛ لأنّك كسرت اللامَ فصَارت ياءً ولم تَصر واواً فكأنّك أضفت إلى «حُبَيْلَى»، لأنك حقّرت. وهي بمنزلة واو «مَلْهَوِيٍّ» وتغيّرتْ عن حال علامة التأنيث، كما تغيَّر عن حال علامة التأنيث حين قلت «حَبالَى»، فصارتْ بمنزلة ياء «صَحارَى»؛ فإذا قلت: «حُبْلَوِيٌّ»، فهو بمنزلة ألف «مِعْزَى»؛ فإنّما تغيَّر إلى ياءٍ، كما تغيّرت واوُ «مَلْهَوِيٌّ»؛ لأنّك لم ترد أن تحقِّر «حُبْلى» ثم تضيف إليه.

(١) قال السيرافي: لأنه لا بدّ من كسر الحرف الذي بعد ياء التصغير، فإذا كسرته انقلبت الواو ياء، وقبل الياء كسرة فتسكن الياء وبعدها ياء النسب، فتسقط لاجتماع الساكنين.

هذا باب تحقير كلّ اسم كان من شيئين ضُمَّ أحدُهما إلى الآخر فجُعلا بمنزلة اسم واحد

زعم الخليل أنّ التحقير إنما يكون في الصَّدر؛ لأن الصّدر عندهم بمنزلة المضاف والآخِرُ بمنزلة المضاف إليه؛ إذ كانا شيئينِ. وذلكَ قولك في «حَضْرَمَوْتَ»: «حُضَيْرَمَوْتُ»، و «بَعْلَبَكَّ»: «بُعَيْلَبكُّ»، و «خَمْسَةَ عَشَرَ»: «خُمَيْسةَ عَشَرَ». وكذلك جميعُ ما أشبه هذا، كأنك حقّرت «عَبْدَ عَمْرٍو»، و «طَلْحةَ زَيْدٍ».

وأمّا «اثْنَا عَشَر» فتقول في تحقيره: «ثُنَيَّا عشَرَ»، فـ «عَشَرْ» بمنزلة نون «اثْنَيْنِ»؛ فكأنك حقّرت «اثنين»، لأنّ حرف الإعراب الألف والياء، فصارت «عَشَرَ» في «اثْنَيْ عشَرَ» بمنزلة النون، كما صارت «مَوْتَ» في «حَضْرَمَوْتَ» بمنزلة «رِيسٍ» في «عَنْتَرِيسٍ».

هذا باب الترخيم في التصغير

اعلم أنَّ كلّ شيء زِيدَ في بنات الثلاثة، فهو يجوز لك أن تحذفه في الترخيم، حتَّى تَصير الكلمة على ثلاثة أحرف لأنها زائدة فيها، وتكون على مثال «فُعَيْلٍ». وذلك قولك في «حارِثٍ»: «حُرَيْثٌ»، وفي «أَسْوَدَ»: «سُوَيْدٌ»، وفي «غَلاَب»[1]: «غُلَيْبَةٌ»[2].

وزعم الخليل أنه يجوز أَيضاً في «ضَفَنْدَدٍ»[3]: «ضُفَيْدٌ»، وفي «خَفَيْدَدٍ»[4]: «خُفَيْدٌ»، وفي «مُقْعَنْسِسٍ»: «قُعَيْسٌ». وكذلك كلَّ شيء كان أَصلُه الثلاثةَ.

وبنات الأربعة في الترخيم بمنزلة بنات الثلاثة تَحذف الزوائد حتّى يصير الحرف على أَربعة لا زائدة فيه، ويكون على مثال «فُعَيْعِلٍ»، لأنه ليس في زيادة. وزعم أَنه سمع في «إبراهيمَ» و «إسماعيل»: «بُرَيْةٌ» و «سُمَيْعٌ».

---

(١) غلاب: مثل «قطام» اسم امرأة، من العرب من يبنيه على الكسر، ومنهم من يجريه مجرى «زينب». (لسان العرب ١/ ٦٥٣ (غلب)).

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: قال الفراء: العرب إنما تفعل ذلك، يعني تصغير الترخيم، في الأعلام، فلو صغّرت «فاطمة» من «فطمت المرأةُ صبيَّها»، أو «حارثاً» من «حرث يحرث»، لقالوا: «فُويطمة» و «حُويرث»، ولم يفرّق أصحابنا بين هذين.

(٣) الامرأة الضفندد: الضخمة الخاصرة المُسترخية اللحم. ورجل ضفندد: كثير اللحم ثقيل مع حمق. (لسان العرب ٣/ ٢٦٤ (ضفد)).

(٤) الخَفيدَد والخفيفَد: السريع، والخَفَيْدَد: الظليم الخفيف. (لسان العرب ٣/ ١٦٣ (خفد)).

هذا باب ما جرى في الكلام مصغَّراً وترك تكبيره لأنّه عندهم مستصغَر فاستُغني بتصغيره عن تكبيره

وذلك قولهم: «جُمَيْلٌ»، و «كُعَيْتٌ»، وهو البُلْبُل. وقالوا: «كِعْتانٌ» و «جِمْلانٌ» فجاؤوا به على التكبير. ولو جَاؤوا به وهم يريدون أن يجمعوا المحقّر لقالوا: «جُمَيْلَاتٌ». فليس شيء يراد به التصغير إلاّ وفيه ياءُ التصغير.

وسألتُ الخليل عن «كُمَيْت» فقال: هو بمنزلة «جُمَيْلٍ»؛ وإنما هي حُمْرةٌ مُخالِطُهَا سَوادٌ ولم يَخلص؛ فإنَّما حقّروها لأنَّها بين السواد والحمرة ولم يخَلص أَن يقال له «أَسْوَدُ» ولا «أحْمَرُ» وهو منهما قريب، وإنَّما هو كقولك: هو «دُوَيْنَ» ذلك.

وأمّا «سُكَيْتٌ» فهو ترخيم «سُكَّيْتٍ». و «السُّكّيْتُ»: الذي يجيء آخِرَ الخيل.

هذا باب ما يحقر لدُنوّه من الشيء وليس مثله

وذلك قولك: «هو أُصيْغِرُ منك». وإنّما أردت أن تقلّل الذي بينهما. ومن ذلك قولك: «هو دُوَيْنَ ذاك»، وهو «فُوَيْقَ ذاك». ومن ذا أن تقول «أُسَيِّدُ»، أي قد قارَبَ السّواد.

وأمّا قول العرب: «هو مُثَيْلُ هذا» و «أُمَيْثالُ هذا»، فإنّما أرادوا أن يُخبِرُوا أن المشبَّه حَقيرٌ، كما أن المشبّه به حَقيرٌ.

وسألتُ الخليل عن قول العرب: «ما أُمَيْلِحَهُ»! فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنّما تحقَّر الأسماءُ لأنها توصَف بما يعظم ويَهُون، والأفعال لا توصَف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إيّاها في أشياءَ كثيرة، ولكنهم حقّروا هذا اللفظ وإنّما يَعنون الذي تَصفه بالملْح[1]، كأنّك قلت: «مُلَيِّحٌ»، شبّهوه بالشيء الذي تَلفظ به وأنت تَعني شيئاً آخَر، نحو قولك: «يَطؤُهم الطريقُ»، و «صِيدَ عليه يومانِ»[2] ونحوُ هذا كثير في الكلام.

وليس شيء من الفعل ولا شيءٌ مما سُمِّي به الفعلُ يحقّر إلاّ هذا وحده، وما أشبَهه من قولك: «ما أَفْعَلَه».

واعلم أنّ علامات الإضمار لا يحقَّرن، من قِبَل أنها لا تَقوى قوّة المظهَرة ولا تَمكنُ

---

(١) الملح: الحسن من الملاحة. (لسان العرب ٢/ ٦٠١ (ملح)).

(٢) قال السيرافي ما ملخصه: يريدون: يطؤهم أهل الطريق الذي يمرون فيه، فحذف «أهلاً» وأقام «الطريق» مقامهم. ومعنى «يطؤهم الطريق» أن بيوتهم على الطريق. فمن جاز فيه رآهم وقوله: «صيد عليه يومان»، معنى «صيد عليه الصيد في يومين»، فحذف «الصيد»، وأقام «اليومين» مقامه.

تمكُّنها، فصارت بمنزلة «لاَ» و «لَوْ» وأشباههما. فهذه لا تحقَّر لأنها ليست أسماء، وإنما هي بمنزلة الأفعال التي لا تحقّر.

فمن علامات الإضمار «هُوَ» و «أنا» و «نَحْنُ»، ولو حقّرتهنَّ لحقّرتَ الكاف التي في «بِكَ» والهاء التي في «به» وأشباه هذا.

ولا يحقَّر «أيْنَ» ولا «مَتَى»، ولا «كَيْفَ»؛ ولا «حَيْثُ» ونحوهنَّ، مِن قِبَل أنّ «أَيْنَ» و «مَتَى» لَيْسَ فيها ما في «فَوْقَ» و «دُونَ» و «تَحْتَ»، حيث قلت: «دُوَيْن ذاك»، و «فُوَيق ذاك»، و «تُحَيْتَ ذاك»، وليست أسماء تمكَّنُ فتَدخل فيها الألف واللام ويوصَفن، وإنَّما لهنَّ مواضع لا يجاوِزْنها فصرن بمنزلة علامات الإضمار.

وكذلك «مَنْ» و «ما» و «أيُّهم»، إنَّما هنَّ بمنزلة «أَيْنَ» لا تمكَّنُ تمكُّنَ الأسماء التامَّة، نحو: «زَيْدٍ» و «رجُلٍ». وهنَّ حروُف استفهام كما أَنَّ «أَيْنَ» حرف استفهام، فصرن بمنزلة «هَلْ» في أنّهنَّ لا يُحقّرن.

ولا يحقّر «غيْرٌ»، لأنَّها ليست بمنزلة مِثْلٍ[1]، وليس كلّ شيء يكون غيرَ الحقير عندك يكون محقَّراً مثلَه، كما لا يكون كلُّ شيء مثلُ الحقير حقيراً، وإنّما معنى «مررتُ برجلٍ غيرِكَ» معنى «مررتُ برجلٍ سِواكَ»، و «سِواكَ» لا يحقَّر، لأنَّه لَيْسَ اسماً متمكّناً، وإنما هو كقولك: «مررتُ برجلٍ ليس بك»، فكما قَبُح تحقيرُ «ليسَ» قَبُح تحقير «سِوَى».

و «غَيْرٌ» أيضاً ليس باسم متمكِّن. ألا ترى أنّها لا تكون إلاَّ نكرة، ولا تُجمَع، ولا تَدخُلها الألف واللام.

وكذلك «حَسْبُكَ» لا يحقَّر كما لا يحقر «غيْرٌ»، وإنَّما هو كقولك: «كَفَاك»، فكَما لا يحقَّر «كَفاك»، كذلك لا تحقِّر هذا.

واعلم أنَّ «اليوم» و «الشهر» و «السنة» و «الساعة» و «الليلة» يحقّرن. وأمّا «أَمْسِ» و «غَدٌ» فلا يحقَّران؛ لأنّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة «زَيْدٍ» و «عَمْرٍو»، وإنّما هما لليوم الذي قبل يومك، واليوم الذي بعد يومك، ولم يتَمكّنا كـ «زيد» و «اليومِ» و «الساعة»

---

(١) قال السيرافي: لأن «مثلاً» إذا صغرته قلّلت المماثلة، وهي تقلّ وتكثر، فيفيد التصغير معنى. والغيرية لا تَفاوت فيها، فلا يفيد التحقير فائدة.

و «الشهر» وأشباههنّ[1]، ألا تَرى أنّك تقول: «هذا اليوم» و «هذه الليلة»، فيكون لما أنت فيه، ولمَا لم يأت، ولما مَضى. وتقول: «هذا زيدٌ»، و «ذاك زيد»، فهو اسمُ ما يكون معك وما يَتراخَى عنك. و «أَمْسِ» و «غَدٌ» لم يتَمكّنا تمكُّن هذه الأشياء، فكرهوا أن يحقّروهما كما كرهوا تحقير «أيْنَ»، واستغنوا عن تحقيرهما بالذي هو أشدّ تمكّناً، وهو «اليوم» و «الليلة» و «الساعة». وكذلك «أوّلُ مِنْ أمْسِ»، و «الثّلاثاءُ»، و «الأرْبِعَاءُ»، و «البارِحةُ» لمَا ذكرنا وأشباههنَّ.

ولا تحقَّر أسماءُ شهور السنة، فعلاماتُ ما ذكرنا من الدَّهر لا تحقّر، إنّما يحقَّر الاسمُ غير العَلم الذي يَلزم كلّ شيء منْ أُمّته، نحو: «رجُلٍ» و «امْرأَةٍ» وأَشباههما.

واعلم أنّك لا تحقِّر الاسم إذا كان بمنزلة الفعل، ألا ترى أنّه قبيح: «هو ضُوَيْرِبٌ زَيداً»، و «هو ضُوَيْرِبُ زيدٍ»، إذا أردت بـ «ضارب زيدٍ» التنوينَ. وإن كان «ضارِبُ زيدٍ» لما مضى فتصغيره جيّد.

ولا تحقِّر «عِنْدَ» كما تحقّر «قَبْلُ» و «بَعْدُ» وَنَحْوهما، لأنّكَ إذا قلت «عِنْدَ» فقد قلّلتَ ما بينهما، وليس يراد من التقليل أَقلُّ من ذا، فصار ذا كقولك: «قُبَيْلَ ذاك»، إذا أَردت أَن تقلِّل ما بينهما.

وكذلك «عَنْ» و «مَعَ»، صارتا في أن لا تُحقّرا كـ «مَنْ».

---

(1) قال السيرافي: قال بعض النحويين في عدم جواز تحقيرهما لأنهما لمّا كانا متعلّقين باليوم الذي أنت فيه، صارا بمنزلة الضمير لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أنّ المضمر يحتاج إلى ذكر يجري للمضمر، أو يكون المضمر المتكلّم أو المخاطب، وقال بعضهم: أما «غد» فإنّه لا يصغّر لأنه لم يوجد بعد فيستحق التصغير. وأما «أمس» ما كان فيه ممّا يوجب التصغير فقد عرفه المتكلّم والمخاطب فيه قبل أن يصغر «أمس» فإذا ذكروا «أمس» فإنّما يذكرونه على ما عرفوه في حال وجوده بما يستحقّه من التصغير، فلا وجه لتصغيره.

هذا باب تحقير كلّ اسم
كان ثانيه ياءً تَثبت في التحقير

وذلك نحو: «بَيتٍ» و «شَيْخٍ» و «سَيِّدٍ». وأحسنه أن تقول: «شُيَيْخٌ» وَ «سُيَيْد» فتَضمّ؛ لأنّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء، وهو لازمٌ له، كما أنّ الياء لازمة له.

ومن العرب من يقول: «شِيَيْخٌ»، و «بِيَيْتٌ»، و «سِيَيْدٌ»، كَراهيةَ الياء بعد الضمّة.

هذا باب تحقير المؤنَّث

اعلم أن كلّ مؤنَّث كان على ثلاثة أحرف فتحقيره بالهاء، وذلك قولك في «قَدَمٍ»: «قُدَيْمَةٌ»، وفي «يَدٍ»: «يُدَيَّةٌ».

وزعم الخليل أنّهم إنّما أدخلوا الهاءَ ليَفرقوا بين المؤنّث والمذكّر. قلتُ: فما بالُ «عَناقٍ»؟ قال: استثقلوا الهاءَ حين كثُر العددُ، فصارت القافُ بمنزلة الهاء، فصارت «فُعَيْلَةً» في العدد والزنة، فاستثقلوا الهاءَ. وكذلك جميع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً.

قلتُ: فما بالُ «سَماءٍ»، قالوا: «سُمَيَّةٌ»؟ قال: من قِبَل أنها تُحْذَف في التحقير، فيصير تحقيرُها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلمّا خفَّتْ صارت بمنزلة «دلْوٍ»، كأنّكَ حقَّرت شيئاً على ثلاثة أحرف.

فإنْ حقّرتَ امرأةً اسمُها «سَقَّاءٌ» قلت: «سُقَيْقِيٌّ» ولم تُدْخِلها الهاء؛ لأنّ الاسم قد تمّ.

وسألتُه عن الذين قالوا في «حُبارَى»: «حُبيِّرةٌ» فقال: لمّا كانت فيه علامةُ التأنيث ثابتةً أرادوا أن لا يفارِقها ذلك في التحقير، وصاروا كأَنهم حَقّروا «حُبارة». وأمّا الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقية على أربعة أحرف، فكأنّا حقّرنا «حُباراً». ومن قال في «حُبارَى»: «حُبيِّرةٌ» قال في «لُغَّيْزَى»: «لُغَيْغيزةٌ»، وفي جميع ما كانت فيه الألف خامسة فصاعداً إذا كانت ألفَ تأنيث.

وسألتُه عن تحقير «نَصَفٍ» نعتَ امرأة، فقال: تحقيرها «نُصَيْفٌ»، وذاكَ لأنّه مذكّر وُصف به مؤنث. ألا ترى أنّك تقول: «هذا رجُلٌ نَصَفٌ». ومثلُ ذلك أنّك تقول: «هذه امرأةٌ رضًى»، فإذا حقّرتها لم تُدِخل الهاء؛ لأنّها وُصفت بمذكّر، وشاركت المذكّر في صِفته فلم

تَغلب عليه. ألا ترى أنك لو رخّمتَ «الضّامِرَ» لم تقل «ضُمَيْرَةٌ»[1].

وتصديقُ ذلك فيما زعم الخليل قولُ العرب في «الخَلَق»: «خُلَيْقٌ» وإن عنَوا المؤنّث؛ لأنه مذكّر يوصف به المذكّر، فشاركه فيه المؤنث. وزعم الخليل أن «الفَرَس» كذلك.

وسألتُه عن «النابِ» من الإبل فقال: إنّما قالوا: «نُيَيْبٌ»؛ لأنّهم جعلوا «الناب» الذّكَر اسماً لها حين طال[2] نابها على نحو قولك للمرأة: «إنّما أنتِ بُطَيْنٌ»، ومثلها «أَنتَ عينُهم»، فصار اسماً غالباً. وزعم أن الحرب[3] بتلك المنزلة، كأنّه مصدر مذكّر كـ«العدل»، و «العَدْل» مذكّر؛ وقد يقال: «جاءت العدلُ المُسْلِمةُ». وكأنَّ الحرب صفةٌ، ولكنّها أُجريت مجرى الاسم، كما أُجرِيَ «الأبْطَحُ»، و «الأبْرَق»، و «الأجْدَل».

وإذا رخّمتَ «الحائِضَ» فهو كـ «الضامر»؛ لأنّه إنما وقع وصفاً لشَيء، والشّيءُ مذكَّر. وقد بيّنّا هذا فيما قبلُ.

قلتُ: فما بال المرأة إذا سُمِّيت بـ «حَجَر» قلت: «حُجَيْرةُ»؟ قال: لأنّ «حَجَر» قد صار اسماً لها عَلَماً وصار خالصاً؛ وليس بصفة ولا اسماً شاركت فيه مذكّراً على معنًى واحد، ولم تُرد أن تحقِّر «الحَجَر»، كما أنّك أردت أن تحقِّر المذكّر حين قلت: «عُدَيْلٌ» و «قُرَيْشٌ»؛ وإنَّما هذا كقولك للمرأة: «ما أنتِ إلاّ رُجَيْلٌ»، وللرجل: «ما أنتَ إلاّ مُرَيَّةٌ»، فإنّما حقَّرتَ الرجُل والمرأة. ولو سَمَّيتَ امرأَةً بـ«فَرَس» لقلت: «فُرَيْسَةُ» كما قلت: «حُجَيْرَةُ»، فإذا حقَّرتَ «النابَ» و «العَدْل» وأشباهَهُما، فإنّك تحقِّر ذلك الشيء، والمعنى يدلُّ على ذلك، وإذا سمَّيت رجلاً بـ «عين» أَو «أُذُنٍ» فتحقِيره بغير هاء، وتَدع الهاء ههنا كما أدخلتها في «حَجَرٍ» اسمَ امرأة.

ويونُس يُدخِل الهاء؛ ويحتجّ بـ «أُذَيْنَةَ»، وإنما سُمِّي بمحقَّر.

---

(١) قال السيرافي ما ملخصه: فإن قال قائل: أنت إذا سمّيت امرأة بـ «حجر» أو «جبل» أو «جمل» أو ما أشبه ذلك من المذكّر وصغّرته، أدخلت الهاء، فقلت: «حجيرة» و «جبيلة» فهلاّ فعلت ذلك بالنعوت؟ قيل له: الأسماء لا يُراد بها حقائق الأشياء فيما يسمّى بها، والصفات والأخبار يراد بها حقائق الأشياء، والتشبيه بحقائق الأشياء، ألا ترى أنّا إذا سمّينا شيئاً بـ «حجر»، أو رجلاً سمّيناه بـ «حجر»، فليس الغرض أن نجعله «حجراً» وإنّما أردنا إبانته، وإذا وصفناه به أو أخبرنا به عنه، فإنّما نريد الشيء بعينه أو التشبيه، فصار كأنّ المذكّر لم يزل.

(٢) في الطبعة التي أعتمدها «طاب»، وأثبتُّ ما في طبعة عبد السلام هارون.

(٣) في الطبعة التي أعتمدها، وكذلك في طبعة عبد السلام هارون: «الحرف» مكان «الحرب»، وهذا تحريف، والتصحيح عن جورج بوهاس «من أجل قراءة صحيحة لنصوص النحاة»، مجلة البصائر، فرنسا عدد ١٧، ص ١١٤ ـ ١١٥.

هذا باب ما يحقّر على غير بناء مُكبّرِه الذي يُستعمل في الكلام

فمن ذلك قول العرب في «مَغْرِبِ الشمس»: «مُغيْرِبانُ الشمس»، وفي «العَشِيِّ»: «آتيك عُشيَّاناً».

وسمعنا من العرب من يقول في «عَشِيَّةٍ»: «عُشَيْشِيَةٌ»، فكأنّهم حقَّروا «مَغْرِبانٌ»، و «عَشْيانٌ»، و «عَشّاةٌ».

وسألتُ الخليل عن قولك: «آتيك أُصَيْلالاً»؛ قال: إنما هو «أُصَيْلانٌ» أبدلوا اللام منها. وتصديقُ ذلك قول العرب: «آتيك أُصَيْلاناً».

وسألتُه عن قول بعض العرب: «آتيك عُشَيَّاناتٍ ومُغْيرِباناتٍ»، فقال: جعل ذلك الحين أجزاءً؛ لأنّه حينٌ، كلَّما تَصَوَّبت فيه الشمسُ ذهبَ منه جزءٌ، فقالوا: «عُشَيَّاناتٍ»، كأنّهم سَمَّوا كلَّ جزءٍ مِنه عَشِيَّةً. ومثل ذلك قولك: «المَفارِقُ» في «مَفْرِقٍ»، جعلوا «المَفْرِق» مواضعَ، ثم قالوا: «المَفارِقُ» كأنَّهم سَمّوا كلّ موضع «مَفْرِقاً». قال الشاعر، وهو جرير [من الكامل]:

٨٥٥ ـ قالَ العَواذِلُ ما لِجَهْلِك بعدما شابَ المَفارِقُ واكْتَسَيْنَ قَتِيرا

---

٨٥٥ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٢٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١/ ٥٢٦ (طلب)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ٢٧٦ (عشن).

اللغة: القتيرُ: الشَّيْبُ.

المعنى: يذكر أنَّ العواذل عجبن من توقه إلى النساء، وقد طعن في السن.

الإعراب: «**قال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**العواذل**»: فاعل. «**ما**»: اسم موصول مبني على =

ومن ذلك قولهم للبعير: «ذو عَثانِينَ»، كأنّهم جعلوا كلّ جزء منه عُثْنوناً. ونحو ذا كثير.

فأمّا «غُدْوةٌ» فتحقيرها عليها، تقول: «غُدَيّةٌ»، وكذلك «سَحَرُ» تقول: «أَتانا سُحَيْراً». وكذلك «ضُحًى»، تقول: «أتانا ضُحَيًّا».

وقال الشاعر، وهو النابغة الجَعْدي [من المتقارب]:

٨٥٦ - كأنّ الغُبار الذي غادَرتْ ضُحَيًّا دَواخِنُ من تَنْضُبِ

واعلم أنك لا تُحَقِّر في تَحْقيرك هذه الأشياءَ الحينَ، ولكنك تريد أن تُقرِّب حيناً من

= السكون في محل رفع مبتدأ. «لجهلك»: جار ومجرور متعلقان بالخبر، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «بعد»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بحال من (جهلك). «ما»: مصدرية. «شاب»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «المفارِقُ»: فاعله. «واكتسين»: الواو: حرف عطف، «اكتسين»: فعل ماضٍ مبني على الفتح لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل محله الرفع. «قتيراً»: مفعول به، أو منصوب بنزع الخافض، لأن الظاهر في (اكتسين) معنى (تغطيْنَ).

وجملة «قال العواذل»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما لجهلك»: مقول القول محلها النصب. وجملة «شاب المفارق»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها، وعطف عليها جملة (اكتسيْنَ).

والشاهد فيه: جمع (مَفْرق) على مفارق، ووجه ذلك أنّه يجعل كلَّ جزء من المفرق مفرقاً على الاتساع، ثم يكسر على مفارق.

٨٥٦ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١/ ٧٦٤ (نضب)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٣/ ١٤٩ (دخن).

اللغة: الضمير في (غادرت) يعود على فرسه. وضُحَيٌّ: تصغير ضُحى. والتَّنْضُب: شجر كثير الدخان، واحدته: تَنْضُبةٌ.

المعنى: وصف غباراً أثارته حوافر فرسه، فشبهه بدخان التنضب في سطوعه.

الإعراب: «كأن»: حرف مشبه بالفعل. «الغبار»: اسمه. «الذي»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب صفة لـ (الغبار). «غادرت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هي). «ضُحَيًّا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ (غادرت). «دواخِنُ»: خبر (كأن) مرفوع. «من تنضب»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (دَواخنُ).

وجملة «كأن الغبار... دواخن»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «غادرت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

والشاهد فيه: تصغير (ضُحَىٰ) على (ضُحَيٍّ)، وكان القياس أن تُصغَّر بالهاء، فيقال: ضُحَيَّةٌ، لأنها مؤنثة، ولكنهم صغروها بغير هاء حتى لا تلتبس بتصغير (ضَحْوة).

حين؛ وتقلِّلَ الذي بينهما، كما أنك إذا قلت: «دُوَيْنَ ذاك»، و «فُوَيْق ذاك»؛ فإنما تقرّب الشيء من الشيء وتقلّل الذي بينهما؛ وليس المكانُ بالذي يُحقّر.

ومثل ذلك «قُبيلُ» وَ «بُعَيْدُ»، فلمّا كانت أحياناً وكانت لا تمكنُ، وكانت لم تحقَّر؛ لم تَمكَّن على هذا الحدّ تمكُّنَ غيرها. وقد بيَّنا ذلك فيما جاء تحقيرُه مخالفاً كتحقير المبهَم، فهذا مع كثرتها في الكلام.

وجميعُ ذا إذا سُمّيَ به الرجل حُقِّر على القياس.

ومما يحقّر على غير بناء مُكبَّره المستعمَلِ في الكلام «إنسانٌ»، تقول: «أُنَيسِيانٌ» وفي «بَنونَ»: «أُبَيْنُونَ»، كأنَّهم حقَّرُوا «إنْسِيانٌ»، وكأنهم حقَّروا «أَفْعَلَ»، نَحْو: «أَعمى»، وفعلوا هذا بهذه الأشياء لكثرة استعمالهم إيّاها في كلامهم، وهم مِمّا يغيِّرُون الأكثر في كلامهم عن نَظائِره، وكما يجيء جمع الشَّيء على غير بنائه المستعملَ. ومثل ذلك «لَيْلَةٌ»، تقول: «لُيَيْلِيَةٌ»، كما قالوا: «لَيالٍ»، وقولهم في «رَجُلٍ»: «رُوَيْجلٌ»؛ ونَحْو هذا.

وجميعُ هذا أيضاً إذا سمّيت به رجلاً أو امرأة صرفتَه إلى القياس، كما فعلت ذلك بالأحيان.

ومن ذلك قولهم في «صِبْيَة»: «أُصَيْبِيَةٌ»، وفي «غِلْمةٍ»: «أُغَيْلِمةٌ»، كأنَّهم حقَّروا «أَغْلِمةً»، و «أَصْبِيةً»، وذلك أنَّ «أَفعِلةً» يُجمَع به «فُعالٌ» و «فَعيلٌ»، فلمّا حقّرُوه جاؤوا به على بناء قد يكون لـ «فُعالٍ» و «فَعيلٍ». فإذا سميَّتَ به امرأةً أو رجلاً حقّرته على القياس، ومن العرب من يُجريه على القياس فيقول: «صُبيَّةٌ» و «غُلَيْمةٌ». وقال الراجز:

٨٥٧ ـ صُبَيّةً على الدُّخانِ رُمْكَا ... ما إن عَدا أصغرُهم أنْ زَكَّا

---

٨٥٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٤٠ (غلم)، ١٤/ ٤٥٠ (صبا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٣٦؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢١٢.

اللغة: صُبيَّة: تصغير صِبْية. والرُّمكة: لون كلون الرماد. وعَدَا: جاوز. وزكَّ زكيكاً: دبَّ وقارب الخطو.

المعنى: وصف صبيةً صغاراً، الكبير فيهم لم يقارب الخطو، وصفهم بأنهم قد اغبروا، وتشعَّثوا لشدة الزمان وكَلَب الشتاء والبرد، وتجمعهم حول النيران وملابستهم دخانها.

الإعراب: «صُبيّةً»: مفعول به للفعل (ذكرتُ) المذكور قبلُ. «**على الدخان**»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ (صُبَيَّة). «**رُمكا**»: صفة لـ (صبية) منصوب بالفتحة، و الألف: للإطلاق. «**ما**»: نافية مهملة. «**إن**»: زائدة. «**عَدَا**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**أصغرهم**»: فاعل مرفوع، وهم: =

هذا باب تحقير الأسماء المبهَمة

اعلم أنَّ التحقير يَضُمّ أوائل الأسماء إلاّ هذه الأسماء، فإنّه يترك أوائلَهَا على حالها قبل أن تحقّر؛ وذلك لأنَّ لَها نحواً في الكلام ليس لغيرها ـ وقد بيَّنّا ذلك ـ فأرادوا أن يكون تَحْقيرُها على غير تحقير ما سِواها.

وذلك قولك في «هٰذا»: «هٰذَيّا»، و «ذاكَ»: «ذَيّاك»، وفي «أُلاَ»: «أُلَيّا».

وإنَّما ألحقوا هذه الألفات في أواخرها لتكون أواخرها على غير حالِ أواخر غيرها، كما صارت أوائلُها على ذلك.

قلتُ: فما بالُ ياء التصغير ثانيةً في ذا حِين حقّرتَ؟ قال: هي في الأصل ثالثة، ولكنَّهم حذفوا الياء حين اجتَمَعتِ الياءاتُ، وإنَّمَا حَذَفوها من «ذَيَيّا». وأمّا «تَيّا» فإنما هي تحقير «تَا»، وقد استُعمل ذلك في الكلام. قال الشاعر، كَعْبٌ الغَنَوِيُّ [من الطويل]:

٨٥٨ ـ وخَبَّرْتماني أنَّما الموتُ في القُرى ... فكيف وهَاتَا هَضْبَةٌ وقَليبُ

= مضاف إليه محله الجر. «أن»: حرف مصدري. «زكَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: (هو) و الألف: للإطلاق.

وجملة «عدا أصغرهم»: صفة أخرى لـ (صُبَيَّة) محلها النصب. وجملة «زكَّ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: تصغيره (صِبْية) على (صُبَيَّة) على لفظها، والأكثر في كلامهم (أُصَيْبِيَة) يردونه إلى (أفْعِلة) لاطراده في جمع (فَعِيْل) إذا أرادوا أقلَّ العدد.

٨٥٨ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن سعد الغنويّ في الأصمعيات ص ٩٧؛ والحيوان ٣/٥٦؛ وشرح =

وقال عِمْران بن حِطَّانَ [من الوافر]:

٨٥٩ ـ وليسَ لعَيْشِنا هذا مَهاهٌ وليست دارُنا هَاتا بدارِ

= أبيات سيبويه ٢/ ٢٦٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٤ (تفسير هذا)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٢٨٤؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.

اللغة: الهضبة: الجبل. وأراد بالقليب القَبْر، وأصله البئر.

المعنى: نُصِح للشاعر أن يخرج بأخيه المريض من القرى إلى البادية لأن الموت في القرى لكثرة أوبئتها، فخرج، فرأى في البادية قبراً فاستنكر على الناصح نصيحته، وأكد أنَّ الموت لا نجاة منه.

الإعراب: «**وخبَّرْتماني**»: الواو: بحسب ما قبلها، «خبرْتماني»: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «تما»: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والنون: للوقاية والياء: للمتكلم مفعول به محله النصب. «**أنَّما**»: مكفوف وكاف، والمصدر المؤول من (أن) والجملة التي تليها مفعول به ثانٍ لـ (خبَّر). «**الموتُ**»: مبتدأ مرفوع. «**في القرى**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**فكيف**»: «الفاء»: حرف استئناف، «كيف»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلق بخبر محذوف لمبتدأ محذوف عند سيبويه، كأن يكون التقدير، فكيف ذلك؟ أي كيف قولهم، إو إخبارهم، والجواب عند سيبويه: إخبارهم في الضلال أو الخطأ أو ما في معناهما، وغير سيبويه يرى أنها في هذه الحالة هي الخبر، كونت مع المقدر جملة اسمية، وهي حال، أو مفعول مطلق بحسب المقصود إذا كانت متلوة بفعل تام كأن يقال: فكيف خبَّرتماني؟ فإن كان السُّؤال عن حالهما في الإخبار كانت (كيف) في محل نصب حال، وإن كان المقصود السؤال عن الإخبار ذاته كانت (كيف) في محل نصب على المفعولية المطلقة. «**وهاتا**»: الواو: حالية، و «ها»: للتنبيه، و «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**هضبةٌ**»: خبر للمبتدأ (هاتا). «**وقليبُ**»: الواو: حرف عطف، «قليبٌ»: اسم معطوف على (هضبة).

وجملة «خبَّرتماني»: بحسب الواو. وجملة «الموت بالقرى»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها. وجملة «كيف خبَّرْتماني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هاتا هضبةٌ»: حالية محلُّها النصب.

والشاهد فيه قوله: (هاتا)، ومعناه (هذه)، فإذا صُغِّرت قيل: هاتيا على لفظ (هاتا) كي لا يلتبس بالمذكر.

٨٥٩ ـ **التخريج**: البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢؛ وتخليص الشواهد ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦١، ٣٦٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٢٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٤٢ (مهه)؛ والمقتضب ٢/ ٢٨٨، ٤/ ٢٧٧.

اللغة: المهاه: الصفاء والرونق الجميل.

المعنى: ليس لحياة المرء رونق بهي، وليس باقياً فيها، بل لا بد من نهايتها وانتقاله إلى الدار الآخرة.

الإعراب: **وليس**: الواو: عاطفة، و «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة. **لعيشنا**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف مقدم، وهو مضاف و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **هذا**: الهاء: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة في محل جر بالإضافة. **مهاه**: اسم ليس مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة. =

وكرهوا أن يحقّروا المؤنث على هذه فيلتبسَ الأمر. وأمّا من مَدَّ «أُولاء» فيقول: «أُلَيّاءِ»، وألحقوا هذه الألف لئلاّ يكون بمنزلة غير المبهَم من الأسماء، كما فعلوا ذلك في آخِر «ذَا» وأوّله. و «أُولاَكَ»، و «أُوَلائِك» هما «أُولاَ»، و «أُولاء»، كما أنَّ ذلك هو «ذَا»، إلاّ أنّك زِدْتَ الكاف للمخاطبة.

ومثل ذلك «الذي» و «التي»، تقول: «اللّذَيّا» و «اللَّتيّا». قال العجاج [من الرجز]:

* بعــد اللَّتيَّــا واللتيَّــا وَالتـــي[1] *

وإذا ثَنّيتَ حذفت هذه الألفات كما تَحذف ألف «ذَا» و «تَا»، لكثرتها في الكلام، إذا ثنّيت. وتصغير ذلك في الكلام «ذَيّاك»، و «ذَيّالكَ»، وكذلك «اللّذَيا» إذا قلت: «اللّذَيُّونَ»، و «التي» إذا قلت: «اللّتَيّاتُ»، والتثنيةُ إذا قلت: «اللّذَيّانِ» و «اللّتَيّانِ» و «ذَيّان»[2].

ولا تحقّر «مَنْ» ولا «أيّ» إذا صارا بمنزلة «الذي»، لأنّهما من حروف الاستفهام، و «الذي» بمنزلة «ذَا»، لأنّها ليست من حروف الاستفهام، فـ «مَنْ» لم يَلزمه تحقِيرٌ كما يَلزم «الذي»؛ لأنّه إنّما يريد به معنى «الذي» وقد استُغني عنه بتحقير «الذي»، مع ذا الذي ذكرتُ لك.

= **وليست**: الواو: عاطفة، و «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث. **دارنا**: اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **هاتا**: «ها»: للتنبيه، و «تا»: اسم إشارة في محل رفع صفة اسمها. بدار: الباء: حرف جر زائد، «دار»: اسم مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر ليس.

وجملة «ليس لعيشنا مهاه»: بحسب الواو. وجملة «ليست دارنا بدار»: معطوفة على سابقتها لا محل لها (لأن الأولى ابتدائية أو استئنافية غالباً).

والشاهد فيه قوله: «هاتا» ومعناه (هذه)، ولكنهم جاؤوا بها كي لا يلتبس الأمر في حالة التصغير.

(١) تقدم بالرقم ٥٥٩.

(٢) قال السيرافي: قد اختلف مذهب سيبويه والأخفش في ذلك، فأمّا سيبويه، فيحذف الألف المزيدة في تصغير المبهم، ولا يقدرها. وأمّا الأخفش، فإنّه يقدّرها ويحذفها لاجتماع الساكنين، ولا يتغيّر اللفظ في التثنية، فإذا جمع، تبيّن الخلاف بينهما. يقول سيبويه في جمع «اللذان» «اللذيُون»، و «اللذيِين» بضمّ الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء، وعلى مذهب الأخفش «اللذيَون» و «اللذيَين» بفتح الياء، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية لأنّه يحذف الألف التي في «اللذيا» لاجتماع الساكنين وهما الألف في «اللذيا» وياء الجمع، كما تقول في «المصطفين»، و «الأعلين».

و «اللاّتي» لا تحقَّر، استغنوا بجمع الواحد إذ حُقّر عنه، وهو قولهم: «اللَّتيَّاتُ»، فلمَّا استغنوا عنه صار مسقَطاً.

فهذه الأسماء لمَّا لم يكن حالُها في التحقير حالَ غَيرِها من الأسماء غير المبهَمة، ولم تكن حالُها في أشياء قد بيَّناها حالَ غير المبهَمة، صارت يُستغنى ببعضها عن بعض، كما استغنوا بقولهم: «أتانا مُسَيّاناً وعُشيَّاناً» عن تحقير «القَصْر» في قولهم: «أتانا قَصْراً»، وهو «العَشِيّ».

هذا باب تحقير ما كُسِّر عليه الواحدُ للجمع

وسأُبينُ لك تحقير ذلك إن شاء الله:

اعلم أنّ كلّ بناء كان لأدَنى العدد فإنّك تحقِّر ذلك البناء لا تجاوزه إلى غير ذلك، من قبل أنك إنّما تريد تقليل الجمع، ولا يكون ذلك البناءُ إلاّ لأدنى العدد، فلما كان ذلك لم تجاوزه.

واعلم أنَّ لأدنى العدد أبنيةً هي مختصَّة به، وهي له في الأصل، وربَّما شَرِكَه فيه الأكثرُ، كما أَنَّ الأدنى ربَّما شَرِكَ الأكثرَ.

فأبنيةُ أدنى العدد «أفْعُلٌ» نحو: «أكْلُبٍ»، و «أَكْعُبٍ». و «أَفعالٌ» نَحْو: «أجْمالٍ» و «أَعدالٍ» و «أَحْمالٍ»، و «أَفعِلةٌ» نحو: «أَجربةٍ»، و «أَنْصِبةٍ»، و «أغربةٍ». و «فِعْلَةٌ» نحو: «غِلْمةٍ»، و «صِبْيةٍ»، و «فتْيةٍ»، و «إخوةٍ»، و «وِلْدَةٍ».

فتلك أربعةُ أبنية، فما خلا هذا فهو في الأصل للأَكثر وإنْ شَرِكه الأقلُّ. ألا ترى ما خلا هذا إنَّما يحقّر على واحده، فلو كان شيءٌ ممّا خلا هذا يكون للأقلّ كان يُحَقّر على بنائه، كما تحقّر الأبنيةُ الأربعةُ التي هي لأدنى العدد، وذلك قولك في «أكلُبٍ»: «أُكَيْلبٌ»، وفي «أَجْمالٍ»: «أُجَيْمالٌ»، وفي «أَجْرِبةٌ»: «أُجَيْرِبةٌ»، وفي «غِلْمة»: «غُلَيْمةٌ»، وفي «وِلْدةٍ»: «وُلَيْدةٌ». وكذلك سمعناها من العرب.

فكلّ شيء خالفَ هذه الأبنيةَ في الجمع فهو لأكثر العدد، وإن عُني به الأقلُّ فهو داخلٌ على بناء الأكثر وفيما ليس له، كما يَدخُل الأكثر على بنائه وفي حَيِّزه[1].

---

(١) قال السيرافي: وإنّما صغّرت العرب الجمع القليل وردّت الكثير إلى الواحد، فصغّرته، ثم جمعته بالواو =

وسألتُ الخليل عن تحقِير «الدُّور»، فقال: أَردُّه إلى بناء أقلّ العدد؛ لأَنّي إنّما أُريد تقليل العدد، فإذا أردتُ أن أُقلّله وأحقّره صرتُ إلى بناء الأقَلِّ، وذلك قولك: «أُدَيْئرٌ»، فإن لم تفعل فحقّرها على الواحد وأَلحقْ تاء الجمع؛ وذلك لأنَّك تردّه إلى الاسم الذي هو لأقلّ العدد. ألا ترى أنَّكَ تقول للأقل «ظَبَياتٌ» و «غَلَواتٌ» و «ركواتٌ»، فـ «فعلات» ههنا بمَنْزلة «أَفْعُلٍ» في المذكَّر و «أَفْعالٍ» ونحوهما. وكذلك ما جُمع بالواو والنون والياء والنون، وإن شرِكه الأكثرُ كما شَرِك الأكثرَ الأقلُّ فيما ذَكرنا قبل هذا.

وإذا حقَّرتَ «الأكُفّ» و «الأرْجُل» وهنَّ قد جاوزن العَشْر قلت: «أُكَيْفٌ» و «أُرَيْجِلٌ»؛ لأنَّ هذا بناءُ أدنى العدد، وإنْ كان قد يَشرَك فيه الأكثر الأقلَّ. وكذلك «الأقدام»، و «الأفخاذُ».

ولو حقَّرتَ «الجفنات» وقد جاوز العَشْر لقلت: «الجُفَينات» لا تُجاوِز؛ لأنّها بناء أقلِّ العدد.

وإذا حقَّرتَ «المَرابِدَ»، و «المفاتِيحَ»، و «القَنادِيلَ»، و «الخَنادِقَ» قلت: «مُرَيْبِداتٌ»، و «مُفَيتيحات»، و «قُنَيديلاتٌ»، و «خُنَيْدِقاتٌ»؛ لأنَّ هذا البناء للأكثر وإن كان يَشركه فيه الأدنى، فلمَّا حقرتَ صيّرت ذلك إلى شيء هو الأصلُ للأقلّ. ألا تراهم قالوا في «دَرَاهِمَ»: «دُرَيْهِماتٌ». وإذا حقَّرتَ الفِتْيان قلت: «فُتيَّة»، فإن لم تقل ذا قلت: «فُتَيُّونَ»، فالواو والنُّون بمنزلة التاء في المؤنَّث.

وإذا حقّرت الشُّسوع وأنت تريد الثلاثة قلت: «شُسَيْعاتٌ»، ولا تقول «شُسيِّع»؛ لأنَّ هذا البناء لأكثر العدد في الأصل، وإنَّما الأقلّ مُدخَل عليه، كما صار الأكثرُ يُدخَل على الأقَلِّ.

وإذا حقَّرتَ «الفُقَراءَ» قلت: «فُقَيِّرُونَ» على واحده، وكذلك «أَذِلاّءُ» إن لم تَرُدُّه إلى «الأذِلّة»: «ذُلَيِّلُونَ». قال رجل من الأنصار جاهليّ [من الخفيف]:

= والنون والألف والتاء، لأن تصغير الجمع، إنّما هو تقليل للعدد، فاختاروا له الجمع الموضوع للقلة، لأنّ غيره من الجموع، جعل للتنكير، فإذا صغّروا، فقد أرادوا تقليله، فلم يجمع بين التقليل بالتصغير والتكثير بلفظ الجمع الكثير لأنّ ذلك يتناقض.

٨٦٠ - إن تَــرَيْنــا قُلَيِّلِيــن كمــا ذِيــ ـــدَ عــن المُجْــرِبيــنَ ذَوْدٌ صِحــاحُ

وكذلك «حَمْقَى»، و «هَلْكى»، و «سكْرَى»، و «سَكَارَى»، و «جَرْحَى»، وما كان من هذا النحو ممّا كُسِّر له الواحد. وإنّما صارت التاء والواو والنُّون لتثليث أدنى العَدد إلى تعشيره[1] وهو الواحد، كما صارت الألف والنون للتثنية، ومثناه أقَلُّ من مثلَّثه. ألا ترى أنّ جَرّ التاء ونصبها سَواءٌ، وَجَرّ الاثنين والثلاثة الذين هم على حدّ التثنية ونصبهم سَواءٌ. فهذا يقرِّب أن التاء والواو والنون لأدنى العدد؛ لأنّه وافق المَثَّى.

وإذا أَردت أن تَجمع «الكُلَيْب» لم تقل إلاّ «كُلَيْباتٌ»؛ لأنّك إن كسّرت المحقَّر وأَنت تُريد جمعه ذهبتْ ياءُ التحقير. فاعرف هذه الأشياء.

واعلم أَنَّهم يُدخِلون بعضها على بعض للتوسُّع إذا كان ذلك جمعاً.

---

٨٦٠ - **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ملحق ديوانه ص ٢٢٩؛ ولقيس بن رفاعة في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٥؛ ولسان العرب ٩/ ٢٩٢ (قنف).

اللغة: ذِيد: فعل ماضٍ مبني للمجهول من (ذاد يذودُ)، أي: تنحَّى جانباً، وأبعد. والمجربُون: الذين جَربت إبلهم. والذَّود: القطيعُ من الإبل من الثلاث إلى العشر.

المعنى: يقول: نحن ـ وإن قلَّ عددنا ـ لا يشوبنا لئيم، فنحن كالإبل الصحاح التي ليس فيها بعير أجرب، لذلك نشعر بأننا لنا حظوة عند الآخرين على قلة عددنا.

الإعراب: «إن»: حرف شرط جازم. «ترينا»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، والياء: للمؤنثة المخاطبة فاعل محله الرفع، و «نا»: للمتكلمين مفعول به محله النصب. «قُليلين»: حال منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه جمع مذكر سالم، و النون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، «كما»: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب حال ثانية، «ما»: مصدرية، والمصدر المؤول من (ما) والفعل (ذِيدَ) مضاف إليه، والتقدير: كقلة ذود الذود الصحاح، «ذيدَ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح. «عن المجربين»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذيد»، و «المجربين»: مجرور بالحرف، وذلك على تقدير مضاف محذوف كأن يكون التقدير: كما ذيد عن إبل المجربين. «ذَوْدٌ»: نائب فاعل مرفوع. «صحاحٌ»: صفة لـ (ذَوْد) مرفوع.

وجملة «إن ترينا مع جواب الشرط المذكور في بيت لاحق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ترينا»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ذيد عن المجربين ذودٌ»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

والشاهد فيه: تصغير (قليل) وجمعه بالواو والنون، لأنه يتغير بناء التصغير إذا جُمع جمع تكسير.

(١) أي لجمع القلّة الذي يدل، عند النحاة، على ما بين الثلاث إلى العشر.

هذا باب ما كُسّر على غير واحده المستعمَل في الكلام فإذا أردت أن تحقره حقرته على واحده المستعمَل في الكلام الذي هو من لفظه

وذلك قولك في «ظُروفٍ»[١]: «ظُرِيِّفونَ»، وفي «السُّمحاءِ»: «سُمَيْحُونَ»، وفي «الشعراء»: «شُوَيْعرونَ».

وإذا جاء الجمع ليس له واحدٌ مستعمَل في الكلام من لفظه يكون تكسيرُه عليه قياساً ولا غير ذلك، فتحقيره على واحدٍ هو بناؤه إذا جُمع في القياس. وذلك نحو: «عَبادِيدَ»[٢]، فإذا حقّرتها قلت: «عُبَيْدِيدونَ»؛ لأنّ «عَبادِيدَ» إنما هو جمع «فُعْلولٍ»، أو «فِعْليلٍ»، أو «فِعْلالٍ». فإذا قلت: «عُبَيْديدات» فأَيًّا ما كان واحِدُها، فهذا تحقيره.

وزعم يونس أن من العرب من يقول في: «سَراويلَ»: سُرَيِّيلاتٌ؛ وذلك لأنهم جعلوه جمعاً بمنزلة «دَخاريص»[٣]، وهذا يقوّي ذاك؛ لأنهم إذا أَرادوا بها الجمع فليس لها واحدٌ في الكلام كُسِّرت عليه ولا غيرُ ذلك.

وإذا أردت تحقير «الجُلوس» و «القُعود» قلت: «قُوَيْعدونَ» و «جُوَيْلسونَ»، فإنما «جُلوسٌ» ههنا حين أردت الجمع بمنزلة «ظُروفٍ» وبمنزلة «الشُّهود» و «البُكيّ»، وإنّما واحدُ

---

(١) الظروف: جمع الظريف.

(٢) العباديد والعبابيد: الخيل المتفرقة في ذهابها ومجيئها ولا واحد له في ذلك كله. والعباديد: الأطراف البعيدة. (لسان العرب ٣/ ٢٧٦ (عبد)).

(٣) الدخاريص: جمع الدخريص، وهو من القميص والدرع: ما يُوصل به البدن ليوسِّعه. (لسان العرب ٧/ ٣٥ (دخرص)).

وقال السيرافي: فكأنهم جعلوا كل قطعة منها واحداً، كما أنّ «دخاريص» جعلوها قطعاً، وكلّ قطعة منها «دخرصة». ومن لم يجعلها جمعاً أسقط الألف التي بعد الراء، فصغّرها على «سُرَيْويل» و «سُرييل».

«الشُّهود»: «شاهِدٌ» و «البُكيّ»: «الباكي». هذان المستعملان في الكلام ولم يكسَّر «الشُّهُودُ» و «البُكيُّ» عليهما، فكذلك «الجلوس».

هذا باب تحقير ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع ولكنَّه شيءٌ واحد يقع على الجميع، فتحقيرُه كتحقير الاسم الذي يقع على الواحد؛ لأنه بمنزلته، إلا أنه يُعنى به الجميعُ

وذلك قولك في «قَومٍ»: «قُوَيْم»، وفي «رجلٍ»: «رُجَيْلٌ». وكذلك «النَّفَر»، و «الرَّهط»، و «النِّسْوة»، وإن عُنيَ بهنَّ أدنى العدد.

وكذلك «الرَّجْلة» و «الصُّحْبة»، هما بمنزلة «النِّسْوة»، وإن كانت «الرّجْلة» لأدنى العدد؛ لأنّهما ليسا مما يكسّر عليه الواحد.

وإن جُمع شيءٌ من هذا على بناء من أبنية أدْنى العدد، حقّرت ذلك البناء كما تحقر إذا كان بناءً لما يقع على الواحد. وذلك نَحْو: «أَقوامٍ» و «أنفارٍ»، تقول: «أُقَيّامٌ» و «أُنَيْفارٌ».

وإذا حقرت «الأراهِط» قلت: «رُهَيْطُونَ»، كما قلت في «الشُّعراء»: «شُوَيْعرونَ».

وإن حقرت «الخِباث» قلت: «خُبيّثاتٌ»، كما كنت قائلاً ذاك لو حقرت «الخُبوث»، و «الخِباث»: جمع «الْخَبيثة»، بمنزلة «ثِمارٍ». فمنزلةُ هذه الأشياء منزلةٌ واحِدة. وقال [من الرجز]:

٨٦١ ـ قـــد شَـــرِبـــتْ إلاَّ دُهَيْـــدِهينـــا قُلَيِّصَـــــاتٍ وأُبَيكِـــــرينَـــا

٨٦١ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢، ٤٤، ٥٠، ٥١، ٥٤؛ ورصف المباني ص ٤٣٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٦١٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛ ولسان العرب ٤/ ٧٩ (بكر)، ١٣/ ٤٦٠ (بمن)، ٤٩٠ (دهده)، ١٥/ ٩٤ (علا)، والشاهد مُلفَّق. وروي بصحة في الخزانة.

اللغة: الدَّهْداه: صِغار الإبل. والقلوص: الناقة الفتية. والبَكْر: الفتي من الإبل.

و «الدَّهْداهُ»: حاشية الإبل؛ فكأنَّه حقّر «دَهاده» فَردّه إلى الواحد وهُو «دَهْداهٌ»، وأدخل الياء والنون كما تُدخَل في «أرضين» و «سِنينَ»، وذلك حين اضطُرّ في الكلام إلى أن يُدخل ياء التصغير. وأمّا «أُبيكرينا» فإنه جَمعُ «الأبْكُر»، كما يُجْمَع «الجُزُر» و «الطُّرُقُ» فتقول: «جُزُراتٌ» و «طُرُقاتٌ»، ولكنّه أَدخل الياء والنُّون كما أدخلها في «الدُّهَيْدِهِينَ».

وإذا حقّرت «السِّنينَ» لم تقل إلاّ «سُنَيّاتٌ»؛ لأنَّك قد رددت ما ذهب، فصار على بناء لا يُجمَع بالواو والنون، وصار الاسم بمنزلة «صُحَيْفةٍ» وَ «قُصَيْعةٍ»[1].

وكذلك «أَرَضُونَ» تقول: «أُرَيْضَاتٌ» ليس إلاّ؛ لأنَّها بِمنْزِلة «بُديْرةٍ». وَإِذا حقَّرت «أَرَضِينَ» اسم امرأة قلت: «أُرَيْضُونَ»، وكذلك «السِّنونَ»، ولا تُدخِل الهاء لأنَّك تحقّر بناءَ أكْثَر من ثلاثة، ولست تَردُّها إلى الواحِد، لأنَّك لا تريد تحقير الجمع، فأَنت لا تجاوِز هذا اللفظ كما لا تجاوِز ذلك في «رَجُل» اسمه «جَرِيبان» تقول: «جُرَيْبَان»، كما تقول في «خُراسان»: «خُرَيْسانُ»، ولا تقول فيه كما تقول حين تحقِّر «الجرِيَبين».

وإِذا حقَّرتَ «سِنِينَ» اسم امرأَة في قول من قال: «هذه سِنِينٌ»، كما ترى قلت:

= **المعنى**: يريد أن الجيرة المذكورة في بيت سابق قد شربت، ولكن إبلهم صغيرها وكبيرها لم تشرب على قلتها.

الإعراب: «قد»: حرف تحقيق. «شربت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: (هي) يعود على الجيرة في بيت سابق. «إلا»: حرف استثناء. «دُهيدهينا»: مستثنى بـ (إلا) منصوب، وعلامة نصبه الياء، لأنه عومل هنا معاملة المذكر العاقل، والنون: عوض التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق. «قُلَيِّصاتٍ»: صفة لـ (دُهيدهين) منصوبة، وعلامة نصبها الكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. «وأبيكرينا»: الواو: حرف عطف، «أبيكرين»: معطوف على (قُلَيِّصاتٍ) منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

وجملة «شربت»: ابتدائية لا محل لها.

والشاهد فيه: تصغير (الدهاده)، فقد ردَّه إلى واحده، وهو: دَهْداه، فقال: دُهَيْدِهٌ، ثم جمعه جمع سلامة لئلا يتغير بناء التصغير، وجمعه بالواو والنون تشبيهاً بـ (أرضين، وسنين)، وفعل في (أبيكرين) مثل ذلك، صغَّر (أبْكر) على (أُبَيْكر) ثم جمعه جمع سلامة.

(١) قال السيرافي: يعني أنّ السنين قد جمع بالواو والنون قبل التحقير، فإذا حقّرت، لم يَجُزْ الجمع إلاّ بالألف والتاء، وذاك أن «سنين»: جمع «سنة»، وإنّما جمع على «سنون» و «سنين» لأنّ هذا الجمع له فضل ومزيّة، فجعل عوضاً من الذاهب في «سنة» والذاهب منها لام الفعل، فإذا صغّرنا، وجب ردّ الذاهب، فبطل التعويض وجُمع على ما يوجبه القياس كقولنا: «قصيعة» و «قصيعات»، و «صحيفة» و «صحيفات».

«سُنيِّنُ» كما ترى على قوله في «يضَعُ»: «يُضيْعُ». ومن قال: «سِنُونَ» قال: «سُنَيُّونَ»، فرددت ما ذهب وهو اللاّم. وإنّما هذه الواو والنون إذا وقعتا في الاسم بمنزلة ياء الإضافة وتاء التأْنيث التي في بنات الأربعة لا يُعتدّ بها، كأنّك حقّرت «سِنيٌّ».

وإذا حقَّرت «أَفْعالٌ» اسْمَ رجل قلت: «أُفَيْعَالٌ»، كما تُحَقّرها قبل أن تكون اسماً، فتحقير «أَفْعالٍ» كَتحقير «عَطْشَانَ»، فرقوا بينها وبين «إِفْعالٍ» لأنه لا يكون إلا واحداً ولا يكون «أَفعالٌ» إلاّ جميعاً، وَلا يغيَّر عن تَحْقيره قبل أن يكون اسماً كما لا يغيَّر «سِرْحانٌ» عن تصغيره إذا سمَّيت به، ولا تشبِّهه بـ «ليلة» ونحوها إذا سمَّيْتَ بها رجلاً ثم حَقَّرتها؛ لأن ذا ليس بقياس.

وتحقير «أَفْعالٍ» مطَّرِد على «أُفَيْعالٍ»، وليست «أفْعالٌ» وَإن قلَّت فيها «أَفاعيلُ» كـ «أنعام» و «أَناعيمَ» تجري مجرى «سِرْحانٍ» و «سَراحِينَ»؛ لأنَّه لو كان كذلك لقلت في «جَمَّالٍ»: «جُمَيْمالٌ»؛ لأنَّكَ لا تقول: «جَماميلُ». وإنّما جرى هذا ليُفرَق بين الجمع والواحد.

هذا باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسُقوطها

وللقَسم والمقسَم به أَدواتٌ في حُروف الجرّ، وأكثرُها الواو، ثمَّ الباءُ، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاءُ، ولا تَدْخُل إلاَّ في واحد، وذلك قَولك: «والله لأفعلنّ»، و «بِاللّهِ لأَفعَلَنّ»، ﴿وتاللّهِ لأَكِيدَنَّ أَصْنامَكم﴾[1].

وقال الخليل: إنّما تجيء بهذه الحروف؛ لأنّكَ تضيف حَلِفكَ إلى المحلوف به، كما تضيف «مررتُ به» بالباء، إلاّ أنَّ الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب، والحَلِفُ توكِيد.

وقد تقول: «تالله»! وفيها معنى التعجّب.

وبعض العرب يقول في هذا المعنى: «لِلَّهِ»، فيجيء باللام، ولا تجيء إلا أن يكون فيه، معنى التعجّب. قال أُمَيّة بن أبي عائذٍ [من البسيط]:

٨٦٢ - لِلَّـهِ يَبْقَـى علـى الأيـام ذو حِيَـدٍ   بِمُشْمَخِـــرٍّ بـــه الظَّيّـــانُ والآسُ

---

(١) الأنبياء: ٥٧.

٨٦٢ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٤٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٧٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٧٥ (ظين)؛ ولمالك بن خالد الخناعي في جمهرة اللغة ص ٥٧؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٤٣٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٤؛ ولسان العرب ٣/ ١٥٨ (حيد)، ٦/ ١٧٣ قرنس، ١٥/ ٢٦ (ظيا)؛ ولعبد مناة الهذلي في شرح المفصّل ٩/ ٩٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك في شرح أشعار الهذليين ١/ ٢٢٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة في خزانة الأدب ١٠/ ٩٥؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميّة أو لعبد مناف الهذليّ أو لِلفَضْل بن عباس أو لأبي زبيد الطائي في خزانة الأدب ٥/ ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨؛ ولأبي ذؤيب أو لمالك أو لأميَّة أو لعبد مناف في الدرر ٤/ ١٦٢، ١٦٥؛ ولأميَّة أو لأبي ذؤيب أو للفضل بن العباس في شرح المفصّل ٩/ ٩٩؛ وللهذليّ في جمهرة اللغة ص ٢٣٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ٢٣؛ والجنى الداني ص ٩٨؛ وجواهر الأدب ص ٧٢؛ والدرر ٤/ ٢١٥؛ ورصف المباني ص ١١٨، =

واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجرّ نصبه، كما تَنصب «حَقًّا» إذا قلت: «إنك ذاهِبٌ حَقًّا». فالمحلوفُ به مؤكِّد به الحديثُ، كما تؤكِّده بـ «الحق»، ويُجرُّ بحُروف الإضافة كما يُجَرُّ «حَقٌّ» إذا قلت: «إنك ذاهبٌ بحَقٍّ»، وذلك قولك: «اللَّهَ لأفعلَنَّ». وقال ذو الرمة [من الطويل]:

ألا رُبَّ مَـنْ قَلْبِـي لـه اللّـهَ نـاصِـحٌ ومَن قَلْبُه لي في الظِّباءِ السوانِحِ[1]

وقال الآخر [من الوافر]:

إذا مـا الخُبْـزُ تـأْدِمُـه بلَحْـمٍ فـذاكَ أَمـانـةَ اللّـهِ الثَّـرِيـدُ[2]

فأمّا «تاللَّهِ» فلا تحذف منه التاء إذا أردتَ معنى التعجّب. و «للَّهِ» مثلُها إذا تعجّبتَ، ليس إلاّ.

ومن العرب من يقول: «اللّهِ لأفعلنَّ»، وذلك أنه أراد حرف الجرّ، وإيّاه نَوَى، فجاز

= ١٧١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٠؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١١٤؛ واللامات ص ٨١؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٢، ٣٩.

اللغة: ذو حيد: صاحب قرون، الحيد والحيود: حروف قرن الوعل. المشمخر: المرتفع. الظيان: نوع من النبات، وكذلك الآس.

المعنى: أتعجّب، وأقسم بالله أنه لن يبقى وعل على قيد الحياة أبداً، حتى وهو يسكن في جبل مرتفع ينبت فيه الآس والظيان، أي كلّنا إلى الموت.

الإعراب: لله: جار ومجرور متعلّقان بفعل القسم المحذوف. **يبقى**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف. **على الأيام**: جار ومجرور متعلّقان بـ (يبقى). **ذو**: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستّة. **حيد**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **بمشمخر**: جار ومجرور متعلقان بصفة، أو حال من (ذو حيد). **به**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف، بتقدير (موجود به الظيان). **الظيان**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **والآس**: «الواو»: للعطف، «الآس»: معطوف على (الظيان) مرفوع مثله.

وجملة القسم: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «يبقى»: جواب القسم لا محلّ له. وجملة «موجود به الظيان»: في محلّ جرّ صفة لـ (مشمخر).

والشاهد فيه قوله: «لله يبقى» حيث جاءت (اللام) لتفيد معنى القسم والتعجب، وفي البيت شاهد آخر وهو حذف (لا) النافية مع إرادتها، فالتقدير «لله لا يبقى».

(١) تقدم بالرقم ٣٨٨. والشاهد فيه هنا قوله: «الله» حيث حذف حرف القَسَم، فانتصب لفظ الجلالة على نزع الخافض.

(٢) تقدم بالرقم ٦٣٧. والشاهد فيه هنا قوله: «أمانة الله» حيث حذف حرف القَسَم، فانتصب المقسوم عليه على نزع الخافض.

حيث كثُر في كلامهم، وحذفوه تخفيفاً وهم يَنوونه، كما حذف «رُبَّ» في قوله [من الطويل]:

وجَدَّاء ما يُرْجَى بها ذو قَرابةٍ   لِعَطْفٍ وما يَخشى السُّماةَ رَبيبُها[1]

إنَّما يريدون: «رُبَّ جَدَّاءَ»، وحَذَفوا الواو كما حَذفوا اللامين، من قولهم: «لاهِ أبوك»، حذفوا لام الإضافة واللام الأخرى، ليخفِّفوا الحرف على اللسان، وذلك يَنوون.

وقال بعضهم: «لَهْي أبوك»، فقَلب العين وجعل اللام ساكنة، إذْ صارت مكان العين كما كانت العين ساكنة، وتركوا آخِر الاسم مفتوحاً كما تركوا آخر «أَيْنَ» مفتوحاً. وإنَّما فعلوا ذلك به حيث غيَّروه لكثرته في كلامهم، فغيَّروا إعرابه كما غيَّروه.

واعلم أنَّ من العرب من يقول: «مِنْ ربِّي لأفعلنَّ ذلك»، و«مُنْ ربِّي إنَّك لأشِرٌ»، يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء، في قوله: «واللَّهِ لأفعلنَّ». ولا يُدْخِلونَها في غير «ربِّي»، كما لا يُدْخِلون التاء في غير «اللَّهِ»، ولكن الواو لازمةٌ لكلّ اسم يُقسَم به والباء. وقد يقول بعض العرب: «للَّهِ لأفعلنَّ»، كما تقول: «تَاللَّهِ لأفعلنَّ». ولا تَدخل الضمّة في «مِنْ» إلاّ ههنا[2]، كما لا تَدخل الفتحة في «لَدُنْ» إلاّ مع «غُدْوةٍ» حين تقول: «لَدُنْ غُدْوةً إلى العَشِيّ»[3].

---

(١) تقدم بالرقم ٤١٩.

(٢) أي في قولهم: «من ربّي إنّك لأشر».

(٣) قال السيرافي: ولا تقول: «لدن زيدً مال». فأراد أن يعرفك أنّ بعض الأشياء يختصّ بموضع لا يفارقه. وقال محقق طبعة بولاق: ومنه يعلم أنّ المراد أنّ «لدن» لا تنصب إلاّ «غدوة».

هذا باب ما يكون ما قبل المحلوف به عوضاً من اللفظ بالواو

وذلك قولك: «إي هَا الله ذا»، تَثبت ألفُ «هَا» لأنَّ الذي بعدها مدغَم. ومن العرب من يقول: «إي هَلّله ذا»، فيَحذف الألف التي بعد الهاء. ولا يكون في المقسَم ههنا إلاّ الجرّ؛ لأنَّ قولهم: «هَا» صارَ عِوَضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان. ألا ترى أنَّ الواو لا تَظهر ههنا كما تظهر في قولك: «واللَّهِ»، فتركُهمُ الواوَ ههنا ألبتَّةَ يدلُّك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعُوضتْ منها «ها». ولو كانت تَذْهب من هنا كما كانت تَذهب مِن قولهم: «اللَّهِ لأفعلنَّ»، إذنْ لأدخلتَ الواو.

وأمّا قولهم: «ذا»، فزعم الخليلُ أنه المحلوف عليه، كأنه قال: «إي واللَّهِ للأمرُ هذا»، فحُذِفَ الأمرُ لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم؛ وقَدّمَ «هَا»، كما قدَّم قومٌ «هَا» في قولهم «هَا هوذَا»، و «هَا أناذا». وهذا قول الخليل[1]، وقال زهير [من البسيط]:

٨٦٣ ـ تَعَلَّمــنْ هَــا لَعَمــرُ اللَّــهِ ذا قَسَمــاً فـاقْصِدْ بِـذَرْعـك وانظُـرْ أيْـنَ تَنْسَلِـكُ

---

(١) قال السيرافي: وقال الأخفش قولهم ذا ليس هو المحلوف عليه، إنّما هو المحلوف به، وهو من جملة القسم، والدليل على ذلك أنّهم قد يأتون بعده بجواب قسم فيقولون: «ها الله ذا لقد كان كذا وكذا»، فقيل له: ما وجه دخول ذا قسمي وقد حصل القسم بقوله: «والله» وهو المقسم به؟ فقال: هو عبارة عن قوله: «والله»، وتفسير له، وكان المبرّد يرجّح قول الأخفش، ويجيز قول الخليل.

٨٦٣ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢؛ والدرر ١/ ٢٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٢ (سلك)، ١٥/ ٤٨١ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

اللغة: تعلَّمْ: اعلم، وهو أمرٌ جامد. واقصد بذرعك: كُن قصيداً في أمرك، ولا تتعد حدودك. وتنْسلِك: تدخلُ.

=

ومثل ذلك قولهم: «آللّهِ لأفعلنّ»، صارت الألف ههنا بمنزلة «هَا» ثَمَّ. ألا ترى أنك لا تقول: «أوَاللّهِ»، كما لا تقول: «هَا واللّهِ»، فصارت الألفُ ههنا و «هَا» يعاقِبان الواوَ، ولا يثبتان جميعاً.

وقد تُعاقِب ألفُ اللامِ حرفَ القَسَم كما عاقبتْه ألفُ الاستفهام و «هَا»، فتَظهر في ذلك الموضع الذي يَسقط في جميع ما هو مثله للمعاقَبة، وذلك قولك: «أفأللّه لتفعلَنّ». ألا ترى أنك إن قلت: «أفوَاللّهِ»، لم تَثبت.

وتقول: «نَعَمِ اللّهَ لأفعلنَّ»، و «إيَ الله لأفعلنّ»؛ لأنهما ليسا ببدل[1]. ألا ترى أنّك تقول: «إي واللّهِ» و «نَعَمْ واللّهِ». وقال الخليل في قوله عزّ وجلّ: ﴿والليْلِ إذا يَغْشى،

=
المعنى: يخاطب الشاعر الحارث بن ورقاء الصيداوي الذي كان قد أغار على قومه، وأخذ إبلاً له وعبداً، فتوعده بالهجاء إن لم يرد عليه ما أخذه، يقول له: اعلم أنني أقسمت أن أهجوك إن لم ترد ما أخذته، فالزم حدودك، واعرف أين تضع نفسك.

الإعراب: «**تعلَّمَنْ**»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون: لا محل لها، والفاعل مستتر وجوباً تقديره: أنت، «**ها**»: للتنبيه. «**ذا**»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، وخبره محذوف، وهذه الجملة تمثّل المقسم عليه عند الخليل، بعبارة أخرى هي سادة مسدَّ مفعولي (تعلّم)، وحُذِف جواب القسم لدلالتها عليه. «**لعمر**»: اللام: حرف ابتداء يفيد التوكيد، «عمر»: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف، تقديره (قسمي). «**الله**»: مضاف إليه، «**قسماً**»: مفعول مطلق لفعل محذوف، والتقدير: أقسم قسماً. «**فاقصِدْ**»: الفاء: حرف استئناف، «اقصد»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: (أنت). «**بذرعك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (اقصد)، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**وانظر**»: الواو: حرف عطف، «انظر»: مثل (اقصد). «**أين**»: مفعول فيه ظرف مكان مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية متعلّق بالفعل (تنسلك). «**تنسلك**»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره (أنت).

وجملة «تعلَّمَنْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «هذا الأمر»: سدَّت مسدّ مفعولي (تعلَّم) محلها النصب. وجملة «**لعمر** الله قسمي»: اعترضت بين «تعلَّم» وما سَدَّ مسدَّ مفعوليه. وجملة جواب القسم محذوفة لدلالة ما اكتنف جملة القسم عليها. وجملة «أقسم قسماً»: استئنافية لا محل لها. وجملة «اقصد»: استئنافية لا محل لها، عطف عليها جملة «انظر». وجملة «تنسلك»: مفعول به للفعل «**انظر**» على التعليق محلُّها النصب.

والشاهد فيه: تقديم (ها) التي للتنبيه على (ذا)، والفصل بينهما بقوله: (لعمر الله).

(١) قال السيرافي: في لفظه «إي» ثلاثة أوجه: منهم من يقول: «إيَ والله لأفعلنّ» فيفتح الياء لاجتماع الساكنين، ومنهم من يقول: «إيْ الله لأفعلنّ»، فيثبت الياء ساكنة، وبعدها اللام مشدّدة، كما قال: «ها الله». ومنهم من يسقط الياء، فيقول: «إِ الله لأفعلن» بهمزة مكسورة بعدها لام مشدّدة.

والنّهارِ إذا تَجَلّى. وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ والأُنْثَى﴾[1]: الواوَانِ الأُخريان لَيْستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوانِ اللتان تَضُمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: «مررتُ بزيدٍ وعمرٍو»، والأولى بمنزلة الباء والتاء. ألَا ترى أنّكَ تقول: «واللّهِ لأفعلَنّ»، «ووَاللّهِ لأفعلَنّ»، فتُدْخل واو العطف عليها كما تُدخلها على الباء والتاء.

قلتُ للخليل: فلمَ لا تكون الأخريان بمنزلة الأولى؟ فقال: إنّما أَقسَمَ بهذه الأشياء على شيءٍ واحد، ولو كان انقضى قسمُه بالأوّل على شيءٍ لجاز أَن يَستعمل كلاماً آخر فيكون كقولك: «باللّهِ لأفعَلنّ»، و «بالله لأخرجنّ اليومَ». ولا يَقوى أنْ تقول: «وحقِّك وحقِّ زيد لأفعَلنّ»، والواوُ الآخِرة واوُ قَسمٍ، لا يجوز إلا مستكرَهاً[2]، لأنّه لا يجوز هذا في محلوفٍ عليهِ إلا أَن تَضُمّ الآخِرَ إلى الأوّل وتَحْلف بهما على المحلوف عليه.

وتقول: «وَحَياتي ثُمَّ حياتِك لأفعلنَّ»، فـ «ثُمَّ» ههنا بمنزلة الواو. وتقول: «واللّهِ ثُمَّ اللّهِ لأفعلنّ»، و «باللّهِ ثُمّ اللّهِ لأفعلنّ»، و «تاللّهِ ثُمَّ اللّهِ لأفعلنّ». وإن قلت: «واللّهِ لآتينّك ثم اللّهِ لأضربنّك»، فإن شئت قطعت فنصبت، كأنّك قلت: «بالله لآتِينّكَ، واللّهَ لأضربنّكَ»، فجعلتَ هذه الواو بمنزلة الواو التي في قولك: «مررْتُ بزيد وعمْرٌو خارجٌ»، وإذا لم تقطع وجررت فقلت: و «اللّهِ لآتينّك، ثُمّ واللّهِ لأضربنّكَ»، وصارت بمنزلة قولك: «مررتُ بزيد ثمّ بعمرٍو».

وإذا قلت: «واللّهِ لآتينّك ثمّ لأضربنّك اللّهَ» فأَخّرته، لم يكن إلا النصب؛ لأنه ضَمّ الفعلَ إلى الفعل، ثمّ جاء بالقسم له على حِدَّته، ولم يحملْه على الأوّل.

وإذا قلت: «واللّهِ لآتينّك ثمّ اللّهِ»، فإنّما أَحدُ الاسمين مضموم إلى الآخرِ، وإن كان قد أَخّر أَحدهما، ولا يجوز في هذا إلا الجرّ؛ لأنَّ الآخر معلّق بالأوّل؛ لأنه ليس بعده محلوف عليه.

ويدلك على أنّه إذا قال: «واللّهِ لأضربنك ثمّ لأَقتلنك اللّهَ»، فإنه لا ينبغي فيها إلا النصب: أنه لو قال: «مررتُ بزيدٍ أَوّلَ من أَمْسِ وأمْسِ عمرٍو» كان قبيحاً خبيثاً؛ لأنهُ فَصَل بين المجرور والحرفِ الذي يَشركه، وهو الواو في الجار، كما أنّه لو فصل بين الجارّ

---

(١) الليل: ١ ـ ٣.

(٢) قال السيرافي: يعني بتأويل ضعيف، بأن يضمر للأوّل مقسم عليه محذوف يدلّ عليه الثاني.

والمجرور كان قبيحاً، فكذلك الحروف التي تُدخله في الجارّ؛ لأنه صار كأنَّ بعده حرف جر، فكأنك قُلت: وبكذا.

ولو قال: «وحقِّك وحقِّ زيد» على وجه النِّسيان والغلط جاز. ولو قال: «وحقِّك وحقِّك»، على التوكيد جاز، وكانت الواوُ واوَ الجرّ.

هذا باب ما عمل بعضه في بعض
وفيه معنى القسم

وذلك قولك: «لَعَمْرُ اللَّهِ لأفعلنَّ»، و «ايمُ اللَّهِ لأفعلنّ». وبعض العرب يقول: «ايْمُنُ الكعبةِ لأفعلنَّ»، كأَنه قال: «لَعَمْرُ اللَّهِ المقسَم به»، وكذلك «ايْمُ اللَّهِ وايْمُنُ اللَّه»، إلا أَنَّ ذا أكثرُ في كلامهم، فحذفوه كما حذفوا غيره. وهو أكثر من أن أصفَه لك.

ومثل «ايمُ اللَّهِ» و «ايْمُن»: «لاها اللَّهِ ذا»، إذا حذفوا ما هذا مبْنيٌّ عليه. فهذه الأشياء فيها معنى القسم، ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو. وتصديق هذا قول العرب: «عليَّ عَهْدُ اللَّهِ لأَفْعَلَنّ». فـ «عهد» مرتفعة و «عليَّ» مسْتَقَرّ لها، وفيها معنى اليمين.

وزعم يونس أَنَّ ألف «أَيْمُ» موصولة[1]. وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فَتحوا الألف التي في «الرَّجُل». وكذلك «أَيْمُن». قال الشاعر [من الطويل]:

٨٦٤ ـ فقال فريقُ القوم لمَّا نشدتُهمْ نَعَمْ وفَريقٌ لَيْمُنُ اللَّهِ ما نَدْرِي

---

(١) قال السيرافي: ومن النحويين من يقول: إنه جمع «يمين»، وألفه ألف قطع في الأصل، وإنّما حُذف تخفيفاً لكثرة الاستعمال. وقد كان الزجّاج يذهب إلى هذا. وهو مذهب الكوفيين.

٨٦٤ ـ **التخريج**: البيت لنصيب في ديوانه ص ٩٤؛ والأزهية ص ٢١؛ وتخليص الشواهد ص ٢١٩؛ والدرر ٤/٢١٦؛ وشرح شواهد المغني ١/٢٩٩؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٢ (يمن)؛ ومغني اللبيب ١/١٠١؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٤٣؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/١٠٦، ١١٥، ٣٨٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٩٠؛ وشرح المفصل ٨/٣٥، ٩/٩٢؛ واللمع في العربية ص ٢٦٠، ٣١٣؛ والمقتضب ١/٢٢٨، ٢/٩٠، ٣٣٠.

اللغة: الكثيب: التلّ من الرمل. مؤالفاً: جاعلهم يألفون ويعتادون. القلاص: جمع قلوص وهي الناقة الفتيّة. نشدتهم: سألتهم.

المعنى: سألت القوم عن نوقي الضائعة: هل شاهدوها، أجاب فريق: نعم، وأجاب الآخرون: نقسم يميناً بالله إننا لا نعرف.

سمعناه هكذا من العرب. وسمعنا فصحاءَ العرب يقولون في بيت امرىء القيس [من الطويل]:

٨٦٥ ـ فقلتُ يمينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قاعِداً ولو قَطعوا رأسي لديْكِ وأَوْصالي

= **الإعراب**: «**فقال**»: الفاء: استئنافية، «قال»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**فريق**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**القوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**لما**»: ظرف زمان في محل نصب مفعول فيه، متعلق بـ (قال). «**نشدتهم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «هم»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**نعم**»: حرف جواب. «**وفريق**»: الواو: للعطف، «فريق»: معطوف على (فريق) الأولى مرفوع بالضمّة. «**ليمن**»: اللام: حرف ابتداء، و «ايمن»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، خبره محذوف. «**الله**»: لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ما ندري**»: «ما»: حرف نفي، «ندري»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء، والفاعل: ضمير مستتر تقديره (نحن).

وجملة «قال فريق»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نشدتهم»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «ليمن الله»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ما ندري»: استئنافية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «ليمن الله» حيث جاء بهمزة (ايمن) همزة وصل لا همزة قطع، مما يدلّ على أنّ لفظة (ايمن) مفردة وليست جمعاً.

٨٦٥ ـ **التخريج**: البيت لامرىء القيس في ديوانه ص ٣٢؛ وخزانة الأدب ٩/٢٣٨، ٢٣٩، ١٠/٤٣، ٤٤، ٤٥؛ والخصائص ٢/٢٨٤؛ والدرر ٤/٢١٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٢٠؛ وشرح التصريح ١/١٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/٣٤١؛ وشرح المفصّل ٧/١١٠، ٨/٣٧، ٩/١٠٤؛ ولسان العرب ١٣/٤٦٣ (يمن)؛ واللمع ص ٢٥٩؛ والمقاصد النحوية ٢/١٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/٩٣، ٩٤؛ وشرح الأشموني ١/١١٠؛ ومغني اللبيب ٢/٦٣٧؛ والمقتضب ٢/٣٦٢؛ وهمع الهوامع ٢/٣٨.

اللغة: أبرح قاعداً: أي لا أبرح، أي أبقى قاعداً. الأوصال: ج الوصل، وهو كلّ عضو يفصل عن الآخر.

المعنى: يقسم الشاعر لمحبوبته بأنّه سيبقى عندها لا يفارقها ولو أدّى ذلك إلى هلاكه.

الإعراب: «**فقلت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، و «قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**يمين**»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «يمين الله قسمي». ويروى بالنصب، فيكون مفعولاً مطلقاً حذف عامله، والتقدير: «أقسم يمين الله»، أو اسماً منصوباً بنزع الخافض تقديره: «بيمين الله» فحذف حرف الجرّ، وهو مضاف. «**الله**»: اسم الجلالة، مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أبرح**»: فعل مضارع ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: أنا. «**قاعداً**»: خبر «أبرح» منصوب. «**ولو**»: الواو حالية، «لو»: وصلية زائدة. «**قطعوا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: فاعل، والألف: فارقة. «**رأسي**»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**لديك**»: ظرف مكان متعلّق بـ «قطعوا»، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وأوصالي**»: الواو: حرف عطف، و «أوصالي»: معطوف على «رأسي» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة.

جعلوه بمنزلة «أَيْمُنُ الكعبة» و «ايْمُ اللهِ»، وفيه المعنى الذي فيه. وكذلك الذي في «وأَمانةُ اللّه».

ومثل ذلك «يَعْلَمُ اللَّهُ لأَفعلنّ»، و «عَلِمَ اللَّهُ لأَفعلنّ»؛ فإعرابُه كإعراب «يَذْهَبُ زيدٌ»، و «ذَهَبَ زيدٌ»، والمعنى: «واللَّهِ لأَفعلنّ». وذا بمنزلة «يَرْحَمُك اللّهُ» وفيه معنى الدعاء، وبمنزلة: «اتّقَى اللَّهَ امرُؤٌ وعَمِلَ خيراً»، إعرابُه إعراب «فَعَلَ»، ومعناه معنى «لِيَفْعَلْ» و «لِيَعْمَلْ».

= وجملة «فقلت...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يمين الله...»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أبرح» جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «لو قطعوا»: في محل نصب حال.

والشاهد فيه: رَفع «يمين» على الابتداء مع إضمار الخبر، والتقدير: يمين الله قسمي.

هذا باب ما يَذهب التنوين فيه من الأَسماء لغير إِضافةٍ، ولا دخول الألف واللام، ولا لأنَّه لا ينصرف، وكان القياس أن يثبَت التنوين فيه

وذلك كلُّ اسمٍ غالبٍ وُصف بـ «ابن»، ثم أضيف إلى اسم غالب، أو كُنْية، أو «أُمٍّ». وذلك قولك: «هذا زيدُ بنُ عمرٍو». وإنَّما حذفوا التنوين من هذا النَّحو حيث كثُر في كلامهم؛ لأنَّ التنوين حرفٌ ساكن وقع بعده حرفٌ ساكن، ومن كلامهم أن يحذفوا الأوَّل إذا التقى ساكنان، وذلك قولك: «اضْرِبَ ابْنَ زيد»، وأنت تريد الخفيفة. وقولهم: «لَدُ الصَّلاةِ»، في «لَدُنْ» حيثُ كثُر في كلامهم.

وما يذهب منه الأوَّل أكثر من ذلك، نحو: «قُلْ»، و «خَفْ».

وسائرُ تنوين الأسماء يحرَّك إذا كانت بعده ألف موصولة؛ لأنَّهما ساكنان يَلتقيان، فيحرّك الأول كما يحرّك الساكن في الأمر والنهي. وذلك قولك: «هذه هِنْدٌ امرأةُ زيدٍ»، و «هذا زيدٌ امرؤُ عمرٍو»، و «هذا عمرٌو الطويلُ»، إلاَّ أنَّ الأول حُذف منه التنوين لما ذكرتُ لك. وهم ممَّا يحذفون الأكثر في كلامهم.

وإذا اضطُرَّ الشاعرُ في الأوّل أيضاً أجراه على القياس. سمعنا فصحاء العرب أنشدُوا هذا البيت [من الوافر]:

٨٦٦ ـ هـي ابنتُكـم وأختُكُـمُ زَعمتـمْ　　　لِثَعْلَبـة بْـنِ نَـوْفَـلٍ ابْـنِ جَسْـرِ

---

٨٦٦ ـ **التخريج**: البيت للفارعة بنت معاوية في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٣.

اللغة: ثعلبة ابن نوفل: حَيٌّ من اليمن.

المعنى: تقول: هي وأنتم من حيٍّ واحد، فهي ابنة لبعضكم، وأخت لبعضكم.

الإعراب: «هي»: مبتدأ محله الرفع. «ابنتكم»: خبر، وكم: مضاف إليه محله الجر. «وأختكم»: =

وقال الأغلب [من الرجز]:

٨٦٧ ـ جـاريــةٌ مــن قيــسٍ ابْــنِ ثَعْلَبَــهْ

وتقول: «هذا أبو عمرٍو بنٌ العلاءِ»؛ لأنَّ الكُنْية كالاسم الغالب. ألا ترى أنَّك تقول: «هذا زيدُ بنُ أبي عمرٍو»، فتُذهب التنوين كما تُذهبه في قولك: «هذا زيدُ بنُ عمرٍو»؛ لأنَّه اسمٌ غالب. وتصديق ذلك قولك العرب: «هذا رجل من بني أبي بَكْرِ بنِ كلابٍ». وقال الفرزدق في أبي عَمْرِو بن العلاء [من البسيط]:

٨٦٨ ـ مـازِلْـتُ أُغْلِـقُ أَبْـوابـاً وأَفتحُهـا حتَّـى أتيـتُ أبـا عَمْـرِو بـن عَمّـارِ

= الواو: حرف عطف، «أختكم»: مثل (ابنتكم). «زعَمْتم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل، وأهمل الفعل (زعم) لتأخره عمَّا سَدَّ مسدَّ مفعوليها، وهو جملة (هي ابنتكم). «لثعلبة»: جار ومجرور متعلقان بحال من المضاف والمضاف إليه في (ابنتكم) وفي (أختكم)، أي زعمتم هي أختكم منسوبين لثعلبة ابن نوفل. «بنِ»: صفة لـ (ثعلبة) مجرور. «نوفل»: مضاف إليه. «ابنِ»: صفة لـ (نوفل). «جسْرِ»: مضاف إليه.

وجملة «هي ابنتكم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «زعمتم» اعتراضية اعترضت بين شبه الجملة (لثعلبة) وعاملها.

والشاهد فيه: تنوين «نوفلٍ» مع أنه موصوف بـ (ابن) مضافاً إلى علم، وهذا للضرورة، فالقياس أن نتخلص من التقاء الساكنين في هذه الحالة بحذف التنوين.

٨٦٧ ـ **التخريج**: الرجز للأغلب العجليّ في ديوانه ص ١٤٧؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٣٦؛ والدرر ٣/ ٣٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٦؛ ولسان العرب ١/ ٢٣٨ (ثعلب)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٩١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٠؛ وشرح التصريح ٢/ ١٧٠؛ ولسان العرب ١/ ٦٥٩ (قبب)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٦.

الإعراب: «جارية»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمّة. «من قيس»: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لجارية. «بن»: صفة مجرورة بالكسرة. «ثعلبة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضاً عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، وسكّن لضرورة الشعر.

وجملة «هي لجارية»: ابتدائية لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «من قيس» حيث نون (قيس) وهو الموصوف بابن لضرورة شعرية.

٨٦٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في أدب الكاتب ص ٤٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٤٥٦، ٥٢٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٦١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٩٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٩١ (غلق)؛ ومراتب النحويين ص ٣٤؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٨؛ وشرح المفصل ١/ ٢٧.

اللغة: أبو عمرو: هو أبو عمرو بن العلاء، عمار بن عبد الله المازني النحوي.

المعنى: لم أزل أتصرف في العلم، وأطويه وأنشره حتى لقيت أبا عمرو، فسقط علمي عنده.

وقال [من الوافر]:

٨٦٩ - فلم أَجْبُنْ ولم أَنْكُلْ ولكن   يَمَمْتُ بها أبا صَخْرِ بن عَمْرِو

وقال يونس: من صرف «هِنْداً» قال: «هذه هِنْدٌ بِنْتُ زيدٍ»، فنوّن «هِنْداً»؛ لأن هذا موضع لا يتغيَّر فيه الساكن، ولم يُدرِكه عِلَّة. وهكذا سمعنا من العرب.

وكان أبو عمرو يقول: «هذه هِنْدٌ بِنْتُ عبدِ اللَّهِ» فيمن صرف، ويقول: لمَّا كثر في كلامهم حذفوه كما حذفوا «لاَ أَدْرِ»، و «لَمْ يَكُ»، و «لَم أُبَلْ»، و «خُذْ» و «كُلْ»، وأَشباه ذلك، وهو كثير.

= **الإعراب**: «ما»: نافية. «زلتُ»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. «أغلقُ»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «أبواباً»: مفعول به. «وأفتحها»: الواو: حرف عطف، «أفتحها»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر وجوباً تقديره «أنا»، و «ها»: مفعول به محله النصب. « حتى»: حرف غاية وابتداء. «أتيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعله محله الرفع. «أبا»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الألف لأنه من الأسماء الستة. «عمرو»: مضاف إليه. «بن»: صفة لـ (أبا) منصوب بالفتحة. «عمار»: مضاف إليه.

وجملة «ما زلت أغلق»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أغلق»: خبر «مازلت» محلها النصب، وعطف عليها جملة (أفتحها) أما جملة «أتيت» فاستئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (عمرٍو) في (أبا عمرِ بن عمار) لأن الكنية كاسم العلم.

٨٦٩ - **التخريج**: البيت ليزيد بن سنان في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٧٩؛ وشرح اختيارات المفضَّل ١/٣٥١؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/٣٢٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/٤٥٦، ٥٢٨؛ ولسان العرب ١٢/٢٢ (أمم)؛ وهمع الهوامع ٢/٢٣٦.

اللغة: لم أنكلْ: لم أنكص، لم أتأخر وأعجز. ويَمَمْتُ: قصدتُ.

المعنى: يقول قصدت بالطعنة أبا صخر هذا دون سواه، فباشرته غير خائف، ولا متردداً.

الإعراب: «فلم»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لم»: حرف جازم. «أجبن»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله مستتر وجوباً تقديره (أنا). «ولم أنكل»: الواو: حرف عطف، «لم أنكل»: مثل (لم أجبن). «ولكن»: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك. «يَمَمْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعله. «بها»: جار ومجرور متعلقان بـ (يممتُ). «أبا»: مفعول به منصوب بالألف، لأنه من الأسماء الستة. «صخر»: مضاف إليه. «بنَ»: صفة لـ(أبا) منصوب. «عمرو»: مضاف إليه.

وجملة «لم أجبن»: بحسب الفاء، وعطف عليه جملة «أنكل»، أما جملة «يممتُ»: فاستئنافية لا محل لها.

والشاهد فيه: حذف التنوين من (صخر) في قوله (أبا صخْر)، والقول فيه كالقول في سابقه.

وينبغي لمن قال بقول أبي عمرو أن يقول: «هذا فُلانُ بن فُلانٍ»؛ لأنَّه كناية عن الأسماء التي هي علاماتٌ غالبة؛ فأُجريت مجراها.

وأما «طامرُ بنُ طامرٍ» فهو كقولك: «زيدُ بن زيدٍ»؛ لأنه معرفة كـ «أمّ عامرٍ» و «أبي الحارث»، للأسد وللضَّبع، فجُعل علماً. فإذا كنيت عن غير الآدميّينَ قلت: «الفُلان» و «الفُلانة»؛ و «الهَنُ» و «الهَنةُ»، جعلوه كنايةً عن النَّاقة التي تسمى بكذا، والفرس الذي يسمَّى بكذا؛ ليفرقوا بين الآدميّينَ والبهائم.

هذا باب ما يحرَّك فيه التنوين في الأسماء الغالبة

وذلك قولك: «هذا زيدٌ ابنُ أخيك»، و «هذا زيدٌ ابنُ أخي عمرٍو»، و «هذا زيدٌ الطويلُ»، و «هذا عمرٌو الظريفُ»، إلا أن يكون شيءٌ من ذا يَغلب عليه فيُعرف به، كـ «الصعق» وأشباهه، فإذا كان ذلك كذلك لم يُنوَّن.

وتقول: «هذا زيدٌ ابنُ عَمْرِكَ»، إلا أنْ يكون «ابنُ عَمْرِكَ» غالباً، كـ «ابن كُراعَ»، و «ابنِ الزُّبَيْر»، وأشباه ذلك.

وتقول: «هذا زيدُ بنُ أبي عمرٍو»، إذا كانت الكنية «أَبا عمرٍو».

وأَمَّا «زيدٌ ابنُ زَيْدكَ»، فقال الخليل: «هذا زيْدٌ ابنُ زيدِك»، وهو القياس وهو بمنزلة: «هذا زيدٌ ابنُ أخيك»؛ لأنَّ «زَيْداً» إنَّما صار ههنا معرفةً بالضمير الذي فيه، كما صار «الأَخُ» معرفةً به. ألا ترى أنَّك لو قلت: «هذا زيدُ رجُلٍ» صار نكرةً، فليس بالعَلَم الغالب؛ لأنَّ ما بعده غَيَّره، وصار يكون معرفةً ونكرةً به. وأمّا يونُس فلا ينوّن.

وتقول: «مررتُ بزيدٍ ابنِ عمرٍو»، إذا لم تجعل «الابنَ» وصفاً، ولكنَّك تجعله بدلاً أو تكريراً كأَجْمَعِينَ.

وتقول: «هذا أخو زيدٍ ابنُ عمرٍو»، إذا جعلتَ «ابنُ» صفةً للأَخ، لأنَّ «أَخا زَيْدٍ» ليس بغالبٍ، فلا تَدَع التنوين فيه، كما تَدَعه فيما يكون اسماً غالباً وتضيفه إليه.

وإنما ألزمتَ التنوين والقياسَ هذه الأشياءَ؛ لأنَّهم لها أقلّ استعمالاً[1].

---

(١) قال السيرافي: واختلفوا في السبب الذي حسَّن التنوين من قولك: «هذا زيد بن عمرو». فكان سيبويه

ومثل ذلك: «هذا رَجُلٌ ابنُ رَجُلٍ»، و «هذا زيدٌ ابنُ رجلٍ كريمٍ».

وتقول: «هذا زيدٌ بُنَيُّ عمرٍو»، في قول أبي عمرو ويونس، لأنَّه لا يلتقي ساكنان، وليس بالكثير في الكلام ككثرة «ابْن» في هذا الموضع، وليس كلُّ شيء يكثر في كلامهم يحمُل على الشاذّ، ولكنه يُجْرَى على بابه حتَّى تَعلم أَنَّ العرب قد قالت غير ذلك. وكذلك تقول العربُ، ينوّنون. وجميعُ التنوين يَثبت في الأسماء إلاَّ ما ذكرتُ لك.

= يذهب في ذلك إلى أن السبب فيه كثرته في الكلام واجتماع الساكنين. فإذا لم يجتمع ساكنان لم يحذف. وكان يونس يذهب إلى أنّ العلة فيه اجتماع الساكنين، ولم يذكر غير ذلك. وكان أبو عمرو يذهب إلى أنّ العلّة فيه كثرته في الكلام.

هذا باب النون الثقيلة والخفيفة

اعلم أنَّ كل شيء دخلته الخفيفة فقد تَدخله الثَّقيلة. كما أن كلَّ شيء تَدخله الثقيلة تَدخله الخفيفة.

وزعم الخليل أنَّهما توكيد كما التي تكونُ فصلاً. فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيداً.

ولها مواضع سأُبينها إن شاء الله، ومواضعها في الفعل.

فمن مواضعها الفعلُ الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: «لا تَفْعَلَنَّ ذاك»، و «اضْرِبَنَّ زيداً». فهذه الثقيلةُ. وإذا خفّفت قلت: «افْعَلَنْ ذاك» و «لا تَضرِبَنْ زيداً».

ومن مواضعها الفعل الذي لم يَجِب، الذي دخلْته لام القسمِ، فذلك لا تُفارِقُه الخفيفةُ أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم. وقد بيّنا ذلك في بابه[1].

فأمّا الأمرُ والنَّهي، فإن شئت أدخلتَ فيه التنوين وإن شئت لم تُدخِل؛ لأنه ليس فيهما ما في ذا. وذلك قولك: «لَتَفْعَلَنَّ ذاك»، و «لَتَفْعَلَانِّ ذاك»، و «لَتَفعلُنَّ ذاك». فهذه الثقيلة. وإنْ خفّفت قلتَ: «لتَفعَلنْ ذاك» و «لتَفْعَلُنْ ذاك».

فمما جاء فيه النون في كتاب الله عزّ وجلّ: ﴿وَلا تَتَّبِعانِّ سَبيل الذينَ لا يَعْلَمُونَ﴾[2]، ﴿ولا تَقُـولَنَّ لشَيءٍ إنّي فاعِلٌ ذلِكَ غداً﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذَانَ الأنْعَام

(١) هو باب الأفعال في القسم، وقد مضى في هذا الجزء.

(٢) يونس: ٨٩.

(٣) الكهف: ٢٣.

﴿وَلآمُرَنَّهُمْ فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾[1] و ﴿لَيُسْجَنَنَّ ولَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[2]، و «لَيَكُونَنْ» خفيفة.

وأمّا الخفيفة فقوله تعالى: ﴿لَنَسْفَعَنْ بالنَّاصِيَةِ﴾[3]. وقال الأعشى [من الطويل]:

٨٧٠ ـ فـإيّـاكَ والمَيْتـاتِ لا تَقْـرَبَنَّهـا ... ولا تَعْبُـدِ الشَّيْطـانَ واللَّـهَ فـاعْبُـدا

فالأُولى ثقيلةٌ، والأُخرى خفيفة. وقال زهير [من البسيط]:

---

(١) النساء: ١١٩.

(٢) يوسف: ٣٢.

(٣) العلق: ١٥.

٨٧٠ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٨٧؛ والأزهية ص ٢٧٥؛ وتذكرة النحاة ص ٧٢؛ والدرر ٥/١٤٩؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/٢٤٤، ٢٤٥؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/٥٧٧، ٧٩٣؛ ولسان العرب ١/٧٥٩ (نصب)، ٢/٤٧٣ (سبح)، ١٣/٤٢٩ (نون)؛ واللمع ص ٢٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٤٠؛ والمقتضب ٣/١٢؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/٦٥٧؛ وأوضح المسالك ٤/١١٣؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٧؛ وجواهر الأدب ص ٥٧، ١٠٨؛ ورصف المباني ص ٣٢، ٣٣٤؛ وشرح الأشموني ٢/٥٠٥؛ وشرح المفصل ٩/٣٩؛ ومغني اللبيب ص ١/٣٧٢؛ والممتع في التصريف ١/٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

والبيت ملفق من بيتين، هما:

فـإيّـاك والميتـات لا تقـربنّهـا ... ولا تـأخـذن سهمـاً حـديـداً لتفصـدا

وذا النصـب المنصـوب لا تنسكنّـه ... ولا تعبـد الأوثـان واللّـه فـاعبـدا

اللغة: تقربنّها: أي تأكلنّها.

المعنى: إيّاك أن تأكل الميتة، ولا تعبد إلاّ الله وحده.

الإعراب: «**فإياك**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إياك»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به لفعل محذوف تقديره «احذر»، أو «احفظ». «**والميتات**»: الواو: حرف عطف، «الميتات»: معطوف على «إياك» منصوب بالكسرة لأنّه جمع مؤنّث سالم. «**لا**»: الناهية. «**تقربنّها**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، وهو في محل جزم، و «ها»: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: الناهية. «**تعبد**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وحرّك بالكسر منعاً من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. «**الشيطان**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والله**»: الواو: حرف عطف، «الله»: اسم الجلالة مفعول به مقدّم منصوب بالفتحة. «**فاعبدا**»: الفاء: زائدة، «اعبدا»: فعل أمر مبنيّ على الفتحة لاتّصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

والشاهد فيه قوله: «فاعبدا» حيث أدخل نون التوكيد الخفيفة، وقلبها ألفاً في الوقف.

تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللَّهِ ذا قَسَماً فاقْصِد بِذَرْعِكَ وانْظُرْ أَيْنَ تَنْسَلِكُ[1]

فهذه الخفيفة. وقال الأعشى [من الطويل]:

٨٧١ - أبا ثابِتٍ لا تَعْلَقَنْك رِماحُنا أبا ثابتٍ فاذهَبْ وعِرْضُك سالِمُ

فهذه الخفيفة. وقال النابغة الذبياني [من البسيط]:

٨٧٢ - لا أعْرِفَنْ رَبْرَباً حُوراً مَدامعُها كأَنَّ أبْكارَها نِعاجُ دُوّارِ

---

(١) تقدم بالرقم ٨٦٣.

٨٧١ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٢٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٦٠١.

اللغة: أبو ثابت: كنية يزيد بن مسهر، وكان قد وقع بين شيبان وقوم الأعشى شرّ، فتهدّد الأعشى، وقد ناداه بكنيته استخفافاً لا تعظيماً. تعلقنك: تنشب فيك، وقد جعل الشاعر النهي للرماح على سبيل المجاز.

الإعراب: «أبا»: منادى منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، وهو مضاف. «ثابت»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «لا»: حرف نهي وجزم. «تعلقنك»: فعل مضارع مبني في محل جزم، والنون: حرف توكيد، والكاف: ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به. «رماحُنا»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متصل مبني في محل جرّ بالإضافة. «أبا ثابت»: تقدّم إعرابها. «فاذهب»: الفاء: حرف استئناف، «اذهب»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: (أنت). «وعرضُك»: الواو: حالية، «عرض»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة. «سالم»: خبر مرفوع بالضمة.

وجملة النداء «أبا ثابت»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لا تعلقنك رماحنا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب النداء. وجملة «فاذهب»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «وعرضك سالم» في محل نصب حال.

والشاهد فيه قوله: «لا تعلقنك» حيث أكّد الفعل بنون التوكيد الخفيفة.

٨٧٢ - **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٧٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٤١؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٥١.

اللغة: الربرب: القطيع من بقر الوحش. مدامع حور: عيون شديد بياضها وسوادها. دوّار: ما استدار من رمل.

المعنى: لا تكونوا في مكان تُسبى فيه نساؤكم اللواتي يشبهن البقر الوحشي في جمال العيون.

الإعراب: «لا»: الناهية. «أعرفن»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا. «ربرباً»: مفعول به منصوب. «حوراً»: نعت سببيّ لـ «ربرباً» منصوب بالفتحة. «مدامعها»: فاعل لـ «حوراً» مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في =

وقال النابغة أيضاً [من الكامل]:

٨٧٣ ـ فَلْتَأْتِيَنْكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ جيشٌ إليك قَوادِمَ الأكْوارِ

والدعاءُ بمنزلة الأمر والنهي، قال ابن رواحة [من الرجز]:

٨٧٤ ـ ونحنُ عنْ فَضْلِكَ ما استَغْنينا فأنْزِلَنْ سَكينةً علينا

= محلّ جرّ بالإضافة. «كأنّ»: حرف مشبّه بالفعل. «أبكارها»: اسم «كأن» منصوب وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «نعاج»: خبر «كأنّ» مرفوع، وهو مضاف. «دوّار»: مضاف إليه مجرور.

وجملة «لا أعرفن»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «كأن أبكارها...»: في محل نصب نعت لـ «ربرباً».

الشاهد فيه قوله: قوله: «لا أعرفن» حيث أكّد الفعل بالنون الخفيفة.

ويروى عجز البيت أيضاً:

* مرَدَّفاتٍ على أعْجازِ أكْوارِ *

٨٧٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٩؛ والمنصف ٢/ ٧٩؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٣٤٧؛ والمقتضب ١/ ١٤٣، ٣/ ٣٥٤.

المعنى: وستأتيك قصائدي كوابلٍ من سماءٍ لن تجد بها إلا الإساءة والاستخفاف.

الإعراب: «**فلتأتينك**»: الفاء: حسب ما قبلها، اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «تأتينك»: فعل مضارع مبني على الفتحة لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والكاف: ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. «**قصائد**»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «**وليدفعن**»: الواو: حرف عطف، واللام: لام الأمر، «يدفع»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم. «**جيش**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**إليك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (يدفع). «**قوادم**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**الأكوار**»: مضاف إلي مجرور بالكسرة.

وجملة القسم المحذوفة: «أقسم» بحسب ما قبلها. وجملة «تأتينك قصائد»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدفعن»: معطوفة على جملة «تأتينك» لا محلّ لها.

والشاهد فيه قوله: «فلتأتينك... وليدفعن» حيث أكد الفعلين بالنون الخفيفة، دعاءً ونهياً.

٨٧٤ ـ **التخريج**: الرجز لعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ١٠٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٢٢؛ وله أو لعامر بن الأكوع في الدرر ٥/ ١٤٨؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٨٦، ٢٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٣٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٩؛ والمقتضب ٣/ ١٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

المعنى: يناجي ربّه، مؤكّداً لنفسه ولقومه عدم استغنائهم عن فضل الله جلّ وعزّ.

الإعراب: **ونحن**: الواو: حالية، «نحن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **عن فضلك**: جار ومجرور متعلّقان بـ (استغنينا)، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. ما: نافية لا محلّ لها. =

وقال لبيد [من الكامل]:

٨٧٥ - فلَتَصْلِقَنّ بني ضَبينةَ صَلْقةً تُلْصِقْنَهُمْ بخَوالِفِ الأطنابِ

هذه الثقيلة، وهو أكثر من أن يُحْصَى. وقالت ليلى الأَخْيليّة [من الطويل]:

٨٧٦ - تُساوِرُ سَوّاراً إلى المجد والعُلاَ وفي ذِمَّتي لئنْ فعلتَ ليَفْعَلاَ

= استغنينا: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «فأنزلنّ»: الفاء: حرف استئناف، و «أنزل»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت. «سكينة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «علينا»: جار ومجرور متعلقان بـ «أنزلن».

وجملة «نحن ما استغنينا»: في محلّ نصب حال. وجملة «ما استغنينا عن فضلك»: في محلّ رفع خبر لـ (نحن). وجملة «فأنزلن»: استئنافية لا محل لها من الإعراب.

والشاهد فيه: تأكيد «أنزلنّ» بالنون الخفيفة.

٨٧٥ - **التخريج**: البيت للبيد في لسان العرب ١٣/ ٢٥٣ (ضين)؛ وليس في ديوانه. (وقد أثبت في حاشية ص ٢٤ منه).

اللغة: الصَّلْق: الضرب والقَرع الشديد. والخوالف: مآخر أطناب الأخبية، وأصل الخالفة عمود في مؤخر البيت. وبنو ضَبِينة: حي من قيس. والأطناب: جمع مفرده: طُنُب بضمتين، وهو الطويل من حبال الأخبية.

المعنى: لتصبحنّ هذه الخيل هذا الحيَّ، فتحجرهم في البيوت منهزمين حتى تلصقهم بمآخيرها.

الإعراب: «فلتَصْلِقَنَّ»: الفاء: بحسب ما قبلها، واللام: رابطة لجواب القسم، «تَصْلِقَنَّ»: فعل مضارع مبني على الفتح، لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة، والنون: لا محل لها، والفاعل مستتر جوازاً تقديره (هي). «بني»: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «ضبينة»: مضاف إليه مجرور، وعلامة جره الفتحة، لأنه ممنوع من الصرف. «صلقة»: مفعول مطلق. «تلصقنهم»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: فاعل، عائدة على ضمير (الخيل) الكامن في (تصلق)، وهم: مفعول به. «بخوالف»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تُلْصقنهم). «الأطناب»: مضاف إليه.

وجملة «تُصْلِقَنَّ»: جواب القسم المقدر، لا محل لها. وجملة القسم المحذوفة بحسب الفاء. وجملة «تلصقنهم»: صفة لـ (صلقةً) محلُّها النصب، وذلك على تقدير ضمير رابط كأن يكون التقدير: تلصقنهم، أي الخيل، بها أي هذه الصلقة بخوالف الأطناب، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالاً مقدرة من فاعل (تصلق)، وقلنا مقدرة لأن زمن جواب القسم المستقبل، وزمن الحال في الحال، وبهذا الوجه نتخلص من تكلف التوجيه الأول، وإن كان المعنى أوضح على التوجيه الأول.

والشاهد فيه: تأكيد (لتَصْلِقَنّ) بالنون الثقيلة تأكيداً للقسم.

٨٧٦ - **التخريج**: البيت لليلى الأخيلية في ديوانها ص ١٠١؛ وتخليص الشواهد ص ٢٠٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣١٥؛ والشعر والشعراء ص ٤٥٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ =

وقال النابغة الجعديّ [من الطويل]:

٨٧٧ ـ فمن يَكُ لم يثْأَر بأَعْراضِ قومه   فإنّي وربِّ الراقِصاتِ لأَثْأَرَا

= وبلا نسبة في المقتضب ٣/ ١١.

اللغة: سوار: هو ابن أوفىٰ القشيري وكان زوجها. تساور: تغالب.

المعنى: تقول الشاعرة: إنك مهما حاولت أن تبلغ مكانة سوار في مآثره ومكارمه، فلن تبلغ ذلك، لأنه سيكون قد سبقك إلى خير منه.

الإعراب: «تساور»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت). «سواراً»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إلى المجد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (تساور). «والعلا»: الواو: حرف عطف، «العلا»: اسم معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة المقدرة على الألف. «وفي ذمتي»: الواو: حرف استئناف، «في»: حرف جر، «ذمتي»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف والتقدير: في ذمتي قسم. «لئن»: اللام: موطئة للقسم، «إن»: حرف شرط جازم. «فعلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، في محل جزم لأنه فعل الشرط، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «ليفعلا»: اللام: واقعة في جواب القسم، «يفعلا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم جواب الشرط، وأبدلت نون التوكيد الخفيفة بألف الإطلاق.

وجملة «تساور سواراً»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «في ذمتي قسم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن فعلت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «فَعْلت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ليفعلا»: جواب القسم لا محل لها.

والشاهد فيه قوله: «ليفعلا» حيث أكّد وأبدل نون التوكيد ألفاً.

٨٧٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعديّ في ديوانه ص٧٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٥٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٣٦؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٣٩.

اللغة: الأعراض: ج العرض، وهو الشرف. الراقصات: الإبل الذاهبة إلى الحجّ.

المعنى: من لم يحافظ على أعراض قومه والدفاع عنها، فإنّي أدافع عنها بهجاء من هجاهم.

الإعراب: «فمن»: الفاء: بحسب ما قبلها، «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «يك»: فعل مضارع ناقص مجزوم، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «يثأر»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو. «بأعراض»: جار ومجرور متعلقان بـ «يثأر»، وهو مضاف. «قومه»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «فإنّي»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». «ورب»: الواو: للقسم حرف جرّ، «رب»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلقان بفعل (أقسم) المحذوف، وهو مضاف. «الراقصات»: مضاف إليه مجرور. «لأثأرا»: اللام رابطة لجواب القسم، «أثأرا»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً، والفاعل مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وجملة «من يك فإني...»: بحسب ما قبلها. وجملة «يك لم يثأر»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. =

فهذه الخفيفة خُفّفت كما تثقّلُ إذا قلت: «لأثأرَنّ».

ومن مواضعها الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، وذلك لأنّك تريد «أعلِمْني» إذا استفهمتَ، وهي أفعال غير واجبة، فصارت بمنزلة أَفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمتَ النونَ وإن شئت تركتَ، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي. وذلك قولك: «هل تقولنّ»؟ و «أَتقولنَّ ذاك»؟ و «كم تمكثنَّ»؟ و «انظر ماذا تفعلنَّ»؟ وكذلك جميع حروف الاستفهام. قال الأعشى [من المتقارب]:

٨٧٨ - فَهــلْ يمنَعنِّــي ارتيــادِي البِــلا ... دَ مِــنْ حَــذَرِ المــوتِ أن يــأتِيَــنْ

وقال [من الطويل]:

٨٧٩ - فأقبلْ على رَهْطِي ورهطِك نَبْتَحِثْ ... مَســاعِيَنــا حتَّــى تَــرى كيــف نَفْعَــلاَ

= وجملة «لم يثأر»: في محلّ نصب خبر «كان». وجملة «إنّي لأثأرا»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «أثارا»: جواب قسم لا محل لها، ومجموع جملتي القسم وجوابه خبر (إن) محلُّه الرفع، أما جملة القسم فهي جملة اعتراضية لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «لأثأرا» أصله «لأثأرن» فأبدلها عند الوقف بـ «ألف».

٨٧٨ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٦٥ والدرر ٥/١٥١؛ وشرح المفصل ٩/٤٠، ٨٦؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٤؛ والمحتسب ١/٣٤٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/٧٨.

الإعراب: **فهل**: الفــاء: بحسب ما قبلها، «هل»: حرف استفهام. **يمنعني**: فعل مضارع مبني على الفتح، والنــون: للتوكيد، واليــاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **ارتيادي**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، واليــاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **البلاد**: مفعول به لـ «ارتيادي». من **حذر**: جار ومجرور متعلقان بـ «ارتيادي». **الموت**: مضاف إليه مجرور. أن: حرف نصب ومصدري. **يأتين**: فعل مضارع منصوب. والنون: للوقاية، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: «هو».

وجملة «هل يمنعني»: بحسب ما قبلها. والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها مفعول به ثانٍ للفعل (يمنع). وجملة «يأتي»: صلة الموصول الحرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «هل يمنعنّي» حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد لوقوعه بعد استفهام.

٨٧٩ - **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٥١؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الدرر ٥/١٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٥؛ وهمع الهوامع ٢/٧٨.

اللغة: الرهط: العصابة، أو القوم. نبتحث: نفتّش.

المعنى: تعال إلى، قومك وقومي (أو قبيلتك وقبيلتي) كي نناقش ماذا نفعل.

الإعراب: «**فأقبل**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «أقبل»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً =

وقال مقنّع [من الكامل]:

٨٨٠ ـ [قالَتْ فُطَيْمَةُ حَلِّ شِعْرَكَ مِدْحَةً] أَفَبَعْدَ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبيلاَ

وقال [من الرجز]:

= تقديره: أنت. «على رهطي»: جار ومجرور متعلقان بـ «أقبل» وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «ورهطك»: الواو: حرف عطف، «رهطك»: معطوف على «رهطي» مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «نبتحث»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الطلب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «نحن». «مساعينا»: مفعول به، وهو مضاف، و«نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «حتى»: حرف غاية وجر. «ترى»: فعل مضارع منصوب بأن مضمرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنت». والمصدر المؤول من (أن) المضمرة، والفعل (ترى) مجرور بحتى والجار والمجرور متعلقان بالفعل (نبتحث). «كيف»: اسم استفهام في محلّ نصب حال. «نفعلا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد المنقلبة إلى ألف، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره (نحن).

وجملة «أقبل»: بحسب ما قبلها. وجملة «نبتحث»: جواب الطلب لا محلّ لها من الإعراب.

والشاهد فيه قوله: «كيف نفعلا» أصله: «نفعلن» حيث أكّده لوقوع الفعل بعد استفهام، فأبدلت النون ألفاً لأجل القافية.

٨٨٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٤٣؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٣، ٣٨٤؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٤؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨.

شرح المفردات: فطيمة: تصغير فاطمة المرخّمة بعد حذف الحرف الزائد الذي هو الألف. حلّ: أصله «حلىء» فعل أمر من «حلأ» أي منع. كندة: قبيلة امرىء القيس. قبيلاً: جماعة من الناس.

المعنى: يقول: إنّ فاطمة قد قالت له بأن يمتنع عن مدح الناس، إذ لا يجوز أن يمدح أحداً بعد قبيلة كندة.

الإعراب: «قالت»: فعل ماضٍ، والتاء للتأنيث. «فطيمة»: فاعل مرفوع. «حلّ»: فعل أمر مبنيّ على حذف حرف العلّة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «شعرك»: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف في محلّ جرّ بالإضافة. «مدحة»: بدل من «شعرك» منصوب، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «أفبعد»: الهمزة للاستفهام، والفاء حرف عطف. «بعد»: ظرف متعلّق بـ «تمدحنّ»، وهو مضاف. «كندة»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «تمدحنّ»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد، وفاعله ضمير مستتر تقديره: «أنت». «قبيلاً»: مفعول به منصوب.

وجملة: «قالت فطيمة» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حلّ» في محل نصب مفعول به. وجملة «تمدحن» استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «تمدحنّ» حيث أكّد الفعل بنون مشدّدة لوقوعه بعد الاستفهام، وهو الهمزة.

هــل تَحْلِفَــنْ يــا نُعْــمَ لا تَــدينُهَــا[1]

فهذه الخفيفة. وزعم يونس أنك تقول: «هَلاَّ تقولَنَّ»، و «أَلاَّ تقولنَّ». وهذا أقربُ لأنكِ تَعرِض، وكأنك قلت: «افعل»، لأنه استفهام فيه معنى العَرْض.

ومثل ذلك: «لولا تقولنَّ»، لأنك تَعرض.

وقد بيَّنا حروف الاستفهام وموافقتها الأمرَ والنهي في باب الجزاء وغيره، وهذا ممّا وافقتْها فيه. وتُرك تفسيرُهن ههنا للذي فسرنا فيما مضى.

ومن مواضعها حروفُ الجزاء إذا وقعتْ بينها وبين الفعل «ما» للتوكيد؛ وذلك لأنَّهم شبّهوا «مَا» باللام التي في «لتَفعلن»، لمَّا وقع التوكيدُ قبل الفعل ألزموا النون آخره ألزموا هذه اللام. وإن شئت لم تُقحِم النون كما أنك إنْ شئت لم تجيء بها. فأمّا اللام فهي لازمةٌ في اليمين، فشبّهوا «مَا» هذه إذ جاءت توكيداً قبل الفعل بهذه اللام التي جاءت لإثبات النون. فمن ذلك قولك: «إمّا تأتِيَنّي آتِك»، و «أَيُّهم ما يَقولنَّ ذاك تَجْزِه». وتصديق ذلك قوله عزّ وجل: ﴿وإمّا تُعْرِضَنَّ عَنهُمْ ابْتِغاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾[2]، قال عزّ وجل: ﴿فإمّا تَرَيِنّ مِنَ البَشَرِ أَحداً﴾[3].

وقد تَدخل النون بغير «مَا» في الجزاء، وذلك قليلٌ في الشعر، شبّهوه بالنهي حين كان مجزوماً غير واجب. وقال الشاعر [من الطويل]:

٨٨١ ـ نَبَتُّـمْ نَبـاتَ الخَيـزرانِـيِّ فـي الثَّـرَى   حَـديثاً متـى مـا يَـأْتِـك الخيـرُ يَنْفَعـا

---

(١) تقدم بالرقم ٤٩٣.

(٢) الإسراء: ٢٨.

(٣) مريم: ٢٦.

٨٨١ ـ **التخريج**: البيت للنجاشي الحارثي في ديوانه ص ١١٠؛ وخزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٩٥، ٣٩٧؛ والدرر ٥/ ١٥٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٤٤؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٧٨.

الخَيزرانيُّ، والخيزُران بضم الزاي: ضَرْب من الشجر، وقد يُقال لكل طريٍّ من النبت الناعم: خَيزُران. والحديث: القريبُ، وضد القديم، والطري.

المعنى: لستم أرباب نعمة قديمة، وإنما حدثت فيكم النعمة عن القرب، فنميتم كما ينمى الخيزُراني بنعومة وطراوة، والمال متى جاءَ نفع.

الإعراب: «نبتُّم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتم: فاعل. «نبات»: مفعول مطلق. =

وقال ابن الخَرِع [من الطويل]:

٨٨٢ ـ فَمَهما تَشَأْ منه فزارةُ تُعْطِكمْ ومَهْما تَشَأْ منه فزارةُ تَمْنَعَا

= «الخيزُراني»: مضاف إليه. «في الثرى»: جار ومجرور متعلقان بالفعل (نَبَتُّم). «حديثا»: حال من (الخيزراني) كما يقول البغدادي في (الخزانة). وأمَّا العيني فجعلها مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ويبدو أنها منصوبة على الظرفية الزمانية متعلقة بالفعل (نبتم) وذلك على حذف الصفة، وإبقاء الموصوف، والتقدير: نبتم زمناً حديثاً. «متى»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل (ينفع). «ما»: زائدة. «يأتك»: فعل مضارع مجزوم، والكاف: مفعول به. «الخير»: فاعل. «ينفعا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً، والفعل في محل جزم، وفاعله مستتر جوازاً تقديره: هو.

وجملة «نبتم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «متى ما يأتك الخير ينفَعا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يأتك الخير»: جملة الشرط الظرفي، مضاف إليها محلُّها الجر. وجملة «ينفعا»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.

والشاهد فيه: توكيد (ينَفعا) بالنون الخفيفة المقلوبة ألفاً إجراءً للوصل مجرى الوقف، ودخلت النون هنا في جواب الشرط، وهذا ليس من مواضعها، لأنه خبر يجوز فيه الصدق والكذب، ولكنه أكّد تشبيهاً بالنهي حين كان مجزوماً وغير واجب.

٨٨٢ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن معروف في حماسة البحتري ص ١٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٧٢؛ وللكميت بن ثعلبة في خزانة الأدب ١١/ ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٠؛ ولسان العرب ٨/ ٢٧٣ (قزع)؛ وللكميت بن معروف أو للكميت بن ثعلبة الفقعسي في المقاصد النحوية ٤/ ٣٣٠؛ ولعوف بن عطية بن الخرع في الدرر ٥/ ١٦٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٠٩، ٥١٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٩.

المعنى: يصف قدرة قومه (فزارة) فهم يعطون ويمنعون ولا رادّ لإرادتهم.

الإعراب: «فمهما»: الفاء: بحسب ما قبلها، و «مهما»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول به. «تشأ»: فعل مضارع مجزوم لأنّه فعل الشرط. «منه»: جار ومجرور متعلقان بـ «تشأ». «فزارة»: فاعل مرفوع. «تعطكم»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط وعلامة جزمه حذف حرف العلّة، و «كم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي. «ومهما تشأ منه فزارة»: تعرب إعراب ما في الصدر. «تمنعا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم، والفاعل مستتر تقديره (هي).

وجملة «مهما تشأ فزارة تعطكم»: بحسب الفاء. وجملة «تشأ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «تعطكم»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا» لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ومهما تشأ..»: معطوفة عليها ولها الإعراب ذاته.

والشاهد فيه قوله: «تمنعا» وأصله: «تمنعن» فأبدل النون الخفيفة التي للتوكيد ألفاً للوقف، وهو جواب الشرط.

وقال [من الكامل]

٨٨٣ - مَـن يُثْقَفَـنْ منهـم فليـس بـآئـبٍ   أبـداً وقَتْـلُ بنـي قُتيبـةَ شـافـي

وقال [من الرجز]:

٨٨٤ - يَحْسَبُـه الجـاهِـلُ مـا لـم يَعْلَمـا   شَيْخـاً علـى كُـرْسِيّـه مُعَمَّمَـا

---

٨٨٣ - **التخريج**: البيت لبنت مرّة بن عاهان في خزانة الأدب ١١/٣٨٧، ٣٩٩؛ والدرر ٥/١٦٣؛ ولبنت أبي الحصين في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/٥٠٠؛ وشرح التصريح ٢/٢٠٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٤٧؛ والمقتضب ٣/١٤؛ والمقاصد النحويّة ٤/٣٣٠؛ والمقرب ٢/٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/٧٩.

اللغة: ثقف: صادف، وجد. آيب: راجع. شافٍ: يشفي الغليل. بنو قتيبة: قوم من باهلة كانوا قد قتلوا والد الشاعرة.

المعنى: من يُصادف من باهلة سيُقتل، ولن يرجع إلى أهله أبداً، وإنّ قتل بني باهلة يشفي غليلنا.

الإعراب: «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**يثقفن**»: فعل مضارع للمجهول، مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد، والنون: للتوكيد، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: «هو»، وهو فعل الشرط. «**منهم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يثقف». «**فليس**»: الفاء: رابطة جواب الشرط، «ليس»: فعل ماضٍ جامد ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**بآئب**»: الباء: حرف جرّ زائدة، «آئب»: اسم مجرور لفظاً، منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». «**أبداً**»: ظرف زمان منصوب، متعلق بـ «آيب». «**وقتل**»: الواو: استئنافيّة، «قتل»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**قتيبة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والتأنيث. «**شافي**»: خبر المبتدأ مرفوع.

وجملة «من نثقفن...»: الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يثقفن **فليس** بآئب»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «فليس بآئب»: في محلّ جزم جواب الشرط. وجملة «قتل بني قتيبة شافي»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «من نثقفن» حيث أكّد الفعل المضارع الواقع بعد اسم الشرط «من» بالنون الخفيفة من غير أن تتقدّم على المضارع «ما» الزائدة المؤكّدة للشرط، وهذا من الضرورات الشعريّة.

٨٨٤ - **التخريج**: الرجز للعجّاج في ملحق ديوانه ٢/٣٣١؛ وله أو لأبي حيّان الفقعسيّ أو لمساور العبسيّ، أو للدبيريّ أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/٨٠؛ ولمساور العبسيّ أو للعجاج في الدرر ٥/١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/٣٢٩؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/٢٦٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/٤٠٩؛ وخزانة الأدب ٨/٣٨٨، ٤٥١؛ ورصف المباني ٣٣، ٣٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ وشرح المفصل ٩/٤٢. =

شبّهه بالجزاء حيث كان مجزوماً وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلاّ في اضطرار، وهي في الجزاء أقوى.

وقد يقولون: «أَقسمتُ لَمَّا لم تَفعلنَّ»؛ لأن ذا طَلَبٌ، فصار كقولك: «لا تَفعلنَّ» كما أن قولك: «أَتُخْبِرَني»، فيه معنى «افعلْ»، وهو كالأمر في الاستغناء والجواب.

ومن مواضعها أفعالُ غير الواجب التي في قولك: «بجَهْدٍ ما تَبلغنَّ»، وأشباهِه. وإنّما كان ذلك لمكان مَا. وتصديقُ ذلك قولُهم في مَثَل [من الطويل]:

٨٨٥ ـ [إذا ماتَ منهُم مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ و] فـي عِضَـةٍ مَـا يَنْبُتَـنَّ شكيـرُهَـا

= **المعنى**: يصف الراجز وطب لبن فقال: إنّ الجاهل حين يراه، والرغوة تعلوه، يظنّه شيخاً معمّماً جالساً على كرسيّ.

الإعراب: «**يحسبه**»: فعل مضارع مرفوع، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به أوّل. «**الجاهل**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «ما»: مصدريّة زمانية. «**لم**»: حرف جزم. «**يعلما**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتّصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفاً للوقف، وهو في محلّ جزم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب مفعول فيه ظرف زمان متعلق بـ «يحسب». «**شيخاً**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**على كرسيّه**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت «شيخ»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «معمّما»: نعت «شيخ» منصوب.

وجملة «يحسبه الجاهل شيخاً» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لم يعلما» يريد: «لم يعلمن»، حيث أكّد الفعل المضارع بنون التوكيد الخفيفة المقلوبة ألفاً بعد النفي بـ «لم»، وهذا قليل.

٨٨٥ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٢٢، ٦/ ٢٨١، ١١/ ٢٢١، ٤٠٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٦٤٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦١؛ ولسان العرب ٤/ ٤٢٦ (شكر)، ١٣/ ٥١٦، ٥١٨ (عضه)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٣٤٠.

شرح المفردات: العضة: نوع من الشجر. الشكير: ما ينبت في أصول الشجر.

المعنى: يقول: إذا مات منهم أحد عقبه ابنه، ولا عجب في ذلك لأنّ العضة لا تنبت إلاّ الشكير.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط، متعلّق بجوابه. «مات»: فعل ماضٍ. «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مات». «**ميّت**»: فاعل «مات» مرفوع. «**سرق**»: فعل ماضٍ. «**ابنه**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، والهاء ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**وفي عضة**»: الواو حرف استئناف، والجار والمجرور متعلّقان بـ «ينبتنّ». «ما»: زائدة. «**ينبتنّ**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح، والنون للتوكيد. «**شكيرها**»: فاعل مرفوع بالضمّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

وجملة: «إذا مات...» الشرطية ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «مات ميت» في محلّ جرّ =

وقال أيضاً في مَثَل آخَر: «بألَمٍ ما تُخْتِنَنَّه»[1]، وقالوا: «بَعْينٍ ما أَرَيَنَّك»[2]. فـ«ما» ههنا بمنزلتها في الجزاء.

ويجوز للمضطَرّ «أَنتَ تفعلنّ ذاك»، شبهوه بالتي بعد حروف الاستفهام، لأنها ليست مجزومة والتي في القسم مرتفعة، فأشبهتها في هذه الأشياء، فجُعلت بمنزلتها حين اضطُرّوا. وقال الشاعر، جَذيمة الأبرش [من المديد]:

٨٨٦ ـ ربَّمـــا أَوْفَيْـــتُ فـــي عَلَـــمٍ   تَـــرْفَعَـــنْ ثَـــوْبـــي شمـــالاتُ

= بالإضافة. وجملة: «سرق ابنه» جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ينبتن شكيرها» استئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ما ينبتنّ» حيث أكّد الفعل بالنون الثقيلة بعد وقوعه بعد «ما» الزائدة.

تنبيه: من أمثال العرب «في عضةٍ ما ينبتنّ شكيرُها» (خزانة الأدب ٤/ ٢٢؛ ومجمع الأمثال ٢/ ٧٤)، وهو يُضرب في تشبيه الولد بأبيه.

(١) ورد المثل في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٧ والمعنى: لا يكون الختان إلاّ بألم. والمقصود أنّه لا يدرك الخير إلاّ باحتمال المشقة.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ١/ ٢٣٦؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٣؛ واللسان ١٣/ ٣٠١ (عين)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٠٠؛ والمستقصى ٢/ ١١.

والمعنى: اعجـلْ، وكنْ كأني أنظر إليك. يضربُ لحثّ الرسول على السرعة وترك البطء.

٨٨٦ ـ **التخريج**: البيت لجذيمة الأبرش في الأزهية ص ٩٤، ٢٦٥؛ والأغاني ١٥/ ٢٥٧؛ وخزانة الأدب ١١/ ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٨١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٩٣؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١١/ ٣٦٦ (شمل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٤٤، ٤/ ٣٢٨؛ ونوادر أبي زيد ص ٢١٠؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٩٣، ٣٦٦، ٣٦٨؛ والدرر ٥/ ١٦٢؛ ورصف المباني ص ٣٣٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٩٩؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٠؛ وكتاب اللامات ص ١١١؛ ومغني اللبيب ص ١٣٥، ١٣٧، ٣٠٩؛ والمقتضب ٣/ ١٥؛ والمقرب ٢/ ٧٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٨، ٧٨.

شرح المفردات: أوفى: أشرف أو نزل. العلم: الجبل. الشمالات: ج الشمال، وهي ريح الشمال.

المعنى: يفخر الشاعر بأنّه يحفظ أصحابه في رأس جبل إذا خافوا من الأعداء، ويكون لهم طليعة.

الإعراب: «ربّما»: «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: حرف كافّ. «**أوفيت**»: فعل ماضٍ، والتاء ضمير في محلّ رفع فاعل. «**في علم**»: جار ومجرور متعلّقان بـ«أوفيت». «**ترفعن**»: فعل مضارع مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والنون للتوكيد. «**ثوبي**»: مفعول به منصوب، وهو ضاف، والياء ضمير متصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «**شمالات**»: فاعل مرفوع بالضمّة. =

وزعم يونس أنهم يقولون: «ربَّما تَقولنَّ ذاك»، و «كثُرَ ما تقولنَّ ذاك»؛ لأنّه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلاّ و «مَا» له لازمة، فأشبهتْ عندهم لام القسم.

وإن شئتَ لم تُقحِم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود، وليس بمنزلته في القسم؛ لأنَّ اللام إنما أُلزمت اليمين، كما أُلزمت النونُ اللامَ وليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد. ولو لم تُلزَم اللامُ التَبس بالنفي إذا حلفَ أنه لا يفعل، فما تجيء لتسهّل الفعل بعد «رُبَّ». فلا تشبه ذا القسَم.

ومثل ذلك: «حَيْثُما تكونَنْ آتِك»؛ لأنّها سهّلت الفعل أن يكون مجازاة.

وإنَّما كان تركُ النون في هذا أجود؛ لأنَّ «مَا» و «رُبَّ» بمنزلة حرف واحد، نحو: «قَدْ» و «سَوْفَ» و «مَا» و «حيث» بمنزلة «أَيْنَ»، واللام ليست مع المقسَم به بمنزلة حرف واحد وليست كما التي في «بألَمٍ ما تُخْتَنِنَّه»، لأنّها ليست مع ما قبلها بمنزلة حرف واحد، ولأنّ اللام لا تَسقط كما تَسقط «مَا» من هذا إن شئت.

= وجملة: «ربما أوفيت» ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «ترفعن» في محلّ نصب حال.

الشاهد: قوله: «ترفعَنْ» حيث أكّد الشاعرُ الفعل بالنون الخفيفة بعد «ما» المسبوقة بـ«رُبَّ»، للضرورة.

فهـرس المحتويـات